السكان و البيئة

رؤية اجتماعية



الأستاذ الدكتور

طلعت مصطفى السروجى

عميد كلية الخدمة الاجتماعية السابق

جامعة حلوان



السكـــان والبيئـــة

رؤية اجتماعية

السكان والبيئة

رؤية اجتماعية

الأستاذ الدكتور

طلعت مصطفى السروجي

عميد كلية الخدمة الاجتماعية السابق

جامعة حلوان

2014



دار الكتب والوثائق القومية	
عنوان المصنف	**السكان والبيئة رؤية اجتماعية**
اسم المؤلف	**طلعت مصطفى السروجي**
اسم الناشر	المكتب الجامعي الحديث.
رقم الايداع	2013/23666
الترقيم الدولي	978-977-438 -440-5
تاريخ الطبعة	الأولى يناير 2014.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

"ظهر الفساد فى البر والبحر بما كسبت أيدى الناس ليذيقهم بعض الذى عملوا لعلهم يرجعون"

صدق الله العظيم

(الروم 41)

وبمنهج عقلانى .... نفكر أكثر

...... فكما أن البيئة تشكل الإنسان

فإنه يؤثر فيها......

فأيهما أقوى تأثيرا...؟

وما شروط التأثير الفاعل؟

وتزداد دهشتنا أكثر......

هل الرأسمالية ومشتقاتها تساهم فى تفاقم المشكلات البيئية المعاصرة وزيادة حدتها...؟

مقدمة:

تحظى الدراسات السكانية والبيئية باهتمام متزايد على المستوى العـالمى والإقليمـى والمحلى.

ونظراً للتأثير المتبادل والوثيق بين الإنسان والبيئة التى يعيش فيها مؤثراً فيها ومتأثراً بها فقد تم عقد العديد من المؤتمرات الدولية وساهم العلماء والمفكرين والباحثين بدراسـاتهم وآرائهم حول هذه العلاقة الدائمة والمستمرة بين الإنسان وبيئته.

كما تم عقد العديد من المؤتمرات والندوات لمناقشة قضايا السـكان والوصـول إلى استراتيجيات طويلة الأجل للتعامل معها ووضع حلول فعالة لمشكلات التلـوث البيئـى ويبدوا أنها غير مجدية وبحاجة لمراجعة شاملة.

ومع تعاظم الاهتمام بقضايا السكان ومشكلات البيئة والناتجة عن التلـوث بصـوره المختلفة (المائى– الهوائى– السمعى والبصرى...الخ).

وانطلاقاً من أهمية الجانب الاجتماعى الثقافى والقيمى والسلوكى للإنسان الذى يحـدد إلى حد كبير طبيعة ونمط علاقته بالبيئة كان اهتمامنا بهذا المدخل الهام.

وإننا اليوم فى مرحلة حاسمة من مراحل التاريخ الإنسانى ويجب أن تحدد مسـتقبلها فى الوقت الذى تزايد فيه اعتماد كل جزء من العالم على الأجزاء الأخرى واتصاف هذا العالم بالهشاشة ينطوى المستقبل على الكثير من المخاطر ومن الفرص المتاحة إن الإنسانية عائلـة بشرية واحدة ومجتمع عالمى واحد ذو مصير مشترك.

والتعاون لإيجاد مجتمع عالمى مستدام يقوم على احترام الطبيعة وحقوق الإنسان.

أن الإنسانية جزء من عالم متغير والبيئة موطننا ذات معالم حيـاه أوجـدها الله تعـالى للتوازن الطبيعى البيئى إلا أن قوى الطبيعة تجعل من الاستمرار أو البقـاء مغـامرة غـير واضحة المعالم يتطلب الحفاظ على الحياة فيها على رفاهية الإنسان المحافظـة علـى البيئـة الحيوية وما يتبعها من نظم.

هل تفاقم حدة المشكلات البيئية مؤشراً واقعياً أن الرأسمالية تؤدى لتدهور البيئة، أنهـا قضية هامة بالفعل.

وتتسبب أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة فى دمار بيئى واستنزاف الموارد وانقــراض أنواع عديدة من الكائنات الحية كما أن المجتمعات تتقوض كنتيجة حتمية لعدم توزيع ثمار التنمية بصورة عادلة، وازدياد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، إن غياب العدالــة والتشــار الفقر والجهل والعنف يتسبب فى معاناة شديدة كما أن الزيادة غير المعهــودة والحــادة فى أعداد السكان تسببت فى أعباء إضافية على النظم البيئية والاجتماعية وتتعــرض حاليــاً مقومات الأمن عالمياً للتهديد وهذه الاتجاهات العالمية الحالية خطرة ولكنها ليست حتمية.

والخيار أما أن نعمل من أجل شراكة عالمية تستهدف الحرص على عالمنا أو أن نتعرض لخطر القضاء على البيئة وثمة حاجة إلى تغيرات جذرية فى قيمنا ومؤسساتنا وأساليب حياتنا وسياسات الكون .

ولتحقيق هذه التطلعات علينا أن نقرر العيش مع شعور بالمسئولية العالميــة، ويتطلــب ذلك تفاعلنا مع مجتمع البيئة العالمى كقرية واحدة بجانب التفاعل مع مجتمعاتنا المحلية، إننــا فى الوقت نفسه مواطنون لدول مختلفة ولعالم واحد ترتبط فيه العوامل المحلية والعالمية، وكل منا يشارك فى مسئولية رفاهية إننا بحاجة ماسة إلى رؤية مشتركة للقيم الأساسية التى تــوفر أسساً أخلاقية لمجتمعنا العالمى المتطور للاستفادة والتنمية اليوم وغدا.

وأملاً فى تحقيق استفادة هذا المؤلف فقد ركزنا على موضوعات ترتبط بالبيئة والــوعى البيئى وسلوك الإنسان فى التعامل مع البيئة.

كما تضمن المؤلف بعض قضايا ومشكلات السكان والسياسات البيئيــة والســكانية عالمياً وعربياً ومحلياً.

ونأمل أن يكون هذا الإسهام المتواضع بداية جادة على طريق طويل وتحســين علاقــة الإنسان بالبيئة مؤثراً فيها بشكل إيجابى حتى يكون العائد من هذه العلاقة الإيجابية تنميــة مستدامة للقرية العالمية ككل اليوم ومستقبلاً.

والله الموفق......

المؤلف

الفصل الأول
علاقة وتفاعل الإنسان بالبيئة

أولاً: مفهوم البيئة
ثانياً: التوازن البيئى
ثالثاً: عناصر النظام البيئى
رابعاً: لمحة تاريخية لعلاقة الإنسان بالبيئة
خامساً: عائد وآثار العلاقة بين الإنسان والبيئة

أولاً: مفهوم البيئة:

يعيش الإنسان دائماً فى بيئة تحيط به يؤثر ويتأثر بها وتتعدد مكونات البيئة المحيطة بالإنسان ولكل مكون من هذه المكونات عناصر متعددة ويرتبط تفاعل الإنسان مع البيئة ارتباطاً وثيقاً بتطور فكر الإنسان فى التأثير فى البيئة وتغييرها وأساليب واتجاه التأثر بالبيئة بهدف الاستفادة من مكوناتها وما يحيط بها.

باعتبار البيئة هى كل ما يحيط بالإنسان من مكونات مثل النبات والحيوان والصخور والمياه والمعادن، والهواء والطقس، وغير ذلك ويؤثر فيها الإنسان ويتأثر بها- فى الإطار الذى يتمثل فيما يحيط بالإنسان من ماء وهواء وتربه وكائنات حية متعددة الأنواع وبما تزخر بها السماء من شمس هى مصدر الحياة على كوكب الأرض ونجوم تبتعد عنا بمسافات شاسعة والبحار والبيئة أيضاً تشتمل على الكائنات الحية وغير الحية من طقس ومناخ يتمثل فى فصول السنة واختلاف درجات الحرارة والرطوبة وسرعة الرياح[1].

وتشتمل البيئة أيضاً ما يسود من تغيرات نفسية واجتماعية تؤثر فى الإنسان وتتأثر بوجوده فى إطار البيئة، إن البيئة تشمل عناصر طبيعية وأخرى غير طبيعية ومنها البعد المكانى الإيكولوجى فى البيئة والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ويمثل كل بعد من هذه الأبعاد بناء وله وظيفة ويتفاعل الإنسان بفكرة وعلمه وخصائصه الديموجرافية مع هذه الأبعاد المختلفة لمكونات البيئة لبناء وتطوير حضارته الإنسانية.

ومن ثم مفهوم البيئة مفهوم كلى يتمثل فى عدد من الأبعاد والأبنية التى تتكامل وظائفها فى اتساق تام واللازمة لبقاء الإنسان واستمراريته وتؤثر فيه وتتأثر بفكرة ونشاطاته المتعددة.

ونجاح الإنسان فى البيئة مرتبط بمدى فهمه لها وتحكمه فيها واستثماره لمواردها فيستفيد مما هو نافع من موارد حية وغير حية دائمة ومتجددة ومستنفذة ويتخلص من الملوثات التى أثبت أنها تؤثر على الإنسان تأثيرات ضارة ذات أبعاد مختلفة.

ويعمل الإنسان دائماً على استغلال عناصر البيئة التى يعيش فيها ويعتبر تفاعله مع تلك العناصر ما يسمى بعملية التنمية فلولا تفاعل الإنسان مع موارد البيئة النباتية

والحيوانية والمعدنية ما كان لها أى قيمة فى حياته إلا آلة يعتمد اعتماداً مطلقاً فى حياته وتقدمه على البيئة وما فيها من موارد طبيعية وعليها يعتمد فى تطوير معيشته ومؤسساته الاجتماعية والاقتصادية بل ووجود ضوء الشمس والهواء والماء والتربة هى العناصر التى لا يمكن لإنسان أن يحيا بدونها فالهواء وضوء الشمس والماء لازمة لبقائه حياً ما يحتاج إلى التربة والعوامل السابقة لكى تقوم عليها حياة النبات والحيوان كمصادر لغذائه... وهكذا.

وتتغير حاجة الإنسان إلى موارد البيئة بتغير قدرته على استغلالها والمثال على ذلك أن المصادر المعدنية من فحم وبترول ومعادن ظلت تحت سطح الأرض وفوقها لملايين السنين دون أن ينتبه إليها أو يستغلها ولم يكن لها حينئذ أثر على حضارة الإنسان.

ومع زيادة وتطور فكر الإنسان واهتمامه بالبيئة والاستفادة والتحكم مما فى البيئة من موارد وطاقات ظهر علم البيئة أحد فروع علم الأحياء الهامة ويهتم بالبحث فى كل ما يحيط بالكائنات الحية مواطن تواجدها.

ويعرف بأنه العلم الذى يبحث فى العلاقة التى تربط الكائنات الحية ببعضها وعلاقتها كذلك بالعوامل الغير حية المحيطة بها.

وكلمة بيئة فى اللغة العربية مشتقة من الفعل "بوأ" أى نزل وأقام[2] وقد جاء ذكر هذا الفعل فى القرآن الكريم فى أكثر من موضع **"واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد عاد وبوأكم فى الأرض تتخذون من سهولها قصوراً وتنحتون الجبال بيوتاً فاذكروا آلا الله ولا تعثوا فى الأرض مفسدين"** (الآية 74 سورة الأعراف) وفى أيه أخرى يقول الله تعالى **"والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم من الجنة غرفاً"** (الآية 58 سورة العنكبوت).

ويقابل هذه الكلمة فى اللغة الإنجليزية كلمة **Ecology** وهى تعنى علاقة الكائن الحى مع المكونات العضوية واللاعضوية فى البيئة.

ومصطلح البيئة لا يبحث فقط فى المحيط الذى تعيش فيه الكائنات الحية ولكنه يبحث كافة العوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى لها تأثير مباشر على الإنسان وعلاقته بالكائنات الأخرى فى الكون وتفاعله مع هذا المحيط بمكوناته الشاملة.

وهنا يكمن الفرق بين مصطلح البيئة Ecology والبيئة المحيطة Environment والتى تتحدد على أنها مجموعة النظم الطبيعية والاجتماعية التى تعيش فى إطارها الكائنات الحية وتستمد منها حاجاتها وتؤدى فيها أنشطتها وتؤثر فيها وتتأثر بها.

وقد اتسع علم البيئة ليشمل العديد من الفروع المتعلقة به وارتبط هذا التوسع بتطور أسلوب حياة الإنسان على الأرض وازدياد حاجاته ومن العلوم المنبثقة عن علم البيئة علم إدارة الحياة البرية Wiwildfire Management وعلم الغابات Forestry وعلم المحيطات Oceanography وعلم الجغرافية الحيوية Biogeography وعلم التقنيات البيئية Ecological Technology وعلم تلوث البيئة Pollution وعلم فسيولوجية البيئة Physiological Ecology. وعلم البيئة عموماً يرتبط بالكثير من العلوم الأخرى مثل علوم الأحياء والتطور والوراثة وعلم السلوك وكذلك علوم الكيمياء والفيزياء والجيولوجيا والطب والزراعة والإحصاء فمثلاً علم وظائف الأعضاء Physiology يوفر المعلومات عن تأثير العوامل البيئية على الناحية الوظيفية فى الكائن الحى [3] ويتم تفسير سلوك الإنسان فى البيئة وتوجيه تفاعله معها والتدخل لتوجيه هذا التفاعل وتنمية الوعى البيئى وتحديد درجة تأثير الإنسان فى البيئة وتأثره بها وما ينتج عن ذلك من إشباع حاجات أو ظهور مشكلات بالاستعانة بالخدمة الاجتماعية.

كما يعطى علم التصنيف Taxonomy المعلومات التى تتعلق بتأثيرات العزل والسلالات الجغرافية ويتم تفسير التغيرات الجينية والشكلية المرتبطة بالظروف البيئية بالاستعانة بعلوم التطور Evolution والوراثة Genetics والبيولوجيا الجزيئية Molecular Biology كما يرتبط علم كعلم التربة Pedology ارتباطاً وثيقاً بعلم البيئة حيث أن نوع التربة وخواصها الكيميائية والفيزيائية كدرجة الحموضة والمحتوى المعدنى والعضوى وحجم حبيباتها يعتبر من العوامل الهامة التى تحدد مدى توزيع النباتات والحيوانات وعلم الإحصاء Static's لا يمكن إنكار أهميته فى معاملة النتائج وبالتالى تفسير بعض الظواهر البيئية مثل ازدياد التعداد والهجرة.

ويمكن تقسيم البيئة اعتماداً على نوعية الموطن البيئى كدراسة بيئة المياه العذبة Freshwater Ecology أو بيئة البحار والمحيطات Marine Ecology وبيئة اليابسة

كذلك يمكن تقسيم علم البيئة بصورة مبسطة إلى قسمين رئيسيين هما البيئة Terrestrial النباتية Plant Ecology والبيئة الحيوانية Animal Ecology[(4)].

ومن ثم فإن البيئة تتطلب من الإنسان أن يكون لديه وعياً بيئياً وفكراً يساعده على التفاعل الإيجابي والاستثمار الأمثل والمستديم لعناصر البيئة المختلفة وأن يكون تدخله وتفاعله مع البيئة بهدف إحداث التوازن البيئي وليس الخلل في هذا التوازن الطبيعي.

ثانيا: التوازن البيئي:

تعتبر البيئة متوازنة بطبيعتها كما أوجد نظامها الله سبحانه وتعالى فى نظام متكامل متزن وبذلك يمكن أن يطلق على هذا المفهوم اتزان النظام البيئى Ecosystem Honneostasis. والنظام البيئى له القدرة على استيعاب التغير الطارئ عليه للحفاظ على بقائه ثم العودة إلى الوضع الطبيعي عند تغير الظروف وتعويض أى نقص أو خلل فى أى من العناصر النباتية أو الحيوانية[(5)].

إن تدخل الإنسان غير الواعى فى التوازن الطبيعي كما أوجده الله سبحانه وتعالى يؤثر على الإنسان والتنمية حاضراً ومستقبلاً وتوجد العديد من الأمثلة على ذلك فى كثير من المجتمعات مثل القضاء على بعض الطيور كالبوم مثلاً على أنه طائر ينذر بالشؤم ولا يعتمد ذلك على سند علمى فى حين أن يقوم بدور رئيسى فى حفظ التوازن والحد من تكاثر بعض الحيوانات الضارة مثل الفئران وبعض الطيور كالعصافير.

وفى قرية فى السودان كانت تعيش آمنه إلى أن هاجم نمر سيدة من سكانها فقتل سكان القرية وبعد فترة من الزمن بدأت أسراب من القرود تهاجم القرية حتى طردت السكان منها وهذا يشير إلى نوع الخلل البيئى ولتفسير ما حدث فإن النمر كان يعمل كعامل تحكم واتزان فى عدد القرود نتيجة صيدها والتغذى عليها ولما قتل النمر تكاثرت القرود بأعداد أدت إلى خلل الاتزان فهاجمت القرية.

وزاد عدد الأسود فى جبال أمريكا فى مرحلة من المراحل فقررت السلطات تشجيع صيده ورصدت مكافآت مالية لذلك ولكن المسئولين اكتشفوا بعد فترة انتشار بعض الأوبئة بين قطعان الغزلان لم تكن معروفة من قبل فقرروا تحريم صيد الأسد وقد وجدوا أن

وجود الأسد عامل توازن بين قطعان الغزلان فهى عندما تهاجمها تفترس البطئ الضعيف المريض منها وبذلك تكون عامل من عوامل الإبقاء على القوى السليم.

وتتعدد الأمثلة فى المجتمعات البشرية التى تحدد أن تدخل الإنسان غير الواعى يؤدى إلى إحداث خلل فى التوازن البيئى الطبيعى وتلوث المياه، الهواء، التربة، وعدم قدرة النظام البيئى على استيعاب التغير غير الواعى الذى يحدثه الإنسان فى علاقته بالبيئة.

ثالثا: عناصر النظام البيئة[6]:

يتكون النظام البيئى فى أبسط صورة من مكونات غير حية **Abiotic Components** ومكونات حية **Biotic Compoents** وهما يشكلان نظاماً ديناميكياً متزناً حيث يؤثر كل منهما فى الآخر ويتفاعل معه ليكون ما يسمى بالنظام البيئى **Ecosystem** والمكونات غير حية تشمل المواد غير العضوية مثل الكربون والأكسجين والهيدروجين والنيتروجين والمواد العضوية مثل البروتينات والكربوهيدرات والدهون بالإضافة إلى العناصر المناخية كالحرارة والرطوبة والضوء والعناصر الفيزيائية مثل الجاذبية والإشعاع أما العناصر الحية فتشمل عناصر الإنتاج وعناصر الاستهلاك وعناصر التحلل وسنقوم بإلقاء الضوء على هذه العناصر لنتعرف على الدور الذى تقوم به كل منها:-

(أ) عناصر الإنتاج **Peoducers** :

وتشمل الكائنات التى لها القدرة على تحويل المركبات غير العضوية البسيطة إلى مركبات عضوية معقدة وتشمل جميع النباتات الخضراء بالإضافة إلى الطحالب الدقيقة وبعض أنواع البكتريا التى قد تقوم بعملية البناء الضوئى **Photoosynthetucbacteria** أو البناء الكيميائى **Chemosynthesus Bacteria** وفى عملية البناء الكيميائى تستطيع البكتريا استخدام مركبات كيميائية معينة لتصنيع غذائها دون الحاجة لوجود الضوء فمثلاً بعض أنواع البكتريا التى تعيش فى التربة تقوم بأكسدة الأمونيا إلى نتريت والتى تتأكسد بعد ذلك إلى نترات وبعض الأنواع الأخرى تقوم بأكسدة ايونات الحديوز إلى حديديك.

أما البناء الضوئى فيتضمن امتصاص الضوء بواسطة مركب الكلوروفيل **Chlorophyll** (وهى المادة التى تعطى النبات لونه الأخضر) الذى يحول الطاقة الضوئية إلى طاقة كيميائية

يتم فيها اتحاد الهيدروجين بثانى أكسيد الكربون فى وجود الأكجسين لتكـوين جزئيـات الجلوكور وهو سكر أحادى ويعتبر أساس تصنيع المركبات الأخرى الأكثر تعقيـداً مثـل السكريات الثنائية والعديدة (النشويات) والدهون والبروتينات ويحتاج بناء جزئيات البروتين بجانب لذلك إلى النيتروجين وأحياناً الكبريت، كما تحتاج الأحمـاض النوويـة إلى الفسـفور والنيتروجين ولذلك فالكربون والأكسجين والهيدروجين والنيتروجين والكبريت والفسـفور تمثل العناصر الكيميائية لصناعة المواد العضوية الأساسية وبذلك تعتبر الكائنات النباتية خى المصنع الأول لكل المواد الحيوية اللازمة لحياة البنات ثم الحيوانات التى تتغذى عليها.

ب- عناصر الاستهلاك Consumers :

هى الكائنات التى تعتد فى غذائها على المواد العضوية المنتجة بواسطة الكائنات الحيـة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وتشمل معظم أنواع البكتريا والفطريات والحيوانات بما فيها آكلات الأعشاب Herbivores كالخيول والمواشـى وبعـض أنـواع الطيـور والحشرات وبعض أنواع الأسماك التى تتغذى علـى الهـوائم النباتيـة Phytoplankets والنوع الثانى من المستهلكات هو آكلات اللحوم Cornivores مثل الحيوانات المفترسـة وبعض أنواع الأسماك والضفاضع والتعابين أما النوع الأخير فهـو آكـلات الأعشـاب واللحوم Omnivores وهى الكائنات التى تعتمد فى غذائها على النباتات واللحوم مثـل الإنسان.

ج- عناصر التحلل Deecomposers

وهى كائنات غير ذاتية التغذية تقوم بتحليل الكائنات الميتة للحصول علـى الطاقـة اللازمة لحياها وتشمل البكتريا والفطريات وتنقسم إلى ثلاثة مجموعات حسب ما تحتاجـه من أكسجين لإتمام عملية التحلل.

الكائنات الهوائية Aerobic Microbes

وهى الكائنات التى تحتاج لاستمرار حياهًا ونشاطها إلى كمية كافية من الأكسجين.

الكائنات اللاهوائية Anaerobic Microbes

وهى التى تحتاج لاستمرار حياهًا ونشاطها وسطاً لا يتوفر فيه الأكسـجين وفى حالـة وجود الأكسجين يكون ساماً وقاتلاً لها.

الكائنات الاختيارية Facultative Homeostasis

وهى تلك التى تستطيع تكييف نفيها حسب الوسط الذى تعيش به فإذا توافر الأكسجين كانت هوائية وإذا لم يتوافر أصبحت لا هوائية.

إن دور الإنسان وتفاعله مع البيئة يجب أن يكون ليس لحدوث خلل فى التوازن الطبيعى الديناميكى لعناصر البيئة ولكن يجب أن يكون تدخلاً بوعى للمحافظة على هذا التوازن الطبيعى حتى لا يتأثر الإنسان سلبياً بهذا الخلل من مشكلات تؤثر على حياة الإنسان والتنمية فى المجتمع حاضراً ومستقبلاً.

رابعا: لمحة تاريخية للعلاقة بين الإنسان والبيئة:

تعتبر الثقافة والزمن والبيئة ثلاث مصطلحات مترابطة فى حلقة واحدة تفسر الرؤية التاريخية للعلاقة بين الإنسان والبيئة والثقافة بما تحمله من فكر إنسانى وفهم، والزمن بما ينطوى عليه من ارتقاء لهذا الفكر والبيئة بعناصرها المختلفة التى تستقبل النشاط البشرى ومرآة لعائد هذه الأنشطة.

ويمكن القول إذن أن مستقبل البيئة الطبيعية وثيق الارتباط بالثقافة البشرية.

إن مراجعة التاريخ البيئى لأى مجتمع كان سواء محلى صغير أو قوى أو إقليمى أو حتى العالمى يجد بسهولة تغيراً ملموساً فى واقع أبعاده المختلفة من طبيعى إلى دون الطبيعى بفعل النشاط البشرى وهذه التحولات دائمة ولا تسير بسرعة ووتيرة واحدة.

ومع تطور فكر الإنسان وازدياد فهمه لهذه المصادر استطاع أن يستفيد منها ويتحكم فى مدى تطوير استفادته من هذه المصادر للثروة التى تتجمع لديه من المعرفة الطبيعية والقدرة التكنولوجية ويتطور هذه المعرفة تختلف أهمية المصادر الطبيعية فتقل أهمية ما كان منها فى غاية الأهمية فى يوم من الأيام وتتزايد أهمية مصادر أخرى كانت مجهولة ومهملة من قبل مثل البترول والمواد المشعة.

حدد تومسون Thompson خمس مراحل للتمييز بين عدد من الفترات التى توضح الثقافات الإنسانية والتفاعلات البيئية هى[7]:

1- القنص وجمع الغذاء وأوائل الزراعة.

2- الحضارات النهرية وهى اقتصادات كبرى اعتمدت على الرى على ضفاف نهر النيل وبلاد ما بين النهرين واستمرت حتى القرن الأول الميلادى وحاولت هذه الحضارات من خلال التكنولوجيا التغلب على بعض الصعاب.

3- الإمبراطوريات الزراعية.

4- العصر الصناعى الأطلنطى وفى هذه الفترة بلغ تأثير النوع البشرى على البيئة أقصاه.

5- العصر الصناعى الهادى العالمى وبدأ منذ الستينات حيث المحيط الهادى مركزاً رئيسياً للاقتصاد الصناعى وظهور ما يسمى بالعولمة متأثراً بوسائل الاتصالات والتقدم التكنولوجى ومظاهر العولمة العديدة ونشؤ ما يسمى اقتصاد عالمى متكامل.

والعلماء يقدرون أن أول مراحل حياة الإنسان على الأرض هى مرحلة الجمع وعاش البشر فى هذه المرحلة على القنص ففى سنة 10 آلاف قبل الميلاد كانت جماعات الجنس البشرى كلها تشتغل بالقنص وجمع الغذاء لا على إنتاج الغذاء فكان الإنسان يقتنص ويجمع طعامه كالكائنات الحية الأخرى وكان لا يتطلب ذلك مشقة أو تفكير وتوجد العديد من الشواهد تدل على ذلك والجماعات البشرية فى هذه المرحلة كانوا أبناء الطبيعة أكثر من كونهم مغيرين فى البيئة.

والمرحلة التالية بعد ذلك هى مرحلة الصيد، وكانت مرحلة مهمة فى تطوره إذ بدأ الإنسان ينفرد عن غيره من الحيوانات باستخدام قدراته العقلية كما بدأ يستخدم ملاحظاته، وخبراته وهى بداية العلم، وبزوغ ضوئه فكان الإنسان يتعرف على ما يريد صيده من حيوانات ويدرس تحركاتها اليومية والموسمية وطرق تكاثرها ويستغل هذه المعلومات لكى يصل لأماكن تواجدها فى الأوقات التى تتضح، له كما بدأ فى استخدام أدوات الصيد الحجرية وغيرها، فبدأ يحسن مادتها ونوعيتها كما طور أيضاً طرق الصيد التى تناسب الفريسة.

ويعتبر اكتشاف الإنسان للنار من أهم المراحل فى تاريخ علاقته بالبيئة التى يعيش فيها فقد طورت من مختلف وسائل حياته ويختلف العلماء فى تفسير اكتشاف النار، من أهما

كانت نتيجة عوامل طبيعية مثل الصواعق وغيرها وقد وجد الإنسان بعض الحيوانات المحترقة وطاب له طعمها واكتشاف النار واستئناسها هو الأمر الذى مكن الإنسان الأول من إشعالها وإخمادها واستمرارها، واستغلالها وغير ذلك فقد استغلها فى تحسين نوعية طعامه، وكذلك فى إضاءة ليلة شديدة الظلمة، ثم بعد ذلك وجد آثارها على بعض المواد وخاصة المواد المعدنية فاستخدمها فى تحسين وسائل الصيد وغيرها من الأدوات، وكان من فوائد النار أيضاً أن أبعدت عنه الحيوانات المفترسة التى كانت تهدد حياته وخاصة أثناء الليل.

وبذلك بدأ الإنسان كما يقول سيمونز **I.G.Simmons** فى إنشاء أولى المناظر غير الطبيعية من خلال ما أحدثه البشر من تغيير فى المناظر الطبيعية فنحن إذا نظرنا إلى الجنس البشرى وجدنا أنه لكى يستطيع أن يحول المجموعات الطبيعية من النبات والحيوان إلى مجموعات دون طبيعية أو شبه طبيعية كان على شبيه الإنسان **Hominid** أن ينتهج أحد طريقين يتطلب أولهما القدرة على استنفاذ مجموعة محلية من الحيوان أو النبات إلى درجة تحدث فى النظام الأيكولوجى المحلى تأثيراً يبقى فترات من الزمن كاحتمال استهلاك نوع معين من النبات يفوق معدل قدراته على النمو والتكاثر والأداة الثانية لإنتاج منظر متسم بالطابع البشرى هى النار والتى تحدث آثاراً شتى كأداة تغيير محتملة فى أيدى أشباه الإنسان الأوائل فيما يتعلق مثلاً بالإنسان المنتصب **Homo Erectus** وجماعات العصر الحجرى[8].

أعقب ذلك مرحلة الرعى واستئناس الحيوان وما صحاب ذلك من أيكولوجيا حياة الرعى والقيام ببعض عمليات الزراعة البدائية ويرى العلماء أن اختيار الإنسان لطعامه من النبات كان يتم عن طريق التجربة ويقدرون أنه عانى من الحيوانات الضارة التى تزعج صحته وراحته لذلك كان ينتقى من بين النباتات ما لذا له طعمه ويحاول زراعته بطرق بدائية[9].

وتوجد شواهد كثيرة لاستخدام البشر للنار وآثارها ففى استراليا مثلاً استخدام السكان الأصليون النيران لأغراض القنص وتهيئة الأرض للزراعة والاتصال وفى أوائل القرن التاسع عشر قدرت حرائق الإحراج بخمسة آلاف حريق فى السنة وتحويل غابات الزان فى الجنوب إلى غابات تتحمل الجفاف ويوجد انقسام فى الرأى عما إذا كان القناصون قد حافظوا على الطبيعة أو لم تكن لديهم الشعور بالمسئولية العامة[10].

وهيأت هذه المرحلة للإنسان تدعيم قدراته العقلية فيما يختص بتأملاته ودراساته للأحوال الطبيعية والظواهر البيئية- كما يصاحب هذه المرحلة أيضاً تحولات هامة من النواحى الحضارية والاجتماعية كان من نتائجها أن بدأ الإنسان يكون بعض المجتمعات البدائية ويمهد إلى حياة الاستقرار خاصة حول الأنهار، وطرأت تحولات فى الأرض والمياه بصورة مفاجئة نظراً لاختلاف اقتصاد الرعى ونمط وأسلوب الحياة الرعوية.

وبدأ الإنسان يبحث عن كسائه من ناتج النباتات والحيوانات التى يستأنسها واستعمل لرى زراعاته مياه الأنهار التى كان يعيش حول ضفافها وعمل على التحكم فى هذه الأنهار وتطور تقنيات الرى والتحكم فى المياة وحفظها كما حدث فى الحضارات النهرية بقدر ما سمحت به قدراته وتكنولوجيته فأقام السدود ثم شيد المساكن من مكونات البيئة المحيطة به لتحميه من الأحوال المناخية.

ثم اتسعت دائرة معرفته فى مجال حياة الحيوان والنبات وكذلك بالأحوال البيئية السائدة من حوله وبما كان هناك نمط من التكامل بين زراعة المحاصيل وتربية الماشية كما وجدت شواهد تؤكد ذلك فى الحضارات النهرية وأتاح ذلك للإنسان بعض الاستقرار فى البيئة.

وخلاصة القول أن العالم فى سنة 5000 ق.م. مثلاً كان قد تأثر بالتأكيد من حياة القناصين الجماعيين والزراع الأوائل غير أن طابعها كان خفيفاً ومؤقتاً على البيئة وأفلتت أماكن كثيرة من تأثيراهم كالبحار مثلا وأسهمت المجتمعات النهرية إسهاماً فى التطور البشرى لا تزال أصداؤه تتردد حتى اليوم.

وقد اكتشف الإنسان العجلة وسخرها فى أداء الكثير من أعماله حيث كانت تستخدم بكفاءة عالية فى عصور قدماء المصريين الذين صمموا المركبات والعربات واستخدموا نظرية العجلة فى الكثير من الأعمال التى أنجزوها ومن بينها بناء الأهرامات.

وفى أواخر القرون الوسطى صناعة البارود واختراع البوصلة وقد ترتب على كشف البارود أن استطاعت بعض المجموعات البشرية إخضاع مجموعة أخرى كما أن اكتشاف البوصلة البحرية كان له نفس الأثر إذا يرتاد المحيطات ويحتل المحيطات ويحتل بلاداً بعيدة

مثل الهند واندونيسيا وبذلك سيطرت مجموعات بشرية على مجموعات أخرى فى شتى بقاع الأرض. ومنذ أن وجد الإنسان على سطح الأرض وهو يتأمل النجوم والقمر والشمس وهى أجزاء من البيئة بدأ يستخدم الأدوات فى النظر إلى تلك الأجسام البعيدة جداً فعندما بنى جاليليو التلسكوب البدائى ليرصد الكوكب ويرى ما حوله من أقمار رماه الناس بالجنون وسخروا منه لكنه اكتشف أن كوكب المشترى وهو أحد كواكب المجموعة الشمسية يدور حوله أربعة أقمار كما استنتج لأول مرة أن الأرض تعكس ضوء الشمس.

ثم عصر البخار واستطاع الإنسان أن يكتشف القوى الهائلة التى يمكن استغلالها نتيجة تبخير الماء وبعد مدة بدأ رجال الصناعة يدركون احتمال استخدام البخار فى أداء أعمالهم بدلاً من قوة الإنسان أو الحيوان.

وعلى الرغم من كل السخرية التى قوبل بها اختراع جيمس وات (حوالى 1769م) وآلته البخارية البدائية فإن جيمس وات كان حينئذ يقدم للبشرية عملاقاً فى مرحلة الطفولة غير فيما بعد معالم حياة الناس وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية فقد استخدام البخار فى أغراض متعددة وقامت بذلك الثورة الصناعية وبدأ الإنسان يهتم بتطوير تلك القوة المحركة الجديدة.

ثم اكتشف الإنسان الكهرباء التى استغلت فى العديد من الأغراض واستطاع أن يرفع من مستويات معيشته ونوعية حياته وما ترتب على ذلك من تغير بيئى.

ثم فجر الإنسان بعد ذلك الذرة وغزا القضاء بحيث استطاع النزول على سطح القمر واستخدم الأقمار المختلفة لشتى الأغراض فى المواصلات ونقل الإرسال التليفزيونى والتنبؤ بحالة الطقس لفترات طويلة ثم أرسل سفن الفضاء التى تكشف الكواكب وتدور حولها وتصور جوانبها لأول مرة فى تاريخ البشرية كما طور نوعيات الصواريخ والسفن التى تعود من الفضاء ومحطات الفضاء التى تدور بانتظام فى مدارات حول الأرض مما ظهر معه الثورة الاتصالية الهائلة التى حولت الكرة الأرضية كقرية واحدة وما استتبع ذلك من ظاهرة العولمة ومظاهرها المختلفة إلى غير ذلك من الإنجازات التى غيرت موازين علاقة الإنسان ببيئته ومقوماتها المختلفة والآثار التى ترتبت على المنجزات العلمية.

خامسا: عائد وآثار العلاقة بين الإنسان والبيئة :

تتنوع الطرق التى تغير بها المجتمعات البشرية العالم الطبيعى بغض النظر عن تأثير الفئات الاقتصادية التقليدية ومن ثم تأثير النشاط البشرى فى النظام الأيكولوجى ويمكن وصف بعض هذه الطرق والعمليات فى :-

أ- **التحريف** Deflection وهى طريقة لمنع التعاقب الطبيعى من تجاوز مرحلة معينة وتعتبر النار أداة مثلى لأساليب التحريف حيث تؤدى إلى إنتاج مزيج مختلف أو نمط متباين وتؤدى إلى تحريف تطور النظام الأيكولوجى.

ب- **الإزالة** Obliteration وترتبط بمناطق شبه جافة حيث يعد أحد عناصر العملية المعروفة باسم "التصحر" وتنشأ الأيكولوجيا المحلية لتلك العملية من قطع الأشجار بكثافات تعجز النباتات عن إعالتها.

ج- **التدجين** Domestication وهى عملية المواءمة الجينية لأنواع على أيدى البشر ويعنى ذلك تغيير الجينات على نحو يكفل انتقال خصائص منشودة معينة إلى الأجيال التالية من النبات أو الحيوان المعنى.

د- **التنويع** Diversification والإنسان مسئول عن نقل الكائنات حول العالم طالما تنقل هو ذاته وما يستتبع ذلك من نقل الأمراض وتوجه أنواع شتى أدخلت عرضاً فى أجزاء من العالم لم تكن تنتمى إليها بصورة "طبيعية" كما نقلت قصد أنواع أخرى إلى مناخات غريبة لأسباب عدة.

ه- **الصون** Conservation وتستهدف أساساً إعفاء بعض مناطق من العالم من عمليات بشرية معينة كالمجتمعات الطبيعية، منع تجريف الأرض الزراعية منع صيد حيوانات وطيور معينة، ويتطلب ذلك مرحلتين رئيسيتين هما التشريع، والإدارة[11].

ويمكن تحديد هذه الآثار فى:

(1) الآثار الاقتصادية:

أدت الثورة الصناعية وتحديث الأدوات والتكنولوجيا إلى تغييرات أساسية فى الإنتاج حيث أدت إلى:

أ- زيادة الإنتاج.

ب- تحسين نوعية الإنتاج.

ج- تخفيض تكاليف الإنتاج.

ولذلك توافرت المنتجات الصناعية بأسعار زهيدة ومن هنا أدى العلم إلى توفير السلع بأسعار رخيصة فى متناول الناس جميعاً.

وقد ترتب على الثورة الصناعية قيام صناعات لم تكن معروفة من قبل واندثار صناعات كانت مزدهرة، قبل إحلال القطارات محل عربات الكارو وقد ترتب على انقراض تلك العربات انقراض صناعتها والحرف التى كانت تقوم علي صيانتها وفى مقابل ذلك صناعات عديدة لخدمة السكك الحديدية مثل صناعة قضبان الحديد وصناعة الماكينات وعربات الركاب والبضائع... كذلك قامت مهن متعددة لتيسير القاطرات وصيانتها وخدمة محركاتها بالإضافة إلى ذلك نجد أن مرور السكك الحديدية فى أماكن معينة أدى إلى نقل المحاصيل بسرعة ويسر فاستطاع الفلاح أن يعيش فى مزرعة تبعد الكيلو مترات عن المدينة يزرع الفاكهة والخضروات لاستهلاك المدينة.

كذلك بدأت المدن والقرى تتمركز حول مسار السكك الحديدية إذ أصبحت الشريان الذى يصلها بغيرها من المدن والقرى.

وظهور قاطرات الديزل والطائرات أحدثت آثاراً أكثر فى حياة المجتمع إذا أصبحت المسافات التى تستغرق وقتاً طويلاً تقطعها الطائرة فى ساعات عابرة بذلك الجبال والمحيطات ناقلة البضائع من بلد لآخر.

ومن حيث المصادر الطبيعية واستثمارها نجد أن المصادر الطبيعية تنقسم إلى :

- **المصادر المتجددة:** وهى ما تتجدد دورياً مثل المصادر النباتية والحيوانية فهى متجددة فى كل محصول أو فى كل جيل من الحيوانات وكذلك مصادر المياه هى الأخرى مصادر متجددة فالفرات ودجلة يجلبان حصيلة متجددة من المياه كل عام وكذلك نهر النيل ومن المصادر المتجددة أيضاً مصادر الطاقة من الرياح أو من مساقط المياه.

– **المصادر غير المتجددة:** وهى المصادر التى تكونت فى فترة من الفترات ولا تتكون بعد ذلك فحصيلة معدن من المعادن محدودة وكلما استهلك جزء منها لا يحل محله جزء أخر بل أنقصت بمقدار ذلك الجزء والبترول أيضاً عبارة عن مصدر معدنى لا يتجدد.

– **وهناك ارتباط وثيق بين استغلال العلم لمصادر الثروة على اختلافها** وبين تطور المجتمع نفسه فاستغلال المعادن وأنواع الوقود المختلفة أدى إلى الثورة الصناعية التى غيرت صورة المجتمع وأن العلم توصل إلى استغلال المصادر فى أغراض متعددة فلم يعد البترول مثلاً وقوداً فحسب ولكن منه تصنع الملابس والأدوية والمستحضرات الأخرى. وبعد أن كان الإنسان يسئ استخدام المصادر المتوفرة لديه فتنضب بسرعة نجد أن العلم الحديث توصل إلى سبل عديدة لحسن استغلال التربة الزراعية والمصادر المعدنية وغيرها من الثروات[12].

وأدى التطور العلمى والتكنولوجى إلى ظهور ما يسمى بتقسيم العمل والتخصص الدقيق ويوجد تشعبات تخصصية دقيقة فى كل مجال وما ترتب على التكنولوجيا فى الصناعة والزراعة من آثار سلبية كنفايات المصانع وتلوث الهواء والتربة والبطالة واختفاء مهن وحرف قد تكون تراثية وظهور أخرى لا يعتادها المجتمع غالباً[13].

وظهر الاهتمام باحترام العمل اليدوى بدلاً من احتقاره ويتطلب هذا من الأخصائيين الاجتماعيين عند تعاملهم وتدخلهم مع عملائهم أن يغرسوا حب العمل اليدوى واحترامه فلا ينظر الطفل إلى العامل أو الفلاح إلا نظرة احترام وإكبار، فلولا أيدى الفلاحين التى يلطخها طين تربتنا الطاهرة لمات هذا الطفل جوعاً، ولو قدر الطفل التعب الذى يعانيه الفلاح لكى يزرع القمح ويحصده لاحترم رغيف الخبز ولم يبدد منه شيئاً فى مأكله.

(2) الآثار الاجتماعية:

تترتب على تقدم العلوم وتطبيقاتها أثار اجتماعية كبيرة على الأسرة والقرية والمدينة، وكذلك المجتمع ومن أمثلة ذلك تغير النظام الأسرى فى المجتمع حيث الأسرة منذ مئات السنين كانت وحدة مكتفية اكتفاء ذاتياً تقوم بكل وظائفها فالتماسك بين أعضائها كان قويا، إذ كثيراً ما كانت الأسرة تعيش فى بيت واحد يضم ثلاث أجيال من أعمام وأخوة

وأبناء وكانت هذه الأسرة تقوم بإنتاج الغذاء من الحقل وتربية الحيوانات والطيور كما كانت غالباً تجهز الكساء من صوف الحيوانات وغيرها وكان التعليم للابن والابنة جزءاً رئيسياً من وظائفها كما أنها كانت تقوم بدورها فى الترفيه وغير ذلك من الوظائف كما تصورها الأسرة الممتدة.

وبظهور المجتمعات الصناعية نتيجة للتطور العلمى ظهرت أسرة صناعية نووية تعيش فى مسكن محدود نسبياً كشقة فى عمارة وعدد أفرادها قليل نسبياً وتعتمد فى غذائها وكسائها وتعليم أولادها على مؤسسات اجتماعية قامت لهذا الغرض ثم زاد الإنتاج ولم يتمكن السوق من امتصاص الفائض كما أن العلاقات الأسرية نفسها لم تعد من القوة فى الأسرة الصناعية مثلما هى الأسرة فى المجتمع الزراعى.

وازداد حاجة المجتمع إلى المنظمات والتنظيمات التى من خلالها يمكن تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية. إن التوسع فى استخدام التكنولوجيا فى العمل وإحلالها محل المهارة الشخصية قلل من شعور الإنسان بأهميته وقدرته على الابتكار والتجديد وزاد من إغفال العنصر البشرى فى العمل مما يفقد الموارد الإنسانية[14].

أدت العلوم إلى تطوير حياة المدينة والقرية على حد سواء من حيث سبل المواصلات المختلفة ووسائل الاتصال سواء كانت بواسطة التليفون أو البريد أو الصحف والإذاعة والتليفزيون والفاكس والتلكس وغير ذلك من الوسائل وقد انتشرت الكهرباء واستخدمت فى الإضاءة والمصانع ووسائل المواصلات فدخلت كل بيت تقريباً ولابد أن يتعلم المواطن كيف يستخدمها ويسيطر عليها ويتقى شرها[15].

كما أدى تطور وسائل الاتصال والنقل إلى تقوية الحكومات المركزية إذ عن طريق تلك الوسائل تستطيع الحكومات الاتصال بالمناطق النائية وتوفر لها الرعاية والأمن والخدمات وقامت تلك الحكومات بمسح ودراسة الإمكانيات والمصادر الطبيعية وخططت لتنميتها وكذلك بدأت فى دراسة السكان وتنظيم الهجرة وتعمل على التخطيط السكانى والوسائل التى تؤدى إلى رفع مستويات حياة الناس وأصبح واجباً على الحكومات توفير التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية وأمن المواطنين.

كما أدى التطور فى وسائل النقل والاتصال إلى تطور المجتمع الدولى بدرجة كبيرة فقد أصبح العالم بفضل الطائرات والراديو والتليفزيون والأقمار الصناعية والانترنت التى تنقل الأخبار والصور يختلف كثيراً عن الماضى... فالحدث الذى يحدث فى أقصى أنحاء الأرض يذاع على الناس ويسمع فى كل مكان فى لحظة إذاعته.

كما أن تطور العلوم والوسائل الصحية والصناعية أدى إلى أن تتعاون دول العالم أكثر من أى وقت مضى فالوباء الذى يجتاح دولة من الدول أصبح يهم دولاً تبعد عنه آلاف الكيلو مترات ولابد لها من أن تتعاون للقضاء عليه وإلا هددها نتيجة سرعة الانتقال بالوسائل الحديثة من وإلى أى مكان وتوجد شواهد دولية عدة تؤكد ذلك فى العصر الحاضر.

إن زيادة توثيق علاقة التكنولوجيا بالعلم أحدث تغييرات بيئية واجتماعية واهتزاز لدور الفرد فى المجتمع وأهمية متزايدة للعقل والتفكير البشرى واعتبر أساساً لثروات الأمم[16] وما نجم عن ذلك من الآثار والخسائر الناجمة عن هجرة العقول والكفاءات خارج مجتمعاتها(انظر بالتفصيل[17]).

وقد ترتب على التقدم العلمى أن عرف الإنسان أسباب الكثير من الأمراض وتمكن من الوقاية منها ومحاربتها كما أن العلم أدى عن طريق تحسين نوع الغذاء والدواء وكذلك عن طريق تحسين المسكن ومياه الشرب وتصريف الفضلات إلى أن أصبح معدل العمر أحسن مما كان عليه فى أى وقت مضى ونتج عن ذلك ارتفاع كبير فى معدل الزيادة فى السكان فى مختلفة أنحاء العالم نتيجة قلة وفيات الأطفال من جهة وارتفاع معدل النمو من جهة أخرى.

وعرفت مسببات الأوبئة واختراع الأمصال الواقية منها فالدفتريا وشلل الأطفال تصبح فى وقتنا الحاضر من الأمراض التاريخية التى ليس لها أثر يذكر. ومن ناحية أخرى فقد أدى التطور العلمى إلى بعض الظواهر التى تهدد صحة الناس، فقد انتشرت المصانع فى كل مكان وتصاعدت منها غازات كثيرة وسامة ومضرة بالصحة، كما أن وسائل النقل الحديثة مثل السيارات قد لوثت أجزاء المدن بغازات أول وثانى أكسيد الكربون.

وقد أدى العصر الذرى وما ترتب عليه من ظهور مشكلات لابد للعلم أن يواجهها من حيث المحافظة على أرواح الناس من ازدياد التلوث وازدياد النشاط الإشعاعى.

كما أن الحياة فى المجتمعات الصناعية أثرت على صحة الناس بصورة أخرى وهى التأثير على صحتهم النفسية، فالأمراض النفسية أكثر انتشاراً فى المجتمعات الصناعية، كما تنتشر الجرائم والانحرافات المختلفة، لذلك كان على العلم أن يقدم من الأبحاث والوسائل ما يعمل على تحسين مستويات الصحة النفسية للناس.

كما أدت التكنولوجيا إلى قلق الآباء على مستقبل أبنائهم وعدم قدرة الآباء على تعليم أبنائهم التكنولوجيا اللازمة لأصحاب الأعمال مستقبلاً.

فضلاً عن ظهور الازدواجية التكنولوجية نتيجة للاستخدام غير المتوازن للتكنولوجيا فى الدول النامية حيث الازدواجية التكنولوجية بين القديم والحديث والميل إلى التقليد والمحكات والفهم الخاطئ للتحديث فى المجتمعات النامية.

(3) الآثار الثقافية والقيمية:

ومن أهم هذه الآثار القضاء على الخرافات حيث من أهم آثار العلم تلك التطورات التى طرأت. وقد أدى العصر الذرى وما ترتب عليه من ظهور مشكلات لابد للعلم أن يواجهها من حيث المحافظة على أرواح الناس من ازدياد التلوث وازدياد النشاط الإشعاعى. كما أن الحياة فى المجتمعات الصناعية أثرت على صحة الناس بصورة أخرى، وهى التأثير على صحتهم النفسية، فالأمراض النفسية أكثر انتشاراً فى المجتمعات الصناعية، كما تنتشر الجرائم والانحرافات المختلفة، لذلك كان على العلم أن يقدم من الأبحاث والوسائل ما يعمل على تحسين مستويات الصحة النفسية للناس[18].

كما أدت التكنولوجيا إلى قلق الآباء على مستقبل أبنائهم، وعدم قدرة الآباء على تعليم أبنائهم التكنولوجيا اللازمة لأصحاب الأعمال مستقبلاً.

فضلاً عن ظهور الازدواجية التكنولوجية نتيجة للاستخدام غير المتوازن للتكنولوجيا فى الدول النامية حيث الازدواجية التكنولوجية بين القديم والحديث والميل إلى التقليد والمحكات والفهم الخاطئ للتحديث فى المجتمعات النامية[19].

ومن أهم هذه الآثار القضاء على الخرافات حيث من أهم آثار العلم تلك التطورات الى طرأت على تفكير الإنسان ومعتقداته وقيمه نتيجة تطور الفكر وتقدم الأسلوب العلمى. كان الإنسان فى الماضى لا يعرف تفسير الكثير من الظواهر التى تحيط به، ولذلك نسب الأمراض إلى السحر وكساد المحصولات إلى الأرواح الشريرة وأن فيضان النهار فى أوقات منتظمة كان يعزى إلى أسباب مجهولة، وقد فسر الرعد والبرق بغضب الآلهة.

وكان الإنسان يخاف من بعض الظواهر كالخسوف والكسوف على اعتبارهما تنبئ بالفاجعة وكم من خرافات ربطها ببعض الحيوانات أو الأرقام، كما أن علاج الأمراض فى كثير من المجتمعات كان بطريقة كتابة الكهنة أو بقص الهواء بمقصات لقطع الأرواح الشريرة.. هذه وغيرها كانت صورة من الخرافات التى تسود تفكير الناس فى الماضى، وقد يكون بعضها مازال فى بعض المجتمعات فى الوقت الحاضر ولكنها نادرة.

ولقد كان من آثار العلم أن أثبت عدم صحتها وأوجد التفسيرات الصحيحة للظواهر، فالكسوف والخسوف ظاهرتان تنشأن عن تحركات الشمس والقمر والأرض، كما أن فيضان الأنهار يأتى من انصهار الجليد فى بعض الحالات أو من الأمطار الغزيرة عند منابعها.. والأمراض على اختلافها لها مسببات من الكائنات الدقيقة أو من الطفيليات أو أسباب فسيولوجية أو غيرها من الأسباب ووجد العلم تفسيراً للبرق والرعد.. وبذلك قضى على الخرافات والسحر الذى كان سائداً فى الماضى[20].

كما أدى التطور العلمى والتكنولوجى السريع إلى تفكك العلاقات الاجتماعية، وضعف التعاون كقيمة اجتماعية بين الناس، التواكلية والسلبية[21].

وساعد العلم الحديث الإنسان أن يتمسك بالوصول إلى الحقيقة العلمية على أساس من الملاحظة والبحث– ويندر أن نجد شخصاً مثقفاً ينفى أهمية التثبت من الحقائق بالطرق المختلفة. أن تقدير البشر للبيئة من المسائل الجوهرية وترتبط بالقيم الإنسانية وأدى ذلك بدوره على حد تمييز سيمونز **Simmons** إلى ظهور أشكال سياسية واقتصادية معينة وربما تمثل ثلاث نظريات متمايزة بشأن قيمة الطبيعة:

1- **مذهب اعتبار الإنسان غاية الكون Anthroprcentrism** وتساند هذه النظرية الرأسمالية وكذلك النظم القيمية المادية ففى الطبيعة غير البشرية تعتبر جميع القيم قيما وسيلية تتوقف على مدى إسهامها فى القيم البشرية وبذلك تصبح الطبيعة أما موارد أو لا موارد غير ذات قيمة.

2- **مذهب التلازم Inherentism** تسلم هذه النظرية أن مفهوم القيمة نفسه مفهوم إنسانى وأن أى إسناد له إلى الطبيعة إنما يتوقف على الوعى البشرى والإنشاءات التى يصنعها ومع ذلك فإن عقولنا بإمكانها أن تتكيف لحقيقة أن بعض القيم الماثلة فى الطبيعة قيم ليست مشتقة من البشر بل من الطبيعة فى حد ذاتها.

3- **مذهب الباطنية Intrinsicalism** وتعترف هذه النظرية بأن بعض القيم الماثلة فى الطبيعة مستقلة عن القيم الإنسانية وعن الوعى البشرى ذاته وللبيئة قيمة ملازمة لا تمت بصلة أو شئ يتعلق بالبشر.

وفى الوقت الحاضر يعتبر المذهب والنظرية الأولى هى النموذج السائد ويميل معظم البيئيين إلى المذهب أو النظرية الثانية بينما المذهب الثالث يقتصر على أنصار حركة الأيكولوجيا العميقة Deep Ecology Movement[22]

ولأهمية العلاقة بين الإنسان والبيئة ودراسة الإنسان قيمة وسلوكه ونتيجة لآثار وعائد العلاقة بين الإنسان والبيئة جاء دعوة جيرمين C. Germain إلى أهمية وضرورة مراعاة الخدمة الاجتماعية للمتغيرات الأيكولوجية البيئية عند ممارسة الخدمة الاجتماعية[23].

وبذلك فإن أى خلل قد يطرأ على التوازن البيئى يعتبر عائداً للنشاط والتفكير الإنسانى وأن أى تغير أو خلل يؤثر على الإنسان فى البيئة والتنمية حاضراً ومستقبلاً.

كما يعكس هذا الخلل بشكل أو بآخر أن الإنسان ليس كائناً مخططاً لا يفكر فى مستقبله باعتبار التخطيط والتفكير من السمات المميزة للإنسان والإنسانية.

فكيف يمكن الحفاظ على البيئة وصيانتها وفى نفس الوقت استثمار مواردها فى توازن دون خلل؟

مراجع الفصل الأول

(1) أنظر:

- عبد العزيز سليمان: مرجع فى التعليم البيئى، المنظمة العربية للثقافة والعلوم، تـــونس، 1988، ص: (173).

- أحمد زكى بدوى، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، لبنان، بـــيروت، 1977، ص ص: (135-136).

- نخبة من الأساتذة: الإنسان والبيئة، قسم علم النفس، جامعة المنصورة، 2000، ص ص: (3-4)

(2) أنظر:

- أحمد زكى بدوى: مرجع سابق، ص: (26).

- نخبة من الأساتذة: مرجع سابق، ص: (4).

(3) المرجع السابق: ص: (6).

(4) المرجع السابق: ص: (7).

(5) المرجع السابق: ص ص: (10-11)

(6) المرجع السابق: ص ص: (8-9)

(7) W.I Thompson Imaginary Lasdscapes, Making Worlds of Myth and Science, New York, Martin press,1989.

(8) إيان ج. سيمونز: البيئة والإنسان عبر العصور، ترجمة السيد محمد عثمان، عالم المعرفة، الكويت، العدد 222 يونيو 1997، ص ص: (115-116).

(9) المرجع السابق، ص ص: (21-22).

(10) أنظر بالتفصيل:

- المرجع السابق.

- نخبة من الأساتذة مرجع سابق.

(11) إيان ج. سيمونز: مرجع سبق ذكره، ص ص: (83-102).

(12) أنظر نخبة من الأساتذة: مرجع سبق ذكره، ص ص: (7-11).

(13) طلعت مصطفى السروجي: الآثار الاجتماعية لاستخدامات التكنولوجيا في الميكنة الزراعية والصناعات الصغيرة في الريف، المؤتمر العلمي الثاني، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، 1989.

(14) Leon C. Megginson. Personnal A behavioral Approach to Administration N.Y, Richard D. Irwin Inc, Homewood, Illinois, 1972,p.p14-15.

(15) أنظر بالتفصيل: نخبة من الأستاذة،مرجع سبق ذكره،ص ص:(16–17).

(16) طلعت مصطفى السروجي: مرجع سبق ذكره، ص ص: (29–30).

(17) رمزى زكي: المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، عالم المعرفة، الكويت، ديسمبر 1984، ص ص: (41–417).

(18) نخبة من الأساتذة: مرجع سبق ذكره، ص ص: (21–22).

(19) طلعت مصطفى السروجي: مرجع سبق ذكره، ص: (38).

(20) نخبة من الأساتذة: مرجع سبق ذكره، ص: (23).

(21) طلعت مصطفى السروجي: مرجع سبق ذكره.

(22) إيان ج. سيمونز: مرجع سبق ذكره، ص ص: (249– 250).

(23) Carel B. Germian Space: An Ecological Variable in Social Work Practice Social Case Work November,1978.

الفصل الثانى
العلاقة التنموية بين الإنسان والبيئة

أولا: الإنسان وأحداث التغيير البيئى

ثانيا: المكونات الطبيعية للبيئة وعناصرها

ثالثاً: النظريات المفسرة لعلاقة الإنسان بالبيئة

رابعاً: التنمية والبيئة تحليل للعلاقة

خامسا: التنمية ومشكلات البيئة

سادسا: العشوائيات كمظهر للعلاقة التنموية المعاصرة بين الإنسان والبيئة

أولاً: الإنسان وإحداث التغيير البيئى:

يعتبر الإنسان أهم عامل حيوى فى إحداث التغيير البيئى والإخلال الطبيعى البيولوجى فمنذ وجوده وهو يتعامل مع مكونات البيئة وكلما توالت الأعوام ازداد تحكماً وسلطاناً فى البيئة وخاصة بعد أن يسر له التقدم العلمى والتكنولوجى مزيداً من فرص إحداث التغيير فى البيئة وفقاً لازدياد حاجته إلى الغذاء والكساء.

وهكذا قطع الإنسان أشجار الغابات وحول أرضها إلى مزارع ومصانع ومساكن وأفرط فى استهلاالك المراعى بالرعى المكثف ولجأ إلى استخدام الأسمدة الكيمائية والمبيدات بمختلف أنواعها وهذه كلها عوامل فعالة فى الإخلال بتوازن النظم البيئية ينعكس أثرها فى نهاية المطاف على حياة الإنسان كما يتضح مما يلى:-

الغابات: الغابة نظام بيئى شديد الصلة بالإنسان وتشمل الغابات ما يقرب 28% من القارات ولذلك فإن تدهورها أو إزالتها يحدث انعكاسات خطيرة فى النظام البيئى وخصوصاً فى التوازن المطلوب بين نسبتى الأكسجين وثانى أكسيد الكربون فى الهواء.

المراعى: يؤدى الاستخدام السيئ للمراعى إلى تدهور النبات الطبيعى الذى يرافقه تدهور فى التربة والمناخ فإذا تتابع التدهور تعرت التربة وأصبحت عرضة للانجراف.

النظم الزراعية والزراعة غير المتوازنة: قام الإنسان بتحويل الغابات الطبيعية إلى أراض زراعية فاستعاض عن النظم البيئية الطبيعية بأجهزة اصطناعية واستعاض عن السلاسل الغذائية وعن العلاقات المتبادلة بين الكائنات والمواد المميزة للنظم البيئية بنمط أخر من العلاقات بين المحصول المزروع والبيئة المحيطة به فاستخدم الأسمدة والمبيدات الحشرية للوصول إلى هذا الهدف وأكبر خطأ أرتكبه الإنسان فى تفهمه لاستثمار الأرض زراعياً هو اعتقاده بأنه يستطيع استبدال العلاقات الطبيعية المعقدة الموجودة بين العوامل البيئية النباتات بعوامل اصطناعية مبسطة فعارض بذلك القوانين المنظمة للطبيعة وهذا ما جعل النظم الزراعية مرهقة وسريعة العطب النباتات والحيوانات البرية أدى تدهور الغطاء النباتى والصيد غير المنتظم إلى تعرض عدد كبير من النباتات والحيوانات البرية إلى الانقراض فأخل بالتوازن البيئى.

اثر التكنولوجيا الحديثة على البيئة:

إن للتصنيع والتكنولوجيا الحديثة آثاراً سيئة فى البيئة فانطلاق الأبخرة والغازات وإلقاء النفايات أدى إلى اضطراب السلاسل الغذائية وانعكس ذلك على الإنسان الذى أفسدت الصناعة بيئته وجعلتها فى بعض الأحيان غير ملائمة لحياته كما يتضح مما يلى:-

1- **تلويث المحيط المائى:** إن للنظم البيئية المائية علاقات مباشرة وغير مباشرة بحياة الإنسان فمياهها التى تتبخر تسقط فى شكل أمطار ضرورية للحياة على اليابسة ومدخراها من المادة الحية النباتية والحيوانية تعتبر مدخرات غذائية للإنسانية جمعاء فى المستقبل كما أن ثرواهّا المعدنية ذات أهمية بالغة.

2- **تلوث الجو:** تتعدد مصادر تلوث الجو ويمكن القول أنها تشمل المصانع ووسائل النقل والانفجارات الذرية والفضلات المشعة كما تتعدد هذه المصادر وتزداد أعدادها يوماً بعد يوم ومن أمثلتها الكلور أول ثانى أكسيد الكربون وثانى أكسيد الكبريت وأكسيد النيتروجين وأملاح الحديد والزنك والرصاص وبعض المركبات العضوية والعناصر المشعة وإذا زادت نسبة هذه الملوثات عن حد معين فى الجو أصبح لها تأثيرات واضحة على الإنسان وعلى كائنات البيئة.

3- **تلوث التربة:** تتلوث التربة نتيجة استعمال المبيدات المتنوعة والأسمدة وإلقاء الفضلات الصناعية وينعكس ذلك على الكائنات الحية فى التربة وبالتالى على خصوبتها وعلى النبات والحيوان مما ينعكس أثره على الإنسان في نهاية المطاف[1].

ثانيا: المكونات الطبيعية للبيئة وعناصرها :

(1) ما البيئة إذن؟

البيئة لفظة شائعة الاستخدام يرتبط مدلولها بنمط العلاقة بينها وبين مستخدمها فنقول:

البيئة الزراعية والبيئة الصناعية والبيئة الصحية والبيئة الاجتماعية والبيئة الثقافية... والسياسية... ويعنى ذلك علاقة النشاطات البشرية المتعلقة بهذه المجالات إلى اللغة العربية بعبارة "علم البيئة" التى وضعها Ecology وقد ترجمت كلمة عام 1866م بعد دمج كلمتين Haeckel Ernest العالم الألمانى أرنست هيجل ومعناها علم وعرفها بأنها "العلم Logos

ومعناها مسكن، Oikes يونانيتين هما الذى يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذى تعيش فيه ويهتم هذا العلم بالكائنات الحية وتغذيتها وطرق معيشتها وتواجدها فى مجتمعات أو تجمعات سكنية أو شعوب كما يتضمن أيضاً دراسة العوامل غير الحية مثل خصائص المناخ (الحرارة، الرطوبة، الإشعاعات، غازات المياه والهواء) والخصائص الفيزيائية والكيميائية للأرض والماء والهواء[2].

ويشير لفظ البيئة Environment إلى الوسط الذى يحيط بالإنسان بكل مضامينه التى يتأثر بها الإنسان ويؤثر فيها فيستجيب لها أو يقاومها أو يتفاعل معها هذا الأثر المتبادل بين الناس والبيئة يتفاوت تبعاً لمكونات شخصياتهم وثقافاتهم أى تبعاً لاختلاف قدراتهم وقيمهم واتجاهاتهم وخبراتهم ومعاييرهم السلوكية ومعتقداتهم[3].

ويتفق العلماء فى الوقت الحاضر على أن مفهوم البيئة يشمل جميع الظروف والعوامل الخارجية التى تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر فى العمليات التى تقوم بها فالبيئة بالنسبة للإنسان "الإطار الذى يعيش فيه والذى يحتوى على التربة والماء والهواء وما يتضمنه كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة من مكونات جمادية وكائنات تنبض بالحياة وما يسود هذا الإطار من مظاهر شتى من طقس ومناخ ورياح وأمطار وجاذبية ومغناطيسية... الخ ومن علاقات متبادلة بين هذه العناصر.

فالحديث عن مفهوم البيئة إذن هو الحديث عن مكوناتها الطبيعية وعن الظروف والعوامل التى تعيش فيها الكائنات الحية.

وقد قسم الباحثين البيئة إلى قسمين رئيسيين هما:-

1- **البيئة الطبيعية:** وهى عبارة عن المظاهر التى لا دخل للإنسان فى وجودها أو استخدامها ومن مظاهرها الصحراء- البحار- المناخ- التضاريس- والماء السطحي والجوفى والحياة النباتية والحيوانية والبيئة الطبيعية ذات تأثير مباشر أو غير مباشر من نبات أو حيوان أو إنسان Population فى حياة أية جماعة حية.

2- **البيئة المشيدة او البيئة البشرية الحضارية Human Environment:** وتتكون من البنية الأساسية المادية التى شيدها الإنسان داخل البيئة الطبيعية سواء الثقافة

والنظم الاجتماعية والمؤسسات التى أقامها ومن ثم يمكن النظر إلى البيئة المشيدة من خلال الطريقة التى نظمت بها المجتمعات حياتها والتى غيرت البيئة الطبيعية لخدمة الحاجات البشرية وتشمل البيئة المشيدة استعمالات الأراضى للزراعة والمناطق السكنية والتنقيب فيها عن الثروات الطبيعية وكذلك المناطق الصناعية والمراكز التجارية والمدارس والمعاهد والطرق...الخ والتى تعكس درجة استجابة مختلفة لعلاقة الإنسان بالبيئة.

والبيئة بشقيها الطبيعى والمشيد هى كل متكامل يشمل إطارها الكرة الأرضية، أو لنقل كوكب الحياة، وما يؤثر فيها من مكونات الكون الأخرى ومحتويات هذا الإطار ليست جامدة بل إنها دائمة التفاعل مؤثرة ومتأثرة والإنسان نفسه واحد من مكونات البيئة يتفاعل مع مكوناتها بما فى ذلك أقرانه من البشر(4).

(2) ما عناصر البيئة؟

يمكن تقسيم البيئة: وفق توصيات مؤتمر ستوكهولم إلى ثلاثة عناصر هى:

1- **البيئة الطبيعية:** وتتكون من أربعة نظم مترابطة وثيقاً هى: الغلاف الجوى، الغلاف المائى، اليابسة، المحيط الجوى، بما تشمله هذه الأنظمة من ماء وهواء وتربة ومعادن، ومصادر للطاقة بالإضافة إلى النباتات والحيوانات وهذه جميعها تمثل الموارد التى أتاحها الله سبحانه وتعالى للإنسان كى يحصل منها على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى.

2- **البيئة البيولوجية:** وتشمل الإنسان "الفرد" وأسرته ومجتمعه، وكذلك الكائنات الحية فى المحيط الحيوى وتعد البيئة البيولوجية جزءاً من البيئة الطبيعية.

3- **البيئة الاجتماعية:** ويقصد بالبيئة الاجتماعية ذلك الإطار من العلاقات الذى يحدد ماهية علاقة حياة الإنسان مع غيره ذلك الإطار من العلاقات الذى هو الأساس فى تنظيم أى جماعة من الجماعات سواء بين أفرادها بعضهم ببعض فى بيئة ما أو بين جماعات متباينة أو متشابهة معاً وحضارة فى بيئات متباعدة وتؤلف أنماط تلك العلاقات ما يعرف بالنظم الاجتماعية، واستحدث الإنسان خلال رحلة حياته الطويلة ببيئة حضارية لكى تساعده فى حياته فعمّر الأرض واخترق الأجواء لغزو الفضاء.

وعناصر البيئة الحضارية للإنسان تتحدد فى جانبين رئيسيين هما:

أولا: الجانب المادى: كل ما استطاع الإنسان أن يصنعه كالمسكن والملبس ووسائل النقل والأدوات والأجهزة التى يستخدمها فى حياته اليومية، ثانياً الجانب غير المادى: فيشمل عقائد الإنسان وعاداته وتقاليده وأفكاره وثقافته وكل من تنطوى عليه نفس الإنسان من قيم وآداب وعلوم تلقائية كانت أم مكتسبة.

وإذا كانت البيئة هى الإطار الذى يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ويمارس فيه علاقاته من أقرانه من بنى البشر فإن أول ما يجب على الإنسان تحقيقه حفاظاً على هذه الحياة أن يفهم البيئة فهماً صحيحاً بكل عناصرها ومقوماها وتفاعلاها المتبادلة ثم أن يقوم بعمل جماعى جاد لحمياها وتحسينها وأن يسعى للحصول على رزقه وأن يمارس علاقاته دون تدمير أو إفساد[5].

ثالثا: النظريات المفسرة :

علاقة الإنسان بالبيئة:

يسعى الإنسان دائماً إلى استغلال موارد بيئته بطريقة أو بأخرى لإشباع حاجاته الأساسية والثانوية عن طريق الوسائل التكنولوجية ويترجم هذا الاستغلال فى صورة العلاقة المتبادلة وإن كانت الاستفادة للإنسان أكثر بكثير لذا فقد انشغل العديد من العلماء بهذه القضية والتى أطلقوا عليها قضية "العلاقة الإنسانية- البيئية" وتعددت النظريات التى تحدد أنواع العلاقات المتغايرة.

ماهية البيئة:

هو إجمالى الأشياء التى تحيط بنا وتؤثر على وجود الكائنات الحية على سطح الأرض متضمنة الماء والهواء والتربة والمعادن والمناخ والكائنات أنفسهم، أنواع العلاقات الإنسانية- البيئية[6].

(1) نظرية الحتمية البيئية Determinism:

ويقر أصحاب هذه النظرية أن الإنسان يخضع بكل ما فيه للبيئة فهى التى تسيطر عليه وليس العكس كما يتردد ويشيع فالبيئة بما فيها من مناخ معين وغطاء نباتى وحياة حيوانية

تؤثر على الإنسان من مختلف الجوانب ومثال على ذلك تأثير البيئة على عظام الإنسان، فإذا كان الإنسان يعيش فى بيئة جبلية يكون تأثيرها بالإيجاب على تقوية عضلات الأرجل.. أما إذا كانت بحرية فهى تقوى عضلات اليدين وقد أدى هذا التأثير المتباين والتناقض الواضح بين الشعوب وخاصة بين الآسيويين والأوربيين والذى استرعى انتباه الفلاسفة منذ القدم إلى ظهور نظرية الحتمية لتفسير هذا التناقض.

ابن خلدون 1400م:

وقد اختص ابن خلدون فى تفسير علاقة الإنسان ببيئته عن أثر المناخ فى طبائع الشعوب وتأثير الهواء على ألوان البشر وضرب مثلاً على ذلك بشعوب السودان والذى وصفهم بالخفة والطيش وكثرة الطرب والسبب فى ذلك الحرارة التى تجعلهم أسرع فرحاً وسروراً وأكثر انبساطاً. كما تحدث ابن خلدون عن الأقاليم الجغرافية وتأثيرها فى حياة الإنسان حيث يرى أن هناك سبعة أقاليم وتتميز الأقاليم من الثالث والرابع والخامس بالاعتدال الذى يميز طبائع سكانها أيضاً وألوانهم أما الأقاليم غير المعتدلة تلك التى تقع فى الأول والثانى والسادس والسابع فسكانها متوحشون غير مستأنسين.

ارسطو 248-322ق.م:

تناول فى كتابه عن السياسة الفرق بين سكان المناطق الباردة فى أوروبا وسكان آسيا، فسكان أوروبا بالنسبة له يتميزون بالشجاعة التى كانت أساس حريتهم لكنهم غير ماهرين فى الإدارة والفهم والتنظيم وبالتالى يفتقدون إمكانية السيطرة أو الإمساك بزمام الأمور، أما سكان آسيا فلديهم الفكر والمهارة الفنية لكنهم يفتقرون إلى الجرأة مما جعلهم محكومين بغيرهم... أما الإغريق فى ذلك الوقت كانوا يعيشون فى منطقة وسط بين الآسيويين والأوروبيين مما جعلهم يجمعون بين مميزات المجموعتين.

هيبوقراط 420 ق-م :

وكانت الإيماءة فى كتابه "الجو والماء والأقاليم" أن سكان الجبال المعرضين للأمطار والرياح يتصفون بالشجاعة وطول القامة والطباع الحميدة أما سكان الأقاليم المكشوفة الجافة يتصفون بنحافة القامة وحب التحكم.

مونتسكييه:

تحدث مونتسكييه فى كتاب "روح القانون" عن أثر المناخ والتربة فى حياة **الإنسان:**

1- المناخ :

المناخ البارد: شجاعة– نقاء النفس– قوة جسدية.

المناخ الحار: جبن– مكر– ضعف.

2- التربة:

يصل تأثير التربة إلى الحد السياسى ونوع الحكومات

التربة الخصبة= نظام ملكى وديكتاتورية

التربة الفقيرة= نظام جمهورى وديمقراطية

سكان الجزر= الاستقلالية والاستقرار

شارلز دارون :

وبظهور نظرية النشوء والارتقاء لدارون والتى ترجع فيها نشأة الإنسان وتطـوره إلى البيئة الطبيعية أدت إلى دفع نظرية الحتمية البيئية إلى الأمام أكثر وأكثر حيث ظهر بعـدها العديد من العلماء التى تؤيد نظرية الحتمية ومنهما:

بكل Buckle :

واستند فى برهانه على ثلاثة عوامل تتصل بالبيئة من : مناخ– غذاء– تربة وهى عوامل مؤثرة على الحضارات الإنسانية المختلفة التى وجدت منذ قديم الأزل:

1– فالحضارة فى أفريقيا واسيا تأثرت بخصوبة التربة.

2– والحضارة الأوروبية تأثرت بالمناخ فالحرارة الشديدة تعوق العمل بينما المعتدلة فهى منشطة ومع توافر الغذاء ورخصه يتوافر العمل وتقل الأجور والعكس صحيح.

3– أما الحضارة المصرية والهندية والصينية فهى من أكثر الحضارات المزدهرة لتوافر الحرارة الملائمة والتربة الخصبة.

فيكتور كزن Victor Cousin :

وتتلخص استنتاجاته فى العبارات التالية التى تعبر عن وجهة نظره فى العلاقة البيئية الإنسانية:

أعطنى خريطة لدولة ما معلومات وافية عن موقعها ومناخها ومائها ومظاهرها الطبيعية الأخرى ومواردها وبإمكانى فى ضوء ذلك أن أحدد لك أى نوع من الإنسان يمكن أن يعيش فى هذه الأرض وأى دولة يمكن أن تنشأ على هذه الأرض وأى دور يمكن أن تمثله هذه الدولة فى التاريخ.

نقد نظرية الحتمية البيئية:

1- عدم المنطقية... صحيح أن البيئة تعد إحدى العوامل الهامة التى تؤثر على الإنسان لكنها ليست العامل الوحيد أو المنفرد فهناك العديد منها وليس من المنطقى أن نقر بحتمية أى عامل مع العوامل التى يخضع لها الإنسان فى حياته سواء أكانت عوامل اجتماعية، تاريخية أو حتى بيئية بمفهومها الأعم والأشمل.

2- التطور التكنولوجى... يلعب التطور التكنولوجى دوراً أساسياً فى الحد من العوائق البيئية فمثلاً بعض البلدان التى يفرض موقعها عليها العزلة مثل اليابان فبفضل التقدم التكنولوجى الهائل الذى وصلت إليه أصبحت غير معزولة بتقدم وسائل المواصلات والاتصال.

3- أهمية دور التاريخ والحضارة... يحد من سيطرة البيئة على الإنسان حيث توجد بعض الدول تتشابه فى ظروفها البيئية ولكن تاريخها وحضارتها لهما دور أساسى يختلف تماماً عن الدول المتشابهة معها فى ظروفها البيئية.

(2) النظرية الاختيارية :

وهى عكس النظرية الحتمية حيث تقر بإيجابية الإنسان لأنها تملكه إرادة فعالة مؤثرة ليس فيما يتخذه من قرارات فى كل مجالات حياته وإنما له قوة كبيرة على بيئته أيضاً، فترى أن الإنسان مخير.

مؤيدوا النظرية الاختيارية التى تفسر علاقة الإنسان بالبيئة:

فيدال دى لا بلاش V.Dela Blache :

وهو من مؤسسى المدرسة الإمكانية ويرى من خلال نظريته هذه أن للإنسان دور كبير فى تعديل بيئته وتهيئتها وفقاً لمتطلباته واحتياجاته ويصف البيئة بأنها إنسانيه وينبغى دراستها على أساس تاريخى من Physical وليست طبيعية Cultusel خلال تحليل جهود الإنسان فى علاقاته مع البيئة عبر التاريخ ويرى التنوع فى عنصرها حيث يختار ما يتلاءم منها حسب مهاراته الآلية واليدوية فالعامل الحاسم هنا هو قدرات الإنسان وإمكانياته التى ظهرت فى إقامة الجسور والسدود وشق الأنفاق الجبلية وغيرها.

وخير مثال على هذه القدرات الإنسانية الحضارة المصرية القديمة من خلال إقامة الجسور ومشروعات الرى وبناء السد العالى وغيرها من الحضارات الإنسانية الأخرى في بلاد السودان والحبشة.

وإسحق بومان I. Boman لوسيان فيفر L. febver :

حيث يرى العالمان أن مظاهر البيئة هى من فعل الإنسان مثل حقول الشعير ومزارع الأرز والقطن وقصب السكر وغيرها وهو الذى نظم الحقوق وأقام القناطر والسدود وشق الترع والمصارف واخترع أساليب وأدوات زراعية جديدة لزيادة رقعة الأرض التى يزرعها. لا يقتصر الأمر على الزراعة وإنما يمتد للصناعة التى ترتبط إلى حد كبير بتوفير المادة الخام فى بيئتها والتى بدورها تتطلب توفير المهارات وسبل المواصلات والمال والأسواق التى هى واقع الأمر تعتمد على مقومات بشرية أكثر من مقومات بيئية حيث أن المهارة والتكنولوجيا تتصل بالتواجد البشرى.

وعن مواقع المدن واختيار مواقعها كانت من الأدلة التى استند إليها أصحاب هذه النظرية لتأييد نظرية الاختيارية وتحكم الإنسان فى البيئة وليس لمجرد تواجدها الطبيعى فالمدن الدينية والحربية سواء من أجل عوامل ثقافية كالتدين أو عوامل أمنية كالحماية.

كما أن التوزيع السكانى لأى مدينة فى العالم يرجع إلى عوامل اجتماعية وثقافية وبشرية إلى جانب العوامل الطبيعية ويصل هذا التأثير إلى الحيوان فنجد عدم وجود بعض الحيوانات فى بعض البلدان وتوفرها بكثرة فى بعض البلدان الأخرى مثل البقرة فى الهند التى يحرموا ذبحها لتقديسها.

نقد نظرية الاختيارية:

المغالاة فى أهمية دور الإنسان الذى يصل فيه إلى السيادة والديكتاتورية للتحكم فى بيئته وهو صاحب الكلمة العليا مما نتج عنه مشاكل عديدة بفعل هذه السيادة شبه المطلقة مثل مشكلات التلوث وطبقة الأوزون والتصحر والتى تندرج تحت جملة "عامة" مشكلات عدم الاتزان البيئى.

(3) نظرية الاحتمالية Probabilism :

وتقوم هذه النظرية بدور الوساطة بين كل من أنصار الحتمية والاختيارية (الإمكانية) للصراع الذى دار بينهما وكان لابد من ظهور نظرية ثالثة جديدة تحاول التوفيق بين الآراء المختلفة لذا فيطلق عليها اسم " النظرية التوافقية" أيضاً .

وهذه النظرية لا تؤمن بالحتمية المطلقة أو الإمكانية المطلقة وإنما تؤمن بدور الإنسان والبيئة وتأثير كل منهما على الآخر بشكل متغير فتغلب على بعض البيئات تعاظم تأثير الطبيعة وسلبية تأثير الإنسان عليها ويكون العكس فى بعض البيئات الأخرى واعتمد أصحاب هذه النظرية فى تفسيرها على تصنيف نوعية البيئة من ناحية ونوعية الإنسان من الناحية الأخرى حيث يتفاعلان الاثنين سوياً ليشكلان جوهر العلاقة بين الإنسان والبيئة.

تنوع طرفى العلاقة على النحو التالى:

الطرف الأول: البيئة:

بيئة سهلة × بيئة صعبة

فالبيئة الصعبة تحتاج إلى مجهود كبير من جانب الإنسان للتكيف معها بينما الطرف الآخر المتمثل فى البيئة السهلة فهى تستجيب لأقل مجهود ويقع بين طرفى هاتين البيئتين أخرى متفاوتة من حيث درجة الصعوبة فكلما اتجهنا ناحية اليمين يتعاظم دور البيئة وكلما اتجهنا شمالاً يقل.

الطرف الثانى: الإنسان :

إنسان سلبى × إنسان إيجابى

فالإنسان الإيجابى هو الذى يتفاعل مع البيئة بشكل كبير لتحقيق طموحاته وإشباع احتياجاته أما الإنسان السلبى فهو إنسان محدود القدرات والمهارات ودوره محدود بالمقارنة بالإنسان الإيجابى ويقع بين هذين الطرفين مجموعات بشرية مختلفة فى المهارات والقدرات وفى التأثير على البيئة.

ومن ثم فإن هذه النظرية أكثر واقعية لأنها توضح أشكال عديدة للعلاقة بين الإنسان وبيئته دون أن تميز إحدى أطراف هذه العلاقة دون غيره وتتمثل هذه العلاقة فى التنوع الذى يتضح بالشكل التالى:

بيئة صعبة + إنسان سلبى= حتمية بيئية

بيئة سهلة + إنسان سلبى = إمكانية

بيئة صعبة + إنسان إيجابى = توافقية

بيئة سهلة + إنسان إيجابى = توافقية

وقد اقترب فكر المؤرخ الإنجليزى "أرنولد توينبى" من هذه النظرية والتى تحدد علاقة الإنسان والبيئة فى أربع استجابات مختلفة.

1- استجابة سلبية- تخلف الإنسان علمياً وحضارياً مما يجعله غير قادر على الاستفادة من بيئته أو أن يؤثر بشكل فعال عليها.

2- استجابة التأقلم- تكون البيئة هى المسيطرة عليه فى هذه الاستجابة مع توافر بعض المهارات للإنسان التى تمكنه من التأقلم نسبياً مع ظروفها الطبيعية.

3- استجابة إيجابية- نجاح الإنسان فى تطويع البيئة بما يتناسب مع رغباته واحتياجاته ويستطيع من خلال مهاراته الإيجابية هذه أن يتغلب على أية معوقات وإن كانت بيئة صعبة.

4- استجابة إبداعية وهى أرقى أنواع الاستجابات على الإطلاق فلا يقف الأمر على كون الإنسان إيجابياً وإنما مبدعاً يعرف كيف يستفيد من بيئته ليس بالتغلب على الصعوبة وحلها وإنما بابتكار أشياء تفيده فى مجالات أخرى عديدة.

ويتمثل ذلك فى علاقة الإنسان المصرى القديم ببيئته عند الاستفادة من نهر النيل فكان فى البداية له السطوة الطاغية حيث إذا جاء الفيضان عم الخير والرخاء والعكس صحيح ثم بدأ المصرى يتدخل بشق الترع وإقامة القناطر[7].

رابعا: التنمية والبيئة وتحليل للعلاقة:

(1) متطلبات عملية التنمية:

تتطلب عملية التنمية بالضرورة استخدام المزيد من الموارد الحقيقية "العمل ورأس المال والأرصدة" بصورة لا تحدث خلل فى التوازن البيئى أو تدهور فى موارد الطبيعة بما يؤثر على حاضر التنمية ومستقبلها.

ومن ثم فإن النشاط الإنسانى لإحداث التنمية يتطلب بالدرجة الأولى التدخل فى البيئة باستخدام مواردها المختلفة بهدف إحداث التوازن أو استعادة هذا التوازن البيئى الطبيعى.

وتتطلب كذلك عملية التنمية حساب وتقدير النشاط الإنسانى وآثار استخدامه للموارد حاضراً ومستقبلاً ومن ثم فإن تقدير استخدام الإنسان لموارد البيئة الطبيعية من خلال التخطيط لإحداث التنمية مطلباً أكثر إلحاحاً لاستمرارية التنمية للأجيال الحالية والمستقبلية بدلاً من تدهور ونفاذ بعض الموارد الطبيعية اللازمة لمسيرة ومستقبل التنمية.

ومن ثم فإن الاعتماد على مفهوم التنمية المتواصلة أو المستدامة من المتطلبات الأكثر إلحاحاً فى العصر الحاضر الذى يشهد خللاً وتدهوراً فى التوازن البيئى.

أن تقدير عائد وآثار الأدوات والتكنولوجيا التى يستخدمها الإنسان لإحداث التنمية قبل استخدامها من المطالب الهامة تداركاً لآثارها السلبية على البيئة والتفكير فى التكنولوجيا المضادة لهذه الآثار السلبية أن تعتمد التنمية القابلة للاستمرار **Sustainable Development** بدرجة كبيرة على الحدود التى تفرضها حالة التكنولوجيا والتقنية الراهنة والنظم الاجتماعية التى تتحكم فى الموارد البيئية ومقدرة المحيط الحيوى للكرة الأرضية على امتصاص آثار النشاطات البشرية[8].

يجب ألا تركز التنمية فى غاياتها على المشكلات البيئية فقط التى تنجم عن الخلل البيئى والآثار السلبية لأنشطة تفاعل الإنسان مع البيئة وتتجاهل الارتقاء بالإنسان ونوعية الحياة

والقيم الإنسانية باعتبار الإنسان غاية التنمية حتى لا تتشتت الجهود وبذلك يجب التوفيق بين التنمية ومشكلات البيئة وإيجاد الأساليب التى تحقق درجة عالية من التوافق يعتبر مطلباً من متطلبات التنمية فى العصر الحاضر.

(2) العلاقة بين التنمية والبيئة:

أن العلاقة بين التنمية والبيئة علاقة متبادلة فالتنمية لا تحدث من فراغ وإنما تعتمد على مدخلات بيئية يلعب التخطيط دوراً حيوياً وهاماً فى حسن استثمار وتوجيه هذه المدخلات. كما أن عائد التنمية ومخرجاتها تحدث تغييراً فى البيئة قد يكون مرغوباً ومستهدفاً أو له آثار سلبية ومشكلات تؤدى إلى تدهور البيئة وليس التنمية الحقيقية فى نوعية الحياة Quality of Life.

ومن أهم المشاكل البيئية هى تلك المتعلقة بتدهورها وتلوثها ولو أن الحياة تسير سيرها الطبيعى بدون تدخل الإنسان المكثف لتنمية موارده من أجل زيادة إنتاجيتها وتسهيل سبل الحياة وزيادة مستويات الرفاهية بالقدر الذى نشاهده حالياً لقلت المخاطر المرتبطة بتلك المشاكل.

بل لو أن التنمية تسير بمعدلات مثلى لتمكنت البيئة نفسها من امتصاص آثار تدهورها وتلوثها التى تصاحب الكثير من مشروعات التنمية ولكن ازدياد معدلات التنمية وعدم اكتفاء الإنسان بقدر من السلع والخدمات يكفى لمسيرة الحياة بالإضافة إلى تزايد معدلات الزيادة فى أعداد السكان باطراد جعل معدلات تراكم النفايات بمختلف أنواعها الصلبة والسائلة والغازية أكبر مما تستطيع البيئة أى المحيط الحيوى للأرض امتصاصه بطريقة تلقائية.

كما أدت التقنية الحديثة إلى زيادة معدلات الاستهلاك بدرجة كبيرة وسريعة وبالتالى تزايد الإنتاج كما أنها أدت إلى زيادة معدلات الاستهلاك بدرجة كبيرة وسريعة وبالتالى تزايد الإنتاج كما أنها أدت إلى زيادة وفورات الحجم والوفورات الخارجية والتى أدى الاندفاع نحوها إلى زيادة تلوث البيئة وتدهورها لدرجة قلت معها مقدرة البيئة على امتصاص الكميات المتزايدة من ملوثات البيئة ومسببات تدهورها.

أضف إلى ذلك أن سوء تخصيص الموارد واستخدامها بطريقة جائرة أدى إلى تدهور البيئة المتمثل فى استنزاف بعض الموارد ونضوب الأخرى وقلل إنتاجية الأرض وزاد التصحر على حساب التربة الخصبة وأثر سلباً فى الحياة البرية كما أدى إلى تدهور الممتلكات العامة للبشرية وهذا ما أحدث المشاكل البيئية التى أصبحت تهدد حياة الإنسان فى هذا الكوكب وتقلل مع مرور الزمن من نوعية الحياة.

فمن المهم جداً أن نلتزم بحل مثل هذه المشاكل البيئية أفراداً ومجتمعات ودولاً ليس لأننا مهددون بالانقراض ولكن إذا لم نتفهم ماذا تفعل بنا البيئة فمن المحتمل أن يحدث لنا ما أسوأ من الانقراض وهو التدهور المتصاعد لنوعية الحياة.

ومما يزيد آثار المشاكل البيئية تعقيداً هو انتشارها وعدم انحصارها فى مكان واحد مما تمتد إلى آخرين سواء كانوا أفراداً أو مجتمعات أو دولاً أو العالم بأسره. فالإنسان لا يلوث هواءه الخاص به أو مياهه أو تربته وإنما يلوث أيضاً هؤلاء الآخرين ومياههم وتربتهم وذلك لأن الغلاف الجوى متصل ومصادر المياه مرتبطة ببعضها البعض مما يجعل تلوث الهواء والمياه يخترق الحدود الجغرافية لا يعترف بحقوق الملكية المحلية منها والدولية[9].

ومن هنا فالعلاقة بين التنمية والبيئة علاقة متصلة وثيقة لا تعرف حدوداً جغرافية ولكن تتطلب توازناً بين هذه العلاقة وحساب مردودها وتوقع آثار هذه العلاقة ومن ثم التخطيط لإحداث دينامية متوازنة فى العلاقة بين التنمية والبيئة وتحديد المسئول عن حدوث التنمية للمحافظة على البيئة وتوازنها دون تدهور أو تعديل أو تبديل يؤثر سلباً على البيئة لضمان استمرارية التنمية وتواصلها مع الأجيال المقبلة من خلال المحافظة على موارد البيئة وتدعيم قدرتها على امتصاص التلوث وتصحيح الوضع والتوازن البيئى للمحافظة على مستقبل البشرية.

(3) التنمية المتواصلة او المستدامة:

تعتبر التنمية المتواصلة محوراً أساسياً لمستقبل البشرية وكمفهوم أخذ فى الاتساع والانتشار فى السنوات الأخيرة وتبنته الأمم المتحدة من خلال منظماتها المتخصصة وتجاربها فى بعض الدول.

وترتبط التنمية المتواصلة بالإنسان الذى يعتبر الركيزة الأساسية لبناء التنمية والانطلاق بمعدلاتها وتوجيهها لصالحه، وذلك من خلال أنشطته المتعددة وجهوده المتواصلة والتنظيمات التى يقوم بإدارتها والواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى الذى يعيش فى إطاره وعائد أنشطته فى أبعاد هذا الواقع إيجابياً أو سلبياً.

ويتوقف قوة ودرجة ونوعية هذا العائد على استمرار التنمية وتواصلها من خلال التوازن بين أنشطة الإنسان فى المجتمع والبيئة التى يعيش فى إطارها بنظمها المختلفة وتنظيماتها وتنمية استخدامه للموارد البيئية المتاحة أو تلك التى يمكن إتاحتها مستقبلاً من خلال إستراتيجية واضحة ومحددة لأهدافها التنموية على المدى القصير والبعيد، والتى تحقق التوازن البيئى المنشود. إن التنمية لا تحدث فقط من أجل الجيل الحالى ولكن يجب أن تنطلق من حاضر تنموى إلى مستقبل أكثر معدلات فى التنمية.

ويرتبط كل ذلك بشكل مباشر بالتخطيط لحدوث التنمية من أجل حاضر وواقع أكثر ارتباطاً بحاجات الإنسان ومستوى معيشى ودرجة ومستوى من الرفاهية تتوافق مع إنسانية ومستقبل أكثر إشراقاً فى مقابلة حاجاته ومستوى أرقى من المعيشة والرفاهية.

ومن ثم تتسم التنمية بالتراكم المستمر ويتوقف كل ذلك على قدرات وطاقات الإنسان وأنشطته وجهوده فى حسن استثمار إمكانيات المجتمع وإحداث التوازن المنشود بين جهوده المتعددة والبيئة[10].

خامساً: التنمية مشكلات البيئة:

تتعدد المشكلات البيئية فى كل المجتمعات وتتنوع وإن تباين درجة حدة كل مشكلة من المشكلات البيئية من مجتمع لآخر... إلا أنه تعكس اهتماماً أكثر فى الدول النامية التى تركز اهتماماتها بدلاً من إحداث التنمية المتواصلة إلى مواجهة المشكلات البيئية مما يؤدى إلى فقد الجهود وتشتت الموارد وينعكس سلبياً على معدلات التنمية واستمراريتها فى المجتمع.

وقد حدد البنك الدولى فى أحد تقريراته المشكلات البيئية وفقاً للترتيب التالى[11]:

1- تدهور حياة الكائنات الطبيعية.

2- تدهور التربة.

3- تدهور نوعية المياه العذبة واستنزافها

4- التلوث الحضرى والصناعى والزراعى

5- تدهور الممتلكات البشرية العامة.

ومن ثم تمثل ظاهرة التلوث واحدة من أكبر مشاكل هذا العصر ومن أكثرها خطراً على نوعية ومستقبل حياة الإنسان ولم تعد البيئة قادرة على تجديد مواردها الطبيعية واختل التوازن بين عناصرها المختلفة ولم تعد هذه العناصر قادرة على تحليل مخلفات الإنسان أو استهلاك النفايات الناتجة عن نشاطاته المختلفة[12].

جعل ذلك قضية حماية البيئة من القضايا الملحة التى فرضت نفسها فى السنوات الماضية على صعيد جدول الأعمال العالمى بهدف إحداث نوعاً من التوازن الدقيق بين عناصرها المختلفة وهو ما يعبر عنه بالنظام البيئى Ecosystem الذى يعيش عناصره فى توازن وتكامل يعتمد كل منهم على الآخر ويقوم كل منهم بمهمة محددة فى هذا النظام بطريقة تكفل له الانتظام وعدم الخلل[13].

ولأهمية الظاهرة ودراسة أبعادها ومتغيراتها المختلفة والمتشابكة التى تهتم بالإنسان الفاعل والمتأثر والبيئة بعناصرها المختلفة المتأثرة والمؤثرة فى الإنسان زاد اهتمام العلماء بمختلف انتماءاتهم التخصصية والمخططين بدراسة الظاهرة.

ويحتاج دراسة هذه الظاهرة إلى دراسات تكاملية من مختلف التخصصات التى تهتم بالإنسان والبيئة فى إطار شامل لتحقيق التوازن أو إعادته للبيئة، ونشط لذلك عقد المؤتمرات الدولية والمحلية كإسهام فى دراسة الظاهرة بأبعادها المختلفة.

وقد أدت المدنية الحديثة إلى حدوث تغييرات كبيرة فى البيئة المحيطة بالإنسان وبصفة عامة يجب أن يكون هناك نوعاً من التوازن بين توفير الاحتياجات الضرورية والحضارية لكل الأفراد وبين الثمن الذى يجب أن ندفعه فى هذا السبيل على هيئة تلوث الهواء والماء واستنزاف التربة الذى يصاحب التقدم الصناعى والحضارى للإنسان[14] ولم يسلم المجتمع الريفى مثلاً من هذه التغييرات فقد أوضحت بعض الدراسات أن استخدام التكنولوجيا فى

الميكنة الزراعية والصناعات الصغيرة فى الريف يزيد من تلوث البيئة كأثر سلبى لاستخدامها ولم تسلم المجارى المائية فى الريف من هذا التلوث بالرغم من أن المياه حاجة أساسية للحياة. وأن تأثير المياه على الصحة لا يقل فى خطورتها عن تلوث الهواء.

وتبدو المشكلة أكثر حدة فى الريف حيث تعد إمكانية الحصول على الرعاية الصحية فى المناطق الحضرية أفضل مما هو فى المناطق الريفية فى جميع البلدان النامية وتوافر المياه ومرافق النظافة الصحية العامة بالريف تعد– فى المتوسط– أقل من نصف تغطية سكان الحضر، فنسبة السكان الذى يستطيعون الحصول على المياه فى الريف أقل من خمس نسبتهم فى الحضر وذلك على الصعيد العالمى عام (1987) بينما نجد نسبة سكان الريف فى مصر الذين يحصلون على خدمات المياه 56% فى نفس العام، وتزيد نسبة سكان الحضر الذين يحصلون علي نفس الخدمة عن سكان الريف فى مصر– فى نفس العام– 61 مرة[15].

مما دفع الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر دولى للمياه تحت رعايتها عام 1977 تم فيه الإعلان عن البرنامج العالمى لمياه الشرب والصرف الصحى لمدى عشر سنوات من عام 1981– 1990 لتغطية جميع المناطق بهذه الخدمات [16] إلا أنه وبعد نهاية هذا العقد من الزمان ما زال الكثير من الريفيين محرومين من هذه الخدمات ويمتد ذلك إلى بعض المناطق الحضرية. وقد أوضحت العديد من الدراسات أن العوامل البيئية تؤثر على المياه ومصادرها[17] وأن المجارى والمخلفات الصناعية تؤثر على المياه[18] وأن المياه الجوفية مصدراً من مصادر التلوث ولذا يجب الاهتمام بدراسة هذه المياه ومنسوبها وأساليب الصرف الصحى [19] وأن تلوث المياه يؤدى بدوره إلى تلوث الأسماك فى الأنهار مما يؤثر على صحة الإنسان[20] والزراعة ذاتها تؤدى إلى التلوث نتيجة لاستخدامها الأسمدة والإسراف فى كميتها وتلوث مياه الرى[21] وكذا التسمم بالمبيدات فى الريف فقد نتج فى مصر عام 1971 من استعمال تركيزات عالية من أحد المبيدات فى مقاومة دودة القطن أن تسمم ما يقرب من 1500 من المواشى فى منطقة قطور فى دلتا النيل[22].

وأوضح تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائى[23] أنه يموت سنوياً نحو عشرة آلاف نسمة فى البلدان النامية نتيجة للتسمم الناتج عن المبيدات، وتؤدى أمراض الإسهال فى هذه الدول نتيجة لعدم توافر مرافق النظافة الصحية ولعدم نظافة مياه الشرب إلى موت ما يقدر

بأربعة ملايين طفل سنوياً، ويؤدى التلوث فى اليابان إلى التقليل من إنتاج محصولى القمح والأرز بنسبة 30% مما جعل المجتمع المصرى يهتم بوجود قوانين حماية مصادر المياه من التلوث وقد تم تعديل هذه القوانين عدة مرات كان آخرها القانون رقم 93 لسنة 1962 وشمل القواعد الخاصة بصرف المخلفات السائلة ومنع إلقاء مياه الصرف الصحي فى نهر النيل أو أحد فروعه[24].

ويمكن للمنظمات الأهلية والشعبية فى المجتمعات المحلية تقديم الكثير من الدعم والخبرات لمواجهة الكثير من المشكلات البيئية والمحافظة على البيئة وتوفير الخدمات وصيانتها بالجهود الذاتية. ولعل مشروع أورانجى[25] فى كراتشى بإقامة شبكة للصرف الصحى بتكاليف منخفضة وذلك بمشاركة المواطنين أنفسهم وكذلك مشروع بيرو الذى يؤكد أن هناك طرقاً اقتصادية لمعاملة مياه الصرف وتنقيتها إلى الدرجة التى تجعلها صالحة لري الخضر وتربية الأسماك مثالاً واضحاً على ذلك.

وانتشرت فى مصر الجمعيات الأهلية للحفاظ على البيئة ومكافحة التلوث فينشط دور الخدمة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعى لوضع الخطط والبرامج والمشروعات الوقائية والعلاجية. إن التخطيط الاجتماعى محور اهتمامه الإنسان وتغيير الإنسان والبيئة بهدف إحداث التوازن الطبيعى للبيئة حيث يركز على تغيير القيم والسلوكيات وينشط المشاركة الشعبية والتغيير البيئى والمحافظة على الموارد البيئية كماً ونوعاً وحسن استثمارها وتوجيهها لصالح الإنسان ونوعية ومستقبل حياته.

والمجلس الشعبى المحلى هو النسق التخطيطى السياسى المحلى بالقرية المعبر عن المصالح المجتمعية وباعتباره إحدى تنظيمات الحكم المحلى كأسلوب للمشاركة الشعبية وتنظيم وإدارة شئون القرية والقيام بعمليات التخطيط بواسطة سكان القرية أنفسهم بما يتفق ومصالحهم العامة وله وظائف ذات طابع محلى بالاحتياجات المحلية الحقيقية للسكان.

(1) مفهوم التلوث:

التلوث كلمة ذات معنى عام وهى تعنى ظهور ما فى مكان غير مناسب ولا يكون مرغوباً فيه فى هذا المكان وقد يكون الشئ مرغوباً فيه إذا وجد فى مكان أخر ويتسع المفهوم الحديث للتلوث ليشمل كل ما يؤثر فى جميع عناصر البيئة بما فيها من نبات وحيوان

وإنسان وكذلك كل ما يؤثر فى تركيب العناصر الطبيعية غير الحية مثل الهواء والتربة والبحيرات والبحار[26].

والتلوث تدخل غير مرغوب فى أشياء لها استخدامات نافعة للكائنات كالهواء والماء[27] وهو تهديدات بيئية يتعرض لها الأفراد ويرتبط التلوث بحدوث تغير فى الصنعة الطبيعية للبيئة عن طريق عوامل كيميائية وفيزيقية أو بيولوجية وهذه المواد الدخيلة قد تكون من صنع الإنسان أو الطبيعة ويتوقف ضررها على مدى تركيزها وقوة تأثيرها على الكائنات الحية[28].

والتلوث هو إخلال بالتوازن الطبيعى للبيئة وتدهور فى النظام البيئى بالتدخل غير الواعى والمرفوض وإحداث تغير كمى أو كيفى أو هما معا فى العناصر البيئية مما يؤثر سلبياً على صحة الإنسان ومصالحه الاقتصادية والانتظاميات الطبيعية ونوعية الحياة، ويتوقف حدة الخطورة على درجة هذه التغيرات الكمية والكيفية[29].

(2) تلوث المياه:

لا يوجد انفصال حقيقى بين تلوث الهواء وتلوث الماء لأن الهواء الملوث يؤثر كثيراً فى المساحات المكشوفة من الماء ويلوثها وامتد تلوث المياه إلى مياه البحر والمحيطات رغم اتساع رقعتها[30].

وتمثل المياه أيضاً بالرغم من أساسياها للحياة وسيطاً أولياً للمرض ومن أهم الأمراض مائية المنشأ أمراض التيفود والكوليرا والدوسنتاريا والتهاب الكبد الوبائى وتعتبر المياه ملوثة عندما يتغير تركيبها أو تغيير حالتها بحيث تصبح أقل ملائمة لأى استخدام من استخداماها المتعددة وذلك من خلال تفريغ مواد سائلة أو صلبة أو غازية فيها، وزيادة نسبة العناصر الكيميائية فى مياه الشرب له تأثير سرطانى الثروة السمكية وهو ما يمكن أن ينتقل فى وقت لاحق إلى الاستهلاك الإنسانى[31].

إن تلوث الأنهار والمجارى ظاهرة عامة وشائعة فعلاوة على الفضلات الآدمية توفر الزراعة العديد من ملوثات المياه كبقايا ومخلفات الحيوانات والمبيدات والأسمدة وغيرها. وتمثل المبيدات مشكلة مزدوجة حيث أن استخدامها ضرورة حيوية لا غنى عنها وفى

الوقت نفسه فإن آثارها الضارة على البيئة لا يمكـــن إنكارهـــا[32] فـــيمكن أن يـــؤدى الاستخدام الخاطئ للمبيدات – مثلاً– إلى نتيجة عكسية من خـــلال خلخلـــة التـــوازن الطبيعى بين الحشرات فى الحقول وتكون النتيجة مزيد من الخسارة فى المحصـــول[33] وقـــد يتأثر الإنسان بهذه المبيدات بطريقة غير مباشرة فهو يتغذى بالنباتات والحيوانات ومنتجاتها ويصل إليه مع هذا الغذاء[34].

إن المخالفات السائلة وطرق التخلص منها لها دورها فى تلوث البيئة ولم تعرف شـــبكة الصرف الصحى الحديثة إلا فى نهاية القرن التاسع عشر ولا تعتبر طريقة سليمة للـــتخلص من مخلفات الصرف الصحى وقد تستخدم فى تسميد الأرض الزراعية مما يؤدى إلى تلوث المنطقة المحيطة بهذه الأرض أو قد تتسرب المياه خلال الطبقات المسامية للتربة وتصـــل إلى المياه الجوفية فتلوثها[35].

وتلوث المياه بذلك عدم صلاحية المياه للاستخدامات العديدة للحياة الضرورية مما يؤثر على صحة الإنسان وتتحدد تلوث المياه فى الريف إلى مياه الشرب، مياه المجارى الجوفيـــة، مياه الرى.

(3) التخطيط الاجتماعى وحماية البيئة من التلوث:

التخطيط الاجتماعى هو الإعداد العلمى للسياسات وهو الـــذى يجعـــل السياســـات الاجتماعية قابلة للتطبيق الميدانى[36] ومن ثم فلا يمكن تحقيق أهداف رعايـــة الإنســـان فى مجالات الرعاية المختلفة– الصحية وغيرها– وضمان بيئة مناسبة ونوعيـــة حيـــاة مواتيـــة للإنسان دون تخطيط علمى.

والتخطيط هو الوظيفة التى بواسطتها تتحدد الأهداف والأدوار المختلفة لتحقيق هذه الأهداف[37] والأهداف دائما– أيا كان نطاقها لصالح الإنسان فى البيئة والارتقاء بنوعيـــة الحياة للإنسان فى هذه البيئة باعتبار أن الإنسان هو وحدة الاهتمام ومحـــور التركيـــز فى التخطيط الاجتماعى. والتخطيط هو محاولة التحكم فى نتائج نشاطنا ويعنى نجاح التخطيط تحكماً فى هذه النتائج، قدرة على التحكم فى المستقبل عن طريقة التفاعلات ويختلف مفهوم التخطيط باختلاف المعنى ووصف وسائل تحديد الشكل والإطار العام للخطة[38].

ومن ثم فإن التخطيط يهتم بالإنسان وتفاعلاته المختلفة مع البيئة والأنظمة وكذا الأبعاد القيمية للإنسان التى تؤثر بدورها فى سلوكه عند تفاعلاته مع البيئة والآخرين وقد يكون ذلك البعد الثقافى والقيمى والسلوكى له دوره المؤثر من خلال تدخل الإنسان الواعى أو غير الواعى الأول حماية البيئة من التلوث والثانى كسبب أساسى لحدوث التلوث. ومن ثم فإن التخطيط الاجتماعى لإحداث التغيير القيمى والسلوكى له أهميته القصوى فى حماية البيئة من التلوث.

ويتحدد تركيز التخطيط الاجتماعى فى نشاطين أساسيين هما تحديد أهداف محددة واختيار وإعداد استراتيجيات التغيير الفعالة[39] ومن ثم فالتخطيط الاجتماعى وظيفة وقائية وعلاجية وللأولى أهميتها فى حماية البيئة من التلوث والمحافظة على التوازن الطبيعى وللثانية أهميتها فى مواجهة مشكلات التلوث وتتحقق الوظيفة من خلال الخطط الوقائية والخطط الموجهة لعلاج المشكلات وإحداث التغيير.

وللتخطيط الاجتماعى دور أساسى فى تحديد وإدراك المشكلات وتحليلها بل وتحليل العملاء وتنمية الوعى وتقدير الحاجات الإنسانية والبيئة وتصميم البرامج والمشروعات الوقائية والعلاجية والتنموية. ويركز التخطيط على تعبئة وتنسيق وتوجيه الموارد والطاقات المتاحة ومن هنا فإنه يركز على تحليل البيئة وإدراك عناصرها المختلفة وذلك للحفاظ على المصادر البيئية بل وتنميتها.

وتعطى درجة عالية من الأولوية فى التخطيط للمشكلات البيئية على اعتبار أن المتأثرين بها عدد من الناس[41] ويضع المخطط الاجتماعى فى اعتباره فى تشجيع المشاركة الشعبية فى البرامج والمشروعات كردم البرك والمستنقعات... الخ .

وإنشاء الأجهزة المتخصصة فى حماية البيئة والتشريعات الخاصة بحماية البيئة والحفاظ عليها وبذلك فإن للتخطيط الاجتماعى دوراً أساسياً فى إحداث التغيير فى الإنسان والبيئة وذلك لتهيئة بيئة أكثر صلاحية لإشباع حاجات أفرادها، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال سياسات واضحة ومحددة لحماية البيئة والحفاظ عليها وإجراءات التخطيط لتنفيذها من خلال برامج ومشروعات مخططة.

(4) أساليب التوفيق بين التنمية ومشكلات البيئة:

أن القضية الأساسية هنا هل يمكن إيقاف التنمية من أجل سلامة البيئة؟

ولعل الإجابة على هذه القضية تتحدد فى الإجابة على تساؤل ما أفضل الطرق والأساليب للتوفيق بين التنمية والمشاكل البيئية؟ حيث لا يمكن الاستمرار فى التنمية التى تؤتى ثماراً عكسية على البيئة وتؤدى إلى تدهورها.

ولعل التنمية المتواصلة أو المستدامة مدخلاً لإحداث التوازن المنشود بين الإنسان صانع التنمية والبيئة التى تستقبل عائد هذه التنمية.

ومن ثم فلابد من التحديد المسبق للآثار والعائد الناجم عن التنمية قبل حدوثها فى البيئة والتوقع الدقيق لهذه الآثار ومن هنا يأتى أهمية التخطيط لحدوث التنمية.

كما أن للتكنولوجيا المضادة وتشجيعها جنباً إلى جنب مع التكنولوجيا المستخدمة فى البيئة دورها فى عدم تدهور البيئة ومعالجة الآثار السلبية التى قد تحدثها التكنولوجيا المستخدمة.

ويجب كذلك تحديد من المسئول عن حدوث التنمية؟

ولقد تعددت الآراء والمدارس الفكرية حول البيئة والتنمية ونعرضها بإيجاز فى[42].

تراوحت تلك الآراء بين الوقائيين **preservationists** الذين يرون أنه يجب عدم التضحية بأى قدر من تلوث البيئة أو تدهورها من أجل التنمية بل يجب المحافظة على البيئة كما هى وأن مسئولية أى جيل أن يسلمها للأجيال القادمة دون تبديل أو تعديل يؤثر سلباً عليها. وعلى الرغم من أن أطروحات هذه المدرسة لم تكن مقبولة منذ البداية إلا أنه قد انبثق منها مؤخراً ما يسمون بالبيئيين **Environmentalists**.

والمدرسة الثانية هى مدرسة المحافظين **Conservationsts** الذين يرون ضرورة المحافظة على البيئة وإن كان لابد من استخدامها للتنمية فيجب أن يتم ذلك بطريقة انتقائية.

ولقد انبثق من هذه المدرسة ما يعرف حالياً بالخضر **"The Greens"** الذين يمزجون بين آراء المحافظين والماركسية فأصبحوا أكثر تطرفاً من المحافظين الأوائل وأقل قبولاً.

ثم مدرسة الاقتصاديين "Economists" الذين يرون أنه لا يمكن منع التلوث نهائياً إذ أنه بعد مرحلة معينة فإن تكاليف إزالة المزيد من التلوث ستفوق عائداتـــه والاســتغلاليين Exploiters الذين يرون مواصلة عمليات التنمية بلا تحفظ وذلك لأن البيئة نفسها قادرة على امتصاص التلوث وعلى تصحيح التدهور تلقائياً وإن عجزت عن ذلك نتيجة لتراكم النفايات وكثافتها بدرجة كبيرة فإن التقنية الحديثة تستطيع معالجتها كما أنهـا أى التقنيـة كفيلة باستحداث موارد جديدة لأجيال المستقبل والذين كانوا دائماً أفضل حـالاً مـن الأجيال التى سبقتهم ولذلك لا يرون داعياً لإيقاف عمليات التنمية أو حتى تقليصها مـن أجل المحافظة على البيئة وحمايتها.

ومن ثم يحتدم الجدل بين الآراء والمدارس الفكرية المختلفة ولكن الهدف الرئيسى يجب أن يتركز حول كيف يمكن حدوث تنمية بلا مشكلات بيئية؟ تنمية متواصلة كحق للجيل الحالى والأجيال المقبلة وتنمية تحدث تراكماً محسوباً ومقدرا ويدعم قـدرة البيئـة علـى امتصاص ما تحدثه التنمية من آثارا سلبية أو مشكلات.

سادسا: العشوائيات كمظهر للعلاقة التنموية المعاصرة بين الإنسان والبيئة :

(1) ما المناطق العشوائية:

يجب فى البداية التمييز بين المناطق العشوائية والمناطق الحضرية المتخلفة بالرغم مـن أن كلاهم مناطق متدهورة ومتخلفة حضارياً ومتشابهة إلى حد ما فى الكثير مـن الخصـائص والسمات.

ويمكن التفرقة بينهما من حيث:

1- **النشأة:** نجد أن المناطق العشوائية Slum نشأة من البداية متخلفة بينما المناطق الحضرية غير ذلك أنها مناطق وأحياء قديمة داخل المدن وتدهور زمنياً إلى أن أصـبحت حضرية متخلفة.

2- **الشكل القانونى:** المناطق العشوائية لم يتم بنائها بشكل قانونى وعلى العكـس نجد المناطق الحضرية المتخلفة.

3- **الإطار التنظيمى:** لا تخضع المناطق العشوائية لأى أطر تنظيمية ونشأت بعيداً عن السلطات بينما تخضع المناطق الحضرية المتخلفة أصلاً لأطر تنظيمية داخل الكرودون المحدد للمدينة ونشأت تحت إشراف السلطات. الارتباط بالمدينة المناطق العشوائية أكثر عزلة وبعد عن مركز المدينة وعلى العكس المناطق للحضرية المتخلفة.

4- **الهجرة السكانية:** نجد أن معظم سكان العشوائيات من المهاجرين الجدد غالباً بينما المناطق الحضرية المتخلفة من المهاجرين القدامى فى المدينة.

5- **المرافق والخدمات:** تنشأ معظم المناطق العشوائية بدون مرافق أو خدمات على عكس المناطق الحضرية المتخصصة التى توجد بها مرافق وخدمات ولكن متهالكة ومتدهورة بفعل الزمن.

ولذلك يمكن تعريف المناطق العشوائية التى نشأت عفوياً خارج المدينة بعيداً عن السلطات بأنها خارج خطوط التنظيم غالباً وهى مناطق معزولة خارج كردون المدن ونشأت بعيدة عن السلطات الإدارية(43).

أما المناطق الحضرية المتخلفة فإنها المناطق المتخلفة التى تقع غالباً داخل المدن عبارة عن أحياء قديمة وتخضع لشروط التنظيم ونشأت فى إطار إشراف السلطات المختلفة(44).

المناطق العشوائية هى التى نشأت بدون مخططات سابقة أدت إلى توسع عمرانى عشوائى غير مخطط ولا يشترط أن يكون للمنطقة مساحة معينة حيث تتراوح مساحتهم ما بين مجموعة مساكن صغيرة إلى مجموعة أحياء كاملة وتتباين حجماً ومساحة بصورة عفوية ولا تخضع لقوانين التخطيط بل ببناء المساكن باجتهادات فردية من الأفراد بعضها بتراخيص وبعضها بدون وهى مناطق غير منظمة ولا تكتمل بها الخدمات والمرافق الضرورية وتصعب فيها حركة المركبات ولا يمكن معالجتها من خلال برامج التنمية العمرانية الاعتيادية.

ومنها مناطق عشوائية شبه منظمة نشأت بدون تراخيص ولها تقسيمات شبه هندسية وهى مناطق يسهل التعامل معها بالتطوير والتحسين ويمكنها أن تستجيب لمعالجات وبرامج التنمية العمرانية المختلفة.

وكذلك المنطقة التاريخية أو القديمة التى تمثل النسيج العمـراني العضـوى التقليـدى المخطط بطريقة عفوية بمبانيه القديمة التى لم تستخدم فيه تقنيات البناء الحديثة فتلك المنطقة كانت تعتبر مركز المدينة القديمة والتى نشأت طبقاً لظروف الحقبة التاريخية المحيطة بها حـتى أن بعض طرقاتها ودروبها كان مناسب لحركة العربات التى تجرها الدواب ولا تسـتوعب حركة السياسات الحديثة فهى ليست عشوائية بنفس المفهوم السابق وبالتالى يجب التعامل معها بعناية فائقة ضمن اطر الحفاظ والتجديد حيث تتسابق المدن العالمية فى تبنى وتطبيـق برامج وأساليب الحفاظ على المناطق التاريخية التى تمثل الهوية المحلية والطابع العمرانى المميز للمدن.

(2)المناطق العشوائية (الحالة المصرية) :

بدأت المناطق العشوائية فى مصر كمجرد منازل ومبان متباعدة على أطراف القـاهرة والمدن الرئيسية لكنها سرعان ما تحولت بدورها إلى مـدن جديـدة وشـكلت الكثافـة السكانية الأكبر فى البلاد. هذه التجمعات السكنية ضمت بين أسوارها الفقراء ومتوسطي الدخل بسبب رخص المعيشة فيها من جهة ورخص الإيجارات وأسعار المساكن والهجـرة المتزايدة للمدن من ناحية أخرى.

وسكان العشوائيات هم المهاجرون واتجهوا لمزاولة الأعمال الهشة غير المنظمـة مثـل العمل فى الورش ونحت الحجارة والرخام والبيع المتجول والخدمات الخاصة وأعمال البناء والتشييد وعادة ما تكون البنية الأساسية والمرافق والخدمات فى المناطق العشوائية غير سوية لحياة كريمة بالإضافة إلى تحولها إلى مأوى للأعمال غير المشروعات مثل تجـارة المخـدرات والانحراف ويعانى سكان هذه المناطق من المياة الجوفية والقمامة والظلام وتسرب مياه المطر للمنازل وانتشار الحشرات والأمراض والحرائق والبطالة والإجرام والأمية والعوز وسكان العشوائيات هم أكثر الفقراء إحساساً بالهوة الطبقية الواسعة التى تفصلهم عن الأثرياء نظراً للأدوار الخدمية التى يقومون بها فى المجتمع الحضرى وأن ذلك يزيد شعورهم بالمرارة مـن تدنى أحوالهم المعيشية مما يجعلهم مبعثاً للتوتر والقلق.وتشير الإحصاءات فى مصر أن نسـبة سكان المناطق العشوائية تزيد على 20% من مجموعة السكان ويشكلون 37% من سكان الحضر وأن عدد المناطق العشوائية 37% من سكان الحضر وأن عدد المناطق العشوائية فى

مصر 1172 منطقة عشوائية وتصل نسبتهم فى القاهرة 35.9% والتى تضـــم 81 منطقـــة عشوائية بينما تصل النسبة فى بعض المحافظات أكثر من نصف السكان مثل الجيـــزة 62% وسوهاج 56.4%[45].

ونشير هنا إلى أنه يجب التمييز بين المناطق العشوائية والمناطق الحضرية ودراسة وتحليل مخططها العمرانى بصورة شمولية كاملة الأبعاد وتحديد المناطق التى تحتاج لإحلال وإعـــادة تخطيط وتلك التى تحتاج لتوفير أو تحسين الخدمات الاجتماعية ودرجة وشدة الحاجة للإزالة وإعادة التخطيط وكذلك شدة الحاجة للخدمات.

(3) إسكان العشش :

إسكان العشش نوع متميز من أنماط الإسكان يقع فى أدنى المراتب لكنه مختلف عـــن إسكان الإيواء التى تبنيه المحافظات ومختلف عن الإسكان العشوائى الذى يبنيه الأهالى وعن إسكان المقابر والإسكان المشترك ومختلف كذلك عن الإسكان الشعبى أو الاقتصـــادى أو منخفض التكاليف التى تبنته الحكومة.

فإسكان العشش عبارة عن أكواخ من الخشب أو الصفيح أو الكرتون أو الخـــرق أو الصاج أو الطين مقامة فى الشوارع أو تأخذ شكل تجمعات متلاصقة من العشش فى مكان أكثر اتساعاً أما مساكن الإيواء فهى إما حجرات مساحتها ثلاثة أمتار مربعـــة مســـقوفة بألواح الاسبستوس المعرج تأخذ شكل صفوف متراصة يخصص لكل عدد من الحجـــرات المستقلة منها دورتى مياه فى الوسط أو تأخذ شكل حجرة أكثر اتساعاً ملحق بها دورة مياه ومطبخ وأحياناً تنقسم إلى حجرة وصالة بالإضافة إلى دور المياه والمطبخ بمساحة لا تتجاوز 35 متراً لكل المكونات أو تأخذ شكل عمارات ذات غرف منفردة.

أما مساكن القبور فهى أحسن حالاً من إسكان العشش فإسكان المدافن مصنوع مـــن الطوب والأسقف أكثر متانة وهى ذات مساحات أكبر وتدخلها الشمس والمياه والكهرباء مما يجعلها بيئة صالحة للسكن بشكل أكبر فى حين لا تتوافر للعشش تلك المميـــزات فـــلا الجدران قوية ولا الأسقف تمنع المطر وكثيراً منها لا تدخلها الشمس أو المياه أو الكهربـــاء كما أنها ذات مساحات ضيقة.

الإسكان العشوائى هو ما ينيه الأهالى بلا تخطيط حيث الشوارع ضيقة وغير ممهدة لكن المبانى من الأسمنت المسلح وبعضها عمارات ذات طوابق متعددة وتدخلها المرافق بالتدريج ولذا فإن إجاراتها مرتفعة وبعضها بالتمليك وهى تمثل الحل الشعبى لمشكلة الإسكان بعد إخفاق الحل الحكومى(46)

والإسكان المشترك نمط أخر شائع فى المناطق السكنية القديمة بالمدن بل والمناطق السكنية الجديدة فى أطراف المدن حيث تقيم كل أسرة فى حجرة واحدة ذات مساحة ضيقة على أن يستخدم الجميع فى كل طابق دورة مياة واحدة وفى حالات كثيرة تكون دورة المياة بالطابق الأرضى ليستخدمها سكان حجرات كل الأدوار وهذا النمط أفضل حالاً من العشش فالحجرات المشتركة مقامة من الطوب ومسقوفة أما بالخرسانة أو الأعواد الخشبية وإن كان بعضها محدود المساحة بما يماثل مساحة العشش الصغيرة وغير قاصرة على بيوت الأهالى هناك من الإسكان المشترك ما أقامته المحليات حيث تم اقتسام بعض شقق الدويقة ذات الحجرتين ما بين أسرتين كل أسرة تقيم فى حجرة وتستخدمان دورة المياه معاً لكنهم اقتسما المطبخ والصالة.

رحلة طويلة من المعاناة لسكان العشش تبدأ غالباً من انهيار المسكن القديم الذى كانت تقيم فيه الأسرة سواء كان انهياراً مفاجئاً أو تم فيه إخلاء المنزل من قبل السلطات المحلية ولأن طابور الانتظار ممن انهارت منازلهم طويل فإن إدارات الإسكان بالمحافظات ليس لديها من الوحدات السكنية أو حتى وحدات الإيواء ما يمكنه استيعاب ولو نسبة محدودة منه ولأن البعض يفقدون متاعهم بل وبعض أفراد الأسرة خلال الانهيارات المفاجئة فإن إمكانياتهم تعجز عن دفع المقدمات اللازمة للسكن فى إحدى الشقق وقد يستطيع بعضهم استئجار حجرة واحدة تتكدس فيها الأسرة إلا أن غالبية الأسرة لا تجد أمامها سوا الشارع تقيم فيه. وخاصة أن الأمر يأخذ صورة شبه جماعية من سكان المنزل المنهار.

تبدأ الإقامة فى الشارع فى شكل هيكل خشبى سريع مغطى بملاءات السراير والبطاطين وبعض الأقمشة واستعمال دورات مياه المنازل المجاورة ثم التعود علي استعمال دورات مياه أقرب مسجد ثم تبدأ مرحلة أخرى بالتدريج بتحسين الهيكل الخشبى وتدعيمه بقطع خشبية إضافية وتقوية السقف والحصول على سلك كهربى للإضاءة إذا تيسر ذلك أو الزجيل

بالعشة الخشبية إلى مكان أكثر سعة عادة ما يكون تجمعاً فمن انهارت مساكنهم فى نفس المنطقة أو الحى قبل ذلك[47].

(4) المعايير المحددة لخصائص المناطق العشوائية[48]:

أ- **المبانى:** لا تخضع أغلبيتها للأسس التخطيطية والمعمارية وبعضها لم يحصل على تراخيص البناء من الأمانة/ البلدية.

ب- **الخدمات:** تتوزع الخدمات فى تلك المنطقة بصورة عشوائية ولا تخضع لأسس وضوابط ومعايير التخطيط العمرانى.

ج- **شبكة الطرق:** شبكة الطرق بتلك المناطق غير مخططة أو منظمة وتتباين فيها عروض الطرق نتيجة عشوائية بناء المبانى وأغلب الطرق غير ممهدة (ترابية بلا أرصفة) وقد لا تسمح عروضها بمرور السيارات.

د- **البنية التحتية:** البنية التحتية (شبكة المياه، الصرف الصحى، الكهرباء، الهاتف) لهذه المناطق دون المستوى المطلوب وقد لا تخدم كافة المبانى وليست بمستوى الكفاءة التى تسمح بتطويرها.

ه- **التصميم الحضرى:** لا يتفق مع معايير التصميم العمرانى نتيجة النشأة العفوية للمبانى والطرق ولم تخضع مبانيها للضوابط المعمارية لأحجام وارتفاعات المبانى ومسافات الارتداد ونسبة البناء المتفقة مع معايير التخطيط المعتمدة مما قلل من وجود الفراغات العامة والساحات المخططة والحدائق المفتوحة وزاد من فوضى التلوث البصرى.

و- **البيئة:** تكثر فى هذه المناطق الشوارع الترابية وتقل بها المسطحات الخضراء والمناطق المفتوحة ويتدنى بها مستوى النظافة وصحة البيئة.

ز- **الحالة الاجتماعية والامنية:** خلل واضح فى التركيبة السكانية يتميز بكثافة عالية وتدنى مستوى التعليم والدخل وقلة الملاك مع ارتفاع معدل البطالة والجريمة والانحراف الاجتماعى كبيئة مشجعة للانحراف والجريمة يشكل مصدراً مقلقاً لأمن واستقرار المناطق الأخرى بالمدينة.

(5) التخطيط لمواجهة الظاهرة:

يجب أن تشير إلى أهم النماذج الرائدة فى هذا الميدان والخبرات الفرنسية فى التخطيط الإقليمى حيث نجد النموذج الفرنسى ويعتمد على التخطيط الإقليمى للحد من الهجرة بينما النموذج البريطانى وهو من أقدم النماذج الرائدة فى التعامل مع المناطق العشوائية الذى يعتمد على الإزالة بالكامل وإعادة التخطيط من جديد[49].

من حيث تم إزالة المناطق المتدهورة كاملة وإعادة تخطيطها من جديد رأينا رغم ما يتكلفه هذا الحل من أموال إلا أنها لم تكن تعادل الخسائر فى صحة المواطنين وحتى أن عدد كبير من الشباب لا يصلح للتجنيد لظروفهم الصحية فضلاً عن الجريمة والانحراف.

ولعل النموذج البريطانى وإن كان باهظ التكاليف إلا أنه من أفضل النماذج مكافح البطالة أو الحد من الهجرة أو مواجهة مشكلة الإسكان كلها محاولات غير مجدية لأن المشكلة مازالت قائمة وأين حقوق سكان المناطق العشوائية فى الحياة الإنسانية الكريمة .

ويمكن أن ننظر للمحاولات الأخرى أنها سياسات سكانية أو إسكانية تنعكس مستقبلاً بشكل أو بآخر فى الحد من مشكلات العشوائيات وليس للقضاء عليها.

ولذا فمن الأفضل الاتجاهين معاً سياسات فاعلة للحد من المشكلة وحقوق سكان العشوائيات الإنسانية للحد من مشكلات العشوائيات نهائياً بالإحلال والتجديد القومى بالنسبة لتوزيع سكان العشوائيات على المحافظات إلى أن محافظة القاهرة تتأثر بأكبر نسبة من سكان المجتمعات غير المخططة (العشوائيات) تصل إلى 3 مليون يليها محافظة الجيزة ثم الإسكندرية ثم القليوبية.

ونظراً للتأثير السلبى لهذه المجتمعات ومشكلاتها ولاعتبارات العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان التى تؤكد حق سكان هذه المناطق فى الحياة الكريمة وحقهم فى إشباع حاجاتهم الأساسية ولحماية المجتمع وتحقيق أمنه باعتبار أن هذه المناطق مركزاً لانتشار الانحراف والجريمة فإن مصر قد اتخذت مسارين أساسيين فى مواجهة مشكلات المناطق العشوائية بعد إن أصبحت هذه المناطق أمراً واقعاً برغم النشأة غير القانونية.

أما المسار الأول فهو تفريغ بعض هذه المناطق من سكانها والانتقال بهم إلى أماكن جديدة مخططة عمرانياً يتوافر فيها المرافق والخدمات الأساسية وهذه المناطق هي التي أكدت الدراسات استحالة تنميتها وتطويرها.

أما المسار الثاني وهو النظرة الشمولية للخدمات الاجتماعية بالنسبة للمناطق القابلة للتطوير والتنمية هو محاول إصلاح ما أخذه الدهر مجموعة من الخدمات الأساسية وخاصة خدمات البنية الأساسية والتعليم وجهود تنموية للإصلاح والتنظيم من خلال بعض الجهود الإصلاحية والتنموية المتعددة الاتجاهات.

حيث أن مشكلات هذه المجتمعات غير متشابكة ذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وبيئية وثقافية وأمنية إلى جانب البعد العمراني ومعالجتها يجب أن تتم أيضاً من خلال نظرة شمولية إدراكاً لمدى تشابك وتفاعل احتياجاتها ومشكلاتها[50].

مراجع الفصل الثاني

(1) الموسوعة الجغرافية- المحلية الجغرافية.. نافذة الجغرافيين العرب- البيئة والتخطيط البيئى، 2001.

(2) المرجع السابق

(3) أحمد الجلاد: التنمية والبيئة فى مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001.

(4) أنظر:

- الموسوعة الجغرافية ن مرجع سبق ذكره.
- غريب سيد أحمد وآخرون: البيئة والمجتمع ، الإسكندرية،دار المعرفة الجامعية، 1997، ص ص: (266-267).

(5) الموسوعة الجغرافية، مرجع سبق ذكره

(6) http://www.feedo.net/EnvironmentIndex.htm

(7) I bid

(8) Brundtland our common Future, N.Y., Oxford University press,1988.

(9) محمد حامد عبد الله: تحليل اقتصادى لبعض المشاكل البيئية، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، 1994، ص ص: (123-124)

(10) طلعت السروجى، التنمية الاجتماعية، من الحداثة إلى العولمة، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية،ط2 ، 2012.

(11) Word Bank, World Bank and The Environment Washington, the World Bank Report,1990,p:(13).

(12) أحمد مدحت أسلام، التلوث مشكلة العصر، عالم المعرفة، الكويت، العدد 152 أغسطس 1990، ص: (13).

(13) وحيد عبد المجيد، البيئة والإنسان فى عالم جديد، السياسة الدولية مؤسسة الأهرام، العدد 110، القاهرة، أكتوبر 1992، ص ص: (27-29).

(14) أحمد مصطفى أسلام، مرجع سبق ذكره، ص: (18)

(15) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية لعام 1990، ص: (8).

(16) قليب عطية، أمراض الفطر والمشكلات الصحية فى العالم الثالث، عالم المعرفة الكويت، العدد 161، مايو 1992، ص: (285).

(17) Al Dabbagh R.H The Environmental effects if Waste Water Emanaton from Sulfur Mining on Water Resources Water- Science and technology, Unites Kingdom, V. 24,199 1.

(18) فيليب عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص: (733–784)

(19) Connaway, Ronda S, and Gentry, Martha E. Social Work Practice, new Jersey, Prentice Hall, 1988 p.p: (556-565).

(20) Tsuda, T. and Others, Pesticides in Water and Fish fron Rivers Are Flowing Into Lake Biwa, Chemosphere, United King- dom, V.24,1992.

(21) Baldock, d, Bennett, G(eds) Agriculture and the Polluter Pays principle, Institute for European Environmental Policy, United Kingdom, London, 1991.

(22) وحيد عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص: (137)

(23) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، مرجع سبق ذكره، ص: (56)

(24) وحيد عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص: (243).

(25) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حاجات الإنسان الأساسية فى الوطن العربى، الجوانب البيئية والتكنولوجيا والسياسات، ترجمة عبد السلم رضوان عالم المعرفة، الكويت، العدد 150، يونيو 1990، ص: (122).

(26) وحيد عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص: (19)

(27) Vesilind P. Arne and pierce, J, Jeffrey, Environmental Pollution and control, N.Y Arbo, 1983

(28) Walker Colin, Environmental Pollution by Chemical, London, Hutchinson Education Ltd, 1971,p:(153).

(29) طلعت السروجى، دور المجالس الشعبية المحلية فى مواجهة مشكلة تلوث المياه، مؤتمر معهد بحوث ودراسات البيئة، جامعة عين شمس، 1992.

(30) السيد عبد العاطى، الإنسان والبيئة،الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1981،ص: (103).

(31) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مرجع سبق ذكره، ص: (218)

(32) فليب عطية، مرجع سبق ذكره، ص: (225)

(33) الاقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث، ترجمة وتعليق محمد الجوهرى وآخرين، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية 1989، ص: (146)

(34) السيد عبد العاطى، مرجع سبق ذكره، ص: (138)

(35) Eitzen O. Stanley and Zina maxire Baca, Social Problems, Boston, Allyn & Bacon,1989.

(36) Muskat L. and Others Unsaturated Zone and Ground Water Contamination by Organic pollutants in Sewage Effluent Irrigated Site Ground Water, USA, V; 31-1993.

(37) Gross N. et al Role Çonflict and its Resolution B.Biddle, et. Al. (eds) Role theory N.Y, Wiley 1966.

(38) Minnery, John R. Conflict management in Urban planning England, Gower Publishing Company Limited, 1986.

(39) Connaway, Ronda S. and Gentry, Marthe E., Op. Cit.

(40) Migliore, R. Henry, Strategic Planning and Management, N.Y., Nichols GP Publishing 1990.

(41) Gooby, Petes Teylos, Op. Cit.

(42) محمد حامد عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص: (123– 124).

(43) جيرالد بريز: ترجمة محمد الجوهرى: مجتمع المدينة فى البلاد النامية الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1986، ص ص: (136– 142).

(44) New Webster's Dictionary of English Language, College Edition, (N.Y, Delair Publishing Company Inc, 1981, p. (1428)

(45) المجالس القومية التخصصية، المجلس القومى للثقافة والفنون والآداب والإعلام الدورة (19) ، 1998، ص ص: (190– 195).

(46) http:// shere26queen.own0.com

(47) Ibid.

(48) http://shorfa/cocoon/meii/xhtml/ar/features/main/2011

(49) John Classon: An Introduction to Regional Planning (London, Hutchinsons& Co. Publisher LTD, 1995).

(50) ميشيل فؤاد: النمو العشوائى للتجمعات السكنية فى جمهورية مصر العربية، ندوة النمو العشوائى وأساليب معالجته، اتحاد المعماريين المصريين، سبتمبر 1993، ص ص: (1– 51).

الفصل الثالث
قراءة تاريخية فى النظرية السكانية

أولا: الرؤية المالتوسية

ثانيا: قراءة لفكر الرواد

ثالثا: تحول الاهتمام من "المشكلة السكانية" إلى "الحجم الامثل للسكان"

رابعا: نظرية التحول الديموجرافى

خامسا: المالتوسية الجديدة

سادسا: المالتوسية الجديدة وقضايا التخلف والنمو فى دول العالم الثالث

سابعا: الأزمات الغذائية والكوارث البيئية والمالتوسيون الجدد

ثامنا: بعض النماذج الإنسانية للمالتوسية الجديدة

تاسعا: الحاجة لنظرية سكانية فاعلة

أولا: الرؤية المالتوسية:

نظرية روبرت مالتوس (1766-1834):

ظهر العديد من النظريات السكانية فى فترات مختلفة تعود لباحثين ينتمون لحقول عرفية عديدة وهى تركز على العلاقة بين السكان والموارد والحجم الأمثل للسكان فى مكان وزمان معين وعلى تطور حجم السكان الذى من بين ما يقرره معدل الخصوبة السكانية (متوسط عدد الأطفال لكل إمرأة) ومدى إمكانية توقعه مستقبلاً وكذلك معدل الوفيات والهجرة.

ومن أبرز النظريات السكانية التى عالجت العلاقة بين السكان والموارد هى نظرية الاقتصادى والقس الإنجليزى روبرت مالثوس فى كتابة "تجربة حول قانون السكان" الذى نشر فى أواخر القرن الثامن عشر وهى تنص على أن قدرة الإنسان على الإنجاب والتناسل أعظم منها على إنتاج ضروريات الحياة وباختصار فقد رأى مالثوس أن قدرة السكان على التزايد أعظك من قدرة الأرض على إنتاج وسائل العيش ويمكن صياغة ذلك حسابياً بأن تزايد السكان يتم وفق متوالية هندسية بينما لا تزيد وسائل العيش إلى وفق متوالية حسابية.

قدرة الأرض 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7،..

قدرة الإنسان 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7،.

مما يعنى أن السكان سيتضاعف عددهم مرة كل 25 سنة بينما يتزايد الإنتاج بمعدل أضعف فإذا زاد السكان مثلاً 32 مرة فإن قدرة الأرض (الغذاء) سيزيد 6 مرات فقط وهكذا. وفيما يتعلق بالزعم القائل بوجود ميل طبيعى لدى البشر بالنمو بمتوالية هندسية فقد ربطه مالثوس بتنازع البقاء بين البشر وعلى هذا النحو وضع خط مساواة غير مبرهن عليه بين قوانين المجتمع البشرى والقطعان الحيوانية وفى سياق هذا التأويل الرياضى لنمو السكان ووسائل المعيشة تعد المجاعة بمثابة منظم طبيعى "إيجابى" حسب تعبير مالثوس للتوازن بين المواد الغذائية والسكان إذا لم يتخذ السكان إجراءات لوقف نموهم وأطلق على هذه الإجراءات "المنظمات الأخلاقية للتوزان" ومنها الزواج المتأخر وضبط الشهوة الجنسية[1].

وعلى الرغم من الانتقادات الكثيرة التى وجهت إلى مالتس فإن دراسته تعد ثورة فى موضوع السكان ومن أهم العوامل المؤثرة التى أدت إلى زيادة الاهتمام بدراسة الظواهر السكانية ومازالت تجذب الانتباه حتى الوقت الحاضر ويرجع ذلك ليس فقط لكونها محاولة جادة لدراسة السكان دراسة علمية ولكن لما تنطوى عليه من مسحة تشاؤمية استرعت انتباه العلماء والباحثين وجعلتهم يحللونها وما يفندون.

ما تنطوى عليه من آراء واتجاهات نظرية فى ضوء نتائج الدراسات العلمية السكانية ومحاولة الوصول إلى آراء أكثر تفاؤلاً.

استندت نظرية مالتس على المعلومات والبيانات التى كانت متوفرة فى إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوربية فى القرن الثامن عشر حول عدد السكان ومعدل الإنتاج من الأرض.

وتتلخص فى[2]:

– أن قدرة الإنسان على التناسل تعمل على زيادة عدد السكان.

– أن عدد السكان يتزايد وفقاً لمتوالية هندسية **Geometrical progression** أى أنه يتضاعف فى كل جيل أو كل 25 عاماً إذا لم يعوقهم عائقاً قوياً ويتمثل ذلك فى الموانع الإيجابية والموانع الوقائية ويقصد بالموانع الإيجابية تلى العوامل التى تقضى على الحياة مثل الصناعات غير الصحية والوباء والحروب أما الموانع الوقائية فهى تشمل العوامل التى تؤدى إلى خفض معدل المواليد مثل تأجيل الزواج وكبح النفس أثناء الزواج.

– أن قدرة الأرض على إنتاج ما يتطلبه البقاء الإنسانى من غذاء قدرة محدودة وتخضع لقانون الغلة المتناقصة والذى يقصد به أن لكل مساحة من الأرض الزراعية حدا يبلغ عنده الإنتاج الحد الأقصى ثم يأخذ الإنتاج بعد ذلك فى التناقص التدريجى.

– يزداد إنتاج المواد الغذائية وفقاً لمتوالية حسابية **Arithmetical progression**.

– هناك علاقة عكسية بين الزيادة فى عدد السكان ومعدل الإنتاج فى المواد الغذائية ويتم الحفاظ على مستوى من النمو السكانى المتناسبة مع موارد البقاء من خلال

الضوابط الإيجابية Positive Checks أى من خلال معدل الوفيات ليتناسب حجم السكان مع الموارد المتاحة.

وبالمثل تؤدى الزيادة المؤقتة فى وسائل البقاء إلى انخفاض معدلات الوفيات حتى يصل حجم السكان إلى نقطة التوازن مع الموارد وهذا ما يطلق عليه بالمعضلة المالتوسية.

وكان وقت ظهور النظرية قد تمثل فى الفترة التى اصطدم فيها النظام الرأسمالى فى فجر وجوده بأولى مظاهر الأزمة التى رافقت الثورة الصناعية حيث فقر الفلاحين والحرفيين وانتشار البطالة فسره مالثوس لا فى علاقات الاستغلال الاجتماعية بل فى الطبيعة الأزلية البيولوجية البحتة ومنذ ذلك الحين وحتى أيامنا هذه ولاسيما فى وقت الأزماتي يلجأ أيديولوجيو الرأسمالية إلى المالثوسية عاملين على تجديدها وتكييفها مع الحالة الاقتصادية والسياسية المتغيرة. وكانت الرؤية المالثوسية ثمرة واضحة لمرحلة الثورة الصناعية فى أوروبا وكيف كانت تتسق هذه الرؤية مع مصلحة الطبقة الرأسمالية الصاعدة حيث أعطتها المالثوسية أسلحة فكرية حادة فى معاركها ضد رجال الإقطاع والعمال والتدخل الحكومى لهذا كانت موضع قبول عام فى الفكر الاقتصادى والسياسى الكلاسيكى.

أن العيب المنهجى الأساسى للنظرية المالثوسية يكمن فى إضفاء طابع بيولوجى على العمليات الديموجرافية وفى المبالغة بتقدير دورها كعامل محدد للتطور الاجتماعى أى فى الجمع بين الحتمية البيولوجية والديمغرافية وقد تعرضت آراء مالثوس على امتداد القرن التاسع عشر والعشرين وإلى الآن إلى النقد الذى أثبت أفلاسها بالرغم. من محاولات المالثوسية الجديدة أحيائها وكان كارل ماركس قد دعى فى كتابه "رأس المال" المتوالية الحسابية بالمتوالية "الباطلة" وكان النمو الاقتصادى المستمر الذى شهدته الاقتصاديات الرأسمالية منذ مطلع القرن العشرين وما رافق ذلك من بدء انخفاض معدلات النمو السكانى فى معظم الدول الرأسمالية من العوامل التى شجعت الاقتصاديين على إهالة التراب على الرؤية المالثوسية وعزلها عن الاقتصاد السياسى.

يمكن القول أن النظريات السكانية بعد مالثوس أنقسمت إلى اتجاهين رئيسيين أحدهما اتجاه تؤيده بعض النظريات البيولوجية التى تعتقد أن السكان متغير مستقل ومن ثم توجد له قوانينه الخاصة التى تنظم تغيره وتتحكم فى اتجاهات نموه وهذا التيار يستند فى رؤيته

للمشكلة السكانية على نتائج التجارب العملية التى طبقت على بعض الحشرات والحيوانات والكائنات الحية الأخرى والتوصل إلى نتائج طريفة وساذجة فى نفس الوقت وكان الدافع الأساسى لتلك الدراسات هو التأكد من صحة فكرة المتوالية الهندسية التى حكمت رؤية مالثوس فى زيادة السكان ومن أبرز الكتاب الذى ساهموا فى هذا الاتجاه سادلر ودبلداى وسبنسر وجينى أما الاتجاه الثانى فيتجه إلى رفض تأثير العامل البيولوجى بل يفترض وجود عوامل اجتماعية يتأثر بها السكان فتجعل الإنسان يحدد إنجابه ويتجه إلى الأسرة الصغيرة الحجم وذلك بإتباع وسائل تحديد النسل دون أن تتغير طاقته البيولوجية على الإنجاب ويتجه إلى الأسرة الصغيرة الحجم وذلك باتباع وسائل تحديد النسل دون أن تتغير طاقته البيولوجية على الإنجاب ويسمى هذا الاتجاه بالنظريات الاجتماعية ومن أبرز من ساهم فيه هنرى جورج (1839–1897) الذى رفض نظرية مالثوس واعتبرها أحد الأخطاء الكبرى فى الاقتصاد السياسى الكلاسيكى وديمون وكار– سوندرز وكارل ماركس علماً أن الأخير لم تكن نظريته فى السكان إلا أمراً عرضياً لنظرية الماركسية حيث أعتقد بأن ميل الإنسان إلى الضغط على وسائل العيش راجع إلى مساوئ الرأسمالية التى يمكن أن تزول بعد زوال الطبقات وبناء المجتمع الشيوعى.

أن خاصية الوضع الديموجرافى تشهد على أن إعادة انتاج السكان بوصفها عملية بيولوجية اجتماعية تتحدد بطابع ومستوى تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج فالعامل الديمجرافى إذ يمارس تأثيراً مستقلاً معيناً على الاقتصاد يتكون هو نفسه تحت التأثير الحاسم للظروف الاجتماعية والاقتصادية وهذا حكم هام للغاية منهجياً حسب الفهم النظرى الماركسى– اللينينى[4] الذى كان سائداً فى زمن النظام الاشتراكى السابق هذا الفهم لم تزكيه الحياة حين إذا فرضنا أن علاقات الإنتاج التى كانت سائدة فى الدول المذكورة كانت اشتراكية إذن يفترض أن يكون اتجاه ونمط النمو السكانى فيها يحم قدراً من التباين أو الخصوصية عن الدول الرأسمالية المتقدمة لكن رأينا فى كلا الجانبين كان تطور اتجاه النمو بشكل عام هو نفسه أى انخفاض معدلات النمو السكانى وصغر حجم الأسرة وهذا الاتجاه مستمر الآن إذن يفرض علينا ذلك التفكير فى عوامل مركبة ومتشابكة اقتصادية واجتماعية ونفسية وسياسية وثقافية ودينية وأرث حضارى وغيرها تؤثر فى الخصائص

السكانية[3]. رافقه تزايد فى حجم القوة النشطة فسوف يكون له أثر غيجابى على النمو الاقتصادى[4].

ثانيا: قراءة لفكر الرواد:

أ- الفكر الاقتصادى:

فى ظل هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإيديولوجية المليئة بالتناقضات كان من الطبيعى أن تنجب الرأسمالية نخبة من مفكريها فى مجال الفكر الاقتصادى لتخرج بفكر جديد يعبر عن هذه المرحلة وليقف أمام الهجمات العنيفة التى يتعرض لها أسلوب الإنتاج الرأسمالى وأنه من المهم للرأسمالية أن تتسلح بفكر جديد يلاءم هذه المرحلة.

1- ريتشارد جونز (1790-1855) :

أفكار ريتشارد جونز من الناحية التراكية تمثل اتجاها مبكراً جداً فى رسم بعض معالم المدرسة الكلاسيكية الجديدة وقد نشر جونز فى عام 1831 كتاباً بعنوان "رسالة فى توزيع الثروة ومصادر الضرائب" وفى هذا الكتاب حاول جونز أن يجيب على الأسئلة المثارة فى الاقتصاد السياسيى والقضية السكانية، ليس فى ضوء التحليل النظرى وإنما فى ضوء التجارب التاريخية والواقع والمشاهدات الفعلية لعصره ففى رأيه أن فهم الماضى والحاضر يؤهلنا للتنبؤ بشكل صحيح عن المستقبل وزغم أنه كان معجباً بروبرت مالتوس ويعتبره يعلو فى مكانته عن مكانة ديفي ريكاردوا فى الاقتصاد السياسى إلا أنه يعتقد أن أنصار مالتوس قد توصلوا إلى نتائج خاطئة بشأن أفكاره عن السكان وقد أشار جونز إلى ان بالنسبة للتجربة البريطانية فإنه يشك فى أن الإنتاج الزراعى قد دخل فعلاً مرحلة التأثر بقانون الغلة المتناقصة ولهذا عارض نظرية ريكاردو فى الريع ونادى بضرورة وضعها موضع التحليل والنقد لإيضاح صفتها التاريخية وقد رفض اعتبار أن عدد السكان يدخل كمتغير مستقل أو أساسى فى تحديد مستوى الريع فالسكان فى رأيه يميلون إلى ضبط أعدادهم كلما أترقى مستوى معيشتهم من خلال تطبيقاهم للموانع الوقائية[5].

2- هنرى كارييه (1739-1879) [6] :

تناثرت آراء هنرى كاربية حول القضية السكانية فى أعماله العلمية، وعلى وجه الخصوص فى كتابة "انسجام الطبيعة" الذى صدر فى عام 1836 وفى كتابة "مبادئ

الاقتصاد السياسى" الذى ظهر فى عام 1837 وفى كتابة "الماضى والحاضر والمستقبل" الذى صدر فى عام 1848 وأخيراً فى كتابة "مبادئ العلم الاجتماعى" المنشور فى عام 1858 وقد لفتت آراء كاربيه جمهرة المشتغلين بالقضية السكانية نظراً لأفكاره الجريئة والجديدة فى هذه القضية وعارض نظرية مالتوس فى السكان ومن هنا اكتسبت أرائه طابعاً فريداً فى عصره.

أن شهرة كاربية فى الفكر الاقتصادى الرأسمالى تعود إلى ما كان قد ذكره فى كتابة "مبادئ الاقتصاد السياسى" فى عام 1937 حول طبيعة الأراضى الزراعية التى زرعها الأوائل ذلك أنه على عكس ريكاردوا كان يرى أن السكان الأوائل اللذين قاموا باستغلال الأراضى الزراعية لم يستحوذوا فى الغالب على أجودها وإنما على أسهلها فى الزراعة حيث تخيروا تلك المساحات المنبسطة أو القريبة من الطرق والأسواق ولما كانت هذه الاعتبارات ليس لها علاقة بخصوبة الأرض فإن الأراضى التى عملوا بها كانت أقل جودة ولكن مع التقدم فى الزراعة والفنون الإنتاجية المستخدمة ينتقل الإنسان تدريجياً من الأراضى الفقيرة إلى الأراضى الأكثر خصوبة، وهذا عكس ما قاله ريكاردو.

وقد أصر على هذه الفكرة فى كتابة "الماضى والحاضر والمستقبل" وعاد ليكرر أن استزراع الأراضى الخصبة تصبح أمراً ممكنا فقط حينما يتزايد عدد السكان ويحدث تقدم فنى فى أساليب الزراعة إذا يمكن حينئذ التغلب على الصعوبات التى تواجه زراعة مثل هذه الأراضى. وفى كتابه "مبادئ العلم الاجتماعى" راح يدعم مقولته هذه بالزعم أن تزايد عدد السكان وزيادة زراعة الأراضى الخصبة يكونان مصحوبين بنمو سريع فى تراكم رأس المال وبالتالى تميل نسبة رأس المال إلى عدد السكان نحو الارتفاع.

أراد كاربيه أن يدلل على أنه كلما زاد الإنتاج بالنسبة للفرد كلما عظم مقدار الدخل أو الكسب الذى يحصل عليه العمال وهذا لا يكون على حساب العائد الذى يؤول إلى أصحاب رأس المال بل بالعكس سيكون هناك انسجام بين المصالح وأن هذا الانسجام مرتبط بالزيادة السريعة فى الإنتاجية وهذه نتيجة تختلف تماماً مع آراء الكلاسيك الذين رأوا أنه عبر الزمن يوجد ثمة تعارض واضح بين أصحاب الأجور وأصحاب الأرباح.

وكان يرى أن الأجور سوف تتحسن مع زيادة عدد السكان وزيادة القدرة على استزراع الأراضى الخصبة وتزايد معارف الإنسان الفنية وزيادة تراكم رأس المال أما إذا

كانت الأجور السائدة منخفضة فإن ذلك يعود فى رأيه إلى الحكومات الجائرة وإلى عبء الضرائب المرتفعة، وإلى الظلم الاجتماعى.

وكان يرفض رفضاً مطلقاً نظرية مالتوس فى السكان فالقدرة على زيادة الإنتاج سوف تزيد بصورة أسرع من تزايد السكان وأن ذكاء الإنسان قادرة على زيادة وسائل العيش بنحو أسرع من تكاثر الإنسان وكان كاربيه يرى أن الآمال التى تحدو بالإنسان لكى يرفع من مستوى معيشته تجعله يلجأ إلى أفضل السبل المناسبة لمصلحته وقد سبق كاربيه هربرت سبنسر فى الوصول إلى المقولة التى تنص على أن الأخصاب بتناسب تناسباً عكسياً مع التقدم.

3- هنرى جورج (1839-1897) :

رفض هنرى جورج نظرية مالتوس فى السكان وكان يعتبرها أحد الأخطاء الكبرى فى الاقتصاد السياسى الكلاسيكى وكان يعتقد "أن الاقتصاد السياسى قد استخدام دائماً ضد كل جهد تبذله الطبقات العاملة من أجل زيادة أجورها" وعرف عنه أنه كان شديد الدفاع عن الفقراء وناقداً عظيماً للمظالم الاجتماعية التى أنطوى عليها النظام الرأسمالى وكثيراً ما كان يلقى المحاضرات على العمل وخصوصاً عن أفكار أدم سميث كما أنه كان شديد السخرية من الاقتصاديين.

وفى كتابة الشهير عن "الفقر والتقدم الذى نشر فى عام 1880 حاول هنرى جورج أن يعطى تحليلاً لأسباب الكساد الاقتصادى وأسباب تزايد الفقر وذلك على الرغم من اتجاه الثروة للنمو المستمر وفى هذا الكتاب أشارت كثيرة لقضايا السكان وفى هذه الإشارات نلاحظ أنه أتخذ موقف النقد اللاذع لنظرية مالتوس فى السكان وقدم فى هذا الخصوص أفكاراً خاصة به ففى مقابل نظرية رصيد الأجور التى كانت تنص على أن زيادة عرض العمل من شأنها أن تقلل متوسط نصيب الفرد من رأس المال وبدلاً من نظرية مالتوس التى كانت تنص على أن زيادة عدد السكان تؤدى إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من السلع الضرورية قال هنرى جورج أن السبب الرئيسى لانخفاض الأجور والفقر والبؤس ليس هو السكان وتزايدهم وإنما هو الظلم والاضطهاد الواقع عليهم وكان يرى أن الزيادة السكانية من شأنها أن تؤدى إلى زيادة تقسيم العمل وزيادة حجم الإنتاج ورفع مستوى

المعيشة إذا كانت هناك عدالة اجتماعية فى التوزيع. وقد نظر هنرى جورج إلى التزايد الذى يحدث فى الريع على أنه سر المساوئ الاجتماعية التى ينطوى عليها النظام الرأسمالى فهو لا يسلب الرأسمالى ربحه فسحب بل أنه يثقل كاهل العمال أيضاً وفضلاً عن ذلك اعتقد أن الزيادة فى حجم الريع تسبب الأزمات الاقتصادية التى تنتاب المجتمع من حين لآخر.

وإزاء هذا النوع من تشخيص أمراض المجتمع كان من الطبيعى أن يتوصل هنرى جورج إلى العلاج الذى اقترحه وهو أن تفرض ضريبة واحدة تمتص الريع وبذلك يمكن الاستغناء عن كل الضرائب الأخرى وبهذا الشكل سترتفع الأجور وتتزايد أرباح رأس المال. وبذلك اعتقد هنرى جورج أنه لن تكون هناك مخاوف من الاكتظاظ السكانى أو ندرة أسباب العيش وأنه لا تناقض بين ميل الإنسان الطبيعى نحو التزايد وبين قدرته على توفير سبل الحياة إذا ألغى الريع وتوافرت العدالة الاجتماعية.

وتقوم معظم كتب تاريخ الفكر الاقتصادى أن كتاب "التقدم والفقر" لهنرى جورج قد لقى استجابة هائلة فى عصره سواء من جمهرة قرائه أو من المفكرين الذين أطروه أيما إطراء أو من نقاده الذين هاجموه بشدة وعنف ذلك أن انحياز جورج لمشاكل العمال والفقراء جعل كتابة منتشراً على نطاق واسع.

4- الفرد مارشال (1842- 1928):

أن الفرد مارشال يمكن اعتباره الذروة التى وصلت إليها المدرسة الكلاسيكية الجديدة حيث عرض بأسلوب بارع ومحكم فى نفس الوقت، خلاصة ما أبدعه مفكر وهذه المدرسة بالإضافة إلى إبداعاته الشخصية أيضاً.

أن الفرد مارشال يعد من أكبر اقتصادى عصره وقد ظل كتابه "مبادئ الاقتصاد" الذى نشر فى عام 1890 بمثابة المرجع الأصلى لدراسة علم الاقتصاد الرأسمالى فى كل العالم النطاق بالإنجليزية وهو يعد من أنصار ريكاردوا وجون ستيوارت مل.

كان مارشال بصفة عامة شديد الإيمان بقانون الغلة المتناقصة شأنه فى ذلك شأن ريكاردوا ومالتوس وجون ستيورات مل فقد كان يرى أن التحسينات الفنية فى الزراعة يمكن أن تؤدى بالتعاون مع عنصرى العمل ورأس المال إلى زيادة حجم الغلة الزراعية وأن

حجم رأس المال والعمل يمكن أن يتزايدا بسعره فى أى مساحة مترزعة فى تناسب مع هذه التحسينات فنحصل على غلة متزايدة مع كل إنفاق متزايد.

ولكن رغم إيمان مارشال الشديد بقانون الغلة المتناقصة إلا أنه لم يعط لقضية أثر التزايد على الإنتاج اهتماماً كبيراً سواء بالنسبة للإنتاج الزراعى أو بالنسبة لجمل الإنتاج المحلى ذلك أن تحليل الإنتاج عنده يدخل فيه عناصر كثيرة بخلاف عنصر العمل وكان يرى أن النمو السكانى يمكن أن يزيد من حجم الثروة من خلال ما يؤديه من زيادة فى إنتاجية الأراضى الفقيرة بالتعاون مع عنصرى رأس المال والتقدم الفنى كما كان يعتقد أنه على الرغم من تزايد السكان إلا أنه يمكن تجنب مفعول الغلة المتناقضة لفترة طويلة من خلال اكتشاف أراض جديدة ومن خلال التوسع فى مد خطوط السكك الحديدية والتقدم فى المواصلات البحرية ومن خلال نمو وتقدم المعارف والقدرات التنظيمية.

وكان مارشال يرى أننا إذا أخذنا مفعول هذه التحسينات والتقدم فى المعارف والفنون الإنتاجية بالنسبة لجميع فروع الإنتاج فى الأجل الطويل، فإن الاتجاهات المتعارضة لقانون الغلة يمكن أن تعطى لنا ما يمكنه أن يسمى بقانون ثبات الغلة مع تزايد السكان.

وفيما يتعلق بالأجور وعلاقتها بالسكان نجد أن مارشال لم يأخذ بنظرية أجر الكفاف لدى الكلاسيك بل أخذ بنظرية العرض والطلب فى تحديد مستويات الأجور ونظراً لأنه قد عاش فى عصر كانت الأجور فيه مرتفعة نسبياً بسبب الازدهار الذى عرفته الرأسمالية فى مرحلتها الامبريالية من خلال نهب المستعمرات وتقسيم العمل الدولى الجائر فإنه كان يشير إلى التقدم الذى حدث فى مستويات الأجور وكثيراً ما كان يستخدم مصطلح "مستوى الرفاهة" فى مقابل "مستوى أجور الكفاف" التى استخدمها الاقتصاديون الكلاسيك والدعوة لتوفير العمل، وتحسين الأجور حتى يمكن مواجهة نفقات الحياة والتدريب والتعليم.

وكان مارشال يرى أن الآثار التى ستنجم عن التحسينات الفنية سوف تزيد من حجم الناتج، وسوف يشارك العمال فى قطف ثمار هذه الزيادة. ولهذا لم يؤمن بوجود تعارض رئيسى بين العمال ورجال الأعمال، أو بين أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب الأراضى... فالكل تجمعهم مصالح مشتركة فى التعاون والإنتاج. ولم يهتم ببحث أثر التغير

السكانى فى عرض العمل والطلب عليه، وبالتالى أهمل كلية تحليل العلاقة بين تغير السكان وتغير الأجور[7]..

ب- الفكر البيولجى او الطبيعى[8]:

تعتقد النظريات الطبيعية أو البيولوجية أن السكان متغير مستقل ومن ثم توجد له قوانينه الخاصة التى تنظم تغيره وتتحكم فى اتجاهات نموه وهذا التيار يعتمد فى رؤيته للمشكلة السكانية على نتائج التجارب العملية التى طبقت على بعض الحشرات والحيوانات والكائنات الحية الأخرى.

ومن أبرز الكتاب الذين ساهموا فى هذا الاتجاه سادلر ودبلداى وسبنسر وجينى.

1- سادلر Michael Thomas Sadler :

يعتقد صاحب النظرية أن زيادة السكان عملية بيولوجية تتحكم فى نفسها بنفسها فكلما زاد عدد السكان فى بلد معين تتدخل هذه الأخيرة لحمايته من التضخم الزائد عبر إنقاص القدرة التناسلية للفرد.

فالرجل يرى أن نقص عدد السكان واستقراره فى نقطة معينة يتم فى انتقال الإنسان من مرحلة بدائية إلى مرحلة أخرى أكثر تطوراً إلى مراحل أرقى حيث تظهر بكل جلاء ظاهرة تقسيم العمل وتعم الراحة والرفاهية.

2- دبلداى Thomas Douleday :

يرى دبلداى أن النوع البشرى فى تعرضه للخطر تبذل الطبيعة جهوداً لحفظه وحمايته حيث أن عدد هذا الأخير فى تناقص مستمر داخل الطبقة الغنية وفى تزايد داخل الطبقة الفقيرة أما الطبقة المتوسطة فنسبة التوالد داخلها ثابتة.

فالأمة القادرة على إيجاد توازن بين الطبقتين الغنية والفقيرة تتمكن من جعل عدد سكانها ثابتاً.

وما لم تستطيع ذلك رغم الثراء والرخاء فعدد سكانها يضمحل وهذا هو القانون الحقيقى العظيم للسكان لدبلداى فى علاقة السكان بالتغذية.

3- نظرية سبنسر Herbert Spencer :

لم يبن سبنسر نظريته على أساس التغذية وحدها كما فعل دبلداى بل على مـــا اسمـــاه التنافر بين الذاتية والتوالد فكلما أفرط الفرد فى تأكيد وجوده قلـــت حظـــوظ الخلـــف ويتجلى ذلك عند السيدات العاملات والمنتسبات للبقة الغنية فبالرغم من التغذية الجيـــدة التى يحظين بها إلى أن التأثير الذى يتعرض له تركيبهن العضوى يقلل مـــن القـــدرة علـــى الإنسال بينما تتزايد نسبة الإنسال عند اللائى لم يتلقين تعليماً عالياً ولم يعـــرفن نضـــوجاً ذاتياً.

4- نظرية جينى Corado Gini :

تتبنى نظرية جينى على أساس طبيعة العلاقة بين المتغير السكانى والـــنظم الاقتصـــادية والسياسية والثقافية حيث أن التركيب السكانى بإمكانـــه تغـــيير التركيـــب الجنســـى او البيولوجى للمجتمع. فالرجل يعتقد أن المجتمعات تتم فى مراحل تكوينها بخصوبة مرتفعـــة تؤدى إلى ازدياد كثافتها هذه الأخيرة تصاحبها اختلافات فى الأوضاع الاجتماعية مما ينتج عنه اختلاف كذلك فى معدلات الخصوبة بين الطبقات وعند الاكتظاظ السكانى للمجتمع يضطر جزء منه إلى الهجرة بطريقة سليمة أو مصاحبة بالحرب التى تؤثر فى عناصر واســـعة من أفراد المجتمع.

ينتقل المجتمع فيما بعد إلى مرحلة ينقص فيها عدد السكان والخصوبة فتصعد الطبقات الدنيا إلى الطبقات العليا لملئ الفراغ الذى خلقته هذه الأخيرة جراء نقص خصوبتها لـــتعم الرفاهية كل الطبقات وينتعش الاقتصاد وتزدهر الفنون والآداب والموسيقى.

كما يشير جينى إلى مرحلة أخرى يمر منها ذات المجتمع وهى مرحلة الاضمحلال الـــتى تبدأ من التقهقر الذى تعرفه الخصوبة من جهة والهجرة من الريف إلى المدن من جهة ثانية، فيختل الاستهلاك مما يؤثر على الصناعة والتجارة ويسبب فى الأزمات الاجتماعيـــة الـــتى تؤدى إلى فناء المجتمع إما سليماً أو عن طريق الحرب.

إلا أن نظرية جينى لاقت انتقادات خصوصاً من بتريم سوروكن الذى اعتبرها بنيـــت على أساس من تاريخ الرومان واليونان ومن ثمة لا يمكن تعميمها على كل المجتمعات.

جـ- الفكر الاجتماعي:

تتجه النظريات الاجتماعية إلى رفض تأثير العامل البيولوجى بل تعتقد بوجود عوامل اجتماعى يتأثر بها السكان فتجعل الإنسان يحدد إنجابه ويتجه إلى الأسرة النووية وذلك بإتباع وسائل تحديد النسل دون أن تتغير طاقته البيولوجية على الإنجاب ومن أبرز روادها.

1- كارل ماركس Carl Marx :

يرى كارل ماركس فى نظريته أنه لا وجود لقانون عام ثابت للسكان. فلكل مجتمع قانونه السكانى الخاص به وأن الفقر لا يرجع للزيادة السكانية بل يعود أساساً للنظام الرأسمالى السائد ويعتقد أن النظام الاقتصادى السائد فى المجتمع هو الذى يتحكم فى عدد السكان وليست الخواص الثابتة فى الطبيعة كما يعتقد أصحاب النظرية الطبيعية فإذا ما تحول النظام الاقتصادى الذى يتبع الطريقة الرأسمالية فى الإنتاج إلى نظام اشتراكى سوف لن تكون ثمة مشكلة السكان المتمثلة فى التزايد والفقر والبؤس.

وأن نمط الإنتاج عبر التاريخ له قوانينه الخاصة بالسكان وان عنصر السكان هو المتغير التابع وأن النظرية تنفى عنه "كمتغير" مسئوليته عن تحديد نمط النظام الاجتماعى بل أن النظام الاقتصادى السائد يؤدى لتحديد المتغير السكانى(9).

ودليله فى ذلك أن ميل الإنسان إلى الضغط على وسائل العيش راجع إلى مساوئ الرأسمالية التى يمكن أن تزول بعد زوال الطبقات وبناء المجتمع الشيوعى. إلا أن نظريته هى الأخرى تجلهت العوامل الأخرى غير الاقتصادية التى تؤثر فى النمو الحقيقى هى الأخرى تجاهلت العوامل الأخرى غير الاقتصادية التى تؤثر فى النمو الحقيقى للسكان مثل الزواج وهى عوامل لا يمكن إغفالها مما يتعارض مع طبيعة البشر من جهة وما تقتضيه الحياة الاجتماعية السليمة من جهة أخرى.

2- ارسين ديمون Arsene Dumont :

يرى ديمون أن الإنسان عندما يحاول الترقى فى بيئته الاجتماعية من طبقة دنيار إلى طبقة عليا يفقده هذا التقدم الاجتماعى القدرة على الإنسال فكلما كان المجتمع أكثر ديمقراطية ويسمح بترقى الأفراد فى السلم الطبقى الاجتماعى يجنح أفراده إلى عدم الاهتمام بالخلف وتكوين الأسر لأن ذلك يؤخر أو يعيق طموحهم الشخصى بالتالى يلاحظ نقص ملحوظ

فى نسبة المواليد. بينما ترتفع هذه الأخيرة فى المجتمعات ذات النظام الطبقى الجامد الذى لا يسمح بترقى الأفراد واندماجهم فى طبقات عليا وبالتالى فهم يتفرغون لتكوين أسرهم ويعملون على تماسكها. والملاحظ أن هذه النظرية لا تختلف كثيراً عن نظرية سبنسر التى طورها ديمون وأضفى عليها تعديلات إلا أنها لا تخلو من وجهة النظر الاجتماعية رغم كونها لا تفسر بشكل كامل هبوط نسبة المواليد.

3-كار سوندرز Alexander M. Caerr- Saunders :

يعتقد كارسوندرز أن الإنسان يحاول دائماً أن يصل بحجمه إلى العدد الأنسب داخل مجتمعه مستثمراً ومستغلاً بيئته بكل ثرواتها الطبيعية والبشرية دون أن تؤثر زيادة عدده فى المستوى اللائق للمعيشة. ويربط زيادة عدد السكان بزيادة تفاعل الإنسان مع بيئته والعكس صحيح وهو برأيه هذا يخالف مالتوس الذى يقول بأن زيادة عدد السكان لا تتناسب مع موارده.

ومن عيوب هذا الفكر أنه ليس من السهل تحديد الطاقة أو العدد الأنسب الذى يتحدث عنه كارسوندرز فى المجتمع لأن هذا الأخير تتعدد أشكاله من بسيط ومركب. كما أنه ليس من اليسير توقع الاتجاه الحالى والمستقبلى لتكوين المجتمع الاقتصادى فكيف يمكن تقييم موارد المجتمع لمعرفة عدده الأنسب[10].

ثالثا: تحول الاهتمام من المشكلة السكانية ·إلى الحجم الأمثل للسكان·[11]:

أن النمو السكانى المرتفع، بدأ يتلاشى رويدا رويدا أمام بدء انخفاض معدلات نمو السكان فى معظم الدول الأوروبية. أن معظم آراء الاقتصاديين الذين ينتمون إلى المدرسة الكلاسيكية الجديدة والذين تحدثوا عن القضية السكانية قد عمدوا إلى التخفيف من الخوف منها، أو إنكار احتمال حدوثها على النحو المالتوسى.

وأن هناك إجماعاً بينهم على نقد النظرية المالتوسية، والتحول من النظرة المتشائمة إلى النظرة المتفائلة إلى النظرة المتشائمة إلى النظرة المتفائلة بخصوص التزايد السكانى ونتائجه، وبدلاً من تركيز أنظارهم على بحث تأثير الزيادة السكانية على مستوى المعيشة وضروريات الحياة بدأ عدد كبير منهم يميل للتركيز على بحث العلاقة بين السكان

والإنتاجية وهنا نجد ثمة تحولاً هاماً فى المفكر السكانى فى مجال علاقة السكان بالإنتاج. فتأثير التزايد السكانى على حجم الإنتاج لم يعد ينظر مطلقة، حيث أن هذا التأثير يختلف طبقــاً لعرض عوامل الإنتاج الأخرى وطبقاً لدرجة التطور الاقتصادى والسكانى للدولة.

عن الفكر السكانى المالتوسى الذى ساد بين الكلاسيك. فلم يعد متوسط إنتاجية الفرد معتمداً على النسبة العددية بين حجم الإنتاج وعدد السكان بشكل مطلق وإنما على عدد كبير من العوامل. أخذ مفهوم الحجم الأمثل للسكان تحديداً أكثر دقة على يــد أدويــن كانان فى كتابه الذى نشر فى عام **1888** تحت عنوان "أساسيات الاقتصاد السياسي".

إذا قام بإعطاء تشخيص مفصل لحالة الاكتظاظ السكانى وحالة الخفة السكانية وأشار إلى أنه بين هاتين الحالتين توجد حالة وسط لحجم السكان التى تجعل مستوى الإنتاجية عند أعلى مستوى لها. ويعتبر الاقتصاد السويدى كنوت فيكسل (**1851– 1926**) أول مــن استخدام مصطلح "الحجم الأمثل للسكان" وذلك فى محاضراته التى نشرت فى عام **1901** عن الاقتصاد القومى فقد كان رأيه أن البحث فى القضية السكانية يجب أن ينصب علــى بحث قضية العدد أو الحجم الأمثل للسكان وليس الحد الأقصى للسكان. بيد أنه لم يوضح ما هى خصائص هذا الحجم الأمثل للسكان ولهذا كان استخدامه لهذا المصــطلح عامــاً وبدون تحديد.

وأستقر مصطلح "الحجم الأمثل للسكان" كمفهوم شائع بعد أن آماط اللثــام عنــه بوضوح تام كار– سوندرز حيث أشار إلى أن الحجم الأمثل للسكان يتمثل فى ذلك العدد الذى ينتج أعلى متوسط للعائد بالنسبة للفرد الواحد، إذا أخذنا بعين الاعتبار طبيعة البيئة ودرجة المهارة وعادات الناس وتقاليدهم وجميع الحقائق الأخرى المتصلة بالمسألة وهذا الحد ليس مطلقاً أو ثابتاً وإنما يتغير باستمرار كلما تغيرت الظروف والعوامل.

ومهما يكن من أمر هذا التطور الذى طرأ على مفهوم الحد الأمثل للسكان فإنه يمكن القول أن هذا المفهوم هو الذى أستقر عنده الجدل حول المشكلة السكانية فى بداية القرن العشرين. وينبغى لنا أن نلاحظ أن هذا المفهوم قد أكد على أن أهمية التغير فى السكان لا تتوقف على اتجاهات هذا التغير فحسب وإنما على الظروف التى يحدث فيها هــذا الــتغير فالزيادة فى عدد السكان يمكن لها تحت ظروف معينة– أن تكون مفيدة وفى ظروف أخرى

يمكن أن تكون غير ذلك والرأسماليون لا يتحدثون عن شبح مالتوس والخوف منها وإنما عن الحجم الأمثل للسكان وعن ضرورة تنظيم النسل التى تكفل المحافظة على هذا الحجم، وبدلاً من استخدام مصطلح أجر الكفاف حلت محله فكرة "مستوى المعيشة".

رابعا: نظرية التحول الديموجرافى :

Demographic Transition Theory

وهى من أكثر النظريات الحديثة شيوعاً واستخداماً فى الدراسات السكانية والتى ظهرت فى بداية القرن العشرين وتزودنا بمعارف لفهم اتجاهات السكان والتغيرات السكانية على أثر معدلات المواليد والوفيات على السكان والتوزيع العمرى ويستند إلى مراحل تطور الدول الأوروبية الغربية والتى مرت بثلاث مراحل تطورية المرحلة الأولى استمرت بمعدلات خصوبة مرتفعة ومعدلات وفيات مرتفعة (خاصة وفيات الأطفال) واستمرت معدلات المواليد مرتفعة فى المرحلة الثانية، بينما انخفضت معدلات الوفيات ثم تبدأ المرحلة الثالثة حيث يعود التوازن بين معدلات الخصوبة والوفيات بسبب العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المركبة.

خامسا: المالتوسية الجديدة[13]:

كانت الرؤية المالتوسية فى السكان ثمرة واضحة لمرحلة الثورة الصناعية فى أوروبا وتتسق هذه الرؤية مع مصلحة الطبقة الرأسمالية الصاعدة حيث أعطتها المالتوسية أسلحة فكرية حادة تسلحت بها فى معاركها التى خاضتها ضد رجال الإقطاع والعمال والتدخل الحكومى. وفى مرحلة تالية تم التخلى عن الطابع المالتوسى العام للقضية السكانية عند المدرسة النيوكلاسيكية مع استمرار الاعتقاد بصحة قانون الغلة المتناقصة وهو إحدى الدعائم الأساسية التى قامت عليها نظرية مالتوس فى السكان وتحول الاقتصاديون من الكلام عن خطر الضغط أو الاكتظاظ السكانى إلى التحدث عن الحد الأمثل للسكان. وعندما ظهرت المدرسة الكينزية منذ ثلاثينيات القرن العشرين رفعت المشكلة السكانية إلى مستوى أخر من التحليل وهو البحث عن الأسباب المؤدية للبطالة وانخفاض مستويات الدخول بالدول الرأسمالية المتقدمة وأصبحت المشكلة منحصرة فى تدبير الوسائل اللازمة لتحقيق الرأسمالية المتقدمة وأصبحت المشكلة منحصرة فى تدبير الوسائل اللازمة لتحقيق

العمالة الكاملة والمحافظة على استقرار مستويات الدخول والتوظف عند مستوى التشغيل الكامل وبظهور الكينزية وسيطرتها فكريا وعملياً فى الدول الرأسمالية المتقدمة، لم يعد أحد من الاقتصاديين يتحدث عن خطرة " الاكتظاظ السكانى" أو عن ذلك السباق غير المتكافئ بين نمو السكان ونمو الغذاء فقد اختفى الشبح المالتوسى وراء تلك السحابات الكثيفة من التقدم الاقتصادى الذى كانت تحققه مجموعة دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الأربعينات والخمسينات والستينات وأصبح هناك ما يشبه الإجماع الضمنى بين الاقتصاديين بأن التاريخ قد اثبت عدم صحة الرؤية المالتوسية فى السكان.

ولوحظ فى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية عودة المالتوسية فى ثبات جديدة حيث ظهر فى الدول الرأسمالية العديد من الكتب والأبحاث والمقالات الملونة بالتفكير المالتوسى ولم يعد الأمر قاصراً على مساهمات الاقتصاديين فى هذا المجال بل امتد الأمر ليشمل دائرة اهتمام علماء الاجتماع والفلسفة والتاريخ وعلم النفس بل وحتى علماء الكيمياء والمهندسين.

وظهرت المالتوسية الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية فى جبهة الفكر الاقتصادى الذى اهتم ببحث قضايا التخلف والنمو بالدول المتخلفة فى أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وهى الدول التى كانت مستعمرات وشبه مستعمرات وبلاد تابعه وحصلت على استقلالها السياسى بعد الحرب وبدأت تهتم بالتصدى لعلاج مشاكل الفقر والجوع والبطالة والتخلف من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية، وقد اتخذت الكتابات المالتوسية فى هذا الصدد من ظاهرة ارتفاع معدل النمو السكانى سبباً أساسياً لتفسير الفقر والتخلف فى هذه الدول بدلاً من أن ينظر إلى هذا الوضع كنتيجة للعملية التاريخية للتخلف والتى لعب الاستعمار الدور الاساسى فيها. وفى مرحلة تالية وبالتحديد فى الستينات من القرن العشرين، ظهرت المالتوسية الجديدة فى مجال معالجة قضية الغذاء العالمى ومحاربة الجوع المنتشر فى كثير من مناطق العالم. وهنا نجد ثمة تركيزاً من المالتوسيين الجدد على ما يسمى بخطر "الانفجارات السكانية" وعدم إمكان تدبير الطعام لهذه الأفواه المتزايدة مهما بلغ التقدم العلمى مداه وهنا يبشرون بخطر الموت والمجاعات والأوبئة، ما لم تتحرك البشرية لإيقاف نموها المستمر أما المرحلة المعاصرة للمالتوسية الجديدة فقد ظهرت بوضوح فيما

عرف باسم "نماذج النمو" العالمية وهى نماذج على درجة عالية من التجريد والتجميع والتلفيق، قام بها مجموعة من العلماء فى الدول الرأسمالية المتقدمة من مختلف التخصصات للبحث فى المسارات المختلفة التى يمكن للبشرية أن تسير فيها وذلك فى ظل افتراض سيناريوهات مختلفة لمعدلات النمو السكانى ومعدلات استنزاف الموارد وتلوث البيئة.

سادساً: المالتوسية الجديدة وقضايا التخلف والنمو فى دول العالم الثالث:

لا يخلو أى مرجع من المراجع التقليدية التى صدرت فى الخمسينات أو الستينات من القرن العشرين وعالجت قضايا التخلف والتنمية بدول العالم الثالث من جزء معين عن المشكلة السكانية فى هذه الدول وكثيراً ما عولجت هذه المشكلة تحت عناوين بارزة مثل "مشاكل التخلف، وعقبات التنمية وهناك عدد بارزاً من العلماء الذين كتبوا فى هذا المجال قد نظر إلى المشكلة السكانية فى هذه الدول على أنها تمثل جوهر مشكلة التخلف والتحدى الاساسى الذى يجب تجاوزه لتحقيق التنمية وهنا تظهر فى الترسانة التقليدية "لاقتصاديات التخلف والتنمية" .

عدة نظريات تربط بين آليات التخلف والركود وبين النمو السكانى المرتفع فى هذه الدول مستندين فى ذلك على نظرية مالتوس فى السكان، ولكن دون أن ترقى نظرياتهم إلى مستوى الجوهر المركزى الذى توصل إليه مالتوس والاقتصاديون الكلاسيك فى تحليل حالة الركود الاقتصادى كما نقابل فى هذه الترسانة ازدراء واضحاً للتقاليد والعادات والثقافات الوطنية لشعوب هذه الدول واضحة كما ربط البعض بين حجم الجهد الاستثمارى والتنموى المطلوب للانتقال من " حالة التخلف" إلى "حالة التقدم" ومدى النجاح فى تخفيض معدلات النمو السكانى وأخيراً ينتهى هذا الفريق من الكتاب إلى التبشير بأن طريق الخلاص من التخلف وتحقيق التنمية ورفع مستوى معيشة شعوب هذه الدول مرتبط بالعمل الجاد لإسكات هذه "الانفجارات السكانية".

ويبدأ المالتوسيون عادة بسرد مفصل للخصائص السكانية لهذه الدول فيشيرون إلى ذلك النمو السكانى المرتفع الناجم عن الانخفاض فى معدلات الوفيات دون أن يواكب ذلك انخفاض مناظر فى معدل المواليد كما يشيرون إلى خصائص الوضع الديموجرافى هذه

الدول فيذكرون ما يتسم به عنصر العمل من انخفاض فى كفاءته الإنتاجية وشيوع البطالة الجزئية والكاملة والمقنعة بين العمال وتركيز النسبة العظمى من السكان العاملين فى قطاعات الإنتاج الأولى (الزراعة والصيد والغابات والمواد الخام) وسوء مستواهم الصحى والسكنى والغذائى وشيوع الأمراض بينهم وانخفاض متوسط أعمارهم وارتفاع نسبة الإعالة بينهم وهى كلها حقائق تنضح بها صورة التخلف والركود فى هذه الدول بيد أن هؤلاء الاقتصاديين بدلاً من أن يبحثوا فى الأسباب التاريخية والاجتماعية والسياسية المسئولة عن ذلك.

وفى هذا الخصوص تقابلنا عدة نظريات ظهرت فى "اقتصاديات التخلف والتنمية" خلال فترة الخمسينات والستينات تحاول أن تفسر التخلف من خلال قضية "الضغط السكانى" وهناك نظريات أخرى تبنى رؤيتها لعملية التنمية من خلال الإمكانات التى يوفرها الفائض السكانى فى هذه الدول فى مجال الأجور الرخيصة أو من خلال التأكيد على ضرورة الإسراع بعجلات التنمية على نحو أشد من سرعة عجلات النمو السكانى.

نظريات "هاردين" وتراجيديا "قارب النجاة":

لعل أهم النظريات التى جاء بها المالتوسيون الجدد وأشهرها تلك النابعة عن جاريت هاردين Garett hardin عالم البيولوجيا فى جامعة كاليفورنيا والذى قام سنة 1968 بنشر مقال فى مجلة Science حمل عنوان The Tragedy of the Commons تطرق فيه إلى الأخطار الحاضرة والمستقبلية الناجمة عن الانفجار الديمجرافى.

وارتكز "هاردين" على نظريات "مالتوس السكانية وتلك المتعلقة بسياسة الإعانات" للطبقات الهشة من المجتمع حيث أنطلق من مبدأ الزوال الحتمى للموارد الطبيعية والذى سيؤدى إلى تناقص البشرية من حيث الحجم كما تساءل فى بداية مقاله عما إذا كان مبدأ اليد الخفية ل"أدم سميث Adam Smith يتوافق مع الإشكالية الديمغرافية .

أى ما إذا كان البحث عن المنفعة الشخصية لكل فرد من حيث تكاثره تؤدى فى أخر المطاف إلى بلوغ عدد السكان الأمثل والإجابة كانت بالطبع "لا" حيث سيحدث عكس ذلك تماماً أى أن عدد السكان سوف يتجاوز نقطة اللارجوع واستدل فى ذلك بمثال عرف بمثال "الرعاة"[14].

سابعاً: الأزمات الغذائية، الكوارث البيئية والمالتوسيون الجدد:

عرفت القضايا البيئية اهتماماً متزايداً منذ مطلع الثمانينات لتدهور طبقة الأوزون اكتشاف ظاهرة "الإحتباس الحرارى" والأزمات الغذائية التى شهدها العالم منذ السبعينات وشبح المجاعة العالمية الذى بات يلوح فى الأفق والعلاقة المباشرة التى تربط بين كل هذه الظواهر وبين التزايد السكانى.

بنظريات "مالتوس" إلى الواجهة وأجريت العديد من الدراسات نشرت الكثير من التقارير وعقدت عشرات المؤتمرات التى تؤكد هذه العلاقة والتى رهنت مستقبل البشرية بضرورة التحكم فى التزايد الديمغرافى السريع الذى تعرفه العديد من دول العالم بحكم أنه لزم انتظار مرور 10.000 جيل من البشر على هذه الأرض ليصل سكانها إلى 2.3 مليار نسمة سنة 1945 لكن جيلاً واحداً كان كافياً ليسجل تعداد سكان العالم 6.5 مليار نسمة فى سنة 2007[15].

ثامنا: بعض النماذج اللاإنسانية للمالتوسية الجديدة :

لقد جدد ذلك رمزى ذكى فى تحليله الرائع حيث ذكر أنه يوجد بعض من النماذج اللاإنسانية فى التوصيات التى يروجها الآن المالتوسيون الجدد فى صدد رؤيتهم لعلاج المشكلة السكانية وبخاصة فى دول العالم الثالث ورغم أن تلك النماذج هى فى الحقيقة والأصل من نتاج المفكرين بالدول الرأسمالية الغربية، إلا أنه من المشاهد أن تلك التوصيات قد تغلغلت الآن فى كثير من دول أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بعد أن نجح المالتوسيون الجدد فى "بيع" هذه التوصيات وترويجها لدى عدد كبير من الاجتماعيين والأطباء والاقتصاديين فى هذه الدول.

1- انه بالرغم من أن حق الإنجاب، وتعيين وقت هذا الإنجاب، وتحديد عدد الأطفال، تعد من الحقوق الإنسانية لكل أسرة، إلا أن المالتوسيين الجدد، يرون أن الوقت قد حان لإعادة النظر فى هذا الحق.

أن المالتوسين الجدد لا يتورعون عن استخدام أساليب القسر والإجبار فى تنفيذ توصياتهم، معها تعارض ذلك من أبسط قواعد الحرية الفردية أو تناقض مع القيم

الاجتماعية والدينية والحضارية للناس بل أن التعسف يصل مداه حينما يـذكر الـدكتور هاردين أنه "إذا كانت الجماعة مسئولة عن الحفاظ على حياة الأطفال، فلابد من أن يكون لها كذلك سلطة تقرير متى يمكن إنجابهم.

2- على أن المالتوسيين الجدد لا يكتفون ببرامج تنظيم الأسـرة والسـكان. فتلـك الوسيلة لم تعد كافية وينبغي ولوج طرق أخرى أكثر فاعلية وفى هذا الخصـوص يقـول الدكتور هاردين: "أن أسلوب تنظيم الأسرة الاختيارى لن يكون مجدياً إذ أنه أقل مما يجب كما أن فرصة الركون إليه قد فاتت".

ويشكك الدكتور ديفز فى فاعلية مثل هذا البرنامج لأن الركون إليها "يسمح للنـاس بالشعور بأن هناك جهوداً تبذل لعلاج مشكلة السكان دون الحاجة إلى تغيرات اجتماعيـة أليمة".

أن النظر جيداً فى القائمة التالية من المقترحـات والتوصـيات الـتى يعتنقهـا الآن المالتوسيون الجدد يدرك المحتوى الاجتماعى المتخلفة والمضمون اللاإنسانى والعنصرى لهذه التوصيات والمقترحات وطابعها اللاديموقراطى.

ونقطة الانطلاق الأساسية لدى المالتوسيين الجدد هى أنه يجب العمل بشتى الطرق على منع زيادة السكان بدول العالم الثالث فهى مصدر "الانفجارات السكانية" فى العالم ويمكن أن يتم ذلك من خلال منع المعونات الاقتصادية والغذائية لشعوب هذه الدول ذلـك أن تلك المعونات تسهم فى تحسين مستوى المعيشة ومن ثم تسهم فى تخفيض معدل الوفيات فى الوقت الذى لا ينخفض فيه معدل المواليد أن كتاباً مالتوسياً مثل وليم فوجت يرى أنـه طالما أن هذه الدول لم تضع بعد لنفسها سياسات سكانية رشيدة "فإنها ليس لها الحق فى أن تنتظر المعونة من دول العالم الأخرى".

وهذا يعنى أن على الدول المتخلفة أن تتخلص أولاً من اكتظاظها السـكانى قبـل أن تطالب الدول المتقدمة بالمعونات اللازمة لبرامج نموها. ويذكر الكاتب هال هلمان " نحن قد صببنا ملايين الدولارات وآلاف الأطنان من الغذاء فى الهند وقد ساعدها هذا غير أنه ما يزال هناك جوعى وفقراء فالبلاد ترزح تحت عبء ثقيل من الفلاحين الفقراء والجوعى والأميين... فى حين أن معدل النماء السكانى يكاد يكون ضعف ما كان عليه قبل عقدين مـن الـزمن

(2.6% مقابل 1.3%) بل أن بعض المعلقين يقولون أننا لا نخدم الهنود حينما نرسل لهم أغذية إذ أنها لا تؤدى إلا إلى تمكين معدل المواليد من الارتفاع. ولكن ما العمل حتى يمكن تحقيق نتائج إيجابية فى مجال تخفيض معدل النمو السكانى بالبلاد المتخلفة من خلال استخدام أساليب القسر والإجبار وغسيل المخ.

3- يرى بعض المالتوسيين الجدد ضرورة تعقيم الرجال والنساء لإفساد قدراتهم الجنسية على الإنجاب. ويمكن لمهنة الطب الحديث أن تقدم خدمات "جليلة" فى هذا الصدد من خلال ابتكار "حقن إجبارية ضد الخصوبة" مع توفير أدوية لإلغاء مفعولها.

ويرى البعض أن التعقيم هنا مناسب جداً للأمهات اللاتى أوتين أكثر من طفل أو اثنين وهناك الآن "أقراص تتعاطى مرة فى العام أو مرة فى الشهر للرجال والنساء وهناك حقن تزرع الآن تحت الجلد" ولا مانع طبعاً من تقرير مكافأة لمن يقدمون على التعقيم(كما حدث بالهند).

4- وتزداد الصورة بشاعة حينما يقترح البعض وسائل أخرى "للتعقيم الجماعى" دون أن يدرى الناس وذلك من خلال مواد كيماوية (أوفيروس) مضاد للخصوبة "يبث فى مواد الطعام أو الماء" وهنا يمكن للعلوم الكيمائية والطبيعة أن تقدم مساهمتها "البناءة" على أن يتم ذلك دون علم الناس به.

5- ويقترح البعض إباحة الإجهاض قانوناً ويمكن استغلال منجزات التكنولوجيا الحديثة لتسهيل هذه المهمة حيث أصبح بإمكان تكنولوجيا المعدات الطبية أن تحدد جنس الجنين فى بدايته "وإجهاض الجنين إذا لم يكن من الجنس المنشود" وهذه مسالة يعول عليها كثيراً المالتوسيون الجدد فى تخفيض معدلات النمو السكانى بالبلاد المتخلفة حيث تعظم رغبة الوالدين فى إنجاب الذكور بدلاً من الإناث.

6- مثلما اقترح من قبل روبرت مالتوس إلغاء قوانين إغاثة الفقراء حتى يمنع من تكاثرهم يذهب المالتوسيون الجدد إلى نفس هذا الاقتراح حينما يقترحون "قصر التعليم المجانى على الطفلين الأولين لأية أسرة" وقصر الدعم السلعى للمواد التموينية (الخبز، السكر، الزيت، الشاى، إلى آخره) فى بطاقات التموين على الطفلين الأولين فى الأسرة أى

أننا هنا يجب أن نعاقب الأطفال الفقراء الذين شاء حظهم التعس أن ينجبوا من أبوين فقيرين.

7- وضمن سلسلة الحلول اللاإنسانية يقترح "بيندال" ضرورة وضع قانون يمنع الزواج بمقتضاه على الذين لا يثبتون أن دخلوهم كافية للإنفاق على العائلة.

8- ويقترح آخرون ضرورة تعديل قوانين الضرائب "التى تحابى حالياً المتزوجين وذوى الأطفال" وذلك من خلال التدرج التنازلى فى الإعفاء الضريبى طبقاً لعدد الأطفال بالأسرة فالطفل الأول يمكن استقطاع (إعفاء) مبلغ معين له من الضريبة على الدخل أما الطفل الثانى فيكون الإعفاء الضريبى المقابل له أقل وهكذا حتى نصل إلى الطفل الثالث مثلاً فلا يقرر له أى إعفاء ضريبى.

9- وتصل القسوة مداها عند بعض المالتوسيين الجدد حينما يرون ضرورة زيادة تكاليف الزواج وتربية الأطفال من ذلك مثلاً "فرض رسوم كبيرة على شهادات الزواج" وأن كان هذا قد يشجع على الزواج العرفى ويزيد من الأطفال غير الشرعيين" والحد من توزيع المساكن التى تبينها الدولة على أساس حجم الأسرة "فقد ثبت أن صغر المساكن عامل مهم فى تخفيض معدل المواليد فى السويد بوجه عام إذا لا يسمح لمعظم المتزوجين باكثر من حجرة نوم واحدة للأطفال ويقترح البعض فرض ضرائب مرتفعة على ألعاب الأطفال ومستلزماتهم من ملابس وأغذية وأدوية وتزداد الصورة بشاعة عند بعض المالتوسيين الجدد حينما يقترحون دون أدنى حياء، فرض "ضريبة رؤوس على الأطفال".

10- وأخيراً وليس آخراً يقترح بعض المالتوسيين الجدد ضرورة وضع حوافز للذين لا يتزوجون من الرجال والنساء والذين يتجاوزون سناً معينة ولمن لا ينجبون أطفالاً ولا يهم بعد ذلك ما ينجم من فساد الأخلاق وتفشى الرذيلة بين الشباب وغير المتزوجين ولتدعيم هذا الاتجاه إلى عدم الإنجاب يقترح البعض "إصدار يانصيب يباح لمن لا أطفال لهم فقط... وإعفاءات ضريبة لمن يتبنون أطفالاً بدلاً من الإنجاب، ونوعاً من التأمين الاجتماعى[16] .

مع المرجعية السابقة يمكننا استنتاج:

1- أن هناك كم كثيف من النظريات والآراء والتصورات وال** عن السكان وهى متباينة ومنعزلة ومشتتة علمياً ولا تكون بناء فكرياً متماسكاً بل ترتبط بوقائع وظروف تاريخية محددة فى المجتمع الغربى.

2- أن هذه النظريات هى امتداد للنظريات السكانية المعبرة عن واقع المجتمع الأوروبى وتطوره وبما أن واقع التطور فى هذه البلدان قد أثبت عدم صحة البعد منها لذلك فإن البعض الآخر منها قد أثبت صحته من هذا المنظور.

3- وأن كلتا الحالتين لا تعنى أن ما ثبت حصته أو عدم صحته ينطبق على واقع مجتمعات البلدان النامية أو تشكل تعميماً لها فما يتطلب مع واقع بعض هذه المجتمعات لا يتطابق مع البعض الآخر.

4- أن امتداد المنطلقات الفكرية لهذه النظريات لمعالجة واقع السكان والتنمية فى البلدان النامية قد اكتنفه الكثير من التعميمات والفرضيات والمعالجات الإحصائية لبيانات مجمعه لعديد من الدول النامية تختلف فيما بينها فى ظروف وخصائص وجزئيات تطورها الاقتصادى والاجتماعى ومؤثراها مما يضعف من نتائج هذه البحوث وتطبيقاها العملية فى ظروف بلد معين من هذه البلدان.

5- مع الإقرار بأن هذه النظريات تشمل منطلقات فكرية هامة لتشخيص ودراسة إشكالية السكان والتنمية فى البلدان النامية إلا أن ذلك ينبغى أن يتم وفق الظروف التى تكتنف التطور الاقتصادى والاجتماعى للبلد المعنى ولقد احتدم الجدال الفكرى كثيراً حول معالجات النمو السكانى فى البلدان النامية وبرز ذلك بشكل واضح فى المؤتمر العالمى للسكان المنعقد ببخارست عام 1974 والذى صدرت عنه مواقف توفيقية تتمثل فى الإقرار على أنه إذا كان للمتغيرات الديمغرافية تأثيرها على التنمية فإن للتنمية تأثيرها على الاتجاهات الديمغرافية وبدا للجميع أن صوب المعالجة اللازمة السكانية يتجه نحو التنمية بيد أن تجربة التنمية خلال العقود الثلاثة الماضية فى البلدان النامية التى يصفها الكثيرون بأنها حققت نمواً بدون تنمية growth Without Development قد غيرت من مواقف الكثير من البلدان النامية إزاء سياساها السكانية وأساليب مواجهة الزيادة

السكانية إلا أن الضغوط التى تواجهها التنمية فى هذه البلدان تحد كذلك من القـــدرة على ذلك.

هل ينظر المالتوسية الجدد للسكان فى الدول النامية كثقل وعبئ على المجتمع العالمى؟ أنها نظرة قاسية غير دقيقة وهل يوجهون الزيادة السكانية ويتحكمون فيها فى الدول النامية دون مراعاة للاعتبارات الثقافية والدينية والأخلاقية فى هذه المجتمعات والـــتى تعـــد مـــن المتغيرات الحاسمة فى الزيادة السكانية؟ هل ينظرون للسكان الفقراء باعتبارهم عبئ علـــى المجتمع؟ أنها نظرة قاسية لا تراعى الدين والحقوق والعدالة ويجب على شـــعوب الـــدول النامية تحليل ذلك وما وراءه من فكر اليوم ومستقبلاً وأن الواقع المجتمعـــى بخصوصـــياتها وأوضاعه وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ونظمه الدينية والأخلاقية هو الـــذى يعزز حتماً الفكر والنظرية السكانية التى تتوافق مع وقائع وخصائص كل مجتمع كمـــا أن تباين هذه الواقع عالياً تجعلنا نقول وثيقة أنه لا توجد سكانية عالمية صالحة لكل المجتمعات أن هذا الكم الكثيف من الأفكار والنظريات لا تكون بناء متماسكاً موحداً ولكن تشـــتتاً يرتبط بمتغيرات عدة وظروف وأوضاع محددة أفرزت هذه الأفكـــار والنظريـــات وأدت إليها.

تاسعا: الحاجة لنظرية سكانية فاعلة:

بالرغم من تعدد الأفكار ما بين الكلاسيكيين والجدد سواء الاقتصاديين أو الاجتماعيين أو النفسيين إلا أن الواقع العالمى يثبت أن هذه الأفكار كانت وليدة فترات زمنية ووقـــائع ونظم محددة ومه مرور الوقت وتغير الوقائع والنظم يمكن أن نلاحظ بســـهولة أن هـــذه الأفكار غير صالحة وغير فاعلة ومن مؤشرات ذلك زيادة حدة الفقر بين الدول وداخـــل الدولة الواحدة وزيادة عدد الفقراء عالمياً حتى أصبح الفقر مشكلة عالميـــة بالإضـــافة إلى البطالة فى الدول المتقدمة والنامية ومما يزيد الدهشة النمو السكانى العالمى وكأن النظريات السكانية ليست لها رؤية مستقبلية وتفسير الواقع المستقبلى، وكأنها تواجه فقـــط الزيـــادة السكانية وكأن السكان هم الذين يعمرون الكون نقمة مما جعل النظم فى الدول الناميـــة تجعل هذه الزيادة من الحجج الواهية لإخفاض هذه النظم فى إحداث التنمية.

كما نجد التحولات فى المفاهيم من المشكلة السكانية إلى الحجم الأمثل للسكان ولعل التفكير يجب أن يتركز نحو الاستثمار الاجتماعى ونحو تحسين نوعية الحياة والرفاه الاجتماعى.

كما أن التباين فى الأجور وغياب العدالة مؤشران من المؤشرات الاقتصادية التى تدل على إخفاق النظريات السكانية.

وبالرغم من أن هذه النظريات كانت إفراز ظروف وأوضاع محددة فى وقت ما إلا أنها تتسم بالتشتت الفكرى والانعزال المعرفى فللاقتصاديين رؤيتهم وكذلك الاجتماعيين والجغرافيين والنفسيين ...الخ وكأنهم جزر منعزلة غير متكاملة.

بما يسعى أن النظرية السكانية الفاعلة هى:

1. التى يشارك فى صياغة مقولاتها وافتراضاتها العلوم الإنسانية والاجتماعية سواء الاقتصاديين أو الاجتماعيين أو الجغرافيين أو النفسيين فى إطار معرفى متكاملة.
2. التى تعتمد على تحليل الإطار التاريخى فى المجتمع بأبعادها ومتغيراته المختلفة.
3. التى تضع فى اعتبارها المتغيرات الحاكمة فى المشكلة السكانية وهى الدينية والثقافية والقيم والعدالة والمساواة.
4. القادرة على إحداث التوازن الطبيعى بين السكان والموارد والتنبؤ الواقعى بمسرة هذا التوازن مستقبلاً.
5. التى تصيغ تكاملاً ابتكارياً بين الاستثمار الاجتماعى والاقتصادى بمتغيراتها المختلفة.
6. مراعاة الخصائص السكانية كمتغير جوهرى فى بنية النظرية أن القرية العالمية بحاجة إلى مثل هذه النظرية التى تفسر وتتنبأ بالواقع العالمى للسكان فى هذه القرية.

مراجع الفصل الثالث

(1) WWW,ahewar,org/depat/show:هاشم نعمه

(2) على عبد الرازق حلبي: علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعيــة، الإســكندرية، 1993، ص ص: (56–62).

(3) ليلى كفافى، فى مصطفى خلف: دراسات فى علم اجتماع السكان، دار الميسرة، 2009، ص ص: (5–6).

(4) WWW,ahewar,org/depat/showهاشم نعمه

(5) زاهير طافر، النظريات السكانية وانعكاساتها علــى الاقتصــاد والمجتمــع، الباحــث الاجتماعى، العدد (10)، سبتمبر 2010، ص: (73).

(6) رمزى ذكى، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، عالم المعرفة الكويت، العدد (84، ديسمبر، 1984)، ص: (86).

(7) المرجع السابق ، ص ص: (92–96).

(8) المرجع السابق، ص ص: (99–102).

(9) http://users6.nofeehost.com

(10) أنظر:

- عبد الملك عبد المعطى، غريب سيد أحمد: السكان والمجتمع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1987، ص ص: (62–65).

- على حلبى: مرجع سبق ذكره، ص ص: (57–61).

- زيدان عبد الباقى: أسس علم السكان، القاهرة، مكتبة النهضة المصــرية، 1976، ص ص: (73–75).

(11) http://users6.nofeehost.com

(12) رمزى زكى: مرجع سبق ذكره، ص ص: (103–108).

(13) K: Sen,: De bates on demographic transition and Social Policy, zed books LTD, 1994,pp: (1-5).

(14) رمزى زكى: مرجع سبق ذكره، ص ص: (165–168).

(15) زهير طافر: مرجع سبق ذكره، ص: (85).

(16) المرجع السابق، ص ص: (87-88).

(17) رمزى زكي: مرجع سبق ذكره، ص ص: (221-224).

الفصل الرابع
لمحة ديموجرافيه لحالة السكّان
قراءة استنباطية

أولا: حقائق سكانية

هل تعلم...

ثانيا: أهمية دراسة السكان

ثالثا: الاحصاء السكانى

رابعا: طرق دراسة السكان

خامسا: حالة سكان العالم

سادسا: حالة السكان العرب

سابعا: حالة سكان مصر

أولا:حقائق سكانية:

هل تعلم...

•أن عدد سكان العالم قد تضاعف في السنوات الـ 50 الماضية، بل زاد حتى عن الضعف، وأنه يتوقع له أن يرتفع بنسبة 50 في المائة أخرى في السنوات الـ 25 القادمة.

•أنه إذا وقف سكان العالم الحاليون البالغ حوالى (7) مليارات نسمة جنبا إلى جنب وتلامسوا بالأيدي لالتفوا حول الارض أكثر من 160 مرة.

•أن صندوق الأمم المتحدة للسكان فى تقريره السنوى فى ديسمبر 2011وصف الشباب بالقوة الكونية الجديدة ... التي تعيد تشكيل العالم'، مشيرًا إلى التناقض الصارخ بين ما يمثله الشباب من قوة سكانية هائلة، وما يواجهه من تحديات مركبة متمثلة أساسًا في ضعف فرص التشغيل والتعليم والخدمات الصحية، وضعف المشاركة، وأكد أن ضمان حقوق الشباب وتلبية حاجاته الأساسية من شأنها أن تساهم في تحقيق عدة أهداف تنموية إستراتيجية حالية ومستقبلية، ويخص ذلك بالأساس دول الجنوب ذات الكثافة الشبابية العالية، حيث يعيش حوالي 85% من سكان العالم من سن 14 – 25 سنة في الدول النامية.

•من المتوقع أن يتضاعف عدد الأشخاص في العالم الذين تبلغ أعمارهم 60 عاما أو يزيد خلال السنوات الـ 45 المقبلة، ثلاث مرات تقريبا ليرتفع بذلك عدد المسنين من 672 مليون في عام 2005 إلى ما يقرب من 1,9 مليار بحلول عام 2050. وفي يومنا هذا، يعيش 60 في المائة من كبار السن في البلدان النامية، وسوف ترتفع هذه النسبة إلى 80 في المائة بحلول عام 2050. بل، سيكون هناك ازدياداً ملحوظاً في أعداد "الطاعنين في العمر"، وهم أولئك الذين يبلغون 80 عاما فأكثر، ليرتفع عددهم من 86 مليون في 2005 إلى 394 مليون في عام 2050. وبحلول عام 2050، من المتوقع أن يتمركزمعظم المتقدمين في العمر في البلدان النامية، وفي غالبية المجتمع ستشكل المرأة العدد الأكبر في نسبة الأشخاص المسنين.

•أن 000 600 إمرأة يمتن كل عام نتيجة للحمل أو الولادة.

•أن الأخطار المصاحبه للولادة تزيد في البلدان النامية بما بين 50 و100 مرة عما هي عليه في البلدان المتقدمة النمو.

•أن عدد الإصابات الجديدة بفيروس الأيدز بلغ في عام 1966 ستة أشخاص في كل دقيقة.

•أن 17 في المائة من الولادات في أفريقيا هي لإناث لم يبلغن سن العشرين وذلك مقابل 8 في المائة في أوروبا.[1]

(1) المالتوسية :

نظرية مالتوس في علم السكان نسبة إلى صاحب النظرية وهو توماس روبرت مالتوس (14 فبراير 1766 – 23 ديسمبر 1834) وهو باحث سكاني واقتصادي سياسي إنجليزي. مالتوس مشهور بنظرياته المؤثرة حول التكاثر السكاني وفي العصر الحديث يتم منادته توماس مالتوس رغم أنه في حياته استخدم اسمه الأوسط، روبرت.

وقد ولد مالتوس من أسرة إنجليزية ميسورة الحال، كان والده من ملاك أراضٍ ومثقف وصديق شخصي للفيلسوف جون هيوم ومن معارف جان جاك روسو، تلقى مالتوس تعليمه في البيت حتى دخوله "جيسز كوليدج Jesus Collg "، كامبريدج عام 1784، حيث تخصص في الرياضيات لكنه درس أيضا العديد من المواضيع وقد حصل على الجوائز التقديرية في الإنجليزية، اللاتينية، واليونانية، وحصل على لقب الماستر.[2]

(2) تعداد السكان:

تعداد السكان أو الاحصاء السكاني، هو إجراء منهجي للحصول على معلومات حول الأفراد المستقصى عنهم، وتتم عملية التعداد بصفة رسمية ومنتظمة.[3] مصطلح تعداد السكان، في علم الأحياء، هو مجموع الكائنات الحية من نفس الصنف، وفي العلوم الاجتماعية، هو مجموعة البشر الأحياء، وعملية التعداد هي طريقة تتبعها الدول لحصر عدد السكان القانطين بهذه الدولة لتفادي مشكلة التضخم السكاني والاستفادة من الحصر فى مجالات عديدة، وهناك طرق عدة لمتابعة التعداد السكاني ومن أشهرها التجربة الفرنسية.[4]

ومن ثم فان التعداد السكاني، هو مَسْح عام تقوم به الحكومة بهدف جمع معلومات حول المجتمع الذي تحكمه،وتعتمد على الأرقام والبيانات التي يمكن الحصول عليها من مصادرمختلفة، ويُستخدم هذا التعبير عادة للإشارة إلى التعداد السكاني إلا أن هناك إحصاءات أخرى تتقصى موضوعات أخرى كتلك المتعلقة بالإسكان والزراعة والتصنيع....الخ ويحدد الإحصاء السكاني حجم عدد السكان والكثافة السكانية فى المجتمع فى وقت ما، إضافة إلى معلومات أخرى كالسن والعمالة والدخل والعِرْق والجنس، وتقوم حوالي 90% من دول العالم بإحصاءات سكانية.[5]

(3) انواع الكثافة السكانية: [6]

تعتبرالكثافة الحسابية هي الطريقة الأكثر شيوعا لقياس الكثافة السكانية في العالم، الا أنه قد تم وضع عدة طرق أخرى تهدف إلى توفير قدر أكبر لاعتبارات الدقة في الكثافة السكانية في منطقة معينة:

1. الكثافة الحسابية = عدد السكان \ مساحة الأرض.

2. الكثافة الاقتصادية = عدد السكان \ مجموع الدخل.

3. الكثافة الفزيولوجية = عدد السكان \ مساحة الأراضي الزراعية.

4. الكثافة الفلسفية = عدد السكان \ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة

5. الكثافة الزراعية = عدد سكان الريف \ مساحة الأراضي الزراعية

6. الكثافة السكنية = عدد السكان الذين يعيشون في منطقة حضرية \ مساحة الأراضي السكنية

7. الكثافة الحضرية = عدد السكان الذين يسكنون في منطقة حضرية \ مساحة الأراضي في المناطق الحضرية

8. درجة التزاحم=عددالسكان\عدد الغرف السكنية في الدولة

ثانيا: أهمية دراسة السكان:

1- أصبحت دراســة السكان محوراً رئيساً، وتشتق منه كثير من الدراسات في علوم مختلفة، وبخاصة بعد أن شهدت الزيادة السكنية في المرحلة الأخيرة- في معظــم دول العالــم- طفرة كبيرة إضا ما قورنت الزيادة السكانية تاريخيا.

2- يمكن بسهولة التنبؤ والتوقع بعدد السكان ونموهم مستقبلا على المستوى العالمى والاقليمي والمحلى، وكذلك على مستوى النوع والفئات العمرية المختلفة، ومن ثم يمكن توقع الحاجات السكانية مستقبلا وصنع سياسات رعاية فاعلة والتخطيط الدقيق الواعى لمقابلة الحاجات الانسانية ومن ثم تحقيق معدلات أسرع فى التنمية والاستفادة القصوى من الموارد البشرية باعتبار الانسان هو صانع التنمية ومحركها والمستفيد من عائداتها، ولذا تعد دراسة عدد السكان ونموهم خطوة ضرورية وعامة فى التخطيط الاقتصادى والاجتماعى.

3- تساعد الدراسة السكانية فى تحديد الوزن السكانى والتحركات السكانية والهجرة الداخلية والخارجية ومن ثم يمكن دراسة وتحديد العوامل الطرد والجذب للسكان ومواجهة مشكلات التركز السكانى والكثافة السكانية.

4- تسهم كثيرا الدراسات السكانية فى تحقيق العدالة فى توزيع خدمات الرعاية الاجتماعية سواء على مستوى المناطق الجغرافية أو العمر او الجنس وغيرها.

5- أن متطلبات التنمية وقياس معدلاتها يعتمد بصفة أساسية على الاحصاءات السكانية، ومن ثم يمكن تحديد حاجات الاسراع بمعدلات التنمية من ناحية، وتحديد مناطق القوة والاستفادة منها ومناطق الضعف والتغلب عليها من ناحية أخرى.

6- لا يمكن تحديد الحاجات الانسانية وتقديرها – حاليا ومستقبلا – فى غياب الدراسات السكانية

7- تساعد الدراسات السكانية فى تصميم البرامج والأنشطة المختلفة لتحسين نوعية حياة الانسان والارتقاء بالانسانية اقتصاديا واجتماعية وثقافيا وسياسيا، وكذلك تحديد عائداتها وتقويمها.

8-يساعد التحليل الدقيق للمعطيات الاحصائية على تحديد حجم وشدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحالية والمستقبلية، وتحديد المصادروالموارد القائمة لمواجهة هذه المشكلات.

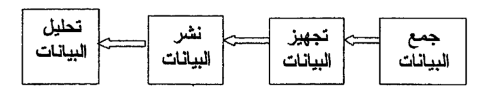
9-تسهم الدراسات السكانية فى إجراء المقارنات المنتظمة والمفيدة والواعية لتطور تحسين نوعية حياة الانسان والتنمية سواء زمنا أو جغرافيا بين المناطق المختلفة وبين الدول المختلفة، وبين الدول المتقدمة والنامية وكذلك تاريخيا بين العصور المختلفة، وتساعد بذلك فى الرصد التغيرات التى قد تطرأ على المجتمع وظروف وأوضاع وحاجات سكانه.

10- تعد المعطيات الاحصائية مصدرا أساسيا للتحليل الواقعى للظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العالمية والاقليمية والمحلية.

11- تساعد المعطيات الاحصائية فى تحديد أولويات التخطيط لخدمات الرعاية الاجتماعية، وتقويم خدمات الرعاية الاجتماعية ومؤسساتها.

ثالثا: الاحصاء السكاني:

إن عملية الاحصاء السكانى إجراءات حكومية هامة فى فترة زمنية محددة ومنتظمة، تتضمن أربع عمليات متتالية هى جمع البيانات وتجهيزها ونشرها وتحليلها كما يوضحها الشكل التالى:



شكل يوضح عمليات الاحصاء السكانى

إن عملية الإحصاء تخدم المجتمع برمته وتدرك الغالبية العظمى من السكان أن لحكومتهم من خلال الادارات الاحصائية صلاحية إجراء الإحصاءات، مما يدفعهم إلى التعاون مع عملية المسح، وتحلل الحكومة المعطيات الإحصائية، وتنشرمعظم الحكومات المعلومات الإحصائية لجعلها في متناول الجمهور، وذلك تطبيقا لمبدأ الشفافية والتى يجب أن تكون دقيقة وحديثة وكافية للاستفادة من معطياتها.[7]

وتتبع معظم الحكومات إجراءات معينة للحصول على معلومات دقيقة وكاملة، تحاول الحكومة أولاً أن تتصل بكل فرد بشكل مباشرأوغير مباشر، ثم تحاول ثانيًا أن تجمع المعلومات من كل الأفراد في الوقت نفسه.

وبما أنه يتعذر الوصول إلى الجميع في يوم واحد، تتطرق أسئلة معظم الإحصاءات إلى ظروف كانت قائمة في ذلك اليوم بالذات، ثالثاً، تتجنب معظم الإحصاءات سؤال الناس حول موضوعات قد تسبب لهم حرجًا، أو تؤثر على إجاباهم كموضوع الضرائب، وأخيراً تُجري معظم الحكومات إحصاءاهما السكانية بفوارق زمنية منتظمة أي مرة كل عشر سنوات مثلاً، وتسمح مثل هذه السياسة بالرصد المنتظم للتغيرات والتوجهات التي تطرأ في المجتمع ن وإجراء المقارنات المجدية.

(1) عملية الإحصاء:

وتتم عملية الاحصاء عادة عن طريق إرسال موظفي تعداد ممن يقومون بإجراء المقابلات منتقلين من مترل إلى مترل، ويقوم هؤلاء بطرح الأسئلة وتسجيل الأجوبة غير أن التعداد الذاتي يُستخدم في بعض الأحيان، وذلك بإرسال استمارات الإحصاء إلى كل بيت، وعندها يقوم كل فرد بملء الاستمارة وإعادها، ومع ذلك تظل الحاجة إلى موظفي التعداد قائمة للاتصال بمن تأخر عن إعادة الاستمارة في الوقت المحدد، أو ارتكب أخطاء في تدوينها ويحتاج ذلك لوعى السكان بأهمية عملية الاحصاء ن والثقة المتبادلة بين السكان والأجهزة الحكومية.

(2) معالجة النتائج:

حيث ترتَّب المعلومات الإحصائية في جداول، وتُنظَّم بشكل يسهل استعماله وتعالج نتائج الإحصاء السكاني في الوقت الحاضر عن طريق الحاسوب، وأكثرها متوافر حالياً على شكل مايكروفيلم (فيلم مصغر)، ورغم أن الإحصاءات تُعلن عادة، فإن السجلات الشخصية تبقى سرية، ولاتظهر على الملأ إلا بعد مرورعدد معين من السنوات ويجد الأخصائيون الاجتماعيون والمهتمون بعلم الأنسان وغيرهم من المهتمين بالتاريخ الأسري والمحلي في هذه المعلومات فائدة كبيرة.

(3) الإحصاء السكاني قديمًا:

كان موظفو الإحصاء السكاني في روما ــ في العصور القديمة ــ يعدون لوائح بأسماء السكان وممتلكاتهم، وذلك بهدف فرض الضرائب وتطبيق شروط الخدمة العسكرية، وقد قام رجال "وليم الفاتح" بعد غزوه إنجلترا عام 1066م بإجراء تعداد للأراضي والسكان والممتلكات، وقد سُجلت هذه المعلومات في كتاب سجل الأراضي الإنجليزية.

(4) الإحصاء السكاني الحديث:

يعتبر الإحصاء السكاني الذي أُجري في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1790م أول إحصاء حديث يمكن وصفه بأنه شامل، ومباشر ومنتظم، وتُجري بريطانيا إحصاءات حديثة منتظمة كل 10 سنوات منذ 1801م، فيما عدا عام 1941م أثناء الحرب العالمية الثانية (1939– 1945م)، وكانت فرنسا قد أجرت أول إحصاء في عام 1836م، وبلجيكا عام 1846، وإيطاليا عام 1861م، وألمانيا عام 1871م، أما أول إحصاء منتظم أُجري في الهند فيعود إلى عام 1881 تلته إحصاءات منتظمة كل 10 سنوات،وفى مصى 1882، وروسيا عام 1897، واليابان عام 1920، وفي عام 2000، انتظر الأتراك في منازلهم ليوم كامل لحين وصول موظفي الإحصاء السكاني الذين جابوا البلاد من بيت الى آخر، وتُشجع منظمة الأمم المتحدة جميع الدول على إجراء إحصاءات سكانية شاملة ومنتظمة، وتنشر لهذه الغاية كتيبات تحتوي توصياتها بشأن إجراءات الإحصاء السكاني، كما تعمل على إرساء معايير خاصة بعملية التعداد، بغية الحصول على إحصاءات عالمية دقيقة، وهي تنشر موجزاً عن المعطيات الإحصائية في العديد من البلدان في كتابها السنوي حولية علم السكان.

(5) طرق التعداد السكاني في الوقت الحاضر: [8]

هناك ثلاثة طرق رئيسية تستخدم حاليا في تنفيذ التعدادات السكانية:

1- طريقة التعداد السكاني الكلاسيكية:

حيث يتم برمجة تعداد سكاني عام كل عشر سنوات تقريبا وخلال هذا التعداد يتم جمع كل البيانات والمعلومات اللازمة عن السكان والمساكن والمنشآت ويتم ذلك عن طريق استخدام إستمارة يقوم الإحصائي بملئها بعد استجواب أفراد المجتمع أو يتم إرسالها عبر البريد إلى أفراد المجتمع لكي يجيبون عنها، وطريقة التعداد السكاني المعتمدة على السجلات

الإدارية حيث يتم جمع البيانات الخاصة بالسكان والمساكن والمنشآت انطلاقا فقط من السجلات الإدارية (سجل السكان، سجل المباني والوحدات السكانية، سجلات الحالة المدنية،...). وفي بعض الأحيان، يتم تكميل المعلومات الموجودة في السجلات الإدارية بأبحاث تعتمد على عينة مختارة من المجتمع أو بتعداد جزئي للمجتمع، وهذه الطريقة تتطلب توفر سجلات إدارية كاملة مع تجديدها باستمرار.

2-طريقة التعداد السكاني المعتمدة على تقنيات المعاينة:

نظرا للمشاكل التي تعاني منها الطرق الأخرى، حيث التكلفة الكبيرة والموارد المهمة التي يجب تعبيئها في فترة وجيزة مع التقادم السريع للبيانات بالنسبة للتعداد السكاني بالطريقة الكلاسيكية، وضرورة توفر سجلات إدارية كاملة بالنسبة للطريقة الأخيرة، قامت عدة دول بتغيير الطريقة المستخدمة في عملية تعداد سكانها،والطرق الجديدة المعتمدة ترتكز بالأساس على أسلوب المعاينة حيث يتم القيام على فترات متقاربة بتعدادات سكانية جزئية، مما تتيح لهذه الدول الحصول على بيانات يتم تجديدها باستمرار، وبتكلفة أقل مقارنة مع طريقة التعداد السكاني الكلاسيكية وتصميم المعاينة المستخدم في التعدادات يختلف من دولة إلى أخرى ويتم تحديده حسب خصائص الدول.

(6) التجربة الفرنسية: [9]

وتعد التجربة الفرنسية من التجارب الثرية فى هذا الميدان مما دفعنا للتركيزعليها.

أ-الطريقة الجديدة المعتمدة في التعداد السكاني الفرنسي:

منذ يناير 2004 قرر المسؤولون الفرنسيون استبدال طريقة التعداد السكاني العام الذي يتم القيام به كل عشر سنوات بطريقة تعتمد على عينة يتم اختيارها كل عام من المجتمع الفرنسي. وبالتالي أصبح إحصاء السكان المقيمين في فرنسا سنويا مما يتيح الحصول بانتظام على معلومات حديثة عن المجتمع الفرنسي.

ويتم اختيار العينة السنوية من المجتمع الفرنسي بطريقة دورية بحيث يمكن الحصول على تعداد سكاني شامل في ظرف خمس سنوات. الطريقة الجديدة للتعداد السكاني تستعين أيضا بسجلات إدارية لترتيب البيانات التي يتم مشاهدتها في فترات زمنية مختلفة وتحديد إطار

البيانات المستعمل لاختيار العينة. فيما يلي المراحل الرئيسية للطريقة الجديدة المعتمدة في التعداد السكاني الفرنسي لسنة 2004. التقسيم الاداري للمجتمع الفرنسي باقي الدول, من الناحية الادارية فرنسا مقسمة إلى 22 مقاطعة. كل مقاطعة مكونة من عدة محافظات وكل محافظة مكونة بدورها من عدة بلديات. الطريقة الجديدة المستعملة في التعداد السكاني بفرنسا تعتمد على تقسيم المجتمع الفرنسي إلى مجموعتين: الأولى مكونة من البلديات التي يبلغ عدد سكانها أقل من 10000 نسمة بينما الثانية مكونة من تلك التي يبلغ عدد سكانها أكثر من 10000 نسمة. الحد الفاصل بين المجموعتين –10000 نسمة– تم تحديده بالاعتماد على معايير إحصائية.

ب-الطريقة المعتمدة لاختيار العينة تختلف حسب عدد سكان البلدية:

يجرى تعداد البلديات التي لا يزيد عدد سكانها عن 10000 نسمة كل خمس سنوات, بمعدل بلدية على خمس بلديات في السنة الواحدة. بالنسبة للبلديات التي يبلغ عدد سكانها أكثر من 10000 نسمة يتم القيام باستقصاء سنوي لشريحة من سكانها. لاختيار العينات في كلا المجموعتان تم استعمال تصميم المعاينة المتوازن. خلال شهري يناير وفبراير من كل عام يتم إحصاء حوالي 8.5 مليون من ساكنة فرنسا. يتم الإحصاء تحت إشراف الدولة, وتتولى البلديات تحضير استقصاء الإحصاء وتنفيذه وتقوم المؤسسة العامة لإحصاء والدراسات الاقتصادية الفرنسية بتنظيم وجمع المعلومات, استلامها مع دراسة الأجوبة ونشر النتائج.

ج- تصميم المعاينة المتوازن:

يعتبر تصميم المعاينة المتوازن من بين تصاميم المعاينة التي تتيح لمستعمليها الاستفادة من المعلومات المساعدة المتوفرة على أفراد مجتمع الدراسة. تمتاز العينة المختارة بطريقة تصميم المعاينة المتوازن بكونها صورة مطابقة لمجتمع الدراسة وذلك حسب الخاصيات المعروفة على هذا الأخير التي تم أخذها بعين الاعتبار. فمثلا إذا كنا نعرف أن 40 في المئة من أفراد مجتمع الدراسة تتراوح أعمارهم ما بين 20 و35 سنة, تصميم المعاينة المتوازن يتيح لنا اختيار عينة لها نفس الخاصية. تكون إذن العينة المختارة صورة مطابقة لمجتمع الدراسة إذا كانت كل خاصيات هذا الأخير معروفة.لاختيار عينة عن طريق تصميم المعاينة المتوازن, يمكن استعمال البرنامج الإحصائي CUBE الذي يمكن تحميله مجانا من موقع المؤسسة العامة لإحصاء والدراسات الاقتصادية الفرنسية (Insee): http://www.insee.fr كيفية

جمع البيانات في البلديات البالغ عدد سكانها أقل من 10000 نسمة في فرنسا, يبلغ عدد البلديات البالغ عدد سكانها أقل من 10000 نسمة 36000 بلدية مما يعادل حوالي 30 مليون نسمة. يتم القيام بتعداد عام لسكان هاته البلديات مرة كل خمس سنوات حيث تم توزيع هاته الأخيرة على خمس مجموعات. كل مجموعة تم تكوينها بالاعتماد على قواعد محددة تضمن الحصول على نفس عدد السكان والخاصيات الديموغرافية في كل مجموعة بحيث تكون صورة مطابقة قدر المستطاع للمجتمع الفرنسي. يتم ذلك عن طريق استعمال تصميم المعاينة المتوازن حسب الخصائص التالية:

– عدد المساكن في المقاطعة– الخصائص الديموغرافية التالية:عدد سكان المقاطعة البالغة أعمارهم أقل من 20 سنة– عدد سكان المقاطعة الذي تتراوح أعمارهم ما بين 20 و39 سنة.

–عدد سكان المقاطعة الذي تتراوح أعمارهم ما بين 40 و59 سنة– عدد سكان المقاطعة الذي تتراوح أعمارهم ما بين 60 و74 سنة– عدد سكان المقاطعة البالغة أعمارهم أكثر من 75 سنة– عدد النساء القاطنين في المقاطعة– عدد الرجال القاطنين في المقاطعة – عدد سكان كل محافظة في المقاطعة.

رابعا: طرق دراسة السكان:

تعتمد دراسة السكان على الأرقام والبيانات التي يمكن الحصول عليها من مصادر مختلفة فمن أهم مصادر دراسة السكان وتنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

أولا: مصادر البيانات الثابتة التي تتناول حجم السكان وتوزيعهم، وتركيبهم، وهذه المصادر هي التعدادات السكانية المسوح السكانية.

ثانيا: مصادر البيانات غير الثابتة وتشمل:–الإحصاءات الحيوية عن المواليد والوفيات.–الإحصاءات الحيوية عن الزواج والطلاق.–سجلات الهجرة.

(1) أماكن نشر البيانات السكانية:

تنشرالبيانات السكانية في: –مجلدات التعداد السكاني –النشرات الدولية التي تصدرها دوائر الإحصاء والتخطيط.–إصدارات هيئة الأمم المتحدة، وأجهزتها ذات العلاقة، عن سكان العالم ومن أبرزها: كتاب السكان السنوي **Demographic-year book**، فيعد

التعداد السكاني المصدر الرئيس لدراسة نمو السكان، وتركيبهم في تاريخ محدد، ومنطقة معينة.

(2) السلبيات التي تشوب التعدادات السكانية:

قد يشوب التعدادات السكانية بعض السلبيات المتمثلة في:

1- عدم دقة بعض البيانات،وانتشار الأمية.

2- ريبة بعض السكان من أهداف التعدادات السكانية وقلة الوعي الإحصائي عند بعض الفئات السكانية.

3-وجود بعض العادات والتقاليد الاجتماعية الموروثة، واقتران إجراء التعدادات السكانية بدفع الضرائب.

4-عدم توافر أو ندرة التقنيات الحديثة، والوسائل،في بعض الدول،لإنجاز التعدادات في ظروف مناسبة، ومحددة. فتعد الإحصاءات الحيوية التي تتضمن تسجيل المواليد والوفيات، وحالات الزواج والطلاق من المصادر الرئيسة لدراسة السكان.

والبيانات السكانية الدولية هي البيانات التي تنشرها هيئة الأمم المتحدة، وأجهزتها المختلفة وتقوم هيئة الأمم المتحدة على نشر"كتاب السكان السنوي" **-Demographic Year Book** منذ عام **1948**م "والكتاب الإحصائي السنوي" **Statistical–**

Years Book منذ عام **1949**م.

(3) خصائص التعداد السكاني: [(10)]

– إجراء التعداد على فترات محددة، ودورية.

– شمولية التعداد لجميع أنحاء الدولة، وجميع أفرادها.

– تسجيل البيانات ذات العوامل بالفرد نفسه، منفصلاً عن غيره، أو ما يعرف بالعد الفردي.

–إجراء التعداد في يوم محدد، أي أنية التعداد.

(4) النمو الطبيعي للسكان والهجرة:

النمو الطبيعي للسكان يرتبط بمعدلات المواليد والوفيات، فتعد الهجرة من العوامل المؤثرة في نمو السكان وتسمى "النمو غير الطبيعي".فمن أنواع الهجرة تنقسم إلى نوعين هما:

اولا: الهجرة الداخلية: تتعدد انماط الهجرة الداخلية، ومن ابرزها:

- الهجرة من الريف إلى الحضر.

ثانيا: الهجرة الخارجية: هي انتقال المواطنين العرب من دولة عربية إلى أخرى عربية، او دولة اجنبية.

- الهجرة داخل الوطن العربي.
- الهجرة إلى خارج دول الوطن العربي.
- الهجرة من مثل هجرة الكفاءات العربية.

(5) نتائج الهجرة:

يترتب على الهجرة نتائج متنوعة، بعضها سلبية والأخرى إيجابية، فمن أبرز النتائج المترتبة على الهجرة هي:

1- تغير عدد السكان، ونموهم،فتشهد الدول المستقبلة للسكان زيادة في عدد فيها سكانها، بينما يتناقص عدد السكان في الدول المرسلة.

2- اختلاف التركيب العمري، والنوعي في الدول المستقبلة، حيث ترتفع فيها نسبة فئة المنتجين (15-64) بشكل واضح، كما ترتفع نسبة الذكور عن الإناث.[11]

خامسا: حالة سكان العالم:

(1) الاحصاءات العالمية المحدثة آنيا فى نفس اللحظة:

وهى احصاءات عالمية وفق مؤشرات محددة يتم تحديثها آنيا من خلال عداد آلي وفى نفس اللحظة على دار 24 ساعة من خلال الموقع الإلكترونى http://www.worldometers.info بما يعكس أهمية التقنيات الحديثة فى التعداد الاحصائى من ناحية،وشفافية المعطيات الاحصائية والافصاح عنها من ناحية أخرى، وهذه الاحصاءات تم الحصول عليها بنهاية يوم 25 يناير 2011 واللحظة الساعة 12م.

1-التعداد الحالى لسكان العالم [12]	
التعداد الحالي لسكان العالم	7. 786.89816.
المواليد هذا العام	.004.9887
المواليد اليوم 25يناير 2012	.89512
الوفيات هذا العام	.991.7702
الوفيات اليوم نفس اليوم السابق	.21748
النمو السكاني لهذا العام	013.2194
2-الحكومات والاقتصاد	
النفقات على العناية بالصحة من قبل الحكومات في العالم اليوم (دولار أمريكي)	8 17.72 $ 3.151
الإنفاق على التعليم من جانب الحكومات في جميع أنحاء العالم هذا اليوم (دولار أمريكي)	$ 2.779.893.059
النفقات العسكرية من قبل الحكومات في العالم اليوم	$ 431.572.322.
السيارات التي تم إنتاجها هذا العام	23. 1904.
الدراجات الهوائية التي تم إنتاجها هذا العام	.214.0507
عدد الحواسيب المباعة هذا العام	0.517.5892
3-المجتمع والإعلام	
عدد الكتب الجديدة التي تم نشرها هذا العام	1.0676
الجرائد الصادرة اليوم نفس اليوم السابق	.328.597158
أجهزة التلفاز المباعة اليوم	0.79122
الهواتف النقالة(الجوالات) المباعة اليوم نفس اليوم السابق	.631.1501

الأموال المنفقة على ألعاب الفيديو في العالم اليوم نفس اليوم السابق (دولار أميركي)	$ 55.474.167
مستخدمي الإنترنت في العالم	.312.370.4132
الرسائل الإلكترونية (الإيميل) المرسلة اليوم نفس اليوم السابق	08.337.014.5681
الملاحظات والمقالات الشخصية (Blog)المنشورة اليوم نفس اليوم	.263.8321
تويت مكتوبة اليوم	.606.64666
الأبحاث التي تمت عن طريق موقع الغووغل اليوم	.116.447.8611
4- البيئة	
مساحة الغابات المفقودة لهذا العام (هكتار)	5.13427
فقدان الأراضي الصالحة للزراعة من خلال تآكل التربة في هذا العام (هكتار)	0.40537
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO2) هذا العام (طن)	.775.273.4101
مساحة الأراضي المتصحرة هذه السنة (هكتار)	34.8606
المواد الكيميائية المطلقة من قبل المعامل والمصانع إلى الهواء والأرض والماء هذه السنة (طن)	66 18.5
5-الغذاء	
عدد الذين يعانون من سوء التغذية في العالم هذه اللحظة	14.420.1559
عدد الذين يعانون من زيادة الوزن في العالم هذه اللحظة	.891.970 .551
عدد البدناء في العالم في هذه اللحظة	4 7.329 175

.5359	عدد المتوفين بسبب الجوع اليوم
$ 148.379.279	المال المنفق على العوامل المسببة للبدانة في أميركا اليوم (دولار أميركي)
.983 $ 58.9	الإنفاق على برامج إنقاص الوزن في الولايات المتحدة في هذا اليوم (دولار أمريكي)
6-المـــــاء	
2.28726	استهلاك الماء هذا العام (بليون لتر)
5.2719	الوفيات الناجمه عن امراض المياه هذا العام
39.160.5008	عدد الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على ماء صحي للشرب
7-الطـــــاقة	
.134.593122	الطاقة المستهلكة في العالم اليوم (كيلو واط), أحدهما:
8.928.4839	من المصادر الغير متجددة
.206.11123	-من المصادر المتجددة
11.891.536.1479	الطاقة الشمسية التي وصلت للأرض اليوم
.137.12626	النفط المستخرج اليوم
.227.6748 .315.31	النفط المتبقي (برميل)
.65915	الأيام المتبقية لنفاذ النفط
0.632.932.1906 .1	الغاز المتبقي (ما يعادل برميل من النفط)
1.0866	الأيام المتبقية لنفاذ الغاز
.387.344 .415.434	الفحم المتبقي (ما يعادل برميل من النفط)

الأيام المتبقية لنفذ الفحم	2.25715
8-الصحـــــة	
الوفيات بسبب أمراض معدية هذا العام	6.75168
وفيات الأطفال في عمر أقل من 5 سنوات هذا العام	06 02.4
الإجهاض هذا العام	.222.4292
الأمهات المتوفين أثناء الولادة هذا العام	.18718
عدد المصابين بالإيدز(فقدان المناعة المكتسبة \نقص المناعة المكتسب)	.125.69234
إجمالي الوفيات بسبب الإيدز(فقدان المناعة المكتسبة \نقص المناعة المكتسب) هذه السنة	.93088
الوفيات بسبب السرطان هذا العام	34.4754
الوفيات بسبب الملاريا هذا العام	1.8905
السجائر التي تم تدخينها اليوم	.719.579.7094
الوفيات بسبب التدخين هذا العام	4.4526
الموت بسبب الكحول (المشروبات الروحية) هذه السنة	2.31113
الإنتحارات هذه السنة	.72956
الإنفاق العالمي على المخدرات هذا العام (بالمليون دولار أمريكي)	$ 21.163.127.756
ضحايا حوادث النقل (البري) هذا العام	1.4117

(2) فى الكثافة السكانية حول العالم: [13]

الكثافة السكانية هي مقياس يستخدم لقياس معدل تواجد السكان في منطقة ما، ففي حالة الدول تعبر الكثافة السكانية نسبة للمساحة التي تحتلها، وتستخدم أيضا للمدن وأي مكان مأهول بالسكان بالعلاقة التالية:

الكثافة السكانية = عدد السكان في منطقة ما \ المساحة الكلية لتلك المنطقة، أي تساوي حاصل قسمة عدد السكان في منطقة ما على المساحة الكلية لتلك المنطقة.

الكثافه السكانيه البشريه:

ويمكن تحديدها فى خارطه توضح توزيع الكثافه البشريه على الارض طبقا لتقديرات عام 2006حيث:

عدد سكان العالم هو 6.8 مليار، ومساحة الأرض الكلية (بما في ذلك الأرض والمياه) هو 510 مليون كيلو متر مربع (197 مليون ميل مربع)، وعلى ذلك فإن الكثافة السكانية البشريه في جميع أنحاء العالم هي 6.8 مليار÷ 510 مليون = 13.3 شخص لكل كيلومتر مربع (34.5 شخص لكل ميل مربع). اما إذا كنا نريد حساب الكثافه السكانيه تبعا لمساحة الأرض فقط فهي كالتالي: مساحة الأرض 150 مليون كيلومتر مربع (58 مليون متر مربع ميل) وعليه فان الكثافه السكانيه للبشر سترتفع إلى 45.3 شخص لكل كيلومتر مربع (117.2 شكل للميل المربع الواحد)، هذا الحساب يشمل جميع مساحات القارات والجزير بما في ذلك القارة القطبية الجنوبية، أما إذا تم استبعادها القارة القطبية الجنوبية، فان الكثافة السكانية سترتفع إلى 50 شخص لكل كيلومتر مربع (129.28 شخص للميل المربع الواحد)، وبالنظر إلى أن أكثر من نصف مساحة الأرض تتألف من مناطق وعرة يصعب عليها الاستيطان البشري كالصحاري والجبال العالية وأغلب التجمعات البشريه تميل إلى التجمع حول الموانئ البحرية ومصادر المياه العذبة، فان هذا التعدد في حد ذاته لا يعطي أي قياس ذات مغزى من البشر الكثافة. وتحسب المساحة بأي من الوحدات المساحية مثل الكيلومتر المربع أو الميل المربع أو الفدان أو الهكتار أو الدونم وهكذا. يتوزع سكان العالم على سطح الأرض بشكل غير متساوٍ فبينما يوجد مناطق يزدحم بها السكان، يوجد أيضا مناطق أخرى يقل بها عدد السكان.

(3) توزيع سكان العالم على القارات: [14]

إن دراسة توزيع السكان في العالم هي من بين أهم المواضيع الجغرافية وإن معرفة هذا التوزع سواء كان على صعيد الدولة أو على صعيد منطقة من المناطق تشكل المرآة التي تنعكس فيها أغلب عناصر الجغرافيا الطبيعية والبشرية أي إنها نتيجة التفاعل بين عناصر البيئة الطبيعية والعناصر البشرية.

هذا وقد بلغ عدد سكان العالم 4492مليون نسمة عام 1981 موزعين على سطح اليابسة البالغة مساحته 135مليون كلم2، ويختلف توزيعهم من دولة إلى أخرى بل من منطقة لأخرى داخل الدولة الواحدة فنجد مناطق كثيفة جداً بالسكان حيث يتركز 50% من السكان في مساحة 5% من اليابسة بينما مناطق قليلة السكان وفيها 5% من سكان العالم في مساحة 75% من اليابسة.

ويتضح عدد سكان العالم موزعين على القارات ونسبة سكان كل منطقة من سكان العالم والكثافة السكانية في كلم مربع واحد عام 1981فيما يلي:

القارة وعدد السكان بالمليون والنسبة المئوية من سكان العالم:

-آسيا بدون الإتحاد السوفياتي 2608 58.1%

-أوروبا بدون الإتحاد السوفياتي 486 10.8%

-أفريقيا 485 10.7%

-أمريكا اللاتينية 336 8.1%

-أمريكا الشمالية 254 5.7%

-الإتحاد السوفياتي 268 6.1%

-أوقيانيا 23 0.5%

هذا وقد ازداد عدد سكان العالم فوصل عام 1984 إلى 4762 مليون نسمة موزعين على اليابسة بمتوسط 35 نسمة بالكلم المربع الواحد.

وكما ويبدو مما سبق أن قارة آسيا تضم وحدها 58% من سكان العالم، بينما قارة أوروبا تحتوي على حوالي 11% من السكان، وأن العالم الجديد يحتوي على حوالي 14%من سكان العالم مقابل 0.5% في قارة أوقيانيا، كما أن التوزيع السكاني يختلف حسب نصفي الكرة الأرضية بحيث يعيش في نصف الكرة الشمالية أكثر من 3000مليون نسمة أي ما يزيد على 91% من سكان العالم، في حين يعيش في نصف الكرة الجنوبي حوالي 9% من سكان العالم وهذا يعود أساساً إلى اختلاف توزيع اليابسة والماء من ناحية وإلى صحية المناطق القابلة للسكن في القسم الشمالي أكثر منها في القسم الجنوبي من ناحية ثانية، حيث يوجد ما يزيد على 93% من مساحة العالم القديم في القسم الشمالي كما أن أكثر من 70% من مساحة الأمريكيتين تتركز في هذا النصف أيضاً.

(4) الكثافة الفيزلوجية:

وتحسب بمعرفة نسبة عدد السكان إلى مساحة الأرض المستثمرة فقط ويستبعد في هذا المجال الأراضي الصحراوية والبور التي لم تستثمر في الزراعة، أو في غير ذلك من المجالات الإقتصادية وهنا لا يمكننا أن ننسب السكان إلى الأرض بصورة مطلقة بل نضع في إعتبارنا الوظيفة التي تؤديها هذه الأرض هذا مايطلق عليه الكثافة الفيزلوجية، فالكثافة السكانية في هذه الحالة تفوق الكثافة الحسابية، فعلى سبيل المثال فيوجد في اليابان 16% من مساحة أراضيها مستثمرة فالكثافة الفيزلوجية فيها قد تصل إلى أكثر من 5000نسمة في الكلم المربع الواحد عام 1974بينما الكثافة الحسابية بلغت فيها أكثر من 297نسمة في الكلم المربع الواحد مع العلم أن غالبية السكان 70% فيها يتركزون في المدن الصناعية.

(5) الكثافة الزراعية:

وتحسب بعدد السكان العاملين في الزراعة فقط إلى مساحة الأراضي المزروعة، وقد ترتفع الكثافة في الدول المعتمدة على الزراعة أي التي يعمل فيها عدد كبير من سكانها في هذا القطاع كالهند ومصر والصين، بينما تقل هذه الكثافة في الدول الصناعية المتقدمة مثل بريطانيا والولايات المتحدة حيث يعمل في الأولى 5% من سكانها و4% في الثانية، وهنا نجد أن الكثافة الزراعية في الدول المعتمدة على الزراعة قد تصل إلى 300 شخص في مصر في الكلم المربع الواحد، بينما هي بريطانيا حوالي 82 شخصاً فقط كما تصل الكثافة

السكانية في بعض المناطق الزراعية مثل جاوا وحوض الغانج وحوض هوانغهو إلى أكثر من 4000 نسمة في الكلم المربع الواحد.

(6) الكثافة الإقتصادية:

وتحسب بمعرفة المقدرة الإنتاجية للأرض وذلك لأن الأنواع السابقة من الكثافة لا تعطي المقياس الإحصائي الدقيق لنعرف العلاقة بين السكان والموارد الإقتصادية، لأن هذه الأنواع لم تدخل في اعتبارها المقدرة الإنتاجية للأرض، لهذا كله نرى أن الكثافة الإقتصادية العامة لا تأخذ أعداد السكان فقط وإنما تؤكد على حياتهم الإقتصادية – الإجتماعية ويبدو أيضاً أن هذه النسبة لا تعبر عن قابلية بيئة طبيعية ما لتسهيل الحياة البشرية في البيئة، والتأكد من أن قدرة هذه البيئة تكفي لسد حاجات السكان في مرحلة معينة من مراحل التطور السكاني والإقتصادي.

(7) العوامل المؤثرة في توزع السكان:

1. العوامل الطبيعية:

تختلف العوامل الطبيعية في دورها وتأثيرها على توزيع السكان من مكان لآخر، ولهذا فهي المحرك الرئيسي لاستقرار السكان في منطقة دون غيرها، وليس من السهولة اعتبار تأثير العوامل الطبيعية بأنها مؤشررئيسي في توزيع السكان في مختلف البيئات الجغرافية بسبب وجود عوامل بشرية مكنت الإنسان من تغيير ظروف بيئته الطبيعية وتعديلها بنسب مختلفة لتلائم تواجده حسب متطلبات حياته بحيث يكون هذا التغير كبيراً في بعض البيئات وقليلاً في بيئات أخرى، وبمعنى آخر فالمؤثرات الطبيعية لا تعتبر وحدها المسؤولة عن توزيع السكان بمعزل عن العوامل البشرية الأخرى التي تتداخل فيما بينها وتؤثر مجتمعة على انتشار السكان. لهذا نجد أن تأثير العوامل الطبيعية تشمل عامل المناخ والتضاريس والتربة والموارد النباتية والمعدنية الطبيعية، إذ أن هناك عاملان يدخلان في توزيع السكان وهما عامل طرد وعامل الجذب.[15]

أ. دور المناخ:

يعتبرعامل المناخ في يتوزيع السكان من أهم العوامل الرئيسية لأنه يؤثر تأثيراً هاماً على تكوين التربة والغطاء النباتي، لذا يشكل المنبع الرئيسي لبعض الحضارات، وموجه

الهجرات البشرية بل ومحدد لطاقات الشعوب وللتأكيد على تأثير المناخ نجد أن 25% من مساحة اليابسة في العالم لا يسكن فيها سوى بضعة آلالاف من السكان، وبمعنى آخر أنه يوجد 50% من مساحة اليابسة لا تزيد فيها الكثافة السكانية عن 1 شخص في الكلم المربع وذلك لعوامل مناخية كالحرار أو البرودة الشديدتين:

ويعتبر المناخ الحار عامل منفر (طارد) للسكان فدرجة الحرارة المرتفعة وحدها لا تمنع استقرار السكان في مثل هذه البيئات لكن امتزاج الرطوبة بالحرارة العالية لا تشجع على السكن، كما هو واضح في المناطق المدارية والإستوائية، بينما المناطق الصحراوية الجافة يعيش فيها الإنسان إلا حول الموارد المائية (مياه جوفية أو أنهار تنبع من مناطق خارج الصحاري).وبما أن الحرارة المرتفعة تساعد على نمو النبات الطبيعي بسرعة، وكذلك على توالد الحشرات وانتشار أمراض حيوانية ونباتية عديدة، وخاصة تلك الأمراض التي تنقلها ذبابة تسي تسي في أفريقيا لهذا نجد أن مثل هذه المناطق لا تسمح بسكنى البشر إلا نادراً.

أما البرودة في مناطق أمريكا الشمالية وآسيا وأوروبا وأقصى جنوب تشيلي لا تحول دون الحياة البشرية، لكن المناطق الباردة كثيراً لا يوجد فيها أي إغراء للأستقرار حيث يزيد البرد الشديد حساسية الإنسان بالنسبة للأمراض المتعلقة بالتنفس، كما لا يسمح له بالسكن لانعدام نمو أي من المحاصيل فيها لكن بعض القبائل التي تسكن في مناطق باردة مثل (الأونا، والأكالوف) في أقصى جنوب أمريكا الجنوبية يعيشون شبه عراة في مناطق تتراوح حرارتها ما بين – 4 م و– 9م، لكن مثل هؤلاء السكان تلائمت أجسامهم فيزلوجياً مع درجات الحرارة المنخفضة، بعكس قبائل الإسكيمو في الدائرة القطبية الذين يرتدون الألبسة لشدة البرودة، وبما أن البرودة ليست العدو الوحيد لسكن الإنسان بل أن طول الليل وضعف الأشعة الشمسية هما المسؤولان عن فقر مثل هذه المناطق وقلة السكان فيها لأن البرودة مسؤولة أيضاً عن انخفاض نسبة المواليد لدى معم السكان في المناطق الباردة.

ب. عامل المياه:

يشكل هذا العامل دوراً هاماً في توزيع السكان بحيث أن هناك مناطق يقل فيها المطر بل ونادرة به، وهي مزدحمة بالسكان مثل مناطق وادي النيل وسيحون وجيحون (أوزبكستان)، وذلك لوجود الأنهار وخصوبة التربة وإمكانية الإستقرار الزراعي، كما أن

أكثر المناطق مطراً في العالم هي من أكثر المناطق انتجاً للأرز، وهي بالتالي كثيفة بالسكان مثل الهند وحوض نهر السند وبراهما بوترا ولهوانغ هو وجنوبي اليابان وجزيرة جاوا، والمجاري المائية أيضاً تعتبر وسيلة هامة من وسائل الربط والإتصال بين المجتمعات البشرية، والدليل على ذلك أن أكثر المدن كثافة بالسكان تلك المتواجدة على المجاري المائية أو في المناطق الساحلية، وهي عبارة عن موانئ سواء داخلية أم للإتصال مع الخارج مثل المدن البريطانية والأميريكية وغيرها..

وأما بعض المناطق الأخرى التي يتوفر فيها المطر الغزيرمثل المناطق الإستوائية في إفريقيا والأمازون، فلا تزال عائقاً أمام استقرار الجماعات البشرية بسبب فقر المناطق بالثروات المعدنية التي تعمل عل جذب السكان، وفقر التربة والتي تعمل الأمطار المستمرة عل غسلها وتصبح بالتالي فقيرة بالمواد العضوية، ولذا فهي غير صالحة للزراعة من ناحية وكثيرة الحشرات السامة والحيوانات المفترسة من ناحية ثانية.

ج. التضاريس:

يبرز أثر التضاريس لا سيما المناطق المرتفعة بوضوح عل توزيع السكان التي تسبب مرض دوار الجبال خاصة التي تعلو فوق 3000 متر.لكن السكان المنتشرين في أودية وهضاب الجبال التي تعلو أكثر من 2000 متر فقد تعودوا على المعيشة مثل سكان الهملايا والبيرو، وتتميز المناطق الجبلية العالية بقلة السكان إجمالاً، ويعتبر "بيير جورج " أن أكثر من 90% من سكان العالم يعيشون في مناطق لا يزيد إرتفاعها عن 450 متراً، وتؤثر المرتفعات في انتشار السكان، إذ أن المرتفعات شديدة الإنحدار تعيق النشاط البشري، كما أن المناطق الجبلية في المناطق الباردة عائق أمام الإستقرارلانخفاض درجة الحرارة، بعكس المناطق العالية في الجهات الصحراوية أو المدارية حيث يساعد الارتفاع على تلطيف المناخ وتصبح بالتالي صالحة لاستقرار السكان، مثل هضبة البحيرات الاستوائية قرب منابع النيل أو مرتفعات كينيا ووهضبة الحبشة التي تنشط فيها الحياة الزراعية.

أما المناطق السهلية المعتدلة والتي يتوفر فيها النشاط البشري كالزراعة أو التعدين وسهولة التنقل مثلاً، فهي مراكز جذب للسكان مثل السهول في الهند الصينية وأوروبا ومصر والهند والصين وباكستان وجاوا وسهول البحر المتوسط وأمريكا الشمالية وأمريكا

الجنوبية وذلك لقابليتها للزراعة ولسهولة المواصلات، وإذا توافرت مواد معدنية في مناطق جبلية فإن العوامل الإقتصادية هي التي تجذب السكان إليها، كما هو الحال في جبال أطلس في أفريقيا وجبال بوليفيا وبيرو وأكوادور، وكذلك العامل الأمني والهرب من الإضطهاد فإن المناطق الجبلية تصبح عامل جذب للسكان مثل مرتفعات البلقان وجبال لبنان والعلويين ومرتفعات القبائل في الجزائر في شمال أفريقيا.

أما السهول التي تصلح للزراعة فهي عامل طرد للسكان لعدم ملائمتها للزراعة مثل سهول سيبيريا وشمالي كندا، وكذلك السهول الحارة مثل المنبسطات الصحراوية في الدول العربية والولايات المتحدة والمكسيك والهند وإيران والصين وكلهاري الحارة، بينما السهول الرطبة فهي أيضاً عائق أمام تركز السكان لكثرة الحشرات والحشائش والأمطار الغزيرة بسبب المستنقعات مثل سهول الأمازون والكونغو، أما الأودية فهي صالحة للمواصلات ولذا تعتبر مراكز لتجمع السكان فيها سواء كانت مرتفعة 900 متر، مثل وادي البقاع الصالح للزراعة أو وادي كاليفورنيا الأقل إرتفاعاً بين المرتفعات الغربية على الهادئ والمرتفعات الشرقية في الداخل، وكذلك فهناك مدن عديدة أنشئت في الممرات الجبلية قرب مدخل الأودية مثل مدن ساكرامنتو وبورتلاند وسيتل في غربي الولايات المتحدة، ونفس الشئ بالنسبة لعدد كبير من مدن الأبلاش الأمريكية واسكتلندا وغيرها من المدن الإيطالية والسويسرية والفرنسية .

د. تأثير التربة:

تؤثر التربة تأثيراً كبيراً على توزيع السكان ن فحيث تتوفر التربة البركانية الخصبة ينتشر السكان بكثرة رغم وجود عدة براكين، وذلك لإستخدامها في المجال الزراعي الكثيف، مثل تربة جزيرة جاوا واليابان وصقلية وأمريكا الوسطى، أما التربة الفيضية النهرية وتربة اللويس الرمادية الخصبة فيزدحم فيها السكان أيضاً، لغناها بالمواد العضوية الصالحة للزراعة، مثل وسط أوروبا وأحواض شمالي ووسط سهل الصين، أما التربة المكونة من الركامات الجليدية في شمالي أوروبا وأمريكا الشمالية فهي قليلة السكان لعدم ملائمتها الجيدة للزراعة، وكذلك فتربة التندرا والتربة الصحراوية فهي غير مأهولة بالسكان لفقر هذه التربات بالمواد العضوية، كما أنها لا تصلح لانبات المحاصيل الزراعية.

ونفس الشئ بالنسبة للتربة الحمراء في المناطق المدارية والإستوائية لغسلها بإستمرار بمياه الأمطار وهي عموماً فقيرة لا تصلح للزراعة بالرغم من توفر الغابات الإستوائية الكثيفة (لأن المواد المساعدة لنمو النبات تتحلل إلى الأعماق وتصبح بالتالي ملائمة لنمو الأشجار فقط)، أما تربة البودزول التي تغطي الغابات الواسعة في كندا وشمالي أوروبا وسيبيريا فهي تلائم الأشجار الضخمة فقط لتحلل المواد الخصبة في التربة بتأثير مياه الثلوج والجليد وهي بالتالي عامل طرد للسكان لعدم وجود الزراعة فيها.

2- العوامل البشرية:

تشمل هذه العوامل على العامل الديموغرافي والإقصادي (حرف يدوية، صيد، رعي، زراعة) والمعادن والصناعة والمواصلات والنقل والحروب والمشكلات السياسية.

أ- اما العامل الديموغرافي :

فيتضمن المواليد والوفيات والهجرة والتروح، فالدول التي ترتفع فيها نسبة المواليد وانخفاض نسبة الوفيات فيؤدي ذلك إلى كثرة السكان فيها بعكس الدول التي تنخفض فيها هذه النسب مثل: قليلة المواليد (الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية) وأغلب دول العالم الثالث، كذلك فالهجرة تساعد على تزايد السكان في دول الجذب بينما يقل عددهم في دول الطرد، وتكثر المواليد في أوستراليا وكندا والولايات المتحدة والبرازيل والأرجنتين (دول الجذب) من جهة ودول العالم الثالث (دول الطرد) من جهة ثانية.

ب- نوع الحرفة:

هناك علاقة قوية بين عدد السكان ونوع الحرفة السائدة في منطقة ما، حيث أن الكثافة السكانية تكون في مجال حرفة الصيد أكثرمما في حرفة الرعي، بينما الكثافة في مجال الزراعة هي أعلى من جميع الحرف السابقة وذلك حسب الإسلوب الزراعي المتبع، وأخيراً فالصناعة تسجل فيها أقصى حدود لها حيث تصل هذه الكثافة في بعض المدن إلى عشرات الألوف في الكلم المربع الواحد.

جـ- الزراعة:

وفي المجال الزراعي يقل تأثير السكان تأثيراً كبيراً في المجتمعات البدائية حيث يجهل السكان الوسائل الفنية لاستخدام موارد البيئة، تنمية الزراعة المتنقلة المنتشرة في شمالي

شرقي البرازيل وإقليم السودان حيث تزرع نباتات الذرة وغيرها وكذلك في الغابات الإفريقية المدارية وتعكس الزراعة البدائية علاقة مباشرة بإرتباط الإنسان بالتربة حيث تتعرض هذه التربة للإجهاد السريع نيجة نقص المخصبات وبدائية الوسائل الزراعية وهذا يؤدي إلى إتباع دورات زراعية كل عدة سنوات، إن هذا النمط من الزراعة لايرتبط بكثافة سكانية مرتفعة، إذ لا تزيد هذه الكثافة لأكثر من 5 أشخاص في الكلم المربع كما هو الحال في روديسيا.

أما المناطق التي تمارس فيها الزراعة إضافة إلى تربية الحيوانات فقد ترتفع فيها الكثافة بالنسبة للزراعة البدائية لا سيما لا إذ اتبع السكان نظام تسميد الأرض كما هو معروف حالياً في دول غربي أفريقيا، ويؤدي هذا العمل إلى زراعة الأرض سنوياً وتصل الكثافة هنا إلى أكثر من 150 شخص في الكلم المربع، أما أنواع المزروعات فيلعب دوراً بارزاً في كثافة السكان أيضاً، إذ أن زراعة الأرض تحتاج إلى كثافة سكانية عالية كما هي الحال في شرقي وجنوب شرقي آسيا حيث تلائم أراضيها ومناخها ونسبة الأمطار إلى إنتشار زراعة الأرز الذي يعتبر المادة الغذائية الرئيسية للسكان وتصل الكثافة في هذه المناطق الزراعية إلى أكثر من 1000 شخص في الكلم المربع، بسبب ضعف الخبرة الفنية والتخلف الإقتصادي والعلمي في مثل هذه الدول، حيث تصل نسبة الأيدي العاملة في الزراعة إلى أكثر من 70% من القوى العاملة في الدولة ويشكل الإنتاج الزراعي فيها أكثر من ثلث الدخل الوطني فيها، مثل البرازيل والهند وباكستان وأندونيسيا.

أما الدول المتقدمة التي يشكل فيها القطاع الزراعي نسبة ضئيلة من الدخل الوطني لا يزيد عن 13% أو 15% مثل فرنسا أو غيرها من دول أوروبا الغربية، فإن الكثافة السكانية في المناطق الزراعية ضئيل جداً إذ لا تزيد عن 10أو 15 نسمة في الكلم المربع (فرنسا) و7 أشخاص في الولايات المتحدة و5 أشخاص في بريطانيا، بمعنى آخر أنه كلما استخدمت الوسائل العلمية الآلية الحديثة في الزراعة كلما انخفضت الكثافة السكانية في الإقليم الزراعي، فعلى سبيل المثال تصل الكثافة في مناطق زراعة القمح في السهول الأسبانية إلى 75 شخص في الكلم المربع، بينما تصل الكثافة في سهول القمح في الولايات المتحدة إلى 10 أشخاص وهذا عائد بطبيعة الحال إلى حلول الميكنة الزراعية مكان الأيدي العاملة.

د. تأثير الصناعة والمعادن على توزيع السكان:

عندما بدأت المصانع الكبيرة في أوروبا تطورت تدريجياً على حساب الحرف المحلية، وخاصة بالنسبة لصناعة الأنسجة في فرنسا وأنجلترا في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فقد أخذت مراكز المصانع في هذه الدول وغيرها تجذب اليها الكثير من السكان الريفيين، مما أدى إلى نزوح كثيف من الريف إلى المدن وقد أدى هذا النزوح الى نموها نمواً هائلاً مثل مدينة "روبه " في فرنسا التى تضاعف عدد سكانها عشر مرات في مدة مئة عام، ومعظم هؤلاء من الذين ولدوا خارج هذه المدينة حيث تصل نسبتهم الى 65%، وكذلك نفس الشئ بالنسبة للمدن الصناعية في جبال البانيز البريطانية وسهول الفلاندر ولمبارديا والسكون في المانيا وغيرها.

وعندما بدأ اكتشاف الفحم لاستخدامه في المجال الصناعي أخذت المدن تنمو تدريجياً في مناطق حقول الفحم كالمناطق فى شمال غرب أوربا، مثل لانكشير (انجلترا) والروهر (المانيا) والدونتز والأورال (الاتحاد السوفياتي) وجبال الابلاش (في الولايات المتحدة)، وبما أن الفحم يعتبر أكثر الموارد التعدينية جذباً للصناعة وخاصة الحديد والصلب، لهذا اصبح الفحم العامل الأساسي في تركيز الصناعة الأوربية، لذا فهو أكثر جذباً للسكان من باقي الموارد الخام التعدينية بسبب أن بعضها كالحديد والذهب والنحاس والفوسفات يمكن نقله بسهولة أكثر من الفحم من مراكز استخراجه إلى مركز وجود الفحم لصهرها وتحويلها إلى سبائك أو إلى مادة مصنعة قابلة للإستعمال وذلك لقلة حجم هذه المعادن بالنسبة للفحم.

وعدا الفحم نجد أن بعض المعادن مثل الحديد والذهب تجذب العديد من السكان إلى مناجم الإستخراج كالذهب الذي يعتبر بأنه هو العامل الرئيسي في جذب العديد من سكان أسبانيا والبرتغال، إلى أمريكا اللاتيية مثل مدينة أوروبريتو في البرازيل، كذلك كان السبب في إنشاء مدن كبيرة في غربي الولايات المتحدة مثل لوس انجلوس وسان دييغو، وكان السبب الرئيسي في زيادة عدد سكان استراليا التي هاجر إليها حوالي 550ألف شخص في مدة تسع سنوات من 1851-1860 لإكتشاف الذهب فيها، وهو المسؤول كذلك عن تعمير منطقة الرند في جنوبي أفرقيا، مثل مدينة جوهانسبرغ التي يعمل فيها أكثر من 400ألف شخص في مناجم الذهب والألماس فقط من أصل 1.5مليون نسمة

. العدد الإجمالي للمدينة. وقد أدت المعادن بصورة عامة إلى تعمير سيبيريا بالعديد من المدن وأهمها مدن الأورال التي يشتغل معظم سكانها باستخراج المعادن وتصنيعها ومنها مدينة ماغنيتو غورسك السوفياتية التي تعتبر ثاني مدينة لصنع الحديد والصلب وغيرهما من المعادن في العالم بعد مدينة بتسبرغ في الولايات المتحدة.

وللبترول أيضاً دوراً هاماً لكنه أقل من الفحم والمعادن لسهولة نقله بالأنابيب من آباره إلى مراكزعمرانية عديدة حيث يتم تصنيعه أو تصديره، وذلك لأن مناطق استخراجه لا تشجع بالعمران الكثيف، لأسباب مناخية مما أقتصر العدد السكاني على الخبراء والعاملين في عمليات الإستخراج فقط، وهذا أدى بدوره إلى قلة الكثافة السكانية في المناطق البترولية (مراكز الآبار)، بينما العكس نجد كثافة سكانية في الدول البترولية لزيادة العائدات وارتفاع الدخل الوطني، مثال على ذلك البترول في الصحاري العربية والأفريقية والإيرانية ومراكز البترول النيجيري والفنزويللي.

هـ- عامل النقل والمواصلات:

يعتبر النقل من العوامل الهامة الأساسية المؤثرة في توزيع السكان في العالم، بحيث ساهم النقل وخاصة البحري في اكتشاف العالم الجديد واستحداث طرق جديدة تجارية رخيصة، مما أدى إلى نشوء مدن بحرية كثيرة العدد وأصبحت حالياً من المدن الكبرى في العالم مثل الكامب تاون، البندقية، مرسيليا، جنوه،الإسكندرية، بور سعيد، الإسماعلية وبومباي وكلكوتا وغيرها... وأصبحت المواصلات إحدى العوامل الرئيسية التي أدت إلى تركز السكان في أطراف القارات والدول بحيث أن الجغرافي المعاصر بييرجورج يقدر أن 65% من سكان الأقاليم المعتدلة يعيشون قرب البحار والمحيطات.

وأثر النقل على الناحية الحضارية فأدى إلى إختلاط السكان وتزايدهم في مناطق دون سواها، وانتشر التبادل المستمر مما زاد التخصص في الإنتاج بين الأقاليم المتعددة، وساعد أيضاً على إنشاء حضارات جديدة مرتبطة بالتركز للمواد الخام أو لوسائل الإنتاج أو المواد الغذائية في مكان دون آخر، وقد كان انتشارالسكان في المناطق الحديثة العهد بالتعمير مثل سيبيريا وكندا واستراليا والولايات المتحذة وغيرها.. مرتبط ارتباطاً شديداً بطرق النقل ووسائلة، وقد كان النزوح البشري موجوداً قبل تطور المواصلات على نطاق ضيق مما

جعل العلاقات بين هذا النزوح ووسائل النقل الحديثة مرتبطة ارتباطاً مباشراً بكثافة انتقال السكان داخل الدولة الواحدة، وهذا ما جعل المواصلات تقوم بدور الشريان الهام الذي جعل التعمير في بعض المناطق يتبع طرق النقل في بداية الأمر ثم ينتشر العمران على محاوره بشكل أشرطة تمتد على الجوانب وتبتعد تبعاً لسهول البيئة الطبيعية التي تساعد على إنشاء طرقات فرعية، كما هو الحال في المدن التي أنشئت على الخطوط الحديدية في كل من الإتحاد السوفياتي خط سيبيريا وفي الولايات المتحدة من شرق البلاد إلى غربها عبر السهول الوسطى ومن شرق الصين إلى التركستان الصيني.

وللمواصلات المائية أهمية كبيرة على تجمع السكان حول الأنهار أو على السواحل أو على جوانب الأقنية المائية الملاحية، مثل معظم مدن العالم الكبرى على سواحل البحار أو المحيطات ومدن قناة السويس مثل بور سعيد والإسماعيلية وغيرها.. والمدن المصرية الكبيرة على شواطئ نهر النيل ومدن أوروبا وآسيا مثل باريس وآيسن وبوخوم وغيرهما على جوانب أنهار ألمانيا الغربية (الروهر والراين) وموسكو على قناة موسكو (ترط بين نهري الفولغا وأوكا).

م. دور الحروب والمشكلات السياسية:

أدت الحروب والمشكلات السياسية في معظم دول العالم إلى تهجير العديد من السكان، مثل الحرب التي حدثت ما بين الهند وباكستان عند استقلال دول شبه القارة الهندية والحرب ما بين تركيا واليونان والحرب ما بين اسرائيل والدول العربية التي أدت إلى تهجير الفلسطينين عام 1967 وقبلها عام 1948 عندما سيطرت الصهيونية على فلسطين، وقد تمخضت عن الحربين الأوليتين بين الدول التي ذكرناها إلى تهجير الألوف من السكان كما أن هاجر العديد من الهندوسين من باكستان إلى الهند وهاجر العديد من المسلمين من الهند إلى باكستان، وذلك بسبب حوادث مشكلة كشمير. والهجرات التي حدثت في الحرب العالمية الثانية وما بعدها أدت إلى تهجير ملايين السكان من أقاليم ألمانية أخذتها بولندا عام 1945، وكذلك الهجرات الأوروبية في القرنين الماضين وحتى الثلاثينات من القرن العشرين إلى العالم الجديد واستراليا مما أدى إلى تعمير هذه الأراضي وازداد عدد سكانها عن طريق الهجرة أضعاف زيادة السكان الطبيعية، وأدت هذه الهجرات السكانية إلى تنظيم

الهجرة وتطبيق قوانين صارمة لتحديد عدد المهاجرين، مما أدى بالدولة الأسترالية إلى إتباع سياسة معينة بإختيارها المهاجرين من الجنس الأبيض إذ حرمت على السكان من العرق الأصفرأو الملونين أو السود الهجرة إليها، وأدت الهجرة أيضاً إلى زيادة سكان بعض الدول من جراء الحروب والمشكلات، كما حدث للأرمن اللذين تعرضو للمذابح من قبل الاتراك عام 1915، وغيرهم اللذين قتلوا في الثورات العديدة مثل الجزائر أكثر من 1مليون شهيد، ونيجيريا(حيث دامت الحروب فيها أكثر من 4 سنوات) وكذلك الثورة الفيتنامية التي قتل فيها ما يزيد 3 ملايين شخص وغيرها في دول أمريكا الاتينية وأفريقيا.

وعدا ذلك فقد تتدخل بعض الدول في توزيع سكانها من أجل تعمير أراضيها الشاسعة غير المعمورة ويكون هذا عن طريق الترغيب لمن يريد من السكان الإقامة في أراض جديدة كما حدث في تعمير أراض في سيبيريا.[16]

سادسا: حالة السكان العرب:

(1) التوزيع السكاني: [17]

تعد مصر أول الدول العربية التي أخذت بنظام التعداد من 1882 – 1986 وتم إجراء إحصاء 1996 كما تعد مصر من الدول الدقيقة والوحيدة التي لديها إحصاءات حيوية دقيقة من المواليد والوفيات بدءاً من عام 1917.

يتوزع الوطن العربي على اثنين وعشرين دولة ممتدّة من الخليج العربي شرقاً إلى المحيـــط الأطلسي غرباً بمساحة كاملة قدّرت بـــ (14) مليون كيلو متر مربع، وجميع الدول العربية أعضاء في جامعة الدول العربية، ويمكن توزيع دول الوطن العربي جغرافياً إلى أربع مجموعات وهي التالية:

1- وادي النيل والقرن الإفريقي ويضم: مصر، السودان، الصومال، جزر القمر، جيبوتي.

2- شمال أفريقيا ويضم: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، وموريتانيا.

3- الهلال الخصيب ويضم: العراق، سوريا، الأردن، لبنان، والأراضي الفلسطينية المحتلّة.

4- شبه الجزيرة العربيّة ودول الخليج العربي ويضم: المملكة العربية السعودية، اليمن، عمان، الإمارات العربيّة المتحدة، قطر، البحرين، والكويت.

وبلغ عدد سكان المجموعة الأولى (109) مليون نسمه أو (38%) من إجمالي عدد السكان في الوطن العربي،- وفقا لتقديرات عام 2000، وتتناقص نسبة هذه المجموعة والتي بلغت (44%) عام 1950 من مجموع السكان الإجمالي ليصل حسب ما هو متوقع له إلى (34%) مع منتصف القرن الحادي والعشرين، ويشكل سكان شمال أفريقيا ربع سكان الوطن العربي بنسبة (27%) مع عام 2000، انخفاضا من نسبة (30%) عام 1950، وتوقع لنسبة (20%) من سكان العالم العربي بحلول عام 2050، أما سكان الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربيّة والخليج العربي فيشكلون ما تبقى من مجموع السكان الإجمالي بتقديرات متساوية تتراوح بين 17 ـ 18% لكل مجموعة.

وتعتبر مصر أكثر الدول العربية سكاناً وبنسبة 28% من إجمالي السكان العرب عام 1950. وتحتل الجزائر والسودان والمغرب المركز الثاني في حجم السكان والذي يتراوح بين (11 ـ 12%) لكل دولة، وتأتي العراق في المرتبة الخامسة (7%)، ثم اليمن، تونس، سوريا والمملكة العربيّة السعودية بنسب تتراوح بين (5 ـ6%) لكل دولة، أما لبنان، الأردن، ليبيا، موريتانيا، والأراضي الفلسطينية المحتلة فتتراوح جميعها بنسبة (7%)، في الوقت الذي تشكل فيه البحرين، جزر القمر، جيبوتي، قطر، والإمارات العربيّة المتحدة أقل من (1%) مجتمعة من مجموع السكان العرب.

ولقد تزايدت معدلات النمو السكاني في كافة الأقطار العربية، في حين تباين الانخفاض لمعدلات الوفاة، ومبقية على معدلات الخصوبة كما هي، بالإضافة إلى الهجرة الدولية (وهذه الأسباب التي تحدث فجوة كبيرة بين معدلات المواليد والوفيات)، وأدت إلى تزايد سكاني في دول أسرع من غيرها، ولقد ازداد معدل النمو السكاني في معظم الأقطار العربية منذ مطلع الخمسينات حتى أواخر السبعينات من القرت العشرين، وبلغت معدلات النمو السكاني التي سادت منذ الخمسينات لنسبة تصل (2%) سنوياً أو أكثر، عدا الأراضي الفلسطينية المحتلة التي بلغت أقل من (1%) بسبب الهجرات القسرية باتجاه الأردن (والتي أدت إلى زيادة سكانيّة مرتفعة في الأردن)، فالهجرات

السكانية والنمو السكاني الطبيعي أديا إلى معدلات نمو سكاني مرتفعة في البحرين، جيبوتي، المملكة العربية السعودية، قطر، الإمارات العربية المتحدة، عمان، والكويت، وقد اعتبر عقد التسعينات والذي شهد أعلى ارتفاع لأسعار النفط، أكثر العقود التي شهدت تنامياً سكانياً لدول الخليج العربي بسبب الهجرة العاملة.

ولقد ساد أعلى معدل نمو سكاني في الربع الأخير من القرن الماضي في كل من البحرين، جزر القمر، جيبوتي، العراق، الأردن، الكويت، عُمان، السعودية، الصومال، الإمارات العربية المتحدة واليمن.

وبنهاية القرن العشرين قدّر مجموع السكان في الدول العربية (284) مليون نسمة وقد بلغت نسبة سكان كل من مصر، الجزائر، السودان، تونس، ولبنان في خفض معدلاتها إلى 24،11،11، 3،1% على التوالي. هذا ومن المتوقع أن تنخفض هذه النسب أكثر في منتصف القرن الحادي والعشرين، حيث يتوقع لمصر أن تخفض نسبة سكانها إلى ما يقارب خمس العدد الإجمالي للسكان العرب أو (17%)، الجزائر (7.8%)، السودان (9.7%)، وأما تونس فستصل إلى (2%)، ولبنان إلى أقل من (1%) من مجموع سكان الدول العربية.

(2) التركيبة العمرية:

استمر التركيب السكاني في الدول العربية بالتغير منذ منتصف القرن الماضي، ومن المتوقع أن يواصل تغيّـــره تبعاً للتحوّلات الديموغرافية النموذج البطيء والذي بدأ في بعض الدول العربية قبل أخرى، فبدأ معدل الوفيات يتناقص تدريجياً بعد الخمسينات في حين ارتفع معدل المواليد أو بقي عالياً، ومن هنا فقد ازدادت نسبة من هم دون سن الخامسة عشرة ، وترافقت هذه الزيادة مع انخفاض نسبة من هم في سن العمل ونسبة كبار السن، أما في الدول المنتجة للنفط فقد ارتفعت نسبة السكان العاملين والمنتجين وذلك نتيجة هجرات العمل الوافدة تبعاً لارتفاع أسعار النفط والذي تبعه تنمية اقتصادية.

وبشكل عام، بدأت معدلات الخصوبة (عدد الأطفال للمرأة) بالتناقص منذ أوائل الستينات والسبعينات في بعض الدول العربية، وفي الوقت الذي لوحظ أن انخفاض هذه المعدلات في معظم الدول بدأ من الثمانينات؛ إلاّ أن هذا الانخفاض في معدل الخصوبة قد

أدى الى ارتفاع عدد السكان من فئة سن العاملين (المنتجين)، وبالاستنتاج من الدول التي أتمت هذا التحوّل الديموغرافي، فإن انحدار معدل الخصوبة متى بدأ سيستمر حيث سيحافظ الزوجان على إنجاب عدد أقل من الأطفال للاستفادة من فكرة الأسرة الصغيرة والمغانم المكتسبة، لذلك من المتوقع أن يستمر الانخفاض في معدل الخصوبة في الدول العربية بسرعة متفاوتة بين الدول نفسهـــا، وتدريجياً سوف تتناقص نسبة من هم دون الخامسة عشر لتصل في النهاية وتشكل 1/4 مجموع السكان، في الوقت الذي تزيد فيه نسبة كبار الســـن وتصل بالتحديد لتشـــكّل 15% (ثلاثة أضعاف النسبة الحالية)، ومن هنا، فالمشكلة المستقبلية في الدول العربية هي مشكلة الشيخوخة وكبار السن.

إن التغيّـــرات الهيكلية للأعمار للسكان العرب لها تأثير على معدلات الإعالة، فلقد شهد الربع الثالث من القرن الماضي ارتفاع بنسب الإعالة بسبب تدني معدل الوفيات ومعدلات الخصوبة المرتفعة. ولقد بدأت نسب الإعالة بالانخفاض خلال الربع الأخير بسبب انخفاض الخصوبة. وسيستمر هذا الانخفاض خلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين كما يتوقع لزيادة أعداد كبار السن أن تعوض النقص بأعداد الأطفال .

وبحلول عام 2000، كانت نسبة الأطفال لدى عدد قليل من الدول العربيةأقل من 1/3 مجموع السكان ودولتان فقط وهما: تونس ولبنان وصلتا لهذه النسبة بسبب خفض الخصوبة، أما في دول عربية أخرى فقد بلغت نسبة السكان الأطفال 1/3 السكان بسبب العمالة الوافدة، وهذه الدول هي: البحرين، الكويت، قطر، الإمارات العربية المتحدة، وقد تَمّ لها ذلك بفعل الهجرات السكانية إليها للعمل. ومن المتوقع عام 2025 أن يصل مجموع من هم دون الخامسة عشر أقل من 1/3 مجموع السكان في كل من الدول التالية: الجزائر، مصر، العراق، الأردن، ليبيا، المغرب، السودان، سوريا.

(3) الوفيات والمواليد:

تعتبر توقعات الأعمار مؤشراً قوياً للوفيات لكافة فئات الأعمار، بما في ذلك المواليد الجدد والأطفال وكبار السن، وقد عكست المستويات العالية لمعدل الوفيات منذ بداية الخمسينات من القرن العشرين مستويات متدنيّة لتوقعات الحياة في معظم الدول العربية، فقد كان متوقعاً للمرأة أن تعيش حوالي أربعين عاماً، في الوقت الذي كان متوقعاً للرجال

أعمار أدنى من ذلك بعامين، إلاّ أن التحسينات التي طرأت على الخدمات الصحية خاصة والظروف المعيشية ومستواها بشكل عام، قد رفعت توقعات الحياة، وقد ازدادت هذه التوقعات لكل الدول العربية تقريباً حوالي عشر سنوات أو أكثر مما كان متوقعاً لها خلال الربع الثالث من القرن الماضي مع إضافة إلى عشر سنوات أخرى في الربع الأخير، في الوقت الذي تمكنت فيه بعض الدول من رفع معدل الأعمار أكثر من ذلك مثل: العراق، الأردن، عمان، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، وقطر، مصر هذا وقد حققت غالبية الدول العربية مستويات جيدة في خفض معدل الوفيات بانتهاء القرن العشرين من خلال السيطرة على الأمراض المعدية والطفيلية (التطعيم والمضادات) مما أدى إلى رفع لتوقعات الحياة، إن الجهد المطلوب لمزيد من خفض معدلات الوفيات قد يتطلب كلفة مادية عالية ولكنه سوف يفضي إلى نتائج ومكاسب قد تكون محدودة وتحتاج لوقت لكسب نتائجها وقطف ثمارها، فبحلول عام 2025 يتوقع أن ترفع هذه الدول توقعات الحياة خمس إلى سبع سنوات إضافية، وفي الربع الثاني من القرن الحالي زيادة تقدر بـــ 2–3 سنوات.

وبالرغم من التحسينات التي طرأت على الخدمات الصحية في الدول العربية وما نتج عنها من خفض لمعدلات الوفيات، ومعدل الوفيات للأطفال الرضع، والمواليد الجدد ومعدل الوفيات للأمهات، إلا أن هذه المعدلات لا يزال مرتفعاً. لقد انخفض معدل الوفيات الخام من (12.2) لكل ألف شخص عام 1980 إلى (8.9) لكل ألف شخص عام 1998. وقد كانت تجارب بعض الدول أفضل من غيرها، وجاءت هذه النتائج بهذه المستويات استناداً للسنة الأساسية التي بدأ بها تغيير الهيكل السكاني بالإضافة إلى مصادر التمويل والوضع الاقتصادي. كانت نسبة وفيات الأطفال الرضع (99) لكل ألف مولود حي عام 1980، وتناقصت لتصل (69) لكل ألف مولود حي عام 1990 وصولاً إلى (51) لكل ألف مولود حي عام 2000. علماً بأن ثمانية دول عربية فقط حالياً قد حققت معدلات وفيات أطفال رضع أقل من 30 لكل ألف مولود حي بينما توجد 5 دول عربية بمعدلات وفيات أطفال رضع أعلى من 80 لكل ألف مولود حي.

ووفيات الأمهات الحوامل مرتفعة أيضاً في الدول العربية، بالإضافة إلى الأنماط المختلفة من التمييز ضد المرأة عبر دورة الحياة بسبب توزيع الأدوار للنوع الاجتماعي، ويرجع معدل الوفيات المرتفع لدى الأمهات والمواليد الجدد إلى الحمل المبكر، الحمل المتأخر،

والحمل المتكرر والمتتالي. هذه العوامل تعمل على استتراف صحة الأمهات وحرمانهن من فرصة استعادة قواهن وتعويض ما فقدنه من بروتينات ومعادن، وتشير معدلات الخصوبة في الدول العربية إلى (6) أطفال عام 1980، وانخفضت هذه الخصوبة لتصل إلى (5.2) طفل عالم 1990 و(4.2) طفل عام 2000 وهو ضعف معدل الاحلال، في الوقت المقدر بـ (2.1) طفل لكل امرأة،، وعلى أية حال تبقى معدلات الخصوبة الزوجية (عدد المواليد للمرأة المتزوجة) أكبر بكثير من معدلات الخصوبة الكلية بشكل عام.

هذا، وفي عام 1990 كان هناك أربعة دول عربية فقط بمعدلات خصوبة لا تزيد على 4 مواليد للمرأة، وبلغ عدد هذه الدول (10) بنهاية عام 2000 وهي: الجزائر، البحرين، مصر، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، تونس، قطر والإمارات العربية المتحدة. ومن ناحية أخرى، فقد كانت معدلات المواليد الخام (40) مولود لكل 1.000 نسمة عام 1980، وبقيت هذه المعدلات مرتفعة طوال العقدين التاليين حيث وصلت (30) طفل لكل 1.000 نسمة.

ولقد جاء تخفيض معدلات الخصوبة نتيجة لبرامج تنظيم الأسرة واستخدام وسائل تنظيم الأسرة في العديد من الدول، بالإضافة إلى العوامل الأخرى مثل رفع سن الزواج الذي ساد في العديد من الدول، إن نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة هو دون الطلب الفعلي (18%)، وعشرة دول فقط بلغت معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة بها (30%) أو أكثر، وأربعة دول فقط وصلت نسبة استخدامها إلى (50%) أو أكثر، ومن أجل أن نصل إلى معدل الاحلال السكاني أي معدل خصوبة كلية (2.1) طفل لكل امرأة، يجب زيادة استخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة إلى (60%) من الأزواج، أي إلى (42) مليون زوج وزوجة حالياً في الدول العربية، إلى أكثر من (50) مليون زوج وزوجة عام 2005. وتحقيق هذا الهدف لا يعني أن يتوقف النمو السكاني في الوطن العربي، لأن النمو السكاني سوف يتواصل لقرن كامل حتى لو بلغت بسبب الزخم السكاني للدول العربية معدلات الخصوبة الكلية أقل من 2.1 طفل للمرأة وهو معدل الاحلال السكاني وذلك قبل أن يستقر حجم السكان، هذا وبالسرعة التي تفي الدول العربية بإشباع احتياجات شعوبها من وسائل تنظيم الأسرة فإنها تسرع بالوصول إلى حجم سكان ثابت.[18]

(4) العوامل المؤثرة على توزيع السكان في الوطن العربي: [19]

إن عن توزيع السكان في الوطن العربي فيختلف نتيجةً لاختلاف العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة في توزيع السكان، فتعد صورة توزيع السكان في الوطن العربي نتيجة لتضافر عدة عوامل طبيعية، بشرية، وسياسية، واقتصادية، التي يختلف أهمية كل منها من دولة إلى أخرى، بل ومن جهة لأخرى داخل الدولة الواحدة.

1- ومن العوامل الطبيعية لتوزيع السكان:-المياه -درجة الحرارة -التضاريس - التربة.

2- ومن العوامل البشرية المؤثرة في توزيع السكان:-الحرفة -المواصلات-الحروب والمشكلات السياسية -النمو الطبيعي للسكان،الهجرة.

أما عن التركيب السكاني في الوطن العربي فيقصد به، الخصائص السكانية التي يمكن قياسها، مثل العمر، والنوع، والحالة الاجتماعية، وحجم وتركيب الأسرة، والتركيب العرقي، والتعليم وغيرها.

(5) اتجاهات النمو السكاني:

1- يتغير عدد السكان بالمنطقة العربية باستمرار حيث أن نموهم غير ثابت وتختلف درجة نموهم من منطقة إلى أخرى.

2- يزيد عدد سكان الوطن العربي طبقاً لإحصاء 1996 على 261مليون نسمة وكان عددهم منذ عشرين عاماً 80 مليون . وهذا يدل على معدل النمو المرتفع والذي يقدر بنحو 3% سنوياً ويفوق بذلك معدل النمو العالمي الذي يقدر بحوالي 1.7%.

3- من المتوقع أن يصل عدد سكان الوطن العربي عام 2025 إلى 489مليون نسمة.

4- يعد الوطن العربي من أقاليم النمو السكاني السريعة حيث يزيد بنسبة 132.2%.

5- يمثل سكان الوطن العربي حالياً نحو 4.1% من جملة سكان العالم.

(6) اسباب الزيادة السكانية:

ا...: الزيادة الطبيعية: وتمثل الفرق بين المواليد والوفيات واليها يرجع النمو السكاني في الوطن العربي...:

أ-اسباب ارتفاع نسبة المواليد:

1- الزواج المبكر.

2- تعدد الزوجات.

3- حب النسل وكثرة الإنجاب.

4- عادات وتقاليد المجتمع السائدة.

5- ارتفاع المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

6- انخفاض نسبة التعليم.

7- التأخر في دخول مجال الصناعة.

ب- اسباب قلة الوفيات:

1- انتشار الوعي الصحي.

2- تقدم الرعاية الصحية.

3- ارتفاع المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

ج. الزيادة غير الطبيعية:

وتتمثل في الهجرة بنوعيها الداخلية الخارجية يصل معدل المواليد المرتفع بالوطن العربي إلى 40%.

- ينخفض معدل الوفيات إلى 1% ويقترب من المستوى العالمي.
- يفسر الفرق الكبير ارتفاع نسبة المواليد وانخفاض نسبة الوفيات والذي يمثل الزيادة الطبيعية.
- مدى النمو السكاني السريع في الوطن العربي عن تميزه في كثير من دول العالم.

(7) التوزيع الجغرافي للسكان:

توجد مشكلة سكانية بالوطن العربي والتي تتمثل في سوء توزيع السكان وكثافتهم وليست للنمو السكاني المرتفع والزيادة السكانية.

- قدر عدد سكان الوطن العربي 261 مليون نسمة حسب إحصاء عام 1996
- يوجد بالوطن العربي الأفريقي 68.6% من السكان وتبلغ مساحة هذا الإقليم 72.7% من مساحة الوطن العربي.
- يعيش بالوطن العربي الآسيوي 31.4% من السكان وتبلغ مساحة هذا الإقليم 27.3% من مساحة الوطن العربي يتم توزيع السكان بالوطن العربي كما يلي:

1- تعتبر مصر أكثر الدول العربية ازدحاماً بالسكان حيث يوجد بها سكان الوطن العربي 25% وهذا يقدر بنحو 61.2 مليون نسمة حسب إحصاء 1996.

2- ثلاث دول يتراوح سكانها ما بين 20- 25 م.ن وهي: المغرب- الجزائر- السودان.

3- ثلاث دول يتراوح سكانها ما بين 10- 20 م.ن وهي: العراق- سوريا - السعودية.

4- دول يتراوح سكانها ما بين 5- 10 م.ن وهي:الصومال- تونس- اليمن.

5- دول يتراوح سكانها ما بين 1- 5 م.ن وهي: ليبيا - الكويت - الإمارات - عمان - موريتانيا - لبنان - الأردن - فلسطين. الدول الأربع الأولى بها 33.3% من إنتاج البترول العربي وسكانها= 4.3% من سكانه.

6- دول يقل عدد سكانها عن 1 م.ن وهي: البحرين - قطر - جيبوتي.

7- جزر القمر الدولتان:الأولى والثانية بهما: 3.3% من البترول وسكانهما=821 ألف نسمة.

ويلاحظ من التوزيع السابق:

- هناك دول مكتظة بالسكان بالنسبة لمواردها وهي مصر.

- هناك دول تفتقر إلى السكان ولديها موارد اقتصادية هائلة وهى الدول البترولية.
- المشكلة السكانية بالوطن العربي تتمثل في سوء توزيع السكان أي كثرتهم في منطقة وقلتهم في منطقة أخرى مما يؤدى إلى عدم الاستغلال الكامل للموارد المتاحة بها.
- ظهور مشكلة النمو الحضري المستمر على حساب الريف مما أدى إلى ظهور مشكلة البطالة خاصة في الدول الزراعية والتي تكون مواردها محدودة مثل: السودان – الصومال.

توزيع الكثافة السكانية بالوطن العربي:

لا يوجد توافق وتوازن بين مساحة الدولة وعدد سكانها وعلى سبيل المثال:

- **مصر:** بها 25% من جملة سكان الوطن العربي ومساحتـــها 7.3% من مساحة الوطن العربي.

- **السعودية:** بها 6.3% من جملة سكان الوطن العربي ومساحتها16% من مساحة الوطن العربي.

وهناك دول مساحتها صغيرة ويسكنها أعداد كبيرة مثل: لبنان– فلسطين– تونس– المغرب– سوريا– وهذه ترتفع كثافتها نسبياً، وعلى العكس نجد دولاً لا يعيش فيها من السكان مع ما يتناسب مع مساحتها مثل: السودان– ليبيا– الجزائر– السعودية والكثافة هنا منخفضة نسبياً،وتنخفض كثافة السكان بالوطن العربي إلى 15 ن/كم2 ويرجع سبب ذلك لاتساع مساحة الصحارى والتي لا تصلح لحياة السكان بسبب:

1– قلة مواردها المائية.

2– قلة الحياة النباتية – الحيوانية – البشرية.

يمكن تصنيف السكان من حيث الكثافة إلى:

1– دول ترتفع فيها الكثافة السكانية ارتفاعاً ملحوظاً وهى: لبنان– فلسطين– البحرين.

2- دول متوسطة الكثافة وهى: مصر- تونس- المغرب- العراق- سوريا- الأردن- الكويت.

3- دول منخفضة الكثافة وهى: قطر - الإمارات - اليمن.

4- دول منخفضة انخفاضاً ملحوظاً وهى: السودان - الصومال - جيبوتي - ليبيا - الجزائر - موريتانيا - السعودية - عمان.

إن الكثافة العامة لا تعبر عن حقيقة الوضع السكاني والموارد ومثال ذلك، مصر مساحتها نحو 1 م.كم2 وسكانها أكثر من 50م.ن يعيش هذا العدد في مساحة 3.5% من جملة مساحتها والمساحة الباقية منها 96.5% وهنا بلغت الكثافة 48 ن/كم2 1986 في حين بلغت الكثافة الصافية 1354ن/ كم2.

(8) أنماط السكان:

ينقسم سكان الوطن العربي إلى ثلاثة أنماط هي:

1- **البدو الرحل وأشباه الرحل:** ويقدر عددهم بنحو 10 مليون نسمة = 5% من جملة سكان الوطن العربي، ويعيشون في الصحراء ويشتغلون بالرعي، وهذا النمط في طريقه إلى الانقراض بسبب إتباع بعض الحكومات سياسة توطين البدو.

2- **سكان القرى:** ويمثلون معظم سكان الوطن العربي = 50%، ويشتغلون بحرفة الزراعة وهى الحرفة الرئيسية للسكان.

3- **سكان المدن:** وتزيد نسبتهم باستمرار على حساب سكان الريف للهجرة المستمرة.

ويقدر عددهم بنسبة 45% من جملة سكان الوطن العربي، ويشتغلون بالصناعة والتجارة والخدمات العامة ومرافق النقل.

وهناك دول ترتفع فيها نسبة الحضر إلى 94% وهى: الكويت - قطر- البحرين.

(9) السكان وانتقال القوى العاملة بالوطن العربي:

يبلغ عدد من هم في سن العمل من سكان الوطن العربي 1996 إلى 110 مليون نسمة يوجد في ست دول عربية بنحو 59 مليون وهى:

1- مصر = 29.5 م. ن.

2- المغرب = 12 م. ن.

3- الجزائر = 6 م. ن

4- السودان وسوريا = 5 م. ن.

5- تونس = 4م.ن .

وفى معظم هذه الدول يعجز سوق العمل عن امتصاص هذا العدد الضخم فنجد:

1- **مصر:** تستطيع مواردها السكانية أن تسد احتياجات سوق العمل في كل من العراق - الأردن - الكويت - السعودية.

2- **المغرب و تونس:** بها فائض عمالة تبلغ 12% من قوة العمل.

3- **السودان:** لا تستوعب سوق العمل بها سوى 12% من جملة القوى العاملة والباقي يبحث عن عمل.

4- **سوريا:** لأول مرة تواجه زيادة القوى العاملة عن حاجة السوق.

ويمكن استنباط أن الوطن العربي يستطيع أن يكفى نفسه من حيث قوة العمل ويحقق:

1- امتصاص العمالة الزائدة بالدول المكتظة بالسكان.

2- رفع مستوى المعيشة لكل منها حيث تنخفض نسبة البطالة وتحقق خطط التنمية.

3- سيحافظ الوطن العربي بين أقطاره على عادات وتقاليد سكانه بعيداً عن العادات والتقاليد الدخيلة والتي ينقلها له العاملون غير العرب.

4- يعد تضخم عدد السكان، وارتفاع معدل النمو في بعض الدول العربية مشكلة حقيقية بسبب عجز مواردها الاقتصادية، ومحاولات التنمية فيهاعن مجاراة الزيادة السكانية ، إن المجتمع العربي مجتمعاً شاباً لأن نصف سكانه فئات السن الصغيرة(أقل من 15سنة).

سابعا: حالة سكان مصر:

لمصر تاريخ سكاني طويل ينفرد عن غيره بجغرافيته الخاصة التي حصرت الوجود السكاني منذ عهد الفراعنة فى هذا الشريط الضيق من وادي النيل والدلتا وحتى يومنا هذا وتمثل المساحة المأهولة بالسكان نسبة حوالي 5.3% من إجمالي المساحة الكلية لمصر. وتبرز التعدادات المتعاقبة التي اجريت خلال القرن العشرين أن حجم سكان مصر فى تزايد مستمر. سجل قدماء المصريين المواليد والوفيات بطريقة منظمة ورسمية اطلق عليها اسم (سجلات الحياة)، كما حرص المصريون علي إنشاء ارشيف مركزي يطلق عليه الأرشيف الملكي يحتفظ فيه بالوثائق الرسمية.يعود تاريخ أول تعداد للسكان فى العصر الحديث الي عام 1800 حيث قدر عدد السكان بـــ 2.5 مليون نسمة.

وأظهرت التعدادات المتعاقبة التي أجريت خلال القرن العشرين أن حجم سكان مصر في تزايد مستمر بينما كان عددهم في أواخر القرن التاسع عشر عام 1897 حوالي 9.7 ملايين نسمة تضاعف هذا العدد تقريبا خلال الخمسين عاماً التالية ليصل إلي نحو 19 مليون نسمة عام 1947، ثم تضاعف حجم السكان مرة أخري في أقل من ثلاثين عاماً حيث بلغ عام 1976 حوالي 36.6 مليون نسمة. ثم بدأت التعدادات الدورية كل عشر سنوات حيث وصل عدد السكان في تعداد عام 1986 (بالداخل والخارج) نحو 50.4 مليون نسمة.

فى تعداد عام 1996 بلغ عدد السكان داخل جمهورية مصر العربية نحو 59.3 مليون نسمة بدون المصريين فى الخارج. – قدر عدد السكان داخل مصر فى أول يناير عام 2004 بنحو 68.648 مليون نسمة منهم 35.105 مليون نسمة من الذكور بنسبة (51.1%) , ونحو 33.542 مليون نسمة من الإناث بنسبة (48.9%) من إجمالي عدد السكان. هذا بخلاف تقدير عدد المواطنين بالخارج (هجرة مؤقتة) والذي قدر بحوالي 1.9 مليون نسمة. وبذلك يرتفع إجمالي عدد السكان داخل وخارج جمهورية مصر العربية إلي 70.548 مليون نسمة فى أول يناير عام 2004.

انخفض معدل المواليد من نحو 38.0 فى الألف عام 1987/86 إلى نحو 27.1 فى الألف عام 2000 والي نحو 26.12 فى الألف. [20] .

(1) تعداد سكان مصر:

1- تاريخ:

أجرى أول تعداد للسكان في عام 1800 م إبان عصر محمد علي باشا حيث بلغ عدد السكان 2,5 مليون نسمة, وفى 1850 بلغ عدد السكان في تعداد إحصائي 4,5 مليون نسمة, وفى تعداد 1882 بلغ عدد السكان 6,3 مليون نسمة.

ثم اتخذت مصر نظاماً دورياً يقضي بإجراء التعداد كل عشر سنوات، ولهذا سمي هذا النظام بالنظام العشرى من 1857 وحتى 1947م ثم تأخر التعداد العشرى حتى سنة 1966 في فترة جمال عبد الناصر ثم 1976 ثم 1986 ثم 1996.

مصر أقدم الدول الأفريقية أخذًا بسياسة حصر السكان عن طريق نظام التعداد؛ فقد أجري أول تعداد سكاني رسمي في مصر عام 1882م (1299هـــ)، ثم تلاه التعداد الثاني عام 1897م (1315ه)، وبعد ذلك أجريت التعدادات بصورة منتظمة كل عشر سنوات.

2- هرم السكان في مصر:

تعد مصر أكثر الدول تعدادًا في الشرق الأوسط، وتتباين كثافة السكان في مصر من مكان لآخر تبعًا للمناخ ومدى مناسبة الظروف لمارسة الأنشطة الاقتصادية وبالذات الزراعة، من تربة وتوافر مياه الري. لذا ترتفع كثافة السكان في الأجزاء الوسطى والجنوبية من دلتا النيل بشكل كبير، بحكم طبيعة الموقع وخصوبة التربة وتوافر عوامل الزراعة الجيدة وتعدد المراكز الحضرية، ينطبق ذلك على محافظات القليوبية والمنوفية والغربية على وجه الخصوص، وتقل كثافة السكان بشكل ملحوظ بالاتجاه صوب أطراف دلتا النيل شرقًا أو غربًا؛ لتغير خصائص التربة كما في محافظتي الشرقية والبحيرة، أو ناحية الشمال (محافظة كفر الشيخ)، نظرًا لارتفاع نسبة الأملاح الذائبة في التربة. [21]

3- عدد السكان فى مصر: [22]

- مصر ذات الترتيب السادس عشر عالميًا من حيث عدد السكان.
- مصر ذات الترتيب المائة وسبعة وعشرون عالميًا من حيث كثافة السكان.
- مصر ذات الترتيب الثالث افرقيا من حيث تعداد السكان بعد نيجيريا واثيوبيا.
- مصر ذات الترتيب الأول عربيا من حيث تعداد السكان.

يبلغ عدد سكان مصر حسب نتائج جهاز التعبئة العامة والإحصاء لعام2007، 75مليونا و480ألفا و426 بزيادة قدرها 24,27% عن آخر تعداد أجرى في عام 1996.

الأمم المتحدة بيّنت أنه في حال استمرار المتغيرات الديمغرافية على مستواها الحالي فان مصر ستضيف إلى سكانها نحو 23 مليون نسمة بحلول العام 2025 و45 مليون نسمة بحلول عام 2050. وإجمالي عدد سكان مصر بلغ 78,733,641 نسمة وأن تعداد سكان مصر وفق النتائج النهائية للتعداد العام في 2006 وصل الي 76،6 مليون نسمة مقابل 61،4 مليون نسمة عام 1996 بزيادة 24،7%، ويشمل هذا الرقم المصريين في مصر والمقيمين خارجها. حيث يقدر عدد المقيمين في داخل مصر 72 مليونا و798 ألفا و31 نسمة وفي الخارج 3 ملايين و901 ألف و356 نسمة، منهم من الحضر 30 مليونا و949 ألفا و689 نسمة بنسبة 42.64%. ومليونا و26 ألفا و579 نسمة بنسبة 57.36%.

4- سكان المحافظات:

أكثر المحافظات سكانا هي القاهرة فعدد سكانها 20 ملايين و787 الف نسمة بنسبة 10.73% من سكان مصر وأقل المحافظات تعدادا هي محافظات الحدود شمال سيناء 0.34% ومطروح 0.32% والبحر الأحمر 0.89% والوادي الجديد 0.19% وجنوب سيناء 0.15%، عدد الذكور في التعداد بلغ 37 مليونا و100 ألف و853 نسمة بزيادة 22.24% عن تعداد 1996 بينما بلغ عدد الإناث 35 مليونا و478 ألفا و177 نسمة بزيادة 22.5% وتمثل نسبة الذكور 51.12% والإناث 48.88%. كما يبلغ عدد الأسر نحو 17 مليونا و265 ألفا و265 أسرة.

عدد الأميين 16 مليونا و806 آلاف و657 نسمة وحملة المؤهلات أقل من المتوسطة نحو 11 مليونا و134 ألفا و399 نسمة وحملة المؤهلات فوق المتوسطة نحو مليون و808 آلاف و268 نسمة وحملة الشهادات الجامعية فأعلى نحو 5 ملايين و476 آلفا و704 نسمة.

5- معدل الزيادة ومتوسط الكثافة:

يقدر معدل الزيادة السكانية خلال السنوات الأخيرة بنحو 3،1% وترجع إلى ارتفاع معدل المواليد البالغ 29 في الألف عام 1995م، في الوقت الذي انخفض فيه معدل الوفيات

إلى 9 في الألف، مما أدى إلى ارتفاع معدل الزيادة إلى نحو 20 في الألف عام 1995م. تتبنى الدولة وتشجع سياسة تنظيم النسل مما أسهم في بلوغ معدل المواليد مستواه الحالي (28 في الألف) بعد أن كان 41 في الألف خلال أواخر القرن الرابع عشر الهجري، أواخر السبعينيات من القرن العشرين الميلادي و7و3% في نهاية ثمانينيات القرن العشرين.

ويبلغ متوسط الكثافة السكانية في مصر 63، نسمة/كم^2. وتبلغ كثافة السكان في منطقة وادي النيل ودلتاه 900 نسمة/كم^2 حيث يعيش فيها نحو 98% من مجموع السكان، في حين لا تتجاوز نسبة مساحة هذا النطاق 4% من إجمالي مساحة البلاد، لذا تُعَدُّ الكثافة العامة للسكان هنا من أعلى الكثافات السكانية في العالم.

البيان	1996	2006	الفرق
عدد السكان	61 مليـون و492 ألف و919	76مليونا و480ألفا و426	+ 24,27%
السكان في الداخل	59 مليون 312 ألف و914	72مليون و579 و30	
السكان في الخارج	2 مليون و180 ألف	3ملايين و901ألف و396	
السكان بالحضر		30 مليونـا و949 ألفـا و689 بنسبة 42.64%	
السكان بالريف		41مليونا و26 ألفا و579 بنسبة 57.36%	
الذكور		51.12%	
الإناث		48.88%	
متوسط عدد أفراد الأسرة في الحضر	4.29	3.94	
متوسط عدد أفراد الأسرة في الريف	4.95	4.37	

(2)التوزيع الجغرافي للسكان اهم اسباب المشكلة السكانية فى مصر: [23]

سگان الحضر 75% .والعاملون بالزراعة في انخفاض مستمر!!

لا تقتصر المشكلة السكانية في مصر علي زيادة عدد السكان فقط، بل أيضاً علي التوزيع العمري لهؤلاء السكان، حيث إن نسبة كبيرة من سكان مصر تحت سنّ الــ15 عاماً، بالإضافة إلي النمو الحضري العشوائي الذي أدي إلي تفاقم المشكلة، بسبب سوء توزيع السكان علي رقعة الدولة، حيث يمثل سكان الحضر حوالي 56.91٪ من إجمالي سكان مصر، وهو ما يعني انخفاض العاملين في الزراعة، وقلّة المنتجات الزراعية ليس هذا فقط ولكن صعوبة أن يشعر المواطن العادي بثمار التنمية. وفي فترة السبعينيات تم صدور برنامج العمل الوطني الذي أصدره الرئيس أنور السادات ومنذ ذلك التاريخ كانت بداية حديث واضح عن تأثير الزيادة السكانية علي العجز في الوفاء باحتياجات المواطنين.. فضلا عن أبعاد اخري للقضية ومنها التوزيع السكاني غير المتوازن اضافة الي تركز السكان في الوادي والدلتا وبدء الاهتمام بالخروج من الوادي الضيق الي الصحراء..

ونشير الي ان فترة السبعينيات ومع تجربة التعددية الحزبية كان برنامج الحزب الوطني يتضمن جزئية مهمة اعتبرت الزيادة السكانية هي المشكلة التي تعوق حركة النمو الاقتصادي حيث كانت مع بداية الثمانينيات المشاكل من ارتفاع معدل التضخم وزيادة الديون وضعف الانتاج ومنذ ذلك التاريخ لم تكف القيادة السياسية عن التنبيه الي خطورة النمو السكاني وضرورة خفض معدلاته.. مؤكدة انه في الفترة من عام 1966 حتي عام 1980 لم تعرف مصر سوي برنامج واحد هو البرنامج القومي لتنظيم الأسرة.

وفي عام 1980 صدرت الاستراتيجية السكانية متضمنة برنامجا سكانيا آخر يتناول اعادة رسم خريطة مصر السكانية من خلال انشاء مجتمعات عمرانية جديدة في الصحراء وفي عام 1985 صدر القرار الجمهوري في شأن تنظيم المجلس القومي للسكان وهذا القرار رقم 19 لسنة..85 واضيفت ثلاثة برامج اخري وهي السيطرة علي نسب الأمية والتوسع في تشغيل المرأة ورعاية الطفل المصري حتي تم عام 86 صدور استراتيجية السكان حتي عام 2000 تضمنت برامج: وهي البرنامج القومي للإعلام ومحو الأمية ورعاية الطفل والأم والبرنامج القومي للمرأة والتنمية ولمستوي العمال ولاستخدام الأرض.. وهذا بالطبع دليل

علي ان قضية السكان ليست قضية تنظيم أسرة بل قضية قومية. إن لدينا سياسات سكانية واستراتيجية ولدينا برنامج لكن الاحتياج الي أخذ كل هذه البرامج بعين الاعتبار لكي تكون جميعها فعالة لأن قضية السكان لن تحل بالتركيزفقط علي تنظيم الأسرة.

ورغم ذلك هناك استمرار في تدعيم الاتجاهات المؤيدة للانجاب المرتفع ..استمرار عمالة الأطفال.. وخطاب ديني يتحدث عن تنظيم ولايتحدث عن تحديد.. عدم تفعيل بعض القوانين ومنها قانون التعليم الالزامي وسن الزواج لذلك لدينا السياسات والبرامج لكنها تفتقد الي آليات التنفيذ مشيرة الي ان الجهود المبذولة لايمكن انكارها في السيطرة الجزئية علي النمو السكاني لكنها ليست بالقدر المطلوب.

وتحتاج المشكلة السكانية لمواجهة فعالة حيث أن مشكلة الزيادة السكانية استمرت مدة طويلة دون مواجهة فعالة بل ان هناك ما يدعو الي الاعتقاد بأنها ازدادت استفحالا خلال السنوات الأخيرة وواقع الأمر أكد ان الزيادة السكانية ترتبط باشكاليات أربعة مترابطة وهي عدد السكان والبطالة والنمو والاقتصاد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.. ولذلك فإن معالجة المشكلة السكانية لاتقتصر علي تنظيم أو تحديد نسل فالأمر يفرض تبني سياسات في مجالات شتي كالصحة والتعليم وميادين العمل. وسياسات تضمها منظومة متكاملة من الآليات والأجهزة اذا أردنا ان نواجه تلك المشكلة التي تأتي علي الأخضر واليابس وتحد من فعالية أية جهود تبذل نحو التطوير .

أ- هيئة عليا:

مطلوب هيئة عليا مستقلة من كل الوزارات تضم خبراء من كل التخصصات لوضع خطط مرحلية في اطار سياسة كلية الي جانب ممثلين عن كافة الوزارات والأجهزة الحكومية وغير الحكومية لوضع سياسة شاملة فالمطلوب هو سياسات غير تقليدية اذا أردنا ان ننقذ مصر من هذا الغول المفترس .

وبنظرة عابرة يتأكد من خلالها أننا لم نواجه المشكلة السكانية بالقدر المطلوب حيث تمت الزيادة خلال العشرين عاما الماضية الي 25 مليون نسمة رغم انشاء أجهزة تنظيم الأسرة واهتمام وزارة الصحة بالقضية السكانية والمؤتمرات والندوات وعشرات الملايين التي انفقت عليها.. والمشكلة السكانية لاتتضاءل الي العلاقة الثنائية المتشائمة التي ورثناها

من المناسبة بين السكان والموارد فقد اثبتت تجارب العديد من الشعوب أن ثروة الأمم تقاس بكفاءة العنصر البشري الذي يأتي في مقدمة موارد الدولة شريطة تبني سياسات تسمح للعنصر البشري بالابتكار والانتاج فمع تسارع خطي العولمة يمكن النظر الي الزيادة السكانية باعتبارها ثروة لدي الدولة اذا أحسن تنميتها ولاسيما في اطار الخصائص السكانية والتوزيع الجغرافي لحجم السكان ..هذا يذكرنا بحقيقة وهي ان التوزيع النسبي للسكان في مصر في الفئات العمرية يضعها في مجموعة الشعوب الفتية من حيث النمو السكاني ولكنه في الوقت ذاته يصبح عبئا ثقيلا متزايدا علي القوة العاملة حيث تشير الاحصائيات الي ان قوة العمل المنتجة بالفعل تمثل ربع مجموع السكان.. واذا أضفنا انخفاض انتاجية العامل يتضح كبر الكارثة وحجم المشكلة والأزمة الاقتصادية .

ب- أساليب مواجهة المشكلة:

للتغلب علي المشكلة بآثارها الاقتصادية والاجتماعية لابد من السير في اتجاهين هما: تنظيم الأسرة، والتنمية الاقتصادية. وأن تركز السياسة الشاملة علي مواجهة الأبعاد الثلاثة المتعلقة بالمشكلة وهي النمو والتوزيع والخصائص.

ومن أساليب مواجهة المشكلة السكانية :

زيادة الإنتاج والبحث عن موارد جديدة. والاهتمام بتوفير فرص العمل للقضاء علي الفقر وإنشاء مشروعات صغيرة خاصة في المناطق العشوائية وذات الزيادة السكانية ويفضل الاستفادة من فكرة بنك القروض المتناهية في الصغر (بنك جرامين) ٠الحد من زيادة السكان بإصدار التشريعات، مثل: رفع سن الزواج، وربط علاوات العمل والاعفاءات الضريبية بعدد الأبناء، بمعني إعفاء الأسر محدودة الدخل من أنواع معينة من الرسوم والضرائب أو منحها تأمينا صحيا شاملا أو الحصول علي دعم غذائي مجاني أو منح الأم التي تبلغ الخمسين مكافأة مالية إذا التزمت بطفلين وترفع عنها هذه المميزات إذا تجاوزت هذا الشرط وتقديم حوافز للقري والمدن التي تحقق انضباطا في وقع الزيادة السكانية عبر خدمات ومشروعات تقام فيها والاستفادة من تطبيق القوانين التي صدرت مؤخراً، وخاصة قانون الطفل الذي يجرم عمالة الأطفال كأحد المداخل المهمة وغير المباشرة لمواجهة المشكلة السكانية.

يجب وضع إستراتيجية إعلامية متكاملة تستهدف إقناع الأسر المصرية بثقافة الطفلين فقط، والربط بين القضية السكانية والقضايا الأخري المتصلة بها مثل الأمية والمساهمة الاقتصادية للمرأة وعمالة الاطفال والتسرب من التعليم، وتنمية الثقافة السكانية والتوعية بمشكلاتها.

عودة القطاع الخاص للمساهمة في حل المشكلة السكانية أصبح ضرورة ملحة ممثلا في قطاع رجال الأعمال والشركات الكبري وصولا إلي المساجد والكنائس والمدارس الريفية وذات الفصل الواحد الاهتمام بالخصائص السكانية وتبني برامج فعالة للتنمية البشرية في محو الأمية والتعليم والصحة لمردودها المباشر علي السكان.

أهمية التركيز علي فئة الشباب في المرحلة المقبلة لترسيخ مفاهيم الأسرة الصغيرة والتخطيط الانجابي والمساواة بين الجنسين حيث انهم يمثلون آباء وأمهات المستقبل وهم الطريق الي تحقيق الهدف القومي المتمثل في طفلين لكل أسرة وإعطاء دور أكبر للشباب في المساهمة في حل هذه المشكلة من خلال نشر التوعية والتحذير من خطورة الزيادة السكانية وأثرها علي التنمية، والتحلي بقيم الإخلاص والعطاء والولاء للوطن، والعمل علي الاستفادة بكل طاقاته في اكتساب المعارف والقدرات التي تؤهله للتعامل مع العصر بمقتضي معطياته .

تفعيل فكرة التوزيع السكاني من خلال خطط جذب السكان للمناطق الجديدة، وغزو الصحراء وإعادة النظر في خريطة توزيع السكان؛ فمصر من الناحية العددية تستوعب ضعف عددها الحالي ذلك أن المصريين يعيشون علي 6٪ من مساحة مصر، بينما تحتاج 94٪ من مساحة مصر أن تكون مأهولةً بالسكان، وأن المصريين مكدَّسون في 3 محافظات، وباقي المحافظات بها خلل سكاني رهيب.

زيادة الاهتمام بصعيد مصر، حيث إن 25٪ من سكان مصر يسكنون في ريف الصعيد، وهم مسئولون عن 41٪ من الزيادة السكانية، كما أن للرجل في صعيد مصر دورا مهما وكبيرا في مواجهة المشكلة السكانية، حيث إن الرجل هو صاحب القرار في الصعيد. ومن بين الأساليب غيرالتقليدية إحياء مشروع "الدوار"، وذلك لمناقشة الرجال في كل ما يتعلق بتنظيم الأسرة، وسيكون لهم فاعلية في إنجاح برامج تنظيم الأسرة وخاصة

في الريف، كما يجب إدخال رجال الدين والعمدة، وجميع الفئات الفاعلة والعاملة في هذا المجال خاصة المجالس الشعبية والتنفيذية.

(3) وصدر تقرير صندوق الامم المتحدة للسكان لعام 2011 تحت إسم "شعوب وإمكانيات في عام 7 مليارات نسمة" ليكشف انا ان:[24]

▪أن تعداد سكان مصر بلغ 83 مليون نسمة يمثلون 23% من إجمالي سكان الدول العربية.

▪وأن عدد الشباب في مصر الذين تترواح أعمارهم بين 15 و24 عاما بلغ 16 مليون نسمة بنسبة تصل إلى 19.6% من إجمالي سكان مصر

▪وأنه سيضاف اليهم 900 ألف شاب بحلول عام 2015

▪وأن مصر شهدت انخفاضا ملحوظا في معدل الخصوبة الذى تراجع من 6ر4 مواليد فى الخمسينات إلى 3 مواليد فى الفترة من عام 2005 إلى عام 2010

▪وأن هناك 214 مليون شخص في العالم يعيشون فى دول غير تلك التي ولدوا فيها مما يعكس الآثار الكبيرة للهجرة سواء اقتصاديا أو اجتماعيا

▪وأن هناك حاليا فردا من كل اثنين في العالم يعيش في المدن ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة مستقبلا إلى فردين من كل ثلاثة.

▪وأن نسبة ضئيلة من سكان العالم تستأثر بأغلبية الموارد وتنتج أكبر نسبة من التلوث

▪وإن النصف مليار شخص الأكثر ثراء مسئولون عن 50% من الانبعاثات الحرارية

▪وأن مصر شهدت انخفاضا ملحوظا في معدل الخصوبة الذى تراجع من 6ر4 مواليد فى الخمسينات إلى 3 مواليد فى الفترة من عام 2005 إلى عام 2010.

وقد زاد استخدام وسائل منع الحمل الحديثة،[25] وبسرعة كبيرة، خلال السنوات الثلاثين الماضية، وخاصة في البلدان الأقل تقدماً نتيجة لبرامج القوية المعنية بتنظيم الأسرة، غير أن نسبة استخدام وسائل منع الحمل لا تتجاوز 60 في المائة من عدد المتزوجين في هذه

البلدان. وتشير معظم البرامج إلى زيادة إقبال النساء على استخدام وسائل منع الحمل. وهنا، يكمن التحدي في تقديم الخدمات لتغطية احتياجات الأربعين في المائة المتبقية. ويمثل الفقر والتفاوت العميق بين الرجل والمرأة عائقاً يحول دون قدرة النساء على التخطيط لحملهن، الأمر الذي يعود أيضاً إلى عدم الحصول على وسائل فعالة لمنع الحمل. ويعتبر تأمين توافر وسائل الحمل جزءاً لا يتجزأ من الصحة الإنجابية، لتعزيز قدرة جميع الأشخاص على الاختيار، والاستخدام والحصول على وسائل لمنع الحمل ذات جودة عالية، كلما احتاجوا إليها.

وفي مصر، أظهر أحدث مسح صحي وديموجرافي لمصر في عام 2008، أن الكثير من النساء المصريات ينجبن عدداً أكبر من العدد المرغوب فيه. هذا، وقد تم رصد حوالي 14٪ من الولادات غير المرغوبة، والتي تمت خلال السنوات الخمس السابقة لإجراء المسح، تنقسم إلى 5٪ حالة ولادة تمت في غير الوقت المناسب؛ و9٪ حالة ولادة غير مرغوبة. ولو كان الأمر بيد المرأة المصرية في تقرير العدد المرغوب من الأطفال، فسينخفض معدل الخصوبة الكلي من 3,0 مولود إلى 2,4 مولود لكل امرأة.

ومن هنا، حرصت وزارة الصحة على إعطاء أولوية قصوى لوضع نظام جيد يضمن توافر مستلزمات الصحة الإنجابية المدّعمة، كأحد أهداف السياسة الوطنية. غير أن المزيد من التحديات لاتزال قائمة، وتتمثل في الفجوات الناجمة عن الضغوط المالية على الموارد العامة، وارتفاع الرسوم، وقلة المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار، وانعدام التعاون بين القطاعات المختلفة والشركاء المعنيين بتأمين وسائل منع الحمل، وعدم كفاية التدابير المناسبة لمراقبة الجودة، واختبار السلع وتقديم الخدمات.

وعلى الرغم من كل تلك الثغرات، نجحت الحكومة في وضع وتنفيذ برنامج وطني محكم لتنظيم الأسرة، مما أدى إلى رفع معدل انتشار موانع الحمل من 47,6٪ في عام 1991 إلى 60,3٪ في عام 2008. ومن جهةٍ أخرى، شهد إجمالي معدل الخصوبة انخفاضاً بطيئاً، من 4,4 طفل لكل امرأة في عام 1988 إلى 3 طفل في عام 2008، كما انخفضت الفجوة بين المحافظات الحضرية والمحافظات الريفية. ويعود السبب في انخفاض معدل الخصوبة الاجمالي إلى ارتفاع كلٍ من 'متوسط العمر عند الزواج الأول'، و'متوسط العمر

عند الولادة الأولى'، و'معدل انتشار موانع الحمل'. وتؤمن مصر أن إحراز التقدم في معدل الخصوبة الاجمالي ومعدل انتشار موانع الحمل، أحد الشروط الأساسية لتحقيق هدف السياسة الوطنية الرامية إلى الحد من النمو السكاني، ولتحقيق الهدف الخامس للألفية الذي يستهدف تعميم الحصول على خدمات الصحة الإنجابية.[26]

(4) الشباب: [27]

وفقاً لتعريفات الأمم المتحدة حول تصنيف المجموعات المختلفة من الشباب، المراهقون هم الذين تتراوح أعمارهم بين عشرة و19 سنة، بينما الشباب هم أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة.

ومن هنا، يمكن القول أن هناك ما يزيد عن 1,5 مليار شخص في العالم تتراوح أعمارهم بين 10 و25 سنة، وهو عدد كبير وغير مسبوق لجيل من المراهقين المشرفين على أعتاب سن الرشد، في عالم يكتنفه الكثير من التحديات التي لم يشهدها الجيل السابق. فالعولمة، وانتشار وباء الإيدز، والاحتباس الحراري، وتكنولوجيا الاتصالات الالكترونية، وتغير المناخ، جميعها عوامل غيرت وجه العالم إلى غير رجعه.

وهكذا، يحرص صندوق الأمم المتحدة للسكان على تعزيز وحماية حقوق الشباب، من خلال تطلعه إلى عالم يتيح الفرص أمام الفتيات والفتيان، على حدٍ سواء، لتطوير إمكاناهم الكاملة، وللتعبير عن ذاهم بحرية، كما يكفل لهم احترام الآخرين لآرائهم، وأن يعيشوا حياةً خاليةً من الفقر والتمييز والعنف.

ومن أجل ذلك، يعمل الصندوق في مختلف القطاعات ومع العديد من الشركاء لتحقيق ما يلي:

- تمكين المراهقين والشباب، من ذوي المهارات من أجل تحقيق أحلامهم، والتفكير بشكل نقدي، والتعبير بحرية عن ذاهم.
- تعزيز مفاهيم الصحة لدى الشباب، بما في ذلك تمكينهم من الحصول على المعلومات المتعلقة بالصحة الجنسية والصحة الإنجابية، من حيث التثقيف، والسلع والخدمات ذات الصلة.

• ربط الشباب بالبرامج المعنية بتمكين الشباب لكسب الرزق والعمل.
• مراعاة حقوق الشباب، لاسيما الفتيات والفئات المهمشة في المجتمع، لينشئوا أصحاء وآمنين بفضل حصولهم على نصيبٍ عادلٍ من الاستثمارات الاجتماعية.
• تشجيع الشباب على القيادة والمشاركة في القرارات التي تؤثر عليهم، بما في ذلك تلك التي تتعلق بخطط التنمية في مجتمعاتهم.

ويشكل الشباب في الفئة العمرية 10–24 سنة حولي ثلث سكان مصر. وفي العقد الأخير، ارتفعت معدلات الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة للفتيات والفتيان كافة، مع ملاحظة أن نسبة التحاق الفتيات تنخفض قليلاٍ عن نسبة الفتيان في جميع المراحل. ومن جهةٍ أخرى، هناك تفاوتات على المستوى الإقليمي، حيث ترتفع معدلات الالتحاق بالتعليم بين الفتيات في المناطق الحضرية عن مثيلاتهن في المناطق الريفية، وكذلك الحال بين وجهي مصر القبلي والبحري. هذا، ويشكل الشباب الذكور النسبة الأعلى من القوة العاملة من المراهقين، حيث تسجل النساء الشابات النسبة الأعلى من معدلات البطالة.

وغنيٌ عن الذكر أن أن الزواج يمثل نظاماً اجتماعياً هاماً، يمثل فيه الأطفال أهمية قصوى بالنسبة للمتزوجين حديثاً. وفي عام 2000، أنجبت النساء الشابات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15–24 سنة نحو 800,000 مولود من المجموع الإجمالي للخصوبة في مصر. وقد تعدل مؤخراً الحد الأدنى للسن القانونية للزواج في مصر ليصبح 18 عاما، على الرغم من أن متوسط عمر الزواج بالنسبة للمرأة هو 20,6 سنة (وفقاً لتقرير المسح اليموجرافي والصحي لعام 2008). وقد زاد استخدام وسائل منع الحمل بين جميع النساء المتزوجات (من 47 في المائة في عام 1992 إلى 60 في المائة في عام 2003)، وبالنسبة للشابات المتزوجات يشير التقرير إلى أن أقل من 1٪ من النساء اللواتي لم ينجبن كن يستخدمن إحدى وسائل منع الحمل في وقت إجراء المسح. وفي الوقت نفسه، انخفضت الحاجة غير الملباه إلى تنظيم الأسرة بمقدار يزيد عن النصف بين النساء الشابات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15–24 سنة، حيث تبلغ حالياً نحو 8 في المائة (وفقاً لتقرير المسح اليموجرافي والصحي لعام 2008). هذا، وقد بلغ متوسط عمر الأم عند الولادة الأولى 22,4 (وفقاً لتقرير المسح اليموجرافي والصحي لعام 2008).

وقد شهد المناخ السياسي السائد في مصر تجاه الصحة الإنجابية للشباب والمراهقين تحسناً مضطرداً، وإن لم يكن بالدرجة الكافية لتلبية كافة حتياجات الشباب. فالدستور المصري ينص على حماية الأمهات، والأطفال، والشباب، كما يضمن للمرأة حقها في الرعاية الطبية، والصحية، والبدنية والنفسية، والاجتماعية.

ومن الجدير بالذكر أن نصيب الشباب من سياسة مصر السكانية يتمثل فقط في توفير الرعاية الصحية للفتيات المقبلات على الزواج من خلال القيام بالفحوصات اللازمة وإسداء المشورة الطبية وبالتالي، نجد أن معظم خدمات الصحة الإنجابية متاحة فقط للنساء المتزوجات، على الرغم من أن خدمات الصحة الإنجابية تتناول العديد من القضايا التي تتصل بكافة مراحل الحياة

فالصحة الإنجابية للشباب تعني بتقديم مجموعة كبيرة من الخدمات الشاملة وتيسير سبل الوصول إلى المعلومات ذات الصلة. وهناك بعض القضايا مثل الممارسات الضارة التي يجب معالجتها على كافة المستويات، بدءاً من المؤسسات المحلية وصولاً إلى الحكومة؛ ومن محيط الأسرة والأقران إلى مستوى المدارس؛ وكذلك من الشباب إلى الكبار. فعلى سبيل المثال، نجد أنه على الرغم من أن القانون يحظر قانوني ممارسة ختان الإناث، تظل هذه العادة تمارس على نطاق واسع. فوفقاً لتقرير المسح اليموجرافي والصحي لعام 2008، بلغت نسبة الإناث اللاتي أخضعن للختان 90,1٪.

ومن جهةٍ أخرى، نجد أن الثقافة الإنجابية والجنسية لم يتم إدراجها في المناهج الدراسية بالمدارس، ليظل المصدر الوحيد للمعلومات أمام الشباب متمثلاً في أقرانهم وأسرهم. هذا، ولا يشتمل نظام التأمين الصحي المطبق في المدارس على الرعاية الصحية الإنجابية للطلاب، كما لا يوجد برنامج موجه للشباب خارج المدارس. وواقع الأمر أن منظومة الصحة الإنجابية المتكاملة لا تقتصر على توفير وسائل تنظيم الأسرة وغير ذلك من القضايا التي تهم المتزوجين من الشباب فحسب، وإنما تشتمل على العديد من القضايا الأخرى مثل المحيض، وسوء التغذية، كما أنها تهتم بالرد على أي تساؤلات تثار من قبل الشباب غير المتزوجين.

ومن خلال برنامج الشباب، الذي يشارك في تنفيذه كلٌ من الحكومة والمنظمات غير الحكومية، أدرك صندوق الأمم المتحدة للسكان البيئة التي ينمو في محيطها الشباب

والمراهقين، مما ساهم في إتباع أفضل النهج في الدعوة لتطبيق سياسات وطنية صديقة للشباب.

ويعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في مصر، بالتعاون مع شركائه، على دعم الصحة الإنجابية للشباب. فنجد أن معظم البرامج المنفذة تتناول الشباب باعتباره القاسم المشترك في كافة القضايا الأخرى، بينما تنصب برامج أخرى بقضايا الشباب على وجه التحديد، كما سيتضح فيما يلي:

- دعم الخدمات الصديقة للشباب في مختلف المحافظات، بالمشاركة مع الجمعية المصرية لتنظيم الأسرة. وذلك من خلال مبادرة تثقيف الأقران، وبدعم من الأطباء في العيادات المتخصصة لتقديم الخدمات للشباب. وقد أثبتت ثقافة الند للند نجاحاً في الوصول إلى الشباب وأسرهم، ومن ثم التعرف على الظروف البيئية المحيطة بأولئك الشباب.

- دعم المراكز الصديقة للشباب، من قبل الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية. تقوم هذه المراكز بتقديم المشورة للشباب، وخاصة المقبلين على الزواج، وحيثما لزم الأمر، يتم توجيه الحالة إلى المراكز المتخصصة أو وضع خطة العلاج اللازمة.

- البرنامج الشامل حول التثقيف الصحي للمراهقين بواسطة الأقران، والذي يقوم بتنفيذه المجلس القومي للطفولة والأمومة في 11 محافظة. ويتضمن المشروع مجموعة من كتيبات المعلومات التي تم توزيعها على طلبة المدارس الإعدادية.

- كلٌ من المجلس الأعلى للجامعات، والمجلس القومي للسكان، وجمعية الديموجرافيين، بصدد إعداد برنامج تثقيفي حول القضايا السكانية ليتم تنفيذه في ثلاث جامعات.

- الأقران، وهي عبارة عن شبكة من المنظمات المعنية بتثقيف الأقران، وهي تضم 40 منظمة غير حكومية تعمل في 14 محافظة. وقد قامت الشبكة بعقد دورات تدريبية حول تثقيف الأقران، وإعداد عدد 10 حقيبة معلومات تحتوي على أكثر من 10 أدوات في مجال تثقيف الأقران، كما تتيح الشبكة فرص التواصل.

(5) شيخوخة السكان:

1-شيخوخة النساء: [28]

لم يعد سكان العالم يتزايدون بكثرة فحسب، بل أضحوا أكبر سناً. ذلك أن شيخوخة السكان هي النتيجة الحتمية لانخفاض الخصوبة، لا سيما لو صاحبها زيادة في متوسط العمر المتوقع. فنسبة كبار السن آخذة في الارتفاع بمعدل أسرع من معدلات الزيادة في أي شريحة عمرية أخرى. ففي البلدان المتقدمة تتجاوز بالفعل نسبة كبار السن عن مثيلتها في الأطفال. وفي البلدان النامية، نجد أن نسبة المسنين آخذة في الازدياد المضطرد نتيجة للانخفاض السريع في معدل الخصوبة، الناجم عن النجاح الذي حققته برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

ووفقا لقسم السكان التابع للأمم المتحدة، فمن المتوقع أن يتضاعف عدد الأشخاص في العالم الذين تبلغ أعمارهم 60 عاما أو أيزيد، خلال السنوات الـــ 45 المقبلة، ثلاث مرات تقريبا ليرتفع بذلك عدد المسنين من 672 مليون في عام 2005 إلى ما يقرب من 1,9 مليار بحلول عام 2050. وفي يومنا هذا، يعيش 60 في المائة من كبار السن في البلدان النامية، وسوف ترتفع هذه النسبة إلى 80 في المائة بحلول عام 2050.

بل، سيكون هناك ازدياداً ملحوظاً في أعداد "الطاعنين في العمر، وهم أولئك الذين يبلغون 80 عاما فأكثر، ليرتفع عددهم من 86 مليون في 2005 إلى 394 مليون في عام 2050. وبحلول عام 2050، من المتوقع أن يتمركزمعظم المتقدمين في العمر في البلدان النامية. وفي غالبية المجتمع، ستشكل المرأة العدد الأكبر في نسبة الأشخاص المسنين. ويهدف صندوق الأمم المتحدة للسكان، من خلال مشاركته في السياسات والبرامج، إلى دعم أولئك الذين يضطلعون بمسؤولية تعزيز رفاهية كبار السن، وبصفةٍ خاصة تلك المشاريع التي تطبق الاستراتيجيات التي تم اعتمادها في مرحلة ما بعد المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية.

2- شيخوخة سكان مصر : [29]

تشكل الحقبة التي أعقبت مرحلة النافذة الديموجرافية تحدياً للحكومة المصرية حول كيفية التعامل مع شيخوخة السكان وتزايد نسبة الإعالة. فالتغيرات التي يشهدها الهيكل العمري للسكان يصاحبها تأثيرات متعددة على النمو الاقتصادي.

وكما ذكر من قبل، ينقسم السكان عادةً إلى ثلاث شرائح عمرية، سن الشباب، سن العمل، وكبار السن. وتخرج فئة صغار السن من دائرة القوة العاملة، فهي الفئة التي المستهلكة والتي تتطلب المزيد من الاستثمارات في مجالات الأنشطة الاجتماعية غير المنتجة، وفي مجالات الصحة والتعليم، مما يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي.

أما عن شريحة السكان في سن العمل– وهم الذين يحدثون تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي– فهم الذين يشكلون قوة العمل المولّدة للدخل والوفورات، بينما تخرج فئة كبار السن من دائرة القوة العاملة، لتستهلك المدخرات، كما أنها تتطلب المزيد من الاستثمارات في الخدمات الصحية.

وفيما يتعلق بالسياسات المتعلقة بالشريحة الثالثة من السكان، نجد أن الاقتصاد المصري ليس مهيئاً للتفاعل مع مجتمع المسنين. فنظام المعاشات في مصر، وهو يعتبر أهم الأنظمة الداعمة للمسنين، لا يزال يعاني من: انخفاض وتناقص المعاشات، وزيادة تكاليف المعيشة، وكثرة المشكلات الإدارية المتعلقة بنظام الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى أسلوب توجيه الموارد ومحدوديتها.

وعلى الرغم من أن الحكومة لم تقم بإعداد دراسةٍ مسبقة في هذا الصدد، إلا أن هناك بعض الجهود المبذولة في الآونة الأخيرة من أجل إصلاح نظام التأمين الصحي ونظام المعاشات.

وقد شهدت المعاشات إنخفاضاً، على الرغم من كونها في الأصل منخفضة. فمتوسط المعاش التقاعدي للفقراء وفقا للقانون 1980/112 ومعاش السادات يبلغ 79,4 جنيهاً مصرياً للمستفيدين من المعاشات، ويبلغ 28,4 جنيهاً مصرياً للمستفيدين من الورثة بموجب القانون 1980/112، كما يبلغ 67,8 جنيهاً مصرياً و42,5 جنيها مصرياً للمستفيدين من المعاشات والورثة المستفيدين بمعاش السادات.

ومن الجدير بالذكر أن جميع تلك الأرقام المذكورة آنفاً تقل عن نصيب الفرد من الإنفاق، وفقاً للخط الأدنى للفقر في عام 2000/1999 (الذي تم تقديره بين 80,3–92,4 جنيهاً مصرياً)، أي أنها لاتكفي لسد الاحتياجات الأساسية طبقاً لخط الفقر.

وقد سارت القروض الاجتماعية لبنك ناصر الاجتماعي على نفس الدرب، فقد انخفض معدل النمو السنوي لإجمالي القروض الاجتماعية لبنك ناصر من 14,7٪ سنويا خلال الفترة 1981/82–1992/1993 إلى 14,6٪ خلال الفترة 1992/1993–1999/2000. وانخفض معدل النمو السنوي لإجمالي عدد المستفيدين من قروض بنك ناصر الاجتماعية من 3,8٪ سنويًا خلال 1981الفترة من 1981/1982–1992/1993 إلى –22,7٪ سنويا خلال 92الفترة من 1992/1993–1999/2000.

أضف إلى ما سبق، أن تكاليف المعيشة شهدت ارتفاعاً ملحوظًا. فلمتوسط معدلات النمو السنوي الحقيقي للمعاشات انخفض إنخفاضاً حاداً بين عامي 1989 و2000، حيث كانت معظم المعدلات سلبية خلال الفترة 1990–2000. ونظراً لأن المعاشات التقاعدية لن ترتفع، نتيجة لارتفاع معدلات التضخم، فستظل غير كافية لتلبية الاحتياجات الأساسية لأصحاب المعشات.

وعلى الجانب الآخر، نجد أن سياسة التوظيف الكامل المطبقة في القطاع الحكومي قد جارت على الأجور الحقيقية للعاملين، نتيجة لتوزيع فاتورة الأجور على قطاع عريض من القوى العاملة، وانخفضت الأجور الحقيقية في القطاع العام بنسبة 49 ٪ خلال الفترة من 1973 حتى 1987 (نصار والليثي، 2004)، مما أدى إلى انخفاض حاد في القوة الشرائية الحقيقية للتأمينات الاجتماعية، ولاسيما بالنسبة للمؤمن عليه.

هذا، وتعد محدودية الموارد من أهم خصائص نظام الضمان الاجتماعي في مصر. ومع تزايد اقتراض الحكومة، من المتوقع أن يشهد النظام الاجتماعي في مصر– على المدى الطويل– نقصاً في التمويل؛ وانخفاض في معدلات العوائد الاسمية وزيادة المعدلات المالية (نصار والليثي 2004). ومع الزيادة في معدلات متوسط العمر المتوقع ومحدودية البدائل الاستثمارية للصناديق الاستثمانية، فإن الوضع المالي لنظام الضمان الاجتماعي في مصر مهدد لا محالة.

وتشكل نسبة المعاشات التقاعدية 11,6٪ من دخول الأسر، و9,6 ٪ من إجمالي النفقات، مقارنة بنسبة 11,1 ٪ و8,5 ٪ للشريحة المتوسطة, و9.2٪ و8,5٪ للشريحة العليا .(NSCRC 2000) وفي مقارنة بين حصة السكان وحصة المستفيدين من المعاش

وحصة المستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي، نجد أن هناك تحيزاً ضد الفقراء، وإلى حد ما ضد الطبقة المتوسطة.

إلا أنه، وعلى الرغم مما سبق ذكره، فقد كان لتحويلات الضمان الاجتماعي آثاره في الحد من الفقر، حتى ولو كانت ذات قيمة ضئيلة. ولولا تحويلات الحكومة في عام 2000/1999، لازداد معدل الفقر بمقدار 0,55 نقطة مئوية، ليرتفع بذلك من 16.7 إلى 17.4 في المائة.

مراجع الفصل الرابع

(1) صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA.

(2) ar.wikipedia.org/wiki الموسوعةالحرة

(3)Shepard, Jon &;Robert W. Greene .Sociology and You.: ISBN .Ohio , Glencoe McGraw-Hill, A.-22,2003. .

(4)Sullivan, A. ;Steven M. Sheffrin ,Economics: Principles in action, Upper Saddle River, New Jersey: Pearson Prentice Hall .ISBN 2 .003.

(5) الموسوعة المعرفية الشاملة.

(6) ar.wikipedia.org/wikiالموسوعة الحرة

(7)http://ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=11429a12aa937510

(8) http://www.marefa.org/index.php

- الموسوعة المعرفية الشاملة.

(9) محمد طرارى، التعداد السكاني المعتمد على تقنيات المعانية تجربة فرنسا في هذا المجال، المؤتمر الإحصائي العربي الأول، نوفمبر،2007

(10) حسين الخياط، الكتاب المرجع في جغرافية الوطن العربي، الاقتصاد العربي المشترك، للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1991.

(11)http://www.tariqel3lm.com/vb/showthr...&threadid

(12) http://www.worldometers.info

(13) ar.wikipedia.org/wikiالموسوعه الحرة

(14) http://www.shaimaaatalla.com/ هيثم القشى

(15) Ibid.

(16) Ibid.

(17) صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA.

(18) المرجع السابق.

(19) راجع:

http://www.tariqel3lm.com/vb/showthr...&threadid=2065–

– حسين الخياط: مرجع سبق ذكره.

– رياض إبراهيم السعدي: الكتاب المرجع في جغرافية الوطن العربي–حركة السكان(الهجرات)– التركيب السكاني– المنظمة العربية والثقافةوالعلوم– تونس– 1991.

– صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم UNFPA، 2000، نيويورك.

(20) المؤتمر القومى للسكان، القاهرة،2004.

(21) المرجع السابق.

(22) راجع:

- صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA

http://en.wikipedia.org/wiki/Listofcountriesbypopulation
http://en.wikipedia.org/wiki/Listofcountriesbypopulationdensity
http://en.wikipedia.org/wiki/ListofAfricancountriesbypopulation
http://en.wikipedia.org/wiki/ListofArabcountriesbypopulation
http://ar.wikipedia.org/wik

(23) أنظر:

– تحقيق أماني ضرغام، جريدة الأخبار المصرية الثلاثاء 03 من نوفمبر سنة 2009 – 15 من ذو القعدة سنة 15هـ – العدد 17955.

-http://www.akhbarelyom.org.eg/akhbar
- http://www.geosyr.com/vb/t897.html

(24) http://masrstars.com/vb/showthread.php?t=363812 –

(25) Ibid.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

egypt.unfpa.org/Arabic/Staticpage/.../PopulationAgeingAR.aspx

(26) Ibid.

(27) Ibid.

(28) Ibid.

(28) Ibid.

الفصل الخامس
الصحة والسكان

أولاً: فى الصحة والسكان والتنمية

ثانياً: الصحة ومعدلات الوفيات والخصوبة والبيئة

ثالثاً: الصحة والحقوق الإنجابية وحقائق الحياة

رابعاً: الخصوبة

خامساً: الزواج

سادساً: صحة الأم

سابعاً: تنظيم الأسرة

أولا: فى الصحة والسكان والتنمية:

اشار تقرير الامم المتحدة عام 2011[1] إلى تشخيص المشهد العالمى فى :

شهد معدل الخصوبة العالمى وهو عبارة عن قياس متوسط عدد الأطفال الذين يمكن للنساء إنجابهم وفق معدلات الخصوبة السائدة، انخفاضاً حاداً حيث أنتقل من 4.9 أطفال لكل امرأة فى عام 1950 إلى عدد مقدر ب 2.5 طفل فى الفترة 2005-2010، ويعود السبب الرئيسى لهذا الانخفاض إلى نزول معدلات الخصوبة فى البلدان النامية حيث انخفض معدل الخصوبة الإجمالى من 6 أطفال لكل امرأة فى الفترة 1950-1955 إلى 2.6 أطفال لكل امرأة فى الفترة 2005-2010، ولكن معدلات الخصوبة فى البلدان المتقدمة النمو أيضاً شهدت بدورها انخفاضاً حيث انتقلت من 2.8 طفل لكل امرأة فى الخمسينات إلى 1.6 طفل.

وقد حدثت هذه التطورات فى سياق ابتكارات تكنولوجية وتغيرا مجتمعيه سريعة اتسم فيها توافر وسائل تنظيم الأسرة حيث تتعاطى نسبة 56 فى المائة من جميع القادرات على الإنجاب من المتزوجات وسائل منع الحمل الحديثة.

وتترتب على انخفاض معدلات الخصوبة آثار هامة فى التنمية ومستوى رفاه الأسر والأفراد فحياة المرأة قد تشهد تغيراً جذرياً بحسب قدرتها أو عدم قدرتها على التحكم فى وقت الإنجاب وفى عدد ما تنجب من الأطفال. وانخفاض الخصوبة يمكنها من رفع مستوى تعليمها والمشاركة فى قوة العمل وتكريس المزيد من العناية لكل طفل وإطالة الفترات الفاصلة بين الولادات يقلل من وفيات الأطفال الصغار، ويتيح للأمهات التعافى من الحمل أما الحد من عدد حالات الحمل فهو يقلل احتمال وفاة المرأة لأسباب تتعلق بالأمومة وتقليص عدد الأطفال يتيح للعائلات وللمجتمع زيادة الاستثمار فى كل طفل وبذلك يصبح من الأيسر صحة الطفل وتغذيته وتعليمه عندما يكون هناك عدد أقل من الأطفال المتنافسين على الموارد والخدمات المتاحة.

وانخفاض الخصوبة يقلص النمو السكانى ويؤدى إلى تغييرات مفيدة فى التوزيع العمرى للسكان لأنه يزيد عدد العاملين المحتملين بنسق أسرع من زيادة عدد المعالين، ومن شأن هذه التغييرات أن تزيد المدخرات والبلدان التى استغلت هذه المدخرات لزيادة الاستثمار

وإيجاد المزيد من فرص العمل، واستثمرت المزيد فى صحة الأطفال وتعليمهم قد جنت فوائد فى مجال النمو الاقتصادى والتنمية البشرية، وتشير التقديرات إلى أن الآثار المترتبة فى النمو الاقتصادى عن عمليات تقليص الخصوبة فى الأمد المتوسط فى كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية قد أسهمت بنحو 20 فى المائة من نمو الناتج الفردى خلال الفترة من 1960 إلى 1995.

وثمة تفاعل بين الخصوبة والتنمية وكمان يوجد لفترة طويلة نقاش حول ما إذا كانت التنمية الناجحة هى التى تفضى إلى انخفاض الخصوبة أو ما إذا كان انخفاض الخصوبة هو الذى يعزز التنمية فالأدلة تشير إلى أن المقولتين صحيحتان[2]. وإن مؤشرات التنمية ليست هى العوامل الوحيدة المؤثرة فى الخصوبة مثلما يتبين ذلك من انخفاض الخصوبة فى البلدان النامية وبلدان العالم المتقدم، الذى حدث فى مستويات مختلفة من التنمية. وتتأثر الديناميات الاجتماعية أيضاً باتجاهات الخصوبة فقد أظهر تحليل انخفاض الخصوبة فى أوروبا فى القرن التاسع عشر أن هذا الانخفاض كان مدفوعاً بعملية لنشر أفكار وأنماط سلوك جديدة انتشرت من خلال الشبكات الاجتماعية والخطوات التى ينطوى عليها اعتماد وسائل منع الحمل، والتى تشتمل الوعى بالإمكانيات التى تتيحها هذه الوسائل واكتساب المعلومات وتقييم الخيارات واستخدام وسيلة واحدة أو أكثر من تلك الوسائل على سبيل التجربة وأن التعلم الاجتماعى والتأثير الاجتماعى هما من الجوانب الهامة لهذه العملية.

والسياسة العامة التى تنتهجها الحكومات لها أيضاً تأثير هام فى اتجاهات الخصوبة وهذا التأثير يمكن أن يكون إما بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة فالسياسات المباشرة تركز أساساً على الأسباب المباشرة المحددة للخصوبة، مثل السن عند الزواج، والترويج لوسائل تنظيم الأسرة ودعمها ودفع بدل إعالة الأطفال أما السياسات غير المباشرة فهى تلك التى على الرغم من أنها لا تستهدف التأثير فى الخصوبة فإنها تغير هيكل المحفزات التى تؤثر فى قرارات الأبوين فيما يتعلق بعدد الأطفال وتشمل هذه السياسات توفير معاشات تقاعدية لكبار السن وحوافز للنساء من أجل الانضمام إلى القوة العاملة، وتوخى سياسات تكافئ بلوغ مستويات تعليمية عالية بآفاق اقتصادية أفضل مما يتيح للآباء حافزاً لزيادة الاستثمار فى كل طفل[3].

ولكن وبعد ما يقرب من أربعة عقود من بدء هبوط الخصوبة فى البلدان النامية ترتبط مستويات الخصوبة سلباً بمؤشرات التنمية وتميل البلدان ذات معدلات الخصوبة العالية إلى الوصول لنتائج ضعيفة من نصيب الفرد من الدخل، ومواجهة ارتفاع مستويات الفقر، وانخفاض المستويات التعليمية، وارتفاع معدل الوفيات وانخفاض مستوى التحضر، وداخل البلدان أيضاً، تتسم الفئات السكانية فى الدرجات الدنيا من سلم توزيع التنمية البشرية بارتفاع مستويات الخصوبة فقد تبين من الدراسات التى أجريت خلال العقد الماضى على 56 من البلدان النامية أن عدد أطفال النساء فى الخمس الأدنى من سلم توزيع الثروة يزيد بمتوسط طفلين مقارنة بالنساء فى أعلى خمس[4].

ثانيا: الصحة ومعدلات الوفيات والخصوبة والبيئة[5]:

نتيجة لعواقب التدهور البيئى صنفت منظمة الصحة العالمية المخاطر البيئية التى تهدد الصحة إلى فئتين هما:- "المخاطر العصرية" المقترنة بعدم ارتباط التنمية بضمانات بيئية وصحية كافية و"المخاطر التقليدية" المقترنة على وجه العموم بنقص التنمية.

(1) المخاطر البيئية العصرية التى تهدد الصحة:

إن ثمة دليلاً ملموساً على وجود مجموعة من المواد الكيميائية والغازات التى تطلقها العمليات الزراعية أو الصناعية فى البيئة يمكن أن تحدث آثاراً سيئة على الصحة، سواء كانت موجودة فى الهواء أو الماء أو الغذاء وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعرض للإشعاع المؤين المنبعث من محطات توليد الطاقة النووية أو من المصادر الطبيعية يقترن بعواقب صحية سلبية. وتتعرض الصحة لتهديد رئيسى سواء فى البلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية من جراء تلوث الهواء، وبخاصة التلوث الناجم عن الجسيمات العالقة، الذى تشير التقديرات إلى أنه مسئول عن 3 ملايين حالة وفاة فى أنحاء العالم سنوياً (منظمة الصحة العالمية 1997) وأخطر هذه المواد على الصحة هي الجسيمات الأدق التى توجد عادة فى الدخان من محركات الديزل وعن الاحتراق وفى دخان السجائر وبعض أنواع النشاط الصناعى بسبب قدرتها على التوغل فى الجهاز التنفسى.

ويشكل الرصاص أحد المكونات المشتركة للجسيمات العالقة وثمة دليل قوى يربط بين التعرض للرصاص وانخفاض درجة الذكاء، وإعاقة النمو العقلى، وانخفاض وزن المواليد

واضطرابات الجهاز العصبى (ومنظمة الصحة العالمية 1997)، وما زال استنشاق الأبخرة الناجمة عن احتراق البنزين المحتوى على الرصاص يشكل واحداً من المصادر الهامة للتعرض المستمر لمستويات منخفضة من التلوث فى البلدان النامية التى مازالت تستخدم هذا النوع من البنزين.

ويحمل الماء والغذاء أيضاً كثيراً من الملوثات التى توجد فى الهواء ويشكل استخدام الأسمدة والمبيدات فى الزراعة مصدراً رئيسياً لتلوث المياه الجوفية والأغذية وقد وجد أن استهلاك الرصاص والزئبق والمركبات الثنائية الفينيل المتعدد الكلور واستخدام المبيدات من خلال النظام الغذائى يتعدى الحدود المسموح بها يومياً فى عدد من البلدان المتقدمة النمو كما أن استهلاك الرضع والأطفال بصفة خاصة لهذه المواد يتجاوز الحد الأقصى ويشكل احتواء مياه الشرب على الزرنيخ تهديداً مستمراً للصحة فى العالم لأنه قد يتسبب فى الإصابة بالأمراض العصبية وأمراض القلب والأوعية والدموية وسرطان الجلد وسرطان أجهزة الجسم الداخلية، بما فيها الكبد والرئة والكلى والمثانة وقد أفيد بوجود ارتباط وثيق بين ارتفاع امتصاص النيترات وتكرار الإصابة بأمراض الجهاز التنفسى.

ويعتقد أيضاً أن الملوثات البيئية العصرية تحدث آثاراً سلبية على خصوبة الإنسان وصحته الإنجابية رغم أن الأدلة على ذلك ما زالت موضعاً للجدل حيث تؤثر على سوء صحة الأجنة وصغار الأطفال وعن الإضرار بالخصوبة وتأخر النمو الذى لا سبيل إلى علاجه، وعن إحداث تغييرات طفيفة فى سلوك المواليد الجدد والصحة الإنجابية مثل الإقلال من احتمال ثبات الحمل، وارتفاع معدلات الإجهاض التلقائى، وزيادة خطر الإصابة بسرطان الثدى والمبيض والرحم.

(2) المخاطر البيئية التقليدية التى تهدد الصحة:

نتيجة للتحسينات الرئيسية التى طرأت فى المرافق الصحية وإمداد المجتمعات المحلية بالمياه وفى الإسكان ونوعية الهواء داخل المبانى لم تعد معظم الأمراض المقترنة بالعوامل البيئية التقليدية تمثل أهمية كبيرة فى معظم المناطق المتقدمة النمو ولكن فى غالبية المناطق الأقل نمواً فى العالم ما زالت الأمراض المرتبطة بسوء المرافق الصحية وتلوث المياه والأغذية. والعدوى الناجمة عن الحشرات أو الحيوانات الناقلة للأمراض، تتسبب فى قدر كبير من

حالات الوفاة والاعتلال. وتشير التقديرات إلى أن حالات الوفاة الناجمة عـــن الأمـــراض المقترنة بسوء أحوال إمدادات المياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية الشخصية والمترلية كانت تمثل وحدها 5 فى المائة من حالات الوفاة عموماً، و9 فى المائة من جميع حالات الوفاة فى سن مبكرة فى عام 1990 وعلى وجه التقريب تتسبب الأمراض المعديـــة والطفيليـــة فى حالة وفاة واحدة من كل خمس من حالات وفاة فى العالم.

وتتسبب الأمراض المقترنة بالعوامل البيئية التقليدية أيضاً فى إحداث قدر كـــبير مـــن الإعاقة فالأمراض المعدية تتسبب فى مجموعها نحو ربع حالات الإعاقة على مستوى العـــالم وتتحمل المناطق الأقل نموا العبء الأكبر من هذه الحالات ولاسيما فى الهند وفى أفريقيـــا جنوبى الصحراء الكبرى. وثمة دليل على أن التعرض إلى مسببات المـــرض البيولوجيـــة فى البيئة يمكن أن يؤثر سلباً على الجهاز المناعى.

(3) الأمراض الجديدة والأمراض التى عاودت الظهور:

أدت العوامل البيئية دوراً هاماً فى ظهور عدد من الأمراض الجديدة فى القرن العشرين وأسهمت فى زيادة خطورها وشملت هذه الأمراض فيروس نقص المناعة البشرية ومـــرض الإيبولا وغيره من الأمراض الحيوانية المصدر، والسلالات الأمراضية التى كانت معروفـــة من قبل ثم اكتسبت مقاومة للأدوية. فقد أدى النمو السكانى السريع وما اقترن من زيادة التعديات البرية والمائية الطبيعية إلى تعزيز نمو وانتشار مسببات المرض التى كانت محصـــورة من قيل فى مناطق معينة. وأهم هذه الأمراض على الإطلاق هو وباء فيروس نقص المناعـــة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذى تشير التقديرات إلى مسئوليته عنـــه وفاة ما يزيد على 18 مليون شخص منذ ظهوره.

ويتنقل فيروس نقص المناعة البشرية الذى يسبب الإصابة بمتلازمـــة نقـــص المناعـــة المكتسب بصفة أساسية عن طريقة الاتصال الجنسى والحقن بالمخدرات ولكن بمجرد انتقال العدوى إلى الشخص تزداد سرعة تطور المرض من مجرد الإصابة بـــالفيروس إلى الإصـــابة الكاملة بالإيدز.

وما زال مرض السل يشكل العدوى الانتهازية الأساسية التى تصيب مرضى فـــيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) فى البلدان النامية، ولاسيما فى أفريقيـــا جنـــوبى الصـــحراء

الكبرى وقد حققت الدول العربية نتائج إيجابية ورائعة عبر تطوير الخدمات الصحية والقضاء على الموت الجماعى[6] وتناقصت معدلات الوفاة من (16.6) لكل ألف شخص فى السبعينات، إلى (12.2) لكل ألف شخص فى الثمانينات و(9.2) لكل ألف شخص فى التسعينات وقد تواصل هذا التحسينات التى طرأت على الخدمات الصحية أدت إلى رفع معدلات الأعمار من (49.8) سنة فى السبعينات إلى (57) سنة فى الثمانينات، (61.8) سنة فى التسعينات (66) سنة عام 2000 هذا الارتفاع والتحسن الذى طرأ على معدلات الأعمار كانت نتيجة الجهود المشتركة التى بذلت من أجل تقليص الوفيات، إن خفض عدد الوفيات هذا قد أسهم بدوره فى استدامة الزيادة السكانية. ومع تحسين الخدمات الصحية المستمرة سوف تواصل معدلات الوفيات تناقصها التدريجى خاصة فى الدول التى ترتفع فيها هذه المعدلات مثل جيبوتى (16.4) الصومال (18.1) السودان (14.4) موريتانيا (17.5) واليمن (13.9) وما لم توازن ببرامج فاعلة لتنظيم الأسرة فخفض معدلات الوفاة سيقود إلى معدلات مرتفعة للنمو السكانى وإضافات بشرية فى الدول العربية.

وقد تناقصت معدلات الوفاة بشكل متسارع بعد الحرب العالمية الثانية، وأدى التحسن بأحوال المرأة الصحية إلى بعض الزيادة بالخصوبة والتى هى مرتفعة أصلاً. أدى ذلك إلى زيادة إضافية لمعدلات النمو السكانى المرتفعة، حيث ازدادت من (2.5%) بالسنة للفترة 1950- 1975 إلى (2.7%) للفترة 1975- 2000 وكان من الممكن أن يكون هذا المعدل أعلى فى بعض الدول العربية ومنها تونس، مصر، الجزائر، والمغرب ما لم يكن لديها مبادرات ناجحة لتخفيض الخصوبة من خلال تطبيق برامج تنظيم الأسرة تطبيقاً واسعاً. ولتوضيح ذلك كان هناك (37) مليون امرأة فى عمر الإخصاب (15.49 سنة) عام 1980 ووصل هذا الرقم إلى (50) مليون عام 1990 ثم (69) مليون بحلول عام 2000 وسوف يواصل ارتفاعه بمرور السنوات وكان العمر الوسيط فى الدول العربية (18) سنة عام 1980 تزايد ببطء شديد ليصل إلى (18.4) سنة عام 1990، وإلى (19.5) سنة عام 2000.

وفى مصر أشار المؤتمر القومى للسكان الذى عقد بالقاهرة عام 2004 ان[7]:

وفى مصر أشار المؤتمر القومى للسكان الذى عقد بالقاهرة عام 2004[8] أن لمصر تاريخ سكانى طويل ينفرد عن غيره بجغرافيته الخاصة التى حصرت الوجود السكانى منذ عهد

الفراعنة فى هذا الشريط الضيق من وادى النيل والدلتا وحتى يومنا هذا وتمثــل المســاحة المأهولة بالسكان نسبة حوالى 5.3% من إجمالى المساحة الكلية لمصر، وتــبرز التعــدادات المتعاقبة التى أجريت خلال القرن العشرين أن حجم سكان مصر فى تزايد مستمر.

سجل قدماء المصريين المواليد والوفيات بطريقة منظمة ورسمية أطلــق عليهــا اســم (سجلات الحياة)، كما حرص المصريون على إنشاء أرشيف مركزى يطلق عليه الأرشيف الملكى يحتفظ فيه بالوثائق الرسمية يعود تاريخ أول تعداد للسكان فى العصر الحديث علــى عام 1800 حيث قدر عدد السكان ب 2.5 مليون نسمة.

وأن معدل المواليد أنخفض من نحو 38.5 فى الألف عام 86-1987 إلى نحــو 27.1 ف الألف عام 2000 وإلى نحو 26.12 فى الألف عام 2004.

ثالثا: الصحة والحقوق الإنجابية : حقائق الحياة :

يعتبر ضمان أن يكون كل طفل مرغوباً فيه وكل ولادة مأمونة يفضى إلى اسر أصــغر وأقوى ويرتبط الاتجاه العالمى نحو تكوين أسر أصغر حجماً والــذى يتمثــل فى انخفــاض متوسط حجم الأسرة إلى النصف منذ عام 1950، بالإنجازات المحققــة فى مجــال الصــحة والتعليم وزيادة الفرص المتاحة للمرأة ولا يمكن أن تستمر إلا إذا استمر نمــو إمكانيــات الحصول على خدمات تنظيم الأسرة.

وتحدد القرارات الفردية النمو السكانى العالمة غير أن ثمة حوالى 215 مليون امــرأة فى البلدان النامية يفتقرون إلى سبل الحصول على الخدمات الفعالة لتنظيم الأســرة ولســن قادرات على ممارسة حقوقهن الإنجابية. وقد توقفت فى الوقت ذاتــه المســاعدة الإنمائيــة لأغراض منع الحمل إلى ما يقل بنسبة 50 فى المائة عن مستويات عام 1995.

وثمة أعداد مفرطة من النساء اللواتى يلدن فى سن مبكرة للغاية لمــرات عديــدة ولا يفصل بين الولادات إلا وقت قصير مما تتضاءل معه حظوظهن فى البقاء على قيــد الحيــاة ففى كل يوم تقضى 1000 امرأة نحبها وهى تهب الحياة بمعدل واحدة كل 90 ثانية وتشير التقديرات إلى وفاة حوالى 5.8 ملايين طفل حديثى الولادة قبل بلوغ عامهم الأول ويبلغ الخطر أقصاه بالنسبة للمرأة فى البلدان الفقيرة وبالنسبة للنساء الفقيرات فى جميع البلدان. ولا يمكن فصل صحة الأم عن صحة الأطفال حديثى الولادة لدرجة أن منظمــة الصــحة

العالمية تتحدث الآن عن صحة الأم والوليد ويمثل توفير الرعاية جيدة النوعية فى مجال الصحة الإنجابية وغيرها من طرق التشجيع الاقتصادية والاجتماعية للأمومة المأمونة إستراتيجية فعالة من حيث التكلفة من شأنها أيضاً أن تساعد البلدان التى يساورها القلق إزاء انخفاض معدلات الخصوبة. وإن ثمة حوالى 215 مليون امرأة فى العالم النامى يرغبن فى تنظيم الأسرة ولكنه لا يمكنهن الحصول على فرص الاستفادة منه وينجم عن هذه الحاجة غير الملباة إلى وسائل منع الحمل حدوث 82 فى المائة من جميع حالات الحمل غير المرغوب فيه. وجدت دراسات البنك الدولى أن الرعاية المتعلقة بالصحة الإنجابية فعالة للغاية من حيث التكلفة: فالاستثمار بقيمة 4.10 دولارات للشخص الواحد قد يؤدى لتجنب 8 فى المائة من العبء العالمى للمرض.

ولتعليم المرأة تأثير مباشر على خفض معدل وفيات الأطفال فوفقاً لتحليل نشر مؤخراً فى مجلة ذى لا نسيت (The Lancet) يمكن أن يعزى نصف الخفض فى معدل وفيات الأطفال خلال الأربعين سنة الماضية مباشرة إلى التحسن فى تعليم المرأة[9]. والاستثمار فى كل من تلبية الاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة وتوفير الرعاية للأمهات والأطفال حديثى الولادة فى العالم النامى يقلل الوفيات النفاسية بنسبة تزيد عن الثلثين.

والوفيات بين صفوف الأطفال حديثى الولادة بأكثر من النصف من 3.2 ملايين إلى 1.5 مليون وفاة وحالات الحمل غير المرغوب فيها بأكثر من الثلثين وعمليات الإجهاض غير الآمنة بما يقرب من ثلاثة أرباع من 20 مليوناً إلى 5.5 ملايين عملية.

ولقياس الصحة الإنجابية مؤشران هما معدل وفيات الأمهات ومعدل خصوبة المراهقات فلرفاه المرأة فى فترة الإنجاب أهمية كبيرة وفيه ما يدل على وضع المرأة فى المجتمع ويمكن الحد من خطرو وفاة المرأة عند الولادة عن طريق التعليم الأساسى والتغذية السليمة واستخدام وسائل منع الحمل والحصول على الخدمات الصحية ما قبل الولادة بإشراف جهاز طبى متخصص ولكن المرأة فى القرن الحادى والعشرين هى فى الكثير من الحالات محرومة من هذه الخدمات على الرغم من توفر العديد منها بكلفة منخفضة.

وتتباين معدلات وفيات الأمهات بين بلد وآخر وحتى بين البلدان التى تسجل مستويات متقاربة فى الدخل. فدخل الفرد فى إيران يتجاوز دخل الفرد فى كوستاريكا.

لكن معدل وفيات الأمهات فى إيران يتجاوز ما هو عليه من كوستاريكا بحوالى 4.5 مرات ودخل الفرد فى اندونيسيا يتجاوز بقليل دخل الفرد فى منغوليا ولكـــن معـــدل وفيـــات الأمهات فى اندونيسيا يتجاوز معدل وفيات الأمهات فى منغوليا بحوالى 9 مرات أما معدل وفيات الأمهات فى الولايات المتحدة الأمريكية يفوق بحوالى 11 مـــرة معـــدل وفيـــات الأمهات فى أيرلندا التى هى البلد الرائد على هذا الصعيد[10].

وطرأت على الصحة الإنجابية فى الوطن العربى تغيرات إيجابية ونتائج متطـــورة علـــى صحة المواليد والأطفال وتوقعات الحياة فى كل الدول العربية وفقـــد أدت الاضـــطرابات والحروب فى بعض الدول المقاطعة بسبب دواعى الحروب إلى مستويات مختلفة ومتباينة بين الدول نفسها وقد أدى الانخفاض فى معدل الوفيات إلى ترك انطباع جيـــد انخفـــض مـــن (16.6) وفاة لكل ألف شخص فى السبعينات إلى (8.9) وفاة لكل ألف شخص فى 1998 كما طرأت تحسينات خلال العقود الثلاثة الأخيرة على الخدمات الصحية أدت بالتـــالى إلى ارتفاع توقع الحياة إلى (60) عام (مع بعض الاختلافات بين الدول) وبلغ تسجيل الطلاب فى المداري الابتدائية (100%) فى معظم الدول العربية وسجل محو الأمية عنـــد الكبـــار إنجازات هامة وعلى الرغم من هذه الإنجازات لا يزال نحو (70) مليون عربى أكثرهم مـــن النساء الريفيات أميون لا يعرفون القراءة ولا الكتابة وهذا بدوره يشكل علاقة عكســـية بين مستويات الخصوبة ووضع المرأة والصحة العامة فمعدل الخصوبة يتدنى .

ولكن ليس بنفس السرعة التى فى أمريكا اللاتينية وآسيا وفيات الأمهات يظهر الجدول (13) أن أكثر من نصف الدول العربية تعانى من مستويات عالية لوفيات الأمهات (أكثـــر من 75 وفاة لكل 100.00 ولادة حية) وأكثر من ثلث الدول العربية تعانى من معـــدلات أعلى من (200) حالة لكل (100.00) ولادة حية دولتان عربيتان فقط نجحتـــا فى تقليـــل هذه النسبة وهما الكويت والإمارات العربية المتحدة لتصل إلى ما هو مقارب للمعـــدلات الدولية (ليس أكثر من 5 حالات بين 100.000 ولادة حية) بالإضافة إلى نسبة عالية مـــن الكفاءة والمهارة والخدمات الطبية للحوامل بلغت (95%) أو أكثـــر بينمـــا اســـتطاعت دول خليجية أخرى من تحقيق مستويات أقل تطور (20.10 وفاة لكـــل 100.000 ولادة حية).

واستناداً لإحصائيات منظمة الصحة العالمية حول معدل الوفيات للأمهـات تتوضـح المفارقة الكبرى بين الدول الصناعية والدول النامية فالمرأة فى الدول النامية احتمال تعرضها للوفاة ثلاث مرات أكثر بسبب الحمل عن المرأة فى الدول الصناعية ومن هنـا وضـعت الدول العربية على قائمة الدول النامية فيما يتعلق بوفيات الأمهات[11]

رابعا: الخصوبة:

(1) فى نظريات الخصوبة :

فريدمان ونظريات الخصوبة Theories of Fertility Decline

ركز فريدمان على متغيرين هما: الرغبة فى الأطفال وتبنى مفهـوم تنظـيم الأسـرة والخصوبة وهى المتغير السكانى الذى ركز عليه اتجاهاً وسلوكاً تتأثر بعوامل عدة متشابكة اقتصادية واجتماعية وثقافية وقيمية وديموجرافية كما تؤثر فيها.

المفترض فريدمان أنه بحدوث التغيرات التنموية خاصة فى النظم والظروف والاتجاهات والقيم حتى ولو كانت على مستوى أصغر مما حدث فى الغرب أن تتوفر الحوافز والدوافع اللازمة لانخفاض الخصوبة وأن أفكار وظروف الحياة الحديثة تعد أيضاً حافزاً هاماً لانخفاض الخصوبة وعندما تتوافر تلك الحوافز والدوافع يكون لمفهوم وسائل تنظيم الأسـرة أصـر إضافى مستقل. وأنه يمكن حدوث انخفاض فى معدلات الخصوبة فى ظـروف ومواقـف لا تتضمنها الرغبة فى الأطفال ومفهوم وسائل تنظيم الأسرة وإحداث التغييرات الحقيقيـة فى نوعية الحياة والتى تعتبر أساسية لتغيير الاتجاهات والمفاهيم فى المستقبل[12].

وأن الحافز لخفض الخصوبة يأتى من اتجاهات الأسر نفسها وإيمانهم بمميزات الأسـرة الصغيرة. ولذا فإن للعوامل الثقافية أهمية وكذلك والنظم الاجتماعية القائمة على مشاركة الأفراد فى إحداث تغيرات فعلية فى نوعية الحياة وظروفها تؤدى إلى تغـيرات فى الاتجـاه والسلوك[13] (Freedman, 1979: 63-79).

(2) واقع الخصوبة[14]:

شهد معدل الخصوبة انخفاضاً فى جميع البلدان تقريباً لكن كان هناك تفاوت كبير بـين البلدان فى زمن حدوث هذا الانخفاض وسرعته ولذلك يوجد تنوع فى مستويات الخصوبة

وتكون معدلات الخصوبة فى مستوى الإحلال عندما يكون لكل امرأة أبنه تحل محلها ونظراً لزيادة عدد المواليد الذكور عن المواليد الإناث ولضرورة أن تبلغ المرأة سن الإنجاب لكى تنجب أبناء فإن عدد الأطفال يتعبن على المرأة إنجابهم لكى تحصل على ابنة هو فى المتوسط أكثر من طفلين أثنين ومعدل التكاثر الصافى هو متوسط عدد البنات السائد لدى النساء الخصوبة دون مستوى الإحلال والمفهوم من الخصوبة المتوسطة هو وجود معدل يتراوح من 1 إلى 1.5 ابنة لكل امرأة مما يعنى أن الجيل القادم سيزيد بنسبة قصوى قدرها 50 فى المائة وارتفاع هذه النسبة يعد انعكاساً لخصوبة عالية.

وأن معدل التكاثر فى البلدان خلال الفترة من 2005 إلى 2010 ويوجد ضمن كل منطقة من المناطق الكبرى من العام بلدان ذات معدلات تكاثر منخفضة ومتوسطة وعالية وأوروبا هى المنطقة الأكثر تجانساً نظراً لأن أيسلندا هى الدولة الوحيدة التى ليست ضمن فئة الدول ذات الخصوبة المنخفضة وأفريقيا هى المنطقة الثانية الأكثر تجانساً لأن 39 بلداً من بلدانها ال 55 لديها معدلات خصوبة عالية وتتركز معدلات الخصوبة المتوسطة فى شمال أفريقيا وجنوبها وفى أفريقيا أيضاً أثنين من البلدان لهما معدلات خصوبة منخفضة هما تونس وموريشيوس .

ونصف بلدان أوقيانوسيا لديه معدلات خصوبة عالية بما فى ذلك بابوا غينيان الجديدة التى هى واحدة من أكثر البلدان كثافة سكانية فى المنطقة لكن هذه المعدلات منخفضة فى استراليا ونيوزيلندا وغالبية البلدان فى الأمريكتين وأسيا لديها معدلات خصوبة متوسطة وبوليفيا (دول – المتعددة القوميات) وغيانا وهايتى وهندوارس هى البلدان الوحيدة فى الأمريكيتين التى لها معدلات خصوبة عالية وفى أسيا توجد معدلات الخصوبة العالية فى افغانستان وباكستان وتيمور– ليشتى والجمهورية العربية السورية وجمهورية لا والديمقراطية الشعبية وطاجيكستان والعراق والمملكة العربية السعودية واليمن والأرض الفلسطينية المحتلة وهناك فى كل من أسيا والأمريكيتين العديد من البلدان ذات معدلات الخصوبة المنخفضة 19 بدلاً من أصل 50 بلداً فى اسيا (منها أذربيجان وأرمينيا وإيران وتايلندا وجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجورجيا والصين وفيتنام وقبرص ولبنان ومنغوليا وميانمار واليابان) و13 بلداً من أصل 39 بلداً فى الأمريكتين.

وضمن فئة أقل البلدان نمواً ثمة 40 بلداً لديه معدلات خصوبة عالية وخمسة بلدان لديها معدلات متوسطة وبلد واحد لديه معدل خصوبة منخفضة (ميانمار) ومعدلات الخصوبة ضمن فئة البلدان النامية الأخرى مرتفعة فى 20 بلداً ومتوسطة فى 54 بلداً ومنخفضة فى 31 بلداً وباستثناء بلدين أثنين تشهد جميع البلدان المتقدمة النمو معدلات خصوبة منخفضة وأيسلندا والولايات المتحدة الأمريكية هما الاستثناءان لأن معدلات الخصوبة السائدة فيهما تزيد بقليل عن مستوى الإحلال ومن الواضح أن مستويات الخصوبة تختلف بشكل ملحوظ وأن هناك ما يكفى من الأمثلة التى تكون فيها البلدان ذات مستويات تنمية منخفضة ومعدلات خصوبة منخفضة نسبياً للقول بأن التنمية ليست لازمة لانخفاض الخصوبة.

وسكان العالم موزعون بالتساوى تقريباً فى ما بين البلدان ذات الخصوبة المنخفضة (42 فى المائة) والبلدان ذات الخصوبة المتوسطة (41 فى المائة) وتستأثر البلدان ذات الخصوبة العالية ب 17 فى المائة من سكان العالم.

وفى البلدان ذات الخصوبة العالية يتراوح معدل الخصوبة الكلى بين 3.2 و7.1 طفل لكل امرأة ويتراوح هذا العدد بين 2.1 و3.6 طفل لكل امرأة فى البلدان المتوسطة الخصوبة وبين 1 و2.3 فى البلدان المنخفضة الخصوبة وتداخل هذه النطاقات سببه.

بينما يشير الواقع العربى إلى معدلات الخصوبة المرتفعة[15]:

أن معدل المواليد للمرأة قد انخفض من (6.6) طفل لكل امرأة عام 1950 إلى (4.2) طفل لكل امرأة حالياً مع اختلافات كبيرة بين الدول وتظل هذه المعدلات مرتفعة جداً عن المعدلات الدولية والبالغ (2.7) طفل لكل امرأة والخصوبة ما بين عامى 1978- 1988 فى كل الدول العربية عدا الصومال واليمن التى حققت أعلى معدل خصوبة فى العالم أربعة دول عربية حققت مستويات خصوبة أقل من (3) لكل امرأة وهى :البحرين، الكويت، لبنان، وتونس.

وفيات الأمهات الحوامل مرتفعة أيضاً فى الدول العربية بالإضافة إلى الأنماط المختلفة من التمييز ضد المرأة عبر دورة الحياة بسبب توزيع الأدوار للنوع الاجتماعى ويرجع

معدل الوفيات المرتفع لدى الأمهات والمواليد الجدد إلى الحمل المبكر والحمل المتأخر والحمل المتكرر والمتتالى هذه العوامل تعمل على استنزاف صحة الأمهات وحرمانهن من فرصة استعادة قواهن وتعويض ما فقدته من بروتينات ومعادن وتشير معدلات الخصوبة فى الدول العربية إلى (6) أطفال عام 1980 وانخفضت هذه الخصوبة لتصل إلى (5.2) طفل عام 1990 و(4.2) طفل عام 2000 وهو ضعف معدل الإحلال فى الوقت المقدر ب (2.1) طفل لكل امرأة على أية حال تبقى معدلات الخصوبة الزوجية (عدد المواليد للمرأة المتزوجة) أكبر بكثير من معدلات الخصوبة الكلية بشكل الخصوبة الزوجية (عدد المواليد للمرأة المتزوجة) أكبر بكثير من معدلات الخصوبة الكلية بشكل عام هذا وفى عام 1990 كان هناك أربعة دول عربية فقط بمعدلات خصوبة لا تزيد على 4 مواليد للمرأة وبلغ عدد هذه الدول (10) بنهاية عام 2000 وهى : الجزائر والبحرين ومصر والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وتونس وقطر والإمارات العربية المتحدة ومن ناحية أخرى فقد كانت معدلات المواليد الخام 40 مولود لكل 1000 نسمة عام 1980 وبقيت هذه المعدلات مرتفعة طوال العقدين التاليين حيث وصلت 30 طفل لكل 1000 نسمة.

خامسا: الزواج[16]:

يعتبر السن عند الزواج عاملاً محدداً للخصوبة لأن الزواج فى كثير من لمجتمعات يمثل بداية فترة إمكانية الإنجاب.

وفى كثير من البلدان ساهم ارتفاع السن عند الزواج فى تخفيض معدل الخصوبة لأن الزواج فى سن متأخرة يعمل بشكل فعال على تقصير عمر الحياة الإنجابية للنساء وفى المجتمعات التى يتم فيها الزواج فى سن مبكرة جداً يحال دون بقاء المرأة فى المدرسة أو اكتساب مهارات ذات صلة بالعمل وهذا الأمر بدوره يعيق تمكينها ولذلك السبب وضعت معظم البلدان حداً أدنى لسن الزواج بالنسبة لكل من المرأة والرجل.

وفى معظم البلدان ارتفع متوسط السن عند الزواج أو متوسط عدد السنوات التى يظل فيها من يتزوجون فى سن ال 50 عزاباً وفى الفترة بين عامى 1990 و2005 انخفضت هذه السن فى 16 بلداً فقط من بين 111 بلداً تتوافر بيانات بشأنها واتجهت الزيادات فى سن الزواج فى البلدان ذات معدلات الخصوبة المنخفضة إلى الارتفاع بأكثر مما شهدته

البلدان ذلت معدلات الخصوبة المتوسطة واتجهت بدورها نحو الارتفاع بأكثر مما شـــهدته البلدان ذات معدلات الخصوبة المتوسطة واتجهت بدورها نحو الارتفاع فى البلــدان ذات معدلات الخصوبة المرتفعة وفى عام 2005 كان متوسط السن عند الزواج فى البلدان ذات معدلات الخصوبة العالية أقل بكثير من معدله فى بلدان المجموعتين الأخـــريين فقـــد بلـــغ متوسط السن عند الزواج فى البلدان ذات معدلات الخصوبة المرتفعة 21.3 عامـــاً و23.4 عاماً فى البلدان اذت معدلات الخصوبة المتوسطة 26.9 سنة فى البلـــدان ذات معـــدلات الخصوبة المنخفضة وفى الفترة بين عامى 1990 و2005 ارتفاع المتوســـط بمقـــدار ثـــلاث سنوات فى البلدان ذات معدلات الخصوبة المنخفضة وبمقدار سنة واحـــدة فى كـــل مـــن البلدان ذات معدلات الخصوبة العالية والبلدان ذات معدلات الخصوبة المتوسطة.

وفى معظم المجتمعات تتزوج غالبية النساء قبل بلوغ سن 35 عاماً ومع ذلـــك تظهـــر البيانات المتاحة أن أكثر من 30 فى المائة من النساء فى 21 بلداً من البلدان ذات معـــدلات الخصوبة المنخفضة (بما فيها : أسبانيا، استراليا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، بلجيكا، الـــدنمارك، سلوفينيا، السويد، فرنسا، فنلندا، لاتفيا، لبنان، هنغاريا، هولندا، اليابان) وفى 5 بلدان من البلدان ذات معدلات الخصوبة المتوسطة (وهى: بوتسوانا، الجزائر، جنوب أفريقيا، الرأس الأخضر، ناميبيا) لم يسبق لهن الزواج ويعتبر ارتفاع نسبة النساء اللاواتى لا يزلن عازبات عاملاً رئيسيا يسهم فى انخفاض معدل الخصوبة. وبمجمل القول يتباين انتشـــار الـــزواج وتوقيته تباينا واسع النطاق وفى البلدان ذات معدلات الخصوبة العالية يتجه سن الزواج إلى الانخفاض وتتزوج معظم النساء ويمكن لرفع سن الزواج، ولاسيما فى المجتمعات التى يزال فيها دون 21 و22 عاماً أن يساهم ليس فقط فى تخفيض معدلات الخصوبة بل وأيضـــاً فى تمكين المرأة بتسهيل تعليمها وتدريبها من أجل العمل.

سادسا: صحة الام:

أن الإجماع على تعريف الصحة الإنجابية عام 1994 فى المؤتمر الدولى للسكان والتنمية يعتبر خطوة هامة للبدء بترجمة توجهاته نحو خدمات تقدم فى هذا المجال وقد عرفت الصحة الإنجابية بأنها حالة متكاملة من الصحة الجسدية والعقلية والاجتماعية وليست تعبيراً عـــن غياب المرض فقط بكل الأحوال والأمور المتعلقة بالجهاز الإنجابى ووظائفه. والحفاظ علـــى

حق المرأة بتقرير خصوبتها وذلك من خلال حقوق المرأة وحقوق الإنسان وبرامج تنظيم الأسرة وصحتها الإنجابية وحقوق المرأة الجنسية والتى تعنى حقها فى ضبط وتيسير هذه القضايا من أجل الحفاظ على صحتها وخاصة معدل خصوبتها (أساس تمكين المرأة)[17].

وتشكل كفالة صحة الأم أولوية عالمية وفى البلدان المنخفضة الخصوبة يتم توفير الرعاية قبل الولادة للنساء الحوامل بشكل روتينى وينخفض احتمال الوفاة أثناء الولادة إلى حد كبير أما فى البلدان النامية لاسيما فى البلدان المرتفعة الخصوبة لا تزال الكثير من الحوامل يفتقرن إلى فرص الحصول على الرعاية الكافية للأمهات ويواجهن مخاطر عالية بالموت أثناء الولادة وعلى الصعيد العالمى ارتفع عدد السناء اللاتى فى سن الإنجاب من 1.3 بليون فى عام 1990 إلى 1.8 بليون حالياً وسوف يستمر فى الارتفاع وكانت هذه الزيادة وحدها كفيلة بزيادة عدد الوفيات النفاسية[18] إلا أن أخر التقديرات تشير إلى انخفاض هذه لوفيات من 545000 فى عام 1990 إلى 358000 فى عام 2008.

وقد أمكن تحقيق هذه الانخفاض عن طريق تقليل الخصوبة والتى تجاوزن مجرد موازنة الزيادة فى عدد النساء فى سن الإنجاب وعن طريق التحسينات فى مجال الرعاية الصحية للأمهات على حد سواء، ومع ذلك لا يزال هناك تفاوت كبيراً فى معدلات الخصوبة وفى الحصول على الرعاية الصحية للأمهات وحاليا تحدث 65 فى المائة من الوفيات النفاسية فى البلدان المرتفعة الخصوبة ومعظمها يمكن منعها وعلاوة على ذلك ففى حين أن البلدان المنخفضة والمتوسطة الخصوبة كمجموعة قد حققت انخفاضاً فى اجمالى الوفيات النفاسية بنسبة 55 فى المائة وهى تسير على الطريق الصحيح لتحقيق هدف الحد من الوفيات النفاسية بنسبة 75 فى المائة بين عامى 1990 و2015 وهو أحد الأهداف الإنمائية للألفية من الأرجح أن البلدان المرتفعة الخصوبة لن تحقق ذلك الهدف نظراً لأن الانخفاض فى معدل الوفيات النفاسية لديها لم يتجاوز نسبة 28 من المائة منذ عام 1990.

وعندما تحمل المرأة من الضرورى توفير سلسلة متصلة من الرعاية لكفالة الولادة المأمونة وصحة الأم والطفل وتوصى منظمة الصحة العالمية بتوفير مجموعة من عناصر الرعاية للحوامل تشمل ما لا يقل عن أربع زيارات قبل الولادة إلى مرافق رعاية الأمومة وإشراف موظفين مهرة على عمليات الولادة واستخدام المعدات والعلاجات الملائمة

والقدرة على إحالة ونقل النساء اللائى يتعرضن لمضاعفات إلى خدمات التوليد فى الحالات الطارئة والمتابعة وتقديم المشورة بعد الولادة وفى كثير من البلدان ولاسيما البلدان مرتفعة الخصوبة تفتقر النساء إلى الرعاية الكافية أثناء الحمل والولادة وخلال الفترة من عام 2003 على عام 2008 لن تستفد من أربع زيارات قبل الولادة إلا 34 فى المائة فقط من النساء الحوامل فى المناطق الريفية و67 فى المائة فقط من جميع الحوامل وفى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب أسيا وأوقيانوسيا كنا النسبة المئوية للنساء اللائى أشرف موظفون مهرة على ولادتهن أقل من ذلك إذ بلغت هذه النسب 45و 46و 57 فى المائة على التوالى بل أن رعاية التوليد فى حالات الطوارئ كانت أقل توفراً حيث لم يكن هناك إلا القليل من البلدان فى أفريقيا أو أسيا التى يجرى فيها العدد المتوقع إجراؤه من العمليات القيصرية فى ضوء المضاعفات المتصلة بالحمل . وعلاوة على ذلك ففى كثير من البلدان فإن الرعاية بعد الولادة غير موجودة مما يحرم المرأة من فرصة للحصول على المشورة الهامة لما بعد الولادة بشأن رعاية حديثى الولادة وبشأن تنظيم الأسرة ويشكل الفقر ونقص التعليم حاجزين يعترضان الوصول إلى الرعاية الكافية للأم والطفل وتبين الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية التى أجريت فى 38 بلداً أن إشراف القابلات الماهرات كان متاحاً لأقل من 30 فى المائة من النساء فى أدنى شريحة تمثل خمس السكان من حيث الثروة بينما توفرت لما يزيد عن 80 فى المائة من النساء فى الشريحة العليا التى تمثل خمس السكان من حيث الثروة وتم كذلك توثيق أوجه عدم المساواة المرتبطة بالأصل والعرق والعوامل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى فى البلدان المتقدمة النمو[18]

ويشير الواقع العربى إلى أن:[19] المواليد والأطفال يعانون من آثار صحة الأمومة المتدنية ولنفس الأسباب التى تؤدى بحياة الأمهات وتتركهن مرضى حيث تسهم هذه بما يقدر ب (8) مليون من حالات ولادة جنين ميت أو موته عند الولادة وتكمن المأساة حيث تموت الأم حيث ترتفع الاحتمالات لوفاة المولود أيضاً وبدون صحة جيدة للأمهات وتمكينهم لا يمكن إنجاب أطفال أصحاء. وأن معدل وفيات المواليد الجدد متفاوتة بين الدول العربية ويلاحظ خفض كبير لهذه المعدلات فى كافة الأقطار عدا العراق حيث أدت العقوبات والحصار إلى تزايد أعداد الوفيات واستطاعت كل من البحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة خفض هذه الوفيات لمعدلات أقل من (20) وفاة لكل (1000) مولود حى

أما كل من جيبوتى والعراق وموريتانيا والصومال والسودان واليمن فقد دلت النتائج أن معدل وفيات المواليد يصل إلى (95) أو أكثر لكل ألف مولود حى (بالنسبة للعراق، فقد حقق معدلات منخفضة قبل حرب الخليج).

سابعا: تنظيم الاسرة :

لقد كان تنظيم الأسرة عنصراً رئيسياً منذ أمد بعيد فى السياسات والبرامج السكانية وهو جزء لا يتجزأ من الصحة الإنجابية فهو يمكن الزواج والأفراد من إعمال حقهم الأساسى فى أن يقرروا بحرية وبمسئولية عدد أطفالهم والفترة الزمنية الفاصلة بينهم وتوقيت أنجابهم وهو حق تقرر بشكل راسخ فى مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالسكان المعقود فى عام 1974 وتأكد فى المؤتمر الدولى للسكان والتنمية المعقود 1995.

الأسرة يمكن الأزواج والأفراد من التحكم فى العملية الإنجابية لذلك فهو أساسى لجودة حيا وفى الواقع فقد أتضح على نطاق واسع أن صحة المرأة وصحة الطفل تتعرض لمخاطر عالية إذا حدث الحمل فى سن مبكرة للغاية أو متأخرة. أو لمرات كثيرة للغاية أو متقاربة للغاية من بعضها البعض واللجوء إلى تنظيم الأسرة آخذ فى الازدياد بشكل مضطرد إذا يلجأ ما يزيد على 60 فى المائة من الأزواج المقيمين فى أرجاء العالم الأقل تقدماً إلى تنظيم الأسرة حالياً بالمقارنة بنسبة 10 فى المائة فقط فى الستينات وكان تزايد توافر وسائل منع الحمل الحديثة وبرامج تنظيم الأسرة المنظمة سواء الحكومية أو غير الحكومية مع نمو الرغبة فى إقامة أسر أصغر حجماً مسئولاً عن زيادة اللجوء إلى تنظيم الأسرة وما صحب ذلك من تناقص فى الخصوبة فى البلدان الأقل تقدماً وفى البلدان الأكثر تقدماً التى وصل فيها استخدام وسائل منع الحمل إلى مستوى عال نسبياً وكان لاستحداث طرق حديثة أثر أيضاً فى تمكين الأزواج والأفراد من تنويع اختيارهم لوسائل منع الحمل.

ويميل انتشار وسائل منع الحمل إلى أن يكون فى البلدان ذات معدلات الخصوبة المتوسطة والمنخفضة أعلى منه فى البلدان ذات معدلات الخصوبة المرتفعة (أنظر الشكل الخامس) وتشير البيانات المتعلقة بعقد التسعينات من القرن الماضى وأواخر العقد الأول من الألفية الثالثة إلى أن انتشار وسائل منع الحمل زاد فى 62 فى المائة من البلدان ال 34 ذات معدلات الخصوبة المنخفضة التى توافرت بشأنها بيانات وفى 89 فى المائة من البلدان ال 36

ذات معدلات الخصوبة المتوسطة وفى 78 فى المائة من البلدان ال 45 ذات معدلات الخصوبة المرتفعة وارتفع متوسط معدل انتشار وسائل منع الحمل من 69 فى المائة إلى 73 فى المائة فى البلدان ذات معدلات الخصوبة المنخفضة ومن 54 فى المائة إلى 60 فى الماشة فى البلدان ذات معدلات الخصوبة المتوسطة ومن النسبة المنخفضة 18 فى المائة إلى 24 فى المائة فى البلدان ذات معدلات الخصوبة المرتفعة[20].

تنظيم الاسرة على الصعيد العربى[21]:

معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة فى الوطن العربى ليست متوفرة لجميع الدول العربية فالإحصائيات متوفرة لعشرين دولة فقط منها (14) دولة لديها معدلات استخدام بنسبة (30%) أو أكثر لجميع الوسائل ومن ضمنها عشرة دول تبلغ نسبة استخدامها للوسائل الحديثة (30%) أو أكثر (9) دول تبلغ نسبة الاستخدام فيها (50%) أو أكثر لأية وسيلة أربعة دول منها تستخدم الوسائل الحديثة بنسبة (50%) أو أكثر وللوصول إلى خصوبة بمستوى الإحلال السكانى وهو (2.1) طفل لكل امرأة فإننا نحتاج لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة بنسبة (60%) وتحقيق هذا الهدف لا يعنى توقف النمو السكانى وأن يصبح صفراً فبسبب التضخم السكانى سيواصل النمو السكانى تزايده على مدى قرن قادم حتى يحقق توازن واستقرار وثبات للسكان.

أن المعدلات المرتفعة لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة كان عليها أن تقضى إلى معدلات منخفضة للخصوبة أكثر من تلك المحققة وبتفحص مستويات الخصوبة العمرية ومستويات استخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة يظهر أن النساء اللواتى ولدن 3 مرات الشريحة الكبرى لمستخدمات هذه الوسائل وأن استخدام وسائل تنظيم الأسرة بين فئة الشباب ضعيفة ويكثر الاستخدام غالباً لدى النسا اللواتى أتممن الإنجاب عن النساء اللواتى يباعدن بين الحمول كما أن نسبة الإخفاق وعدم الانتظام فى استخدام هذه الوسائل يدل على انخفاض نوعية الخدمات ومع التحسينات التى طرأت على نوعية الخدمات بالإضافة إلى العناية بالأمهات وتعليمهن فإن التوقعات تشير إلى زيادة فاعلية هذه الوسائل وخفض لمستويات الخصوبة وبالمتوسط فإن درجة عدم إشباع الاحتياجات من الوسائل فى الدول العربية فتصل معدلاتها إلى (18%) أن نسبة عدم الإشباع تتراوح معدلاتها فى أقصاها من (38.6%) فى اليمن إلى (11.2%) فى مصر.

مراجع الفصل الخامس

(1) تقرير الأمم المتحدة، المجلي الاقتصادى والاجتماعى، يناير 2011.

(2) John Beyant: Theories of fertility decline evidence from development indicators population and Development Review, Vol, 33, No, 2007.

(3) تقرير الأمم المتحدة 2011، مرجع سبق ذكره.

(4) Davidson R. Gwatkin and others Socio- Economic Differences in Health Nutrition and population Within Development Countries An Overview, World Bank, Washington, 2007.

(5) تقرير الأمم المتحدة ، 2011، مرجع سبق ذكره، ص ص: (47-51).

(6) صندوق الأمم المتحدة للسكان والسكان فى الوطن العربى، 2011.

(7) المرجع السابق.

(8) المؤتمر القومى للسكان ، القاهرة، 2004.

(9) www.7BillionActions.org

(10) www.UNFPA.org

(11) تقرير الأمم المتحدة 2011، مرجع سبق ذكره.

(12) صندوق الأمم المتحدة للسكان، مرجع سبق ذكره.

(13) R. Freedman, Theories of Fertility Decline : a Reappraisal Syracuse, New York, Syracuse, New York, Syracuse University press In : Houser PM ed, World population and development: Challenges and prospects, 1979, p.p: (1-15)

(14) I bid, p.p: (64-72)

(15) تقرير الأمم المتحدة، 2011، ص ص: (8-10).

(16) صندوق الأمم المتحدة للسكان، مرجع سبق ذكره.

(17) تقرير الأمم المتحدة، 2011، ص ص: (11-13).

(18) صندوق الأمم المتحدة للسكان، مرجع سبق ذكره.

(19) تقرير الأمم المتحدة للسكان، مرجع سبق ذكره، ص ص: (29–31)

(20) صندوق الأمم المتحدة للسكان، مرجع سبق ذكره.

(21) تقرير الأمم المتحدة للسكان، 2011، مرجع سبق ذكره.

(22) صندوق الأمم المتحدة للسكان، مرجع سبق ذكره.

الفصل السادس
النظريات السكانية
وتفسيرالبطالة ومصاحباتها الاجتماعية

أولا: معضلة مفهوم البطالة

ثانيا: شروط المفهوم الجيد للبطالة

ثالثا: رؤية النظريات السكانية للاقتصاد والمجتمع

رابعا: ثقافة البطالة

خامسا: أنواع البطالة

سادسا: معدل البطالة

سابعا: المصاحبات الاجتماعية للبطالة

أولا: معضلة مفهوم البطالة:

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل من خلال اهتمام الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين، لذا استحوذ موضوع البطالة بشكل رئيسي على عناية أصحاب القرارات السياسية، باعتباره ظاهرة تفرض نفسها بشكل دائم وملح على الساحتين الدولية والعربية، والتى تعد قنبلة موقوتة تنفجر فى أى لحظة، ولعل ثورات الربيع العربى ومن بينها ثورة 25 يناير المصرية رفعت مواجهة مشكلة البطالة جنبا إلى جنب مع تغيير النظام والحرية والعدالة الاجتماعية كمطلب من متطلباتها.

إن البطالة ظاهرة اقتصادية عالمية قديمة وحديثة معا، حيث بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة، إذ لم يكن للبطالة معنى في المجتمعات الريفية التقليدية، والتكنولوجيا والتقدم التقنى قد يساهم بشكل أو بآخر فى ظاهرة البطالة خاصة فى الدول النامية التى تستورد تكنولوجيا قد لا تتوافق مع سياقها، كما أن للتكنولوجيا سياق بيئى وتصنع خصيصا لبيئة معينة تتوافق معها وهى غالبا الدول مصدر تصنيع هذه التكنولوجيا، ويواجه ظاهرة البطالة صعوبات كبيرة تحيط بها، سواء فى الفهم والقياس والتشخيص والعلاج.

وطبقا لمنظمة العمل الدولية فإن العاطل هو كل قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى، ومن خلال هذا التعريف يتضح أنه ليس كل من لا يعمل عاطل فالتلاميذ والمعاقين والمسنين والمتقاعدين ومن فقد الأمل في العثور على عمل وأصحاب العمل المؤقت ومن هم في غنى عن العمل لا يتم إعتبارهم عاطلين عن العمل[1].

ولقد برزت اتجاهات مختلفة فى تناول مفهوم البطالة، ولعل أبرزها من يعرف البطالة بوصفها تلك الحالة التى يكون عليها أولئك الأفراد المنتمون إلى قوة العمل، والراغبون فى العمل والقادرون عليه (من حيث التأهيل أو التدريب أو الخبرة أو كل ذلك أو بعضه) والباحثين عنه، ولكنهم لا يجدونه[2]، والمفهوم الدارج للبطالة يعرف البطالة على أنها عدم امتهان أي مهنة. وفي حقيقة الأمر أن هذا التعريف غير واضح وغير كامل وبلا شروط أو متغيرات. وتعرف البطالة بشكل عام بوصفها الحالة التى يكون فيها الشخص قادرًا على

العمل وراغبًا فيه، ولكنه لا يجد العمل والأجر المناسبين[3]، وهو مفهو قاصر أيضا حيث لا يرتبط بعمر محدد وهو سن العمل، لا يجد العمل ويرتبط بالفرص المتاحه فى سوق العمل، والأجر المناسب إذا طبق على جميع العاملين فى الدول المتقدمة والنامية سنجد أن العاملين يقررون أن الأجر غير مناسب. بينما يحددها البعض بأنها حالة عدم الاستخدام التى تشير إلى الأشخاص القادرين على العمل والذين ليست لديهم فرص سانحة للعمل[4]، وجاء هذا المفهوم أكثر عمومية، ويمكن أن ينطبق على الذكور والاناث، وركز أكثر على الفرص المتاحه فى سوق العمل أيا كانت الفرص والبعض قد يرفض فرص متاحه لأنها غير مناسبة مع تأهيله وخبراته ومهاراته أو حتى الأجر، كما أن التعريف فى مضمونه العام غير محدد وغير دقيق، لأن الفرد لا يعد عاطلا إلا بعد أن يصل إلى عمر معين يمكنه أن يعمل عنده، كذلك قد يوجد بعض الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه، وتجاهل الرغبة فى العمل، بالإضافة إلى أن هناك بعض الأفراد الذين يعملون لبعض الوقت على غير إرادتهم ويرغبون فى العمل طيلة الوقت، ومثل هؤلاء الأفراد لا يدخلون ضمن العاملين لو كانوا يعملون ساعة واحدة فى الأسبوع.

والمفهوم العام للبطالة بأنها الحالة التي يكون فيها الفرد قادراً على العمل وراغباً فيه ولكن لا يجد العمل والأجر المناسبين، والقدرة هنا ترتبط بإعداد وتأهيل وتدريب حيث الاعداد الفكرى والمهارى لممارسة عمل ما، ومن ثم المشاركة الفاعلة فى التنمية ويأتى هنا دور النظام التعليمى فى الاعداد والتأهيل، وراغبا فيه يعنى استعداده وتقبله للعمل وحاجته له لتحقيق غايات محددة، وتناسب العمل يعنى ارتباط فرص العمل المتاحه فى سوق العمل بخبراته ومهاراته وإعداده الفكرى والمهارى، وتناسب الوظيفة مع هذه المتغيرات، وقد يحدث عدم تناسب الأجر، ولذا فانه من البداية كما تركز مفاهيم البطالبة على الرغبة والقبول سواء لنوع العمل أو الأجر، والأجر هنا هو الأجر السائد وقت عرض الوظيفة، غير أن تباين الأجور فى الوظيفة الواحدة بين القطاعات المختلفة فى أى مجتمع قد يدفع البعض لعدم قبول الأجر المتدنى للوظيفة المعروضة فى قطاع ما.

كما أن التعريف العام يشمل الأنثى والذكر، ولكن لايراعى عزوف المرأة أحيانا عن العمل لآى سبب من الأسباب فإن التعريف يجعلها تخرج من هذا الاطار.

والتعريف الشاسع للبطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية، والذي ينص على أن "العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده"[5]، ولإثراء التعريف السابق يمكن أن نحدد الحالات التي لا يمكن أن يعتبر فيها الأفراد عاطلين عن العمل فيما يلي:[6]

-العمال المحبطين وهم الذين في حالة بطالة فعلية ويرغبون في العمل، ولكنهم لم يحصلوا عليه ويئسوا من كثرة ما بحثوا، لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن عمل ويكون عددهم كبيرا خاصة في فترات الكساد الدوري.

-الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل وهم يعملون بعض الوقت دون إرادتهم، في حين أنه بإمكانهم العمل كامل الوقت.

-العمال الذين لهم وظائف ولكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تغيبوا بصفة مؤقتة لسبب من الأسباب كالمرض وغيرها من الأسباب.

-العمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة، وهم من يعملون لحساب أنفسهم.

-الأطفال، المرضى، العجزة، كبار السن والذين أحيلوا على التقاعد.

-الأشخاص القادرين عل العمل ولا يعملون مثل الطلبة، والذين بصدد تنمية مهاراتهم.

-الأشخاص المالكين للثروة والمال القادرين عن العمل ولكنهم لا يبحثون عنه.

-الأشخاص العاملين بأجور معينة وهم دائمي البحث عن أعمال أخرى أفضل.

وعليه يتبين أنه ليس كل من لا يعمل عاطلا، وفي ذات الوقت ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين.

وتعبرالبطالة عن قصور فى تحقيق الغايات المتعددة من العمل فى المجتمعات البشرية، وحيث الغايات من العمل متعددة، لذا قد تتعدد مفاهيم البطالة بتعدد هذه الغايات ويمكن

تصنيفها كذلك فى إطار تعدد الغايات من العمل، فمثلا البطالة السافرة وهى وجود أفراد قادرين على العمل ومؤهلين فكريا ومهاريا وراغبين فيه، ولكنهم لا يجدون عملاً ويعد ذلك إهدارا للطاقات البشرية فى المجتمع.

ويمتد مفهوم مفهوم البطالة، إلى الحالات التى يمارس فيها فرد عملاً ولكن لوقت أقل من وقت العمل المعتاد، أوالمرغوب حيث لا يسمح هذا الوقت بتحقيق غاياته من العمل، وتسمى هذه الظاهرة البطالة الجزئية الظاهرة ويمكن اعتبارها من أنواع البطالة السافرة.

ويمتد هذا المفهوم أيضا ليشمل من يعملون طول الوقت ولكنهم لا يعملون فى تخصصاتهم ولا يتوافق طبيعة عملهم مع تأهيلهم ومهاراتهم وخبراتهم، وقد يقبلوا العمل مضطرين لسبب أو لآخر، وليس عن قناعة ورغبة فى نوعية العمل، كما ان هذا العمل لا يحقق غاياته الذاتية الشخصية من العمل، ويعد ذلك أيضا إهدار للطاقات البشرية فى المجتمع وقد يحدث أحيانا أن يعانى البعض، من عملهم وقتاً أطول من المعيار المحدد لكى يتمكنوا من الوفاء باحتياجاتهم، وهو وجه آخر من أوجه اختلال العمل فى المجتمع.

وقد يعانى بعض العاملين، كل أو بعض الوقت، من البطالة المقنعة، عندما تكون إنتاجيتهم، أو استخدام مهاراتهم وقدراتهم متدنية حسب معيار ما، أو غياب توصيف المحدد للوظائف والاعمال او تداخل الاختصاصات او عدم الدراسة الجيدة لحاجة العمل أو قيام العاملين بأداء مهام وأدوار لا ترتبط باعدادهم مقدراتهم ومهاراتهم، وهذه أخبث أنواع البطالة، خاصة فى المجتمعات النامية، حيث البطالة المقنعة الوجه الآخر لتدنى الإنتاجية الاجتماعية للعمل المبذول، أو لقصور الدخل من العمل عن الوفاء بالحاجات الأساسية، ومن ثم انخفاض مستوى الرفاه الاجتماعى الكلى، أى الإفقار؛ أو لإهدار الطاقات البشرية والاستثمار فى التعليم نتيجة لغياب التوافق بين نظم التعليم واحتياجات سوق العمل،أو لتحمل شروط عمل غير آدمية مثل زيادة ساعات العمل أو بيئة عمل مضرة، إن قياس فعالية الأداء، وقياس الانتاجية المتوقعة للآداء فى وقت محدد، وتوافق المهام والأدوار مع القدرات والمهارات، ونطاق التمكن المحدد للأداء من المتغيرات الهامة لفهم وقياس وتحديد أسباب وعلاج البطالة المقنعه.

إن هذا الاهتمام القديم الحديث بالبطالة لم يخلو من بعض الغموض الذي اكتنف هـذا المفهوم كمصطلح علمي وذلك نتيجة لتعدد التعريفات الإجرائية لمفهوم البطالة وتنوعها، وأسبابها، وفى ضوء كل ذلك ما شروط المفهوم الجيد للبطالة ؟

ثانيا: شروط المفهوم الجيد للبطالة:

1- ان يراعى العمر الزمنى ويرتبط بمن هم فى سن العمل وفقا للتحديد الدولى لسن العمل.

2- مراعاة ساعات العمل الفعلية والرسمية كما هو محدد دوليا.

3- توافق العمل مع القدرات والمهارات.

4- العمل نظير أجر محدد وفقا لما هو سائد فى المجتمع.

5- أن يتضمن الغايات من العمل.

6- تعدد الخيارات والفرص المتاحه فى سوق العمل، أمام أفراد المجتمع كحق من حقوقهم.

7- أن يرتبط المفهوم بالاستبعاد الاجتماعى والتمايز فى سوق العمل وغياب المساواة فى فرص العمل المتاحه حتى مع مساواة القدرات والمهارات والخبرات.

8- فهم البطالة فى إطار ثقافة البطالة.

9- أن يقاس المفهوم بمعدل انتاجية الفرد ودرجة مساهمته فى حدوث التنمية.

10- ومفهوم البطالة بذلك هو حالة الفرد فى سن العمل، ولديه قدرات ومهارات محددة يتسم بها فى سوق العمل،وراغبا فى العمل بأجر يتناسب مع ما هو قائم فى المجتمع، ولكن لا تتعدد أمامه فرص العمل المناسبة لقدراته ومهاراته ومشاركاته الفاعلة المحسوبة فى التنمية، وشروط عمل مقبولة تشبع غاياته.

ثالثا: رؤية النظريات السكانية للاقتصاد والمجتمع: (7)

يرى "مالتوس وأتباعه بأن النمو المتزايد للسكان سوف يفضي، لا محالة، إلى كارثة لم تشهدها البشرية من قبل، أما "الشعبويون فيتسمون بالتفاؤل وبإيمانهم بقدرة "الإنسان"

على التأقلم، فديمغرافية متزايدة تعني دولة قوية ومستقبل مضمون، لكن التقلبات المناخية التي عرفها كوكبنا في العشريات الأخيرة، وزيادة وتيرة المجاعات وتفاقم المشاكل الاقتصادية، أرجعت إلى الواجهة نظريات "مالتوس" المتشائمة، فكثرت الأبحاث ونشرت المئات من التقارير والمقالات التي تطالب بالتفكير بجدية في مستقبل سلالة يتزايد عدد أفرادها باستمرار، وتتناقص الموارد التي بحوزتها يوماً بعد يوم.

(1) التشاؤم المالتوسي والتفاؤل الشعبوي:

1- مالتوس بين رجل الدين ورجل الاقتصاد:

قام البريطاني "توماس روبرت مالتوس بنشر كتاب عنوانه: "أصل المشكلة السكانية في سنة 1789، ومن بين ما جاء في كتابه، يقول "مالتوس بتحسين الأراضي المستغلة، هذا التحسين، مهما كان نوع التربة، لا يمكن أن يتطور دائماً بالزيادة، لكن ما يحدث، فهو بالعكس، تناقص تدريجي لهذه الزيادة، بينما السكان، أينما وجدوا ما يقتاتون به، فلن يعرف غذائهم حداً، وتزايد، ويصبح في حد ذاته منبعاً لتزايدات جديدة

ومن خلال ملاحظاته للتزايد السكاني في أوروبا والأمريكتين واستنادا إلى "قانون تناقص الغلة أو قانون تيرغو الغلة"، وقد وصل "مالتوس" إلى نتيجة مفادها بأن "الضغط السكاني" ظاهرة تخص كل الكائنات الحية، مضيفا في هذا السياق أن "السلوك الثابت والمشترك بين كل الكائنات الحية، هو تزايد عدد أفراد السلالة إلى غاية تجاوز الموارد الغذائية التي تتوفر عليها الطبيعة... التي كانت بخيلة في المكان وفي الغذاء، وعدد السكان يتزايد وفق متتالية هندسية ويتضاعف كل خمس وعشرين سنة تقريباً، بينما الموارد الإعاشية تتزايد على أقصى تقدير وفق متتالية عددية، واللافت أن هذين العنصرين: "المتتالية الهندسية السكانية" و"المتتالية الحسابية الغذائية" يمثلان جوهر نظرية "مالتوس"، والتي لاقت قبولا بقدر ما لاقت من الانتقادات.

تصديا لأفكار "مالتوس "كارل ماركس "Karl Marx، و"فريدريك إنغلز "Friedrich Engels" واعتبراها "اعتداءا على الإنسانية"، وإن ما توصل إليه مالتوس من نتائج، حتى وإن كانت تحمل في طياتها بعض الحقائق، إلا أنها شديدة التشاؤم، فقد كان عدد سكان العالم في زمن مالتوس حوالي مليار نسمة، وبعد قرنين أصبح عدد السكان ستة

مليارات، بينما حسب"مالتوس"، وبناءاً على "متتاليته الهندسية السكانية"، فمن المفترض أن يضاهي هذا العدد حاليا ال 256 مليار نسمة، وزيادةً على ذلك، فقد أهمل "مالتوس" قدرة التطور العلمي والتكنولوجيا على إبتكار طرق إنتاجية جديدة تسمح بزيادة المردودية.

ونظراً لما تحمله نظريات "مالتوس" السكانية من تشاؤم، وإيمانه بضرورة قيام الحـــروب وحدوث المجاعات، وبتشديده على عدم مد يد المساعدة للفقراء الذين يشكلون في رأيـــه عالة على المجتمع؛ فقد لقيت آراءه انتقادات شديدة، ويبدوا أن "مالتوس" لم يقل كلمتـــه الأخيرة بعد.

2- تفاؤل الشعبويون والنيوكلاسيك:

قبل قرن من زمن "مالتوس"، أطلق الفرنسي "جـــون بـــودان Jean Bodin" عبارتـــه الشهيرة: "لا ثروة ولا قوة من دون الرجال" والتي شدد من خلالها على الأثر الإيجابي المحض للتزايد السكاني على الاقتصاد، كما خطا حذو "بودان" العديد من المفكرين مثل "جـــون باتيست كولبير والفيلسوف "باتيست دو فوبون، "لويس الرابـــع عشـــر" والاقتصـــادي البريطاني "ريتشارد كانتيليون"Richard Cantillion وقد أُطلق على هذا التيار الداعي لتشجيع التزايد السكاني بـــ "الشعبوي"

وهو الذي يجد أصوله في الفكر التجاري "المركنتيلي"، وكان أنصار هذا التيار الأخير يعتقدون أن النمو الكبير للسكان هو وسيلة فعالة لتزايد الإنتاج والتصدير، وبالتالي دخول المعادن الثمينة، وإيماناً بإيجابية التزايد السكاني، قام "كولبير" بخفض وطأة الضرائب علـــى كل من يريد الزواج، أو من ينجب أطفالاً أو يهاجر إلى فرنسا أو إلى إحدى مستعمراتها.

كما أن بعض المفكرين العرب وعلى رأسهم "إبن خلدون"، اهتمـــوا ب "الإشـــكالية السكانية"، حيث يقول في هذا الصدد: "...ولهذا تجد الصنائع في الأمصار الصغيرة ناقصة ولا يوجد منها إلا البسيط فإذا تزايدت حضارتها، ودعت أمور الترف فيها إلى إســـتعمال الصنائع خرجت من القوة إلى الفعل"، ويضيف قائلاً بأن الزيادة السكانية تسمح بتقســـيم أكبر للعمل وتنوع أكبر للمهن وشعور بالأمن عسكرياً وسياسياً وبها يتطور العلم. ولهـــذا فليس مبالغة إن اعتُبر "إبن خلدون"، على أنه كذلك من أوائل "الشعبويين". وتتوافق نظرة الكثير من المفكرين المسلمين المعاصرين مع رأي "إبن خلدون".

لكن مجيء "مالتوس" ونظرياته رمى بأفكار الشعبويين إلى قاع الدرج إلى أن قام عدد من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع قروناً بعد ذلك بتثمين الدور الاقتصادي الإيجابي للتزايد الديمجرافي، على غرار الفرنسي "ألفريد سوفي " Alfred Sauvy وهو من ابتكر عبارة "العالم الثالث"، وصاحب كتاب "الثروة والسكان "، الذي نشره سنة 1943 والذي من بين ما جاء فيه، دعوته إلى تبني سياسة تشجيع الإنجاب، والأمريكي "روبرت سولو Solow" الذي توصل -عن طريق نموذج ابتكره سنة 1956، ويحمل اسمه "نموذج سولو Solow Mode) إلى نتيجة مفادها بأن التزايد السكاني وإن رافقه تزايد في حجم القوة النشطة، فسوف يكون له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

(2) الديمجرافيا والنمو الاقتصادي: [8]

يعتبر "المالتوسيون" بأن النمو الديمجرافي أكبر دائماً من النمو الاقتصادي، فالحاجز الرئيسي الذي يقف في وجه النمو الاقتصادي هو ندرة الموارد الطبيعية، التي سيأتي اليوم الذي ستنفذ فيه تماماً ويتراجع بسبب ذلك النمو الاقتصادي في كل بلدان العالم، وبالطبع سوف تنجم عن ذلك عواقب وخيمة من بينها تراجع مستويات الأجور بشكل حاد ومذهل وتتدهور القدرة الشرائية لأبعد الحدود وقد ينهار الاقتصاد كاملاً.

أما التيار "الشعبوي" فنظرته في هذا الشأن معاكسة تماماً، فحسب هؤلاء، النمو الديمجرافي السريع دليل على "حيوية" المجتمع وله دور كبير في التطور وبالتالي في تفعيل عجلة التنمية، حيث أن الديموجرافيا المتزايدة تعني تزايد نسبة الشباب، الذين يمثلون خزاناً للإبداع والابتكار،حتى أن الاقتصادية الدانمركية "استر بوزروب Boserup ترى في الضغط الديمغرافي على أنه محرك لتغيير التقنيات، نحو الأحسن وخاصة في القطاع الزراعي.

كما أن المجتمع الفتي يشجيع على الإبتكار، كون الشباب سريعي التأقلم مع الأفكار الجديدة (المنتجات الجديدة)، كما أن مجتمع فتي يعني تراجع نسبة المسنين، أي امكانية توجيه الأموال التي كانت مخصصة من قبل لإعالة هؤلاء، لإقامة مشاريع إستثمارية ولإنشاء هياكل اقتصادية جديدة. وهذا كذلك رأي عدد من السوسيولوجيين وعلماء الديمجرافيا، ويعطون عن ذلك أمثلة عديدة عن فترات وعن بلدان تأثرت إيجاباً بالتزايد الديمجرافي أو وأخرى تأثرت سلباً بتالناقص.

وهذه كذلك النتيجة التي وصل إليها الاقتصادي الأمريكي "ألفين هانسن " Alvin Hansen والتي يعود، من خلال "نظرية النضج "Maturity Theory حسبها تشكيل "رأس المال الخام" في الولايات المتحدة وفي أوروبا وحتى عام 1914، بنسبة 60 % للأولى و40 % للثانية، إلى التزايد السكاني الكبير الذي عرفته هاتين المنطقتين.

(3) الديمجرافيا والعمل:

يرى "المالتوسيون Malthusians أنصار مالتوس ونظرياته بأن النمو الديمجرافي السريع من المسببات الرئيسية لتفشي البطالة، وخير دليل حسبهم، ما يحدث في دول العالم، التي تعرف في غالبيتها نمواً ديموجرافياً كبيراً وتتميز بالتالي بمستويات منخفضة للأجور مما يدفع بها إلى التخصص أساساً في الصناعات اليدوية أو في تلك التي لا تتطلب مهارات تقنية عالية، وهذا ما يجعل سعر هذه المنتجات قليل التكلفة، ووضعية العمل في هذه البلدان هي أن "عرض العمل" فيها وفير و"الطلب" عليه قليل، مما يفسر مستويات النظريات السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع

لكن تأثير الوضعية الديمغرافيا على العمل في هذه البلدان، بل يمتد كذلك إلى البلدان التي لا تعاني من تزايد سكاني مرتفع ويكون ذلك بطريقة مباشرة وبأخرى غير مباشرة والأجور المنخفضة في البلدان السائرة في طريق النمو (والتي تعود بقدر كبير، حسب "المالتوسيون"، إلى النمو الديمجرافي المرتفع)، تحفز الصادرات السلعية لهذه البلدان (لأنها قليلة التكلفة ومنخفضة السعر نسبياً)، نحو البلدان المتطورة، مما سيتسبب في إفلاس وغلق المصانع وتسريح العمال أي في تزايد معدلات البطالة، والفعل هنا مباشر، أما الفعل غير المباشر، فهو تزايد في عدد البطالين في البلدان المتطورة بسبب المصانع التي تحول نشاطها إلى البلدان التي تتميز بأجور منخفضة وبالتالي، يرى المالتوسيون بأن التزايد الديمجرافي،والتموقع السريع، هو مشكلة الجميع وتستوجب التصدي له بشتى الطرق.

أما "الشعبويون"، وبإرتكازهم على نظرية "المزايا النسبية" للبلدان، فهم يرون بأن المنافسة الشرسة والضغط الناجم عن سلع البلدان الفقيرة التي تعرف نمواً ديموجرافياً كبيراً، والتي هي فعلاً قليلة التكلفة ولا تتطلب مهارات عالية لإنتاجها، سوف تدفع بالدول النامية وتحفزها على التخصص أكثر في السلع التي تنتجها هي والدفع بها "نحو

الأعلى"، وهذا ما سيضعها في مستوى عالي من التخصص إلى درجة أن البلدان "الفقيرة" لا يمكن أن تلحق بها ولا تنافسها في إنتاج هذه السلع.

(4) الديمجرافيا والطلب:

من البديهي بأن تكون العلاقة التي تربط التزايد السكاني والطلب على مختلف السلع والخدمات طردية في غالب الأحوال، وهذه العلاقة تُشكل حجرالزاوية في فكر "المالتوسيانيين"، لكن حسب آخرين، على غرار عالم الديمجرافيا الألماني "أوغوست لوش" فتأثير التزايد الديمجرافي هو أكثر حدةً على "الطلب على السلع الإنتاجية"، فالطلب على السلع الإستهلاكية أقل إرتباطاً في حجمه مع عدد الأفراد مما هو مع ارتبط مع القدرة الشرائية لهؤلاء؛ إذن، فتزايد الطلب يحفز "العرض" والذي بدوره يزيد من الطلب على السلع الإنتاجية، وبالتالي، فتأثير الديمجرافيا من هذه الناحية إيجابي.

ويوافق الكثيرون مع الرأي القائل بأن التزايد الديمجرافي يزيد من الطلب، لكن التأثير أكثر حدة على "تشكيلة الطلب" أي أنه يؤثر على الجانب النوعي للطلب أكثر مما يؤثر على جانبه الكمي، فعند إنخفاض نسبة النمو الديمجرافي، ترتفع مستويات الأجور (بسبب حدوث ندرة في عرض العمل)، مما يؤدى لاحدث تغيراً في الجانب الكمي من الطلب ويتسبب ذلك بدوره في تحويل رؤوس الأموال من القطاعات التي تعرف تراجعاً في الطلب على السلع التي تنتجها أو الخدمات التي تقدمها، نحو قطاعات أخرى، كما أن إنخفاض نسبة النمو الديمجرافي تُغير من التشكيلة السكانية (من شكل الهرم السكاني)، وكما هو معروف، تختلف الإحتياجات (وبالتالي الطلب على السلع والخدمات) بإختلاف الفئات العمرية.

كما أن الاقتصاديين النيوكلاسيك و"الشعبويون"، يرون بأن للتزايد أو للتناقص الديمجرافي وما يتبعهما من تغير في التشكيلة السكانية، أثر غيرالنظريات السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع، وهذا التأثير مباشر على الطلب، من خلال تأثيرهما على مستويات الإدخار والإستثمار.

ويمكن استنتاج أثر التشكيلة السكانية على الإدخار إنطلاقاً من الفرضيات التالية:

• تتميز مستويات الإدخار بإرتفاعها في المجتمعات الفتية (التي تكون فيهـا نسـبة الشباب كبيرة).

• المجتمعات "المسنة" تتميز بمستويات إدخار منخفضة نسبياً.

• تزداد مستويات الإدخار بتناقص معدلات البطالة والعكس صحيح.

• وعليه، فالمجتمعات الفتية تتميز بمستويات عالية من الإدخار والإستثمار.

ولقد أثبت التاريخ بأن هذه الآراء قد تصح في بعض المجتمعات ولا تصلح في أخـرى، أي لا مجال للتعميم، فأثر الديمجرافيا قد يكون بالإيجاب أوبالسلب حسب طريقة تعامـل السلطات مع هذه الإشكالية ومع الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

وأن هناك تيارين رئيسيين تطرقا للإشكالية السكانية ولعلاقتها مع الاقتصـاد، ورأينـا كذلك بأن نظرة كل منهما هي في غالب الأحيان معاكسة لنظرة الفريق الآخر، حـتى وإن كانا يتوافقان في كون التزايد الديمجرافي من بين أسباب تزايد الطلـب، لكـن هنـاك في الحقيقة تيار "وسطي"، يرى في التزايد السكاني نوعاً من الإيجابية، لكنه متخوف في نفـس الوقت من عواقب "الانفجار الديمجرافي"، هذا التيار يجد جذوره الأولى عند "أفلاطـون" إهتم بالتشكيلة السكانية، الذي وفي كتاب "الجمهورية " وفي مدينته المثالية وكذلك بعدد سكانها، واعتبر بأن الأفضل هو أن تكون فيها ثلاث طبقات: الفلاسفة ورجال القـانون، المحاربين والحرفيين وأن يكون عدد سكانها 5.040 نسمة. حتى إن "إبن خلدون" وإن كان من المدافعين عن التزايد السكاني، إلا أنه أقر كذلك بأن "العمران" إذا تجاوز حداً معينـاً، زاد الإسراف وعم الفساد وبات الخراب يهدد أسس الحضارة.

وفي العصور الحديثة اعتبر علماء الاقتصاد، السـويدي "كنـوت Knut، ويكسـل Wicksell" والبريطاني "إيدوين كنان Edwin Cannan" رواد هذا التيار الوسطي، حتى أنهم قاموا بوضع الأسس التي تسمح في رأيهم بتحديد "العدد الأمثل للسكان"، والـذي يمكن الاقتصاد من الانتفاع بمزايا التزايد الديمجرافي، ولكن نجد في نفس الوقت حـدوث سيناريو "مالتوسياني"، ففي العشريات الأخيرة عرفت عودةً قوية لنظريـات "مـالتوس"، وأصبح الكثير من "الوسطيين" وغيرهم من "المتطرفين" لنظريات "مالتوس"، فريبون مـن "النيو مالتوسيون" أو "المالتوسيون الجدد".[9]

رابعا: ثقافة البطالة:

يمكن تناول البطالة فى سياق مفهوم" ثقافة البطالة ." ويلفت هذا المفهوم الانتباه إلى خطأ الإدعاء بأن المتعطلين يشكلون جماعة متجانسة، كما يختلف هؤلاء المتعطلون فى تكيفهم مع العمل والوقت والنقود ن ويكمن الاختلاف بتباين السياق الثقافى لكل متعطل عن العمل، وكذلك النشئة والظروف الأسرية، التى تؤثر بدورها على اتجاهاته للبطالة،والتكيف معها، وطبقا للسياق الثقافى يمكن تقسيم المتعطلين والتفرقة بينهم.

ويمكن التفرقة بصفة أساسية بين المتعطل التقليدى الذى يستحيل عليه قبول الحياة بدون عمل، ومن ثم يبدى اتجاهات سلبية إزاء حالة البطالة التى يعانى منها، والمتعطل الحديث الذى لديه اتجاهات ايجابية نحو موقف البطالة، وأصبح يملك زمام أمره فى تعامله مع هذه المشكلة.

ولا يبدو هذا التقسيم الثنائى ملائمًا من وجهة نظر البعض، لأنه لايأخذ فى اعتباره الطرق المتعددة التى يتعامل بها المتعطلون مع مشكلة البطالة، وتنحو الدراسات الحديثة إلى تبنى مدخل يسعى إلى تفسير ردود الأفعال والاستراتيجيات لمختلف أنواع المتعطلين على أساس الثقافة التى يشكلون جزءا منها. ويقوم هذا المدخل[10] على مزيج من أفكار ميرتون عن أنماط التكيف الفردى مع حالة اللامعيارية (الامتثال، التجديد، الطقوسية، الانسحاب، التمرد) ونماذج الثقافة عند عالمة الانثروبولوجيا مارى دوجلاس التى قسمت نماذج الثقافة إلى أربعة هى: ثقافة المساواة، وثقافة التدرج، والثقافة الفردية، والثقافة القدرية، ويضيف انجبيرسين نموذجًا خامسًا هو الثقافة المستقلة.

واستنادًا إلى هذا المزيج من أفكار ميرتون ودوجلاس يصنف انجبيرسين وزملاؤه المتعطلين إلى عدة أنماط منها:

1- **الامتثاليون:** وهم الذين يسعون إلى تحقيق هدف الحصول على عمل مدفوع الأجر بالطرق المقبولة فى المجتمع مثل التقدم بطلب إلى مكاتب التوظيف، والانتظام فى برامج تدريبية لتطوير مهاراتهم.

2- **الطقوسيون:** وهم الذين فقدوا الأمل فى العثور على عمل، إلا أنهم يحدوهم الأمل فى العثور على وظيفة.

3- **المجددون:** وهم الذين يسعون إلى تحقيق هدفهم فى الحصول على فرصة عمل من خلال الوسائل غير الرسمية بالعمل فى الاقتصاد غير الرسمى.

وعلى هذا تنحصر أهم العوامل التي لها تاثير كبير في تزايد معدلات البطالة فيما يأتى:

(1) العامل الديموجرافي وسوق العمل :

حيث يؤثر التركيبة الديموجرافية من حيث النوع والسن والتركز الديموجرافى إضافة إلى القدرات والمهارات والخبرات،على توافقها مع متطلبات سوق العمل او الفرص المتاحه للعمل او طلبات التشغيل.

(2) مخرجات النظام التعليمى:

من العوامل الرئيسية التي تؤثر بشكل واضح وكبير على بروز ظاهرة البطال النظام التعليمي ومخرجاته وانعكاس ذلك على تركيبة قوة العمل، وإذا علمنا أن هؤلاء الدارسين سوف يتدفقون إلى سوق العمل بمعدلات متزايدة خلال السنوات القادمة، فإن ذلك ينذر باحتمالات البطالة السافرة عندما يتعذر على الحكومة الاستمرار في سياسة التوظيف الاجتماعي للمواطنين بصرف النظر عما إذا كان العمل يتطلبهم أو يتطلب تخصصاتهم. وقد غلب على النظام التعليمي وبخاصة التعليم العام -النمط التقليدي في التعليم كما ارتبط التعليم الجامعي بالحصول على الشهادة، ويوجد انفصال قوى بين التعليم وحاجات المجتمع الحقيقية، ولذا أصبح هناك افتراض سائد بأن خريجي الجامعات لا يلعبون فى الوقت الحاضر على الأقل الدور المرسوم لهم أوالمتوقع منهم في دفع عجلة التنمية، وذلك بسبب غياب فرص العمل المناسبة أو الالتحقاق بأعمال لا ترتبط ولا تتناسب مع قدراتهم ومهاراتهم وهذا ما يعني نوعا من عدم المواءمة بين مخرجات نظام التعليم الجامعى واحتياجات سوق العمل،وبالتالي انتشار ظاهرة البطالة.

(3) العوامل الاجتماعية والثقافية:

لاشك فى أن التحليل الاجتماعي لنسق القيم السائد في المجتمع من حيث تأثيره على ظاهرة البطالة بصفة خاصة يؤكد العلاقة المباشرة القائمة بينهما، إذ أن مدى الإقبال على الاشتغال بأعمال معينة مقابل الإحجام عن امتهان أخرى يشارك في تحديده متغيرات

اجتماعية عديدة من بينها نسق القيم، فالعمل اليدوي أو الحرفي لا ينظر إليه بصورة إيجابية أو سلبية ورؤية الآخرين له وتقييم الفرد لذاته إذا التحق بهذا النمط من الأعمال كلها متغيرات ترتبط بالنسق القيمي السائد، بل إن قيمة العمل المنتج عمومًا -يدويًا كان أم عقليًا -قضية يحكمها ذات النسق وتحددها البنية الثقافية الشاملة للمجتمع.(11)

كما تلعب أساليب التنشئة الاجتماعية في المجتمع دورا سلبيًا في النظر إلى العمل اليدوي والعزوف عنه، وبالتالي تؤثر هذه الظاهرة على نمو معدلات البطالة بين المواطنين.

وبهذا يتضح أن البطالة ظاهرة مركبة ومعقدة يسهم في تشكيلها وتضخمها عدد كبير من المتغيرات والعناصر، منها ما هو متعلق بالبناء الديموجرافي والنظام التعليمى،ومنها ما هو مرتبط بالتكدس فى القطاع الحكومى، فضلا عن العوامل الاجتماعية والثقافية، ومن ثم فإن فهمها وتحليلها لابد أن ينبع من هذا التصور ويتسق مع تلك الطبيعة المركبه.

ولكن هل أصبحت ثقافة البطالة أمرا واقعا لدى الباحثين عن العمل وشعروا باليأس من الحصول عليه واصبحوا ينخرطين مندمجين مع ثقافات أخرى؟.

خامسا: انواع البطالة:

يمكن أن نشير إلى نوعين رئيسيين للبطالة وهما:

1- **البطالة الظاهرة:** وتعنى أن الأفراد لا يجدون فرص العمل التي تتناسب مع قدراتهم وتخصصاتهم ومؤهلاتهم التي حصلوا عليها.

2- **البطالة المقنعة والبطالة السافرة Open unemployment** : وتنشأ البطالة المقنعة في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئا تقريبا حيث أنها إذا ما سحبت من أماكن عملها فأن حجم الإنتاج لن ينخفض. أما البطالة السافرة فتعني وجود عدد من الأشخاص القادرين والراغبين في العمل عند مستوى أجر معين لكن دون أن يجدوه، فهم عاطلون تماما عن العمل، قد تكون البطالة السافرة احتكاكية أو دورية(12)، وهي تتمثل بحالة من يؤدي عملاً ثانوياً لا يوفر لهُ كفايتهُ من سبل العيش، أو إن بضعة أفراد يعملون سويا في عمل يمكن أن يؤديه فرد واحد أو اثنان منهم، وتظهر من خلال تعيين

بعض الأشخاص في وظائف لا تعود بفائدة إنتاجية من ورائها، فالعمل الذي يمكن أن ينجزه خمسة يوكل إلى عشرة، أو خلق فرص عمل روتينية هامشية لا يجد فيها الإنسان قدراته وخبراته.

ويوجد العديد من انواع البطالة يمكن تحديدها فى الانواع التالية:

البطالة الدورية (البنيوية): والناتجة عن دورية النظام الرأسمالي المتنقلة دوما بين الانتعاش والتوسع الاقتصادي وبين الانكماش والأزمة الاقتصادية التي ينتج عنها وقف التوظيف والتنفيس عن الأزمة بتسريح العمال.

البطالة الهيكلية او البنائية Structural Unemployment: تعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها[13]، ويقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال،بما يعكس أن للتكنولوجيا أثر فى زيادة البطالة خاصة بالدول النامية، كما أنها تحدث بسبب حدوث تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين والشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة، وقد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعا جديدا من البطالة الهيكلية بسبب إفرازات النظام العالمي الجديد والذي تسارعت وتيرته عبر نشاط الشركات المتعددة الجنسيات التي حولت صناعات كثيرة منها إلى الدول النامية بسبب ارتفاع معدل الربح في هذه الأخيرة. هذا الانتقال أفقد كثيرا من العمال الذين كانوا يشتغلون في هذه الدول عملهم وأحالهم إلى بطالة هيكلية طويلة المدى[14]، والبطالة المرتبطة بهيكلة الاقتصاد وهي ناتجة عن تغير في هيكل الطلب على المنتجات أو التقدم التكنولوجي، أو انتقال الصناعات إلى بلدان أخرى بحثاً عن شروط استغلال أفضل ومن أجل ربح أعلى.

البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment : ويطلق عليها البطالة الفنية، هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد القومى، ويتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة، وهي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل وأصحاب الأعمال، كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل[15]. وقد

تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أخرى أو إقليم جغرافي آخر، أو عندما تقرر ربة البيت مثلا الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية أطفالها ورعايتهم[16]، والبطالة الاحتكاكية ناتجة عن تنقل العمال ما بين الوظائف والقطاعات والمناطق أو نقص المعلومات فيما يخص فرص العمل المتوفرة، وتفسر هذه البطالة استمرار بعض العمال في التعطل على الرغم من توفر فرص عمل تناسبهم مثل: صغار السن وخريجي المدارس والجامعات...الخ.

يمكن تحديد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة فيما يلي:

- الافتقار إلى المهارة والخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح.
- صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل والتخصص الدقيق.[17]
- التغير المستمر في بيئة الأعمال والمهن المختلفة، الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة ومتجددة باستمرار.

البطالة الدورية او الموسمية Cyclical Unemployment: ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل، كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية، ويفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة، وتعادل البطالة الموسمية الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين وعددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح وعليه فعندما تعادل البطالة الموسمية الصفر فإن ذلك يعني أن عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة يساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل[18]، وتعتبر البطالة الموسمية إجبارية على اعتبار أن العاطلين عن العمل في هذه الحالة هم على استعداد للعمل بالأجور السائدة إلا أنهم لم يجدوا عملا، ويتقلب. مستوى التوظيف والاستخدام مع تقلب الدورات التجارية أو الموسمية بين الانكماش و التوسع (يزيد التوظيف خلال فترة التوسع و ينخفض خلال فترة الكساد) وهذا هو المقصود بالبطالة الدورية.

البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية: البطالة الاختيارية Voluntary Unemployment هي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة، أما البطالة الإجبارية nvoluntary Unemployment فهي توافق تلك الحالة التي

يجبر فيها العامل على ترك عمله أي دون إرادته مع أنه راغب وقادر على العمل عند مستوى أجر سائد، وقد تكون البطالة الإجبارية هيكلية أو احتكاكية.

البطالة الموسمية و بطالة الفقر: تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعدادا كبيرة من العمال مثل الزراعة، السياحة، البناء وغيرها، وعند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي إحالة العاملين بهذه القطاعات ما يطلق عليه بالبطالة الموسمية، ويشبه هذا النوع إلى حد كبير البطالة الدورية، والفرق الوحيد بينهما هو أن البطالة الموسمية تكون في فترة قصيرة المدى، أما بطالة الفقر فهي تلك الناتجة بسبب خلل في التنمية وتسود هذه البطالة خاصة في الدول المنهكة اقتصاديا.

البطالة الطبيعية: تشمل البطالة الطبيعية كلا من البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية وعند مستوى العمالة الكاملة، ويكون الطلب على العمل مساويا لعرضه، أي أن عدد الباحثين عن العمل مساو لعدد المهن الشاغرة أو المتوفرة، أما الذين هم في حالة بطالة هيكلية أو احتكاكية فيحتاجون لوقت حتى يتم إيجاد العمل المناسب، وعليه فإن مستوى البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يكون التشغيل الكامل.[19]

بطالة المتعلمين: عندما يكون مخرجات النظام التعليمي لا تتناسب مع حاجات ومتطلبات سوق العمل كما ونوعا من حيث الاعداد اللازمة والقدرات والمهارات والخبرات والتخصصات التي يحتاجها سوق العمل، بمعنى عدم توافق مخرجات النظام التعليمي مع مدخلات سوق العمل وحاجاته ومتطلباته.

سادسا: معدل البطالة:

هو نسبة عدد الأفراد العاطلين إلى القوه العاملة الكلية وهو معدل يصعب حسابه بدقة، وتختلف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري أوريفي) وحسب الجنس والسن ونوع التعليم والمستوى الدراسي. ويمكن حسابها كما يلي:

معدل البطالة= عدد العاطلين مقسوما على عدد القوة العاملة مضروباً في مائة.

معدل مشاركة القوة العاملة= قوة العمالة مقسوما على النسبة الفاعلة مضروباً في مائة[20].

(1) ارتفاع البطالة في العالم إلى معدلات غير مسبوقة:

أفادت منظمة العمل الدولية أن أعداد الأشخاص العاطلين عن العمل في أنحاء العالم قد ارتفعت إلى معدلات تاريخية لتبلغ 212 مليون شخص أو 6.6% من القوى العاملة عام 2010، ومن المتوقع أن يتدهور الوضع في أوروبا قبل أن يتحسن وفي التقرير السنوي بشأن العمالة في العالم، قدرت المنظمة أن 34 مليون شخص انضموا إلى صفوف العاطلين عن العمل عام 2008 و2009، مما دفع بأعداد العاطلين إلى أرقام غير مسبوقة.

ورسم التقرير صورة قاتمة لسوق العمل، متنبئا بأن تبقى معدلات البطالة مرتفعة خلال عام 2010، إضافة إلى فقدان ثلاثة ملايين شخص لوظائفهم في الاتحاد الأوروبي والدول المتقدمة بينما تستقر المعدلات أو تنخفض قليلا في بقية المناطق. وقال مدير عام المنظمة، خوان سومافيا، "نحن بحاجة إلى نفس السياسية التي أنقذت البنوك لإنقاذ معيشة الناس وخلق فرص العمل" وأضاف يمكن أن نعمل ذلك عبر تغيير السياسيات العامة وتعزيز الاستثمار الخاص، مؤكدا أن سوق العمل تتوسع كل عام بانضمام 45 مليون شخص، لذا فإن جهود الإنعاش يجب أن تستهدف خلق فرص العمل للشباب الذين يدخلون السوق لأول مرة.

وقال التقرير إنه على الرغم من الحوافز العالمية التي ساعدت على تجنب كارثة اقتصادية واجتماعية أكبر، إلا أن عدد الشباب العاطل عن العمل قد ارتفع لأكثر من 10 ملايين شخص خلال العامين الماضيين، كما أن ملايين النساء والرجال بلا عمل أو مساعدات اجتماعية. وأشار التقرير إلى أن 633 مليون عامل وأسرهم كانوا يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم عام 2008، مؤكدا الحاجة الملحة إلى تأسيس مشاريع الحماية الاجتماعية لحماية الفقراء ضد تقلبات الأنشطة الاقتصادية.[21]

وتكشف ملامح الصورة الراهنة لسكان البلاد المتخلفة ظلالا قاتمة حيث يتسم فى طياها هذا النمو السكانى المرتفع ويوجد فى هذه البلاد 800 مليون فرد على الأقل أى حوالى 40 % من السكان يعيشون فى حالة من الفقر المدقع[22] ويفتقدون المعيشة الانسانية اللائقة، وهؤلاء يكافحون فى حياقم فقط لمجرد البقاء، وهناك تلك الأعداد الهائلة من العاطلين عن العمل[23] وهناك تلك الأفواج الضخمة التازحة من الريف إلى الحضر، هربا

من بؤس أحوال المعيشة، فيزدحمون بالمدن بلا عمل منتج، ويعيشون فى أحزمة الفقر على ضواحى المدن، وتشير بعض الدراسات[24] إلى أن معدل نمو البطالة أعلى بكثير من معدل نمو التوظيف فى هذه البلدان، ويوجد تقدير يقول أن عدد العاطلين عن العمل فى هذ البلدان سيصل لمليار فرد فى بداية الألفية الجديدة، بل إن بلدا كالهند التى يصل عدد سكانها إلى نحو 600 مليون فرد، تحتاج إلى إيجاد فرص عمل لثمانية ملايين فرد كل عام حتى توفر التوظيف الكامل للعمالة الجديدة الناجمة عن النمو السكانى وحتى تواجه البطالة المتراكمة من قبل.[25]

إن البطالة مشكلة عالمية طالما أن معدل النمو السكانى يفوق معدل فرص التشغيل والعمل، والتى تعد بدورها عائدا من عائدات التنمية الاقتصادية، بل إن زيادة معدلات البطالة مؤشرا صادقا لضعف وتدنى عائدات التنمية الاقتصادية، والتى معها لم تفلح كل السياسات والجهود لمواجهة مشكلة البطالة فى غياب الفرص التى تمنحها التنمية، وكأن السياسة الاقتصادية من عائداتها إيجاد فرص عمل جديدة، وفى الوقت ذاته سياسة لمواجهة مشكلة البطالة.

(2) تحدي البطالة في العالم العربي:

أشارت منظمة العمل العربية إن عدد العاطلين في صفوف قوة العمل بلغ 17 مليونا.. 25% بين أوساط الشباب، وأكدت كذلك أن معدلات البطالة في العالم العربي هي الأعلى والأسوأ في العالم، حيث تخطت حاجز الـ 14%، (17 مليون مواطن عربي)، من قوة العمل، و25 في المائة بين الشباب، لكن التقرير أكد ذلك عام 2011 ولاحظ في الوقت ذاته «أن الدول العربية تستضيف أكثر من 12 مليون عامل أجنبي».

ورصد التقرير تدني المستويات التعليمية للعاطلين عن العمل، وضعف الخبرة المهنية وغياب التدريب المهني الموجه لسوق العمل، بالإضافة إلى غياب التخطيط وارتفاع نسبة الإناث العاطلات، وأوضح التقرير «أن معدلات البطالة بين الأميين هي الأدنى في غالبية البلدان العربية، وترتفع هذه المعدلات لذوي التعليم الثانوي والمتوسط والجامعي، لتبلغ عشرة أضعاف في مصر، وخمسة أضعاف في المغرب، وثلاثة أضعاف في الجزائر، مما يعني أن غير المتعلمين أكثر حظا في الشغل من المتعلمين في البلدان العربية.

كما أشار إلى «أن ذلك يؤكد تدني التوافق والمواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل من جهة، ونقص الخدمات الداعمة للتشغيل من جهة أخرى».

ويدعو في ضوء الارتفاع الهائل في معدلات البطالة الى ان تستثمر الاقتصاديات العربية نحو 70 مليار دولار في مجالات توفر حوالي 4 ملايين فرصة عمل جديدة على الأقل لمواجهة تلك الأزمة. وأوضح «أن التحديات التي تواجهها المنطقة العربية، هي في المجالات السكانية والبطالة وضعف التأهيل والحاجة إلى نقلة إستراتيجية في الموارد البشرية وتراجع العائدات النفطية في بعض الدول العربية، إضافة إلى التحديات الاقتصادية الخاصة بضعف التصدير وتخلف القطاعات الإنتاجية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية».

ويوصي التقرير بضرورة العمل على رفع كفاءة القوى العاملة وتحسين أوضاع العاملين بالقطاع غير المنظم وتيسير تحويل العاملين من القطاع غير المنظم إلى القطاعات المنظمة وتشجيع تلك القطاعات على حماية حقوق العاملين بها.

واعتبر الأمين العام للجامعة العربية أن ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب العربي «أمر خطير». وقال في كلمته أمام احتفال منظمة العمل العربية بإطلاق التقرير العربي الأول للتشغيل والبطالة «أن نسبة البطالة بين الشباب في بعض الدول العربية تصل إلى 66%، وهو ما يؤكد أن سياسة التعليم في الدول العربية غير سليمة، مما يتطلب إعادة النظر فيها، مشدداً على ضرورة تطوير التعليم وخلق فرص عمل جديدة، وأوضح أن ذلك مرتبط بالانفتاح على العالم الخارجي والاستثمار.

وقال التقرير إن سوق العمل العربي يعاني من خلل رهيب بين جانبي العرض والطلب، لافتا إلى أن المقصود بالعرض هو «جميع الراغبين في العمل من الخريجين الجدد من مؤسسات التعليم والتدريب والراغبين في الالتحاق بعمل أفضل وفائض العمالة بسبب الخصخصة والراغبين في العمل بعد انتهاء عقود عملهم المؤقتة سواء داخل بلدهم أو المهاجرين مؤقتاً للعمل بالخارج حيث تتمثل أوجه الخلل في وجود تباين في توزيع قوة العمل جغرافياً سواء على المستوى القطري أو العربي وعدم التوازن بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل وعجز الاقتصاد العربي عن توفير فرص عمل للقوى العاملة العربية وزيادة نسبة البطالة في عدد من الدول العربية.

وأشار التقرير كذلك إلى وجود تحديات كثيرة تواجه دعم التشغيل والحد من البطالة في البلدان العربية، ما يتطلب توفير فرص عمل جديدة تناسب الداخلين الجدد في سوق العمل الذين يقدر عددهم بحوالي 4 ملايين شخص سنويا حتى يمكن الإبقاء على البطالة عند معدلاتها الحالية وزيادة معدل تشغيل النساء وضرورة إصلاح التعليم والتدريب وتطوير الأنشطة الاقتصادية لتستوعب المهارات الرفيعة والاهتمام بالقطاع غير المنظم وحماية المشتغلين فيه وزيادة الإنتاجية لرفع فرص النمو الاقتصادي المستدام وتطوير شبكات الأمان الاجتماعية. وطالب التقرير بضرورة التكامل في مجال تبادل الأيدي العاملة، خاصة بعد أن شهد هذا التبادل بعض النكسات على المستوى الثنائي حين خضع استقدام العمال أو طردهم للمواقف السياسية في الوقت الذي يبلغ فيه حجم الأيدي العاملة العربية حوالي 10 ملايين في الوطن العربي تحول إلى بلدانها أكثر من 20 مليار دولار سنويا، ويذهب قسم كبير من هذه الأموال إلى الاستثمار والإنفاق على الأسر.[26]

ويذكر أن منتدى دافوس الاقتصادي العالمي قال في تقرير سابق له «أن نسبة البطالة بالدول العربية بلغت نحو 15%، وأن عدد العاطلين عن العمل قد يبلغ 80 مليون شخص عام 2013»، أما مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية، فقد قدّر في تقرير له نسبة البطالة في الدول العربية بين 15 و20%. وتتباين معدلات البطالة في الدول العربية في آسيا، عن الدول العربية في أفريقيا، حيث بلغت نسبة البطالة 16.1% في الدول العربية في أفريقيا، مقابل 13.8% في الدول العربية في آسيا. كما أظهرت معدلات البطالة تبايناً ملحوظاً بين الدول العربية، ففيما بلغت 1.7% في دولة الكويت، بلغت 50% في جيبوتي. وكانت نسبة البطالة، و7.5% في سلطنة عمان. فيما ارتفع معدل البطالة في بعض الدول العربية في أفريقيا مثل ليبيا الى 10%، ومصر 10.7%، وتونس 14.2%، والعراق29%[27].

يعاني العالم العربي ظاهرة ارتفاع نسبة البطالة،[28] حيث تشير آخر الإحصاءات المتوافرة إلى ارتفاعها من نحو 14 في المائة في عام 2008 إلى 14.8 في المائة في 2009. وربما يمكن عتبار هذه الزيادة غير مفاجئة كونها تعود لعام 2009, وهي أول سنة كاملة لتجربة ما بعد الأزمة المالية العالمية. لكن ليس من المستبعد تراجع معدلات البطالة عند ظهور أرقام

2010, وذلك على خلفية التعافي المستمر للاقتصاد العالمي لأسباب تشمل استعداد الكثير من الحكومات بينها حكومات عربية لضخ مزيد من الأموال في اقتصادياتها المحلية.

على سبيل المثال، أقرت السعودية, وهي صاحبة أكبر اقتصاد عربي بلا منازع، تخصيص نفقات عامة قدرها 155 مليار دولار لعام 2011, أي بزيادة 7 في المائة على المصروفات المقدرة أصلا للسنة المالية 2010. كما قررت البحرين, التي تعد واحدة من أصغر الاقتصادات العربية, زيادة النفقات العامة بنسبة 9 في المائة لتصل إلى 6.8 مليار دولار في السنة المالية 2011. وتأتي هذه الخطوات في سياق نصائح مجموعة العشرين بتولي القطاع العام دور القيادة لمعالجة الآثار السلبية للأزمة عبر زيادة النفقات.

1- تباين المعدلات:

حقيقة القول، يعاني نصف الدول الأعضاء في الجامعة العربية ارتفاع البطالة عن المتوسط المشار إليه أعلاه, الأمر الذي يعد مثار قلق. وفي التفاصيل، تراوح نسب البطالة بين 50 في المائة في جيبوتي وأقل من 1 في المائة فقط في قطر. أيضا ترتفع نسب البطالة في المناطق البعيدة عن المدن الرئيسة بسبب تباين مستويات توافر فرص العمل, خصوصا في الدول العربية الكبيرة مثل الجزائر والسودان. كما أن هناك ظاهرة البطالة المقنعة, حيث يعمل البعض في العالم العربي في وظائف لا تتناسب ومؤهلاتهم وخبراتهم بالنظر لمحدودية البدائل، لكن مقابل حاجتهم إلى تأمين لقمة العيش لأفراد أسرهم.

إضافة إلى ذلك، يعاني العالم العربي ظاهرة البطالة المرتفعة في الوقت الذي تشكل القوى العاملة قرابة 42 في المائة من مجموع السكان. تعد هذه النسبة متدنية لحد ما قياسا إلى ما عليه المعدل العالمي, حيث يشكل العمال أكثر من نصف السكان في عدد غير قليل من الدول المتقدمة. ويعود وضع المحدودية النسبية للقوى العاملة مقارنة بمجموع السكان في العالم العربي لأسباب منها انخفاض مستوى توظيف الإناث, حيث الرغبة لدى نسبة غير قليلة لترك فكرة العمل بهدف التركيز على تربية الأسرة.

2- مسألة الديمجرافية:

تنتشر البطالة في صفوف الإناث أكثر منه بين الذكور في الدول العربية بشكل عام. وفي كل الأحوال، تشكل ظاهرة ارتفاع البطالة في أوساط الإناث خسارة اقتصادية نظرا

لعدم قدرة المجتمع على الاستفادة بشكل خاص من القدرات التي يمتلكنها. بمعنى آخر، يمكن الزعم بأن نقص التوظيف في أوساط الإناث عبارة عن طاقات معطلة من قبل فئة مهمة حصلت على حقها من العلم وقادرة على العطاء والمساهمة من أجل رقي المجتمع.

يضاف إلى ذلك التحدي الديمغرافي, حيث يشكل الرعايا العرب دون سن 15 نحو ثلث السكان, ما يعني توقع دخول أعداد كبيرة منهم إلى سوق العمل في السنوات المقبلة بحثا عن وظائف تتناسب وتوقعاتهم. أما السواد الأعظم من بقية الثلثين فهم من الناشطين اقتصاديا وبينهم عاطلون. كما يشكل العاطلون العرب, وعددهم نحو 14 مليون فرد, نحو 7 في المائة من مجموع العاطلين في العالم, وهي نسبة جديرة.

3- نظرة غير تفاؤلية :

يبدو أن مستقبلا غير متفائل أو غامض ينتظر العمالة في العديد من الدول العربية، حيث كشف استطلاع لمؤسسة أصداء بيرسلون مارستلر عن أن ثلثي الشباب العرب يخشون ارتفاع نسبة البطالة, فضلا عن نقص المساكن وارتفاع تكلفة المعيشة في المستقبل. المثير بالنسبة لهذه الدراسة وجود تناغم مقارنة بما جاء في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية العربية لعام 2009, الذي أكد وجود 65 مليون عربي يعيشون في حالة فقر لأسباب تشمل معضلة البطالة. يضاف إلى هذه الحقائق المرة تحدي النمو السكاني وقدره 2.3 في المائة في السنة, الأمر الذي يفسح المجال أمام ارتفاع عدد السكان في الدول العربية مجتمعة من 350 مليونا في الوقت الحاضر إلى 500 مليون في عام 2025.(29)

وتُعَد مشكلة البطالة من المشكلات المعقّدة التي تواجه العالم العربي(30)، إذ يصل عدد العاطلين عن العمل في العالم العربي حوالي 22 مليون عاطل من إجمالي قوى عاملة يبلغ نحو 120 مليون عامل، يضاف إليهم سنوياً 3 ملايين و400 ألف عامل سنوياً، في ضوء حقيقة مفادها أنّ 60% تقريباً من سكان البلاد العربية دون سن الـ 25 سنة، وهو الأمر الذي يتوقّع معه أن يصل عدد العاطلين عن العمل عام 2025 إلى حوالي 80 مليون عاطل، مما يتطلّب ضخ نحو 70 مليار دولار لرفع معدّلات النمو الاقتصادي في الدول العربية، وذلك لخلق ما لا يقل عن 5 ملايين فرصة عمل سنوياً، ويمكن إدراك خطورة مشكلة البطالة بالنظر إلى الآثار السلبية التي تخلفها تلك الظاهرة والتي تتمثّل أهمها في الآتي:

1- إصابة الشباب بالإحباط وبأمراض نفسية عديدة تؤدي إلى مشاكل اجتماعية عديدة.

2- ازدياد معدّلات انتشار الجرائم وإدمان المخدرات.

3- ضعف الانتماء للوطن، وكراهية المجتمع، وهو الأمر الذي يؤدِّي إلى ممارسة العنف والإرهاب.

4- إهدار الموارد التي يتم استثمارها في تعليم الشباب ورعايتهم صحياً واجتماعياً.

ويمكن القول إنّ أهم أسباب لظاهرة البطالة في الوطن العربي تنبع بصفة خاصة من طبيعة المنطقة وتتمثّل أهم تلك الأسباب في الآتي:

1- معدّل النمو السكاني في الوطن العربي والذي يُعَد من أعلى المعدّلات العالمية.

2- عدم مواكبة النظام التعليمي العربي لمتطلّبات سوق العمل، وهو الأمر الذي يؤدِّي إلى تكدُّس أعداد هائلة من خريجي الجامعات في صفوف الباحثين عن العمل، وهو الأمر الذي أدّى إلى زيادة نسبة البطالة بين حملة المؤهّلات الدراسية عنها في أيٍّ شريحة أخرى فعلى سبيل المثال لا تتعدّى نسبة البطالة من الأميين في مصر على 4.1%.

3- تراجع نسبة نمو الناتج القومي الداخلي الإجمالي للدول العربية من 6% عام 2000 إلى 1.5 خلال عام 2001، و3% خلال الفترة الماضية.

4- تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي في العديد من الدول العربية وما صاحبها من تطبيق لبرامج الخصخصة، وهو الأمر الذي أدّى إلى تسريح أعداد كبيرة من العاملين.

5- عدم إقبال الشباب على العمل المهني بسبب النظرة الاجتماعية لذلك العمل، والتخوُّف من تحمُّل المخاطرة في الأعمال الحرة والميل إلى الأعمال المستقرة ذات الدخل الثابت.

6- نقص الاستثمارات الموجَّهة لتنمية الاقتصاد العربي سواءً على المستوى الدولي أو الداخلي، حيث يواجه قطاع الاستثمار في العالم العربي مشكلتان رئيسيتان هما نقص

الاستثمار الأجنبي الموجّه إلى الدول العربية والذي لا يتعدّى نسبة 1% من حجم الاستثمارات الأجنبية العالمية.. والمشكلة الثانية تتمثّل في هجرة رؤوس الأموال العربية إلى الخارج وعدم مشاركتها في تحقيق التنمية العربية.

7- سوء التخطيط القومي الذي يؤدّي إلى عدم اختيار المجالات المناسبة التي يوجّه لها الاستثمار القومي.

8- ضعف قواعد البيانات العربية والمعلومات حول الباحثين عن عمل، وهو الأمر الذي يضفي غموضاً على حجم سوق العمالة في الوطن العربي.

9- وانطلاقاً من الحقائق السابقة وضعت الدول العربية حلولاً للتعامل مع المشكلة سواءً على المستوى الفردي أو على المستوى الجماعي، تمثّلت أهم تلك الحلول في الآتي:

4-الحلول الفردية:

تعمل كلُّ دولة من الدول العربية على حدة لإيجاد الحلول والوسائل المناسبة للتغلُّب على المشكلة، حيث يختلف حجم المشكلة من دولة إلى أخرى في الوطن العربي، وإن كانت تقدّر نسب البطالة في العالم العربي ما بين 15 و20%، فعلى سبيل المثال تُعَد فلسطين والعراق صاحبتا أكبر معدّل للبطالة في العالم العربي، حيث يصل معدّل البطالة بها إلى 60%، وتُعَد الجزائر صاحبة أعلى معدّل في حجم البطالة على المستوى العربي بعد العراق وفلسطين والذي يصل إلى 20%، في حين تصل نسبة البطالة في السعودية إلى 15%، وفي سلطنة عمان إلى 17.2%، وفي قطر إلى 11.6%.

ففي الجزائر اتخذت الحكومة عدّة خطوات تمثّلت في إنشاء لجان في كلّ ولاية لتمكين الشباب من فرص عمل، وإنشاء جهاز للإدماج المهني للشباب عام 1990 في إطار وزارة العمل والحماية الاجتماعية، كما تم إنشاء التعاونيات بين الشباب والتي يقصد بها لتمويل مشاريع الشباب بواقع 30% والباقي تساهم به البنوك لإيجاد فرص عمل مؤقتة بأجور توازي الحد الأدنى المطلوب. وعلى المستوى الخليجي سعت الدول إلى حل مشكلة البطالة عن طريق إحلال العمالة الوافدة لديها والتي يصل عددها إلى 18 مليون عامل.. فعلى سبيل المثال تمثّل العمالة الوافدة في دولة الإمارات 80% من حجم السكان و72% في

قطر، و63% في الكويت، و30% في السعودية، و26% في كلٍّ من قطر وعمان، وهو الأمر الذي أدّى إلى مطالبة رجال الأعمال في تلك الدول لتشغيل أبناء تلك الدول العاطلين عن العمل بإحلال العمالة الوطنية محل الأجنبية، وهو الأمر الذي أدّى إلى وضع خطط وطنية تسير كلُّ دولة وفقاً لها لإحلال تلك العمالة.

5- الحلول الجماعية:

تعمل الدول العربية مجتمعة على إيجاد حلول لتلك المشكلة من خلال منظمة العمل العربية والتي تتمثّل أهم أهدافها في الآتي:

أ- تبنّي مشروعات تنموية لتعزيز الاستثمارات واستيعاب العمالة في الوطن العربي.

ب- حث الدول العربية على إعطاء العمالة الوطنية الأولوية في التوظيف داخل كلٍّ دولة ثم العمالة العربية.

ج- تنسيق الجهود في ميدان العمل والعمال على المستويين العربي والدولي.

د- تقديم المعونة الفنية في ميادين العمل إلى أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول الأعضاء.

هـ- السعي إلى تطوير تشريعات العمل في الدول الأعضاء والعمل على توحيدها.

و- العمل على تحسين ظروف وشروط العمل في الدول الأعضاء.[31]

6- أسباب تفاقم البطالة في الوطن العربي:

تعتبر البطالة من أشد المخاطر التي تهدد استقرار وتماسك المجتمعات العربية، وأن أسبابها تختلف من مجتمع عربي لآخر، وحتى أنها تتباين داخل نفس المجتمع من منطقة لأخرى، ويمكن في هذا الصدد أن نوعزها لأسباب اقتصادية، اجتماعية وأخرى سياسية. وبذلك يمكن تحديد أهم أسباب تنامي البطالة في البلدان العربية في:

1- الزيادة السكانية وندرة الموارد الاقتصادية: حيث أن تزايد عدد السكان سنوياً يسبب ضغط على موارد الدولة، ومن ثم فمن الصعب تحقق فرص عمل لاستيعاب الأعداد المتزايدة.

2–اختلال التوازن بين مخرجات النظام التعليمي ومدخلات سوق العمل مما أدى لعجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين فهناك أعداد هائلة من الخريجين الحاصلين على مؤهلات بأنواعها المختلفة ومع ذلك يعجز سوق العمل عن استيعابهم.

3 –إخفاق خطط التنمية الاقتصادية في البلدان العربية.

4–فشل برامج التخطيط الاقتصادي وتفاقم أزمة المديونية الخارجية فى بعض الدول.

5–نمو قوة العمل العربية سنويا، نتيجة للزيادة السكانية وخلل العلاقة بين النظام التعليمى وصوق العمل.

6– التوجيه غير السليم للموارد المالية العربية.

7–تبعات تنفيذ برامج الخصخصة وقد أدى تطبيق هذه البرامج إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال في شركات ومؤسسات القطاع العام، وفي هذا الصدد يمكن الاستدلال بحالة الجزائر، فقد انتقل معدل البطالة من حدود 17% سنة 1986 إلى 30 % خلال السداسي الأول لسنة 1999 بسبب ما رافق الإصلاحات من تسريح للعمال وغلق للوحدات[32].

–كما نشير أن الحكومات العربية تخلت عن دورها التخطيطي بعد أن أصبح دورها يتركز فقط على الإشراف أو التوجيه عن بعد، وبالتالي غابت الأدوات الفعالة لتنفيذ الخطط التنموية وعلى رأسها الحد من البطالة.

–نتج عن خصخصة مشروعات القطاع العام موجة تسريح هائلة من العمالة الموظفة لديها، وخاصة العمالة ذات الأجور المرتفعة أو خفض رواتب العمال الذين بقوا في وظائفهم. وقد أصبحت عمليات الخصخصة التي تجرى على نطاق واسع أكبر مصدر لنمو البطالة في البلدان العربية، ويضاعف من حرج الموقف قيام الشركات الأجنبية التي أصبحت تمتلك هذه المؤسسات بترحيل أرباحها للخارج مما يؤثر سلبا موازين المدفوعات والقدرة التراكمية للبلدان العربية[33].

8 – إخفاق برامج التصحيح الأقتصادي.

9–انخفاض الطلب على العمالة العربية عربيا ودوليا.

10–المنعكسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة العربية.

11– السياق الثقافى والقيمى العربى الذى قد يعزز بعض أنماط البطالة.

(3) البطالة فى مصر:

يتأثر تقدير حجم البطالة في مصر بالمشاكل المفاهيمية والعجز الإحصائي، حيث أن أولى العقبات عند التصدي لقضية البطالة هو قلة البيانات وعدم دقتها بشكل يقود إلى تصور إجراءات التشخيص والعلاج.

ويمكن تتبع تطور حجم مشكلة البطالة في مصر من خلال بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول تقدير حجم البطالة حيث نجد أنه في عام 1960 كان معدل البطالة 2.5 % من إجمالي حجم القوى العاملة، وفي تعداد 1976 يقفز الرقم إلى 7.7 % ثم إلى 14.7 % من تعداد 1986، ولكنه وصل في 1996 8.8 %. [34] .

بينما بلغت نسبة البطالة في مصر في عام 2006 حسب إحصائات وكالة المخابرات المركزية 10.30% ونتجت عن البطالة الكثير من الكوارث مثل زيادة نسب الجرائم. وزيادة الهجرة غير الشرعية إلى الدول الأوروبية وإقبال عدد الشباب المصري على الانتحار للشعور باليأس بسبب البطالة، وعدم قدرهم على إعالة أسرهم

وفي عام 2006 أعلن المركز المصري للحد من البطالة والدفاع عن حقوق الإنسان، عن تأسيس أول رابطة "للعاطلين" في مصر، في محاولة لتغيير حياقم من خلال توفير فرص العمل لهم. ارتفعت نسبة البطالة في عصرنا الحاضر ارتفاعا كبيرا.. فعدم توفر وظائف شاغرة أدى إلى انحراف الشباب عن الطريق الصحيح وذلك لوجود وقت فراغ كبير فالشباب يضيعه في غير فائدة وذلك لعدم توفر وظيفة له.

يتخرج الشاب من الكلية أو الجامعة ويبقى سنوات عديدة ينتظر الوظيفة وهذا مما يؤدي إلى ارتفاع البطالة. [35].

وهذه الأرقام تتعلق فقط بالبطالة السافرة فهي لا تشمل البطالة المقنعة الإنتاجية كما لا تشمل البطالة الموسمية، كما لا تشمل أولئك الذين يعملون في حرف وقطاعات هامشية لا استقرار فيها تتسم بضعف الدخل للدرجة التي لا توفر الحياة اللائقة.

أما بالنسبة لرقم ومعدل البطالة الحقيقية في الوقت الراهن فهناك اختلاف فبيانات الحكومة متمثلة في الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء تشير إلى أن عدد العاطلين في مصر قد بلغ نحو 1.78 مليون عاطل في بداية عام 2002 بما يعني أن معدل البطالة قد بلغ نحو 9.1 % وبالمقابل تشير بيانات البنك المركزي المصري في نشرته الإحصائية والشهرية الصادرة في أبريل 2002، إلى أن عدد العاطلين في مصر ثابت عند 1.5 مليون عاطل من العام المالي 97/69 وحتى العام المالي 2001/2000 حيث بلغ 7.6 % من إجمالي قوة العمل البالغ نحو 19.5 مليون نسمه.[36]

وهذه البيانات بدورها [37] تختلف عن البيانات التي أوردها صندوق النقد الدولي في تقريره لعام 2001، ولكنها جاءت معتمدة على بيانات عام 1995، وهو العام الذي تتوقف عنده بيانات صندوق النقد الدولي لعدم وجود بيانات يمكن للصندوق أن يأخذ بها للأعوام التالية لعام 1995.

كما يمكن الوصول إلى تقدير رقم أخر لحجم البطالة يختلف عن الأرقام السابقة، ويستمد من بيانات حكومية موثقة وذلك من خلال البيانات التي أعلنتها اللجنة العليا للتشغيل برئاسة رئيس الوزراء عند تطبيقها لنظام للتعامل المتقدمين لشغل عدد 170 ألف وظيفة حكومية تم الإعلان عنها عام 2001 فقد بلغ عدد عن يسحب استمارة تشغيل نحو 7 مليون شخص أما من قام بتقديم طلب فعلي لشغل الوظيفة فقد بلغ نحو 4.40 مليون.

وقد أشارت اللجنة الوزارية العليا للتشغيل إلى أن 53.5 % من بين 4.4 مليون تقدموا لشغل الوظائف الحكومية لا تنطبق عليهم الشروط وهذا يعني أن 46.5 % منهم أي نحو 2.05 مليون تنطبق عليهم الشروط وأولها أن يكون عاطلاً عن العمل، وبناء على بيانات المصدر السابق فإن عدد العاطلين وفقاً لهذا المصدر الحكومي 3.436 مليون عاطل (أي أكثر من ضعف الرقم الرسمي المعلن للبطالة) وهو عبارة عن 2.05 وبذلك تتضح حقيقة حجم مشكلة البطالة حيث يتوقع أن حجم البطالة الحقيقي لا يقل بأي حال من الأحوال عن 17 %: 20 % من حجم قوة العمل ومما يفاقم من خطورة هذا المعدل المرتفع لنسبة البطالة إلى قوة العمل ما تتسم به كتلة العاطلين في مصر من سمات خاصة هي:

1. أن الشطر الأعظم من كتلة البطالة يتمثل في بطالة الشباب الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة فبناء على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإنه في عام 1992 كان عدد العاطلين من الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين 15، 40 عاماً قد بلغ نحو 1.47 مليون عاطل بما شكل نحو 99% من عدد العاطلين.

2- أن البطالة في مصر هي بطالة المتعلمين فالغالبية العظمى من العاطلين من خريجي الجامعات ومدارس ثانوية، ويلاحظ أن نسبة المتعلمين في كتلة المتعطلين أخذه في الازدياد وهو ما يعني إهدار طاقات وموارد استثمارية تم استثمارها في العملية التعليمية دون أن ينتج عنها عائد، يتمثل في تشغيل هذه الطاقة البشرية لتصبح منتجة.

3- ارتفاع نسبة البطالة بين النساء ففي عام 1988 كانت نسبة البطالة بين النساء في الحضر 22.1 % مقابل 8.4% بالنسبة للبطالة بين الرجال أما في الريف فكانت النسبة أكبر من ذلك حيث بلغت 26.3 % بينما سجلت معدلات البطالة في صفوف الرجال في الريف انخفاضاً عن مثيله في الحضر، فقد بلغ نحو 6.6 %.

4- اتجاه معدلات البطالة للارتفاع في الحضر بعد أن كانت في فترات سابقة ترتفع بنسبة أكبر في الريف، حيث تشير بيانات تقرير التنمية البشرية 1995 إلى أن معدلات البطالة في الحضر كانت 12.5 % مقابل 9.2 % في الريف، وربما يمكن تفسير ذلك بتزايد معدلات هجرة الأيدي العاملة العاطلة من الريف إلى المدن سعياً وراء فرصة عمل وخصوصاً في القطاعات الهامشية التي تزدهر في المدن، كما يمكن إيجاد تفسير لهذه الزيادة في كون الجزء الأكبر من البطالة هي بطالة متعلمة وهي عادة موجودة بنسبة أكبر في الحضر إلى جانب قدرة قطاع الزراعة وخاصة الزراعة العائلية على استيعاب عمالة إضافية حتى وإن كانت زائدة عن حاجة العمل مما يقلل من نسبة البطالة الظاهرة في الريف مقابل زيادة نسبة البطالة المقنعة.

1- أسباب مشكلة البطالة:

ترجع أسباب مشكلة البطالة في الجزء الأكبر منها إلى أسباب هيكلية تعود إلى طبيعة نمو الاقتصاد المصري كاقتصاد نامي يعاني من اختلالات هيكلية داخلية وخارجية تتمثل في

الاختلال في ميزان المدفوعات والاختلال في الموازنة العامة للدولة، إلى جانب وجود فجوة كبيرة بين كل من الادخار والاستثمار وبالتالي الإنتاج والاستهلاك.

ولاشك أن البحث في أسباب مشكلة البطالة لابد من ربطه بنمط عملية التنمية السائدة فقد شهد الاقتصاد المصري تقلب في أكثر من نمط من أنماط التنمية فمن نمط اقتصاد الحر الرأسمالي قبل ثورة 25يوليو، إلى نمط الاقتصاد الاشتراكي الموجه مع ما صاحبه من التزام الدولة باستيعاب الجزء الأكبر من العمالة في العمل الحكومي بشقيه الإنتاجي والخدمي، حيث أدي ذلك إلى خفض معدلات البطالة في تلك الفترة فرغم ما مر به الاقتصاد المصري في الفترة من 1968 إلى 1973 من صعوبات نتيجة لتوجيه وتعبئة الجزء الأكبر من موارده لصالح الاتفاق العسكري إلى جانب ما صاحبه ذلك من تدهور معدل الاستثمار المحلي إلا أن معدلات البطالة في تلك الفترة كانت تدور حول معدلات منخفضة، إذا ما قورنت بالوقت الراهن .

ومع بداية تحول الاقتصاد المصري من نمط التنمية المعتمد على الاقتصاد الاشتراكي الموجه إلى تنفيذ ما سمي بسياسات الانفتاح الاقتصادي في النصف الثاني من السبعينيات في القرن الماضى اتجهت معدلات البطالة نحو الارتفاع النسبي إلا أن هذا الارتفاع ظل في الحدود المقبولة فقد تراوح معدل البطالة بين 2.3 % و5.6 % طوال هذه الفترة حيث مكن زيادة حجم الإنفاق الحكومي في ذلك الوقت ممن إعادة الإعمار وزيادة موارد مصر من النقد الأجنبي سواء كان ذلك من البترول أو تحويلات العاملين بالخارج أو حصيلة السياحة إضافة إلى القروض الضخمة التي حصلت عليها مصر آنذاك، كما ساهم استيعاب أسواق العمالة بالخليج العربي لأعداد كبيرة من العمال والفنيين المصريين في تأجيل انفجار مشكلة البطالة إلى عقدي الثمانينيات والتسعينيات حيث شهدت فترة الثمانينات العديد من العوامل التي أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة.

إذ ساهمت مجموعة من العوامل الخارجية في إضعاف معدلات الاستثمار وبالتالي زيادة حجم البطالة من هذه العوامل انخفاض الحصيلة من بيع البترول المصري نتيجة لانخفاض أسعارها إلى جانب قلة حجم الصادرات المصرية الأخرى. يضاف إلى ذلك تفاقم مشكلة ديون مصر الخارجية وزيادة أعباء خدمة الدين مع ما صاحب ذلك من قيود على قدرة

مصر على الاقتراض. كل هذه عوامل وأسباب ساهمت في تفاقم مشكلة البطالة بدءاً من عام 1991 لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي حيث اتخذت مشكلة البطالة أبعاداً جديدة جراء أثر تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي على مشكلة البطالة.

2- الخصائص الأساسية للبطالة السافرة:

نكتفى هنا بالإشارة إلى بعض خصائص أساسية للبطالة السافرة تتمخض عنها مقارنة خصائص المتعطلين من التعدادين الأخيرين فى الفئة العمرية (15 عاماً فأكثر). يستمد من تعداد 1996 أن كل المتعطلين تقريباً (95%) قد أصبحوا من الباحثين عن عمل لأول مرة، صعوداً من 77% فقط فى عام 1986. وحسب بيانات التعداد، فإن معدل البطالة السافرة كان فى 1996 أعلى قليلاً فى الريف عن الحضر، على حين كانت غالبية المتعطلين من قاطنى الريف. وبينما كان حوالى ثلث المتعطلين من الإناث، فقد كان معدل البطالة بينهن أعلى كثيراً من الذكور.

وفيما يتصل بالتوزيع الجغرافى للبطالة، فقد ظهرت أقل معدلات البطالة فى تعداد 1996 فى محافظات الحدود، خفيفة السكان، وفى إقليم القاهرة الكبرى بينما سُجلت أعلى المعدلات فى محافظات الدلتا وأقصى جنوب البلاد.

ومن الملحوظات المهمة أن معدلات البطالة حسب العمر قد اختلفت بين تعدادي 1986 و1996 بحيث انخفضت معدلات البطالة قبل بلوغ 30 عاماً، وارتفعت فى الثلاثينيات من العمر. وحيث كان كل المتعطلين تقريباً من الباحثين عن عمل لأول مرة. ورغم انخفاض معدلات البطالة لخريجى النظام التعليمى بين تعدادي 1986 و1996، فمازالت معدلات البطالة الأعلى من نصيب هؤلاء، على المستويين المتوسط والعالى.

3- موقف الحكومة:

لقد تم الإعلان، مرة أخرى، عن أن مكافحة البطالة ستلقى أولوية على جدول أعمال الحكومة وتجدر التذكرة بأن إعلانات مماثلة سابقة، قد شهدت مشكلة البطالة، خاصة فى منظور التشغيل الكامل، تستفحل. غير أن مجلس الوزراء توحى بمحاولة أخذ أولوية مكافحة البطالة جدياً، وكخطوة أولى فى هذا الاتجاه، أعلنت الحكومة أنها ستخلق 150 ألف فرصة عمل فى الوزارات: فى التعليم والصحة والأوقاف. وإذا قبلنا عدد المتعطلين

من تعداد 1996، فإن "حل" مشكلة البطالة، على هذا النحو، لن يستغرق أكثر من عشر سنوات، هذا إن أمكن تكرار المواءمة المالية التى اقتضاها الإعلان عن هذه الشريحة الأولى من الوظائف الحكومية الجديدة.

ولكن حتى بصرف النظر عن قضايا البطالة المستترة فى الخدمة الحكومية، وهى من جوانب البطالة الأخطر، يبقى التساؤل عن ما إذا كانت هذه الوظائف الحكومية الجديدة ستعتبر "أعمالاً جيدة" بما يكفى لترغيب الباحثين عن عمل فى الالتحاق بها ؟.

غير أن الحكومة قد صعّدت حملة مكافحة البطالة بالإعلان عن مبادرة أخرى تتضمن إضافة حوالى نصف مليون فرصة عمل إضافية إلى المائة والخمسين ألفاً التى سبق الإعلان عنها.

وأعطيت مسؤولية خلق 200 ألف فرصة عمل، فى القطاع الخاص، لمكاتب التشغيل التابعة لوزارة العمل– وهى مسؤولية كانت دائماً من صميم اختصاص هذه المكاتب، وليس واضحاً ما هو الجديد الذى سيمكن مكاتب التشغيل من الوفاء بهذه المهمة.

كذلك أوكلت مهمة خلق 200 ألف فرصة عمل أخرى للصندوق الاجتماعى للتنمية، باستخدام "تمويل متاح فعلاً يبلغ 1.2 مليار جنيه" (الأمر الذى قد يعنى، لأول وهلة، افتراض متوسط تكلفة لفرصة العمل يوازى ستة آلاف جنيه مصرى، وهى ليست إلا جزءاً يسيراً من تكلفة خلق فرصة العمل فى عموم الاقتصاد المصرى). وبالإضافة، فإن برنامج "شروق" للتنمية الريفية، متواضع التأثير، خصص له أن يخلق 33 ألف فرصة عمل، على أن يخلق باقى فرص العمل المعلن عنها من خلال عدد من المبادرات الأخرى (تشمل التدريب على تقانات الاتصال والمعلومات، ومشاتل الأشجار، وجمع القمامة وإصحاح البيئة).

وبالمقارنة بشريحة المائة والخمسين ألفاً من فرص العمل فى الحكومة، فإن النصف مليون فرصة عمل الجديدة تبدو أقل قابلية للتحقق، ويبقى مثاراً بشأنها أيضاً مسائل مستوى البطالة المستترة (خاصة بُعدي الإنتاجية والكسب) المترتبة عليها، ومن ثم، مدى تحقيقها لمنفعة الاقتصاد المصرى ككل، ومن سيقبل على فرص العمل التى سيتم خلقها فعلاً من المتعطلين؟

4- حزمة سياسات متكاملة لمكافحة البطالة:

من السهولة نقد موقف الحكومة فى مصر وإنجازها فى مكافحة البطالة، فسجل الإنجاز على الأقل حتى الآن، غير مشجع، وعلى الرغم من فقر البيانات، تدل المؤشرات المتاحة على أن المشكلة تستفحل.

ولكن من ناحية أخرى، يجب أن يكون جلياً للجميع أن مشكلة البطالة فى مصر ضخمة، وعميقة الجذور فى النسيج الاقتصادى والاجتماعى بحيث تستعصى على "الحلول السريعة" ذات الطابع "الفنى" وبعبارة أخرى، لن يمكن التوصل لحل ناجح لمشكلة البطالة فى مصر، خاصة فى منظور التشغيل الكامل، إلا من خلال برنامج استراتيجى، متعدد الأبعاد، ومحكمها، وطويل الأجل تقوم عليه دولة (وليس مجرد حكومة) فعالة، ولعل هذا هو حال جميع المشكلات الكبرى التى تواجهها مصر الآن، فلم يعد رتق الفتوق أو الحلول الجزئية المتناثرة بكاف لتحقيق أثر ملموس على المشكلات الكبرى.

بداية، يقوم علاج مختلف صنوف البطالة على إيجاد فرص عمل كافية، يوظف فيها العاملون قدراتهم لأقصى حد، بما يحقق كفاءة إنتاجية عالية، ومتزايدة من ناحية، ويوفر كسباً مرتفعاً، ومتنامياً، يكفل إشباع الحاجات الأساسية للناس فى المجتمع، وارتقاء مستوى الرفاه البشرى مع الزمن، من ناحية أخرى. ويعنى هذا الهدف المركب خلق فرص عمل أفضل من المتاح حالياً، على جانبى الإنتاجية والكسب على حد سواء، وأكثر بكثير من المطلوب لمجرد مواجهة البطالة السافرة، بحيث يمكن للمشتغلين فعلاً فى أى نقطة زمنية الانتقال لأعمال أعلى إنتاجية وأوفر كسباً.

ومن جانب آخر يتعين الارتقاء بنوعية رأس المال البشرى، من خلال الاستثمار المكثف فى التعليم والتدريب المستمرين وفى الرعاية الصحية، مع إيلاء عناية خاصة للمستضعفين، الفقراء والنساء، حتى يتأهل الأفراد فى سوق العمل لفرص العمل الأفضل. وهذه مهمة تاريخية ليس لها إلا الدولة، وعلى حد وفائها بهذه المهمة سيتحدد مدى خدمتها لغاية التقدم.

وحيث لا يُتوقع أن يتمكن رأس المال الكبير، من خلق فرص العمل الكافية لمواجهة تحدى البطالة، نظراً لتركيزه على الأنشطة الاقتصادية كثيفة رأس المال وخفيفة العمالة،

فيتعين توفير البنية المؤسسية المواتية لقيام المشروعات الصغيرة بدور مهم فى خلق فرص العمل، مع تخليق تضافر فعال بين المشروعات الصغيرة وقطاع الأعمال الحديث، ويطلب تحقيق ذلك الهدف، تمكين عموم الناس، خاصة الفقراء، من الأصول الإنتاجية بالإضافة إلى رأس المال البشرى، ويأتى على رأس القائمة الائتمان، بشروط ميسرة، والأرض والماء فى المناطق الريفية حيث يعيش كثرة الفقراء، كذلك يتعين أن تتوفر البيئة القانونية والإدارية لتسهيل قيام المشروعات الصغيرة ورعايتها، حيث تتسم هذه المشروعات بالضعف وارتفاع احتمال الفشل، ويمثل ذلك التوجه، إن قام، تحولاً جذرياً فى بيئة الاستثمار الحالية التى توفر الحوافز، لرأس المال الكبير، بينما تترك المستثمر الصغير، قليل الحيلة بالتعريف، يرزح تحت ثقل أقسى العوائق التمويلية والإدارية والتسويقية، وعلى وجه الخصوص، تعمل السياسات الحالية على زيادة تركيز حيازة الأرض الزراعية بما ينذر باستشراء الفقر فى الريف.

وقد تتطلب مكافحة البطالة، خاصة فى البداية، توفير فرص عمل من خلال الإنفاق الحكومى على مشروعات البنية الأساسية، مما يحقق غرضاً مزدوجاً، تشغيل مكسب للفقراء وتحسين البنية الأساسية، وهى بحاجة لتطوير ضخم.

ويتضح من التوجهات الموصى بها ضخامة العبء الملقى على الدولة، ولن يقوم به طرف آخر، مما يثير مفارقة قوية بين الحد من دور الدولة فى سياق إعادة الهيكلة الرأسمالية، فى إطار سياسات التكيف الهيكلى من ناحية، وبين مهام الدولة فى حفز التنمية المولدة لفرص العمل الكافية لمكافحة فعالة للفقر، من ناحية أخرى.

ويتطلب تحقيق التوجهات الاستراتيجية السابقة فى مكافحة البطالة تغييرات مؤسسية بعيدة المدى فى البنية الاقتصادية والسياسة تشمل زيادة كفاءة سوق العمل فى سياق تدعيم تنافسية الأسواق عامة وضبط نشاطها، فى إطار من سيادة القانون التامة واستقلال للقضاء غير منقوص، وإصلاح الخدمة الحكومية، وإقامة نظم فعالة للأمان الاجتماعى، وإصلاح نظم الحكم لتصبح معبرة عن الناس بشفافية ومسؤولة أمامهم بفعالية، ولتمكن من تقوية مؤسسات المجتمع المدنى الجماهيرية بحق، حتى يصبح لعموم الناس، وللفقراء خاصة صوت مسموع فى الشأن العام.

مكافحة البطالة إذاً، ليست شأناً قطاعياً، بل مجتمعيه عامه، والواقع أن هذا هو حال كل القضايا المهمة فى مصر حالياً. فقد صار الحل الجذرى الشامل حتمياً.

وبديهى أن مكافحة البطالة تقتضى رفع وتيرة النمو الاقتصادى. ويطلب ذلك، بدايةً، زيادة معدلات الادخار والاستثمار. فالادخار المحلى ضعيف بداية، فى مجتمعات مازالت غالبية سكانها عاجزة عن الوفاء بحاجاتها الأساسية على مستوى مقبول.

أما فى الأجل القصير، فينبغى اعتماد وسيلتين. تتمثل الأولى فى إعادة التوازن بين القدرات واحتياجات العمل عن طريق نقل عاملين من مجالات عملهم الحالية إلى مجالات عمل يتمكنون فيها من توظيف قدراتهم بشكل أفضل، والثانية هى التدريب التعويضى لتمكين المشتغلين من القيام بأعمالهم الراهنة على وجه أحسن، إن لم يمكن إيجاد فرص العمل المناسبة لهم مباشرة، بما ينعكس على رفع مستوى توظيف القدرات ومن ثم رفع الإنتاجية. ويشكل رفع إنتاجية العمل، بصورة مطردة، التحدى الرئيسى للبلدان المتخلفة، ويطلب جهداً مجتمعياً متكاملاً فى مجالات عديدة، بدءاً من نظام التعليم والتدريب، مروراً بهيكل وطبيعة التشغيل، وانتهاء بنسق الحوافز المجتمعى.

ففى مجال التعليم والتدريب، لابد من القضاء على الأمية، على مستوى مرتفع من القدرات، ونشر التعليم الأساسى، وترقية نوعية التعليم فى جميع مراحله، والاقتصار على الأعداد المطلوبة للوفاء بحاجة النشاط الاجتماعى المستقبلى من العمالة فقط فى مراحل التعليم بعد الأساسى، والتركيز على التعليم الفنى، المتوسط والعالى اللازمان.

وفى مجال التشغيل، يتعين إقامة آليات كفء للمواءمة بين فرص العمل المتاحة وطالبى العمل.

ويمكن رفع كسب الأغلبية إلى مستوى يقارب الوفاء بحاجاتهم الأساسية أو تمكينهم من الوفاء بحاجاتهم على مستوى أكثر قبولاً عن طريق عديد من الوسائل، مثل تصحيح النظام الضريبى كى يصبح أوفر عدالة، وتبنى الدولة مسؤولية إشباع الحاجات الأساسية على وجه مرض، والمؤكد أن رفع الإنتاجية سيجعل من مسألة ضمان وفاء الكسب بالحاجات أكثر يسراً.

سابعا: المصاحبات الاجتماعية للبطالة:

نتيجة البطالة يتأخر سن الزواج بالنسبة للشباب فكيف يتزوج إنسان ليس له إيـــراد أو مصدر رزق ينفق منه علي أسرة؟.. كيف يقتني له سكنا وما يحتاجــه المســكن مــن مفروشات؟! وكيف يدفع نفقات الزواج؟.. ومن نتائج البطالة أيضا وما تحمل من إحباط، لجوء بعض الشباب إلي المخدرات بأنواعها، أو إلي وسائل من اللهو الــرخيص هروبــا أو محاولات هروب من ظروفهم وفي الوقت نفسه ـــ إذ لا يجدون المال الذي يلزم للانفــاق علي المخدرات واللهو- يلجأون إلي أساليب خاطئة في الحصول علي هذا المال.

وطبعا قد يصحب كل هذا شعور من السخط علي المجتمع وعلي الدولة التي تتركهم في هذا الضياع بلا حلول.. هذا السخط قد يكون علي الأقل عند بعض مــن الشــباب. وهذا كله قد تستغله بعض الهيئات التي تقف ضد الدولة والنظام الحــاكم، لكــي تــثير المشاعر، وتحاول جاهدة أن تعبئ نفوس الشباب في اتجاه معارض.

ولعله من نتائج البطالة أيضا تفكير كثير من الشباب في الهجرة بحثا وراء الرزق، دون أن يدرسوا ما ينتظرهم من تلك الهجرة، وأمام هذا التفكير، ظهر بعض سماسرة الهجرة غير الشرعية، الذين قادوا الشباب في رحلات غير مضمونة، كان من نتائجها غرق الكــثيرين دون أن يصلوا إلي غايتهم، وتعرض بعض الشباب إلي عمليات نصب باسم الهجرة!

ومن ثم يمكن تصنيف المصاحبات الاجتماعية للبطالة في عدة جوانب: [38]

(1) الجانب الأمني:

يتركز هذا الجانب في بحث العلاقة بين البطالة والجريمة، إذ استقطب هــذا الجانــب اهتمام كثير من الباحثين في مجال علم الجريمة وعلم الاجتماع. ولقد بينت بعض الدراسات علاقة البطالة بالجريمة، حيث أشارت إلى وجود درجة مقبولة من الارتبــاط بــين هــذين المتغيرين فكلما زادت نسبة البطالة ارتفعت نسبة الجريمة..

ومن أهم ما ورد في إحدى الدراسات:

1- تعد جريمة السرقة من أبرز الجرائم المرتبطة بالبطالة، حيث تبلغ نســبة العــاطلين المحكومين بسبب السرقة (27.1%) من باقي السجناء المحكومين لنفس الســبب، وهــذه النسبة بازدياد كل سنة.

2- وأكدت هذه الدراسة أيضاً أنه كلما ازدادت نسبة البطالة ازدادت الجرائم التي تندرج تحت الاعتداء على النفس (القتل، الاغتصاب، السطو، والإيذاء الجسدي) حيث أوردت في هذه المقام نتائج دراسة أمريكية سابقة تؤكد أن ارتفاع نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل (1%) يؤدي إلى الزيادة في جرائم القتل بنسبة (6.7%) ، وجرائم العنف بنسبة (3.4%)، وجرائم الاعتداء على الممتلكات بنسبة (2.4%) ولا يمكن القول أو الحكم هنا بأن البطالة هي السبب المباشر للجريمة وإلا صار كل عاطل وكل فقير مجرماً، وهذا أمر مرفوض ولا يحتاج إلى أي تدليل عليه، وإنما نقول وكما تشير الدراسات إلى أن البطالة تحتوي على بذور الجريمة إذا صاحبتها عوامل معينة بظروف معينة.

(2) الجانب الاقتصادي:

الإنسان هو المورد الاقتصادي الأول، وبالتالي فإن أي تقدم اقتصادي يعتمد أول ما يعتمد على الإنسان بإعداده علمياً حتى يتحقق دوره في الإسهام في نهضة المجتمع.

وتضعف البطالة من قيمة الفرد كمورد اقتصادي، ويتحول كم من المستعطلين إلى طاقات مهدرة وبالتالي يخسر الاقتصاد هذه الطاقات، كما أنهم يعدون عبئاً إضافياً على الاقتصاد القومي يسبب خسارة تتمثل في توفير الأجور لهؤلاء مع عدم وجود عمل فعلي يستحقون عليه هذا الأجر.

(3) الجانب السياسي:

في عالم اليوم لم تعد الحقوق والحريات العامة التقليدية كافية للحكم على ديمقراطية النظام السياسي بل ينضم إلى ذلك معايير اقتصادية واجتماعية كثيرة في هذا المجال، ووجود البطالة وآثارها من شأنه أن يخل بهذه المعايير. إن مشكلة البطالة وآثارها ليست، ككرة الثلج بدأت تتدحرج صغيرة حتى أصبحت قنبلة موقوتة بآثار لا تحمد عقباها إن لم تستدرك وتحل.

(4) جانب الصحة النفسية:

تؤدي حالة البطالة عند الفرد إلى التعرض لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي، إضافة إلى أن كثيراً من العاطلين عن العمل يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية والشخصية فمثلاً، يتسم كثير من العاطلين بعدم السعادة وعدم الرضا والشعور

بالعجز وعدم الكفاءة مما يؤدي إلى اعتلال في الصحة النفسية كما ثبت أن العاطلين عن العمل تركوا مقاعد الدراسة بهدف الحصول على عمل ثم لم يتمكنوا من ذلك يغلب عليهم الاتصاف بحالة من البؤس والعجز، ويعد من أهم مظاهر الاعتلال النفسي التي قد يصاب بها العاطلون عن العمل:

1- **الاكتئاب:** تظهر حالة الاكتئاب بنسبة أكبر لدى العاطلين عن العمل مقارنة بؤلئك ممن يلتزمون أداء أعمال ثابتة، وتتفاقم حالة الاكتئاب باستمرار وجود حالة البطالة عند الفرد، مما يؤدي إلى الانعزالية والانسحاب نحو الذات، وتؤدي حالة الانعزال هذه إلى قيام الفرد العاطل بالبحث عن وسائل بديلة تعينه على الخروج من معايشة واقعه المؤلم وكثيراً ما تتمثل هذه الوسائل في تعاطي المخدرات أو الانتحار.

2- **تدني إعتبار الذات:** يدعم العمل لدى الإنسان روابط الانتماء الاجتماعي مما يبعث نوعاً من الإحساس والشعور بالمسؤولية، ويرتبط هذا الإحساس بسعي الفرد نحو تحقيق ذاته من خلال العمل، وعلى عكس ذلك فإن البطالة تؤدي بالفرد إلى حالة من العجز والضجر وعدم الرضا مما ينتج عنه حالة من الشعور بتدني الذات وعدم احترامها.

(5) جانب الصحة الجسمية والبدنية:

إن الحالة النفسية والعزلة التي يعانيها كثير من العاطلين عن العمل تكون سبباً للإصابة بكثير من الأمراض، وحالة الإعياء البدني كارتفاع ضغط الدم، وارتفاع الكولسترول والذي من الممكن يؤدي إلى أمراض القلب أو الإصابة بالذبحة الصدرية، إضافة إلى معاناة سوء التغذية أو الاكتساب عادات تغذية سيئة وغير صحية.

وقد يكون التساؤل المنطقى ما الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة ؟

1. الآثار الاقتصادية:

على الرغم من أن التأثيرات السلبية لظاهرة العولمة على الاقتصاديات العربية ومشكلاتها الكثيرة ومن ضمنها البطالة لم تظهر بشكل مباشر حتى الآن، إلا أن الحجم الحالي للبطالة يبعث على القلق أيضاً ويسبب خسائر اقتصادية كبيرة.

ووفقًا للتقارير الرسمية العربية، ومن بينها التقارير الصادرة عن منظمة العمل العربيـــة، أن هناك مؤشرات على اتساع هذه المشكلة وقصور العلاجات التي طرحت حـــتى الآن، سواء على المستوى القطري أو المستوى العربي؛ فتقارير المنظمة لسنة 1999 تشـــير إلى أن عدد الشبان العرب العاطلين عن العمل يبلغ نحو 12 مليون شخص يشكلون مـــا نســـبته 14% من القوة العربية العاملة التي تبلغ في الوقت الحاضر نحو 98 مليون شخص، وقـــد أكد الأمين العام لمنظمة العمل العربية أن هناك 12 مليون شاب عربي عاطل عن العمل، في حين يعمل 6 ملايين أجنبي في الوطن العربي، كما أشار إلى وجود أكثـــر من 300 مليـــار دولار يستثمرها العرب خارج الأقطار العربية، مضيفا أنه لو تم استثمار هذه الأمـــوال في الوطن العربي لتم تشغيل نسبة كبيرة من اليد العاطلة، والحد من الخسائر الســـنوية الـــتي تتكبدها الدول العربية، وحدد الأمين العام لمنظمة العمل العربية أن يصل عدد الباحثين عن فرص عمل في المنطقة العربية عام 2010 أكثر من 32 مليون شخص، وأضـــاف أن عـــدد السكان النشطين اقتصادياً سيرتفع من 98 مليون شـــخص إلى نحـــو 123 مليونـــاً ســـنة 2010[39].

ومما يزيد في خطورة ظاهرة البطالة ارتفاع معدلاتها السنوية التي تقدرها الإحصـــاءات الرسمية بنحو 1.5% من حجم قوة العمالة العربية في الوقـــت الحاضـــر، وتشـــير نفـــس الإحصائيات[40] إلى أن معدل نمو قوة العمل العربية كانت خلال الأعـــوام 1995، 1996 و1997 نحو 3.5%، ارتفع هذا المعدل إلى نحو 4% في الوقـــت الحاضـــر، وإذا كانـــت الوظائف وفرص التشغيل تنمو بمعدل 2.5% سنوياً، فإن العجز السنوي ســـيكون 1.5% وعليه فإن عدد العمال الذين سينضمون إلى العاطلين عن العمل سنوياً ســـيبلغ نحـــو 1.5 مليون شخص.

ويذكر أن منظمة العمل العربية تقدر أن كل زيادة في معدل البطالة بنسبة 1% سنوياً تنجم عنها خسارة في الناتج الإجمالي المحلي العربي بمعـــدل 2.5%، أي نحـــو 115 مليـــار دولار، وهو ما يعني ارتفاع المعدل السنوي للبطالة إلى 1.5 %، سيرفع فاتورة الخســـائر السنوية إلى أكثر 170 مليار دولار، وهذا المبلغ يمكن أن يوفر نحو 9 ملايين فرصة عمـــل، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة في الوطن العربي إلى ربع حجمها الحالي، ومما سيســـاهم في

زيادة معدلات البطالة مستقبلاً، وخاصة في الدول العربية ذات الكثافة السكانية والمصدرة للعمالة[41].

كما أن إحالة الكفاءات العربية ذات التكوين العالي في بعض البلدان العربية والتي تشغل مناصب عمل سواء كانت غير مناسبة لتكوينهم أو لسبب أنهم يعتبرون بمثابة عاطلين يتلقون مقابلا لا يتعدى ما تمنحه الدول المتقدمة كمنحة للعاطلين، من النتائج الخطيرة لهجرة الكفاءات العلمية في فقدان الوطن لإمكانات هذه الكفاءات العلمية والفكرية والتربوية التي انفق على تعليمها وإعدادها أموالا وجهودا كبيرة، حيث تؤدي هذه الهجرة لإعاقة عملية التقدم، وإبطاء حركة التنمية وإضعافها في هذه الدول.

وتزايدت هجرة العقول العربية في العقود الثلاثة الأخيرة لأسباب كثيرة منها عدم توفير الظروف المادية والاجتماعية التي تؤمن مبستوى لائقا من العيش، بالإضافة إلى ضعف الاهتمام بالبحث العلمي وعدم وجود مراكز البحث العلمي المطلوبة، وتقدر دراسة حديثة صدرت في دمشق إلى أن الخسارة الاقتصادية للدول العربية بسبب هجرة عقولها بـ 1.57 مليار دولار سنويا[42].

وجاء في ذات التقرير أنه وفي الوقت الذي تدفع فيه الأوضاع المعيشية والعلمية والاجتماعية إلى هجرة الأدمغة العربية، فان دول الغرب والولايات المتحدة تسعى لاستقطاب هذه الأدمغة من خلال تقديم الإغراءات المادية والحياتية الكبيرة، لكي توظفها في خدمة البحث العلمي والصناعي، وتأتي الولايات المتحدة في مقدمة هذه الدول التي تسعى بجميع الوسائل للاحتفاظ بالعقول الأجنبية المتخرجة من جامعاتها، وإذا كانت الدول التي تشهد هذه الهجرة تحقق فائدة من تحويلات المغتربين في الخارج إلى ذويهم، وقد تصل هذه العائدات إلى مبالغ كبيرة كما هو الحال في اليمن ومصر ولبنان، فإن سلبيات هذه الهجرة تبقى أكبر بكثير فالانسان دائما هو صانع التنمية والثروات.

2. الآثار الاجتماعية:

تبرز إلى السطح ظاهرة من أخطر الظواهر الاجتماعية في الدول العربية المتمثلة في البطالة وإفرازاتها الأمنية وانعكاساتها النفسية على العاطلين، الأمر الذي يتطلب معالجة سريعة ووضع برامج قصيرة وطويلة الأجل لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين قبل أن

تستفحل الظاهرة ويستعصي حلها، إن أهمية هذه القضية تأتي بلا شك من أهمية البطالة نفسها وما يترتب عليها من آثار جسيمة ذات مساس ببنية المجتمع، انتشاره، ومعدلات متزايدة في وقت الفراغ لدى الشباب الجامعي ليس بمفهوم المجتمع المعاصر بجوانبه الايجابية كالرياضة البدنية وانتشاره بالمفهوم السلبي كالتردد على المقاهي[43].

كما اهتمت بعض الدراسات بالآثار النفسية والاجتماعية للبطالة، حيث ذهب البعض في دراسته إلى أن العمل يعد ركيزة أساسية لإدراك الذات عند الفرد Albertaوقد اهتمت الدراسة بتحليل ثلاثة أبعاد لتأثير البطالة:

1- **تأثيرات على المستوى الفردي:** العزلة، واللامبالاة، والكبت.

2- **تأثيرات على المستوى الاسري:** تدهور العلاقات الأسرية نتيجة لعدم الاستقرار الاقتصادي وانعكاساته على مشاعر العزلة والإحباط عند الأطفال.

3- **تأثيرات على المستوى المجتمعي:** ارتفاع معدلات الجريمة وتعاطي المخدرات[44].

وتشير دراسات أخرى [45] أنه يمكن للبطالة أن تؤثر في مدى إيمان الأفراد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع، وبذلك فإن البطالة لا يقتصر تأثيرها على تعزيز الدافعية والاستعداد للانحراف، إنما تعمل أيضا على إيجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية في الانحراف، ووفقاً لهذه القناعة والإيمان فإن انتهاك الأنظمة والمعايير السلوكية العامة أو تجاوزها لا يعد عملاً محظوراً في نظرهم، لأنهم ليسوا ملزمين بقبولها أو الامتثال لها.

واتساقاً مع هذه النتائج تشير دراسة أخرى إلى أن الفقر والبطالة يؤديان إلى حالة من شعور الرفض والعداء تجاه المجتمع وعدم الإيمان بشرعية أنظمته والامتثال لها، مما يؤدي إلى الانحراف والسلوك الإجرامي، وبخاصة فيما يتعلق بجرائم الاعتداء على النفس.

ويعزز هذا الافتراض ما أشارت إليه دراسة عن حالة البطالة إلى أن الفرد العاطل قد يصاب بفقدان الشعور بالانتماء إلى المجتمع حيث يشعر بالظلم، الذي قد يدفعه إلى أن يصبح ناقما على المجتمع، لذا فإن ضعف الضوابط الأسرية وتأثير القيم العامة الذي ينتج

من ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع يؤدي إلى ضعف الاستعداد والقابلية للامتثال والتكيف مع الأنظمة والضوابط الاجتماعية، وهذا الوضع يكون سبباً رئيساً في زيادة نسبة الجريمة خاصة جرائم الاعتداء على الأملاك . كما أن البطالة تؤدي إلى انخفاض أواصر الروابط التي يحملها الناس تجاه المؤسسات الرسمية والأنظمة والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، كما أنها تحد من فاعلية سلطة الأسرة بحيث لا تستطيع أن تقوم أو تمارس دورها في عملية الضبط الاجتماعي لأطفالهان ومن ثم التنشئة الاجتماعية.

كما أن حالة البطالة عند الفرد يمكن أن تخلق كثيرا من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي، إضافة إلى أن كثيرا من العاطلين عن العمل يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية والشخصية، فمثلا يتسم كثير من العاطلين بعدم السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة مما يؤدي إلى اعتلال في الصحة النفسية لديهم.

وتعد البطالة المصدر الرئيسي لمشكلة الفقر وزيادة أعداد الفقراء، وجاء في دراسة علمية أعدها الجامعة العربية، أن نسبة الفقر في الدول العربية تزداد بمعدل 1.7%، سنوياً، بحيث يعيش ما نسبته 36% من سكان الدول العربية تحت خط الفقر وأن نصيب الفرد من الدخل في الدول العربية لا يتعدى 1500 دولاراً سنوياً[46]

وفي ذات الوقت تؤكد الدراسات الاجتماعية إلى أهمية دور رأس المال العربي في القضاء على معدلات الفقر المتزايدة، مبينة أن استثمار جزء يسير من الأموال العربية المهاجرة خارج البلاد العربية تكفل القضاء على الفقر العربي، تشير كافة التقارير والبيانات الإحصائية إلى أن أزمة البطالة بدأت التنامي والتوسع وسط مجتمعات عربية متعددة، ولم تعد تنفع معها سياسات التجاهل والتغاضي السابقة .

كما أن الأحداث والتطورات المتسارعة وحالة عدم الاستقرار التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط ساعدت على زيادة تفاقم أزمة البطالة بالمنطقة، ناهيك عن مشكلة الهجرة الواسعة غير الشرعية التي تشهدها بعض الدول العربية بسبب عجزها عن توفير فرص عمل للأعداد المتزايدة الداخلة إلى سوق العمل.

وحسب تقديرات تقرير منظمة العمل الدولية، اتسعت ظاهرة الهجرة غير الشـــرعية بشكل ربما يفوق الهجرة المماثلة في التجارب الأخرى، وذلك على رغـــم شـــدة القيـــود المفروضة على الهجرة، مما ولد ظاهرة سميت بقوارب الموت التي تحمل المهاجرين خاصة من دول شمال إفريقيا إلى الضفة الأوربية أملا في العثور على وظيفة في هذه الدول.

لكن هذه القوارب تحولت إلى مصدر للمآسي خاصة بعد الإنتشالات المتكررة لجثـــث المهاجرين غير الشرعيين من عرض البحر المتوسط، ويُتوقع أن تستمر محـــاولات تهريـــب المهاجرين والإقامة غير الشرعية رغم القيود التي تزداد شدة.

مراجع الفصل السادس

(1) ar.wikipedia.org/wikiالموسوعة الحرة

(2) عبداله مصلح النفيعي، حول تعطل الخريجين في الخليج، منظمة العمل الدولية، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا، عمان، يوليو1993 ، ص: (44).

(3) Engbersen, G. (et, al.),. Cultures of unemployment: A Comparative look at long-term unemployment and urban poverty. Boulder: Westview Press, 1993, pp:(155-162).

(4) Marshall, G. On the sociology of women's unemployment, its neglect and significance. The Sociological Review, Vol.32 , No.2, 1984, pp: (248-251).

(5)رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة العدد 226، الكويت، أكتوبر1997، ص: (39).

(6) المرجع السابق، ص ص: (15–16).

(7) طافر زهير، النظريات السكانية وانعكاسها على الاقتصاد والمجتمع، الباحث الاجتماعى العدد 10، 2010، ص: (69– 70).

(8) المرجع السابق، ص ص: (72–76).

(9) المرجع السابق، ص ص: (78–79).

(10) محمد ياسر الخواجه، (فى) مصطفى خلف، دراسات فى علم اجتماع السكان،دار المسيرة،2009، ص: (248).

(11) المرجع السابق، ص ص: (253–255).

(12) رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص: (33).

(13) بشير الدباغ و عبد الجبار الجرمود، مقدمة في الاقتصاد الكلي،دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص: (393).

(14) رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص ص: (31–32).

(15) جيمس جوارتيني وريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر،، 1999،ص ص (201–202).

(16) رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص: (30).

(17) بشير الدباغ و عبد الجبار الجرمود، مرجع سابق، ص: (391).

(18) المرجع السابق، ص ص: (379–380). الموسوعة الحرة.

(19)ar.wikipedia.org/wiki

(20) Ibid.

(21) http://www.un.org/arabic/ موقع الأمم المتحدة

(22) Jegen M. E. ,(et. al.),Gowth with Equalty, Strategies for Meeting Human Needs Paulist Press N.Y.,1977,PP: (96-118).

(23) رمزى زكى، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، عالم المعرفة، الكويت، العدد(84)، ديسمبر،1984، ص: (5).

(24) المرجع السابق، ص: (6).

(25) المرجع السابق، ص: (6).

(26) http://aawsat.com/ منظمة العمل العربية

(27) Ibid.

(28) http://www.nodhoob.com/index.php/future/702 جاسم حسين

(29) Ibid.

(30) http://monif.mam9.com/t844-topic أحمد العثيم

(31)Ibid.

(32) أنظر في ذلك: تقارير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي (C.N.E.S).

(33) رمزي زكي،، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد226، الكويت،أكتوبر1997،ص: (144).

(34) ar.wikipedia.org/wikiالموسوعة الحرة

(35)Ibid.

(36) النشرة الاحصائية، البنك المركزى المصرى،إبريل، 2002.

(37)http://www.egyptiangreens.com/docs/general/index -

(38) http://www.egypalace.co/vb/showthread.
-https://www.cia.gov/library/publications/the-world factbook/rankorder/2129rank.html

(39)التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1999.

(40) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات 1995، 1996،1997..

(41)ممدوح متروك سلام، هجرة الأدمغة العربية، مجلة السويداء، ماي 2005.

(42) Huntington, S.P. & J. Nelson. No easy choice: Political Participation in developing Countries. Cambridge: Harvard University Press, 1976, p.(167).

(43) محمد عبد الله البكر، أثر البطالة في البناء الاجتماعي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 32، العدد 2، 2004.

(44) Huntington, S.P. & J. Nelson. No easy choice: Political participation in developing countries. Cambridge: Harvard University Press, 1976.

الفصل السابع
الهجرة السكانيه

أولا: فى مفهوم الهجرة السكانية

ثانيا: لماذا يهاجر السكان؟

ثالثا: الهجرة واعادة توزيع سكان العالم

رابعا: الهجرة الداخلية

خامسا: الهجرة الدولية

سادسا: الهجرة القسرية للاجئين

سابعا: هجرة العمالة

ثامنا: الهجرة غير الشرعية أو السرية

تاسعا: الهجرة في زمن العولمة: ظاهرة عالمية بحاجة إلى حلول دولية

عاشرا: التنمية بدلا من الحلول الأمنية لمواجهة الهجرة غير الشرعية

أولا: فى مفهوم الهجرة السكانية:

إن ظاهرة الهجرة السكانية ظاهرة تاريخية ساهمت بشكل أو بآخر في إعمار الكون، وتلاقي الثقافات والحضارات المختلفة فى بقعة جغرفية واحدة مما يسمح بالالتقاء والتبادل والامتزاج الثقافي وبناء حضارة إنسانية مشتركة لم تتحدد معالمها بعد.

كما أن الهجرة أحد العناصر الثلاثة المسئولة عن التغير السكاني والدينامية والحركة السكانية في مجتمع ما[1] وهي الخصوبة والوفيات والهجرة، وتختلف الهجرة عن هذين العنصرين من عدة جوانب، فعلى العكس من كل من الخصوبة والوفيات التي يسهل جمع بيانات عنهما ومن ثم قياسهما بشكل دقيق، فإن الهجرة يصعب قياسها بمثل تلك الدرجة من الدقة لأن تدفق المهاجرين لا يتسم بالثبات من الناحية الزمنية، ومن ثم تقل معلوماتنا عن الهجرة بالمقارنة بالخصوبة والوفيات، وثانيا فاننا غالبا ما نجد أن الهجرة عرضة لرقابة قوية من جانب الدول للسيطرة عليها بالمقارنة بكل من الخصوبة والوفيات، وأخيرا، فان الهجرة من الظواهر السكانية الكفيلة بتغيير الهيكل السكاني لأي مجتمع بصورة سريعة جدا بالمقارنة بآثار كل من الخصوبة والوفيات على الهيكل السكاني والتي تحتاج الى فترة زمنية طويلة لكي تؤدي الى تغيير الهيكل السكاني. وهى ظاهرة تعبر عن ديناميكية وحركة سكانية، بتنقل الأفراد والجماعات السكانية من مكان لأخر، وذلك بتغير مكان المولد والاستقرار الاعتيادي للفرد لمكان آخر أكثر جذبا والبقاء لفترة زمنية طويلة، حيث يترك فرد أو جماعة من الناس مكان إقامتهم لينتقلوا للعيش في مكان آخر،وذلك مع نيّة البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، أطول من كونها زيارة أو سفر.

وبذلك يقصد بالهجرة انتقال الافراد من منطقة ما الى منطقة أخرى، سواءا كان ذلك داخل حدود الدولة، وهو ما يطلق عليه الهجرة الداخلية، أو الهجرة خارج حدود الدولة وهو ما يطلق عليه الهجرة الخارجية، وقد تتم الهجرة بشكل قانوني، أو قد تتم من خلال تسرب المهاجر الى الدولة المقصودة بطرق غير شرعية، مثل ادعاء الدخول بغرض الزيارة ثم الاستمرار في البقاء داخل الدولة بهدف العمل. غير أن الهجرة عموما يجب الوعى بأنها تمثل هدرا للطاقات بل أفضل الطاقات صانعة التنمية والكفاءات المميزة وهذا الهدر له آثار على بناء المجتمع وتنميته، وعلى صحة الانسان، والصحة النفسية، والأمن الاجتماعى.[2]

وتتم الهجرة الداخلية أساسا من المناطق التي يقل فيها الطلب على العمل الى المناطق التي تتوافر فيها فرص التوظف، أو تتوافر فيها فرص أفضل للمعيشة، ومن ثم فان النمط الغالب للهجرة الداخلية هو من المناطق الريفية الى المدن، ويلاحظ أن الهجرة الداخلية يكون الدافع من وراءها اقتصاديا بالدرجة الأولى.

أما في حالة الهجرة الخارجية فقد تكون الدوافع اقتصادية، أو سياسية مثال ذلك حالة اللاجئين والهاربين من قبل النظم الحاكمة في دولهم، أو قد يكون الدافع علميا، من خلال سعي الفرد الى فرص تعليمية أفضل أو فرص للبحث أفضل من تلك المتوافرة له في دولته. وغالبا ما يطلق على الهجرة من هذا النوع الاخير لفظ "نزيف العقول."**Brain Drain**"

أما عن البعد الزمني للهجرة، فقد تتم الهجرة بشكل مؤقت وذلك حينما ينوي المهاجر الاقامة في المهجر لمدة مؤقتة ثم العودة مرة أخرى الى الوطن، أو قد تكون الهجرة دائمة حينما لا ينوي المهاجر العودة مرة أخرى الى بلده الأصلي.

وباختلاف أنماط الهجرة تختلف بالتالي المكاسب التي تعود على البلد الأم من الهجرة، ففيما يتعلق بالهجرة الخارجية المؤقتة فان المهاجر كما سبق القول يكون مدفوعا أساسا بالدافع الاقتصادي، ومن ثم فانه في كافة الاحوال سيعود ومعه مدخراته الى البلد الأم، وقد يحدث في كثير من الحالات أن يكتسب المهاجر خبرات من جراء اقامته في البلد المضيف، وهذه الخبرات تضاف الى رصيد الخبرة المتوافر في الموطن الأم عند عودة المهاجر، وهكذا فان نمط تدفق المكاسب سيكون من البلد المضيف الى البلد الأم في حالة كون الهجرة مؤقتة، أما في حالة الهجرة الخارجية الدائمة فأنها غالبا ما تتم على أساس انتقائي، بمعنى أن الدول المضيفة تقوم بتدقيق النظر فيمن ستمنحهم حق الاقامة الدائمة.

ولذلك فان معظم من يهاجرون بهذه الصورة هم من ذوي المهارات والمستويات التعليمية المرتفعة، وبحكم اقامتهم الدائمة في الخارج فانهم لا يقومون بتحويل مدخراتهم الى البلد الأم بعكس الحال في حالة الهجرة المؤقتة، وانما يحتفظون بهذه الاموال في الخارج، ولهذا السبب فان تدفق المكاسب من الهجرة يكون من البلد الام الى البلد المضيف حيث تخسر البلد بالكامل رأسمالها البشري المتمثل في الكفاءات العلمية والفنية المهاجرة.[3]

(1) خصائص المهاجر:

وتبدو هناك صعوبة كبيرة من الناحية الاحصائية في تعريف المقصود بالمهاجر، ولـذلك اتفق الديموجرافيون على أن المهاجر هو الشخص الذي يقيم بشكل مستمر في دولة أخرى أو في إقليم آخر لمدة أكثر من سنة، أو الذي أعلن عندما دخل الحدود عن نيته في البقـاء لمدة أكثر من سنة.

أما عن خصائص المهاجرين فيلاحظ أنهم بالدرجة الأولى صـغار في السـن، وتميـل معدلات الهجرة بين الفئات العمرية المختلفة الى التناقص مع زيادة السن، كذلك يلاحـظ أن أغلبية المهاجرين يتمتعون بمستوى تعليمي مرتفع، وكذلك ذوي دخول أصلا مرتفعـا نسبيا، كما أنهم عادة ما يكونون من ذوي المستوى الوظيفي المرتفع، وفي معظم الاحـوال هناك فروقا جوهرية في المهاجرين حسب النوع، أذ غالبا ما تتم عملية الهجـرة بواسـطة الذكور في المقام الأول، وعادة ما يقوم المهاجر الذكر بالهجرة أولا ثم يقـوم بعـد ذلـك باستقدام زوجته الى دولة المهجر، أما على مستوى الاسرة فان هجرة الأطفال صغار السن تكون أكبر حيث لا يسهل التخلي عنهم في تلك السن الصغيرة، أمـا الأطفـال الكبـار فهجرتهم أقل بسبب عدم الرغبة في التأثير على مستوى تعليمهم من خلال الانتقال مـن نظام تعليمي الى نظام تعليمي آخر، كذلك يلاحظ ميل غير المتزوجين الى الهجرة بشـكل أكبر من المتزوجين [4]، ويلاحظ أن الهجرة خاصة الخارجية يتسم المهاجر بمرحلـة العطـاء وهى الشباب وبمستوى تعليمى أعلى مهارة وخبرة عالية بما يدعم المساهمة الفاعلة فى تنمية دول الاستقبال ولهذا فان الهجرة الخارجية إنتقائية.

(2) أنواع الهجرة[5]:

يمكن تصنيف الهجرة إلى :

- **هجرة اختيارية:** تتم بالمبادرة الفردية عادة والرغبة في الانتقال على وطن جديد من أجل الأفضل.

- **هجرة إجبارية (اي التهجير):** تتم بواسطة قوة خارجية تفرض على غير إرادة الأفراد أو الجماعات.

كما يمكن تصنيف الهجرة إلى:

- **هجرة دائمة:** يهاجر الفرد أو الجماعات على الوطن الجديد دون عودة وهي الهجرة الأكثر خطورة .

- **هجرة مؤقتة:** حيث يهاجر الفرد أو الجماعة إلى وطن جديد بشكل مؤقت بغية التحصيل العلمي أو تحسين الوضع المعاشي أو لأسباب سياسية ولكن يعود إلى وطنه الأصلي في نهاية المطاف .

(3) أسس تصنيف الهجرات : وتتحدد هذه الاسس في:

1- **حرية الانتقال :** وتصنف الهجرة على أساس حرية الأنتقال الى اجبارية واختيارية، وهناك من يميز بين الهجرات الأضطرارية والهجرات الأجبارية فالمهاجر قد يكون مظطرآ للهجرة، ولكن لديه بعض الحرية لتخاذ القرار وتحديد الوجهة أوالمكان الذي يقصده.

2- **المجال الجغرافي :** وتصنف الهجرة بناء على المجال الجغرافي الى الهجرات الداخلية والهجرات الخارجية أو الدولية ويختلف الأولى عن الثانية في أن الهجرات الدولية مرتفعة التكاليف تحتاج الى أستعداد نفسي للتكيف في منطقة الوصول التي تختلف في الغالب ثقافيآ واجتماعيآ عن الدولة التي سيهاجر منه، وتصنف الهجرات الداخلية على أساس طبيعة مكان الأصل والوصول الى أنواع كثيرة من أهمها:–الهجرة من الريف الى المدن والهجرة من المدن الى المدن والهجرة من الريف الى الريف والهجرة من المدن الى الريف.

3- **المسافة :** تصنف الهجرة على أساس المسافة الى الهجرات طويلة المسافة والهجرات قصيرة المسافة.

4- **مدة الاقامة :** تصنف الهجرة الى الهجرات الدائمة– الهجرات المؤقتة الهجرات الدورية.

(4) الفرق بين الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية:[6]

تتميز الهجرة الداخلية بالحرية، بمعنى أن قرار الانتقال من مكان لآخر داخل حدود الدولة يتم بمحض رغبة الافراد، والذي دائما ما يكون قائما على العوامل الاقتصادية

السابق الاشارة اليها. وقد يحدث في بعض الاحيان ان تكون الهجرة الداخلية اجبارية مثلما حدث في جمهورة مصر العربية من تهجير 250.000 شخص من منطقة أسوان لبناء السد العالي. كذلك أجبرت الحكومة الاندونيسية الكثير من سكان جزيرة جاوة الى الهجرة الى الجزر الأخرى الأقل كثافة، ومثل هذه الهجرة الاجبارية عادة ما تكون مخططة، حيث يتم الاستعداد من جانب الحكومات للوفاء بحاجات الأفراد مقدما، وغالبا ما تتحسن الحياة المعيشية للأفراد الذين اجبروا على الهجرة.

أما في حالة الهجرة الخارجية، فانها لا تكون غالبا حرة، وحتى في حالة كونها حرة فان على الفرد دائما أن يستوفي متطلبات الدخول الى بلد المهجر، فاذا لم يقم بذلك أعتبر مهاجرا غير قانوني، ويواجه المهاجر في حالة الهجرة الخارجية مشاكل في عملية التكيف مع ثقافة ولغة دولة المهجر مثلما هو الحال مع المهاجر المصري الى كندا مثلا، من ناحية أخرى فاننا نجد أن الهجرة الداخلية تعتمد أساسا على الخصائص الشخصية للمهاجر، أما في حالة الهجرة الخارجية فان المناخ الاجتماعي والسياسي وهيكل الفرص المتاحة في بلد المهجر تلعب دورا أساسيا في اتخاذ القرار بالهجرة وأخيرا فان طبيعة الأهداف التي يسعى اليها المهاجر قد تختلف في حالة الهجرة الخارجية عن الداخلية.

(5) إنتقائية الهجرة:

يقصد بمصطلح {انتقائية الهجرة} أن بعض الأفراد أكثر ميلاً للهجرة من غيرهم, أي أن عوامل الجذب والطرد تميل الى اختيار أو انتقاء فئات معينة أكثر من غيرها السكان.[7]

ثانيا: لماذا يهاجر السكان؟: [8]

تعد نظرية عوامل الجذب وعوامل الطرد من أكثر النظريات شيوعا في تحليل الاسباب التي تدفع بالافراد الى الهجرة. وتقوم النظرية ببساطة على أن الناس تهاجر لان هناك عوامل طاردة لهم من موطنهم الاصلي، أو أن هناك عوامل جاذبة لهم في المنطقة المضيفة. ولقد وضع فكرة النظرية رافنشتاين عام 1889 الذي قام بتحليل بيانات الهجرة في انجلترا وويلز والذي استنتج أن عوامل الجذب عادة ما تكون أكثر أهمية من عوامل الطرد في تحديد قرار الهجرة، إذ أن الرغبة في تحسين المستوى المادي للفرد تكون أقوى من الرغبة في الهروب من وضع سئ في الموطن الاصلي للمهاجر. ولعلنا الآن نتذكر ما قاله ديفز في

معرض حديثة عن أسباب انخفاض الخصوبة في أن الرغبة في الارتقاء بالمستوى المادي للفرد وليس الرغبة في الهروب من الفقر، هي التي تدفع بالفرد الى تحديد مستوى الخصوبة.

إن مجرد وجود العوامل الطاردة في الموطن الاصل لن يدفع بالفرد الى الهجـــرة الا أذا علم بأن هناك فرص أفضل له في مكان آخر، على أن قرار المهاجر بالهجرة يعتمـــد علـــى عملية حساب للتكلفة والعائد من عملية الهجرة، حيث يقوم المهاجر بوزن عوامل الجذب والطرد، ثم يتخذ القرار بالهجرة إذا كانت المنافع المتولدة من الهجرة تتعدى تكلفتها.

وهناك وجهه نظر أخرى ترى أن الشخص غالبا ما يكون له مجموعة من الأهداف يسعى الى تحقيقها فى حياته مثل مستوى أعلى من التعليم أو وظيفة أفضل أو شراء منزل أفضل، أو حتى مجرد الحياة في محيط اجتماعي واقتصادي أفضل، ولتحقيق هذه الاهداف فان الهجرة تعد أحد الخيارات المتاحة أمام الفرد لتحقيق هذه الأهداف.

-نموذج هاريس تودارو:

يعد نموذج هاريس تودارو للهجرة من الريف الى الحضر من الصياغات المهمة لدور العامل الاقتصادي في قرار الهجرة. أذ يقوم النموذج على افتراض أن الهجرة تعتمد أساسا على المقارنة بين مستويات الاجر في سوق العمل في الريف ومستويات الاجور في سوق العمل في الحضر. وبما أنه من الممكن أن تكون هناك بطالة في المدينة، وبالتالي قد لا يستطيع كل مهاجر أن يجد وظيفة في الحضر فإن النموذج يفترض أن المهاجر يقوم بالمقارنة بين الأجر في الريف والأجر المتوقع في المدينة.

ومن الناحية العملية لا تؤدي الهجرة إلى سد الفجوة بين الأجر المتوقع في الحضر، والأجر الفعلي في الريف على عكس ما يتوقع النموذج، ومن ناحية أخرى فان العامل الاقتصادي ليس هو العامل الوحيد المؤثرعلى الهجرة مثلما يشير النموذج. فالدراسات توضح أن بعد المسافة بين الريف والحضر، ومدى قوة الروابط الاجتماعية بين الأفراد في الريف تلعب دورا مهما في اتخاذ القرار بالهجرة.

فأغلب المهاجرين إلى المناطق الحضرية يأتون من المناطق الريفية المتاخمة. كذلك فان المهاجرين يميلون إلى الذهاب إلى المناطق التي يتواجد بها عدد كبير من أفراد أسرهم او

أفراد قريتهم أو من نفس الاصل العرقي الذي ينتمون اليه وأخيرا فان بعض أنواع المهاجرين وبصفة خاصة الشباب عادة ما ينجذبون بأضواء المدينة الباهرة.

(1) تكلفة الهجرة: [9]

يوضح هاريس وتودارو (Harris & Todaro) في نموذجهما للهجرة الداخلية من الريف الى المدينة أن تكلفة الهجرة ليست تقتصر على الفرد، ولكنها أيضا تشمل المجتمع ككل، أذ يفترض كل من هاريس وتودارو أن هناك تسابقا من جانب المهاجرين على الوظائف التي توجد فى المدن، ففي مقابل كل وظيفة يتم خلقها في المدن من الممكن أن نجد أكثر من عامل مهاجر من الريف لكل فرصة وظيفية في المدينة، وفي مثل هذه الحالة فان تكلفة الفرصة البديلة لكل وظيفة يتم ايجادها في المدينة ستكون الانتاج الخاص لعاملين أو أكثر من المهاجرين سعيا وراء تلك الوظيفة وقد لا يقتصر الأمر على ذلك، فالروابط الأسرية المتينة تجعل تكلفة الفرصة البديلة أعلى من ذلك، وبالاضافة الى النقص في الانتاج، فان المجتمع يتحمل تكاليف إضافية بسبب توسع الحضر، وقد يتحمل المهاجر جانبا من هذه التكاليف مثل ارتفاع تكلفة الغذاء نتيجة التوسع الحضري، وارتفاع تكلفة السكن وما الى ذلك من تكاليف يتحملها الفرد نتيجة الانتقال الى المدينة، أما باقي تكاليف التوسع الحضري فيتحملها المجتمع ككل، مثل التلوث الناجم عن الازدحام السكاني وارتفاع أسعار أراضي البناء، والضغط على الخدمات الاخرى مثل المواصلات والمياه والصحة والتعليم الى آخر هذه القائمة الطويلة من الخدمات الاجتماعية، غير أن الهجرة من الريف الى المدينة قد تحمل أيضا بعد الفوائد للمجتمع وللفرد، فما لاشك فيه أن المهاجر سيستفيد من الخبرة التي سيكتسبها من خلال العمل والتدريب في القطاع الحضري من المجتمع.

أما على الصعيد الدولي فان تكاليف الهجرة الخارجية ستعتمد على نوعية المهاجرين الى الخارج، فلابد أن نفرق أساسا بين هجرة المهرة من العمال، وهجرة غير المهرة، إذ أن هجرة المهرة تعني فقدان دولة الأصل لأحد مواردها النادرة وهو رأس المال البشري الماهر. ولذلك يطلق على هجرة العمال المهرة والمتعلمين استنزاف العقول ."Brain Drain" أما الخسارة الرئيسية لهجرة رأس المال البشري الماهر فهي أولا إن عملية تعليم وتدريب

هؤلاء المهاجرين أخذت وقتا طويلا وقدرا هائلا من الانفاق التعليمي المدعم بواسطة الدولة الأصل، ومن ثم تصبح هجرتهم إلى الخارج عملية مكلفة لدولة الأصل، وبهجرة هؤلاء الى الخارج تخسر الدولة الأم الخدمات التي يؤدونها، أو النقص في الانتاج الناجم عن هجرتهم فضلا عن ذلك فان عملية احلال هؤلاء المهاجرين بأفراد جدد ستكون أيضا مكلفة للدولة الأم. وبهذا الشكل تؤدي الهجرة الى سوء في توزيع الدخل بين دول المهجر ودول المصدر لصالح دول المهجر، لذلك اقترح الاقتصادي باجواتي Bhagwati بفرض ضريبة على "نزيف العقول" تفرض على دول المهجر وتحصل بواسطة حكومات دول المهجر ثم يعاد توجيه هذه الضريبة الى الدول الام كنوع من التعويض عن خسارة المهارات الناجمة عن هجرة رأس المال البشري.

على العكس من ذلك فان هجرة العمال غير المهرة أحد المكاسب لدول المصدر، فأولا نجد أن هذه النوعيات من العمل تكون دائما في حالة فائض في دولة الأصل، ومن ثم لا تشعر الدولة الأصل بخسارة ناجمة عن هجرة هؤلاء العمال،على العكس من ذلك فان هؤلاء العمال عادة ما يقومون بتحويل جزء من أجورهم الى أسرهم التي تركوها عند هجرتهم في دولة الاصل. كذلك فان هناك احتمال أن يعود هؤلاء العمال بعد فترة وقد ارتفعت مستويات مهاراتهم بسبب أى تدريب يكونون قد تلقوه في الخارج، غن للمهاجرين بذلك مساهمات فى التنمية سواء للدولة الأم أو دولة المهجر.(10)

(2) العلاقة بين الهجرة وعمر المهاجر:

توجد علاقة فاعلة ووثيقة وعكسية بين الهجرة وعمر المهاجر، حيث نجد أن الشباب أثر ميلا للهجرة من باقي الفئات العمرية في المجتمع. فالشباب في الفئة العمرية 20-24 هو أكثر المجموعات السكانية ميلا للهجرة، وتصل الهجرة الى أعلى معدلاتها بين الشباب في سن 23 عاما وبدءا من هذا السن تأخذ الهجرة في الهبوط بشكل حاد بين باقي الفئات العمرية. أما إرتفاع معدلات الهجرة في الفئات العمرية من 1-10 سنوات فيرجع الى أن هؤلاء الاطفال عادة ما يتبعون آباءهم في تنقلاتهم. وبين هذه المجموعة العمرية يلاحظ أن معدلات الهجرة بين الاطفال صغار السن(1-4) أعلى من الأطفال الأكبر سنا. ويرجع إرتفاع معدل الهجرة بين الشباب الى أنه من المتوقع بدخول الشباب في سن العمل أن

يبدأون في البحث عن الوظيفة المناسبة، والسعي نحو تكوين كيانهم الاسري المستقل بهم،على أنه توجد هناك فروق في معدلات الهجرة على حسب الحالة الاجتماعية.

فمعدلات الهجرة تزيد بين غير المتزوجين عن المتزوجين، أما فيما بين المتزوجين فان معدلات الهجرة تختلف باختلاف عدد الاطفال داخل الاسرة فكلما قل عدد أطفال الاسرة وكان أطفالها صغيري السن كلما ارتفعت احتمالات الهجرة. وكلما زاد عدد أفراد الاسرة كلما إزدادت القيود على عملية الهجرة، وخصوصا عندما يبدأ الاطفال في دخول المدرسة.(11)، فالدول العربية الخليجية تتجه هجرتهم غالبا للدراسة بينما معظم الدول العربية الأخرى بغرض العمل، وتستقبل الدول الأوربية أعدادا متزايدة للعمالة منخفضة المهارة فى وظائف الانشاءات والزراعة والخدمات ومعظمهم من صغار السن (12)

ثالثا: الهجرة واعادة توزيع سكان العالم:

مع زيادة عملية النمو السكاني بمعدلات مختلفة بين المناطق المختلفة من العالم زادت الضغوط حول الرغبة في الهجرة، والهجرة عادة ما تكون من مناطق النمو السكاني المرتفع الى مناطق النمو السكاني المنخفض، على سبيل المثال من المكسيك الى الولايات المتحدة الامريكية. أما في داخل حدود الدولة فان الهجرة عادة ما تتم أيضا من المناطق الريفية ذات معدلات النمو السكاني المرتفع الى المناطق الحضرية وفي القرون الماضية أدت الزيادة السكانية في منطقة ما ترتفع فيها معدلات الكثافة السكانية الى هجرة سكان هذه المنطقة الى المناطق الاخرى من العالم حيث تقل درجات الكثافة السكانية، ولعل أهم الامثلة الواضحة على هذا النمط من الهجرة، هي هجرة الأوروبيين إلى المناطق الأخرى المختلفة من العالم. فبدءا من القرن الرابع عشر بدأت عمليات الهجرة من أوروبا، ومع تصاعد عمليات الكشوف الجغرافية في القرن الخامس والسادس عشر بدأت عمليات الهجرة على نطاق واسع من أوروبا الى باقي مناطق العالم، وبصفة خاصة إلى أمريكا الشمالية واستراليا.

إلا أنه بعد الحرب العالمية الثانية أخذت معدلات النمو السكاني في بأوروبا في التباطئ في الوقت الذي بدأت فيه معدلات النمو السكاني في دول العالم الثالث في التزايد مما دفع الى نشوء تيار آخر للهجرة من الدول النامية الى أوروبا وباقي دول العالم المتقدم. على أنه يلاحظ أن معدلات الخصوبة بين المهاجرين من دول العالم الثالث تكون مرتفعة مما يؤدي

الى أحداث بعض الخلل في التركيبة العرقية للسكان في المناطق التي يهاجرون اليها من ناحية أخرى فان هجرة الأوروبيين في البداية كانت لاستغلال الأراضي الخالية في العالم الجديد في المناطق التي تنخفض فيعا معدلات الكثافة السكانية، أما هجرة السكان من دول العالم النامي الآن فانها تؤدي إلى ارتفاع معدلات الكثافة السكانية، خصوصا بعد إستغلال كافة المناطق الصالحة للاستغلال.

وفيما يتعلق بالدول الصناعية يلاحظ أن عملية إعادة توزيع السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية كانت أكثر وضوحا،على سبيل المثال في عام **1800** كان **10%** من سكان انجلترا يعيشون في المناطق الحضرية، أما في عام **1990** فان **90%** من السكان في بريطانيا يعيشون في المدن، ونفس هذا النمط من التطور في توزيع السكان يوجد في باقي دول العالم الصناعي. أما في دول العالم الثالث فان النمو في سكان المناطق الحضرية يتم بمعدلات أعلى من تلك المعدلات التي شهدها دول العالم المتقدم.

ولقد أدى تحسن وسائل الاتصال والمواصلات الى ايجاد حل لمشكلة نقص العمالة في الأجل القصير وذلك من خلال استيراد العمال من الخارج، فقد أدت الزيادة السكانية في دول العالم الثالث الى زيادة الضغوط على الموارد المتاحة في هذه الدول، أما في دول العالم المتقدم فقد أدى انخفاض معدل نمو السكان الى زيادة الطلب على العمالة رخيصة الأجر من دول العالم الثالث، ولا شك أن هذه الزيادة في العمالة المهاجرة بصفة قانونية صحبتها زيادة في أعداد العمال المهاجرين بصفة غير قانونية.

فقد اجتذبت ألمانيا أعداد كبيرة من العمال الأتراك، حيث كانت تحتفظ تركيا بعلاقات جيدة مع ألمانيا في الحربين العالميتين الأولى والثانية، بينما اجتذبت كل من بريطانيا، وفرنسا وهولندا أعدادا كبيرة من العمال من المستعمرات السابقة لهذه البلاد.

كذلك فتحت الولايات المتحدة أبوابها أمام العمال المهاجرين بصفة مؤقتة من المكسيك بين أعوام **1942- 1964**، وفي بداية السبعينيات والثمانينيات أصبحت الدول العربية البترولية مركزا كبيرا لجذب العمالة، وبالطبع مع تزايد الحاجة الى العمالة المهاجرة تتزايد اعداد المهاجرين غير القانونيين والذين أصبحوا مشكلة في دول الخليج مع تزايد الطلب على العمالة.[13]

رابعا: الهجرة الداخلية:

(1) الهجرة والتغير السكاني والبيئة الريفية (الحالة العالمية): [14]

كان للتغير السكاني، وخاصة عن طريق الهجرة، تأثيرا مهما على البيئة الريفية في المناطق الغابية والمناطق الجافة معا، وتتركز في البيئات الريفية، وبخاصة الغابات المدارية المطرية التي يهددها النمو السكاني، وبالرغم من مرورأكثر من قرنين من التحضر السريع، لا يزال معظم سكان العالم يعيشون في المناطق الريفية وسيظل معظم الناس في العالم النامي يسكنون الريف لعقدين آخرين على الأقل.

لقد شهد القرن العشرون انتقالا مكثفا لسكان العالم من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية كما أفادت إحصاءات الأمم المتحدة عام 2000، وبالتالي انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية من 66 في المائة في عام 1960 إلى 53 في المائة في عام 2000. وبما أن عملية التمدين بدأت مبكرا في المناطق الأكثر نموا وفي أمريكا اللاتينية، فإنه بحلول عام 2000 كان ربع سكانها فقط يعيشون في المناطق الريفية مقابل ثلثي السكان في أفريقيا وآسيا، وبالرغم من انخفاض النسبة المئوية للسكان المقيمين في المناطق الريفية، فإن هناك زيادة كبيرة في العدد المطلق للأشخاص المقيمين في هذه المناطق، من بليونين في عام 1960 إلى 3.2 بليون في عام 2000، وتركزت هذه الزيادة بأكملها في المناطق الأقل نموا.

وحدثت زيادات ضخمة على وجه الخصوص في كل من آسيا، التي ارتفع عدد سكانها الريفيون من 1.3 بليون نسمة في عام 1960 إلى 2.3 بليون نسمة في عام 2000، وأفريقيا، التي شهدت زيادة من 225 مليون نسمة إلى 487 مليون نسمة، وخلال السنوات الثلاثين القادمة لا يُتوقع حدوث نمو فعلي في سكان الريف في العالم، كما أن النمو في المناطق الأقل نموا سيزيد أيضا بأقل من 100 مليون نسمة وسيكون معظم هذه الزيادة في أفريقيا. وظل النمو السكاني في الريف على سرعته منذ عام 1960 وبخاصة في أفريقيا بنحو 2 في المائة في السنة تقريبا، وبالرغم من النمو البطيء المتوقع في الريف خلال الفترة 2000–2030 بالنسبة لكل المناطق، إلا أن 10 مناطق من 21 منطقة في العالم لا يزال من المتوقع أن يزداد عدد سكانها في الريف، مع زيادات ضخمة في شرق ووسط وغرب أفريقيا، ويعاني كثير من البلدان في تلك المناطق من بيئات ريفية متدهورة للغاية

وصعوبات في إطعام سكانها، ويتوقع أن يكون نمو سكان الريف في جنوب وسط آسيا وغرب آسيا متواضعا، إلا أن الكثافات السكانية في الريف عالية أصلا في بلدان تلك المناطق.

ويتركز معظم سكان الريف في العالم في عدد قليل من البلدان، مع وجود 34 بلدا فقط يقطن فيها 85 في المائة من سكان الريف في العالم و3 بلدان يقطن ريف كل منها أكثر من 100 مليون نسمة (إندونيسيا والصين والهند)، وبحلول عام 2030 ستتخطى باكستان وبنغلاديش أيضا تلك العتبة، ومع ذلك يتوقع أن تحقق البلدان الأقل سكانا مثل أوغندا واليمن أعلى معدلات للنمو السكاني في الريف مستقبلا، أي أكثر من 2 في المائة سنويا. وسيتجاوز النمو الريفي على الأرجح 1.5 في المائة سنويا في إثيوبيا وأفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن المحتمل أن تواجه البلدان التي تعاني معدلات مرتفعة في نمو سكان الريف مشاكل التدهور البيئي في المناطق الريفية.

وفي المستقبل، ستظل هناك قوتان على الأقل تدفعان في اتجاهين معاكسين وتؤديان إلى إحداث تغييرات في الأرض الصالحة للزراعة وهما، فقدان الأراضي الزراعية التي يبتلعها توسع المناطق الحضرية، واستيطان أراض جديدة أخرى، وتترتب على كلا الحالتين تغييرات في خريطة الكثافة السكانية للبلدان، وهي التغييرات التي كانت تحصل عادة عن طريق الهجرة. كما أن الهجرة من منطقة ريفية إلى منطقة ريفية أخرى تظل أكثر شيوعا في البلدان التي يعيش معظم سكانها في الريف. فمن أصل 13 بلدا تتوافر بشأنها البيانات (تشمل مجموعة تضم بعضا من أكبر بلدان العالم من حيث عدد السكان كالبرازيل والهند وباكستان) كانت الهجرة في 11 بلد منها، من منطقة ريفية إلى منطقة ريفية أخرى في الثمانينات، بل وحتى قبل ذلك، أكبر في أغلب الحالات، من الهجرة من منطقة ريفية إلى منطقة حضرية. وينبغي ألا تغيب هذه الحقيقة عن الأذهان كلما نظرنا في دور الهجرة من منطقة ريفية إلى منطقة ريفية أخرى إذ أن الهجرة وسيلة تكشف رد فعل السكان تجاه البيئة الريفية حيث أنهم قد يلجأون إلى الهجرة إلى منطقة ريفية أخرى هربا من بيئتهم الريفية المتدهورة. وعند تحليل الآثار المحتمل أن تترتب في البيئة بسبب السكان، يمكن النظر في عدة مقاييس لتدهور البيئة، وينصب التركيز هنا على الأثر الناشئ عن إزالة الغابات لأن إزالتها تصاحبه خسائر كبيرة تشمل التنوع البيولوجي وتجريف التربة والاحترار العالمي،

ويمكن القول إن أسباب إزالة الغابات تعود، في الغالب، بنسبة 60 في المائة إلى زحف المناطق الزراعية، وبنسبة 20 في المائة إلى عمليات قطع الأشجار، وبنسبة 20 في المائة إلى استخدام الأسر المعيشية للحطب، وفي حين تتراوح أهمية هذه العوامل الثلاثة من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، يظل الدور الذي تلعبه العوامل الديمغرافية دورا هاما، فيما يعتقد، سواء فيما يتعلق بزحف المناطق الزراعية أو استخدام الحطب.

ويصعب تحليل الصلات القائمة فيما بين السكان والهجرة والبيئة الريفية لأن ضغط السكان وتدهور البيئة قد يكونان علة للهجرة من المواطن الأصلية وعواقب لها في المناطق المهاجر إليها. فمنذ أن ظهر الإنسان الذي يعيش على الصيد والقطف وهو يلجأ للهجرة من مكان استتراف طرائده إلى مكان آخر، كآلية للتوفيق بين احتياجاته والموارد التي تناسبها. ويمكن وصف العوامل التي تقتلع الإنسان من موطنه بأنها عوامل "طاردة" وهي تشمل الكوارث الطبيعية والتدهور التدريجي للبيئة بسبب أحد الأنشطة التي يزاولها الإنسان كالفيضانات الناشئة عن اجتثاث الأحراج في مناطق مستجمعات المياه، أو تدهور البيئة بسبب الممارسات التي تسيء استخدام الأراضي، وتحد الكوارث الطبيعية المفاجئة، والتدهور التدريجي للبيئة الناجم عن أنشطة الإنسان في المناطق الريفية من إنتاجية الموارد، ويحد ذلك بدوره إيرادات السكان الذين يعيشون عليها، مما يحملهم على الهجرة من موطنهم الأصلي. وقد ركزت مجموعة من البحوث المتعلقة بآثار الهجرة على البيئة الريفية في البلدان النامية على المستوطنين المهاجرين ودورهم في تقليص مساحة الغابات المطرية، ويتسبب هؤلاء المستوطنون مباشرة وفي جانب كبير في إزالة الغابات المدارية رغم أن العامل غير الديمغرافي كان في الغالب العامل الضمني الرئيسي الدافع إلى ذلك.

وسجلت أيضا حالات للهجرة إلى أطراف الغابات المطرية أعقبها انتزاع أراض شاسعة من تلك الغابات حدثت في بلدان أخرى من بينها غواتيمالا وبنما وكوستاريكا وإكوادور والمكسيك وإندونيسيا وتايلند ونيبال والفلبين ونيجيريا وجمهورية تترانيا المتحدة والسودان. ففي غواتيمالا مثلا، أدت الهجرة إلى منطقة بيتان الشمالية إلى تجريد نصف مساحة الغابات من أشجارها في السنوات 1950 إلى 1985. وثمة نتائج مماثلة فإندونيسيا، وهي رابع أكبر بلد من حيث عدد السكان وثالث أكبر بلد من حيث مساحة الغابات

الاستوائية، وتمثل ثاني أعلى خسائر سنوية في الثروات الحرجية. ويتسبب المستوطنون المهاجرون في جانب من هذه الخسائر، وأدى برنامج الهجرة العابرة الذي ترعاه الحكومة بهدف الحد من الكثافة السكانية في جاوه وبالي، وحركة المهاجرين العفوية، إلى ارتفاع الكثافة السكانية في المناطق الحرجية مما تسبب في إزالة الغابات، وفي تايلند، اجتثت الأحراج على نطاق واسع في شمال البلد على أيدي المستوطنين المهاجرين، وفي منطقة الهضاب الجنوبية في نيبال استقر المستوطنون بعد حملة ناجحة للقضاء على الملاريا استخدمت فيها مادة الدي دي تي، مما أدى إلى اقتطاع مساحات من الغابات، وفي الفلبين جرت عملية مماثلة لما جرى في هندوراس حيث لم تنفك أراضي السفح تقع في أيادي أصحاب الحيازات الكبيرة المخصصة للمحاصيل النقدية كقصب السكر وعلف المواشي، بحيث لم يعد بإمكان سكان الريف المتزايدين العثور على أراض جديدة سوى بالانتقال إلى مناطق جبلية أشد انحدارا، لكن عندما اجتثت الأحراج لاقتطاع مساحات للزراعة زاد انجراف التربة وزادت الفيضانات، وتعزى زيادة تواتر الفيضانات في بنغلاديش في جانب منها إلى اجتثاث الأحراج على نطاق واسع في مناطق تجمعات المياه في الهند ونيبال.

وللهجرة من منطقة ريفية إلى منطقة ريفية أخرى دور بارز أيضا في الصلات القائمة بين البيئة والهجرة في أفريقيا، ففي جمهورية تنزانيا المتحدة، نشأ عن انتشار المحاصيل النقدية (ولا سيما البن والقطن) بتشجيع من السياسات الحكومية، هجرة كبيرة انتقل فيها المهاجرون من مناطق ريفية إلى مناطق ريفية أخرى صوب منطقة سهول أوسانغو، فجردوها من غطائها النباتي، وارتفع عدد سكان هذه السهول إلى خمسة أضعاف في الفترة من 1948 إلى 1988، كما تضاعف عدد رؤوس الماشية، بيد أن تدهور البيئة كان يعود في جانب منه إلى انعدام ضمانات حيازة الأرض وانعدام المؤسسات الاجتماعية التي تنظم الحصول على الموارد واستغلالها، وفي نيجيريا، هاجر أفراد قبيلة الكويفار من مرتفعات جاوس لا بسبب أي ضغط سكاني على منطقتهم وإنما استجابة لفرص متزايدة أصبح السوق يطرحها، فتركوا سهول بينيو الخصبة وتحولوا من مزارعين، ينتقلون من زراعة مساحة من الغابة تجرد مؤقتا من غطائها النباتي إلى مساحة أخرى، إلى فلاحين دائمين متفرغين لفلاحة مزارع أسرية في مناطق انتزعت من الغابة. وتجري إزالة الأحراج أيضا على أيدي السكان عند بحثهم عن الحطب لسد احتياجاتهم من الطاقة، ولا سيما الفقراء وفئات معينة من

المهاجرين، وفي أفريقيا وأمريكا الوسطى وآسيا، يتعين على أعداد كبيرة من المشردين واللاجئين البقاء في مخيمات مؤقتة لفترات طويلة. وقد نشأ عن ذلك أن اجتثت أشجار الغابات القريبة من تلك المخيمات لاستخدامها حطبا للوقود واستترفت المياه السطحية والجوفية. وتبين أيضا أن لزيادة عدد السكان والهجرة صلة باستتراف الغطاء النباتي في المناطق الجافة ولا سيما في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، وهكذا، ازداد في العقود الأخيرة كثيرا عدد الرعاة وعدد رؤوس الماشية التي يعيشون عليها مما زاد الهجرة بحثا عن أراض أخرى للمرعى، وزاد التنافس على الأرض مع السكان غير الرحل.

وفي نفس الوقت يمكن للهجرة أن تخفف الضغوط على البيئة في المناطق الأصلية للمهاجرين، ففي سهل كاماشو في بوليفيا، نتج عن الهجرة تخفيف الضغط على المراعي وتحسنت حالة البيئة، غير أنه في منطقة جبال الإنديز وفي إحدى الجزر في بحيرة فيكتوريا، نتج عن الهجرة تقلص العمالة، أما في البلدان المتقدمة النمو، فقد أغلقت حدود الأراضي الزراعية منذ فترة طويلة، وفي حين يتناقص عدد سكان الريف في جميع هذه البلدان، تظل مساحات الغابات الثانوية على حالها، بل تشهد توسعا، وفي الشطر الثاني من القرن العشرين، استمرت الهجرة من المناطق الريفية على نحو يكاد لا يتغير تتجه إلى الحضر.(15)

(2) تحديات الهجرة الداخلية (الحالة الافريقية):

انعقدت في العاصمة الأوغندية كامبالا بين 19 – 24 أكتوبر 2009، قمة استثنائية خاصة لرؤساء دول وحكومات افريقية، لمعالجة قضية اللاجئين والعائدين والنازحين في إفريقيا، والتي تشكل واحدة من التحديات الخطيرة التي تعيشها القارة السمراء، وأن الاستجابة لا يمكن لها أن تتحقق إلا بمعالجة الأسباب الحقيقية التي تعصف بالسكان الأفارقة قبل تبني أية معاهدة لحماية اللاجئين أو مساعدة النازحين، وسواء كانت الاتفاقية ـــ كما وصفت ـــ شاملة وفريدة من نوعها أم لم تكن، فان الاهم هو هل سيؤمن قادة أفريقيا نجاحها، والحد من التشريد الجماعي الذي يعم قارة بأسرها ؟ لقد وقع 17 بلدا على هذه الاتفاقية واعتمدت إعلان كامبالا الرسمي للوقوف أمام هذا التحدي الخطير، لقد كانت أفريقيا قبل سنوات تستضيف ما يقدر بنحو 6.11 مليون نسمة من المشردين داخليا، ومن أصل 26 مليون نسمة من المشردين في العالم. وبذلك فان ما يقارب نصف هؤلاء النازحين

القسريين، هم من الأفارقة ! كما إن المشكلة قديمة، لتفاقم سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والمعيشية والصحية.

ويتراوح عدد اللاجئين والنازحين في أفريقيا فى عام 2009 ما بين 17 و23 مليون لاجئ ونازح، وهو عدد ضخم يعكس حجم هذه المشكلة الخطيرة في حق الإنسانية وما تطرحه من تحديات صارخة، وما تنطوى عليه من معاناة إنسانية واقتصادية واجتماعية.

وقد شهدت السنوات العشر الأخيرة مشكلات صعبة ومعقدة، فارتفع عدد المهاجرين داخليا وما سببه ذلك من الكوارث والمآسي وبتأثير واضح من تفاقم الاضطرابات الاجتماعية والحروب ونقص الغذاء والمجاعات الطاحنة التي شملت أجزاء عدة من القارة، ومنها: السودان والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهي اكبر ثلاث دول نزحت منها أعداد كبرى من اللاجئين.. فضلا عن دول أخرى شرد منها الناس، بعد أن ضاقت بهم وسائل العيش وعمتهم الأمراض، وخصوصا الايدز وتشرذمت مجتمعات عدة نتيجة الاضطهادات للأسر والمرأة والأطفال.. يقول المفوض الأعلى لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة خلال افتتاح القمة أنه "من أجل حل تلك المشكلة، لابد من إنهاء الصراعات، ولابد أن تتعاون المجتمعات مع بعضها البعض، ولابد أن يعود الأطفال للمدارس وأن تعود الثقة للأشخاص المشردين". وتجدر الاشارة أن مصر تستقبل أعدادا كبيرة من اللاجئين يحملون 36 جنسية مختلفة وأغلبهم من الدول الأفريقية !

ويبدوا أن مشكلات اللجوء والتروح القسري ومعاناته ستبقى لسنوات طوال قادمة، ما لم تتم تسوية التراعات المسلحة، وعودة الأمن والقانون لفرض الاستقرار السياسي.. فضلا عن مجابهة المجاعات وقلة الغذاء وكوارث الطبيعة والجفاف والتصحر، والقضاء على الأمراض التي تفتك بشعوب أفريقيا، إن أفريقيا بحاجة اليوم إلى حياة جديدة ومصالحات سياسية، ودعوة العالم كله للوقوف إنسانيا إلى جانب الشعوب الإفريقية، للتخلص مما تعاني منه اليوم، والحد من الفقر والمجاعات والوفيات، كلها إن اجتمعت معا، فسوف تتخلص أفريقيا شيئا فشيئا من هذه المخاطر الصعبة، خصوصا وإنها قارة غنية بثرواتها الطبيعية والبشرية، إن الأفارقة مدعوون للوعي بمستقبلهم ووضع إستراتيجية لحملات التوعية والاتصالات والإعلام ونشر المعلومات المتصلة بالصحة، مع برامج عمل ومساعدة إنسانية

وحشد موارد ورعاية بالمرأة والرضع والأطفال، مع دعم العالم للتجارب الديمقراطية في العديد من دول أفريقيا وإدانة كل الحروب الأهلية والصراعات الداخلية، إذ لا يمكن تظل إفريقيا معذبة لازمان قادمة بعد القرن الواحد والعشرين.[16]

(3) الهجرة الداخلية (الحالة المصرية):

تشير البيانات الرسمية الصادرة من الجهاز المركزى عام 2008 لأحدث التعدادات السكانية فى مصر أن عدد المهاجرين فى مصر 4 8, مليون فرد تقريبا، وعدد الاناث 2 4, مليون أكثر من عدد الذكور البالغ حوالى 2 3, مليون فرد تقريبا، بينما نجد أن اكثر المحافظات هجرة سكانية هى بالترتيب محافظة القاهرة ثم الجيزة يليهما محافظة القليوبية ثم الاسماعيلية والاسكندرية ومحافظة الشرقية.

بينما أقل المحافظات هجرة سكانية بالتريب التالى محافظة الفيوم أقل المحافظات ثم محافظة سوهاج يليهما محافظات المنيا، والوادى الجديد، وأسيوط وجنوب سيناء، ثم محافظة قنا ومحافظة أسوان وقد يرجع هذا التباين فى نسب الهجرة السكانية إلى تركز الخدمات وغياب العدالة التوزيعية للخدمات الاجتماعية، وتباين فرص العمل المتاحة بين الأقاليم والمحافظات الجغرافية، بما يجعل الاقليم جاذبا أو طاردا للسكان.[17] وبذلك ظلت المحافظات الجاذبة للسكان كما هى وكذلك المحافظات الطاردة للسكان وإن إختلفت النسب، وان أعلي نسبة من المهاجرين ذهبوا الى محافظتي الجيزة والقليوبية وقد يرجع ذلك لقربهما من القاهرة، وأن حركة الهجرة بمحافظات الحدود مازالت ضعيفة جدا.

كما ظلت المحافظات الطاردة للسكان كما هى، ولكن بنسب مختلفة.

يستنتج من ذلك أن السياسة السكانية فى مصر لم تكن فاعلة فى إعادة توزيع السكان فى مصر، حيث ظلت المخافظات الجاذبة والطاردة، وان وسائل الجذب والطرد غير مجدية فى الحد من الهجرة السكانية فى مصر.

(4) الهجرة الداخلية.. فيروس الجريمة والعشوائيات والاختلال السكانى:

أن أكبر موجات الهجرة الداخلية هي تلك الـتي أعقبت ثـورة 23 يوليـو 1952 واستمرت بقوة دفعها حتى عام 1966، ثم عام 1973، كأثر للتنمية الشاملة التي حققتها

الثورة اقتصادياً واجتماعياً، وتسببت في نشأة تيارات قوية للهجرة صوب المناطق الصناعية الجديدة والمراكز الحضرية المتوسطة ومناطق التوسع الزراعي وموقع إقامة السد العالي..

وقد أدت الهجرة الداخلية إلى ارتفاع نسبة سكان الحضر من نحو 20 بالمئة أوائل القرن العشرين إلى نحو 45 بالمئة في منتصف السبعينيات.(18)

بالرغم من أهمية الهجرة الداخلية وانعكاساتها السلبية على المجتمع، فإنها مازالت لا تحظي بالقدر المناسب من الإهتمام سواء من قبل الحكومة أو الباحثين، علي الرغم من أنها قد تؤدي إلى خلل في التوازن الاقتصادي والاجتماعي فى المناطق الجاذبة، وتناقص مستمر في مساحة الأراضي الزراعية مقابل انخفاض مستوي الإنتاج للمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية في المناطق الطاردة كنتيجة لتناقص أعداد العاملين فى زراعة الأرض لعزوف الشباب عن الاشتغال بالزراعة وتفضيل الهجرة.

وتعتبر ظاهرة الهجرة الداخلية بمصر من المشكلات السكانية التي تنعكس آثارها على مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالمجتمع، وهي تأخذ صفة الهجرة العشوائية غير المنظمة فلا توجد لدينا بمصر سياسة مرسومة وواضحة المعالم لتوجيه الهجرة ما بين المحافظات التي تتسم بكثافة سكانية مرتفعة الي المحافظات ذات الكثافة السكانية المنخفضة، وعادة ما تكون الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، مما قد يؤدى لزيادة الكثافة السكانية فى المحافظات الجاذبة للسكان وانتشار العشوائيات بها وكذلك ارتفاع معدلات الجريمة بهذه المحافظات وكذلك تهميش سياسي لهؤلاء المهاجرين وما يترتب عليه من مشكلات اجتماعية وسياسية واقتصادية.

(5) أسباب الهجرة الداخلية:

تشير البيانات الاحصائية الرسمية الصادرة من الجهاز المركزى عام 2008 طبقا لآخر تعداد سكانى أن اسباب الهجرة الداخلية تأخذ الترتيب التالى: السبب الأول هو مرافقة أحد أفراد الأسرة 1 7,مليون فرد تقريبا بما يعكس أن الهجرة الداخلية أسرية وللمتزوجين أكثر من الهجرة الفردية ولغير المتزوجين،بينما السبب الثانى للهجرة الداخلية فيرجع إلى الزواج حوالى 1 4.مليون فرد منهم مليون من الاناث فقط بينما لا يتعدى الذكور 286 ألف فرد، وجاء السبب الثالث فى الهجرة بغرض العمل لحوالى 1 1,مليون فرد ويزداد

العدد لدى الذكور ليصل لأكثر من مليون بينما عدد الاناث لا يتجاوز677 ألف،بينما السبب الرابع للهجرة بسبب الدراسة ويقدر عددهم أكثر من مليون فرد حوالى ثلثى العدد من الذكور والثلث الباقى للاناث،بينما الأسباب الأخرى للهجرة تأتى فى الترتيب الأخير.

ويلاحظ أن أسباب الهجرة الداخلية فى محافظة القاهرة وهى من أكثـــر المحافظـــات فى معدلات الهجرة ترجع للأسباب التالية بالترتيب للزواج ثم للعمل ثم لأســـباب أخـــرى ثم للدراسة، وأن المحافظات الجاذبة للسكان متغير العمل وفرص العمل من المتغيرات الحاسمـــة لجذب السكان،بما قد يعكس غياب العدالة فى توزيع مشروعات التنمية وعوائـــدها بـــين الأقاليم والمحافظات الجغرافية. [19]

خامسا: الهجرة الدولية:

(1) الحالة الدولية:

شهدت العقود القليلة الماضية تزايداً واضحاً في موجات الهجرة الدولية التي قصد بعضها القارة الأوروبية. ومع هذا التزايد تصاعد الاهتمام بقضايا المهاجرين من مداخل عدة.

وتعد هجرة العرب بصفة عامة، والعرب من الشمال الأفريقي بصفة خاصة، إلى أوروبا من أهم نماذج الهجرة المثيرة للاهتمام، وقد اهتمت الدول الأوروبية بالحوار مع دول الشمال الأفريقي حول قضايا الهجرة، ففي اجتماع مالطا عام 1997، تم الاتفاق على دفع الحوار الأوروبي المتوسطي في قضايا الهجرة خاصة الهجرة غير الشرعية، وقد استمر الاهتمام بالتشاور حول هذه القضايا حتى تم صياغة وثيقة إطارية في مؤتمر فالينسيا عام 2002 تضمنت برنامجاً للتعاون لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة وتنظيم الهجرة.

كذلك يتواصل التشاور بين خمس ذول من الشمال الأفريقي هي دول المغرب العربي الثلاث بالإضافة إلى موريتانيا وليبيا وخمس دول أوروبية متوسطية هي فرنسا وإيطاليا وأسبانيا ومالطا والبرتغال، ذلك الحوار الذي أدى في أحد اجتماعاته إلى التوصل إلى إعلان تونس حول الهجرة في أكتوبر 2002 الذي اتفق فيه الطرفان على تبادل المعلومات حول اتجاهات الهجرة، ومحاربة الهجرة غير الشرعية، وتنظيم هجرة العمالة.[20]

التحليل النظرى لتفسير الهجرة الدولية: (21)

يتضح من مراجعة الأدبيات الخاصة بالهجرة الدولية عدم وجود نظرية متكاملة أو نموذج شامل وحيد قادر على تفسير أسباب وديناميكيات الهجرة. فالإسهامات المقدمة في هذا المجال تمثل نظريات ونماذج جزئية تقترب من الظاهرة من منظورات مختلفة. فهناك أدبيات ترجع أسباب الهجرة إلى منطق التحليل الاقتصادي الذي يركز على منطلقات الفاعل الرشيد وتحليل التكلفة- العائد. فلا شك أن عملية الهجرة ترتبط برغبة الشخص في تحسين وضعه الاقتصادي والاجتماعي، ويأتي قرار الهجرة بعد حساب الشخص للتكاليف التي سيتحملها في حالة انتقاله من بلده الأصلي إلى بلد المهجر في مقابل المنافع التي سيجنيها من هذا الانتقال، ويدفعه إلى اتخاذ القرار رجحان كفة الثانية.

ولكن الدوافع الاقتصادية التي تذهب إليها النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية لا تنهض كتفسير كاف للهجرة. فهي، على الأقل، لا تفسر لماذا يتحمل العديد من الأشخاص مخاطر الهجرة غير المشروعة إلى دولة معينة، ولماذا يلجأ آخرون إلى العودة إلى موطنهم الأصلي رغم استمرار وجود نفس الحوافز الاقتصادية.ولذلك فقد تم تطوير ما يسمى بالاقتصاديات الجديدة لهجرة العمالة New Economics of Labor Migration، والتي يقوم على أن الهجرة لا يدفعها حسابات اقتصادية صرفة لفاعل وحيد وإنما تقديرات على مستوى العائلة أو الجماعة تهدف إلى الحد من المخاطر بتنويع مصادر الدخل ومن ثم بهجرة البعض إلى أسواق أخرى للعمل.

وتضيف بعض الدراسات منطق السببية التراكمية Cumulative Causation في تزايد دوافع الهجرة، ووفقاً لهذا المنطق فإن هجرة بعض أفراد منطقة معينة أو إقليم معين يساهم عن طريق تحويلاتهم المالية بخلق قدر من عدم المساواة مما يدفع غيرهم من نفس المنطقة أو الإقليم إلى الهجرة نتيجة تزايد الشعور بالحرمان خاصة في المناطق الريفية، وقد يخلق ذلك نمطاً جديداً من الثقافة يطلق عليه "ثقافة الهجرة"، ويعني به أن يصبح الميل إلى الهجرة جزءاً من النسق القيمي للأفراد في منطقة معينة.

وبالإضافة إلى هذا الاتجاه الاقتصادي في تفسير الهجرة سواء اعتمد على دوافع الشخص أو الجماعة، توجد نظريات هيكلية Structural Theories تربط الهجرة

بالتطورات المجتمعية التي تشهدها دولة معينة، فالدول تشهد تحولات في هياكلها الاقتصادية والاجتماعية قد تغير الوضع الاجتماعي أو الطبقي لبعض الأشخاص ومن ثم تدفعهم إلى الهجرة. هذا إلى جانب النظريات التي تركز على الإطار الدولي المحدد لهيكل السوق الدولي للعمالة في التأثير على الهجرة، فازدياد الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب وتحول الأخيرة إلى دول الهامش في النظام الاقتصادي الدولي يزيد من معدلات الهجرة من الجنوب إلى الشمال بحثاً عن حياة أفضل. وتشير بعض هذه النظريات إلى الآثار المختلفة التي تتركها الشركات متعدية الجنسيات العاملة في دول الهامش على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول، تلك الآثار التي تؤدي في النهاية إلى أن تصبح مجموعات متزايدة من الأفراد منبتة الصلة عن الواقع الذي تغير ومن ثم أكثر استعداداً للهجرة من مواطنهم الأصلية، فعندما يتحول المزارعون، على سبيل المثال، إلى الإنتاج من أجل السوق العالمي، وليس من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، فإنهم يلجئون إلى الاعتماد على الميكنة ومحاولة توسيع ملكية الأراضي لتعظيم الإنتاج ومن ثم يصبح الطلب على العمالة الزراعية اليدوية، وخاصة غير المدربة منخفضا، ومن ثم يتم خلق مجموعات تندفع نحو الهجرة إلى الخارج، هذا بالإضافة إلى أن دخول الشركات العالمية إلى السوق المحلي قد يأتي على حساب الصناعة الوطنية التي قد تتضرر من منافسة الصناعات الأجنبية لها.

وهذه العلاقات غير المتكافئة الدافعة إلى الهجرة ليست جديدة، فهناك بعض الكتابات التي تضع هذه العلاقات الاقتصادية الدولية في إطارها التاريخي لتفسر لماذا تتجه مجموعات ضخمة من دول بعينها إلى الهجرة إلى دول معينة دون غيرها؟ ففي هذه الحالة لا يكون عامل الظروف الاقتصادية للفرد وحده هو المحدد للهجرة إنما يرتبط الأمر بما هو أبعد من ذلك، بالعلاقات التاريخية التي تربط بين دول معينة في الشمال والجنوب، وقد تطورت هذه العلاقات من تجارة الرقيق والاستعمار إلى جذب العمالة الرخيصة، فهذا الاختراق الخارجي الذي تطور تاريخياً ليتحول من الدفع القصري إلى تقديم الحافز الاقتصادي أو استغلال الروابط الثقافية الناتجة عن العلاقات الاستعمارية القديمة ظل دافعاً مهما للهجرة، فقد هاجرت أعداد كبيرة من دول شمال أفريقيا الفرانكفونية إلى فرنسا على الرغم من إمكانية وجود مزايا أكبر في دول أوروبية أخرى.

وإذا كانت الاتجاهات النظرية السابقة تنظر إلى عوامل الطرد في دول المنشأ، فهناك اتجاهات أخرى تنظر إلى عوامل الجذب في دول المهجر، والتي تجعلها في حاجة مستمرة إلى المهاجرين من دول أخرى، وترجع بعض الدراسات هذه السمة إلى بعض السمات الهيكلية في اقتصاديات الدول المتقدمة، فاقتصاديات هذه الدول تحتاج إلى نوع من العمالة بأجر منخفض، وفي إطار ظروف عمل غير مستقرة، وفي الغالب لن يقبل هذه الظروف غير المهاجرين، ففي الماضي كانت فئات النساء وصغار السن من المراهقين والمهاجرين من القرى هي الأكثر استعداداً للقيام بهذه الأعمال، ولكن مع تقدم هذه الدول تقلصت هذه الفئات، وأصبح هناك حاجة إلى من يقوم بهذا النوع من الأعمال.

(2) الحالة المصرية:

وفى مصر فإن الهجرة مرت بمراحل عديدة طبقاً للظروف التى تمر بها البلاد، وقد شهدت منتصف الخمسينات من القرن العشرين بداية للوعى المصرى بدور الهجرة فى تخفيف ضغوط العمل للسكان المتزايدين إلا أن الدولة كانت تفرض القيود على هجرة الفنيين والعمالة الماهرة حتى منتصف عام 1966.

ولقد أصبحت الهجرة من الظواهر الواضحة ذات التأثير الجوهرى فى حياة المجتمع المصرى وخاصة بعد حرب 1973 حيث شهدت فترة السبعينات تصاعداً هائلاً من العوائد البترولية للدول العربية المنتجة للبترول نتيجة الارتفاع الكبير فى أسعار البترول عالمياً وتبنى هذه الدول الخطط التنموية مما هيأ الظروف للعمالة المصرية التى توافدت بأعداد كبيرة لهذه الدول للعمل والمساهمة فى نهضتها فى كافة القطاعات. ومع بداية منتصف الثمانينيات من القرن الماضى اتجهت تيارات الهجرة إلى دول البترول إلى التناقص.. وذلك لانخفاض سعر النفط، ولاستكمال هذه الدول لمشروعات البنية التحتية، واتجاهها إلى إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية، ومنافسة العمالة الآسيوية للعمالة المصرية. ويقدر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء حجم الهجرة المؤقتة فى مسح الأسر المعيشية عام 1987 بنحو مليونى مواطن. واعتبارا من عام 1992 ارتفعت أعداد المصريين بالخارج مرة أخرى، حيث قدرت بنحو 2.2 مليون مصرى بالخارج، ثم ارتفعت أعدادهم لتصل الى 2.7 مليون مصرى بالخارج فى عام 2000, منهم 1.9 مليون يعملون فى دول الخليج. وفى الآونة الأخيرة شكلت الهجرة المؤقتة الغالبية العظمى من أعداد المهاجرين المصريين الى الدول العربية،

وخاصة الى السعودية, ليبيا, الأردن والكويت. أما بالنسبة للهجرة الدائمة فتتجه الى دول شمال الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وطبقا لأحدث تقدير للمصريين المقيمين والعاملين بالخارج من واقع بيانات تعداد 2006, والبيانات الوراده من وزارة الخارجية ووزارة القوى العاملة والهجرة بلغ عددهم 3.9 مليون مواطن (هجرة مؤقتة)[22]

ويبين الجدول التالى نسب المصريين العاملين بالخارج طبقا لمجموغات دول المهجر كما ورد بالاحصاءات الرسمية للجهاز المركزى عام 2009،[23] والذى يبينأن النسبة العظمي للهجرة الخارجية للمصريين تتجه للدول العربية ثم الدول الأوربية.

التوزيع العددى والنسبى لإجمالى تصاريح العمل الصادرة للمصريين العاملين بالخارج طبقاً لنوع تصريح العمل ومجموعات الدول عام 2009

مجموعة الدول	نوع التصريح				الإجمالي	
	أول مرة		تجديد			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الدول العربية	461105	96.42	615389	96.12	1076494	96.25
الدول الأوربية	13553	2.83	20390	3.18	33943	3.03
استراليا	3	=	9	=	12	=
الدول الأفريقيةالغير عربية	547	0.11	763	0.12	1310	0.12
الدول الأسيوية الغير عربية	317	0.07	411	0.06	728	0.07
دول الأمريكتين	212	0.04	293	0.05	505	0.05
بواخر أجنبية	2497	0.52	2985	0.47	5482	0.49
الإجمالى العام	478234	100	640240	100	1118474	100
للإجمالي%	42.76		57.24			

بينما ن الجدول التالى نسب دول المهجر للمصريين طبقا للاحصاءات الرسمية للجهاز المركزى عام 2009 [24]

اجمالى المهاجرين والذين اكتسبوا صفة المهاجر وفقا للدولة المهجر وصفة المهاجر خلال عام 2009

صفة المهاجر	اصلى		مرافق		اجمالى	
دولة المهجر	عدد	%	عدد	%	عدد	%
ايطاليا	56	6.559	2	.453	58	001
الولايات المتحده الامريكيه	114	.3788	15	.6311	129	001
كندا	011	.0178	13	1.992	114	001
استراليا	37	2.509	3	.507	04	001
*دول أخرى	9	1.828	2	.1818	11	001
الاجمالى	263	6.028	35	.9813	379	001

بينما يوضح الجول التالى تذبذب أعداد المهاجرين المصريين واللذين اكتسبوا صفى المهاجر بين أعوام 2000، 2009 كما تشير إلاحصاءات الرسمية للجهاز المركزى عام 2009 (25)

تطور اجمالى اعداد المهاجرين والذين اكتسبوا صفة المهاجر خلال الفترة 2000 - 2009

صفة المهاجر	المهاجرون				الذين اكتسبوا صفة المهاجر				الاجمالى	
	اصلى	مرافق	جملة		اصلى	مرافق	جملة			
السنوات			عدد	%			عدد	%	عدد	%
000 2	135	68	122	.4637	033	66	369	2.546	059	001
001 2	115	69	418	.0824	315	49	058	5.927	647	001
002 2	89	38	127	.6518	035	15	455	1.358	168	001
003 2	69	38	134	3.234	016	16	617	.7756	103	001
004 2	213	35	167	.1844	218	29	112	.8255	378	001
005 2	216	36	225	.3449	019	14	123	0.665	456	001
006 2	112	05	117	3.184	112	14	225	.8256	639	001
007 2	168	37	052	2.975	017	12	218	.0347	738	001
008 2	167	13	819	.1447	032	19	222	2.865	204	001
009 2	112	23	144	.9937	052	03	235	2.016	379	001
الاجمالى	0613	047	6177	.3037	5826	273	8529	2.706	6147	001

بمايعكس أن أعداد المهاجرين يتحكم فيها دول الاستقبال خيثى تنتقى المهاجرين، كما أنها قد ترتبط بالعلاقات السياسية بين الدول.

سادسا: الهجرة القسرية للاجئين: (26)

شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى مولد الهجرة القسرية من جديد بعد أن انتهت بتحريم تجارة جلب العبيد، وتتميز هذه الهجرات بان السبب الاساسى فيها ينصرف الى عوامل خاصة بدول الأصل وليس برغبة الدول المستقبلة فى استقدام السكان، كذلك فان الاسباب الأساسية لها تتمثل فى الاسباب العرقية والايديولوجية وليس للاسباب الاقتصادية.

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية ازدادت أعداد الدول المستقلة بشكل كبير وترتب على ثورات الاستقلال ملايين من الأفراد اللاجئين، ويعرف اللاجئ بواسطة الامم المتحدة على أنه الشخص الذي يقيم خارج حدود بلده ولايستطيع أو لا يرغب فى العودة الى بلده بسبب الخوف من المحاكمة أو الاضهاد القائم على أساس العرق أو الدين أو الجنسية أو لكونه ينتمى لمجموعة اجتماعية معينة أو بسبب آراءه السياسية، ويقدر أعداد هؤلاء خلال القرن العشرين بحوالى 100 مليون لاجئ منهم حوالى 15 مليون لاجئ خلال الثمانينيات.

أسباب الهجرة القسرية للاجئين: (27)

أ- حروب الاستقلال: فيما بين الخمسينيات ومنتصف السبعينيات من القرن العشرين تضاعفت أعداد الدول المستقلة ثلاث أضعاف ونتج عن ذلك تحركات كبيرة لهؤلاء اللاجئين. وعادة ما كانت الدول المجاورة تساعد الدول التى تحاول الاستقلال فى صراعها خصوصا عند توقع نجاح حركات الاستقلال عودة المهاجرين مرة أخرى الى بلادهم.

ب- الصراعات الدولية: تعد الحربين العالميتين مسئولتان عن معظم حركات اللجوء فى اوروبا، كذلك ترتب على الصراعات بين الدول الى تزايد تدفقات اللاجئين مثال ذلك الصراع العربى الاسرائيلى والذى ترتب عليه لجوء عدد كبير من الفلسطينيين، والصراع بين اثيوبيا والصومال والغزو الفيتنامى لكموديا فى عام 1978 والاحتلال الروسى لافغانستان الذى خلف حوالى 3 مليون لاجئ فى منتصف الثمانينيات من القرن الماضى فى باكستان.

جـ- الثورات والحروب الاهلية: عادة ما تبدأ الموجة الأولى من الهجرة القسرية نتيجة لاحداث العنف التى تصحب مثل هذه الاحوال ثم تأخذ الموجات التالية فى التزايد نتيجة خوف المجموعة المنهزمة فى الصراع من الاضطهاد من جانب المجموعة التى انتهى الصراع لصالحها، ومن أمثلة هذه الهجرات موجات الهجرة التى صاحبت الحرب الاهلية الامريكية والثورات الفرنسية والروسية والصينية. وكذلك الهروب من تتبع الانظمة الحاكمة فى فيتنام وكموديا وموجات المهاجرين الشيليين التى تبعت الاطاحة بالرئيس السابق اللندى عام 1973واللاجئين الكوبيين والنيكاراجويين الذين هاجروا بعد ثورات 1959 و1979 كذلك خلفت الصراعات الأهلية فى أفريقيا لفترات طويلة مآسى انسانية ناتجة عن تدافع اللاجئين الى خارج بلادهم هربا من الاضطرابات الداخلية مثال ذلك الحروب الأهلية فى اثيوبيا والسودان وتشاد وأوغندا وموزمبيق وانجولا والصومال.

د- الصراعات العرقية: يعد مطلب النقاء العنصرى Ethnic Purity من العوامل التى سادت حركات اللاجئين فى أوروبا فى بداية القرن العشرين،كذلك حدث إحياء لمثل هذه الأسباب فى الثمانينيات فى روسيا مثال ذلك الصراعات بين جمهوريات ارمينيا وأذربيجان وجورجيا واوزباكستان وكذلك بعد تفكك الكتلة الشرقية حدث الصراع بين المسلمين والصرب والكروات فى يوغوسلافيا السابقة. من أمثلة ذلك أيضا طرد قبائل التوتسى من رواندا وقبائل الهوتو من بورندى.

هـ- تفكك الدول: أدى تفكك شبه القارة الهندية الى هجرة ما بين 6 – 7 مليون مسلم من الهند الى باكستان ونفس العدد تقريبا من الهندوس والسيخ من باكستان نحو الهند. ومن الامثلة الاخرى تقسيم كوريا وفيتنام فى الخمسينيات من القرن الماضى، وانفصال بنجلاديس عن باكستان فى 1971 وتقسيم قبرص عام 1974.

سابعا: هجرة العمالة:

تسلم النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية للهجرة بأن السكان ينتقلون أساسا من المناطق التى يتزايد فيها العرض من العمال وينخفض فيها مستوى الأجر الى المناطق التى يتزايد فيها الطلب على العمال ويرتفع فيها مستوى الأجر، وأن استمرار تيار الهجرة سوف يؤدى الى انخفاض ضغوط البطالة فى الدول المرسلة ومن ثم ميل مستويات الأجور

الى الارتفاع، كذلك فان ازدياد العرض من العمل فى الدول المستقبلة سوف يؤدى الى ميل مستويات الاجور الى الانخفاض وهكذا تتلاشى الفروق فى مستويات متوسط دخل الفرد بين كل من الدول المرسلة والمستقبلة فيتوقف تيار الهجرة، على أن نتائج هذا التحليل ليست مضمونة من الناحية الواقعية لان هناك عوامل كثيرة اقتصادية وسياسية تحول دون حدوث مثل هذا التساوى فى مستويات متوسط الدخل بين الدول المرسلة والمستقبلة.

ان استفادة الدول المستقبلة من الهجرة تشمل عدة عناصر، من ذلك قدرة أصحاب العمل على تشغيل العمال لوقت أطول، وميل الأجور نحو الانخفاض، والزيادة فى انتاجية العمل من خلال مزج الأساليب التكنولوجية الحديثة مع العمل، كذلك من الممكن أن يحصل أصحاب الأعمال على أرباح اضافية من خلال تخفيض كمية رأس المال الثابت المستثمر فى عملية الانتاج، وعلى ذلك فان الهجرة الى الدول المستقبلة تقلل من الحاجة الى الاستثمار الرأسمالى.

أما فيما يتعلق بظروف العمل للمهاجرين فعادة ما يعمل هؤلاء المهاجرين فى قطاعات مثل الانشاء والخدمات والزراعة وفى الصناعات ذات القدرة التنافسية المنخفضة، ويكثر استخدام العمال المهاجرين فى القطاعات التى تخضع لظاهرة الموسمية **Seasonality**، ففى أوروبا فى الستينيات اعتمدت صناعة الانشاء فى المملكة المتحدة على أعداد كبيرة من العمال الايرلنديين وفى المانيا اعتمدت صناعة البناء على عمال من يوغوسلافيا، وفى سويسرا تم الاعتماد على عمال البناء الايطاليين، وكذلك اعتمدت صناعة البناء فى فرنسا على عمال البناء الاسبانيين والبرتغاليين وعمال البناء من شمال أفريقيا، كذلك من الناحية التاريخية يتم توظيف العمال الاجانب فى عمليات جنى المحاصيل ثم يعودون الى بلادهم فور انتهاء عمليات الجنى. على سبيل المثال اعتمدت الزراعة فى كاليفورنيا على العمال الصينيين والهنود والفلبنيين وحديثا على العمال المكسيكيين لتعويض النقص فى عمال الزراعة. كذلك اعتمدت ولايات الساحل الشرقى فى الولايات المتحدة على العمال المهاجرين من جزر البحر الكاريبى. من ناحية أخرى فقد اعتمدت صناعة المنسوجات والملابس فى بداية القرن الماضى على العمال المهاجرين من اوروبا، وبصفة عامة نجد أنه فى كثير من الحالات عادة ما يكون العمال المهاجرين تحت ظروف تجعلهم يقبلون أعمالا

يرفضها العمال المحليين. على أن المنافع على البلد المستقبل لاتقتصر فقط علـى التحليـل الاقتصادى لمنفعة المشروعات بل تمتد لتشمل المنافع انخفاض التكاليف الاجتماعية للانتاج، وتنصرف التكاليف الاجتماعية للانتاج الى الاستثمارات الفردية والعامة فى مجالات اللتعليم والصحة والاسكان وغيرها من نفقات الرفاهية اللازمة لعملية الانتاج، ومثل هذه النفقات تنخفض بصورة كبيرة من خلال استخدام العمال المهاجرين.

فبصفة عامة نجد أن العمال المهاجرين عادة مايكونون صغار فى السـن ولايصـحبون عائلاتهم معهم، ومن ثم فان تكاليف تدريب وتعليم هؤلاء العمال عادة ما تكون صـغيرة جدا اذ أنها من الناحية الفعلية تمت من خلال الدول المرسلة وهو ما يعـنى مـن الناحيـة الواقعية أن دول الاصل لا ترسل فقط عمالها المدربين بتكاليف أقل ولكنها أيضا ترسل مع هؤلاء العمال رأسمال اجتماعى متمثل فى ما يحمله هؤلاء العمال مـن مهـارات وتعلـيم وتدريب، ومما لاشك فيه أن هذه العوائد تعد مرتفعة خصوصا كلما ارتفع مستوى المهاجر التعليمى أو التدريبى وهى أيضا تكاليف ترتفع بمرور الوقت، على سبيل المثال فى دراسـة لوزارة الزراعة الامريكية قدرت أن تكاليف تنشئة طفل ولد عام 1960 حتى سن الثامنـة عشر سنة تصل الى 34 الف دولارا. بينما تصل تكلفة تنشئة نفس الطفل المولـود عـام 1979 الى 165 الف دولارا (بما فى ذلك النفقات العامة)، وتشكل هذه التكاليف تكاليف تنشئة عامل بمستوى منخفض من المهارات، ولاشك اذا ارتفعـت مسـتويات التعلـيم والتدريب فان ذلك سيعنى تضاعف هذه النفقات يعتمد ذلك على السنوات التى يقضـيها الفرد فى التعليم والتدريب، وفى دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD قدرت تدفق رأس المال الاجتماعى المجسد فى العمال المهاجرين الى اوروبا بحوالى 50 مليون دولارا سنويا وذلك فى بداية السبعينيات، وهو ما يعنى أن نزيف المهارات المرتبط بالهجرة يصاحبة أيضا نزيف لرأس المال من الدول المرسلة الى الدول المستقبلة.

وتعتمد تكاليف الهجرة الخارجية على نوعية المهاجرين الى الخارج، فلابد وأن نفرق أساسا بين هجرة المهرة من العمال، وهجرة غير المهرة، اذ أن هجرة المهرة تعني لفقدان دولة الأصل لأحد مواردها النادرة وهو رأس المال البشري الماهر، أما الخسارة الرئيسية لهجرة رأس المال البشري الماهر فهي أولا إن عملية تعليم وتدريب هؤلاء المهاجرين أخذت

وقتا طويلا وقدرا هائلا من الانفاق التعليمي المدعم بواسطة الدولة الأصل، ومن ثم تصبح هجرقم الى الخارج عملية مكلفة لدولة الأصل، وبهجرة هؤلاء الى الخارج تخسر الدولة الأم الخدمات التي يؤدونها، أو النقص في الانتاج الناجم عن هجرقم، فضلا عن ذلك فان عملية احلال هؤلاء المهاجرين بأفراد جدد ستكون أيضا مكلفة للدولة الأم، وبهذا الشكل تؤدي الهجرة الى سوء في توزيع الدخل بين دول المهجر ودول المصدر لصالح دول المهجر، لذلك اقترح الاقتصادي باجواتي Bhagwati بفرض ضريبة على "نزيف العقول" تفرض على دول المهجر وتحصل بواسطة حكومات دول المهجر ثم يعاد توجيه هذه الضريبة الى الدول الأم كنوع من التعويض عن خسارة المهارات الناجمة عن هجرة رأس المال البشري، على العكس من ذلك فان هجرة العمال غير المهرة أحد المكاسب لدول المصدر، فأولا نجد أن هذه النوعيات من العمل تكون دائما في حالة فائض في دولة الأصل، ومن ثم لا تشعر الدولة الأصل بخسارة ناجمة عن هجرة هؤلاء العمال، على العكس من ذلك فان هؤلاء العمال عادة ما يقومون بتحويل جزء من أجورهم الى أسرهم التي تركوها عند هجرقم في دولة الأصل، كذلك فان هناك احتمال أن يعود هؤلاء العمال بعد فترة وقد ارتفعت مستويات مهاراقم بسبب أى تدريب يكونون قد تلقوه في الخارج.[28]

تحويلات المهاجرين:

وتساعد التحويلات الدول المصدرة للعمالة على التخفيف من حدة اختناقات الصرف الأجنبي في هذه الدول وتحسين موقف ميزان المدفوعات، كما تمكن دول الأصل فى الاستثمار وتكوين رأس المال، فضلا عن أنها تحسن من مستوى الحياة لدى المهاجرين وأسرهم، خاصة للمهاجرين الفقراء وغير المهرة، أما بالنسبة للدول المستوردة للعمالة، فان التحويلات تؤثر سلبا على ميزان المدفوعات خاصة بالنسبة للنقد أجنى، ولكن يؤثر أيجابيا على الانتاجية كما ونوعا وصدرا للتسوق وتصريف المنتجات، وراس مال بشرى تنموى يساهم بايجابية فى التنمية.

ويبين الجدول التالى التحويلات النقدية للمهاجرين المصريين خلال السنوات من عام 2000 – 2008 بالمليون دورلا طبقا للاحصاءات الرسمية للجهاز المركزى.[29]

التوزيع النسبى لتحولات النقدية للمصرين العاملين بالخارج
خلال الفترة (2000/2001-2007/2008) القيمة بالمليون دولار

الدول	السنوات									
	الربع الأول		الربع الثانى		الربع الثالث		الربع الرابع		الإجمالى	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
للإجمالي العام	1974.5	100	2126.7	100	2064.8	100	2393.2	100	8559.2	100
للإجمالي العام%	23.07	-	24.85	-	24.12	-	27.96	-		

ويقوم المهاجرون بتحويل مدخراقم أساسا لغرضين، الأول هو توفير الاحتياجات المعيشية للأسرة في دولة الأصل، والثاني لأغراض الاستثمار في دولة الأصل، وتعد التحويلات لأغراض توفير احتياجات الأسرة من العناصر المهمة المتعلقة بقرار الهجرة أساسا، وان انخفاض مستويات الدخول هناك سوف يدفع بالمزيد من التحويلات للمحافظة على مستويات المعيشة للأسر في دولة الأصل.

ثامناً: الهجرة غير الشرعية او السرية:

الهجرة غير الشرعية أو الهجرة السرية مصطلح يشير إلى الهجرة من بلد إلى آخر بشكل يخرق القوانين المرعية في البلد المقصود، بحيث يتم دخول البلاد دون تأشيرة دخول.

وينتمي أغلب المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدان العالم الثالث، الذين يحاولون الهجـــرة إلى البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي[30]

وبالنسبة للهجرة بين ضفتي المتوسط فإن أنواع وأهداف وأشكال هذه الهجرة كانت تسير وفق منطق التقلبات السياسية والمصالح الاقتصادية لهذه الجهة أو تلك.

وكانت الهجرة في السابق تتم بصورة انسيابية تبعا لأغراض محددة سلفا فإن اعتماد مبدأ ترسيم الحدود بين الدول وتنازع المصالح السياسية والاقتصادية زاد من حدة التعاطي مع مسألة الهجرة، مع فارق مهم هو أن توالي موجات الهجرة في هذه الرقعة من العالم في العقود الأخيرة كانت تتم بصورة عمودية من الجنوب نحو الشمال.

ولذا تعد الهجرة السرية أو غير القانونية أو غير الشرعية أو غير النظامية ظاهرة عالمية توجد في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أو في الدول النامية بآسيا كدول الخليج ودول المشرق العربي، وفي أميركا اللاتينية حيث أصبحت بعض الدول كالأرجنتين وفنزويلا والمكسيك تشكل هدفا للمهاجرين القادمين من دول مجاورة، وفي أفريقيا حيث الحدود الموروثة عن الاستعمار لا تشكل بالنسبة للقبائل المجاورة حواجز عازلة وخاصة في بعض الدول مثل ساحل العاج وأفريقيا الجنوبية ونيجيريا ولكن هذه الظاهرة اكتست أهمية بالغة في حوض البحر الأبيض المتوسط نظرا لاهتمام وسائل الإعلام بها، فأصبحت تشكل رهانا أساسيا في العلاقات بين الضفتي للبحر المتوسط.

ويصعب تحديد حجم الهجرة غير الشرعية نظرا لطبيعة هذه الظاهرة ولكون وضع المهاجر السري يشمل أنواعا متباينة من المهاجرين– كما أنها سرية– ولذا فان التقديرات التي تقدمها هذه الجهة أو تلك تظل متضاربة، فمنظمة العمل الدولية تقدر حجم الهجرة السرية ما بين 10– 15% من عدد المهاجرين في العالم البالغ حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي 180 مليون شخص، وحسب منظمة الهجرة الدولية فإن حجم الهجرة غير القانونية في دول الاتحاد الأوروبي يصل نحو 1.5 مليون فرد، وفي أوروبا على سبيل المثال فإن الشرطة الأوروبية (EUROPOL) تقدر أعداد المهاجرين غير الشرعيين في دول الاتحاد الأوروبي بحوالي نصف مليون مهاجر.

إن هذا النوع من الهجرة ليس حديث العهد، فقد كان متواجدا في أوروبا في الستينات وكان أصل هؤلاء المهاجرين من إسبانيا والبرتغال والمغرب العربي، ففي الفترة من الثلاثينيات حتى الستينيات من القرن الماضي كانت أوروبا بحاجة إلى الأيدي العاملة فلم تصدر قوانين تجرم عملية الهجرة غير الشرعية إلى أراضيها، ولكن مع أوائل السبعينيات شعرت دول الاتحاد الأوروبي نسبيا بالاكتفاء من الأيدي العاملة فتبنت إجراءات قانونية تهدف إلى الحد من الهجرة غير الشرعية، وقد ازدادت هذه الإجراءات مع بداية تطبيق اتفاقية "شنغن" التي دخلت حيز التطبيق بدءا من يونيو 1985 والتي تسمح لحامل تأشيرة أي دولة من دول الاتحاد الموقعه على هذه الاتفاقية بالمرور في أراضي بقية الدو.، ثم عادت وازدادات إجراءات الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية مرة أخرى بعد عام 1990 وهو العام الذي شهد توسيع الاتحاد الأوروبي.

وكان لهذه الإجراءات القانونية آثار عكسية حيث اذدادت ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأصبحت تلك الدول مرشحة للهجرة غير الشرعية من مختلف بقاع العالم مثل دول أميركا الوسطى والجنوبية ودول آسيا (الصين، باكستان..إلخ) ودول أفريقيا حيث قدر عدد الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين بحوالي **40** دولة، وهكذا يتضح أنه في ظل تشديد قوانين الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي ازدادت ظاهرة الهجرة غير الشرعية وظهرت طرق وأساليب جديدة كان من أبرزها ما شهدها العالم من مشاهد غرق مؤثرة فيما يعرف برحلات قوارب الموت. وإن معظم هؤلاء من الشباب نظرا للبطالة ومحدودية فرص العمل فى السوق وإنخفاض الدخل، وتعد فترة الانتظار للحصول على وظيفة أطول نسبيا بالنسبة للشباب نظراً لأنهم لا يملكون خبرة العمل التي يحتاجها سوق العمل ويميلون الى الحراك الوظيفى والمهنى [32]

وتقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة السرية بما بين **10 – 15%** من عدد المهاجرين في العالم والبالغ عددهم – حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة – حوالي **180** مليون شخص، وحسب منظمة الهجرة الدولية؛ فإن حجم الهجرة غير القانونية في دول الاتحاد الأوروبي يصل إلى نحو **1.5** مليون فرد، وأن عدد المهاجرين المصريين غير الشرعيين إلى أوروبا يقدر بحوالي **460** ألف شخص، لكن مراقبين يقولون: إن الأعداد الحقيقية أكبر بكثير من الإحصائيات الرسمية. أوروبا وأمريكا أحلام كبيرة للشباب على اختلاف مستوياهم التعليمية والاجتماعية... وإذا كان أبناء الأغنياء وكبار المسؤولين في الدولة يتمكنون من دون عناء أو تعب من تحقيق أحلامهم بالاستقرار في كبريات العواصم الأوروبية، فإن أبناء الفقراء والطبقات الدنيا تواجههم جبال من القوانين والعراقيل البيروقراطية التي تقيد تحركاهم نحو الخارج، الأمر الذي جعل غالبيتهم يغامرون بحياهم في رحلات الموت! والمثير في هذه الرحلات أن محطتها النهائية تكون دائماً في عرض البحر... ففي أحسن الحالات يقوم الشاب المسافر قبل وصول الباخرة إلى الميناء بإلقاء نفسه في المياه ليواصل رحلته سباحة إلى بر الأمان. وفي أسوأ الحالات لا يكون لديه الاختيار بحيث أن مصيره يكون الغرق، لتنضم جثته إلى جثث آلاف الشبان الحالمين التي تنام في قاع البحر الأبيض المتوسط.[34]

الهجرة الغير شرعية داخل العالم العربي:

يوجد عدد كبير من العمال الأفارقة وخصوصاً من السودان في مصر وفى ليبيا وغيرها من الدول العربية، وعلى الرغم من وجود بعض نقاط الالتقاء الثقافي غير أن هؤلاء العمال يواجهون أيضاً استغلال أصحاب الأعمال ويعملون في مهن مجهدة لساعات طويلة دون الحصول على أجور عادلة، وغالبية السودانيين في مصر مثلاً يدخلون البلاد بصفتهم طالبي لجوء ومنهم أعداد كبيرة لا يتم قبولهم في مفوضية شئون اللاجئين، لكنهم يواصلون البقاء ويعيشون في ظروف بالغة السوء، كما يتعرض الكثير منهم لمضايقات أمنية لمجرد أنهم أفارقة، وعلى الرغم من أن الاتفاقات بين الحكومتين المصرية والسودانية تمنح المواطن السوداني الحق في العمل والإقامة والملكية.[35]

وتعد الهجرة السرية أو غير القانونية ظاهرة عالمية توجد في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، أو في دول الخليج ودول المشرق العربي وفي أمريكا اللاتينية حيث أصبح رعايا المكسيك وكوبا يتسللون إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ورعايا البرازيل والأرجنتين إلى مايوت أما في أفريقيا حيث الحدود الموروثة عن الاستعمار لا تشكل حواجز عازلة للمتسللين إلى ساحل العاج أو إفريقيا الجنوبية أو نيجيريا.

لكن الهجرة إلى أوربا اكتسبت طابعا إعلاميا منقطع النظير حيث أصبحت إحدى القضايا المزعجة للدول والحكومات والمنظمات غير حكومية في حوض البحر الأبيض المتوسط وتحظى باهتمام واسع أثناء السنوات الأخيرة، ورغم تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة فلم يستطاع تحديد حجمها الفعلي نظرا للطبيعة غير الرسمية التي تكتسيها الظاهرة. وغالبا ماتتفاوت الإحصائيات التي تقدمها الجهات المختلفة لأعداد المهاجرين غير الشرعيين وتقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة السرية بما بين 10ـ 15 % من عدد المهاجرين في العالم والبالغ عددهم حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي 180 مليون شخص. أما في تقرير منظمة الهجرة الدولية فان مؤشر حجم الهجرة الغير قانونية إلى الاتحاد الاروبي يصل إلى 15 مليون فرد، وفي أوربا على سبيل المثال فان الشرطة الأوروبية Europol تقدر عدد المهاجرين غير الشرعيين في دول الاتحاد الأوربي بحوالي نصف مليون شخص، وإن هذا النوع من الهجرة ليس حديث العهد فقد كان متواجدا في أوربا في

الستينات وكان أصل هؤلاء المهاجرين من أسبانيا والبرتغال والمغرب العربي. بعد انقضاء فترة الستينات من القرن الماضي أصدرت أوربا قوانين تحرم الهجرة السرية إلى أراضيها وتبنت إجراءات قانونية لردعها – الهجرة غير الشرعية – وازدادت هذه الإجراءات مع إنشاء فضاء شينغن في جوان 1985 والذي يسمح لحامل تأشيرة أي دولة من دول الاتحاد الموقعة على الاتفاقية بالمرور في أراضي بقية الدول وازداد الخناق في عام 1990 بعد توسيع الاتحاد الأوربي وكان لهذه الإجراءات عكسية حيث استفحلت هذه الظاهرة بشكل ملفت للانتباه حيث ابتكرت وسائل وطرق جديدة يستخدمها مرشحي الهجرة السرية أخذت أبعاد خطيرة في السنوات الأخيرة، حيث تذكر الإحصائيات أن عدد المهاجرين غير الشرعيين تضاعف 5 مرات منذ عام 2005، وتبقى هذه الإحصاءات غير ثابتة.[36]

تاسعا: الهجرة في زمن العولمة: ظاهرة عالمية بحاجة إلى حلول دولية:

تمثل الهجرة إحدى أهم القضايا التي تحتل صدارة الاهتمامات القومية والدولية لا سيما في ظل التوجه العالمي نحو العولمة الاقتصادية وتحرير قيود التجارة التي تقضي بفتح الحدود وتخفيف القيود على السلع وحركة رؤوس الأموال، وما نتج عن ذلك من آثار اقتصادية على الدول النامية والفقيرة، في هذا السياق عقدت المفوضية الدولية لشئون الهجرة واللجوء موتمرا لها في العاصمة الألمانية برلين فى مايو 2010، وذلك لمناقشة التحديات المرتبطة بظاهرة الهجرة العالمية في القرن الحادي والعشرين، وكذلك بحث الفرص الرامية للتوصل إلى سياسة عالمية للهجرة تأخذ في الاعتبار حقوق الإنسان وعملية التنمية في البلدان المصدرة للمهاجرين، إضافة إلى الآثار المترتبة على موجات الهجرة إلى الدول الصناعية المستقبلة للمهاجرين. وقد إحتلت التنمية السياسية والاقتصادية ومكافحة الفقر في الدول المصدرة للمهاجرين محور التقرير الدولي، كما ركز التقرير على مناقشة التحديات والمشكلات الناجمة عن الهجرة الدولية في كل من الدول المصدرة والمستقبلة، وركز في هذا السياق سياسة الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة والاندماج، والآثار المترتبة على إعادة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية ولاسيما على عملية التنمية، وبالنسبة للدول الصناعية المستقبلة للمهاجرين فقد اهتم المؤتمر بالآثار الاجتماعية والثقافية والدينية المترتبة على الهجرة الدولية إلى هذه البلدان. إن العولمة تفرز سياقا عالميا مشجعا على الهجرة الدولية، إنها تدعم العلاقة والاتصال بين الأمم والشعوب، وباعتبار العالم ثرية واحدة، إنها

تلغي الحدود وتشجع على حرية التنقل دون حواجز، فهل ستفرض شروطها وتتحدى مستقبلا الدول المستقبلة للهجرة خاصة الاتحاد الأوربي، وتحطم شروطه للهجرة وتوجه سياسات الهجرة في هذه الدول ؟.

مشاكل المهاجرين إلى الدول الغنية:

ظاهرة عالمية تستلزم تعاون دولي بالدرجة الأولى يركزعلى تعاون وتكامل دولي لمعالجة ظاهرة الهجرة واللجوء، وتعتبر الهجرة خاصية إنسانية سكانية تتمثل في الانتقال من مكان إلى آخر إما بحثا عن حياة أفضل أو هروبا من وضع سيئ، هذه الخاصية الديموجرافية المتمثلة في حق التنقل تم الاعتراف بها عالميا منذ أكثر من ربع قرن ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبين تقرير اللجنة الدولية للهجرة gcim إلى أن عدد المهاجرين في العالم وصل في هذا العام إلى 200 مليون نسمة مقابل 75 مليوناً قبل ثلاثين سنة، ويتوقع التقرير الذي تم عرضه في برلين اتساع ظاهرة الهجرة خلال السنوات القادمة، وفي هذا الإطار برز التزايد المضطرد في عدد المهاجرين من الدول الأفريقية والعربية منذ أكثر من عقدين، ويشير إلى هذه التوقعات في الوقت الحاضر توجه آلاف الأفارقة يومياً إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط الشمالي قاصدين أوروبا ومتحملين عناء الصحراء الكبرى الذي يؤدي بعدد منهم إلى الهلاك.

مشكلة الاندماج:

يعاني غالبية المهاجرين من صعوبات كثيرة على صعيد الاندماج في مجتمعاتهم الجديدة وفي سوق العمل فيها، مثل ضعف مستوى التأهيل مقارنة بالمستوى السائد في الدول الصناعية الغنية، ويزيد من تعقيد الأمور ظاهرة التمييز العلني ضد المهاجرين وأبنائهم بسبب ازدياد حدة البطالة في هذه الدول، وإن الكثيرين من السكان ينظرون إلى المهاجر أو أبنائه كمنافسين لهم في السوق على فرص العمل الآخذة بالتراجع، ومن شأن ذلك أن يولد حساسيات ويساعد على شيوع أحكام مسبقة تقف عائقاً أمام اندماج القسم الأكبر من المهاجرين في مجتمعهم الجديد وتنميته.

الاندماج يتطلب ضمان الحقوق ...تزايد أعداد المهاجرين والمشاكل التي يواجهونها بسبب التمييزوغيره، كانت من الأسباب التي دفعت واضعي تقرير اللجنة الدولية إلى مطالبة

الدول الغنية بوضع سياسة هجرة تضمن للمهاجرين حقوق العيش والعمل والاندماج في مجتمعاتهم الجديدة، ومما يعنيه ذلك توفير فرص التعليم والتأهيل لهم أسوة بغيرهم من الفئات الاجتماعية. كما تعني منحهم حقوق الإقامة التي تسمح لهم بالعمل دون قيود بدلاً من إقامة مؤقتة تحد من حريتهم ولا تساعد على اندماجهم، ويزيد من أهمية دمج المهاجرين في مجتمعاتهم الجديدة حاجة معظم الدول الصناعية الغنية إلى العمالة الشابة بسبب تراجع الولادات فيها لصالح زيادة نسبة كبار السن، وفي المدى المنظور يتوقع أن يخل هذا الأمر بالتركيبة السكانية في العديد منها، مما يهدد أنظمة التقاعد والضمان الاجتماعي فى هذه الدول.

وأكثر من تعلم اللغة... غير أن مشكلة اندماج المهاجرين لا تقع فقط على عاتق مجتمعاتهم الجديدة وسلطاتها، فهناك تقصير أيضاً من قبل عدد منهم مثل ضعف الجهود التي يقومون بها من أجل تعليم أنفسهم وتأهيل أولادهم بما يتناسب ومتطلبات سوق العمل في البلدان التي يعيشون فيها.

مطلوب حل عالمي...إن مشاكل المهاجرين وتزايد أعدادهم لا تؤثر سلبيا على البلدان الصناعية الغنية فحسب، فهي فى الجانب الآخر استتراف العقول المبدعة في بلدانهم الأصلية، لاسيما وأن عدداً كبيرا من ذوي الكفاءات الجيدة، وفى إطار حرمان هذه البلدان وعدم الاستفادة من كفاءاتهم كما ينبغي في الدول التي هاجروا إليها، يبدو استيعاب الهجرة العالمية تواجه مشكلة كبيرة، ولايجاد حل عالمي لمواجهة تحدي هذه الهجرة كفتح أسواق الدول الصناعية أمام المنتجات الزراعية والحرفية للبلدان الفقيرة والنامية بدلاً من مطالبتها تارة وإجبارها تارة أخرى على ترك أبواب أسواقها مشرعة أمام الصناعات والبنوك الأوربية والأمريكية واليابانية.(37)

عاشراً: التنمية بدلاً من الحلول الامنية لمواجهة الهجرة غير الشرعية:

أظهرت سياسة الإتحاد الأوروبي– في الفترة الأخيرة– ميلاً نحو اتخاذ إجراءات أمنية مشددة للحد من الهجرة غير الشرعية، وهو الأمر الذي ينتقده مركز الجنوب لحقوق الإنسان الذي يرى الحل في دعم التنمية الاقتصادية بدول المنشأ.

أن المهاجرين يخاطرون بحياتهم وبكل ما لديهم حالمين بتحقيق مستوى معيشي أفضل والتخلص من شبح الفقر الذي يطاردهم في بلادهم، إنهم المهاجرون غير الشرعيين الذين

يتوجهون في الغالب نحو شواطئ أوروبا، والكثير منهم يبحر باتجاه الشواطئ الإيطالية، في حين يتوجه القسم الآخر إلى شواطئ اليونان ومالطا أو أسبانيا، بلغ عددهم في العام الأخير حوالي 17 ألف مهاجر، منهم من وصل إلى وجهته بعد أن تم إنقاذه من الغرق، ومنهم من لم يحالفه الحظ وأصبح جثة هامدة ابتلعتها مياه المتوسط، وهذا المشهد الدرامي الذي تجري أحداثه قبالة شواطئ جنوب القارة الأوروبية ما يزال يتكرر.

وبهدف مكافحة هذه الظاهرة المتنامية والتي أصبحت تعرف بالهجرة الاقتصادية، تحرك الاتحاد الأوروبي تحركات ماموسة بهدف التنسيق مع دول الشمال الأفريقي للحد من هذه الظاهرة، وفي هذا االاطار أعلن مسؤول الشؤون الداخلية في الاتحاد الأوروبي نيته بدء التعاون مع الحكومات فى مشروعات تنموية بدلاً من حراسات أمنية، حيث ان الحلول الأمنية حلولا غير عملية كونها تهمل الأسباب والظروف المحيطة بظاهرة الهجرة غير الشرعية، كما أنها تعتمد على إقامة معسكرات لاحتجاز المهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء وتشديد المراقبة على الحدود، إضافة لذلك فإنها تتجاهل المواثيق الدولية لحقوق الإنسان حيث يتم الاحتجاز في دول ليست موقعة على اتفاقية 1951 الخاصة بحماية اللاجئين، ولا تتمتع بسمعة طيبة في مجال احترام حقوق الإنسان، كما أن هذا النوع من الحلول مكلف بالفعل، فهناك اتفاقات ثنائية بين دول مثل ايطاليا وليبيا وأخرى بين الإتحاد الأوروبي ككل ومصر والمغرب والجزائر يدفع الإتحاد بموجبها الملايين من أجل مشروعات مثل رفع قدرات الحراسة على الحدود والقيام بحملات إعلامية للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، هذا عدا الدعم اللوجيستى المتمثل في طائرات المراقبة وبناء معسكرات الاحتجاز.

والإتحاد الأوروبي ينفق أموالاً طائلة ولكن في الطريق الخطأ، وبدلا من ذلك يفترض به التركيزعلى دعم مشروعات تنموية يكون عمادها مؤسسات المجتمع المدني وخاصة في الريف، أما الحل الأمني فقد أثبتت التجارب أنه لا يؤدى إلى نتائج إيجابية، من ناحية أخرى إلى أن اقتصاديات دول الإتحاد تجني أرباحاً من المهاجرين غير الشرعيين القادمين من شمال أفريقيا، ويتم ذلك من خلال عملهم في السوق السوداء التي لا تشهد عقوبات رادعة بحق من يقوم بتشغيلهم واستغلالهم وهذا ما يمثل تناقضاً في موقف الاتحاد الذي يرفضهم علناً ويرغب في الخفاء بمواصلة الإفادة من جهدهم دون أية ضمانات لحقوقهم.

ويهتم الإتحاد الأوروبي بتشجيع الهجرة الشرعية كبديل للهجرة غير الشرعية، ومن أجل ذلك يتم صرف الملايين لتعليم المهاجرين المحتملين لغات الدول الأعضاء فيه وتأهيلهم على الأعمال المطلوبة. ومن البديهي أن الفرص المتاحة للعمل تعطي الأولوية للمواطن الأوروبي ناهيك عن أنها محدودة بسبب توسيع الاتحاد نحو شرق ووسط وجنوب أوروبا.[38]

آليات لتنظيم تدفق الهجرة:

توجد أسباب قوية تجعل الشباب يخاطرون بحياتهم وأموالهم عابرين البحر إلى أوروبا، وقبل وصولهم إلى هناك يتعرضون لأوضاع لا إنسانية في دول المعبر حيث ينتظرون عدة أشهر قبل ترحليهم على قوارب الموت، وفى أحيان يطلق المهربون النار على المهاجرين الذين يبدون اعتراضاً على تكديس عدد كبير منهم في زوارق مطاطية يتعرض عدد كبير منها للغرق ولذا فإن هناك المئات من الشباب المفقود دون أن يعرف عن مصيرهم أي شيء، أما الناجون فيتعرض عدد كبير منهم للحجز على الشواطئ الأوروبية وللمعاملة غير الإنسانية بشهادة الصليب الأحمر ومفوضية شؤون اللاجئين، ويواجه من ينجح بالدخول إلى أوروبا استغلال أصحاب الأعمال وعدم تمتعه بحقوق تذكر فضلاً عن العنصرية التي يواجهها، كل ذلك يتحمله هؤلاء الشباب لوجود عوامل وظروف اقتصادية طاحنة تجبرهم على المخاطرة، وعليه لا ينبغي للإتحاد الأوروبي ولا لحكومات دول حوض المتوسط الجنوبي والشرقي تجاهل كل ذلك في وضع سياسات تتعامل مع الظاهرة.

إن الإتحاد الأوروبي عليه ألا ينظر إلى مصالحه فقط فان إغلاق الحدود لا يمثلان الحل، ولكن تبنى سياسات متكاملة يشارك فيها وتراعى جميع الدول الأخرى مصدرة الهجرة بتحديد أسباب الهجرة غير الشرعية في الدول المصدرة لها ووضع سياسات تحد من وطأة الظروف التي تؤدى لزيادة أعداد المهاجرين غير الشرعيين.[39] الهجرة السكانية ظاهرة عالمية معقدة تتشابك وتتعدد أسبابها ن حيث تتفاعل العوامل والمتغيرات الدولية مع المحلية لزيادة او خفض معدلاتها، وبالرغم من تعدد آثارها ونتائجها التى قد تكون ديموجرافية أو سكانية واقتصادية وإجتماعية وعمرانية وبيئية لكلا الموطنين الموطن الأصلى وموطن الهجرة. وبالرغم من تعدد الجهود الدولية والمحلية إلا أن سياساتها السكانية أخفقت فى الحد من هذه الظاهرة وستظل التنمية هى المتغير الحاكم والمسيطر على معدلاتها بلا جدال.

مراجع الفصل السابع

(1) www.cba.edu.kw/elsakka/chap005

(2)مصطفى حجازى، سيكولوجية الانسان المهدور، المركز الثقافى العربى، بيروت، 2005، ص ص: (210-212).

(3) . www.cba.edu.kw/elsakka/chap005

(4) Ibid,

- الجهاذ المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الاجتماع العـــربي للجنــة الاقتصـــادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) ن إتجاه ونمط الهجرة الداخلية من وإلى اقلـــيم القـــاهرة الكبرى، ديسمبر 2005.

(5) http://ar.wikipedia.org/wiki الموسوعة

(6) www.cba.edu.kw/elsakka/chap005

(7) http://ar.wikipedia.org/wiki لموسوعة

(8) www.cba.edu.kw/elsakka/chap005

(9) Handndbook, on establishing Effective Labour Migration Policies , 2007

(10) www.cba.edu.kw/elsakka/chap005

(11) Ibid.

(12) Jean-Christophe Dumont, Immigrants From Arab Countries To The OECD: From The Past To The Future, UN Expert Group Meeting on International Migration and Development in The Arab Region, 2006, PP: (7-8).

(13) www.cba.edu.kw/elsakka/chap005

(14) تقرير صندوق الأمم المتحدة للشؤن الاقتصادية والاجتماعية، 2000.

(15) شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية،الأمانة العامة للأمم المتحدة "توقعات التمدين في العالم": مارس 2000. (ESA/P/WP.161)،

(16) سيار الجميل، مقالة فى البيان الإماراتية، 28 أكتوبر،2000.

(17) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، 2009، جدول (15).

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء،الاجتماع العربي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) ن مرجع سبق ذكره.

(18) محمد أحمد علي حسانين، مركز دراسات الوحدة العربية كتاب "الهجرة الداخلية في مصر دراسة في الجغرافيا البشرية" ضمن سلسلة أطروحات الدكتوراه (88).

(19) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، 2011.

(20) راوية توفيق،برنامج الدراسات المصرية الافريقية بالتعاون مع جامعة الدول العربية، هجرة أبناء الشمال الأفريقي إلى أوروبا: تحليل للأسباب والدوافع

(21) المرجع السابق.

(22) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، ورقة عمل عن واقع إحصاءات الهجرة الدولية فى جمهورية مصر العربية،ورشة العمل التدريبية حول إحصاءات الهجرة الدوليةللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، الفترة من 30/6-2/7/2009، القاهرة.

(23) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء،2009.

(24) المرجع السابق.

(25) المرجع السابق.

(26) www.cba.edu.kw/elsakka/chap005
(27) Ibid.
(28) Ibid.

(29) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، 2009.

(30) http://ar.wikipedia.org/wiki/
(31) - http://www.ouarsenis.com/vb/showthread.
- http://www.java.egy4logo.com/vb/t7125.html

(32) هبة نصار،التحول الديمجرافي والتشغيل وهجرة العمالة في دول المشرق، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية، الأمم المتحدة، 2006، ص: (8)

(33) http://www.java.egy4logo.com
(34) http://media.v55v.net/?
(35)http://www.dw-world.de/dw/article/0,,1633352,
(36)–http://www.ahewar.org/debat/ابراهيم عياش ابراهيم

- وداد مرقص، أحمد النجار، السكان والتنمية فى مصر، مكتبة الأسرة، 2005، ص ص: (168-190).

(37) http://media.v55v.net/
(38) http://www.dw-world.de/dw/article/0,,1633352
(39)Ibid.

الفصل الثامن
الأوضاع البيئية تهدد التقدم العالمى

أولا: البيئة، صحة الكوكب من صحة سكانه

ثانيا: سيناريو التحديات والمخاطر البيئة

ثالثا: إدماج السياسات السكانية والبيئية

رابعاً: مصادر التلوث فى البيئة

خامساً: تلوث المياه

سادساً: تلوث التربة وتدهورها

سابعاً: التلوث البصري واختفاء المظاهر الجمالية

ثامناً: التلوث السمعى (الضوضاء)

تاسعاً: مزارع الدواجن والتلوث

عاشراً: هدم طبقة الأوزون

حادى عشر: ظاهرة التصحر

الثانى عشر: الغابات والتنوع البيولوجى

أولا: البيئة: صحة الكوكب من صحة ساكنيه :

أن بقاءنا ببلايينا السبعة وبقاء من يخلفوننا يتوقفان على صحة كوكبنا ويواجه هذا القرن تحديداً كبيراً البشر فضلاً عن البلايين القادمة من حماية توازن الطبيعة المعقد الذى يحافظ على استمرار الحياة فى نفس الوقت.

ولن يؤدى النمو السكانى فى العالم إلا إلى زيادة الطلب على المياه والأشجار والأغذية والوقود ولقد غير النشاط البشرى كل جانب من جوانب كوكبنا بما فى ذلك مناخه وتمثل أزمات المياه النظيفة والأراضى للزراعة بالفعل مشكلة فى حين يتواصل فقدان أنواع الكائنات ويتهدد الخطر مرونة النظم الإيكولوجية من مصائد الأسماك إلى الغابات.والفقراء الذى يسهمون بقدر أقل فى تغير المناخ هم أكثر من غيرهم تأثراً والجفاف والفيضانات وموجات الحرارة والأعاصير والعواصف الثلجية وغيرها من الكوارث المرتبطة بالمناخ.

أما البلدان الأكثر ثراء فى الوقت ذاته فتستهلك الموارد بمعدل لا يمكن للأرض أن تكلفه للبشرية جمعاء وتلقى التوقعات المتنامية فى كل مكان بمزيد من الضغوط على كاهل الأرض وسوف تتطلب من الجمعي اعتماد أساليب أكثر كفاءة وخضرة حتى يتسنى لجميع الأشخاص التمتع بحياة كريمة، ويتوقف مستقبلنا على الإسراع انبعاثات الغازات الدفيئة مع الحد من الاستهلاك المفرط وستؤدى زيادة العدالة الاجتماعية وتباطؤ النمو السكانى إلى المساعدة على جعل الحلول التعاونية ممكنه.

كما يشير تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية عام 2011 أن أغنى نصف بليون نسمة من سكان العالم (7 فى المائة من سكان العالم هم المسئولون عن نصف انبعاثات العالم من ثانى أكسيد الكربون وهو أحد لعوامل المساهمة الرئيسية فى تغير المناه العالمى أما أفقر نصف بيلون فلا يحدثون سوى 7 فى المائة فقط من تلك الانبعاثات. وانبعاثات ثانى أكسيد الكربون من شخص واحد فى الولايات المتحدة اليوم مساوية لابنعاثات حوالى 4 أشخاص صينيين أو 20 من الهنود أو 30 الباكتسانيين أو 40 من النيجيريين أو 250 من الأثيويين.

الولايات المتحدة هى أكبر مستهلك فى العالم بصفة عامة: وتستفيد المحافظة على نمط حياة المواطن الأمريكى العادى جميع الموارد التى يمكن الحصول عليها من 21 فداناً من

الأراضى أما الألمان فيتطلبون 10 أفدنه فى حين الهنود ومعظم الأفارقة إلى اقل من 2.2 فدان والمتوسط العالمى هو 4.8 أفدنة.

وعلى نطاق العالم لا يستطيع حوالى 884 مليون شخص الحصول على مياه الشرب المأمونة ويفتقر 2.6 مليون شخص إلى خدمات الصرف الصحى الأساسية من قبيل المراحيض[1].

ويتوقع التقرير التنمية البشرية عام 2011[2] أن استمرار التدهور البيئى من غير أى ضوابط سيؤدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 50 فى المائة ويبدد الجهود الرامية إلى إتاحة الحصول على خدمات الطاقة والمناخ وخدمات الصرف الصحى لمليارات الأشخاص ولاسيما فى جنوب أسيا وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، ومن الأمثلة على هذا التدهور ازدياد موجات الجفاف فى جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وارتفاع مستوى سطح البحر ليغمر البلدان المنخفضة مثل بنغلاديش.

ووفقاً لسيناريو "التحديات البيئية" الوارد فى التقرير يتوقع أن ينخفض متوسط دليل التنمية البشرية بحلول "عام 2050، بعد حساب آثار الاحتراز العالمى على إنتاج الغذاء والتلوث بنسبة 12 فى المائة فى جنوب آسيا وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى عما كان سيبلغه فى ظل الأحوال العادية ووفقاً لسيناريو "الكوارث البيئية" الذى يفترض تفاقم نزع الغابات وتراجع التنوع البيولوجى والأحداث المناخية المتطرفية يتوقع أن ينخفض المتوسط العالمى لدليل التنمية البشرية بنسبة 15 فى المائة عن المستوى الذى كان سيبلغه فى غياب هذه الحالات فى عام 2050 ويتوقع أن تقع أشد العواقب على الفقراء.

يرتفع استهلاك الفرد من المياه بضعف سرعة الزيادة فى سكان العالم وعلى مدى السنوات الـ20 المقبلة ستزيد حاجة البشر للمياه العذبة بنسبة 40 فى المائة عن اليوم.

وفى الفترة من 1970 حتى 2008 انخفض صافى المدخرات المالية المعدل فى العالم بما يتجاوز النصف (من 19 فى المائة من الدخل القومى الإجمالى إلى 7 فى المائة) فى حين زاد مجموع انبعاثات ثانى أكسيد الكربون (غاز الدفيئة "الرئيسى الذى يسهم فى تغير المناخ) على أكثر من الضعف.

حوالى 17000 من الأنواع المعروفة من النباتات والحيوانات معرضة حالياً لخطر الانقراض من جراء وارتفاع معدلات الاستهلاك والتلوث وتغير المناخ التى لا يجرى التصدى لها بشكل كاف.

ويقلل هذا الفقدان للتنوع البيولوجى من الأمن الغذائى البشرى ويزيد تعرض الأنواع المتبقية لخطر المرض والانقراض من جراء الكوارث الطبيعية.

ثانيا: سيناريو التحديات والمخاطر البيئية(4) :

يفترض سيناريو التحديات البيئية تفاقم المخاطر البيئية على صعيد الأسرة المعيشية (استخدام الوقود الصلب فى الأماكن المغلقة) وعلى الصعيد المحلى (المياه والصرف الصحى) وعلى الصعيد الحضرى والإقليمى (تلوث الهواء الطلق) وعلى الصعيد العالمى (ازدياد آثار تغير المناخ على الإنتاج الزراعى) كما يفترض ازدياد عدم المساواة وانعدام الأمن. سيناريو الكوارث البيئية ويفترض ضياع معظم المكاسب المحققة فى القرن الحادى والعشرين بحلول عام 2050 إذ ستكون النظم الطبيعية– الحيوية والبشرية قد أجهدت بسبب الإفراط فى استخدام الوقود وانخفاض مناسبة المياه الجوفية وذوبان الجليد وإزالة الغابات وتدهور الاراضى وتراجع التنوع البيولوجى وتسارع الأحداث المناخية المتطرفة وبلوغ الحد الأقصى فى إنتاج النفط والغاز ونشوب صراعات أهلية واضطرابات أخرى ولا يأخذ هذا السيناريو فى الحسبان إمكانية نشوء حلقات مفرغة من شأنها أن تؤدى إلى تفاقم هذه الاتجاهات.

وفى كل من سيناريو التحديات البيئية وسيناريو الكوارث البيئية يتوقع تعثر التقارب الذى تحقق فى التنمية البشرية بين جميع البلدان على مدى الأعوام الأربعين الماضية بل أن التوقعات على المدى الطويل تشير إلى أن التباين سيتسع بعد عام 2050.

تغير المناخ :

متوسط درجات الحرارة فى العالم هو فى الوقت الحاضر أعلى بمقدار 0.75 درجة مئوية مما كان عليه فى مطلع القرن العشرين ووتيرة هذا التغيير فى تسارع والسبب الرئيسى هو النشاط البشرى وخاصة حرق الوقود الأحفورى وإزالة الغابات وتصنيع الأسمنت التى

تؤدى جميعها إلى تزايد انبعاثات الحرارى الأخرى مثل تلك التى ينظمها بروتوكول مونتريال هى مصدر مخاطر جسيمة فالاحترار العالمى الذى يمكن أن ينشأ عن أكسيد النيتروس على مدى 100 عام أكثر بحوالى 300 مرة مما يمكن أن ينشأ عن ثانى أكسيد الكربون وهذا التغير فى المناخ الذى تسببه الأنشطة البشرية مثبت ببراهين علمية لكن الوعى العام به لا يزال متأخراً فأقل من ثلثى السكان فى مختلف أنحاء العالم على علم بتغير المناخ وأسبابه.

ومع ذلك تبرز النماذج المناخية بعض الاتجاهات العامة فمن المتوقع أن تشهد أفريقيا احتراراً أعلى من المتوسط وانخفاضاً فى تساقط الأمطار فى شمال أفريقيا والأجزاء الجنوبية والغربية من القارة وارتفاعاً فى تساقط الأمطار فى شرق أفريقيا ومن المتوقع أن يزداد المناخ دفئاً ورطوبة فى أوروبا الغربية وأن تقل كمية الأمطار فى منطقة البحر المتوسط وفى أسيا يتوقع أن يزداد عدد الأيام الحارة ويتناقص عدد الأيام الباردة ومن المرجح أيضاً أن ترتفع درجات الحرارة فى منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى فى حين ينخفض تساقط الأمطار ومن المتوقع أن تشهد الدول الجزرية الصغيرة النامية ارتفاعاً فى درجات الحرارة بمعدل أدنى من المتوسط ولكن من المرجح أن تتضرر هذه الدول بشدة جراء التغيرات فى مستوى سطح البحر كما سنبين لاحقاً.

(1) ارتفاع مستوى سطح البحر :

من هناك 1870 ارتفع متوسط مستوى سطح البحر 20 سنتيمتراً وإذا استمر التغير بهذا التسارع سيكون مستوى سطح البحر فى عام 2100 أعلى بحوالى 31 سنتيمتراً مما كان عليه فى عام 1990 وستكون لذلك آثاراً مدمرة خصوصاً على الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذا التغير فى مستوى سطح البحر يؤثر على جميع المناطق الساحلية فإذا ما ارتفع مستوى سطح البحر نصف متر بحلول عام 2050 قد يؤدى هذا الارتفاع إلى إغراق حوالى مليون كيلو مترا مربع ويوقع أضراراً تطال حوالى 170 مليون نسمة والنسبة الكبرى التى يحتمل أن تضرر هى من سكان البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً والدول الجزرية الصغيرة النامية غير أن البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً تملك من الموارد والتكنولوجيا ما يمكنها من الحد من حجم الخسائر فهولندا التى تضم مساحات شاسعة

ومكتظة بالسكان من الأراضى المنخفضة تمكنت بواسطة التكنولوجيات المبتكرة والاستثمارات فى البنية الأساسية من أبعاد خطر الفيضانات عن أراضيها واستصلحت الأراضى المغمورة بالمياه. وسيكون الأثر الأكبر لارتفاع مستوى سطح البحر فى منطقة شرق أسيا والمحيط الهادئ حيث من المحتمل أن يتضرر أكثر من 63 مليون شخص وستكون الآثار الاقتصادية أشد وطأة فى شرق أسيا والمحيط الهادئ والبلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة أما البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة. أما البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة والكثير منها بلدان غير ساحلية فستكون خسارتها أقل نسبياً.

(2) الكوارث الطبيعية :

يزيد تغير المناخ من احتمال وقوع الأحداث المناخية المتطرفة مثل موجات الجفاف والعواصف والفيضانات فقد ارتفع عدد هذه الكوارث من 132 كارثة سنوياً فى الفترة من عام **1980** على عام **1985** إلى **357** كارثة فى الفترة من عام **2005** إلى عام **2009** سنوياً ومن الصعب ربط أى كارثة مباشرة بتغير المناخ نظراً إلى الطبيعة العشوائية للعوامل التى تولد هذه الكوارث إلا أن مصادر علمية تربط تزايد معدل وقوع الكوارث الطبيعية بالاحترار العالمى.

والخلاصة أن أشد البلدان فقراً تتحمل الكثير من التكاليف المترتبة على تغير المناخ وتحامل تفاقم عدم المساواة بين البلدان والمناطق ليس بعيداً عن الواقع فالبلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة تتحمل القسط الأكبر من الانخفاض والتقلب فى معدل تساقط الأمطار والارتفاع الحاد فى درجات الحرارة يحدث فى المناطق الحارة فى البلدان النامية والكوارث الطبيعية تبلغ أعلى نسبة لها فى البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة والمتوسطة.

(3) المخاطر البيئية المزمنة:

ليس تغير المناخ بالخطر البيئى الوحيد فإزالة الغابات والإفراط فى استغلال التربة والمجارى المائية هى أيضاً من العوامل التى تنذر على المدى الطويل بتفويض سبل المعيشة وباستنفاذ المياه العذبة والموارد المتجددة الأساسية مثل مصائد الأسماك وهذه المشاكل ههى فى بعض الأحيان نتيجة لعدم التوازن فى الفرص ومواقع النفوذ كما يبين الفصل الثالث وتنتج منها خسائر لها تداعياتها مثل فقدان التنوع البيولوجى.

(4) انجراف التربة والتصحر وندرة المياه:

تضاعف الإنتاج الزراعى على مدى الأعوام الخمسين الماضية مع أن زيادة الأراضى المزروعة بلغت 10 فى المائة فقط لكن تدهور موارد التربة والمياه أخذ فى التزايد فانجراف التربة وانخفاض الخصوبة والإفراط فى الرعى كلها عوامل تلحق ضرراً بنحو 40 فى المائة من الأراضى الزراعية ومع صعوبة قياس حجم التدهور يمكن القول أن الأراضى الصالحة للزراعة قد تتحول فى أسوأ الأحوال بفعل الاستغلال المفرط إلى صحراء والتدهور يشمل 31 فى المائة تقريباً من مجموعة مساحة الأراضى فى البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة.

(5) إزالة الغابات :

فقدان الغطاء الحرجى الذى يحدث منذ فترة طويلة هو مظهر من مظاهر التضارب بين متطلبات التنمية ومقومات الاستدامة البيئية فالغطاء الحرجى لا يشكل فى الوقت الحاضر سوى ثلاثة أخماس ما كان عليه فى العصور القديمة وإزالة الغابات التى كانت فى الكثير من الأحيان نتيجة للتقدم فى التنمية أصبحت اليوم دليلاً على التأخر فى التنمية.

ومعدل حصة الغابات فى البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً يقارب متوسط حصة الغابات البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة.

وقد تحولت سبعة بلدان نامية (بوتان وشيلى والسلفادور والصين وفييت نام وكوستاريكا والهند مؤخراً من إزالة الغابات إلى إعادة التحريج بدعم من برامج ملية ودولية غير أن هناك ما يدل على أن بعض هذه البلدان قد حول فى الواقع عواقب إزالة الغابات إلى بلدان نامية أخرى.

وتشير نماذج المحاكاة إلى أن الاتحاد الأوروبى يحول 75 متراً من كل 100متر مكعب تنفذ من قطع الأخشاب إلى البلدان النامية ولاسيما إلى المناطق الاستوائية بينما تحول استراليا ونيوزيلندا 75 متراً مكعباً والولايات المتحدة الأمريكية 46 متراً.

ومما يدعو إلى القلق ظاهرة الاستحواذ على الأراضى " فى العالم، إذا تتملك الحكومات والشركات مساحات كبيرة من البلدان الفقيرة والبلدان التى لديها أراضٍ وفيرة.

(6) تدهور النظم الإيكولوجية البحرية :

الأسماك مصدر عام للبروتين لمئات الملايين من سكان العالم ففى أمريكا الشمالية يبلغ متوسط استهلاك الفرد من الأسماك 24 كيلوا غراماً فى السنة وفى أسيا 18.5 كيلو غراما وفى منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى 9.2 كيلو غرام لكن الصيد الذى يتجاوز معدل التكاثر الطبيعى بالإضافة إلى يثار التجريف والإغراق والتخلص من الملوثات والبنية الأساسية والسياحة الساحلية يخل بالظروف التى تتطلبها النظم الإيكولوجية البحرية الصحية ويضعف قدرتها على الاستمرار.

وفى الوقت الحاضر يبلغ المعدل السنوى لصيد السمك 145 مليون طن، وهذا المعدل يفوق بكثير الحد الأقصى السنوى الذى ينبغى التقيد به لضمان استدامة المحصول وهو 80 إلى 100 مليون طن وحسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لعام 2008 كانت نسبة 53 فى المائة من المصائد المعروفة للأسماك تستغل بالكامل ونسبة 28 فى المائة تخضع لاستغلال جائر ونسبة 3 فى المائة تتعرض للاستنزاف ولم تستثمر على نحو معتدل سوى 15 فى المائة فقط من مصائد الأسماك، ومع أن آثار هذه الأنماط فى الاستهلاك لم تنعكس بعد انخفاضاً على الإنتاج الإجمالى بدأت محاصيل بعض الأنواع وخصوصاً الأسماك الكبيرة تتضاءل منذ ثمانيات القرن الماضى.

(7) التلوث :

تشير دراسات أجريت حديثاً إلى أن التغيرات فى مستويات التلوث قد تكون أكثر تعقيداً من تلك التى يصفها منحنى كوزنتس البيئى الذى يؤكد أن التلوث يرتفع ثم ينخفض مع التنمية الاقتصادية فالمدن المنخفضة الدخل تعانى من مشاكل فى بيئتها المحلية مرتبطة بالفقر والمدن المتوسطة الدخل تعانى من مشاكل على نطاق المدينة مرتبطة بالنمو السريع والمدن المرتفعة الدخل تعانى من عواقب أنما الحياة الترفه وما يسمى بمشاكل التلوث "البنى" التى تعانى منه المدن ذات الدخل المنخفض، مثل تدنى نوعية إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحى وسوء إدارة النقابات الصلبة يتراجع مع تزايد الثروة لتحل محله المسائل الإيكولوجية "الخضراء" مثل تقليل النقابات وازدياد الانبعاثات وأنظمة النقل التى تفتقر إلى الكفاءة. والمدن هى مصدر للتلوث ولفرص الاستدامة فسكان المدن يستهلكون كميات

تتراوح بين 60- 80 فى المائة من الطاقة المنتجة فى العالم وهم مسئولون عن نسبة مماثلة تقريباً من انبعاثات الكربون.

ثالثا: إدماج السياسات السكانية والبيئية[5]:

(1) الرأى العام والبيئة:

يدفع تسييس القضايا البيئية الحكومات إلى التعهد بالتزامات تمكن المجتمع المدنى من المشاركة فى عمليات رسم السياسات البيئية وتشجيع الشركات على تطوير الشعور بالمسئولية الاجتماعى الملقاة على عاتقها وأصبح التوصل إل فهم أفضل لمواقف الناس وتوقعاهم إزاء موضوع البيئة جزءاً لا يتجزأ من عملية رسم السياسات العامة وعملية وضع استراتيجيات الأعمال التجارية فى الآونة الأخيرة وما يلفت النظر بشدة فى استطلاعات الرأى العام هو عدم الإشارة إلى الديناميات السكانية فيما يتصل بالبيئة.

وتعطى نتائج الاستطلاعات الدولية الحديثة وعدة استطلاعات محلية صورة ثـابتى للتباين فى الطريقة التى تنظر بها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية إلى القضايا البيئية مع مراعاة المحددات التى تلازم أى تفسير لاستطلاعات الرأى العام فأولاً وقبل كل شئ نتائج الاستطلاعات أن البيئة هى شاغل ملح للمواطنين فى المناطق الأكثر تقدماً والمناطق الأقل تقدماً فى العالم ومعها أيضاً قضايا أخرى كالمشقة الناجمة عن البطالة/ الحالة الاقتصادية والعنف والمشاكل الصحية ويتبين من لاستطلاع المعنون "رصيد البيئة" أن نسبة هامة من الناس فى جميع البلدان السبعة والعشرين التى أجرى فيها الاستطلاع تساورها على الأقل "نسبة معقولة من القلق" على البيئة وفى بلدان الاتحاد الأوروبى يساور القلق الشديد على البيئة شخصاً من كل أثنين تقريباً من سكان الاتحاد وعلاوة على ذلك فإن المقارنة مع نتائج الاستطلاعات السابقة تظهر بوضوح تزايد الشواغل البيئية خاصة فى البلدان النامية وفى حضر الهند كانت إجابة 27 فى المائة من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع المعنون "رصد البيئة" متصلة بالبيئة عندما سئلوا عن أهم المشاكل التى واجهوها فى عام 1999 مقارنة مع 6 فى المائة فى عام 1992 وكانت الشواغل البيئية أقل إلى حد ما من المستوى العالى الذى لوحظ فى عام 1992 فى كندا والولايات المتحدة الأمريكية دون غيرها وبالتالى فإن استطلاعات الرأى العام الأخيرة تدحض الاعتقاد بأن المستهلكين فى البلدان الغنية هم

فقط الذين يتطلعون إلى معايير بيئية عالية. وبما أن الشواغل البيئية بدأت تأخذ طابعاً عالمياً فإن هناك اختلافات إقليمية هامة فى تقييم الناس للحالة الإجمالية لبيئتهم المحلية ففى جميع بلدان الاتحاد الأوروبى يعرب السكان عن رضاهم عن الحالة الراهنة للبيئة وانه ليس لديهم أسباب كثيرة تدعو إلى الشكوى بشأن القضايا البيئية كالتلوث الجوى ونوعية المياه وتصريف النفايات ومشاكل الضجيج والمرور غير أهم قلقون خصوصاً من حصول تدهور بيئى شديد فى المستقبل وعلى نقيض ذلك فإن ما يقارب **80** فى المائة من سكان بلدان أوروبا الشرقية يعربون عن استيائهم الشديد من الحالة الراهنة للبيئة فى بلداهم وفى المناطق الأقل نموا يلاحظ المستوى نفسه من الاستياء فى العديد من البلدان وذلك وفقاً للاستطلاع المعنون "استطلاع غالوب للألفية".

ومن الواضح أن إدراك الجمهور لأهمية البيئة وما يتوقعه من السياسات المتبعة يرتكزان على الشواغل المتصلة بعواقب تلوث الماء والهواء على الصحة ففى جميع البلدان تقريباً الواقعة فى المناطق الأقل نمواً التى أجرى فيها الاستطلاع يرى شخص من كل اثنين تقريباً أن التلوث المحلى أثر على صحته شخصياً وسيؤدى صحة أطفاله وتؤثر الشواغل المتعلقة بأثر اتجاهات تلوث الماء والهواء والتربة على صحة السكان فى المستقبل على الرأى العام وتوجهاته فى المناطق الأكثر تقدماً. وفى حين يبدو أن عامة الناس ترى أن جهود حماية البيئة على صعيدى القطاع العام والقطاع الخاص غير كافية فى معظم الدول تتطلع أغلبية المواطنين إلى قيام الحكومات ومؤسسات الأعمال بتحديد وتعزيز إجراءاها بشأن المسألتين اللتين تشكلان محور اهتماماهما وهما مسألة التلوث قد بدرجة أقل مسألة تغير المناخ ويجرى التعبير عن هذه التوقعات بأسلوب يكتنفه نوع من الاستعجال يستشف منه ضرورة التحرك فوراً وإرساء السياسات على أساس الردع وثمة أوساط عريضة تعتبر أن إنفاذ قوانين وأنظمة بيئية أكثر صرامة وإلى حد أقل تطبيق مبدأ "الملوث يدفع" تطبيقاً صارماً أنجع وسيلتين للتقليل من التلوث الصناعى.

(2) إدماج السياسات السكانية والبيئية :

تم منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية فى عام **1992** فى عام **1992** والمؤتمر الدولى المهنى بالسكان والتنمية فى عام **1994** بذل جهود كبرى فى سبيل صياغة وتنفيذ

سياسات جديدة فى ميدانى السكان والتنمية بيد أن إدماج الخطط السكانية والإنمائية والبيئية لم يشهد تقدماً كبيراً يذكر لا تفضى الترتيبات الإدارية القائمة حالياً إلى وجود تنسيق فى السياسات فلدى معظم البلدان وزارة تعنى بالتخطيط البيئى إضافة إلى منظمة واحدة على الأقل مسئولة عن تنسيق السياسات والبرامج السكانية بيد أن قلة من البلدان أدرجت وحدة السكان ضمن وزارة البيئة.

رابعا: مصادر التلوث فى البيئة:

توضح القائمة التالية مصادر التلوث فى البيئة[6] :

قائمة مصادر التلوث الصناعة والثروة المعدنية

القائمة البيضاء	القائمة الرمادية	القائمة السوداء
مصانع المنسوجات التى لا تتضمن وحدات صباغة والتى تقام بالمناطق الصناعية المعتمدة	مصانع الصلب والحديد والزهر إذا كانت الطاقة الإنتاجية لا تزيد عن 150 طن/يوم	مصانع الصلب والحديد الزهر التى تزيد الطاقة الإنتاجية لها عن 150 طن/ يوم
مصانع المطاط والبلاستيك التى تقام بالمناطق الصناعية المعتمدة	مسابك الحديد ومسابك الصلب ومسابك المعادن غير الحديدية	المصانع التى تقوم بأعمال الطلاء الكهربائى والتى تزيد الطاقة الإنتاجية لها عن 215 طن من المشغولات/يوم
مصانع الخميرة وتخمير الشعير (البيرة) ومصانع المياه المعدنية التى تقام بالمناطق الصناعية المعتمدة	مصانع المعالجة السطحية لأعمال الحديد والصلب أو المعادن غير الحديدية (مصانع الطلاء الكهربائى التى تنتج 25 طناً أو أقل من المشغولات يومياً)	مصانع الأسمنت التى تستخدم العملية الصناعية الجافة وأعمال الجير التى تبلغ طاقتها 100 طن/ساعة أو أكثر ومصانع الأسمنت التى تستخدم عمليات صناعية أخرى (رطبة، شبه رطبة، شبه جافة) وتكون طاقتها 50 طن/ ساعة أو أكثر.

القائمة البيضاء	القائمة الرمادية	القائمة السوداء
المصانع التى تنتج الفواكه والخضروات المعلبة بكميات تبلغ 1000 طن سنوياً أو أقل والتى تقام بالمناطق الصناعية المعتمدة	أحواض بناء السفن الصلب الأحواض الجافة والعائمة لإصلاح وصيانة السفن	استخراج المعادن فى المناطق الجديدة والتى تزيد المساحة الكلية لمنطقة الاستخراج بها عن 1500 فدان
مصانع الجلود والأحذية التى تقام بالمناطق الصناعية المعتمدة	أعمال المحركات وورش الماكينات	المرافق الخاصة بإنتاج الألياف المعدنية الطبيعية المسامية (Respirable)
معامل تدخين المواد الغذائية التى تنتج	مصانع الأسمنت التى تستخدم العملية الصناعية الجاف وأعمال الجير التى لا تزيد طاقتها عن 100 طن/ ساعة أو أقل	الصناعات الكيميائية المتكاملة مثل مصانع السماد ومصانع زيوت التشحيم ومصانع الكيماويات البترولية وإنتاج الأدوية ومصانع مواد الطلاء والصباغة ومصانع الصابون والمنظفات ومواد النظافة حيث تزيد الطاقة الإنتاجية لكل منتج أو للمنتج المركب عن 50 طن/يوم.
المصانع التى تقوم بتصنيع منتجات الأسماك بكميات تبلغ 1000 طن أو أقل سنوياً	ورش الغلايات ومصانع المواسير	مصانع إنتاج واستنباط المبيدات الحشرية
	مشروعات التقنيات الكهربائية وتشكل الكابلات وورش البطاريات ومصانع المراكم.	مصانع إنتاج لب الورق بطاقة إنتاجية تزيد عن 100 طن/يوم من قش الأرز و500 طن/يوم من تفل (مصاصة) قصب السكر.

القائمة البيضاء	القائمة الرمادية	القائمة السوداء
	تصنيع وتجميع العربات والسيارات	المدابغ التى يزيد إنتاجها عن مليون قدم مربع سنوياً أو تستخدم 750 قطعة كاملة من جلود الحيوان/ يوم
استخراج المعادن فى مناطق جديدة تشغل مساحة إجمالية 1500 فدان أو أقل	مصانع الحراريات مثل صناعة الطوب والبلاط والسيراميك	أعمال صباغة المنسوجات بطاقة إنتاجية تزيد عن 10 طن/يوم
الصناعات الكيماوية المتكاملة مثل مصانع السماد ومصانع زيوت التشحيم ومصانع الكيماويات المعدنية البترولية وإنتاج الأدوية ومصانع مواد الطلاء والصباغة ومصانع الصابون والمنظفات ومواد النظافة حيث تبلغ الطاقة الإنتاجية لكل منتج أو للمنتج المركب 50 طن/ يوم أو أقل	المشروعات الخاصة بصناعة البورسلين والخزف ويزيد إنتاجها عن 200 كجم يومياً إذا كانت تقع خارج المناطق الصناعية المعتمدة	مسابك الرصاص
صناعة الأفلام وأوراق التصوير الفوتغرافى	معامل تحميض الصور الفوتغرافية	منشآت تكرير الزيوت النباتية ومعالجات أخرى لها
مانع الصمغ والغراء	صناعة الزجاج	
تعبئة وتغليف الكيماويات السائلة والصلبة والمنتجات فى مواقع خارج المناطق الصناعية المعتمدة	مصانع إنتاج لب الورق بطاقة تبلغ 10 طن/يوم (من قش الأرز) و500 طن يومياً من بواقى السكر أو أقل ومصانع الورق والكرتون	

القائمة البيضاء	القائمة الرمادية	القائمة السوداء
ورش نقع الأخشاب (المعالجة الكيميائية للأخشاب)	أعمال صباغة المنسوجات بطاقة تبلغ 10 طن يومياً أو أقل	
	مصانع الكاوتشوك والبلاستيك التى تقع خارج نطاق المناطق الصناعية المعتمدة	
منشآت التنظيف والمغاسل التى يتم تشغيلها تجارياً	منشآت السيليوز ومصانع الغزل والنسيج التى تقع خارج نطاق المناطق الصناعية المعتمدة	مصانع الخميرة وتخمير الشعير (البيرة ومصانع المياه المعدنية التى تقع خارج نطاق المناطق الصناعية المعتمدة
الجازر الخاصة بذبح الحيوانات	صناعة الأوفسيت	مصانع تكرير السكر
مصانع تدخين المواد الغذائية والتى تزيد طاقاها عن 500 كجم/يوم من المواد الغذائية المدخنة	المدابغ التى تبلغ طاقاها مليون قدم مربع سنوياً أو تستخدم 750 قطعة جلد حيوان كامل يومياً أو أقل	المصانع الت تنتج الفواكه والخضروات المعلبة بكميات تزيد عن 1000 طن/سنة
منشآت تصنيع الجلود والأحذية خارج المناطق الصناعية المعتمدة	المصانع التى تقوم بتصنيع منتجات الأسماك بكميات تتجاوز 1000 طن/ سنة	منشآت تصنيع وإنتاج أعلاف الحيوانات والأسماك

التموين والتجارة :

القائمة الرمادية
مطاحن الغلال

الكهرباء والطاقة :

القائمة البيضاء	القائمة الرمادية	القائمة السوداء
التوسع فى خطوط قوى كهربائية قائمة بحيث لا يتم زيادة طول الخطوط بأكثر من 10%	محطة القوى الحرارية بطاقة 30 ميجا وات أو أقل	محطة القوى الحرارية التى تزيد طاقتها عن 30 ميجاوات
إنشاء أو التوسع فى محطة التشغيل المصاحب لجهد لا يتجاوز 130 كيلو وات	خطوط نقل القوى الكهربائية ومحطات التحويل التى لم تذكر فى القائمة البيضاء	محطات القوى التى تستخدم وقود نووى فى التشغيل
	محطات إنتاج القوى باستخدام طاقة الرياح	خطوط نقل القوى الكهربائية عبر القارات/ الدول
		محطات توليد الكهرباء باستخدام الطاقة المائية

الأشغال العامة والموارد المائية :

القائمة البيضاء	القائمة الرمادية	القائمة السوداء
التوسع أو التعديل المقترح فى منشآت الرى والصرف القائمة حيث تبلغ عملية التوسع أو التعديل بالمنشآت 10% أو أقل	التوسعات أو التعديلات المقترحة فى هياكل الرى والصرف القائمة بحيث تؤدى هذه التوسعات أو التعديلات إلى زيادة المنشآت بنسبة تزيد عن 10%	مشروعات الرى والصرف الجديدة شاملة السدود والقناطر

الزراعى واستصلاح الأراضى :

القائمة البيضاء	القائمة السوداء
منشآت لاستصلاح الأراضى فى مساحة 400 فدان أو اقل	منشآت استصلاح الأراضى فى مساحة تزيد عن 400 فدان
منشآت خاصة بالاستزراع السمكى	

النقل البحرى :

القائمة البيضاء	القائمة السوداء
تعديل رصيف ميناء قائم بحيث لا يتضمن التعديل التخلص المحتمل من أى مواد ملوثة	الموانى المصممة لاستقبال شفن تزيد حولتها الوزنية عن 25 طن
	التوسعات فى الموانى القائمة

الصحة :

القائمة الرمادية
التوسعات فى الموانى القائمة المستشفيات الجديدة والتوسعات فى مستشفيات قائمة
التوسعات فى الموانى القائمة مصانع الأدوية والكيماويات

النقل :

القائمة البيضاء	القائمة الرمادية	القائمة السوداء
توسع أو تعديل طريق قائم بحيث يتم امتداده أو توسيع عرضه بنسبة 15% أو أقل	نظم النقل الضخمة والطرق السريعة بامتداد 50 كيلو مترا أو أقل شاملة مترو الإنفاق والكبارى والإنفاق	أنظمة النقل الضخمة والطرق السريعة (بامتداد أكثر من 50 كيلو متر) شاملة مترو الأنفاق الكبارى والإنفاق
	توسيع أو تعديل طريق قائم بحيث يتم امتداده أو توسيع عرضه بنسبة 15% .	إنشاء مطارات تجارية ذات ممر هبوط للطائرات يزيد طوله عن 1500 متراً
	إنشاء مطار ذو ممر هبوط للطائرات طوله 1500متر أو أقل	خطوط شكك حديدية جديدة يزيد طولها عن 50 كيلو متراً
	أحواض بناء السفن الصلب والأحواض الجافة والعائمة لإصلاح وصيانة السفن	
	إنشاء خط سكة حديد بامتداد 50 كيلو متراً أو أقل	

الإسكان والتعمير :

القائمة البيضاء	القائمة الرمادية	القائمة السوداء
محطة صغيرة لمعالجة سوائل الصرف بطاقة 1000 شخص مكافئ(PE)أو أقل	محطات معالجة مياه الصرف بطاقة تبدأ 1000 شخص مكافئ(PE)حتى مليون (PE)	محطات معالجة مياه الصرف بطاقة تزيد عن مليون شخص مكافئ (PE)
	منشآت إمداد المياه	مشروعات إنشاء مناطق صناعية
	محطات مياه الشرب ونظم التوزيع	مشروعات التنمية العمرانية الجديدة

السياحة :

القائمة الرمادية	القائمة السوداء
إنشاء فنادق أو منتجعات فى غير المناطق البيئية الحساسة	إنشاء فنادق أو منتجعات فى مناطق بيئية حساسة مثل شاطئ النيل وفرعية وترعه الرئيسية وفى المناطق السياحية والأثرية والمناطق المزدحمة بالسكان وعلى شواطئ البحر أو البحيرات أو فى المحميات الطبيعية

البترول :

القائمة الرمادية	القائمة السوداء
إنشاء خطوط أنابيب بحرية أو برية طولها 50 كيلو مترا أو أقل	أعمال استكشاف وتنمية وإنتاج حقول البترول والغاز
إنشاء مستودعات لتخزين البترول أو الغاز أو الديزل بخلاف محطات الخدمة والتى تبلغ سعة تخزينها الإجمالية 15000متر مكعب أو أقل	إنشاء خطوط أنابيب بالبحر أو على البر إذا زاد طولها عن 50 كيلو متراً
	إنشاء وحدات فصل ومعالجة وتداول وتخزين البترول والغاز
	إنشاء مستودعات لتخزين البترول أو الغاز أو الديزل بخلاف محطات الخدمة حيث تبلغ السعة الإجمالية للتخزين أكثر من 15000متر مكعب
	معامل تكرير البترول وصناعة البتروكيماويات

محلية :

القائمة الرمادية	القائمة السوداء
الطرق الداخلية والطرق السريعة فى المدن تبلغ حركة السيارات بها 10000 سيارة أو اقل يومياً فى المتوسط السنوى	مشروعات تنمية عمرانية داخل المناطق العمرانية القائمة
مواقع التخلص من الحمأة	طرق داخلية وطرق سريعة فى المدن (التى يزيد المتوسط السنوى لحركة السيارات بها 10000 سيارة يومياً)
مواقع الدفن الصحى	منشآت التخلص من المخلفات عن طريق الحرق أو المعالجة الكيماوية أو دفن المخلفات السامة والخطرة
وحدات معالجة المخلفات الحضرية	

خامسا: تلوث المياه[7]:

توجد مجموعتان من الماء: الماء الجوفى والماء السطحى ومصادر المياه الجوفية الأمطار والثلوج والأنهار حيث يتم امتصاصها وتخزينها فى باطن الأرض أما مصادر المياه السطحية هى مياه الأنهار والبحيرات ومياه الأمطار التى تأتى من السحب هى أنقى نوع من أنواع المياه الطبيعية على الرغم من أنها تتلوث من عوادم المصانع المتمثلة فى الكبريت والتى يتشبع بها الهواء ومن هنا يتكون ما يعرف باسم المطر الحمضى وهناك مصطلحات يستخدمه الأمريكان للتعبير عن نقاء الماء "فدرجة صفر" تعنى أقصى درجات اتساخ الماء أما "ثيرفانا" فهذا دليل على أقصى درجات النقاء للماء فى صفوه ومذاقه.

ويضاف فى بعض الأحيان ثانى أكسيد الكربون للماء لإعطائه الفوران ويغسل الماء جسم الإنسان من السموم والمواد السرطانية والبول هو شكل من أشكاله والذى يحتوى على المواد الضارة.

ويضاف الكلور غالباً للماء لقتل البكتريا وقد تكون رائحته نفاذة وتختفى عند غليه كما يضاف الفلوريدا لمحاربة تسوس الأسنان وهيدروكسيد الألمونيوم لتنقية الماء.

(1) معالجة الماء:

الغلى: بضمان قتل البكتريا لكن هذه العملية لا تساعد على التخلص من شوائب الرصاص والزئبق.

إضافة الكلور: والكلور عامل مؤكسد يتحلل فى الماء لقتل البكتريا ثم يتم إزالته.

التقطير: يسخن الماء حتى يتبخر ثم يترك ليبرد

الترشيح: تمر المياه من خلال فلاتر لإزالة الملوثات منها والكلور وتوجد أنواع عديدة للفلاتر مثل: الفلاتر المؤكسدة، الفلاتر الميكانيكية، الفلاتر المحايدة، فلاتر الكربون.

التناضح (الازموزية) Osmosis: وهذه الخاصية يحدث فيها تبادل بين سوائل مختلفة الكثافة ومفصولة بعضها عن بعض بغشاء عضوى حتى يتجانس تركيبها وتمر المياه من خلال فلاتر تزيل معظم مكونات الماء الطبيعى.

أما متوسط ما يفقده الإنسان من ماء يومياً نجد أنه كحد أدنى وبشكل عام يتم شرب حوالى 2لتر من المياة يومياً ويتم شرب المزيد عندما تمارس الأنشطة الرياضية أو أى مجهود عضلى.

(2) المياه العذبة:

ويستخدم البشر حاليا ما يقرب من نصف المياه العذبة المتاحة وتتوزع هذه المياه بشكل متفاوت فى أرجاء العالم وقد أصبح ما يقرب من نصف بليون شخص يعانون من ضائقة مائية أو نقص فادح فى المياه فى حين يواجه عدد أكبر ضائقة مائية أخف وبمراعات الاتجاهات الحالية فإنه من المحتمل أن يواجه ما يقرب من ثلثى سكان العالم فى سنة 2025 ضائقة مائية تتراوح بين المتوسطة والحادة ويدخل العديد من البلدان التى تواجه نقصاً فى المياه فى طائفة البلدان ذات الدخل المنخفض التى تشهد نمواً سكانياً سريعاً، وهى غير قادرة عامة على تنفيذ استثمارات باهظة التكاليف فى مجال تكنولوجيات حفظ المياه.

ويعبر حوالى 300 من أحواض الأنهار الرئيسية وكثير من مستودعات المياه الجوفية الحدود الوطنية ولذلك ستستمر الحاجة إلى بذل جهود تعاونية ولاسيما فى المناطق التى تواجه نقصاً فى المياه وأيضاً فى الحالات التى ينتقل فيها التلوث عبر الحدود الوطنية فى اتجاه

مصاب الأنهار. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من بليون شخص يفتقرون إلى مياه الشرب الآمنة وأن بليونين ونصف البليون من الأشخاص يفتقرون إلى المرافق الصحية الكافية وتساهم هذه العوامل فى وفاة أكثر من خمسة ملايين شخص أكثر من نصفهم من الأطفال[8].

(3) مصدر الحياة لم يعد يتدفق بشكل طبيعى :

اقتحمت المياه ساحة السياسة الدولية بصورة ملحوظة وقد أدى ذلك إلى بزوغ فجر من الوعى الجديد: ماذا لو أن هذه الهبة الدائمة القادمة من السماء لم تعد متوفرة؟ أنها أيضاً نهاية رمز ماذا لو أن مصدر الحياة هذا، والذى هو فى قلب العديد من الشعائر والممارسات الصحية، لم يعد متوفراً لإعادة التزود به وتنقيته؟ يجب أن نواجه الحقائق: أن مصادر المياه صارت شحيحة وبات تحسين نوعيتها مكلفاً أما على صعيد تنقية المياه فقد صار من الصعب الآن حصر المناطق التى تجلب فيها مياه التربة الموت بدلاً عن أن تجلب الصحة لقد توقعت اليونسكو المسئولة عن ابتكار مشروع مائى عالمى طليعى فى السبعينات منذ أمد طويل هذا التعالم الجديد مع المياه والذى نال اعتراف القمة العالمية للتنمية المستدامة الذى عقد فى جوهانسبرغ بوصفه أحد التحديات الخطيرة التى تواجه العالم اليوم.

أن فرص الحصول على مياه شرب نظيفة سواء كان فى النصف الجنوبى أو الشمالى من الكرة الأرضية يعتبر أمراً أساسياً فى ما يتعلق بالأمن الغذائى والتنمية المستدامة وقد صار ينظر إليه أكثر فأكثر بوصفه حقاً لكن 1.2 مليار من البشر مازالوا محرومين من فرص الحصول على مياه الشرب 2.4 مليار شخص محرومون من خدمات تنقية المياه ومع ذلك فإن فى العالم ما يكفى من مصادر المياه العذبة لتغطية احتياجات على صعيد مياه الشرب بيد أن التوزيع غير المتوازن لمصادر المياه يظهر تفاوتاً كبيراً على المستويين الاجتماعى والجغرافى لذلك فإن المشكلة لا تتعلق بالكمية بقدر ما تتعلق بوجود المصادر كما أن العناية بنوعية المياه تمثل عنصر قلق متزايد.

أن مصادر المياه إذا أخذ بالاعتبار حساسيتها الشديدة فى ما يتعلق بالنشاط الإنسانى واستغلال الهندسة التقنية العالية المكثف لها جعل مواصفاتها الطبيعية تتراجع شيئاً فشيئاً على نحو لم تعد فيه المياه تتدفق بشكل طبيعى وهذا يشير إلى الحاجة لثقافة جديدة فى مجال

المياه يمكن أن تجمع بين العناية وعدم التبذير والمشاركة لقد جاء الوقت كـــى نســـتجيب لحاجات السكان بأعدادهم المتزايدة للغذاء والصحة والطاقة وذلك بتبنى سلوك يتجه أكثر نحو عدم الإسراف وكما هو الأمر مع كل الحقوق فإن حق الحصول على المساء أيضاً يضع التزامات: التزام السلطات العامة بصيانة التوزيع وواجب المستهلكين بمنع إهدار المياه.

أن الزراعة وحدها تستهلك ثلثى المياه المجلوبة من مستودعات المياه الطبيعية أن أهدافنا هى تسحين المحاصيل وإنشاء أنظمة تصريف المياه ومنع الرى المفــرط الــذى يــؤدى إلى كوارث بيئية وأكثر من ذلك فإن التراجع فى حجم المياه العالمية قد تزايد بسبعة أضــعاف كما أن استهلاك الصناعات ذات الصلة بالمياه قد زاد ثلاثين ضعفاً خــلال قــرن واحــد ويمكن لتطبيقات البحث العلمى أن تأتى بتحولات كبيرة فى هذه الجوانب أخــرى أيضــاً على أن يتم نشر المعلومات ثم يتبعها من تحولات فى السلوك.

وهكذا فإن العلم والتعليم هما شرطا عمليات التحسين هذه والــتى تتضــح الحاجــة العاجلة إليها أكثر فأكثر فيما تتزايد احتياجات المدينة ليس كمثال للادخار فى المياه ما دام حجم الإهدار يقدر بما يساوى 40 فى المائة من الاستهلاك المدينى

بالإضافة إلى ما تقدم فإن إنتاج المياه غير الصالحة قد تضاعف 20 مرة خلال قرن أمــا فى ما يتعلق بالقضاء على التلوث ذى الصلة بالزراعة (النترات والمبيــدات) والصــناعى والتنمية الحضرية فإنها تمثل تهديداً مستمراً لاحتياطى المياه أن الأمــن الغــذائى فى خطــر والأنظمة الأيكولوجية قد اضطربت كما تسبب الأمراض ذات الصــلة بالميــاه ملايــين الوفيات كل عام خصوصاً فى البلدان النامية فيما يعتبر التلوث مصدر خطر كــبير علــى الصحة العامة فإذا فشلنا فى أن نقوم بشئ فإن ذلك سيهدد بالخطر مستقبل هذه المصــادر ومعها تتهدد بالخطر قيمة الحياة وحتى قدرة الأجيال المقبلة على البقاء.

من أجل القضاء على التفاوت ولحماية المياه يجب النظر إلى المياه النقية على المســتوى العالمى باعتبارها خيراً عاماً وإرثاً عاماً وهذا التصور الذى يشدد على أهمية المشاركة يمثــل مساهمة فى إقامة السلام لقد أصبح موضوع المياه حيوياً متزايــد الأهميــة وبــات أمــراً استراتيجيا ففى العالم 261 من أحواض الأنهار مقسمة بين الدول مختلفة، تحمل معها مخاطر وقوع "حروب مياه" وعلى المجتمع الدولى أن يمنع نشوب النزاعات حول مواقــع الميــاه

وتسهيل الحوار بتقديم اتفاقات ثابتة خصوصاً فى المناطق التى يقترن فيها نقص المياه بالتوتر السياسى.لقد صارت المياه جزءاً من الدورة الاقتصادية وبسبب الاستثمارات الضخمة التى يتطلبها العمل لتوفير المياه فإن فرصة الحصول المجانى على المياه لم تعد وارده ولا يمكن تأمين الفرص للجميع للحصول على مياه الشرب دون الأخذ بعين الاعتبار دخـل وحاجـات المستهلكين كى يتم تنسيق مستويات الأسعار. أن هذه الثقافة الجديدة للمياه أخلاقية أيضاً وأن البحث عن العدالة يجب أن يعلو على عمليات صناعة القرار، فالمشاريع المائية الكبيرة مثل الخزانات لها ملحقات اجتماعية وبشرية عالية للغاية ويمكن تجنب كـوارث عديـدة بتعزيز الاتجاه للحوار وهذا أيضاً يتضمن جهداً فى اتجاه التعليم والمعلوماتية والتدريب ولذا فقد قررت منظمة اليونسكو أن تعتبر المياه إحدى أولوياتها خلال الأعوام القليلة المقبلة.

سادسا: تلوث التربة وتدهورها [9] :

أن التربة التى تعتبر مصدراً للخير والثمار من أكثر العناصـر الـتى يسـئ الإنسـان استخدامها فى البيئة فهو قاس عليها لا يدرك مدى أهميتها فهى مصدر الغذاء الأساسى لـه ولعائلته وينتج عن عدم الوعى والإدراك لهذه الحقيقة إهماله لها.

(1) أسباب تدهور التربة:

تمليح التربة والتشبع بالمياه (التطبيل) فالاستخدام المفرط لمياه الرى مع سوء الصـرف الصحى يؤدى إلى الإضرار بالتربة وظاهرة التصحر ويساعد فى هذه العملية عدم سـقوط الأمطار والرياح النشطة التى تعمل على زحف الرمـال أيضـاً إلى الأراضـى الزراعيـة واستخدام المبيدات والكيماويات على نحو مفرط والتوسع العمرانى الذى أدى إلى تجريف وتبوير الأراضى الزراعية، والتلوث بواسطة المواد المرسبة من الهواء الجـوى فى المنـاطق الصناعية والتلوث بواسطة المواد المشعة، والتلوث بالمعادن الثقيلـة والتلـوث بواسـطة الكائنات الحية.

(2) الآثار المترتبة على تدهور التربة:

نقص المواد الغذائية اللازمة لبناء الإنسان ونموه، وعلى نحو أعم مسئولة عن حياته على سطح الأرض، واختفاء مجموعات نباتية وحيوانية أو بمعنى أخر انقراضها، وتلحق الضـرر بالكائنات الحية الأخرى مثل الثروة السمكية، وهجرة الطيور النامية، والأضرار بالشـعب

المرجانية، والتى بدورها تؤثر على الجذب السياحى ويتضح المشكلات البيئية المختلفة الناتجة عن الأنشطة البشرية فى الجدول التالى سواء فى البلدان المتطورة أو الأقل تطورات[10].

جدول يوضح المشاكل البيئية الناتجة من الانشطة البشرية المختلفة فى البلدان المتطور الأقل تطوراً

البلدان المتطورة	البلدان الأقل تطوراً
1- إنتاج الغذاء	
- تأثير استراتيجيات الزراعة، الأسمدة المبيدات، الرى والخزن - تأثير تخصيص الأراضى لزراعة الحبوب والمراعى - تأكل التربة ومشاكل استعمال المياه	- تأثير استراتيجيات الزراعة، الأسمدة المبيدات، الرى والخزن - تأثيرات انتشار الحشائش الضارة والأوقات الزراعية - تدهور التربة والتآكل والملوحة تغلغل المياه - تصحر الأراضى الناتج من الرعى الجائر - تأثيرات عمليات الحرق والتنظيف
2- استعمال الغابات	
- الآثار البيئية لإستراتيجية الزراعة والحصاد واستعمال الغابات. - الآثار البيئية للأمراض والآفات الزراعية - التناقض بين حماية الغابات كسكن ترفيه وبين استعمال الغابات كمصدر للطاقة	- تدمير الغابات - ضعف إدارة الغابات مؤدية إلى التغيرات غير مرغوبة فى تركيبة الأجناس
3- نمط استعمال الأرض	
- تأثيرات سياسات تخصيص الأرض للمدن مواقع رمى وطمر المخلفات، الزراعة، النقل، المناطق الترفيهية والطبيعية. - مشاكل الاستيطان مع مستويات الفيضان المناطق الخطرة جيولوجيا	- تأثيرات الاستيطان الحضرى الكثيف (الأمراض، المجارى، التلوث...) - الاستغلال غير المنظم زمنيا للمواد غير المتجددة

– إتلاف الأرض بسبب الصناعات الاستخراجية (أنابيب النفط، المنجم، مجمعات الفضلات....). – التأثيرات البعيدة المدى لاستعمالات الأرض	– الآثار البيئية الناتجة من تجزئة الأرض بموجب أنظمة التمليك – التوسع فى المناطق غير المعروفة مؤدية إلى نقل الأمراض والأجناس الضارة
4– إنتاج واستعمال الطاقة	
– الاستعمال الكثيف للطاقة من خلال معايير معيشية عالية الاستعمال للطاقة والفشل فى تكييف أساليب ترشيد الطاقة. – الآثار البيئية الناتجة من استراتيجيات الإنتاج، الخزن والانتقال. المخاطر البيئية لبعض المصادر الجديدة للطاقة (النووية مثلاً) والفجوة الزمنية لتحسين وتطوير المصادر الحسنة (الشمسية مثلاً)	– استنزاف مغذيات التربة وتدهورها بسبب استخدام الفحم الخشبى والفضلات الحيوانية كوقود. – الآثار المتعلقة من زيادة تجهيز الطاقة لدعم المستويات المتزايدة من الإنتاج الصناعى والزراعى – عدم التقيد والالتزام بمعايير استهلاك الطاقة بأنواعها المختلفة
5– تجهيز المياه	
– الآثار البيئية الناتجة من خزن المياه – الآثار القصيرة المدى والبعيدة المدى لتغيرات المناخ	– صعوبات توفير المياه بالكمية والنوعية الضرورية للإسكان الحضرى – مشاكل تجهيز المياه الريفية – التأثيرات السلبية لأنظمة الرى التى تتضمن الأمراض وتغيرات فى نسيج التربة. تأثيرات الفيضانات
6– التلوث وتصريف المخلفات	
الهواء – تأثير الملوثات على الصحة، العقارات، إنتاج الغذاء. – ظهور الكيسيائيات المعقدة – انتقال الأمراض والمبيدات	

– آثار التلوث الناتج من أنماط المرور. – التأثيرات الحرارية لمحطات الطاقة – جهود تحديث تأثيرات المناخ – الاشعاعات والتأثيرات على طبقة الأرزون – استتراف الطاقة الشمسية بالملوثات الدقائقية المياه – تلوث من خلال المخلفات الصناعية والبلدية (المدن) – تلوث الأنهار الرئيسية بالمجارى والمياه الزراعية متضمنة المناطق ذات الإنتاج الحيوانى الحرارى من محطات الطاقة – تلوث مخازن المياه الجوفية بسبب تصريف الملوثات والطمر غير الصحيح للمخلفات. الأرض: – التأكل غير المسيطر عليه – آثار مواقع تجميع المخلفات وطمرها التصرف غير المسئول من قبل المواطنين نضوجات من المخلفات الخطرة المدفونة	– مشاكل التلوث والمجارى فى المدن – أن مشاكل تلوث الهواء والمياه والأرض تزداد بزيادة عملية التحضر والتصنيع وعادة تحدث مشاكل خاصة بسبب عدم كفاية تنظيم الوقت والتحضيرات
7– الحياة الاجتماعية	
– مشاكل كثافة السكان – الضوضاء – آثار السلوك الاجتماعى وأفضلية المستهلك	– مشاكل الهجرة والاستيطان الحضرى الكثيف – تناقص سكان الريف

سابعاً: التلوث البصرى واختفاء المظاهر الجمالية:

وهو تشويه لأى منظر تقع عليه عين الإنسان يحس عند النظر إليه بعدم ارتياح نفسى ويمكننا وصفه أيضاً بأنه نوعاً من أنواع انعدام التذوق الفنى أو اختفاء الصورة الجمالية لكل شئ يحيط بنا من أبنية... إلى طرقات... أو أرصفة... وغيرها.

وسوف نقدم بعض الامثلة على هذا النوع من التلوث:

سوء التخطيط العمرانى لبعض الأبنية سواء من حيث الفراغات أو من شكل بنائها أعمدة الإنارة فى الشوارع ذات ارتفاعات عالية لا تتناسب مع الشوارع، صناديق القمامة بأشكالها التى تبعق على التشاؤم واختلاف دهان واجهات المبانى، واستخدام الزجاج والألومونيوم مما يؤدى إلى زيادة الإحساس بالحرارة وأجهزة التكييف فى الواجهات والمخلفات من القمامة فى الأراضى الفضاء وحول صناديق القمامة وانتشار المساكن فى مناطق المقابر ومشروعات الترميم بالمناطق الأثرية وعدم انسجام الأجزاء الجديدة مع القديمة وانتشار المساكن فى مناطق المقابر والمبانى المهدمة وسط العمارات الشاهقة والسياسات المحطمة أو تلك المحملة ببضائع غير متناسق مظهرها واللافتات ولوحات الإعلانات المعلقة فى الشوارع بألوانها المتضاربة وإقامة المبانى أمام المناظر الجميلة وإخفائها مثل : البحر أو أى مكان توجد به مياه وغيرها من الأمثلة الأخرى[11].

ثامناً: التلوث السمعى (الضوضاء):

يرتبط التلوث السمعى أو الضوضاء ارتباطاً وثيقاً بالحضر وأكثر الأماكن تقدماً وخاصة الأماكن الصناعية للتوسع فى استخدام الآلات ووسائل التكنولوجيا الحديثة فهى وثيقة الصلة بالتقدم والتطور الذى يسعى وراءه الإنسان يوماً بعد يوم.

أن الأصوات جزء لا يتجزأ من حياتنا اليومية وأصبحت إحدى السمات التى تميزها وهذه الأصوات لها مزايا عديد فهى تمدنا بالمتعة والاستمتاع من خلل سماعنا للموسيقى كما أن وسيلة ناطقة للاتصال بين كافة البشر وتعتبر أداة لتحذير الإنسان وتنبيهه والتى نجدها متمثلة فى أجراس الباب، أو صفارات الإنذار، كما تخبرنا بوجود خلل ما مثل: الخلل فى السيارات لكن الآن وفى المجتمعات الحديثة أصبحت الأصوات مصدر إزعاج لا نريد سماعها لذلك فهى تندرج تحت اسم الضوضاء وإذا زادت حدة الصوت عن 110 ديسى

يتعرض الإنسان لألم شديد وفى القاهرة يصل أحياناً إلى 95 ديسى عند الـذروة وبداية المستوى الضار هو 55 ديسى[12].

(1) التلوث السمعى الضوضاء:

ضوضاء وسائل النقل وتوجد قائمة كبيرة وضخمة لمسببات هذا النوع من الضوضاء :

أ- ضوضاء الطرق والشوارع (السيارات):

-وهى تأتى بشكل أساسى من السيارات والأتوبيسات وعربات النقل والـدرجات البخارية وكل هذه الوسائل تسبب الضوضاء بطرق مختلفة.

ونصف المسئولية لإصدار هذه الأصوات المزعجة التى تلوث آذاننا وتسبب لنا المزيد من الضغوط تقع على عاتق السائق أو مستخدم هذه السيارة والتى تتمثل فى :

-لابد أن يضمن سلامة سيارته وعدم وجود أعطال بها تسبب هذه الأصوات العالية.

-ولابد أن تكون القيادة سلسلة ببطء لتجنب الحوادث وعدم إزعاج الآخرين.

-عدم القيادة بجوار المناطق السكنية وتجنب القيادة ليلاً أن أمكن ووضع العربة بعيداً عن المناطق السكنية رغم أن هذا الحل لن يجد القبول عند الكثير لأنهم سيفضلون الضوضاء عن ترك العربة بعيداً عن المترل.

ب-ضوضاء السكك الحديدية (القطارات).

ج- ضوضاء الطائرات (ضوضاء الجو).

وهذه مشكلة تؤرق الأشخاص الذين يعيشون بجوار المطارات.

(2) الضوضاء الاجتماعية:

وهى على قمة الأنواع الأخرى ويتمثل مصدرها فى الجيرة وتنبعث هذه الضوضاء من الحيوانات الأليفة مثل (الكلاب) والأنشطة المترلية وأصوات الأشخاص وإصلاح ورش السيارات وأسباب أخرى. وقد يستخدم المهندسون مواد معينة فى الحوائط لعزل هـذه الأصوات والتخفيف من حدها ولكن هذه المواد باهظة التكاليف ولذلك لم يتم التوصل إلى

حل أخر ضد الضوضاء وبما أن البشر هم البشر طبيعتهم لا ولن تتغير وسيعملون دائماً على إزعاج غيرهم فسيكون الحل بسيط هو أن نعى ونـدرك ارتبـاط ذلـك بالأبعـاد الاجتماعية والقيم والسلوك الاجتماعى.

(3) الضوضاء الصناعية (ضوضاء المصانع):

ويكون مصدرها المصانع أو أماكن العمل وهى تؤثر على العاملين فى هـذه الأمـاكن وعلى الناس نجد العالم فى هذه الأماكن تتأثر حواسه السمعية من الأصوات التى يسـمعها فهى ضوضاء تضر بصحة الإنسان بشكل مباشر.

(4) ضوضاء الماء:

وهى ضوضاء فى البحار والمحيطات أو فى الماء بوجه عام لكن الإنسان لن يكون هـو الوحيد المتأثر بما تسببه له من مشاكل ولكن تشاركه الكائنات البحريـة مـن الأسمـاك والحيتان أن صوت الأمواج ممكن أن يكون مصدراً للإزعاج أو صوت محركات السفن أو حتى صوت بعض الأسماك وأن لم نكن نسمعها لكن توجد مخلوقات أخـرى تتـأثر بهـذه الأصوات وتسمعها من على بعد مثل "الحوت".

(5) مقياس الضوضاء:

وهو مقدرا ما يتحمله الإنسان من ضوضاء حتى لا تسبب له الأرق فى النوم ويقـاس معدل الضوضاء هذا بوحدة تسمى الديسيبل واختصارها (دى. بى) والتى تتـراوح مـن 30–35 كحد أقصى لما يتحمله الإنسان من ضوضاء والآثار المترتبـة علـى الضوضـاء وفقدان السمع، التوتر العصبى، الشعور بالضيق، الإصابة بالصداع وآلام الرأس، وفقدان الشهية، وفقد التركيز وخاصة فى الأعمال الذهنية، الحلول الفعالـة لتجنـب إحـداث الضوضاء، ودفع الغرامات ومصادر الآلات التى تحدث ضوضاء عالية كما أن هناك بعض البلدان تتجه إلى إنتاج نوع من الإسفلت يعمل على امتصاص الضوضاء الناتجة عن المرور لحوالى 5 ديسيبل فقط[13].

تاسعا: مزارع الدواجن والتلوث:

ظلمنا الإنسان كثيراً بما يقترفه تجاه بيئته من تلوص سواء بشكل مباشر لكنه ليس هـو الوحيد المسئول عن ذلك بل تساهم الحيوانات والطيور أيضـاً فى ذلـك ولـه أعـوان

يشاركونه فى ذلك... الدواجن هذا الكائن الضعيف يتحكم فى البيئة ويساهم فى تلوثها لكن كيف يحدث ذلك؟ وهو من الممكن أن نحول بين ما تسببه الدواجن من تلوث وقاذورات إلى أشياء مفيدة للإنسان؟

(1) عناصر تلوث البيئة من مزارع الدواجن:

الطيور النافقة، النفايات الناتجة من المجازر الآلية وتشمل:

(الريش– والدم– الأحشاء– فضلات الدواجن– الكتاكيت الميتة أو الفاقسة والمستبعدة بسبب عدم صلاحيتها للإنتاج– الغبار (الأتربة) الناتج من مصانع الأعلاف ومياه الشرب الملوثة بفضلات الدواجن والرائحة الأمونيا نتيجة لسوء التهوية والحشرات والضوضاء وبقايا المواد الكيميائية ذات التأثير السام وبقايا العظام الناتجة عن عمليات إخلاء العظام من لحوم الدجاج وشعر الحيوان.

وتعانى جميع بلدان العالم من مشكلة التلوث هذه ليست مقصورة على البلدان النامية فقط التى لا تتوافر لها كافة الإمكانيات للتغلب على ذلك لكن الأمر المثير للدهشة أن هذه الكميات المنتجة من النفايات فى زيادة مستمرة والتخلص منها يعد معضلة كبيرة من الناحيتين الصحية والاقتصادية ومن ثم كان ولابد من العثور على طريقة فعالة يمكن التعامل من خلالها مع هذه النفايات الضارة وعلى أسس علمية وتصب فى نفس الوقت مصدراً من مصادر الدخل.

(2) وسائل معالجة النفايات:

1- النشر (Spreading):

حيث تستخدم فضلات الدواجن كسماد طبيعى للتربة ويتم نشرها على مساحات كبيرة من الأرض الزراعية مثالاً على ذلك يمكن أن تفرش كمية 4 طن من فضلات الدواجن على مساحة أرضية قدرها فدانا مخصصة لزراعة القمح.

2- التجفيف (dehydration):

الغرض الأساسى من القيام بمثل هذه العملية هو التخلص من الكميات الزائدة من الرطوبة وتقليص حجم هذه النفايات بالإضافة إلى منع النشاط البكتيرى وما ينجم عنه من

روائح غير مرغوب بها وتوجد طرق عديدة لعملية التجفيف هذه منها: طريقة تعتمد على المدى المستخدم من درجات الحرارة من 700–1800 درجة فهرنهيت.

3- تحويل النفايات إلى سماد (Composting):

تجمع هذه النفايات فى حفر خاصة بها يطلق عليها أحواض وتترك لعدة سنوات بحيث تكون هذه الأحواض ومحكمة ولا تسرب إليها الماء لأنها تتعرض لفعل البكتريا اللاهوائية.

4- نفايات الدواجن (Poultry- Manure):

ويشير المصطلح العلمى لها (Poultry- Manure) إلى فضلات الدواجن والأعلاف غير المهضومة بالإضافة إلى الفرشة (Litter) فى حالة التربية على الأرض وتوجد أكثر من طريقة للاستفادة بها فى مجالات عدة كسماد عضوى للتربة وأعلاف للحيوانات وكمصدر للطاقة وبالتالى مصدراً من مصادر الدخل بالنسبة لمزارع إنتاج الدواجن

(3) استخدام سماد الدواجن فى أعلاف الحيوانات:

أمكن الآن تصنيع السماد هلى هيئة مسحوق أو مكعبات وتم استخدامه بالفعل فى تغذية الحيوانات بنسب تتراوح من (10–25%) بهدف تقليل كميات الحبوب المستخدمة فى تصنيع الأعلاف وتوفيرها للاستهلاك البشرى وأيضاً لتقليل أسعار الأعلاف المستخدمة فى تغذية هذه الحيوانات.

(4) كمصدر للطاقة:

تم الاستفادة منه فى هذا المجال من خلال عمليات الهضم اللاهوائى (Thermophilicanaerogic digestion) فعلى سبيل المثال يوجد الآن بالهند حوالى (10 ألاف) مصنع لتوليد الطاقة من هذا السماد، وغاز الميثان هو أحد هذه المنتجات وهو كالغاز الطبيعى.

كما تمكن بعض المزارعين فى فرنسا فى تحويله إلى غاز حيوى (Biogas) استخدم فى إدارة المزارع وتدفئة المنازل ويعتبر الكحول أحد نواتج عمليات التخمر والهضم اللاهوائى لسماد الدواجن.

(5) مخلفات معامل التفريخ:

وتشتمل هذه المخلفات على:

البيض غير المخصب، والبيض الذى يحتوى على كتاكيت فشلت فى الخروج فى نهاية مدة التفريخ، الكتاكيت المستبعدة بسبب أية عيوب خلقية أو تشوهات أو عدم صلاحيتها للإنتاج وتم التوصل لمعالجة مثل هذه النفايات الناتجة من معامل التفريخ لتستخدم فى تغذية الدجاج الذى يضع بيضاً نظراً لارتفاع قيمتها الغذائية من الكالسيوم كما أنها تحتوى على نسب عالية من البروتين تتراوح ما بين (22–32%).

عاشرا: هدم طبقة الأوزون:

أصبحت طبقة الأوزون قضية عالمية يهتم بها العالم للمخاطر التى تنطوى عليها وتنذر بها مختلفة الكائنات الحية على سطح الأرض من إنسان ونبات وحيوان وطبقة الأوزون هى جزء من الغلاف الجوى الذى يحيط بالكرة الأرضية وهذه الطبقة مثلها مثل أى شئ طبيعى تعتمد فاعليتها على التوازن الصحى للمواد الكيميائية ولكن أمام طموحات الإنسان التى تصل إلى حد الدمار جعل من هذه المواد الكيمائية مادة تساعد على إتلاف بل وتدمير طبقة الأوزون. وهى طبقة من طبقات الغلاف الجوى، وسميت بذلك لأنها تحتوى على غاز الأوزون وتتواجد فى الغلاف :الأستراتوسفيرى" ويتكون غاز الأوزون من ثلاث ذرات أكسجين مرتبطة ببعضها ويرمز إليها بالمركز الكيميائى (O_3) ويتألف الأوزون من تفاعل المواد الكيميائية إلى جانب الطاقة المنبعثة من ضوء الشمس متمثلة فى الأشعة فوق البنفسجية ويقدر ارتفاع غاز الأوزون عن سطح الأرض ب 30–50 كيلو متر، وسمكه يصل ما بين 2–8 كيلو متر ويمكن أن تتكون طبقة الأوزون فى ارتفاع أقل من 30كم ويتم ذلك عن طريق تفاعل المواد الكيميائية.

الهيدروكربون وأكسيد النتريك إلى جانب ضوء الشمس بنفس الطريقة التى يتحد بها الأكسجين مع الطاقة المنبعثة من الشمس، ويكون هذا النوع من التفاعل بما يسمى بسحابة الضباب والدخان حيث تأتى هذه المواد الكيميائية من عادم السيارات لذلك نرى هذه السحابة بأعيننا فوق سماء المدن ومن اشهر الأمثلة على حدوث السحابة السوداء تلك التى انتشرت فى سماء "لندن" عام 1952 ونجم عنها خسائر فى الأرواح وصلت ما يقرب من

أربعة آلاف شخصاً حيث ساد التعتيم على هذه المدينة لبضعة أيام لم يرى سكانها شمس النهار من كثافة هذا الضباب الدخانى وكلما تكونت طبقة الأوزون على ارتفاع عال كلما كان مفيداً أما إذا تكونت على ارتفاعات منخفضة كلما كان ذلك خطيراً وضار بالإنسان والحيوان والبنات لأنها تسبب التسمم.

وعلى الرغم من وجود غاز الأوزون بعيداً عن الأرض فهو لا يسبب أى أذى مباشر لسكانها وعلى العكس تماماً بالنسبة للنباتات فيصل تأثيره إليها حيث يمتص غاز الأوزون الطاقة الحرارية التى تنعكس من سطح الأرض وهذا يعنى أن الطاقة تظل قريبة من سطحها ولا يسمح لها بالنفاذ وهذا ما يمكن أن نسميه بظاهرة الاحتباس الحرارى.

ومن أهم وظائف طبقة الأوزون هى حماية سطح الأرض من الأشعة الضارة للشمس من أن تصل لسطحها الأشعة فوق البنفسجية ب، التى تسبب أضراراً بالغة للإنسان وخاصة سرطانات الجلد وأيضاً للحيوان والنبات كما أن وجوده فى الهواء بتركيز كبير بسبب الأعراض ضيق فى التنفس، حالات من الإرهاق والصداع..وغيرها من الاضطرابات التى تعكس مدى تأثر الجهاز العصبى والتنفسى.

هدم طبقة الأوزون (ثقب الأوزون):

هدم طبقة الأوزون أو تأكلها أو استترافها أو ثقبها كلها مرادفات لما يحدث من دمار لهذه الطبقة الحامية للكرة الأرضية وللكائنات التى تعيش على سطحها ويتم تأكل طبقة الأوزون من خلال التفاعلات ودورة الأشعة فوق البنفسجية بتحطيم مركبات الكلورفلوركربون (CFCS) مما يؤدى إلى انطلاق ذرة كلور نشطة. وتفاعل ذرة الكلور النشطة مع جزئ من غاز الأوزون وينتج عن تفاعل ذرة الكلور مع جزء الأوزون= جزئ أكسجين وأول أكسيد الكلورين وتتفاعل ذرة أكسجين نشطة مع أول أكسيد الكلور حيث تنطلق ذرة كلور نشطه لتحطيم جزئ أوزون جديد وهكذا تتم الدورة.

الأضرار الناتجة عن تأكل طبقة الأوزون:

-استتراف طبقة الأوزون وزيادة الأشعة فوق البنفسجي يؤديان إلى تكون السحابة السوداء "الضباب الدخانى" الذى يبقى معلقاً فى الجو لأسام وينجم عنه نسبة فى الوفيات عاللية لما يحدثه من قصور فى وظائف التنفس والاختناق.

-وضعف كفاءة جهاز المناعة عند الإنسان ويجعله أكثر عرضة للإصابة بالفيروسات أو الإصابة بالبكتريا مثل مرض الدرن وغيره من الأمراض الأخـــرى ويلحـــق بـــالعين أضراراً كبيرة مثل الإصابة بالمياه البيضاء أو المياة الزرقاء وإصابة الإنســـان بـــالأورام الجلدية التى من المتوقع أن تصل الإصابة بها على مستوى العالم إلى ما يقـــدر ب (300) ألف حالة سنوياً من السرطانات الجلدية وتفاقم أزمة الاحتباس الحرارى.

-وتأثير الحياة النباتية والزراعية حيث أنه هناك بعض النباتات التى لها حساسية كبيرة من الأشعة فوق البنفسجية التى تؤثر على إنتاجها وتضر بمحتواها وقيمها الغذائية.

-الحياة البحرية والأسماك والعوالق النباتية لا تستطيع الفرار مـــن الآثـــار المـــدمرة لاختلال طبقة الأوزون... فهذه الكائنات الحية البحرية لها دور كبير فى المحافظة علـــى التوازن البيئى وخاصة العوالق النباتية حيث تمتص ثانى أكسيد الكربون من الجو وبالتالى إمداد الأكسجين للكائنات الحية الأخرى والتخفيف من ظاهرة الاحتبـــاس الحـــرارى والتغيرات المناخية فى الطقس وخاصة عند ارتفاع درجات الحرارة والتى تزيد بـــدورها من معضلة تلوث الهواء[15].

حادى عشر: التصحر كظاهرة:

(1) ما التصحر:

هى تحول مساحات واسعة وعالية الإنتاج إلى مساحات فقيرة بالحياة النباتية والحيوانية وها راجع إما لتعامل الإنسان الوحشى معها أو للتغيرات المناخيـــة. والتصـــحر عمليـــة ديناميكية ذاتية الانتشار تزداد خطورته أن يقل طبقاً لدرجة الإجهاد والخلـــل الى يصـــيب التوازن البيئى[16] وهو إن من صنع الطبيعة أو نتيجة للتدخل البشرى لعدم الإدراك وغياب الوعى الإنسانى أو ضعف سياسات حماية البيئة وبلك فقد يكون التصحر اتيـــاً أو طبيعيـــاً نتيجة لزحف العوامل الطبيعية (الرمال- الرياح- الحرارة) على الأراضى الزراعية وتحولها إلى ارض متدهورة إنتاجياً وطبيعياً[17]

(2) التصحر؟

يعتبر التصحر مشكلة عالمية تعانى منها العديد من البدلان فى كافة أنحاء العالم ويعـــرف على أنه تناقص فى قدرة الإنتاج البيولوجى للأرض أو تدهور خصوبة الأراضـــى المنتجـــة

بالمعدل الى يكسبه ظروف تشبه الأحوال المناخية الصحراوية لذلك فإن التصحر يؤدى إلى انخفاض إنتاج الحياة النباتية ولقد بلغ مجموع المساحات المتصحرة فى العالم حالى 46 مليون متر مربع يخص الوطن العربى منها حوالى 13 مليون متر مربع أى حوالى 28 من جملة المناطق المتصحرة فى العالم.

(3) العوامل التى تساهم فى ظاهرة التصحر هى التغيرات المناخية:

-ارتفاع درجة الحرارة وقلة الأمطار أو ندرتها تساعد على سرعة التبخر وتراكم الأملاح فى الأراضى المزروعة (فترات الجفاف) والسيول تجرف التربة وتقتلع المحاصيل مما يهدد خصوبة التربة وزحف الكثبان الرملية التى تغطى الحرث والزرع بفعل الرياح ارتفاع منسوب المياه الجوفية والزراعة التى تعتمد الأمطار والاعتماد على مياه الآبار فى الرى وهذه المياه الجوفية تزداد درجة ملوحتها بمرور الوقت مما يرفع درجة ملوحة التربة وتصحرها.

-والرياح تؤدى إلى سرعة جفاف النباتات وذبولها الدائم خاصة استمرت لفترة طويلة هذا بالإضافة إلى أنها تمزق النباتات وتقتلعها وخاصة ذات الجذور الضحلة مما يؤدى إلى إزالة الغطاء النباتى.

-الرياح والأمطار الغزيرة أو السيول انجراف التربة حيث يجرفان سنوياً آلاف الأطنان من جزئيات التربة التى تحتوى على المواد العضوية والنيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم والكالسيوم والكبريت وغيرها من العناصر الأخرى حيث ما تفقده التربة أكثر مما تنتجه مصانع الأسمدة.

-ويعتبر انجراف التربة من أخطر العوامل التى تهدد الحياة النباتية والحيوانية فى مختلف بقاع العالم والى يزيد من خطورته أن عمليات تكون التربة بطيئة جداً فقد يستغرق تكون طبقة من التربة سمكها 18سم ما بين 1400–7000سنة وتقدر كمية الأراضى الزراعية التى تدهورت فى العالم فى المائة سنة الأخيرة بفعل الانجراف بأكثر من 23% من الأراضى الزراعية.

-وبالرغم من أن انجراف التربة ظاهرة طبيعية منذ الأزل غلا أنه ازداد بشكل ملحوظ بزيادة النشاطات البشرية ونتيجة لمعاملات غير واعية مثل:

-إزالة الغطاء النباتي الطبيعي- الرعي الجائر خاصة في الفترة الجافة- المعاملات الزراعية غير الواعية مثل حرث التربة في أوقات الجفاف غير المناسبة مما يؤدي إلى تفكك الطبقة السطحية من التربة ويجعلها عرضة للانجراف.

ويطلق التصحر على العمليات التي تؤدي على تدهور الأنظمة البيئية وهي انخفاض مستوى الماء الأراضي وتملح الجزء العلوي من التربة والمياه وانخفاض الماء السطحي والقضاء على الغطاء النباتي وانجراف التربة وهذه تؤدي في النهاية إلى زيادة رقعة الصحراء على حساب الرقعة الزراعية سواء كانت مزارع أو مناطق غابات أو مراع واصطلاح التصحر لم يستعمل إلا حديثاً عندما شعر الإنسان بحجم هذه المشكلة ومدى خطورتها حيث أخذت تتفاقم وتتزايد طردياً مع تزايد عدد السكان وارتباط ذلك بزيادة الطلب على الموارد الغذائية وخاصة في المناطق الجافة وشبه الجاف ففي عام 1973 شهدت منطق الساحل في أفريقيا وهي الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى خمس سنوات متواصلة من الجذب فتقلصت بحيرة تشاد إلى ثلث حجمها الطبيعي مما أدى إلى جفاف جزء كبير من الصحراء أمتد ليصل إلى الصحراء الكبرى شمالاً ويعرف التصحر طبقاً لبرنامج البيئة والتنمية العالمي للأمم المتحدة بأنه عملية تؤدي إلى أشكال التدهور أو التقهقر الطبيعي أو الاصطناعي لموارد الأرض المعرضة لتأثيرات الجفاف الشديد في المناخ والتربة والصحراء وقد أثارت ظاهرة التصحر قلق العلماء والمفكرين والباحثين خاصة أنها تعدد بدمار نحو 45 مليون كم مربع من الأراضي القابلة للزراعة أي ما يعادل ثلث مساحة اليابسة أو الكرة الأرضية بخطر التصحر..

وحالات التصحر : تختلف حالة التصحر ودرجة خطورته من منطقة لأخرى تبعاً لاختلاف نوعية العلاقة بين البيئة من ناحية وأسلوب استخدام الإنسان لمواردها من ناحية أخرى وقد تم الاتفاق في مؤتمر نيروبي عام 1977 على تحديد درجات التصحر بأربع حالات هي:

1- **تصحر طفيف** : إذا تعرضت كل التربة والنباتات الطبيعية لفقد قليل لا يؤثر على الطاقة البيولوجية والطبيعة للأرض.

2- **تصحر معتدل:** إذا تعرضت النباتات الطبيعية لتلف قليل بفعل التعرية الهوائية والمائية أو تكوين كثبات رملية أو تعرضت التربة للتملح.

3- **تصحر شديد:** إذا حدث تغير واضح فى نوعية النباتات والحشائش والمراعى حيث تنخفض النباتات المستساغة للحيوانات وتسود الأنواع غير المرغوبة لرعى الحيوانات وتفقد التربة طبقتها السطحية الخصبة وتزداد الملوحة وتنخفض الإنتاجية بنسبة 50%.

4- **تصحر شديد جداً:** إذا ازدادت درجة تدهور النباتات الطبيعية إلى حد تعرض التربة للملوحة الشديدة وتحولها إلى تربة عميقة.

الثانى عشر: الغابات والتنوع البيولوجى:

لا يزال عدد الفصائل النباتية والحيوانية التى تسكن الكوكب غير معلوم على وجه الدقة وقد تم التعرف على مليونى نوع منها على وجه التقريب لكن التقديرات تشير إلى أن عدد الأنواع التى لم تحدد بعد يتراوح بين عشرة ملايين وثلاثين مليوناً.

وتواجه النظم البيئية بأنواعها ضغوطاً فى جميع أنحاء العالم وقد تأثرت بذلك بوجه خاص المناطق الساحلية والأراضى المنخفضة والأراضى الرطبة والمراعى الطبيعية وعديد من أنواع الغابات والإحراج أو تم القضاء عليها وتقلصت الغابات بنسبة تقرب من 5 فى المائة بين سنتى 1980- 1995 وفى الوقت نفسه لم يتقلص معدل إزالة الإحراج إلا ببطء وتتهدد أخطار إضافية الموائل المائية الهشة بما فيها الشعاب المرجانية وموائل المياه العذبة التى تواجه مجموعة من الهجمات تتراوح بين إقامة السدود والتعرض للتلوث من المصادر البرية وتقنيات الصدي الهدامة.

وعلى امتداد المائة والخمسين سنة الماضية ساهمت إزالة الإحراج بنسبة الثلث فى تزايد كمية ثانى أكسيد الكربون فى الغلاف الجوى وهى الآن تشكل عاملاً مهماً فى فقدان الأنواع الطبيعية والخدمات الحرجة للنظام الإيكولوجى ومنذ ظهور الزراعة قبل عشرة آلاف سنة جرى حسب بعض التقديرات تحويل ما يقرب من نصف غابات الأرض إلى مزارع ومراع وغيرها من الاستخدامات ولم يبق من نصف غابات الأرض إلى مزارع ومراع وغيرها من الاستخدامات ولم يبق من هذه الغابات إلا الخمس بوصفه نظماً

إيكولوجية طبيعية نسبياً وفى سنة 1995احتلت مناطق الغابات بما فيهـــا المـــزارع الغابيـــة والغابات الطبيعية ما يقرب من ربع مساحة اليابسة فى العالم وتتسم الغابات المدارية المطيرة بأهميتها للحياة التى تدعمها من ناحيتى الكم والتنوع وتغطى هذه الغابات مساحة لا تزيد عن 7 فى المائة من اليابسة فى العالم لكنها تنطوى مع ذلك على ما لا يقل عـــن خمســين فى المائة من الفصائل الطبيعية البرية. ويمتد تأثير الغابات والتنوع البيولوجى ليشـــمل العـــالم بأسره ويذهب إلى ابعد من الحدود الوطنية فى الفضاء والزمن على حد سواء ولذلك فـــإن التعاون الدولى ضرورى من أجل القيام على نحو أفضل بإدراج القضايا البيئية فى عمليـــات اتخاذ القرار على الصعيد العالمى والإقليمى والوطنى[18].

(1) اهمية الغابات:

البيئة هو ليس ما يحيط بنا عن قرب فقط وإنما كل شئ تتضمن عليه الكرة الأرضـــية وتعتبر الغابات جزءاً لا يتجزأ من البيئة فهى تساهم فى استقرارها ولكن تضيع مـــن بـــين أيدينا تدريجياً وتتعرض للضياع لنضيف بذلك عنصراً أخراً لانتهاكات الإنسان التى يقترفها يوماً بعد يوم تجاه بيئته ويمضى قدماً تجاه مصيره الذى وضعه بيده لحياته وسط خضم هـــذه الأضرار التى تؤثر على جودة حياة الكائنات الحية بأكملها على سطح الكرة الأرضية لكم ماذا يحدث لهذا الجزء الهام من بيئتنا.

لا تقتصر الغابات على كونها غطاء شاسع أخضر لكن لها مغزى اقتصادى وصناعى بل واستجمامى أيضاً كما أنها تمنع تدهور التربة وتأكلها وتحم ينابيع المياه وتحافظ على استقرار الجبال كما أنها تحد من تأثير الصوبات الخضراء والتى تساهم فى ظاهرة الاحترار العالمى من خلال البساط الأخضر الذى يمتص غاز ثانى أكسيد الكربون وتعتبر الغابات بيئة وموطنـــاً طبيعياً للحيوان والنبات حيث تضمن حوالى 2–3 من كائنات الكرة الأرضية لذلك فهـــى تساعد على حماية التنوع البيولوجى من الانقراض وعلى المستوى الاقتصـــادى وتســـاهم كمصدراً للطاقة والمواد الخاص كما لعبت الغابات على مر العصور دوراً حضارياً وتاريخياً هائلاً حيث كانت موطناً للعنصر البشرى منذ القدم.

وعلى الرغم من أمية الغابات فما زالت التقارير تشير إلى التدهور المســـتمر فى هـــذه المساحة الشاسعة حيث أقرت الإحصائيات بأن نسبة الغابات الـــتى تعرضـــت للتـــدهور

وصلت إلى نصف مساحتها وخاصة خلال الثلاث عقود الأخيرة وفى الفترة ما بين عام 1990-1995 وصلت نسبة الفاقد منها إلى حوالى 112600كم2 سنوياً والمساحات المتبقية منها صغيرة- ولكن الغابات الحدودية (التى تقع على الحدود) مازالت تلعب دوراً كبيراً فى البقاء على الحياة الغابات وفى الحفاظ على التنوع البيولوجى لكنها مهددة أيضاً بالانقراض ويرجع ذلك لأسباب اقتصادية لتحقيق النمو المستدام لاقتصاد الدول والاستهلاك المتزايد لها، تأثير غازات الصوب الخضراء ومتطلبات السكان الآخذين فى التزايد للاستقرار فى أراضى جديدة بالإضافة إلى السياسات الخاطئة المتبعة من قبل الحكومات لتسكين الأفراد وإقامة المبانى هناك بدلاً من تشجيع السياحة فى هذه المناطق الخلابة وانتشار التجارية غير المشروعة بها.

ومساحة الغابات على الكرة الأرضية بوصفها غابات حدودية نسبتها 40% والمساحة الباقية فى العالم من الغابات الحدودية توجد فى روسيا وكندا والبرازيل حوالى 70%. ويحدد الدول التى فقدت غاباتها الحدودية بشكل كلى 76 دولة.

(2) الممارسات التى تهدد الغابات الحدودية على المستوى العالمى :

أ- الموقف بالنسبة للدول المتقدمة:

تزداد المساحة الإجمالية للغابات فى الدول المتقدمة وأن كان ذلك ببطئ لكنها فى ازدياد وعلى الجانب الآخر مازالت حالتها متدهورة وخاصة فى أوروبا حيث تعانى الغابات من تلوث الهواء والتقلبات الجوية والجفاف وفى خلال العشرين عاماً الأخيرة فقد حوالى 10000 هكتاراً من الغابات فى أوروبا الوسطى والشرقية وقد فازت كندا بالنصيب الأكبر فى عملية التدهور هذه وصلت نسبتها إلى 40% فى بعض مقاطعاتها والسبب الرئيسى اقتلاع أنواع الزروع المختلفة.

ب- الموقف بالنسبة للدول النامية:

وتعدد أسباب تدهور حالات الغابات فى البلدان النامية ومنها:

اقتلاع أنواع عديدة من النباتات والأشجار والاعتماد على خشب الأشجار فى كثيراً من الصناعات وعلى الماشية على الثروة الغابية واشتغال الحرائق وانتشار الآفات وانتشار الأمراض.

ومن أنواع الغابات ستجد منها الاستوائى- الشمالى والمعتدل بالنسبة للغابات الاستوائية فتجد أن معظمها تقع فى الدول النامية وبدأت فى الاختفاء (بمعدل 170000- 70000كم2 سنوياً) ورتبط حالة التدهور بالأحوال الاقتصادية الحالية والتزايد السكانى والاحتياجات المتزايدة للحصول على مساحات أوسع وأرحب لتواكب النمو السكانى والضغط على المواد الطبيعية الموجودة فى الصحراء أدى إلى استغلالها بشكل سيئ لكن الأمر المثير للفزع أن إمكانية استعادة مثل هذه الغابات أصعب بكثير.

والصورة ليست جرداء لهذا الحد ولكن يوجد جانباً مشرقاً فيها حيث أن إجمالى المساحات المزروعة للغابات على مستوى العالم فى تزايد مستمر وأن كان تنوعها محدوداً لا يتعدى نوعاً أو أكثر قليلاً فقد تم اختيار هذه النباتات لنموها السريع وللأغراض التجارية وسهولة التعامل معها قد تضاعفت فى الفترة ما بين 1980- 1995 فى كلا من الدول المتقدمة والنامية لتصل إلى حوالى 160-180 مليون فدان فى عام 1995 وهناك مساعى من جانب الدول النامية بأن تضاعف هذه المساحة فى الفترة ما بين 1995- 2010 وترتبط هذه الزيادة بمدى التغير الذى يتم إحرازه فى برامج إدارة الغابات.

كلما تم زراعة أشجار من نفس النوع والعمر فهذا يعطى للحياة النباتية مقاومة كبيرة ضد التهديدات البيئية كما أن التنوع له فائدته إذا أصاب مرض ما نوع معين أو آفة أو عند التعرض لحرائق يكون هناك التعويض المقابل لذلك.

كلما كان هناك تنوع فى النباتات التى تزرع فوق سطح تربة كلما زاد غناء هذه التربة بالمواد المغذية التى تفيدها كما تزيد فرص تواجد الثروة الحيوانية التى تتغذى على أنواع متعددة من الغطاء النباتى وبالتالى انتعاش الحياة الاقتصادية بوجه عام.

(3) حرائق الغابات:

ويمكن وصفها بأنها من أخطر المشاكل التى تواجهها البيئة بلا منازع ويكون السبب الرئيسى فيها هو المناخ الجاف وقد تستمر هذه الحرائق لأشهر ليست لايام فقط وينجم عنها العديد من المخاطر وخاصة لإنبعاث غاز أول أكسيد الكربون السام. وهناك عاملان أساسيان فى نشوب مثل هذه الحرائق عوامل طبيعية لا دخل للإنسان فيها وعوامل بشرية يكون الإنسان هو بطلها ومن أشهر الأمثلة على العوامل البشرية تلك الحرائق التى نشبت

فى اندونيسيا فى جزيرتى "بورنيو" وسومارتا" ما بين عامى 1997-1998 وانبعث من هذه الحرائق غازات سامة غطت مساحة كبيرة من منطقة جنوب شرق أسيا مما نتج عنه ظهـور مشاكل صحية وبيئية وقد نشبت الحرائق فى حوالى 808 موقعاً تم تحديدها بصور الأقمـار الصناعية وقدرت المساحة التى دمرتها الحرائق بحوالى 456.000 فداناً 45.600كم مربعـاً ويرجع السبب الأساسى وراء هذه الحرائق تحويل إنتاج هذه الغابات من خـلال إحـلال زراعة النخيل لإنتاج الزيوت.

ناهيك عن الخسارة الفادحة للأخشاب والثروة النباتيـة والحيوانيـة والبشـرية لأن الغازات السامة لهذه الحرائق تمتد إلى البلدان المجاورة ولا تقف عند حدود دولة بعينها ومن الأمثلة الأخرى لحرائق الغابات تلك الحرائق التى نشبت فى البرازيل عـام 1998 والـتى قضت على ما يفوق على المليون فدانا من غابات السفانا وقد عانت المكسيك أيضاً مـن الجفاف على مدار سبعين عاماً كما أدى إلى نشوب الحرائق لتقضى على حوالى 3000 متراً مربعاً من الأرض وانتشار دخانها إلى جنوب الولايات المتحدة الأمريكية وهى بذلك مـن أفظع الكوارث البيئية[17].

مراجع الفصل الثامن

(1) تقرير الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادى والاجتماعى، 2011، ص14

http://www.weforum.org
http://UN.org

(2) تقرير التنمية البشرية، الأمم المتحدة، 2011، ص: (3).

(3) تقرير الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكر.

(4) تقرير التنمية البشرية، مرجع سبق ذكره، ص ص: (37–41).

(5) المرجع السابق، ص ص: (24–26).

(6) الموسوعة الجغرافية، المجلة الجغرافية، نفاذة الجغرافيين العرب

http://www.feedo.net/Environment/Environmentandex.htm

(7) أنظر: الموسوعة الجغرافية: مرجع سبق ذكره

http://www.feedo.net/Environment/polluton/Noise.htm

- طلعت السروجى: دور المجالس الشعبية المحلية فى مواجهة مشكلة تلوث المياه، معهد بحوث ودراسات البيئة، جامعة عين شمس، 1992.

- محمد عبد القادر الفقى: البيئة، مشاكلها، قضاياها وحمايتها من التلوث، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000، ص ص: (50–54) .

- طلعت إبراهيم الأعوج: التلوث المائى، ج1، ج2، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000.

- تقرير الأمم المتحدة 2011، مرجع سبق ذكره.

- الموسوعة الجغرافية ، مرجع سبق ذكره:

(9) http://www.feedo.net/Environment/polluton/Noise.htm

(10) francois N. Frenkiel Goodall David W. Simulation modeling of Environment problem, John Wiley and Sons, N.Y, 1978,pp: (4-6).

الموسوعة الجغرافية، مرجع سبق ذكره

(11) http://www.feedo.net/EnvironmentIndex.htm

(12) محمد السيد ارناؤوط: الإنسان وتلوث البيئة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000، ص ص: (290–291).

- الموسوعة الجغرافية، مرجع سبق ذكره

(13) http://www.feedo.net/EnvironmentIndex.htm

(14) I bid

(15) I bid

(16) عبد الرحمن الشرنوبى ، مشكلات البيئية المعاصرة ، المكتبة المصـــرية، القـــاهرة، 1984، ص ص: (294–295).

(17) عبد الحليم الصعيدى: البنية فى الفكر الإنسانى والواقع الإنمائى، الدراسة المصرية اللبنانية، 1993، ص: (85)

(18) تقرير الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادى والاجتماعى، مرجع سبق ذكـــره، ص ص: (19–20).

الموسوعة الجغرافية ، مرجع سبق ذكره،

(19) http://www.feedo.net/EnvironmentIndex.htm

الفصل التاسع
التكنولوجيا والسياق البيئى

أولاً: التكنولوجيا والمفاهيم ذات العلاقة

ثانياً: الخدمة الاجتماعية ونقل التكنولوجيا

ثالثاً: التخطيط للتنمية وعملية التكنولوجيا

رابعاً: نظرية التخطيط فى مجال نقل وتطور التكنولوجيا

إطلالة:

تطور التكنولوجيا عبر العصور تحقق بشكل تدرجى ومتعرج، وأرتبط هذا التطور بشكل وثيق بظهور الزراعة والحضارات الزراعية التى تركزت فى مصر وبلاد ما بين النهرين والهند والصين، ويرجع تطور التكنولوجيا حتى منتصف القرن الثامن عشر إلى اكتشافات الحرفين والفنيين والعمال المهرة، وفى بعد ظهور الثورة الصناعية (8 :16–30) حيث يعتبر ارتباط التقدم العلمي بالتطور التكنولوجى حديثاً (38 :44).

ومنذ نهاية القرن التاسع عشر أخذت مراكز الأبحاث الجماعية فى الظهور، وقد بدأ معمل "توماس أديسون" عام 1876، وتبعته معامل شركة آرثر لتيل عام 1886 فى الولايات المتحدة الأمريكية، ثم أخذت كثير من الشركات بعد ذلك تقيم معامل الأبحاث الخاصة بها(27:282).

وتحاول الدول المختلفة إدراك المستوى العلمي والتكنولوجى للدول المتقدمة، أى بلوغ الثورة الصناعية الثانية للنصف الثانى من القرن العشـــرين، المعروفـــة بـــالثورة العلميـــة التكنولوجية أو المباعد الصناعية، حيث زاد التلازم بـــين البحـــث العلمـــى والإبـــداع التكنولوجى وتطبيق العلم والتكنولوجي تطبيقاً متزايداً (25:27).

وارتباط التكنولوجيا بسياق التنمية حيث كانت تستخدم فى إنجلترا فى القرن السابع عشر لدراسة المهارات النافعة، أما اليوم فتعتبر شيئا أكثر من مجرد أداة أو عملية فيزيقية لكونها تضم السياق للعمليات والأدوات. ولهذا السبب بالتحديد تضمن نقل التكنولوجيا خلال التاريخ بأكمله من مجرد نقل المصنع أو الآلات، حيث تضمن الانتشار المعقد وغير المنظم للأفكار والقيم (31:219).

وأصبحت التنمية عملية بحثية تنظيمية تخطيطية، رأسمالها الأول الإنسان ووسيلتها الأولى وغايتها الأخيرة الإنسان، باعتباره مبدع ومستخدم وفاعل ومؤثر للغاية(16:30)

ونقل التكنولوجيا وليس ابتكارها هو الأسلوب الأكثر انتشاراً فى الدول النامية، وأصبح نقل التكنولوجيا من سمات هذا العصر(2: 87). مع تزايد سرعة الثورة العلمية التكنولوجية، تزداد الهوة بين الدول المتقدمة والنامية، وإحلال العديد من المواد المصنعة محل

المواد الطبيعية، والتى تمثل– غالباً– محور اقتصاد الدول المتخلفة، وتزايد حدة استنزاف العقول من الدول النامية. فضلاً عن تبعيتها التكنولوجية للدول المتقدمة فى محاولة منها لنقل التكنولوجيا– نقلاً أفقياً– مما أثر على وصف التكنولوجيا فى الدول النامية باعتبارها بدائية ازدواجية حتى فى المجال الواحد(16: 30).

والتطور التكنولوجى الحقيقى هو الذى ينبع أساسا من البيئة المحلية ويندمج مع معطياتها، ويمر بنجاح فى مراحل متلاحقة من تعديل وتكييف وتوطين وتطوير وابتكار فى التربة المحلية، ولا يمكن اعتبار نقل التكنولوجيا عملية ناجحة إلا بقدر ما يتحول "النقل الأفقى "للتكنولوجيا إلى" نقل رأسى" يرتبط ارتباطاً عضوياً وديناميكياً بهياكل المجتمع المحلى والبيئة المحيطة (8: 81) فهناك إذن علاقة ذات اتجاهين بين البيئات الأساسية والتكنولوجيا وتطوير أحدهما يؤدى إلى الإسراع فى تطوير الآخر، وإذا لم يلازم تطور العلم والتكنولوجيا تطور مماثل فى المجتمع فإن الإنسان يشعر بالقلق على مستقبله، بل قد يؤثر على علاقة الإنسان بالمجتمع، بل وتخلف القدرة التكنولوجية المحلية، ولذا فإن من الأهمية الكشف عن الآثار الاجتماعية الإيجابية والسلبية المؤثرة على المجتمع والفرد، الناجمة عن استخدام التكنولوجية الجديدة(16: 31).

أولا: التكنولوجيا والمفاهيم ذات العلاقة :

(1) التكنولوجيا:

من الصعب التوصل إلى تعريف موحد للتكنولوجيا يقبل به جميع المهتمين بالموضوع، ويرجع ذلك إلى الجوانب اللغوية والتاريخية التى ارتبطت بلفظ"تكنولوجيا" على مر السنين، ففى اللغة الفرنسية – حيث الوضوح أكبر فى هذا المجال – نجد جنباً إلى جنب لفظ"تكنيك" ولفظ"تكنولوجيا" فالأول لفظ قديم والثانى حديث نسبياً، والتكنيك هو الأسلوب الذى يستخدمه الإنسان فى إنجاز عمل أو عملية ما، أما التكنولوجيا بمعناها الأصلى فهى "علم الفنون والمهن" والمراجع الإنجليزية حتى العشرينات والثلاثينات من القرن الماضى تفرق بين التكنيك والتكنولوجيا(1: 34).

فالتكنولوجيا عملية Process بمعنى أنها كيان يضم أجزاء متشابهة، أما التكنيك فهو نتاج Product العملية التكنولوجية نفسها، التى ينتج عنها تكنيك وأساليب إنتاجية

محددة، وهذا التكنيك أو هذه الأساليب قد تكون سلعة أو خدمة. والتكنيك فى المجتمعات المتقدمة يستهدف فى المقام الأول مواجهة مشكلات محددة فى هذه المجتمعات طبقاً للقيم السائدة. ومن الملاحظ أن مفهوم التكنولوجيا أخذ فى العقود القليلة الأخيرة يمتص تدريجياً مفهوم التكنيك وأصبح يبتعد أكثر فأكثر عن معناه الأصلى (8: 35).

والتكنولوجيا هى المجموع الكلى للمعرفة المكتسبة والخبرة المستخدمة فى إنتاج السلع والخدمات، فى نطاق نظام اجتماعى واقتصادى معين، من أجل إشباع حاجة المجتمع التى تحدد بدورها كم ونوع السلعة/ الخدمة (24: 26). ويشمل مضمون التكنولوجيا على مركب من عدة مكونات كالفن الإنتاجى والأدوات المستخدمة...إلخ (18: 306). ويفرق البعض بين التكنولوجيا الأولية، البدائية Primitive Technology والتكنولوجيا المعاصرة، باعتبار أن التكنولوجيا تعنى الاستخدام المنظم للمعرفة(34).

ويركز البعض على أن التكنولوجيا هى مجموعة عمليات موجهة نحو هدف واحد أكثر منها مجموعة آلات ينسخ الجديد منها القديم، وأن عملية تطبيق العلم والتكنولوجيا هى عملية إنمائية أو حضارية شاملة تستدعى وتثير تغيرات فى جميع بنيان المجتمع وقطاعاته(25: 8)،(42). والتكنولوجيا بذلك هى عملية توظيف المجتمع للمعرفة العلمية المنظمة، وفق أهداف محددة، لزيادة قدراته فى مختلف المجالات الاجتماعية والمادية فى وقت محدد لمواجهة مشكلات محددة بالوسائل المتاحة فى المجتمع، وفق القيم السائدة فيه، حيث تؤثر وتتأثر بالواقع المجتمعى بأبعاده المختلفة.(16: 32).

ونتفق فى ذلك مع الرأى الذى يؤكد"مجتمعية التكنولوجيا" باعتبار التكنولوجيا ظاهرة جماعية ذات علاقة جدلية مع البنية الاجتماعية والاقتصادية، وأنها تاريخياً نتاج للمجتمع. والتكنولوجيا المنقولة لا تستمر ولا تنمو إلا إذا تم استيعابها فى مجتمعها الجديد والتفاعل معها(1: 55- 61). والتكنولوجيا بذلك (16: 32).

1- نشاط إنسانى لتطبيق المعرفة العلمية، وامتزاجها مع الخبرات المكتسبة، لتحقيق أهداف محددة وفق احتياجات المجتمع.

2- هى عمليات تحدث فى مجتمع له تاريخه وخصوصيته ومقوماته وظروفه الخاصة، واستيرادها عنصر مكمل ومساعد وليس بالتبعية القصوى والرشيدة.

3- تتشابك وتتفاعل التكنولوجيا مع البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحضارية التى يمر بها المجتمع.

4- إن لكل فن إنتاجى سلعى أو خدمى تكنولوجية محددة لمجتمع معين فى زمن معين. ويتم تطوير هذا الفن الإنتاجى باستخدام التكنولوجيا كأداة للمعرفة العلمية المتاحة فى المجتمع، واعتبار التكنولوجيا أداة العلم فى علاقته بالمجتمع.

5- توافق التكنولوجيا مع القيم السائدة فى المجتمع، ترتقى بهذه القيم وتعطى للإنسان وجود له دلالته، وأما عكس ذلك يكون الوجود الإنسانى عديم الدلالة، ومن هنا يجب أن تكون التكنولوجيا آليات مناسبة لإشباع الحاجات الأساسية فى اى مجتمع.

6- أن العلاقة متبادلة بين التنمية والتطوير التكنولوجى، وتتطلب فى ذات الوقت التنمية الشاملة والتطوير المستمر فى التكنولوجيا المستخدمة، أما لإحداث تغيرات مجتمعية هادفة أو مسايرة تغيرات وتحولات قيمية فى المجتمع.

(2) العلم والتكنولوجيا:

تعتبر التكنولوجيا أداة لاتصال العلم وعلاقته بالواقع. والتكنولوجيا بذلك حلقة اتصال بين العلم والمجتمع. والعلاقة بين العلم والتكنولوجيا علاقة جدلية فتقدم أو تطور أحداهما يؤدى إلى تقدم أو تطور الآخر، باعتبار التكنولوجيا المخزون العلمى للمجتمع. كما أن التكنولوجيا تزود العلم بأدوات إجراء التجارب. ويؤدى العلم بلا شك إلى تطور التكنولوجيا بزيادة المخزون العلمى فى المجتمع.

ويربط البعض (13, 22: 25) بين العلم والتكنولوجيا باعتبار التكنولوجيا أسلوب لتطبيق المعرفة. كما أن العلم هو المعرفة بالإضافة إلى الأسلوب الأمثل للتطبيق. بينما يفرق البعض(41: 4) بين العلم والتكنولوجيا باعتبار العلم معرفة "لماذا"؟ بينما التكنولوجيا معرفة"كيف"؟

والتكنولوجيا تحول النظريات والقوانين العامة التى يأتى بها العلم إلى أساليب وتطبيقات فى مختلف الأنشطة، والعلم يملك صفة العمومية بينما التكنولوجيا تملك صفة الخصوصية. والعلم نتاج فكرى والتكنولوجيا نتاج علمى فى المقام الأول، (8، 36: 37) ومهما تباين الآراء فالعلاقة بينهما والمهارات ثنائية الاتجاه،وتتفق أهداف كل منهما خدمة المجتمع

وتنميته. ويتضح من ذلك أهمية الاهتمام بمشكلات الكوادر العلمية والتكنولوجية ضمن إطار اجتماعى واقتصادى وسياسى للدول المختلفة، فنحن فى حاجة إلى نصف قرن من معدلات النمو الحالية لإدراك مستوى الدول المتقدمة كما هو اليوم(1: 9– 12).

وضرورة التركيز على إعداد خطة قومية شاملة واضحة المعالم. تكون الخطة العلمية والتكنولوجية جزء لا يتجزأ منها وأن يسهم فى إعدادها القطاع العلمى (20–105).

وينبغى أن تتوافق مخرجات التعليم مع متطلبات التنمية من ناحية التكنولوجية والفنية من ناحية أخرى. ففى القطاع الزراعى لا يكاد التعليم يؤثر فى عمليات الإنتاج، فالعمل الزراعى يقوم به أميون، وتحول التعليم إلى قوة طاردة من الزراعة ومن الريف.

وفى الصناعة لا تزال إنتاجية العامل أقل منها فى البلاد المتقدمة مما يطرح تساؤلاً عن العنصر البشرى ومستوى تعليمه وتدريبه ومدى كفاءة التعليم ودوره فى التنمية.(28: 244) كما يجب ربط العلم كنظام عائده المعرفة بالمجتمع الذى هو نظام يستخدم المعرفة. وأن التكنولوجيا هى التى تقوم بهذا الدور فى ربط العلم بالبيئة.

(3) نقل التكنولوجيا:

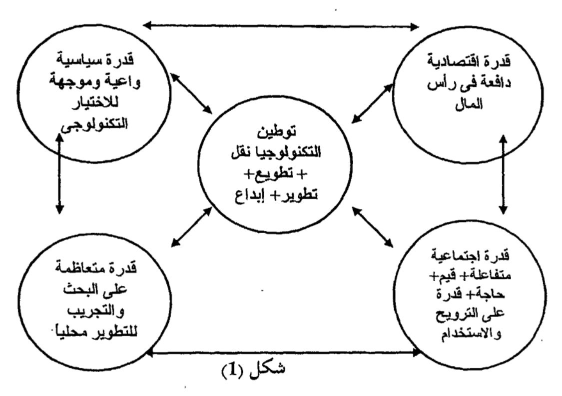
المقصود بنقل التكنولوجيا نقلها من دولة متقدمة لديها قدرة ذاتية على تحقيق التكنولوجيا (نقل أفقى)، إلى دولة أخرى أقل تقدماً لا يتوافر لديها هذه القدرة، أو قدرتها ليست المطلوبة(نقل رأسى).

ويأخذ هذا النقل الرأسى فى أبسط أشكاله نقل الطرق والأساليب التكنولوجية من الأولى إلى الثانية، دون إجراء أية تعديلات أو محاولات لتكيفها مع الظروف الاجتماعية والبيئية فى الدول الأقل تقدماً. والنقل الرأسى يرتبط ارتباطاً عضوياً وديناميكياً بهياكل المجتمع المحلى والبيئة التى تحيط به(8: 80 – 81). والدول المتقدمة فى هذه الحالة مرسلة للتكنولوجيا باعتبارها من ناتجها وتتفق مع بيئتها. أما الدول المتخلفة فمستقبله للتكنولوجيا، ولكن لم تهيئ نفسها وظروفها وأبعاد واقعها لهذا الاستقبال. أما من خلال الاستثمار المباشر فى هذه الدول، وينجم عن عدم تهيئة المجتمع المستقبل لظروفه وأوضاعه الداخلية لاستقبال التكنولوجيا العديد من الآثار.

من هذا المنطلق فإن عملية النقل هذه ليست أمرا ميسورا، حيث تناسب التكنولوجيا أصلا ظروفاً خاصة بمجتمعات متقدمة، مما قد تحتاج بعض أنواع التكنولوجيا إلى تطويع وتوطين لتلائم ظروف الدول النامية أو إيجاد حل بديل أكثر صعوبة وأبطأ فى التنفيذ، وهو تطويع البيئة ذاتها لكى تسمح باستيعاب وانتشار التعامل الإيجابى مع التكنولوجيا المنقولة كما يجب ربط التكنولوجيا بأهداف التنمية.(16: 35).

وأن هناك وعياً متزايداً لأمور البيئة فيما يتعلق بالتطور التكنولوجى، وأن هناك إدراكاً أكبر لأهمية الحضارة فى مسار التنمية (36: 1–2) ونوضح فى الشكل التالى العوامل المتفاعلة فى توطين التكنولوجيا فى الدول النامية، ويلاحظ تكامل هذه العوامل مجتمعة وإن اختلف تأثير كل عامل من مجتمع لآخر.

تأثير كل عامل من مجتمع لآخر



شكل (1)

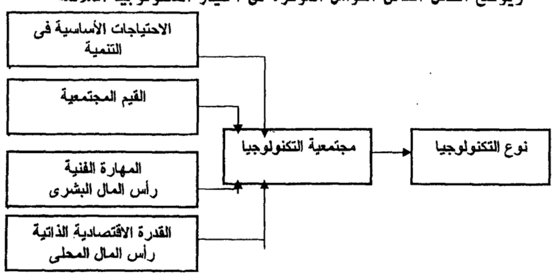
يوضح العوامل المتفاعلة فى توطين التكنولوجيا فى الدول النامية

(4) شروط نقل التكنولوجيا:

لنجاح نقل عملية التكنولوجيا يجب توفر مجموعة من الشروط يمكن إيجادها فى:

حسن الاختيار– شروط النقل فنياً واقتصادياً ومالياً– توافر القدرة المحلية للتوطين والتطبيق– حساب تكلفة العائد– تفادى الإضرار بالأجهزة التكنولوجية والإنتاجية المحلية(24: 67)، وإكساب الخبرة والمعرفة العلمية والتكنولوجية– التوافق مع القيم والسلوكيات الاجتماعية فى المجتمع – قياس آثار التلوث وكيفية مواجهته– تناسب التكنولوجيا مع استراتجية الاحتياجات الأساسية فى التنمية– التركيز على التوسع الأفقى(مكثف العمالة) حيث كثافة رأس المال منخفضة– زيادة كفاية الآلات الزراعية والتوسع فى الميكنة الزراعية فى المناطق التى تقل فيها العمالة الزراعية وترتفع الأجور– عدم إغفال البعد الإنسانى– أن تكون منطلقاً للاعتماد على الذات من خلال التركيز على النمو الاتساعى الأفقى بجانب النمو العمودى المكثف للإمكانيات والموارد المحلية (البشرية– المادية –التنظيمية)– التركيز على الموارد المجتمعية الكامنة التى لم تستغل بعد– تبادل التكنولوجيا المتاحة التى طورت فى البلاد النامية– السماح بتراكم خبرات فنية وقدرات اجتماعية – مراعاة الندرة النسبية مع استخدام المورد المتوفر بأقصى درجة ممكنة – ضرورة توافر معايير محددة لأولويات استيراد ونقل التكنولوجيا.(16: 36).

ويوضح الشكل التالى العوامل المؤثرة فى اختيار التكنولوجيا الملائمة



شكل (2)

يوضح العوامل المؤثرة فى اختيار التكنولوجيا الملائمة

(5) آثار نقل التكنولوجيا:

تنظر الناس فى بلاد العالم الثالث للتكنولوجيا كما لو كانت جعبة ساحر فى ثناياها حلول خارقة، ويمكن لو أتيحت لها أن تخلصها من بعض شقائها(7: 527- 529)، معتقدين فى ذلك أن التكنولوجيا هى التى تصنع التنمية وفى الحقيقة أن جهد التنمية الشاملة الدؤب هو الذى يساعد على اكتساب الثورة التكنولوجية اللازمة لاضطراد وتعظيم عائده(6: 530).

ولنقل التكنولوجيا آثار إيجابية كالإفادة من الإنجازات الإيجابية للتقدم العلمى والتكنولوجى، والسرعة فى الإنتاج أو تحسين وتطوير نوعية المنتج. توفير" الوقت والجهد البشرى"مما يمكن استثماره فى مجالات أخرى، ولكن يشترط لحدوث ذلك تكيف التكنولوجيا مع الظروف والأوضاع البيئية ومراعاة العامل الإنسانى، والبعد المهارى، والملائمة الهندسية وحجم التنكولوجيا الجديد مع طبيعة مجال ومكان الاستخدام كحجم الآلة(16: 37).

غير أن هناك آثار سلبية لنقل التكنولوجيا واستخداماها فى الدول المتخلفة، حيث أن التطور السريع للعلم والتكنولوجيا لم يلازمه تطور مماثل فى المجتمع، مما يجعل الإنسان قلق على مستقبله ففى أمريكا مثلاً(23: 25-29) يقلق الآباء على مستقبل أبنائهم خوفاً من أن يصبحوا عاطلين، ما لم تكن لديهم دراية باستخدام أجهزة الكمبيوتر حسب الكيفية التى يراها أصحاب العمل، وخبرات الآباء محدودة فى إرشاد أبنائهم. وينظرون إلى المدارس باعتبارها أنسب مكان لمواجهة هذه المشكلة.

إن التوسع فى استخدام التكنولوجيا فى العمل وإحلالها محل المهارة الشخصية قلل من شعور الإنسان بأهميته وقدرته على الابتكار وزاد من إغفال العنصر البشرى فى العمل مما يفقد الموارد الإنسانية(40).

كما أننا نجد أن استخدامات التكنولوجيا فى الدول النامية استخداماً غير متوازن، بين بعدى بناء المجتمع(البنائى- الوظيفى)، كما أنه ينظر على استخدامات التكنولوجيا نظرة ضيقة باعتبارها أحادية الهدف. وهو هدف اقتصادى إنتاجى بحت هذا مع تسليمنا بقوة العلاقة بين نوعية التكنولوجيا المستخدمة والمتغيرات البنائية الوظيفية فى المجتمع (16: 38).

باعتبار التكنولوجيا الجديدة مدخلاً من مدخلات المجتمع كنسق اجتماعى إلا أن العمليات التحولية(المهارة الفنية والاستخدام الإيجابى للفرد فى الدول المتخلفة) لا تساعد على إيجاد المخرجات المرغوبة والآثار الإيجابية لهذا المدخل الجديد،ويرجع ذلك إلى عدم التخطيط فى اختيار المدخل المناسب، أو التخطيط للعمليات التحويلية لهذا المدخل داخل المجتمع. ضيق النظرة لبعض المشكلات فمثلا المشكلة الزراعية تتحول فى الدول المتخلفة من مشكلة اقتصادية اجتماعية إلى مجرد مشكلة تكنولوجية، كما أن الهدف الرئيسى التأثير على كيفية جعل البذور لا البشر أكثر إنتاجية (23: 15).

إن التكنولوجيا (متوطنة) فى الدول المتقدمة بينما(مستوردة) فى الدول النامية ويظهر هنا التبعية والتحكم التكنولوجى، ولم تستطيع برامج التنمية فى الدول المتخلفة إفراز تطوراً تكنولوجيا نظرا لضعف القدرة المحلية التكنولوجية فى هذه المجتمعات والتى أضحت معتمدة على قدرات الدول الأخرى. ظهرت الازدواجية التكنولوجية بين القديم والحديث والميل إلى التقليد والمحاكاة، والفهم الخاطئ للتحديث فى هذه المجتمعات، باعتباره علاقة إيجابية لما يطوره وتستحدثه الدول المتقدمة، بينما لا يعنى التحديث والتطور الذاتى والتقدم دون فقدان لشخصيته الحضارية (16: 38).

والتكنولوجيا المنقولة لا يراعى فى اختيارها قيم ومعايير المجتمع، وقد أوضحت بعض الدراسات المحلية (19) أن هناك بعض المعايير التى تؤثر سلبيا على قابلية الفلاحين لتبنى الأفكار الجديدة مثل الأمية- العزلة- والعلاقات الاجتماعية الأولية، وأوضحت دراسات أخرى (14) وجود قيم واتجاهات للفلاحين المصريين لرفض الممارسات الزراعية المستحدثة كالقدرية، القناعة، الاتجاه نحو التحفظية، الخوف من المجهول، عدم الميل للتغيير. بينما بينت دراسات أخرى (15) أن بعض الفلاحين يتوقفون عن استخدام التكنولوجيا لعدم وجود صيانة، وعدم وجود الخامات،وظهور بدائل جديدة، وارتفاع تكلفة استخدام التكنولوجيا، وعدم توفر قطع الغيار، وعدم توفر الفنيين، وعدم حاجة السوق إلى التكنولوجيى وقصور المعرفة المتاحة بينما أوضحت دراسات أخرى (10) أن للتكنولوجيا دورا إيجابيا فى تنمية المناطق الريفية المستحدثة من حيث إقامة مأوى، وإنشاء ورش صيانة موتورات، وتطوير عملية تصنيع وتمليح الأسماك، وتوفير المبيدات اللازمة.

وتؤدى التكنولوجيا إلى رفع كفاءة العامل الفرد عشرات أو مئات المرات مما يقلل بشدة من عدد العمال المطلوبين لإنجاز عمل ما، ومع الأخذ بالتكنولوجيا يصبح العمال ذو المهارات القديمة دون عمل، وتزداد البطالة وقد يحدث ذلك تمزقا عنيفاً لجماعات بأسرها، عندما تكون التكنولوجيا القديمة من القطاعات الرئيسية للعمالة فى المجتمع، وما ينجم عن ذلك من عواقب اجتماعية، فضلاً عن الأنماط الجديدة للسكان،ولذلك يجب تقويم العمالة وتخطيطها قبل إدخال هذا النوع من التكنولوجيا على نطاق واسع، كما أن الاستجابة للتغيرات التى تحدثها التكنولوجيا متعددة الجوانب وتتوقف بدرجة كبيرة على عوامل ثقافية، فقد تكون ردود الفعل رفض التغيير أو اللجوء للعنف (تخريب التكنولوجى)، وقد يؤدى إلى نزوح القوى العاملة من الإنتاج الحقيقى إلى القطاعات الأخرى (11: 22-24)، هذا فضلا عن وجود صعوبات فى تعلم مهنة جديدة لذوى المهن القديمة.

هذا بالإضافة إلى البطالة المقنعة فى بعض القطاعات مثل الريف، والتى ترتبط بمستوى تكنولوجى معين فإذا انتقلنا إلى زراعة ميكنةMechanized فبالتالى ستظهر درجة عالية من البطالة المقنعة.

وقضية البطالة هى حصاد لفترة اختيار التكنولوجيا غير الملائمة، وقد جرت العادة فى التحليلات عند عرض الخيارات التكنولوجية الملائمة على وضع كثافة العمالة وكثافة رأس المال المستثمر على طرفى نقيض(29: 86).

ولا تشكل العمالة الزراعية فى الريف(كمثال) سوى49.2% فقط من إجمالى قوة العمل فى الريف، وقد تبين(من مسح بالعينة أجرته وزارة الزراعة عن حالة الميكنة الزراعية فى مصر) أن الحائزين لخمسة أفدنة فأكثر يمثلون62% من ملاك الجرارات الزراعية المشتراة حديثا، 44% من ملاك آلات الرى، وتذهب نسب كبيرة من مدفوعات إيجار الآلات الزراعية إلى كبار الحائزين وتقدر نسبة تتراوح بين40%، 53% من هذه المدفوعات ويساهم ذلك فى تعميق هذه الدخول(17: 397).

هذا فضلا عن روح التعاون بين الفلاحين، فالتكنولوجيا القديمة كانت تجعل الفلاح يساعد(يزامل) الآخرين، بينما التكنولوجيا الجديدة تجعل الفلاح المصرى يميل إلى الفردية أكثر من العمل الجماعى.

هذا بالإضافة إلى تلوث البيئة، والتى لا تولى البلاد النامية له أى أهمية لضعف إمكانياتها، وعدم إدراك خطورة هذا التلوث، وقد جاء فى تقرير نادى روما الشهير(حدود النمو) أن التلوث يصل إلى مستويات لا تحتمل، مما دفع الدول المتقدمة إلى التحرك السريع إلى إنتاج وسائل تخفيض التلوث أو ما يسمى **Pollution Abatement Devices**.

ووضع مواصفات نمطية لإنتاج بعض السلع تقلل من التلوث، وحظر استخدام بعض الكيماويات، ولا تستطيع الدول المتخلفة ذلك بالرغم من مصادر التلوث فى المدينة بدأت الآثار الضارة للمبيدات على صحة الفلاحين، وبعض الأسمدة ذات الآثار الجانبية فى تلوث الأرض والمياه ببعض الكيماويات الضارة، ويجب الحذر الشديد فى استخدام الكيماويات، نظرا لآثارها الضارة الواضحة على كائنات حية مفيدة من طيور ونباتات، ومن حيث تأثيرها على الإنسان المستهلك للمنتجات الزراعية، فالمبيدات الكيماوية تحتوى عادة عناصر سامة، لها دورة كاملة فى البيئة من النبات إلى الحيوان إلى الإنسان مروراً بالأرض والأنهار والبحار والهواء، وتستغرق أحيانا أكثر من عشرين عاما، ومن ثم لابد من الاهتمام الشديد بتطوير تكنولوجيا المقاومة الحيوية البيولوجية، والعمل على التوسع فى استخدامها والتدنى باستخدام المبيدات الكيماوية(3: 160– 168).

ثانيا : الخدمة الاجتماعية ونقل التكنولوجيا:

إن مرحلة التغير السريع الذى نمر به، تتميز بالتقدم العلمى والتكنولوجى بماله من آثار لا حدود لها فى حياة الناس وتعقيدها وتغير أساليبها(13:5) والخدمة الاجتماعية مهنة تكنولوجية فى طبيعة تطورها. ويؤكد كلارك وهوريز**Clark & Horeysi 1979** على أن تأثير الخدمة الاجتماعية يجب أن يتضح فى أدوارها أو شكل الخدمة المقدمة فى المجالات التى تهتم بها الخدمة الاجتماعية، وتأثير وفاعلية الخدمات المختلفة على حياة الناس، ومن المهارات التى يجب أن يزود بها الأخصائى الاجتماعى المهارات التى تتعلق بتجميع المعلومات والتحليل وتفسير المعلومات، وصنع القرارات، ومهارات الاتصال، بالإضافة إلى مهارات التدخل المهنى(45:0).

ويمكن للأخصائى الاجتماعى أن يستخدم مهاراته المختلفة فى الترويج للتكنولوجيا، كما أنه يمكنه جمع الحقائق والمعلومات المختلفة التى تتعلق بها وتفسيرها فى ضوء الواقع

المجتمعي، ومدى تقبل الأفراد للتكنولوجيا، أو توفر المهارات والخبرات الكافية للتعامل مع التكنولوجيا. كما يمكنه من خلال الاستعانة بالخبراء والفنيين عقد الندوات والدورات التدريبية لزيادة المهارة الفنية لمستخدمي التكنولوجيا، مستخدما فى ذلك مهارته الاتصالية سواء بالأفراد أو القادة المؤثرين فى المجتمع والذين يمكن الاستعانة بهم كمروجي تكنولوجيا(16: 43).

كما يمكنه استخدام مهارته التأثيرية والقدرة على الإقناع، ومساعدة الأفراد والتمرين على اتخاذ القرارات الرشيدة. والمهارة فى إجراء البحوث والاستفادة منها، ويمكن أن يكون وسيطا وخبيرا لشرح فكر خبراء التكنولوجيا إلى المستفيدين وبالتالى يسهل فى عملية نقل التكنولوجيا(9: 29) وذلك بمساهمته مع المهن الأخرى من منظور تكاملى ودوره فى الترويج لها(5:5)(15).

ومادام الأخصائى الاجتماعى يتعامل مع الحاجات والمشكلات لإحداث التغيير وتوجيهه لصالح المجتمع هى وحدة العمل التى يمارس عمله فيها (13: 10) ويتضح هنا دور الخدمة الاجتماعية فى دراسة الاحتياجات والموارد، وتستقدم من التكنولوجيا ما يتناسب مع قدراتنا وإمكانياتنا، ويقابل هذه الاحتياجات، والتوعية بكيفية استخدام التكنولوجى، وترشيد وتوظيف استخدامها بما يخدم احتياجات المواطن ويحقق أهدافه.

وذلك من خلال إجراء دراسات قبلية مسحية للمجتمع يتعرف من خلالها على طبيعة المجتمع وقيمه وتحديد احتياجاته ومشكلاته، وتنظيم حملات توعية للمواطنين بأهمية تقبل التكنولوجيا والانتقاء منها، وإجراء دراسات بعدية لتقويم مدى نجاح تلك التكنولوجيات فى تحقيق أهدافها وإشباعها لاحتياجات المجتمع (9: 30- 31).

ومن أدوار الخدمة الاجتماعية المساهمة فى تحرير طاقات وإمكانيات المواطنين من الأوضاع والظروف المعوقة، وتنمية هذه الطاقات والإمكانيات لرفع كفايتها الإنتاجية،وتشترك بفاعلية فى زيادة الإنتاج فى جميع المجالات(35) والخدمة الاجتماعية بذلك تعمل على زيادة تقبل الأفراد للتكنولوجيا، وزيادة مهاراتهم الفنية من خلال التدريب فضلا عن إزالة ما يعوق تقبل الأفراد من قيم قد تحد أو تسيئ استخدام التكنولوجى، وهى بذلك تهيئ الأفراد لاستقبال ونقل واستخدام التكنولوجى.

والأخصائى الاجتماعى مسئول مهنيا عن إحداث التغيير الاجتماعى وأصبح ينظر للعميل كهدف للتغيير (35) وهو بذلك يعمل على تهيئة المجتمع وتغيره، لاستقبال ونقل واستخدام التكنولوجيا، بل أن الخدمة الاجتماعية تتعامل مع عقبات ومشكلات وآثار نقل التكنولوجيا.

والخدمة الاجتماعية إذن تسهم فى نقل التكنولوجيا من خلال مدخلين تم إيضاحهما (16: 44):

1- المدخل الإنسانى: من خلال التعامل مع الفرد مستخدم التكنولوجيا، بتدريبه وزيادة مهاراته وخبرته الفنية، وتقلبه للتكنولوجيا وإزالة أى عوائق فردية قد تحد من تقبله للتكنولوجيا أو استخدامه لها. وتكيف الفرد مع التكنولوجيا الجديدة.

2- مدخل التغير المجتمعى: وذلك بالمساهمة فى تهيئة المجتمع وجعله تربة صالحة للغرسة الجديدة (للتكنولوجيا)، ولتكيف الواقع مع التكنولوجيا الجديدة.

3- فضلا عن مساهمة الخدمة الاجتماعية فى الكشف عن أبعاد واحتياجات المجتمع، واختيار وتوطين التكنولوجيا وانتشارها وإدراك الآثار الناجمة عن التكنولوجيا الجديدة.

ثالثا التخطيط للتنمية وعملية التكنولوجيا :

التخطيط يوضح الأغراض ورسم أو وضع الحلول البديلة وتحديد النتائج الإيجابية والسلبية والتقويم المستمر، لتحسين الاستراتيجية والبرامج. كما يوضح "جنر ميردال".

إن التخطيط هو تنسيق مقاييس التدخل لخدمة تنمية الأهداف الكلية للمجتمع القومى والتى تحددها السياسة(35) ولتخطيط الاجتماعى نسق اجتماعى لتطوير المشروعات النوعية المحددة (4:4 – 9) والتخطيط الاجتماعى بذلك تدخل واع لإعادة صوغ الهياكل الاجتماعية والاقتصادية، من خلال مجموعة من السياسات المتكاملة، ويساهم التخطيط فى خلق جو من الثقة المتبادلة بين التكنولوجيا والمجتمع ومستخدمها(16: 45).

وتوجد حاجة إلى زيادة قدرة التخطيط على إيجاد أحداث واقعية مرغوب فيها،ويتطلب ذلك من المخططين لكى تكون قادرة على التعبير عن احتياجات المستفيدين بشكل مباشر والتخطيط بذلك يعمل على مقابلة حاجات المجتمع(23).

ومن أسس التخطيط الاجتماعى ومبادئه مراعاة الواقعية الاجتماعية، من حيث تحديد نوع المجتمع والسلوك الاجتماعى السائد فيه، وطريقة الحياة، والعلاقات الاجتماعية والقيم والعادات التى تشكل المجتمع تشكيلا يجعله يختلف عن غيره من المجتمعات(4: 79) ومراعاة الأخصائى الاجتماعى المخطط لهذه الواقعية، وإدراكه للقيم والعلاقات والسلوك الاجتماعى السائد، ما يجعله يساهم بشكل أو بآخر فى توطين التكنولوجيا فضلا عن مشاركته فى تحديد أهداف التكنولوجى المستخدم، وتحديد الآثار السلبية والإيجابية للتكنولوجى.

ويؤدى تغلغل التكنولوجيا الجديدة إلى آثار، وكل قرار يتعلق باستخدام التكنولوجيا يمكن أن يبنى على بيانات ومعلومات(37) ويمكن أن يساهم الأخصائى الاجتماعى المخطط بما لديه من مهارة بحثية، فى دراسة آثار التكنولوجيا المستخدمة، كما أنه يمكنه المساهمة فى توفير البيانات والمعلومات الصادقة، التى تفيد فى ترشيد قرار استخدام تكنولوجيا جديدة كما يمكنه من خلال تفاعله مع متخذى هذه القرارات أن يبصرهم باحتياجات المجتمع للتكنولوجى الجديد وأهدافه وتوقع آثاره السلبية والإيجابية، كما يمكنه القيام بدور واضح فى توفر المعلومات عن التكنولوجيا الجديدة، ويمكنه كذلك استخدام أسلوب تحليل مدخل- مخرج والذى يمكن من اتخاذ القرار المناسب بإدخال التكنولوجيا الحديثة(37).

ويمكن للمخطط الاجتماعى المشاركة فى اختيار التكنولوجيا الملائمة لواقع المجتمع القيمى والسلوكى، وهو الذى قام بدراسة المجتمع. واختيار التكنولوجيا المؤدية إلى الاستخدام الأمثل والرشيد للموارد المتاحة والكامنة، وهو الذى قام بتحديدها، واستخدام التكنولوجيا فى وجود شروط ومقدمات هادفة يحددها الأخصائى الاجتماعى المخطط والعلاقة بين نوعية التكنولوجيا المستخدمة والتغير البنائى الوظيفى فى المجتمع، فضلا عن ضرورة توفر خطة لنقل التكنولوجيا يشارك فى إعدادها الأخصائى الاجتماعى المخطط. وكذلك فى توطين التكنولوجيا وتدعيم قدرات المجتمع الذاتية على الابتكار، أو تأهيل استخدامات التكنولوجيا الحديثة.

وبذلك فإن التكنولوجيا المناسبة وخياراتها فى نطاق تحكم المخطط الاجتماعى. ويمكن للأخصائى الاجتماعى المخطط المساهمة بفاعلية فى زيادة قدرة المجتمع التكنولوجية الذاتية،

من خلال اهتمامه بالعنصر البشرى وخطة تطوير هذا العنصر، وتنمية الأفراد لزيادة مهاراتهم وقدراتهم الكامنة داخل إطار حاجات الخطة، وتركيزه على مجال استخدام العنصر البشرى Manpower Utilization ولا يقتصر تنمية القوى البشرية على التأهيل والتدريب فقط لكن كذلك على الرعاية الصحية والاجتماعية وتنمية الوعى الثقافى والاجتماعى، وتوفير المناخ الملائم للمشاركة وتقبل التكنولوجى الجديد، وإذا ما قورن نحو التوجه إلى رأس المال، فإن الجهود المهنية للتخطيط الاجتماعى لها ضرورتها فى إحداث التوازن فى هذا التوجه.

وإذا ما أسفرت آثار التكنولوجيا المستخدمة عن توقع عجز Shortage فى بعض نوعيات العمالة من خلال التدريب والتأهيل، وتقبل الأفراد لتغيير مهنهم، وإذا ما كان هناك فائض Surplus فى بعض نوعيات العمالة– فبناء على تدريبها وتأهيلها– يمكن تحويل مسارها.

وبذلك فإن الأخصائى الاجتماعى المخطط يساهم فى كل مراحل وعمليات نقل التكنولوجيا الجديدة، بدءاً من اختيارها وملاءمتها وتوطينها وتكيفها (أو تكيف المجتمع) إلى ترويجها وإدراك آثارها والتى قد تحتاج إلى تطور تكنولوجى جديد مرة أخرى.

رابعا: نظرية التخطيط فى مجال نقل وتطور التكنولوجيا :

المنهج الخلقى فى التخطيط Ethical Approach وهو أنسب المداخل للنظرية للتخطيط فى المجال التكنولوجى وقد تطور من خلال ثلاث اتجاهات:

1- **الوصفى التجريبى:** Descriptive Empirical هو الأسلوب الذى يجمع بين العلم والتفسير فى تحديد أهداف الخطة– فتأتى متوافقة مع آمال المواطنين.

2- **منهج خلقى مبنى على القيم:** Moralizing Approach وتراعى الخطة هذه القيم.

3- **منهج خلقى فلسفى:** Meta-Ethical ويهتم بالمثاليات.

ويرى المنهج الخلقى الجديد فى التخطيط، أن إعداد الخطة وتنفيذها يجب أن يؤخذ فى الاعتبار القيم والحقائق السائدة فى نفس الوقت، حيث المنهج المادى لا ينجم عنه إلا

الجانب الرقمى وهو نصف حاجة الخطة، وكذلك المنهج الفلسفى فى الخطة قد لا يتفق مع الواقع (39).

ولذا وجب ضرورة وجود خطة تكنولوجية للمجتمع، يشترك المخطط الاجتماعى فى كل مراحلها، مع ضرورة مراعاة المنهج الخلقى فى التخطيط كموجه، ومن ثم تتلائم التكنولوجيا الجديدة مع قيم المجتمع مما يؤثر فى وجود علاقة إيجابية بين التكنولوجيا والمجتمع ومستخدميها.

مراجع الفصل التاسع

(1) إبراهيم بدران، مشكلات العلم والتكنولوجيا فى الوطن العربى، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع 1985.

(2) إبراهيم حلمى عبد الرحمن، قضايا التكنولوجيا المعاصرة فى مصر، المؤتمر السنوى السابع لأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، القاهرة، 1980.

(3) إبراهيم عد الدين وآخرون، صور المستقبل العربى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1985.

(4) أحمد كمال أحمد، التخطيط الاجتماعى، القاهرة، الجهاز المركـزى للكتـب الجامعيـة والمدرسية،1976.

(5) أحمد وفاء زيتون، العوامل الإنسانية المصاحبة لعملية نقل التكنولوجيا، الندوة العلمية الثانية، الجمعية المصرية للبحوث الاجتماعية والتكنولوجية لتنمية المجتمع، القاهرة19– 23 ديسمبر، 1987.

(6) ——————، استراتيجية التكنولوجيا، دراسات عربية، يوليو، 1977.

(7) ——————، استراتيجية التنمية فى مصر، المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين– القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مارس، 1977.

(8) انطونيوس كرم، العرب أما تحديات التكنولوجيا، الكويت، عالم المعرفة، نوفمبر 1982.

(9) توصيات ندوة، العوامل البشرية المؤثرة فى نقل التكنولوجيا، كلية الخدمة الاجتماعيـة جامعة حلوان بالتعاون مع وحدة تنسيق العلاقات الخارجية بالمجلس الأعلى للجامعـات، مـايو 1988.

(10) جابر سيد، التكنولوجيا والعلاقات الاجتماعية بين جماعات الصيادين، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية آداب سوهاج،1987.

(11) جون ب– ديكنوس، العلم والمشتغلون بالبحث العلمى فى المجتمع الحديث، ترجمة شعبة الترجمة واليونسكو، الكويت، عالم المعرفة، أبريل 1978.

(12) جهاز بناء القرية المصرية، برنامج التنمية المحلية للقرية المصرية، ديسمبر 1985.

(13) سيد أبو بكر حسانين، طريقة الخدمة الاجتماعية فى تنظيم المجتمع، القاهرة، الأنجلو المصرية،1976.

(14) سيد حسن سالم، علاقات اتجاهات وقيم المزارعين المصريين برفض الممارسات المزرعية المستحدثة، رسالة دكتوراه، غير منشورة كلية الزراعة جامعة الأزهر، 1982.

(15) صلاح حوطر، إبراهيم رجب وآخرون، بحث العوامل البشرية فى نقل التكنولوجيا، كلية الخدمة الاجتماعية، جماعة حلوان، بالاشتراك مع وحدة تنسيق العلاقات الخارجية بالمجلس الأعلى للجامعات،1986.

(16) طلعت مصطفى السروجى، الآثار الاجتماعية لاستخدامات التكنولوجيات فى الميكنة الزراعية والصناعات الصغيرة فى الريف، مؤتمر كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة،1989.

(17) عادل غنيم المصرى، رأسمالية الدولة التابعة، دراسة فى التغيرات الاقتصادية فى مصر والطبقية فى مصر، 74- 1982، القاهرة، دار المستقبل العربى، 1986.

(18) عبد الفتاح قنديل، نقل التكنولوجيا المتطورة إلى الدول النامية، أبحاث وتوصيات المؤتمر الوطنى السابع للإنماء 24- 25 نوفمبر 1973، بيروت، مؤسسة ناصر للثقافة، 1973.

(19) عبد الحليم أحمد خلف، دراسة للمعايير الاجتماعية المعوقة لاستجابة الزراع المصريين لرسالة الإرشاد الزراعى، رسالة ماجستير، غير منشورة كلية الزراعة، جامعة الأزهر،1976.

(20) عبد المنعم أبو العزم، سياسة التخطيط العربية للثورة العلمية التكنولوجيـا، أبحـاث وتوصيات المؤتمر السابع للإنماء 24- 25 نوفمبر 1973، بيروت، مؤسسة ناصر للثقاة،1973.

(21) على الجريتلى، خمسة وعشرون عاما، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر، 52- 1977 القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1977.

(22) غفار عباس كاظم، بعض مشكلات استخدام التكنولوجيا فى تنمية الاقتصاد العربى، رسالة دكتوراه، غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،198.

(23) فرانسيس مورلابيه وجوزيف كوليتر، صناعة الجوع(خرافة الندرة)،ترجمة أحمد حسان الكويت، عالم المعرفة، العدد 64، أبريل 1983.

(24) فينان محمد طاهر، مشكلة نقل التكنولوجيا، دراسة لبعض الأبعاد السياسية والاجتماعية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1986.

(25) قسطنطين زريق، التحدى القيمى للثورة العلمية التكنولوجية، وسياسة التخطيط للثورة العلمية التكنولوجية، أبحاث وتوصيات المؤتمر الوطنى السابع للإنماء 24- 25 نوفمبر 1973، بيروت، مؤسسة ناصر للثقافة،1973.

(26) محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة، الإسكندرية، دار الجماعات المصرية،1989.

(27) ——————————،مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية، المؤتمر العلمى السنوى للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة،25– 27 مارس 1976.

(28) محمد نوبيل نوفل، التعليم والتنمية الاقتصادية، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1979.

(29) محمود عبد الفضيل، الاقتصاد العربى،نظرات وهواجس مستقبلية، المستقبل العربى بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1988.

(30) معن خليل عمر، الموضوعية والتحليل فى البحث الاجتماعى، القاهرة، بيروت دار الأفاق الجديدة، 1983.

(31) هوارد بارون–جوتز، الاقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث، ترجمة وتعليق محمد الجوهرى وآخرون، الإسكندرية، دار المعرفة الجماعية، 1989.

(2) المراجع الأجنبية:

(32) Backer Hanry Joy, Computer in Schools Todey: Some Bbasic Considerations, American Journal of Education, vol.93,no.1,nov. 1984 .

(33) Debettencort, j.s. (et. al) arther Making Planning More Responsive to its users: concept of Mera Planning Environment and Planning. Vol.14, 1982.

(34) Galbraith, john Kenneth. The new industrial stale, boston, Houghton miffllig,1967.

(35) Gilbert,and Specht, Harry, Planning for Social Welfare: Issu Models and Tasks, New Jersey, Prentice Hall, inc., 1977.

(36) Kothari, rajini Communications for Alternative Development: Towards Aparadigh, Development Dialogue,1984.

(37) Leont of Wassily, the Choice of Technology, Scientific American, Volume 252, no.6, June 1985.

(38) Mansfild, Edwin, the Economies of Technological Change, London, Longmans, 1969.

(39) Mocnnell,s., Theoreds for Planning London, Heinemane,1981.

(40) Megginson, Leon c., Personnel a Behavioral Approach to Administration, n. y. Richard d. Irwin, inc., Homewood, Illinois,1972.

(41) Meier, Gerald m., Leading Issues in Economic Development, N.Y., Oxford Univ. Press, 1976.

(42) Richter, n. Maurice, the Autonomy of Science, A Historical and Comparative Analysis, n.y., Cambridge, Massachusetts Schenkman,1981.

(43) ------------, Technology and Social Complexity, N.Y., State, University of N.Y. Press, 1982.

الفصل العاشر
ثلاثية النسق الأيكولوجى
ونسق سياق البيئة والرعاية الاجتماعية

اولا: ما المدخل او النسق الأيكولوجى ؟

ثانيا: تحليل العلاقات البيئية

ثالثا: الإيكولوجيا والبيئة

رابعا: البيئة والسياسة العالمية

خامسا : المدخل الايكولوجى والبيئى للرعاية الاجتماعية

سادسا: اهمية دراسة المدخل الأيكولوجي البيئي فى الرعاية الاجتماعية

سابعا: اهمية دراسة الاخصائى الاجتماعى لايكولوجية إدارة الرعاية الاجتماعية

ثامنا: أيكولوجية الادارة وتطوير منظمات الرعاية الاجتماعية

تاسعا: العولمة والبيئة بين نهاية العالم والتحديث البيئى

عاشرا: تعاون المنظمات الدولية فى المهمة البيئية

حادى عشر: التعاون والتشبيك (العمل فى نطاق شبكة) مطلب لمواجهة المشكلات البيئية

ثانى عشر: نسق سياق البيئة فى سياسات الرعاية الاجتماعية وإدارتها

أولا: ما المدخل أو النسق الايكولوجى؟

طرح مصطلح الأيكولوجيا لأول مرة من طرف العالم الألماني Ernst Haeckel سنة 1866 وهو مركب من كلمتين يونانيتين وكلمة Ecology كلمة إغريقية تتكون من مقطعين الأول Okios ويعنى المسكن أو ما يحيط بالشئ والثانى Logi وتعنى علم أى أن الكلمة يقصد بها العلم الذى يدرس البيئة التى تحيط بالشئ، أو العلم الذى يبحث في الإطار الذى يتحرك الشئ فى دائرته أو علم المسكن ويهتم بدراسة مسكن الكائنات الحية والعلاقات المتواجدة بين الكائنات الحية والوسط الذي نعيش فيه والعلاقات التي تربط الكائنات الحية فيما بينها. وتعتمد الأيكولوجيا او علم البيئة بالاساس على الدراسة الميدانية للأوساط الطبيعية بأنها "علم دراسة علاقة الأحياء بمحيطها الخارجي". وهي علاقة تتسع لتشمل كلّ ظروف البقاء؛ وقد تكون مخلوقات أخرى أو جمادات، أطرافاً فيها. فالأيكولوجيا تركّز في العلاقات المتبادلة، بين العناصر العضوية وغير العضوية، في البيئة.

وقد كان كونفرشيوس الحكيم الصينى أول من لفت النظر إلى أهمية الجانب الأيكولوجى.[1]

نشأة مفهوم النظام أو النسق الأيكولوجي وتطوُّره :

أصبحت الحاجة، في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، أكثر إلحاحاً على إعادة النظر في أسلوب التحليل البيئي. وغدت المجتمعات تمارس ضغوطاً في هذا الاتجاه، مع ظهور المشكلات البيئية وتفاقمها، وتهديدها للأحياء. ولقد ظلت المجتمعات الصناعية، على وجه الخصوص، تعامل البيئة على أنها مصدر مضمون، لا يضيره استنزاف موارده؛ وذلك حتى أواخر هذا القرن، حين بدأ الاتجاه نحو تحقيق فهْم أفضل، للعلاقة بين المجتمع والبيئة الطبيعية، بدلاً من التسابق إلى استنزافها. وتحقيق الموازنة، بين تلبية حاجات المجتمع والمحافظة على البيئة، يتطلب فهماً أفضل لعملياتٍ، مثل: تدفق الطاقة، والدورات الجيوكيماوية الحيوية، وكيفية تسخيرها في إشباع حاجات الإنسان على المدى الطويل. والاستمرار في هذا المنحى ومع التقدم العلمي والتقني، سينجم عنه تطوير أساليب جديدة في التعامل مع عناصر البيئة، وتغير طبيعة العلاقة بينها وبين الإنسان. ومع تبني هذه المفاهيم، كان لا بدّ من تطوير أُطُر فكرية جديدة، لتحليل العلاقة بينهما.[2]

ثانيا: تحليل العلاقات البيئية :

(1) استخدام نظرية النُظم او الانساق في تحليل العلاقات البيئية :

تقوم فكرة النظرية على تقسيم البيئة المحيطة، إلى عدد من النظُم أو الأنساق المترابطة لكلٍّ منها حدود واضحة ، ويمكن قياس مدخلاته ومخرجاته من الطاقة والمادة؛ وهو مكون من عدد من العناصر، التي تتفاعل في داخله ، وترتد آثار بعض مخرجاته على التفاعلات الداخلية. وقد يكون التعريف بنظرية النظُم او الأنساق مدخلاً مفيداً لمناقشة العلاقات البيئية مناقشة كلية، وهي من منظور بيئي تحدد العلاقات المتبادلة، في الطبيعة.

وكانت بداية فكرة النظرية على يد العالم البيولوجي، "لودويج فون بيرتيلانفي" Ludwig Von Beralanffy، في العشرينيات من القرن العشرين، في إطار محاولته تأكيد القوانين، التي تحكم حياة المخلوقات الحية، وقد استخدمت الفكرة، لاحقاً، عام 1949، في دراسة آلية الضبط في العلاقات الطبيعية. وهذه الفكرة، التي تقوم على تقسيم الكل إلى عدد من النظُم المترابطة، فحواها أن التغير في أحد عناصر النظام، سيقود، حتماً، إلى تغيرات متفاوتة في جميع العناصر الأخرى.

ويمكن استخدام النظرية كأداة لتقسيم كلٍّ معقد، هو البيئة، إلى أنظمة فرعية مترابطة Subsystems؛ قد يرتبط بعضها بتفاعلات طبيعية، وبعضها الآخر بتفاعلات بشرية. لذا، فالنظرية تسهل التعامل مع أنظمة فرعية، مرتبطة بمؤثرات مختلفة، وتحكمها نظُم تفاعل مختلفة وتحافظ على النظرة الكلية بتحليل التفاعل بين الأنظمة الفرعية.

ويعزى الاستخدام الواسع لنظرية النظُم، في العلوم الطبيعية، إلى أنها تعطي الباحثين إطاراً، لتحديد وقياس عناصر النظم البيئة وعملياتها وتفاعلاتها ومدخلاتها ومخرجاتها؛ ما يسهّل التنبؤ باتجاهات تغيُّرها، وطبيعة استجابتها للتغيرات المتوقعة. وفي الواقع كل النظم البيئية نظم مفتوحة، تعبُر المادة والطاقة حدودها، في الاتجاهين، وهي، بطبيعتها، في حالة استقرار ديناميكي إذ تتوازن عناصر النظام، وعملياته، ومدخلاته، ومخرجاته. ويحافظ على هذه الحالة من التوازن، بآلية للضبط الداخلي، يطلق عليها آلية التغذية السلبية الراجعة Negative Feedback Mechanism . فالتوزيع غير المتوازن لحرارة الكون، مثلاً، يقابله الدورة الهوائية، التي تنقل الطاقة الحرارية، من المناطق المدارية نحو القطبَين. وعلى

النقيض من ذلك، فإن لآلية التغذية الإيجابية الراجعة **Positive Feedback Mechanism** أثراً معاكساً تماماً وهي عامل أساسي من عوامل التغير البيئي. ومثال ذلك، تدمير الغطاء النباتي، يقود إلى تعرية التربة،وتعرية التربة، تحُول دون نمو الغطاء النباتي، مرة أخرى. ولكن التغذية الإيجابية الراجعة، تحدث، عادة، بالتدريج؛ وذلك لأن النظُم البيئية بتفاعلاتها الداخلية، وتغذيتها السلبية الراجعة، تميل إلى استعادة التوازن، وعدم التغيير، فيكون هناك وقت بين التغير في المدخلات، أو محفزات التغير، والاستجابة، أو التغير في مخرجات النظام، وذلك باستثناء الكوارث الطبيعية، كالبراكين، أو الزلازل.

وكان المحفز الرئيسي للتغذية الإيجابية الراجعة، في النظُم البيئية، وللتغيرات البيئية، خلال العصور الجيولوجية، هو التغيرات المناخية. ولكن، في الفترة الأخيرة أصبح النشاط الإنساني هو أكثر عوامل التغذية الراجعة الموجبة فاعلية. والواقع أنه لا يوجد نظام من الأنظمة البيئية الكثيرة، لم يتأثر بالأنشطة البشرية. وفي معظم الحالات، كان التأثير متعمداً من قبل الإنسان، مثل قطع الغابات في أوروبا وفي المناطق المدارية وبدأ العالم الآن، يتنبه لاحتمال ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمي، الذي يمكن أن ينتج من ازدياد تركّز غاز ثاني أكسيد الكربون، والغازات الحابسة الأخرى، في الغلاف الغازي.

إن التغيرات الكثيرة نجمت عن تأثر آلية الضبط الداخلي لأنظمة سطح الأرض، بمؤثرات خارجية، معظمها بشرية أو ناشئة عن النشاط البشري. وتحولت إلى مشكلات مزمنة لأن التغذية الإيجابية الراجعة، كانت أقوى من عوامل التوازن داخل الأنظمة البيئية ، مما أدى لتغيرات ملحوظة. ونظرية النظُم تقدم إطاراً عملياً، يمكن من خلاله تطوير حلول لمشكلات مزمنة، والحيلولة دون نشوء مشكلات جديدة وتفاقمها، مع أن ذلك يتطلب تحليلاً مستفيضاً للعلاقات المتبادلة، بين نظُم سطح الأرض، وفي داخلها والأصعب من ذلك، أنه يتطلب تحديد القيم الحرجة **Thresholds** . إن تحديد القيم الحرجة، سيكون خطوة بعيدة المدى، للحيلولة دون تدهور المصادر؛ وهو أمر حيوي، عند استبدال سياسة المحافظة بسياسة الاستنزاف والتدمير. كما استخدمت نظرية النظُم، كمنهج لفهم التفاعلات الاجتماعية. ولكن، لم تثبت فاعليتها في تحليل التفاعلات، الاقتصادية والاجتماعية، المتبادلة؛ لسببَين:

أولهما: أن قدرة الباحثين والعلماء في العلوم الاجتماعية، على إدراك وتحديد العلاقات المتبادلة بين الأنظمة الاجتماعية الفرعية Social Subsystems ـ محدودة، لا تسمح بتطبيق نظرية النظُم ، وهذا لا يعني أن نظرية النظُم غير ذات فائدة، في هذا الجانب؛ ولكنها، بالتأكيد، ليست الأسلوب الأمثل للتحليل في الوقت الحاضر. ويُنْتَقَد على تطبيق نظرية النظُم على الجوانب البشرية، أنها لا تراعي روح الإبداع والابتكار، في المجتمعات البشرية، فعلى الرغم من الفهْم القاصر للمجتمعات، فإن كثيراً من العلاقات والروابط الاجتماعية والسياسية، التي يقوم بين الناس، يمكن تحليلها، لبلوغ درجة أفضل من الفهْم، وللوصول إلى توقعات مستقبلية. وذلك واضح في العلاقات الاقتصادية، مثلاً إذ أمكن الوصول إلى توقعات قصيرة الأجل، ناجحة، لردة فعل الناس، حيال بعض التغيرات الاقتصادية. ولكن بني الإنسان قادرون على ابتكار سُبُل جديدة، لتنظيم أنفسهم، بل يمكن أن يغيروا قِيمهم وتنظيماهم السياسية. وهذه التغييرات، تعني أن التحليلات السابقة، فقدت فاعليتها؛ وأن مناهج جديدة لتوقع التغييرات الاجتماعية وفهمها، باتت مطلوبة. ومع أن نظرية النظُم قادرة على تحليل النظْم البيئية الديناميكية، إلى أنها عاجزة عن ملاحقة التغييرات المتجددة في العلاقات البشرية، التي هي من خصائص الأنظمة البشرية.

ثانيهما : على الرغم من الحماس، الذي حظيت به نظرية النظم، من علماء الاجتماع، في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، إلا أنها لم تتمخض بفهْم أعمق للمجتمع البشري، ولم يتمكن مستخدموها من إثبات أن استخدامها في فهْم المجتمع، من خلال تحليل التفاعلات المرافقة للعمليات الاجتماعية المعقدة ، أشدّ فاعلية في تحليل التغيرات الاجتماعية، من الأساليب الأخرى. وعلى الرغم من قصورها عن تحقيق النجاح المطلوب، فإن هناك اتجاهاً، في الوقت الحاضر، لبناء نماذج تحليلية، على أساسها، وسبب انبعاث هذا الاتجاه من جديد، هو تجدد الاهتمام بالمشكلات البيئية العالمية، والحاجة إلى الوصول إلى سيناريوهات محتملة للتغيرات المستقبلية، التي قد تنتج من تبنّي سياسات معينة.[3]

(2) ما النظام الايكولوجي؟

إن مصطلح النظام الأيكولوجي، لا ينفصل عن نظرية النظُم، ما دام يمثل نوعاً من النظُم البيئية، التي تشتمل على مخلوقات حية بل إنه أكثر قبولاً منها، كأساس لإطار

شامل، للنظر إلى البيئة والمجتمع، كوحدة واحدة إذ البشر أعضاء فـاعلون، في النظـام الأيكولوجي، مثل النبات والحيوان. ومن منظور زمني، فقد ظل الإنسان، عبْر جزء كـبير من تاريخه، عضواً مكملاً للنظام الأيكولوجي، بدلاً من أن يكون متحكماً فيه.

والنظُم الأيكولوجية Ecosystems، مثل النظُم العامة، تتكون من قطاعـات، بينـها تبادل، وعمليات مستمرة في حالة توازن ديناميكي، ما لم يخل بهذا التوازن، وهـي تحـافظ على حالة التوازن بواسطة ميكانيكية التغذية السلبية الراجعة. ويجري تغييرها والإخلال بها بوساطة آلية التغذية الإيجابية الراجعة، الناجمة عن تغيّر في المدخلات، أو تدخّل خارجي في تبادل الطاقة أو المادة داخل النظام. والأنشطة البشرية، هي المسؤولة عن كثير من عمليات التغذية الإيجابية الراجعة، التي تقود إلى التغيرات البيئية.

يمثّل تدفق الطاقة جوهر العمليات، التي تحدث في النظام الأيكولـوجي، إذ إن تغذيـة الشمس الغلاف الغازي بالطاقة تحدد المناخ العالمي، وتفرض ظروفاً مناخية، هي من أهـم العوامل البيئية التي تتحكم في نمو النبات، الذي يكوّن الأخضر منه سبيل الحياة العضـوية، على وجه الأرض. ففي عملية التمثيل الضوئي، يجمع النبات بين ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الغازي، والماء من التربة، والطاقة من الشمس؛ لإنتـاج مـادة عضـوية، هـي الكربوهيدرات . وعلاوة على ذلك، فإن معظم المشكلات البيئية، المثيرة للجدل، حاليـاً، مثل: تدمير الغابات، وتعرية التربة، والتصحر ، ناتجة بشكل مباشر من محاولـة الإنسـان تعديل القنوات، التي تسير في خلالها الطاقة، داخل النظام الأيكولوجي، بإحلال الأنظمـة الزراعية محل الأنظمة البيئية الطبيعية. ويتيح مفهوم النظام الأيكولوجي تفصيل الاعتمادية المتبادلة، بين البشر والبيئة الطبيعية، في الحصول على الطاقة، ولكن من الصعب استخدامه في اختبار تفاعل الناس والبيئة، إذا كان المطلوب توقع ردود الفعـل البشـرية المحتملـة للتغيرات البيئية وفي بعض الحالات ربما يمكن النظر إلى الإنسان، على أنـه مخلـوق مـن المخلوقات الحية، التي يزخر بها النظام الأيكولوجي.

(3) فرضية جايا :

أعلن هذه الفرضية، في منتصف الستينيات من القرن العشـرين، العـالم البريطـاني ، "جيمس لوفلوك" James Lovelock، من كورن ويل Cornwall. وسماها باسـم إلـه

الأرض عند الإغريق ، وتقول الفرضية، إن الأرض تنفعل، وكأنها كائن حي، وإن الأحياء من نبات وحيوان وإنسان تضبط درجة الحرارة، ومكونات سطح الأرض، بما في ذلك الغلاف الغازي ، والأحياء على هذا الكوكب Earth's biota، هم إذاً، جزء من نظام ضبط للظروف الملائمة للمعيشة على سطح الأرض.

وأثارت هذه الفرضية جدلاً شديداً، فانتقد عليها معارضوها فكرتها الأساسية، القائلة بأن الأرض مخلوق حي معارضة بذلك معارضة واضحة نظرية دارون التطورية، التي كانت مقبولة لدى قطاع عريض من العلماء حينها، كما أُخذ عليها صعوبة اختبارها.

إن نظرة لوفلوك إلى كوكب الأرض، على أنه كائن حي، يصعب إقرارها؛ إذ إن جزءاً كبيراً من مكوناتها غير عضوي. ولكن مؤيدي الفرضية، عدّلوا فيها.[4]

ثالثا: الإيكولوجيا والبيئة:[5]

تفرعت الإيكولوجيا Ecology كفرع علميٍّ من البيولوجيا في أواخر القرن التاسع عشر في سياق التشعب المتزايد للتخصصات المعرفية، الناجم عن فتوح الثورة العلمية وتوالي اكتشافاتها في الميادين كافة. وفي العام 1909 استعمل عالم البيولوجيا البلطيقي ياكوب فون يوكسكل لأول مرة مصطلح "بيئة" environment التي تعني الوسط المحيط بالكائن الحي، فأصبحت الإيكولوجيا العلمَ الذي يدرس العلاقات المتبادلة بين الكائن الحي وبيئته. وتتخذ هذه الدراسة موضوعًا لها المنظومة الإيكولوجية الكوكبية (الأرض ككل) والمنظومات الإيكولوجية الجزئية التي تتكون منها. ويعرَّف بـ"المنظومة الإيكولوجية" ecosystem بأنها مجتمع من الكائنات الحية وبيئتها المادية يتفاعلان كوحدة إيكولوجية متكاملة غير قابلة للاختزال.

ولكن بما أن الإنسان من بين الأحياء، هو الكائن الذي يؤثر على البيئة الطبيعية ويسبِّب تراجُعها، فقد كان من المشروع في نظر المفكرين توسيعُ البحوث الإيكولوجية إلى مستويات جديدة لا يُعنى بها العلم، فبدؤوا بتحرِّي التشوهات التي أصابت العقل والثقافة ونجمت عنها هذه الأشكالُ الخطرةُ من السلوك البيئي غير الحصيف في مناحي الحضارة المعاصرة المختلفة سواء في الاقتصاد والسياسة والعلم والأخلاق والحياة الروحية.

وان ما نشهده من إخفاق في تعامُلنا مع البيئة الطبيعية يعود إلى فشلنا علـى الصـعيد العقلي في موضعة ذواتنا ككائنات إيكولوجية ، فاذا فصل أنفسنا نحن البشر عن الطبيعـة كي نسوِّغ استعلاءنا وهيمنتنا عليها وفقدنا بالتالي، القدرة على الاستجابة لها بلغة أخلاقية تواصلية.

ونجد على الصعيد العملي، فشلُ المؤسَّسات المحلّية والعالمية في مواجهة الأزمة البيئيـة الراهنة ، ومن الواضح أنه ليس ثمة ثقافة أو حضارة تأمل في النجاة أو البقاء على المـدى الطويل مع استمرار هذه السيرورات الهائلة من تدهور النطاق الحيوي **biosphere** ، وإن إتلاف السياق الإيكولوجي الكوكبي الذي يرعى ظاهرة الحياة يتطلّب من نوعنا البشـري استجابةً واضحةً صريحة. فعلى الرغم من شيوع مصطلح "الاسـتدامة" **sustainability** اليوم، فإننا نبدو مشلولي الحركة أمام التغيرات البيئية السريعة غير المتوقعة، إننـا نمتلـك القدرة على إحداث التبدلات المطلوبة للعيش على نحو مستدام، لكن يبـدو أن المسـألة ليست في المزيد من المعرفة العلمية والتكنولوجية، بل في تطوير ثقافة بيئية تعترف بـ"الآخر غير البشري" **the non-human Other** وباتكالنا عليه وتكون قادرة، في الوقت ذاتـه، على اتخاذ قرارات سليمة غير خاضعة للمساومات الضيقة، سواء تعلّق الأمـرُ بأسـلوب الحياة أو بالتنظيم الاجتماعي–الاقتصادي أو بالعلاقات ما بين الدول.

وتتطلب الأزمةُ البيئيةُ نوعًا جديدًا من الثقافة لأن العامل الرئيسي الذي كان من وراء نشوئها هو الثقافة العقلانية الأداتية وثنوية الإنسان/الطبيعة المرتبطة بها التي وصـفت بهـا الثقافة الغربية الحديثة وأضحت نسقًا فكريًا اعتبر أن العقل المنفصل جذريًا عن الطبيعة هو الخاصية الأساسية للبشر،وبذلك شوهت الثقافة الغربيةبتمركزها المفرط على العقل، الكثيرَ من مناخات الحياة الإنسانية وأتاحت، عبر مسارات كثيرة نشوءَ الأزمة البيئية وبلوغَهـا المنعطف الخطير الحالي.

وأمست الثقافة الغربية السائدة ونمط الحياة المرافق لها عائقين أمام البقاء: فإما أن نعمل على إحداث تغييرات جذرية وإما أن نواجه الانقراض، وثمة مهمتان رئيسيتان هما:

الأولى : تتمثل في التفكير بلغة إيكولوجية في موقعنا وفي دورنا كبشر في هذا العالم.

والثانية : في إعادة التعريف بـ"الآخر غير البشري" بلغة أخلاقية.

هكذا يمكن للعقل أن يصبح مَركبةَ خلاص من أجل التحرر والحياة بدلا أن يكون مَركبةً للهيمنة والسيطرة والدمار. والواقع الأيكولوجى هو المدخل المناسب لصنع سياسات رعاية إجتماعية والتخطيط لمقابلة الحاجات ومواجهى المشكلات البيئية ، وبناء تنظمات ومؤسسات إجتماعية فاعلة لحقيق الأهداف التى غالبا ما تؤثر فى البيئة .

رابعا: البيئة والسياسة العالمية:[6]

أصبحت الايكولوجيا جزءا أساسيا من السياسة العالمية في سنة 1971، عندما شرعت اليونسكو في برنامج بحث سمي ب "الرجل والمحيط الحيوي" يهدف إلى توسيع المعرفة عن علاقة الإنسان بالطبيعة، وبعد سنوات تم تحديد مفهوم المحيط الحيوي.

في 1972، عقدت الأمم المتحدة أول مؤتمر للبيئة والإنسان في ستوكهولم، تولد عن هذا المؤتمر عبارة تفيد : "فكر عالميا واعمل محليا".ساهمت هذه الأحداث الأساسية التالية في تطوير مفهوم المحيط الحيوي وظهور مصطلح التنوع البيولوجي في الثمانينيات، هذا المصطلح طور في "قمة الأرض" في ريو دي جانيرو عام 1992، فقد عرف المحيط الحيوي رسميا من طرف أكبر المنظمات الدولية وفيها عرف مخاطر الاستخفاف بالتنوع البيئي.

في عام 1997، اعترف دوليا بخطر الأنشطة الإنسانية على المحيط خاصة الغلاف الجوي، وأسفر هذا المؤتمر عن برتوكول "كيوتو"، وقد سلط الضوء على أخطار الغازات في الاحتباس الحراري؛ فهو السبب الرئيسي لتغيير المناخ. وفي "كيوتو"تم التركيز على أهمية النظر إلى البيئة بنظرة موحدة أو على نطاق عالمي، وأن تنظر في تأثير النشاطات السياسية على بيئة هذا الكوكب. وفي أمريكا أولى كثير من العلماء أهمية كبيرة لاهتمامات الايكولوجيين خلال القرن العشرين.

(1) الانواع الاساسية :

تولد علم البيئة (الايكولوجيا) عن علم الأحياء والتي تختص بالكائنات الحية، وهناك عدة مستويات في البيولوجيا : البيولوجيا الجزئية، البيولوجيا الخلوية، البيولوجيا العضوية(على مستوى الافراد والاعضاء)، دراسة السكان، دراسة التجمعات، الأنظمة

البيئية والمحيط الحيوي. ويضم علم البيئة هذه الأنواع وهو علم شمولي يدرس علاقة كل عنصر مع الاخرين، وكذلك تطور العلاقات والتعديلات التي تؤثر في الوسط والحيوانات والنباتات، وتوصف هذه العلاقات من المستوى الاصغر إلى العام والكلي.

(2) الانواع الفرعية :

1-الزراعة البيئية :

يقصد بالزراعة البيئية الزراعة التي تحترم النظم الايكولوجية (نوع الزراعة البيولوجية) وتدمج أيضا الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وسياسية للحياة البشرية. ومن ثم فهو ليس من نهج تقني بحت، وإنما التوصل إلى حل شامل يقوم على الاعتراف بالمعارف والخبرات المحلية.

2-ايكولوجيا المناظر الطبيعية :

وتهتم ايكولوجيا المناظر الطبيعية بالعالم المعاصر وبمكونات البيولوجية والفيزيائية والاجتماعية للمناظر الطبيعية. وتتفرع إلى تخصصات مثل الجيومورفولوجيا ودراسة هندسة المناظر الطبيعية ،الايكولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا، والعلوم، ودراسة الآثار المترتبة على التنمية البشرية والمخاطر الايكولوجية، التنوع البيولوجي وتطوره والدراسات الاستكشافية أو وضع استراتيجيات للتسيير وترميم أو تركيب الأنواع والأراضي وقد تكون مقبولة اجتماعيا.

الايكولوجيا مهتمة بديناميكية التنوع البيولوجي على كل النطاقات المكانية والزمنية، ايكولوجيا المناظر الطبيعية مهتمة بصفة خاصة على نطاق متكامل بالمناظر الطبيعية، للقارة والكواكب، وتطور التضاريس تحت تأثير التفاعلات المعقدة بين العمليات الايكولوجية وتنظيم البنى المكانية .

3-الايكولوجيا الجامعة:

الايكولوجيا الجامعة هي دراسة البيئة في جدول المجال البيئي والمحيط الحيوي (مجموع الأوساط المشغولة من طرف الكائنات الحية). وهذا العلم أكثر تعقيدا، لأنه من الصعب إبراز العلاقات القائمة داخل البيئة المعقدة، وهو يدرس عدة معالم .

الايكولوجيا البشرية هو فرع من علم البيئة الذي يطبق على البشر، وتقسم بيئة الحياة البشرية إلى مستويات مختلفة–على سبيل المثال من خلال دراسة الإنسان والنظم البيئية الحضرية–المدنية–، بينما كانت مهملة لفترة طويلة من طرف علماء البيئة، تعتبر البيئة البشرية الإنسان كعامل جديد، ادن فهي تدرس اثر نشاطه على محيطه، وفي المقابل اثر التعديلات على بيئيه وعلى الإنسان في حد ذاته

4-بيئة السكان:

هذا الفرع الآليات التي تتحكم في تنظيم القوى العاملة من السكان وتوزيعها، ويهدف إلى قياس تفسير التغييرات في حجم وتركيبة السكان. دراسة السكان في العديد من التطبيقات : معرفة متغيرات التنوع البيئي، مكافحة طفيليات الثقافات أو الناقلة للأمراض، وتسيير الصيد وغيرها.

5-البيئة الحضرية :

الايكولوجيا الحضرية هي دراسة التفاعلات بين الكائنات الحية والمدنية وهذا المصطلح يستخدم للإشارة إلى دراسة المدينة، على سبيل المثال في تخطيط المدن قد يكون أحيانا أكثر تعقيدا، مشيرا إلى بيئة أعضاء يعيشون في منطقة حضرية تتمثل في حدائق خضراء عامة وحيوانات متوحشة.

خامساً: المدخل الايكولوجى والبيئى للرعاية الاجتماعية:

والمدخل الأيكولوجى للرعاية الاجتماعية هو وجود منظماڤا صنعها الانسان فى بيئة طبيعية بأبعادها المختلفة تستمد منها الأفكار الأيديولوجية لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية وحاجاڤا ومشكلاڤا الواقعية ومن ثم صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وتطوير منظماڤا وتحديد أطرها البنائية وعملياڤا الإدارية وتستقبل عوائدها وأى تغير يطرأ فى أحدهما يؤثر بالضرورة فى الآخر.

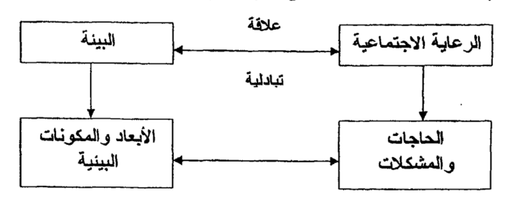
ومما سبق فإن أيكولوجية الرعاية الاجتماعية هى تلك العلاقة التفاعلية العضوية المتبادلة بين الرعاية الاجتماعية وسياساڤا ومنظماڤا ببنائها التنظيمى والإطار البيئى بعناصره المختلفة، المتمثل فى النطاق الجغرافى المستهدف للرعاية الاجتماعية ، وأنه من الضرورى محاولة فهم وتحليل العوامل المؤثرة فى الرعاية الاجتماعية وسياساڤا لا فى صورڤا المجردة

فحسب، وإنما اكتشاف تفاعلها مع البيئة وانعكاساتها عليها. ويؤثر كل بعد من الأبعاد البيئية المختلفة فى سياسات الرعاية الاجتماعية ومنظماتها تأثيرا متبادلا، والتى تعكس أن الرعاية الاجتماعية تقدم لحاجة بيئية، وأى تغير فى هذه الحاجات والمشكلات البيئية يستتبعه تغير فى اسياسات وإدارة الرعاية الاجتماعية كما أن مخرجات وخطط وأنشطة سياسات الرعاية الاجتماعية ومنظماتها تنعكس آثارها وردودها على البيئة، وكلما ازدادت فعالية الأنشطة والخدمات زادت درجات التغيير والتنمية فى البيئة المحيطة وزاد الحاجة لمنظمات الرعاية الاجتماعية ومؤشرا هاما لفعالية سياسات وخطط وبرامج وأنطة ومنظمات الرعاية الاجتماعية .

حيث أن العلاقة بين الرعاية الاجتماعية ومنظماتها والبيئة علاقة متبادلة كل منهما يؤثر ويتأثر بالأخر فالرعاية الاجتماعية تقدم من خلال منظمات توجد دائماً فى بيئة اجتماعية، وتنشأ خصيصاً لمواجهة احتياجات ومطالب اجتماعية، كما أن المجتمع هو الذى يزود المنظمة بالمدخلات اللازمة من الموارد المختلفة البشرية وغير البشرية ويدعم المنظمة ويساندها، كما أن المجتمع هو الذى يستقبل مخرجات وعائد منظمات الرعاية، وطالما أن منظمة الرعاية الاجتماعية كذلك تعمل فى إطار بيئة اجتماعية بعناصرها المختلفة فهى بذلك تلتزم بالقيم والأنماط الثقافية التى تنظم حياة الناس فى هذا المجتمع وكل ما يحيط بالمنظمة من عناصر بيئية فى الطبيعة الواقعية.

ولما كان العالم قرية بيئية واحدة نتيجة للعولمة وروافدها والتطور المذهل فى الميديا ووسائل الاتصالات، فيجب أن يتسع التحليل البيئى ولا يقتصر فقط على البيئة المحلية المتأثرة ولكن البيئة العالمية أيضاً، حيث يمكن تحليل الواقع الأيكولوجى لمنظمات الرعاية الاجتماعية تحليلاً واقعياً دقيقاً، خاصة أننا نجد أنشطة وخدمات ومؤسسات ومنظمات دولية للرعاية الاجتماعية فى كل بقاع المعمورة ففى الرعاية التعليمية مؤسسات دولية بجانب المحلية فى البيئة الواحدة، وكذلك الصحية....الخ بالإضافة إلى منظمات الرعاية الاجتماعية الدولية، والأهلية. وإن أى منظمة لا يمكن أن تستمر وتنمو وتتسع ما لم تتمتع بالقدرة على التكيف والتواؤم مع الظروف المتغيرة المحيطة بها، أما عدم إدراك حقيقة القوى السائدة فى البيئة المحيطة بالمنظمة يؤدى حتماً إلى فشلها.

وباختصار هناك علاقة اعتمادية متبادلة بين المنظمة والبيئة المحيطة



شكل يوضح العلاقة التبادلية بين ثالوث الأيكولوجيا والبيئة والرعاية الاجتماعية

سادسا: اهمية دراسة المدخل الايكولوجي البيئى فى الرعاية الاجتماعية:

دراسة الأيكولوجيا يعطى لمخططى الرعاية الاجتماعية وصانعى سياساتها ومنظماتها مؤشرات لفكرهم المعرفى بالنسبة لما يلى:

1- أن الرعاية الاجتماعية نظام فى بيئة محددة أو مستهدفة هى نسق أو وحدة تعامل الأخصائى الاجتماعى ، وتستهدف إنسان أو قطاع سكانى فى بيئة محددة كنق أو نظام كلى ويتفاعل نسق الرعاية الاجتماعية مع باقى الأنساق الفرعية فى البيئة المحلية كنسق كلى.

2- أن سياسات الرعاية الاجتماعية يجب أن تتوافق مع الحاجات والمشكلات البيئية لضمان فعالية الرعاية الاجتماعية وتقبل الستفيدين من خدمات الرعاية الاجتماعية والمشاركة الفاعلة فى صنع سياساتها ومن ثم توقع نجاح خططها وبرامجها ومشروعاتها فى تحقيق أهدافها .

3- أن إدارة الرعاية الاجتماعية من خلال منظماتها المختلفة التى تعمل فى البيئة تتأثر كما تؤثر فى البيئة المحيكه بعناصرها المختلفة .

4- أن الرعاية الاجتماعية تستهدف إحداث تغييرات مخططة للانسان وأنشطته البيئية مما قد يؤثر على الأنظمة البيئية الأخرى .

5- لا يمكن التوصل إلى نماذج للرعاية الاجتماعية الفاعلة لمقابلة الحاجات ومواجهة المشكلات المجتمعية دون مراعاة للمدخل الأيكولوجى البيئى بعناصره المختلفة مما يعزز

إرتباط نماذج الرعاية الاجتماعية بالواقع المجتمع ، ويعكس كل ذلك أن نموذج الرعاية الاجتماعية فى مجتمع أو بيئة ما ليس بالضرورة ان يكون ناجحا وفاعلا فى مجتمع أو بيئة أخرى لتباين المدخل الأيكولوجى البيئى .

6- أن كل نظام لادارة الرعاية الاجتماعية يقام فى مجتمع معين يمثل هـذا المجتمـع وثقافته واحتياجاته، وبالتالى فاستيراد نظام إدارى ناجح فى مجتمع لأخر لا يعنى ضرورة نجاحه فى المجتمع المنقول إليه.

7- كذلك فإنه فى داخل المجتمع الواحد الذى تتعدد فيه الظروف الاجتماعية، من الخطأ تعميم نظام إدارى واحد على جميع قطاعاته، فمثلاً لا يصـح أن نطبـق النظـام الإدارى المستخدم فى المدينة الواسعة متعددة الأنشطة علـى القريـة الصـغيرة ذات الأنشطة المحدودة.

8- لا يصح تطبيق نظم لادارة الرعاية الاجتماعية اسـتخدمت خـلال مراحـل سياسية وفكرية سابقة على الظروف الحاضرة المتغيرة، فما كان يصلح من نظم إداريـة فى مجتمع ما قبل ثورة 25 يناير 2011 لا يصلح اليوم لمجتمع ما بعد الثورة.

9- تحديد درجة الاغتراب التنظيمى لمنظمات الرعاية الاجتماعية من خلال دراسة العلاقة المتبادلة بين المنظمة والبيئة.

10- المعايير التى يتم على أساسها تحديد واختيار وسائل الاتصال وقنوات العلاقـة بين المنظمة والمستفيدين من خدماتها أو بين العاملين فى المنظمة نفسها.

11- أقلمة وتوطين المنظمات والمشروعات فى المجتمع طبقـاً لظـروف وأوضـاع وخصوصية كل مجتمع محلى على حدة.

سـابعا: اهميـة دراسـة الاخصـائى الاجتمـاعى لايكولوجيـة إدارة الرعايـة الاجتماعية:

يجب على الأخصائى الاجتماعى دراسة وإدراك العلاقة المتبادلة بين المنظمة الاجتماعية والعناصر البيئية المختلفة وذلك.

1- للمشاركة فى تصميم البناء التنظيمى الذى يتوافـق مـع المـتغيرات البيئيـة والحاجات المجتمعية والعمل على محاولة إشباعها، مما يستوجب معه تحديد هذه الحاجات،

وإدراك الظروف والأوضاع البيئية المختلفة التى تحيط بالمنظمة الاجتماعية، وأى تغيرات قد تطرأ على البيئة.

2- لتدعيم ربط المنظمة بالبيئة وتدعيم العلاقة المتبادلة بينهما من خلال إمداد المنظمة بالمدخلات اللازمة البشرية والمادية والمالية وتحديد الأهداف التى تتفق والحاجات المجتمعية للبيئة التى تستقبل عائد هذه المنظمات.

3- لإدراك أن طبيعة العلاقات والاتصالات والسلطة داخل البناء التنظيمى للمنظمة صورة مصغرة لنفس نمط وطبيعة العلاقات والتفاعلات فى بيئة المنظمة بما تشمله هذه البيئة من نظم ثقافية وعرف وتقاليد، مما يساعد الأخصائى الاجتماعى على تحليل نمط العلاقات والاتصالات فى البناء التنظيمى للمنظمة، ومعرفة دوافعه ومسبباته، بل والتنبؤ بأشكال العلاقات والتفاعلات داخل البناء التنظيمى ذاته.

4- لتدعيم قنوات العلاقة والاتصال بين المنظمة والمنظمات الأخرى فى البيئة، بما يؤدى إلى تكامل الخدمات المقدمة وكذا تدعيم علاقة المنظمة بالمستهدفين من خدماتها.

5- يساعد ذلك الأخصائى الاجتماعى على الاختيارات المناسبة لنوعية ونمط المشروعات والمؤسسات والبناء التنظيمى المتوافق مع أبعاد الواقع المجتمعى، بما يدعم تقبل العملاء المستهدفين وكفاءة المشروعات والتنظيمات ومن ثم فاعلية المشروعات التنموية والخدمات المقدمة، بل وأساليب وأنماط تقديم هذه الخدمات وإدارة المشروعات بما يضمن كفاءتها.

6- يساعد ذلك الأخصائى الاجتماعى فى توطين المشروعات والخدمات التى تقدمها المنظمات الاجتماعية من خلال بناء تنظيمى مرن يتوافق مع ظروف وأبعاد الواقع الاجتماعى المحيط بهذه المنظمات.

7- يساعد ذلك الأخصائى الاجتماعى على التنبؤ بفاعلية المنظمة وقدرتها على تحقيق الأهداف، وكذا تحديد بعض الصعوبات والمعوقات التى قد تحد من هذه الفاعلية.

8- حتى يمكن للأخصائى الاجتماعى إحداث التغيير فى المنظمات الاجتماعية وتطوير وإصلاح هذه المنظمات بما يدعم من العلاقة التبادلية بينها وبين البيئة بعناصرها المختلفة، ويواجه الاغتراب التنظيمى للمؤسسات الاجتماعية بما يعزز فعاليتها.

ثامنا: إيكولوجية الإدارة وتطوير منظمات الرعاية الاجتماعية:(7)

لأيكولوجية الإدارة أهميتها كعامل أساسى وحاسم فى تطوير منظمات الرعاية الاجتماعية فى أى مجتمع وذلك من خلال:

1- تحديد أبعاد الاغتراب التنظيمى للمنظمة، وذلك لكى يمكن مواجهتها وتدعيم علاقة المنظمة بالبيئة.

2- توطين منظمات الرعاية الاجتماعية وعدم الاعتماد على نماذج معممة من المنظمات لا تختلف بين مجتمع وأخر حتى فى البلد الواحد لعدم مراعاة خصوصية كل مجتمع.

3- تحديد من أين يبدأ الإصلاح والتطوير؟ هل من نظم مجتمعية أم عنصر من عناصر البناء التنظيمى للمنظمة؟ أم البناء التنظيمى للمنظمة ككل؟

4- اختيار أنسب وسائل الاتصالات والتفاعلات ونمط السلطة الأكثر ملائمة للبناء التنظيمى للمنظمة.

5- تدعيم المنظمة بالموارد المختلفة اللازمة، والكشف عن أى قصور فى أى مورد من هذه الموارد قد لا يتوفر فى البيئة.

6- تحديد سرعة واتجاه التغيير والإصلاح فى البناء الإدارى للمنظمة بما يجعله متوافقاً مع المتطلبات البيئية.

7- تحديد أنسب الأساليب الإدارية التى يجب استخدامها لتطوير هذه المنظمات وزيادة معدلات أدائها.

تاسعا: العولمة والبيئة بين نهاية العالم والتحديث البيئى:

أصبح لمفهوم العولمة شعبية كبيرة فى وقت قصير، سواء فى المفردات اليومية فى الصحف وممثلى دوائر الأعمال والمسئولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية، وفى العلوم الاجتماعية وقبل بداية الثمانينات من القرن الماضى لم يكن مفهوم العولمة موجوداً لا فى الدراسات الأكاديمية أو فى المجلات والصحف(8). وحدد روبرتسون Robertson (9) هذا المفهوم كموقف ثابت فى العلوم الاجتماعية، وهى واحدة من المفاهيم الرئيسية لتحليل

وتحديد الطبيعة المتغيرة للعالم الحديث. ويشار فى تحليل العولمة إلى البيئة والتدهور البيئى وخاصة تلك المشاكل المتعلقة بالإشعاعات العالمية، مثل ظاهرة الاحتباس الحرارى، وفقدان التنوع البيولوجى، وتدمير الغابات وتلوث المحيطات بصورة متزايدة.

ولذا يجب تحديد ماهية العولمة؟ وما يتعلق بتغير طابع التحديث فى التحولات الاجتماعية والاستمرارية المتميزة فى مجالات الاقتصاد والديمقراطية والثقافة، وماهية العلاقة بين العولمة وتدهور البيئة والوعى والإصلاح؟

(1) العولمة وطبيعة التغيرات المعاصرة:

العلماء يعترفون الآن بعالمية الترابط والتكافل وأنه من المفيد تحليل العلاقات الاقتصادية والسياسية والعمليات المجتمعية بهذه الطريقة.

وأن شكل وديناميات الترابط والتكافل التى تغيرت جذرياً فى الآونة الأخيرة وخاصة التغير فى سرعة تنفيذ المشروعات وسرعة اتخاذ القرار الاقتصادى، وتعزيز قوة النظام تكنولوجيا والاتصالات الجديدة والجانب الاقتصادى واستجابة النظام الاقتصادى بسرعة إلى التقلبات، وعلاوة على ذلك فإن الاتصالات الجديدة لا تؤثر على النظام الاقتصادى فقط بل تؤثر كذلك على الشبكة السياسية والثقافية للحداثة[10].

(2) العولمة والحداثة:

فى الآونة الأخيرة ساهمت العولمة فى عودة الحديث عن الحداثة، ولها جذور فى مناقشة نظرية التحديث أوائل الثمانينات، ونحن بإيجاز نحاول التركيز على تفاصيل العلاقة بين العولمة والحداثة من خلال البعد البيئى العولمة. والمساهمات التى تدور حول مسألة ما إذا كانت العولمة عالمية النتائج وستؤدى إلى تحليل الآثار المختلفة للتجانس الثقافى، والسياسية (التقليل من قدرة الدولية القومية، عالم السياسة وغيرها من المجالات)، والمعيار أن تكون الرأسمالية (بعد) المجتمع الصناعى الغربى مع النمطية الثقافية والرؤى السياسية، مثل فرضية التقارب المتزايد فى تحليل المساواة بين المدن الكبرى فى الشمال والجنوب، وما يتعلق أيضاً عن الأخطار البيئية والإصلاحات. وتحاول الحكومة الهولندية مثلاً المساهمة بنشاط مع هذا التجانس من تصدير سياسة البيئة وإدارتها خلال النماذج العالمية كما لو أنها تتوافق بسهولة فى كل سياق محلى[11].

وقد انتقد هذا التفسير للعولمة شكلاً جديداً من الاقتصاد التقليدى ورغم أن هذا التقارب التطورى غير كاف نظرياً لإهمال الجانب المظلم من الحداثة، والتهديدات البيئية فى الجانب المظلم من الحداثة المتناقضة على الجانب الآخر من العولمة.

إن العولمة والتغريب لا يمكن فهمهما، حيث أن المجتمعات النامية والمتقدمة مزيج من ثقافة الاقتصاد والسياسة، والعولمة يمكن أن تؤدى إلى التجانس أو التهجين، والاعتماد على التنظيمات الهيكلية المحددة من الجهات والمؤسسات ذات الصلة فى النظام الاجتماعى، ومن السهل جداً إما تحليل العولمة متوحداً مع عملية التغريب فى عالم يزداد نحو نظام عالمى واحد متجانس، أو تفسر عملية العولمة بأنها تسبب التباعد المتزايد وأثاره فى أنحاء مختلفة من العالم، ورغم هذا التوافق العام، هناك اختلافات فى شدة التجانس وعدم التجانس فى العولمة وأن لهذه الاختلافات أيضاً دوراً عندما نربط بين العولمة والبيئة[12].

وأن التجانس وعدم التجانس يتعلق بالجدل حول العلاقة بين العولمة والحداثة وتزايد سرعة تدفق المعلومات، وغالباً ما يرتبط ذلك برأس المال، والثقافة، والمعتقدات والأفكار..... والشبكات العالمية للإنتاج والتبادل.

وخاصة أن التفسير الذى يربط بين العولمة والتحليل للطابع المتغير والحداثة أدى لظهور مرحلة جديدة فى الحداثة، وهو التحديث الانعكاسى الذى تحدث عنه فكومار عام 1995، فى أن العولمة تشكل الدراسات الحديثة لجهود فى سلسلة من المساهمات الاجتماعية لتحديد التغيير فى الحداثة، بدءاً من مرحلة مجتمع المعلومات الصناعية ونظريات السبعينات، وعبر نظريات الواقعية وتحديث كل النظريات ومختلف الموضوعات التى أثيرت حول العولمة مثل ظهور أنواع جديدة من تكنولوجيا الاتصالات، والتفاعل بين العالمى والمحلى يصبح واضحاً فى العلاقة بين العولمة والتحديث الانعكاسى، كما تميزت مرحلة العولمة ونهاية التقليد، ويشير إلى إعادة بحث الممارسات الاجتماعية فى ضوء ما يستجد من معلومات عن تلك الممارسات، وتشير إلى فكرة أن البيئات الطبيعية والاجتماعية سوف يزداد تأثرها بالعولمة وعمليات التحديث، وعلى المستوى المؤسسى سيتم إدخال التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والمعرفة فى السلوك الاجتماعى وأشكال التحول المؤسسى على سبيل المثال، وخصوصاً على البيئة وكل العلوم والتكنولوجيا والبيروقراطية فى مؤسسات صنع

القرارات السياسية والإدارية على مستوى التحول نحو نمط آخر، وبالمقارنة مع عصر الحداثة والمخاطر البيئية من جهة أخرى واستمرار التهديدات البيئية المزمنة يقلق قطاعات كبيرة من المجتمع، ولا يمكن مواجهتها بالآليات المؤسسية بسيطة الحداثة.

ويجب الربط بين شكل وآفاق العولمة وعمليات الترابط الاقتصادية والسياسية والثقافية عندما تربط بين العولمة وإصلاح التدهور البيئى(13).

(3) التحديث البيئى:

من منظور نظرية التحديث الأيكولوجى يوجد تصوران، الأول على مستوى تحليل النمو النسبى للاستقلال والتحرر "الحكم الذاتى أو اختلاف فى المجال البيئى من العقلانية فى المجال الاقتصادى، والعقلانية يمكن من خلالها فهم التطورات والتحولات فى المؤسسات والممارسات وخصوصاً تلك المتعلقة بالعمليات الاقتصادية من الإنتاج والاستهلاك، بينما الثانى على مستوى أكبر.

أن النمو واستقلال المجال بفعل التحولات فى البيئة الأساسية لمؤسسات وممارسات الحداثة، فإن مؤسسات الحداثة ظلت مشكوك فيها وفقاً لبعض الخصائص البيئية المدمرة للبيئة، مثل التكنولوجيا والصناعة والسوق والدولة القومية.

والأهم تغيير طبيعة الحداثة، فالدولة القومية والوطنية لم تعد وحدة التحليل الأساسية. والعولمة أحياناً تعزز عمليات الإصلاح البيئى، وإحداث المواءمة بين ممارسات الأنظمة ومعايير المحافظة على البيئة، وإنشاء ترتيبات مؤسسية جديدة على المستوى فوق الوطنى، ونقل التكنولوجيا البيئية وإدارة مفاهيم ونماذج تنظيمية، وتسريع تبادل المعلومات البيئية حول العالم. والنظر فى الترتيبات المؤسسية الجديدة التى تدعم العولمة والبيئة والإصلاح.

(4) إعادة الهيكلة البيئية العالمية:

الإصلاحات البيئية الجذرية فى السبعينات من القرن العشرين نتيجة لتغيير طابع الحداثة وظهور العولمة والتى تتعلق بما بعد المجتمع الصناعى أو مجتمع المعلومات يمكن أن تحقق تقلصاً للخدمات غير الصناعية، ورغم أن المساهمة النسبية للخدمات فى مقابل التصنيع لاقتصاديات معظم البلدان وزيادة الاستهلاك المادى فإن ذلك لم يتسبب فى تحسين البيئة.

لقد كانت الاعتبارات البيئية فى المؤسسات الاقتصادية العالمية وممارسات المؤسسات وبالتالى تغيير هذه المؤسسات والممارسات والتركيز على الشركات المتعددة الجنسية، والمؤسسات الاقتصادية العالمية، والاقتصاد العالمى الذى يدفع آليات الابتكارات للترتيبات المؤسسية للبيئة والعلاقة بين الدول والشركات المتعددة الجنسيات غالباً ما يعتبر واحداً من أسباب التدهور البيئى على الصعيدين الوطنى والعالمى. كما دفع النظم البيئية العالمية ومنظمات التنفيذ شكل الإدارة البيئية ومراجعة الحسابات البيئية والتكنولوجيا البيئية ومبادئ المنظمة الجديدة، والبيئة الاقتصادية الموجهة نحو الشبكات.

(5) التحديث السياسى فيما بعد الدولة القومية (الامة):

من أبرز المساهمات فى عمليات العولمة تعزيز الإصلاح البيئى وتجانس الأنظمة البيئية الوطنية فى البلدان، "والتحول الصناعى والخدمى لمؤسسات الدولة وباختصار كل مؤسسات وأجهزة الرعاية والنظم التعليمية الحديثة، والنظم الاجتماعية الحديثة، والواقع أننا نرى فى معظم الدول الاهتمام ببناء الإصلاح البيئى للمؤسسات.

إن تعديل مؤسسات الإصلاح البيئى فى المقام الأول على مستوى الدولة والأمة أصبح أكثر ملاءمة لا التحول للترتيبات المؤسسية الجديدة، ويمكن تفسير ذلك إلى إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والسوق فى المستوى العالمى وترتيبات التنمية التى تتطلب الإصلاح.

والعولمة لا تعنى نهاية سيادة الوطنية والترتيبات السياسية والتحديث السياسى فى عصر العولمة، إلا أن انخفاض الوطنية والتحديث السياسى والعولمة الاقتصادية فى عمليات الإنتاج والاستهلاك، وتقويض استقلال الدول قد رافق:

(أ) نقل وضع السياسات البيئية من سلطة الدولة القومية إلى المؤسسات الدولية.

(ب) أن المنظمات غير الحكومية هى الفاعلة فى السياسة البيئية على المستوى الدولى، مثل الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية البيئية، وزيادة عالمية أو إقليمية الأنظمة البيئية يمكن أن يؤدى إلى تشكيل اتجاهات الهيمنة ورغم أن الدولة القومية ما زالت عاملاً رئيسياً فى السياسات، وعلى سبيل المثال النفايات الصلبة تلوث المياه وحماية البيئة.

(6) تحالفات واتحادات الوعى العالمية:

تنشأ التطلعات العالمية نتيجة للتدهور البيئى، وخاصة الأخطار البيئيـــة العالميـــة الـــتى أجبرت على الاتجاه نحو الوعى والتطلع البيئى العالمى بعد التغير البيئى العالمى وتحليل علاقة العولمة بالبيئة. ومواجهة التهديدات البيئية العالمية المتعلقة بالعولمة ساعدت على زيادة الوعى البيئى وبرامج لتعزيز استدامة الموارد ونمو الحركات البيئية العالمية.

لقد اتسع التفكير العالمى والتحليل البيئى ليشمل قطاعات كبيرة من المجتمع العـــالمى، وأن أعمال الحركة البيئية العالمية ساهمت فى ظهور ترتيبات مؤسسية جديدة على المستوى العالمى تتجاوز خطوط السياسة التقليدية فى نشر الوعى البيئى بالمجتمع المدنى العالمى فى صنع القرار الاقتصادى والسياسى(14).

عاشراً: تعاون المنظمات الدولية فى المهمة البيئية:

لا يمكن أن تعمل منظمة أو مؤسسة اليوم بمفردها. بغض النظر عن حجـــم المنظمـــة، فرعية أو عامة أو خاصة أو نوعية الخدمات التى تقدمها، ويدرك المدراء النـــاجحين بـــأن الشراكة والتعاون مهمان لنجاح منظمتهم، وهما من الوسائل المهمة لإدارة البيئة والتكيف مع الظروف المتغيرة بسرعة أكثر من أى وقت مضى، والموارد الضرورية لبقاء واستمرارية منظمات الخدمات الإنسانية تكمن خارج حدودها وأبعد من سيطرة المدير، ولذلك فـــإن معظم المنظمات الفاعلة هى جزء من شبكة من العلاقات و/ أو الصـــلات الأفقيـــة مثـــل الشراكات والاتحادات والشبكات ونظم تقديم الخدمات.

وبالمثل فإن نجاح المدراء يتوقف على الجهد والوقت لتطـــوير التحالفـــات المشـــتركة والمحافظة عليها بين منظماتهم وغيرها فى عالم اليوم، وهذه الأشكال الجماعية ليست خيـــاراً بل ضرورة، لدعم القدرة على التشبيك والتعاون، ويوجد عدد من المحاذير التى توضع فى الاعتبار مثل أن. الشراكات والشبكات ليست علاجاً شافياً لكـــل التجـــارب الســـيئة للمنظمات، لأنهم لا يستطيعون التغلب على الركود الإدارى، أو الخطأ التنظيمـــى، ومـــا يمكن أن يفعلوه، فى ظل الظروف الصحيحة، هو توسيع نطاق اختصاص المنظمات القائمة حتى يتسنى لهم إنجاز الأهداف والتوصل إلى وضعها الراهن.

وكذلك الفهم السطحى والتفكير الاستراتيجى بحاجة للعمل لجعل الهياكل التنظيمية الإبداعية مميزة، وتتطلب الشراكات والشبكات استثمارات مالية، ونادراً ما تكون المنظمة على استعداد لإدراج التكاليف الفعلية للتعاون فى العقود والمنح، فعلى سبيل المثال، المنظمات المجتمعية تتعاون فى تقديم برامج ممولة للحد من الازدواجية فى الخدمات ولسد الثغرات، وبناء نظم نسقية، وكأن التعاون المحلى يمكن أن يحل محل القومية والاتحادية، ويجب أن يكون لدى مقدمى الخدمات المحليين القدرة على تنسيق تقديم الخدمات قبل السماح للقطاع الخاص لإدارة الشبكات، ونظم تقديم الخدمات الممولة من الدولة وهذه الأشكال التعاونية تدار من القمة إلى القاعة، كما أن التكاليف الإضافية من الاتصالات بين المؤسسات نادراً ما تدرج فى تكاليف الوحدة الإنتاجية[15].

وعلى الرغم من الصعوبات المرتبطة ببناء الشراكات، إلا أن المدراء ينفقون الكثير من الوقت لمواجهة المهام الخارجية بينما الإدارة الداخلية تعالج مهامها. فعلى سبيل المثال قالا منيفى وطومسون Menefee & Thompson، أن دور مدير الخدمة الاجتماعية شهد تحولاً رئيسياً فى السنوات العشر الأخيرة حيث يتم الآن التركيز على مهام إدارة البيئة بجانب إدارة العمليات داخل المنظمة كجزء من النظم الفرعية لنظم الخدمة، وهى تتأثر بمجموعات أصحاب المصلحة وطرق التمويل حتى تستمر فى البيئة التى تزداد تعقيداً ويجب أن يفهم المدراء أن هذه القوى هى أفضل صفة متبادلة وأن بقاء المنظمة اليوم يتطلب أن يؤثر المدراء فى تشكيل بيئات منظماتهم بقدر ما يؤثرون ويشكلون بيئات منظماتهم.

وأن عملية بناء الشراكات والشبكات بحاجة إلى فهم أعمق لكيفية انسحاب مدراء المنظمات بنجاح، والتوصل لاتفاق حول غرض وأساليب التعاون، وتوجيه الموارد المتاحة نحو تحقيق هدف مشترك، كما أننا بحاجة إلى فهم أفضل لكيفية حفاظ المدراء على الشراكات بنجاح، وماذا يحدث لإقامة شراكات من أجل البقاء والتكيف مع الظروف المتغيرة؟ وما التحديات التى يواجهونها؟ وماذا فى عدم مواجهة هذه التحديات؟ ولماذا نعتبر الشراكات والشبكات ذات أهمية متزايدة للبقاء التنظيمى؟[16]

وليست الشراكات بين المنظمات جديدة فقد كانت المنظمات الحكومية الرسمية تستخدمه فى الحضارات المصرية واليونانية، والجديد هو نطاقها وعددها، وزيادة استخدام

علاقات الشراكة وشبكات التعاون فى مجالات التجارة وتقديم الخدمات الإنسانية زيــادة هائلة خلال العقدين الماضيين.

(1) البيئة المتغيرة:

تزيد القوة الدافعة للشراكة وتشكيل شبكة متعددة الأوجه للتغيير فى السرعة والقوة، وأن التغير مستمر وقوى ولا يمكن التنبؤ به، ويؤثر على كل جوانب المنظمات وبيئاتهــا، واليوم يمكن للمدراء تعزيز النمو المتواصل فى المعرفة، وأهم العوامل التى تشــكل هيكــل وعملية تقديم الخدمات هو نمو المعرفة والتكنولوجيا الجديدة، وهذه العوامل هى المحددات الهامة للأساليب التى ينتهجها المهنيين والمنظمات فى العمل، كما تزداد معرفتنا الأساسية عن تصورات المجتمع البشرى والسلوك التنظيمى الذى يزداد تعقيداً، وأثره على مهنة الخدمــة الاجتماعية والمنظمات، واستعداد متزايد للمجتمع ولتحديد القــدرة علــى الاســتجابة للمشكلات الاجتماعية الجديدة، وعدم استعداد المجتمع لإيجاد حلول للتمويــل الكــافى لمواجهة هذه المشكلات.

إن فهم مشاكل الإنسان تطور من وجهات نظر المجتمع المعقدة، وتحدد الكــثير مــن الظروف الإنسانية على أنها تشكل مشكلة للمجتمع بالإضافة إلى الحاجة لتحديد الهوية من جديد، للاستجابة للمشكلات الاجتماعية، وهى القوة الديناميكية لزيادة عدد منظمــات الخدمات الإنسانية فى المجتمعات.

وأصبح المجتمع أكثر تطوراً فى التدخل والعلاج، ونحن نعرف أن معظــم المشــكلات الإنسانية متعددة الأبعاد، وأن البرامج التى تركز على سلوك واحد فقط فى معظم الحالات أقل فعالية من تلك التى تعتمد على منهج شامل لدراسة الأفراد والأسر، وهكذا، والدولة الاتحادية والمجتمعات المحلية تسعى جاهدة إلى تطوير عدد كبير من التخصصــات المختلفــة لمواجهة المشكلات الإنسانية، وتشجع المنظمات المشاركة فى البحوث والممارسة العمليــة، والتى تخضع لأى شكل من أشكال التحالفات بين المنظمات لتوفير خدمة أكثر شمولاً، كما أن القاعدة المعرفية للمهن قد امتدت لمساعدة صانعى السياسات ومخططى البرامج لرؤيــة العلاقة بين المشكلات والحلول بوضوح. ويتسبب الانفجار المعــرفى أيضــاً فى إحــداث تغييرات كبيرة فى تقنيات وطرق التدخل المستخدمة لتحقيق أهداف الخدمة، ونحن بحاجــة

إلى قراءة صحيفة أو مجلة أكاديمية للتعرف على السلوك المعرفى والاجتماعى والمداخل العلاجية الطبية الجديدة لكل مشكلة، بالإضافة إلى وجهات النظر والنماذج التى يشملها كل مدخل، وأدى هذا النمو على مستوى المجتمع المحلى إلى التجزئة والخصوصية[17].

(2) الشراكات والشبكات: استجابة للتغيير:

إذا توافر للمنظمة كل الموارد التى تحتاجها لتنفيذ مهمتها المرتبطة بالحقوق الإنسانية، مثل المعارف والمهارات والوضع التقنى، وصورة المجتمع الإيجابية، وسياسة تدعيم بيئية للمدراء، فلا يوجد حاجة للتشبيك وضروريته، ولكن إذا كانت الموارد غير كافية لتعزيز الخدمة، وإيجاد خدمة جديدة فى السوق أو تحقيق هدف السياسة فى البيئة، فيمكن أن يلعب التعاون دوراً أساسياً، ومعظم المديرين أسسوا أشكالاً من الشراكات والشبكات بهدف الحصول على الموارد اللازمة، وتقاسم المخاطر، واختيار المشارك، والتنافس مع المنافسين، وتحسين القابلية للتكيف، وتحقيق اقتصاديات كبيرةِ الحجم.

(3) الحاجة إلى توسيع نطاق قطاع الاعمال:

اضطرت المنظمات اليوم إلى تقليص حجم قوى السوق والتركيز على مجموعة محدودة من الأنشطة، ولكن فى نفس الوقت، لابد من دخول أسواق جديدة، ويفترض ذلك أن يتوفر للمنظمة الموارد التى تحتاجها ويجعلها أقل تعرضاً للخطر من خلال استثمار الفرص الجديدة والموارد لإنتاج الأنشطة الجديدة، وأن الكثير من المنظمات الصحية ومنظمات الرعاية الاجتماعية تمر بنفس الظروف فى الوقت الراهن[18].

(4) الحاجة إلى المنافسة:

ليس شرطاً أن يكون المنافس حليفاً عن طريق الأنشطة التعاونية، فى نفس الظروف التى تحدث فى المنظمة (أ) تحتاج المنظمة إلى الحياد مع المنظمة(ب) قبل نجاح المنظمة فى تحقيق هدف معين. وفى هذه الحالة المنظمة (أ) الأقل كلفة – تتغلب على المنظمة (ب)، التى ربما تكون شريكة، ثم مرة أخرى تتنافس مع المنظمة (ب) عن طريق تشكيل تحالف مع المنظمة (ج) وقد يكون أكثر عائداً وأهمية، فى عصر الرعاية المؤسسية، وقد يكون نجاح التنافس فى الفرق بين المنظمة التى تغلق أبوابها والجديدة التى تحقق الاستقرار والنمو.

(5) الحاجة إلى التحرك السريع:

يتطلب منح التمويل وإدارة نظم الرعاية تحرك المنظمات بسرعة، ولسوء الحظ فإن سرعة التكيف تتطلب زيادة القدرة التنظيمية والغير موجودة فى كثير من المنظمات الصحية ومنظمات الرعاية الاجتماعية، ويوجد وسيلة وحيدة للتغلب على هذه الصعوبة وهو بناء التعاون التنظيمى المشترك، وتتمثل الشراكة بين المنظمات فى ثلاث أبعاد، مثلاً منظمات رعاية الأسرة استعانت بأخصائى متخصص فى تخطيط الرعاية الاجتماعية/ محلل السياسة، باحث/ إحصائى، كاتب/ محرر.

هؤلاء الثلاثة عملوا كفريق واحد وبالتضافر مع الثلاثة تخصصات وضعت خطة العمل السنوية التى استفادت منها كل منظمة على قدم المساواة وكانت نسبة الفائدة من تجميع الموارد ناجحة للغاية ابتداء من السنة الأولى.

(6) الحاجة إلى تحقيق فوائد وتغطية التكاليف:

يوجد أدلة قاطعة فى الوقت الحاضر تؤكد على أن التعاون هو وجود إستراتيجية فعالة لتحقيق اقتصاديات بسيطة مع تغطية التكاليف، وبتوقع أن التعاون ينبغى أن يؤدى إلى وفورات كبيرة، ويتحقق تكامل الخدمات وانتهاز الفرص فى المشروعات، بينما لا توجد بيانات بسيطة فاعلة، للمجتمع القائم على تكامل الخدمات لتحديد ما إذا كانت اقتصاديات الحجم لبرامج المشاركة فى تحققت فعلاً حيث أن المنطق يفرض حالة التنسيق باعتباره قيمة مضافة، وبالتأكيد يجب أن تضاف التكلفة .

ولكن ماذا عن دائرة التكامل الحقيقى؟ عندما تقوم عدة منظمات فى المجتمع بخدمة العملاء ويمكن القضاء على الازدواجية فى مكونات البرنامج، والتقييم، والتخطيط، حيث يفرض الحس السليم انخفاض إجمالى تكاليف الخدمات.

ويمكن التعاون المشترك بين عدد من المزايا الإستراتيجية الهامة أو التخصصات البشرية النادرة أو الأصول التى تمكن المنظمات من تعزيز السرعة والقدرة على التكيف، وبالتالى المزيد من النجاح على التنافس بمرور الوقت كما أن التعاون مشترك بين التكاليف والفوائد التى تحتاج إلى الوضوح[19].

(7) تمييز الأشكال التعاونية:

يحتاج المدراء أيضاً لفهم الأنواع المختلفة من التعاون سواء أشكال الاستثمار التى تتطلب وقتاً ومالاً أقل والتزاماً كبيراً، ويمكن فهم التسلسل الهرمى من الأشكال التعاونية من خلال تصنيف الوظائف كما يلى:

1- الشراكات الملزمة:

هى الشراكات والشبكات التى تتبادل الموارد ويمكن أن يطلق عليها الأشكال التعاونية الملزمة، وتكون بينها رابطة كبيرة غير رسمية، وكثيراً ما تقوم على أساس الصداقة والعلاقات الشخصية وتمكن المديرين من أن يكون لديهم أفضل الحدود، وتوفر وسيلة للحصول على الموارد مثل الموارد الحيوية والمعلومات غير المتوفرة من خلال قنوات أخرى، وذلك عن طريق تبادل العلاقة، ويتم بناء الشراكات والشبكات على مبدأ المعاملة بالمثل، وشكلت لتلبية الحاجة فى وقت محدد، وقد تستمر لسنوات عديدة كما يستفاد من أشكال تبادل الخبرات والمعلومات، ومن الأمثلة على ذلك رفاه المجتمع المحلى.

2- الشراكات الترويجية:

وهى الشراكات والشبكات التى تشكل لتحقيق هدف محدد بحكم الضرورة، والذى يجب أن يكون رسمياً، ويجب تمكين المديرين لتجميع الموارد من خلال المصادر المختلفة للعمل لتحقيق الهدف، وتحتاج إلى قدر كبير من التنسيق بدلاً من مجرد تبادل الموارد، ويتضح ذلك عندما يكون هناك علاقة تشريعية أو سياسة محددة والهدف هو إنجازها ومعالجتها، ويمكن أن تبقى لفترات طويلة من الزمن، وتمثل فى كل الحالات العلاقة بين الموارد والعمل المشترك.

3- الشراكات النظامية:

هى الشراكات والشبكات التى تشكل لتمكين المنظمات من المشاركة فى تقديم خدمة أو منتج محدد وترتبط بأحكام رسمية، وتسمح للمنظمات بدمج الموارد البشرية والأصول. فعلى سبيل المثال، فى نظام تقديم الخدمات المتكاملة، عن طريق مؤسسات يتم عمل خطط مشتركة للمؤسسات معاً، ويقوم موظفيهم بالعمل معاً وجهاً لوجه، والعملاء لا يدركون ما المؤسسة التى تقدم لهم الخدمة ولا يمكن التمييز بين العمال وأصحاب العمل وهذا

الشكل من التعاون مستمراً. وهذه الأشكال الثلاثة للتعاون متداخلة ومن الصعب تحديد اختلافات بينهم وهى تشكل الإطار الذى يصف سلسلة من الأشكال التعاونية، مع كل الأغراض المختلفة، والهياكل، والعمليات، والنتائج ومن المنطق أن التعاون المشترك بين المنظمات يتطلب الاتصال وتبادل المعلومات على نحو فعال، ثم تنسيق الموارد فى أنشطة مشتركة، قبل دمج الموارد.

حادى عشر: التعاون والتشبيك (العمل فى نطاق شبكة) مطلب لمواجهة المشكلات البيئية:

نظرا لشدة وحدة المشكلات البيئية ودرجة خطورتها العالية والحاجة للتكاليف والجهد والامكانات والخبرات لمواجهة مثل هذه المشكلات وصيانة البيئة والحفاظ عليها وصيانة الموارد، فان المنظمات المحلية والمجتمعات المحلية قد تفتقر كثيرا لهذه المتطلبات، مما تستوجب ضرورة وأهمية التعاون والتشكبيك والعمل فى مواجة المشكلات البيئية والحفاظ عليها فى نطاق شبكة تعزز وتقوى القدرات لمواجهة المشكلات البيئية والحفاظ على الموارد.

ويرتبط باستجابة المديرين والموظفين اعتماداً على شخصياتهم، والتجارب الماضية مع الجهود المشتركة، وأنهم بحاجة إلى الاستثمار والتفاؤل بشأن ما هو ضرورى لبدء جهد تعاونى واقعى لمواجهة المشكرت البيئية[20].

(1) الشروط الأساسية للتعاون:

وهى غالباً شروط مسبقة أهمها[21]:

1- **الموارد اللازمة والاستعداد لتحمل المخاطر:** وبذل الوقت والمال الضروريان لتأسيس العلاقات بين المنظمات، وزيادة الاستثمار والترويج لشراكات نظامية والحفاظ عليها.

2- **الواقعية** بشأن التكاليف الحقيقية قبل البدء فى الجهود التعاونية.

3- **أن يكون لدى المديرين إحساس نحو المغامرة** ولديهم موقفاً إيجابياً تجاه التغيير، وإيجاد رؤية مختلفة للمستقبل والنظر للابتكار بوصفه عملية تطورية بحيث يضيف قيمة إلى المبادرات السابقة.

4- **يجب على المديرين تحفيز العاملين بالمنظمة** وإنجاز نفس العمليات الموجهة نحو المستقبل مع الزملاء فى غيرها من المنظمات.

5- **تحتاج الشراكات دائما إلى بعض المخاطرة** ويجب أن يكون المديرين قادرين على تقديم التزام نحو العلاقة التنظيمية التى لا يوجد ضمان لنجاحها، والقـــدرة علـــى تحمل قدر من المخاطرة.

(2) مراحل التعاون والتشبيك:

1- مرحلة البحث عن شركاء:

إن تطوير الشراكات والشبكات فى جوهرها عملية سياسية، لأن الســـلطة يجـــب أن تكون مشتركة، خاصة فى المراحل الأولى من التعاون، ويمكن أن ينشأ صراع على السلطة بين من يؤيد الوضع الراهن ومن يريد الابتكار والتجديد، والسلطة يمكـــن أن تســـتخدم الإقناع، كما أن التغلب على مقاومة التغيير عملية سياســـية، ويتطلـــب ذلـــك الـــتفكير الاستراتيجى ومهارة التفاوض وحل الصراعات، وهذه العملية معقدة لأن دوافع المنظمات معاً وليس فقط لأن بعض الأعضاء يتقاسمون المصالح المشتركة ولكن أيضاً نتيجـــة لـــبعض الإجراءات المتضاربة الناتجة عن العلاقات، ولذلك تكون مترابطة ومتقاربة فى وقت واحد بمعنى أن بعض هذه الدوافع المشتركة بين عدة قطاعات يمكن أن تكون التحديات التحليلية وضرورة فهمها أمر أساسى فى بناء الشراكة بين المنظمات.

وحدد جراى Gray[22] منهجاً مفيداً فى المرحلة الأولى من بنـــاء الشـــراكات بـــين المنظمات يركز على مهارة المديرين، ويرتكز المنهج على ثلاث مفاهيم أساسية يجب تحقيقها لتطوير الشراكات بنجاح وهى:

أ- إقامة اتصال.

ب- وضع رؤية مشتركة.

ج- وجود أساس مستمر من خلال الثقة.

ومثلها مثل كل العمليات السياسية أن هذه المهام لا يتم تنفيـــذها بطريقـــة خطيـــة، باعتبارها أجزاء متكاملة من عملية تتسم بقدر كبير من التكيف المتبادل وإعادة الصـــياغة،

ولإنجاز هذه المهام يجب تعاون الجميع لتأمين كل ما يعوق إقامة علاقات عمل، والاتصـال المفتوح والثقة. إن العديد من الجمعيات التطوعية التى تعمل فى حاجة ماسة للحصول على الموارد الصراع، وكل ما له علاقة بالتكلفة.

ويمكن إنجاز المهام الثلاث على النحو التالى :

المهمة (1):إقامة الاتصال عن طريق التفاوض وتسوية النزاعات: [23]

إن الخطوة الأولى فى البحث عن شركاء جدد هو الشروع فى الاتصال مع المنظمـات التى يمكن أن تكون صالحة من حيث الأهداف والتاريخ والتجربة، والرؤية المشتركة والقيم والموارد التكميلية.

ولتحقيق ذلك يجب على المديرين دراسة توزيع السلطة والموارد أفقياً ورأسياً فى البيئة أو المجتمع، واكتشاف المنظمات التى لديها مكسب أو خسارة من جـراء تنفيـذ فكـرة التعاونية، وتحديد أصحاب المصلحة وتجنيدهم فى المفاوضات ويعد ذلـك خطـوة هامـة وحاسمة.

المهمة (2): تحديد البنية المعرفية المشتركة:

بعد إنشاء أرضية مشتركة، يجب تطوير البنية المعرفية المشتركة ويطلق عليهـا رؤيـة مشتركة، ويجب الاهتمام بهذه العملية لضمان أن المشاركين لديهم تعريف واحد مماثل عن المشكلة، وتحديد تعريف مشترك للحل وما يعتزمون القيام به والطريقة التى ستسـتخدم فى الحل.

أن يبدأ المديرون بعملية التخطيط للسعى لاتفاق حول تحديد المشكلة، وكيف يمكـن إدارة الرعاية والبيئة؟ "وكيف يمكن أن نوفر أفضل رعاية ودعم للعملاء؟" فمن الضرورى التركيز على المشكلة وأسبابها.

ويعتبر الصراع جزءاً من التفاوض وضرورياً لتحقيق أبنية معرفية مشتركة، والحاجة إلى مديرين أذكياء لإدارة الصراع وإمكانية الاستفادة منه لدفع المفاوضات إلى الأمام، وحـل ومواجهة الأفكار والخلافات غير المتفق عليها، ويمكن للمديرين مثلاً اسـتخدام غضـب الشركاء ، كما أن الصراع ضرورياً لتنشيط العمليات الإبداعية عند إجراء تغيير.

المهمة (3): تحقيق الثقة:

إن النجاح فى المهمتين السابقتين فى بناء التواصل وإيجاد بناء معرفى مشترك يؤدى إلى الاحترام المتبادل، والالتزام بالشراكة، وأن تعزيز هذه العملية يؤدى إلى تحقيق الثقة.

ويوجد العديد من عناصر علاقة الثقة أهمها:

1- **الثقة فى النوايا:** بين المديرين الشركاء المهتمين فى كل منظمة من منظمات الرعاية، وأن العلاقة لا تقوم على المصالح الذاتية وإنما المصلحة المتبادلة وأن الشركاء ملتزمون بإفادة الجميع.

2- **الثقة فى الكفاءة:** يجب أن يكونوا مقتنعين بأن الشريك لديه المعرفة والمهارات لتحقيق الفائدة للمنظمة، وأن المنظمة لن تتردد مستقبلاً فى الشراكة.

3- **الثقة فى وجهات النظر:** أن يكونوا مقتنعين أن للشريك بنائه المعرفى الذى لا يختلف عن البناء المشترك والذى يندرج فى إطار ثقافة المنظمة.

2- مرطة تنفيذ الخطط التنفيذية:

يجب تحويل الرؤية إلى قيمة من خلال الإدارة الفعالة للعلاقات التى تعتبر أساسية فى أى منظمة، ويجب على المديرين النظر بعناية فى أسباب قيام الشراكة، وبعد ذلك تصميم الهياكل والعمليات الإدارية المناسبة والفعالة لتحقيق مهمتهم والمراقبة والتنسيق فى المنظمات، وعلاقاتها أفقياً والتى تختلف عن المنظمة الواحدة، ونظراً لوجود درجات مختلفة للتكامل فإنه يجب اتخاذ قرارات بشأن عمليات التكامل تقوم على أساس طبيعة العمل وليس على مفاهيم مجردة عن الرغبة فى التكامل [24].

ثانى عشر: نسق سياق البيئة فى سياسات الرعاية الاجتماعية وإدارتها:

يركز التخطيط الاستراتيجى على أن ممارسه إدارة الرعاية الاجتماعية يتأثر بالبيئة الخارجية والعوامل الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية فى البيئة التى يمكن أن تلعب دورا هاما فى البناء الادارى، وتحديد كيفيه إدارة الرعاية الاجتماعية وتصور ممارستها، وفى العصر الحديث من المناسب النظر فى كيفيه تأثير البيئة الخارجية على مستقبل الممارسة فى إدارة الرعاية الاجتماعية ويوجد عدد من العوامل البيئية الأساسية يمكن أن تساهم فى

تحديد إطار إدارة الرعاية الاجتماعية فى السنوات المقبلة، ويحتاج ذلك لإبراز تحليل هذه العوامل بعمق وكذلك والقوى البيئية، لكى يمكن تحديد الإطار المرجعى فى إدارة الرعاية الاجتماعية فى أى مجال، وكذلك الآثار المترتبة على إدارة الرعاية الاجتماعية فى القطاع الأهلى (القطاع غير الهادف للربح).[25]

وتتحدد العوامل أو القوى البيئية الرئيسية فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والعوامل التكنولوجية التى ستساعد على تحديد سياق إدارة الرعاية الاجتماعية فى السنوات المقبلة، وخاصة مع انهيار الشيوعية، والاقتصاد العالمى، والتغيير فى السلطة السياسية الوطنية وتغيير سياسة الرفاه الاجتماعى، وإعادة اكتشاف المجتمع وحركه المساءلة والمحاسبية، والتقدم فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن الرعاية الاجتماعية تواصل البحث عن سياقات وأسواق جديدة لتحل محل العقود السابقة.

ونتيجة للانخفاض المستمر فى الإنفاق، والاستياء لزيادة الاهتمام بتدخل الدفاع والفضاء الجوى والشركات فى قطاع الرعاية الاجتماعية، مما يسبب مفارقه فى إدارة الرعاية الاجتماعية، وعاده ينظر للرعاية الاجتماعية على أنها الأنشطة التى تقع خارج الساحة الرأسمالية والسوق الحرة، وأن ممارسه وإدارة الرعاية الاجتماعية فى المستقبل قد تكون إلى حد كبير محاوله لإيجاد طرق خلاقه لحل هذا التناقض عن طريق مزج القيم التقليدية للرعاية الاجتماعية مع منافسه السوق الحرة للآليات الإدارية.[26]

وفى الاقتصاد العالمى يستمر تسارع العولمة الاقتصادية وتشجع المصارف الدولية للشركات العملاقة على التحرك بأنشطتها الأقل تكلفه، ونتيجة لذلك فان المنافسة الاقتصادية العالمية من المرجح أن تقيد وتعقيد الهيكله، وربما خفض نظم الرعاية الاجتماعية فى معظم الدول الصناعية بما فى ذلك الولايات المتحدة.

والنمو الاقتصادى فى المستقبل سيكون أقل اعتماداً على إنتاجية قطاع الصناعات التحويلية وأكثر اعتماداً على إنتاجية التكنولوجيا العالية وقطاعات الخدمات بما فيها خدمات الرعاية الاجتماعية. ويعتبر ذلك بمثابة تحدياً اقتصادياً رئيسياً للمستقبل، وسيعتمد على زيادة إنتاجية التقنية، والحاسب الآلى، والعاملين فى مجال المعرفة بما فى ذلك المهنيين فى الرعاية الاجتماعية.

كما أن التحديات المستقبلية لإدارة الرعاية الاجتماعية الناتجة عن الاقتصاد العالمى سوف تشمل إيجاد طرق خلاقة بالتعاون مع الكليات، والأعمال التجارية لتنمية المعرفة، ومستويات المهارة لدى العاملين، لتوفير الرعاية الاجتماعية ونوعية العائد والخدمات.

(1) السلطة السياسية الوطنية:

يوجد تباين فى الثقافة السياسية والتوجه الأساسى نحو السياسة، والحكومة، والقطاع الخاص، والرعاية الاجتماعية بين الدول والمجتمعات حتى فى المجتمع الواحد.

ونتيجة للتحولات السياسية والجغرافية فى السلطة، فإن إدارة الرعاية الاجتماعية يتزايد اتجاهها نحو النزعة الوطنية المحافظة، ويمكن أن تعطى السلطة السياسية دفعة إضافية لمراقبة حجم ونطاق وتكلفة الحكومة، والميل للقطاع الخاص والسوق الحرة، لإيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، كما أن الاتجاه نحو الدولة، والجماعات المحلية والسيطرة على المجتمع والسياسة العامة، وسياسة الرعاية الاجتماعية على وجه الخصوص ستصبح لا مركزية أكثر. وقد يرجع السبب – جزئياً على الأقل- إلى التحول الجغرافى الوطنى فى السلطة السياسية، وأيضاً انعكاس لظاهرة عالمية التى كانت سائدة لبعض الوقت. وفى بعض الدول والمجتمعات ستتحول سياسة الرعاية الاجتماعية إلى مستوى الحكومات المحلية (المدن والمحافظات) وفى بعض الحالات إلى مستوى المجتمع المحلى.

وأن ممارسه وإدارة الرعاية الاجتماعية فى بيئة السباسة العامة ستكون أكثر تنوعاً وسياسة التنوع قد تصبح قاعدة للرعاية الاجتماعية، ومن الواضح أن سياسة التنوع سوف تؤدى إلى مزيد من الخلافات بين الدول والمدن والمجتمعات المحلية فى الرعاية الاجتماعية، من حيث الأولويات، والممارسات الإدارية، وسيكون هناك تحديا للسياسات والممارسات المهنية مع كبار السن لتزايد أعدادهم.

وسيزداد فرص التطوع، وأهميته ليس فقط لمديرى الرعاية الاجتماعية فى ميدان الممارسة مع كبار السن، ولكن أيضا التكلفة على المجتمع والحكومة، من حيث توفير المعاشات التقاعدية والضمان الاجتماعى والرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية طويلة الأجل وغيرها، من الخدمات الداعمة للأعداد المتزايدة من المسنين ستكون مذهله، وإذا كانت هناك أموال كافيه لتجاهلها أكثر من غيرها لمعالجه المشكلات الاجتماعية للمسنين

وغيرهم من الفئات المستهدفة، وجميع مديرى الرعاية الاجتماعية فى السنوات القادمة سوف يتعين عليهم بالضرورة الاهتمام بكبار السن.

(2) إعادة اكتشاف المجتمع:

ويبدو أن المجتمع يعيد اكتشاف مزاياه وفوائده، ويمكن اكتشاف المجتمعات المحلية فى طبيعتها الجغرافية أو مجموعات من الأفراد لهم هوية ثقافيه مشتركة أو مصلحة مشتركة، وتوجد أسباب كثيرة لإعادة اكتشاف المجتمع ولكن سنركز على ضرورة الانخفاض فى تمويل الرعاية الاجتماعية ،وإعادة تقييم منظمات الرعاية الاجتماعية والمهنيين وإحياء القيم الروحية. إن الانخفاض فى التمويل العام للرعاية الاجتماعية قد أدى الى زيادة التركيز على نهج المجتمع الأهلى غير الحكومى لمواجهه المشكلات الاجتماعية.

كما أن إعادة اكتشاف المجتمع لا يساعد المجتمعات المحلية فى إدراك وتحديد المشكلات والأمراض فقط، ولكنها تحدد القوى الإنسانية والأسرة ورأس المال الاجتماعى لاستخدامها فى مساعده الذات لتحسين حياه السكان.

ويعتمد إصلاح نظام الرعاية فى حد ذاته على تعاون المجتمع فى جهوده للرعاية الاجتماعية للاعتماد على الذات، ويساعد إعادة اكتشاف للمجتمع على إحياء القيم الروحية ونهضتها فى العديد من المجتمعات المحلية والجماعات الدينية التى تشكل عنصر رأس المال الاجتماعى، وتزداد المشاركة فى مبادرات التغيير الاجتماعى وتقبل خدمات الرعاية الاجتماعية، كما أن الجماعات الدينية أيضاً تعتمد اعتماد كبيرا على المتطوعين لتقديم الرعاية الاجتماعية وغيرها من الخدمات المجتمعية، وبذلك توفر الإنتاج المشترك وفرص التطوع إعادة اكتشاف للمجتمع، ويعنى أن مديرى الرعاية الاجتماعية سيزدادوا وعياً تجاه تنظيم المجتمع المحلى، وتنميه المهارات فى المجتمعات المحلية، والمساعدة فى تطوير وتعزيز التعاون فى المجتمع.

وسوف تصبح إدارة الرعاية الاجتماعية فى المستقبل أكثر الحاجات المعلنة من حيث المخرجات والجودة ونتائج برامج الرعاية الاجتماعية ،بما فيها التركيز أساساً على تحقيق نتائج وعائد لدى العملاء، واستمرار الضغط من أجل قدر كبير من المسائلة والمحاسبية الذى يأتى من مجموعه متنوعة المصادر بما فى ذلك الحكومة وإدارة الرعاية ومؤسسات

القطاع الخاص. إن حركه المسائلة والمحاسبية وأثارها قد تكون أكثر وقعاً فى مجالات الرعاية الاجتماعية، نتيجة لنضوج الرعاية الاجتماعية وأنها الآن مثل الأعمال التجارية الكبيرة، كما أن المساءلة والمحاسبية للرعاية الاجتماعية من حيث نسبه النفقات من الميزانية الحكومية ستكون لغة الأداء، وسوف تصبح جزءا أساسياً من مفردات إدارة الرعاية الاجتماعية فى المستقبل(27).

(3) التقدم فى تقنيه تكنولوجيا المعلومات:

سوف يستمر زيادة توافر تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها فى التأثير على الرعاية الاجتماعية بأساليب وطرق مختلفة، بما فى ذلك أساليب وصول العملاء إلى الخدمات وأساليب الرعاية الاجتماعية للمهنيين لأداء وظائفهم، وأساليب التعامل بين المهنيين فى الرعاية الاجتماعية، والعملاء بعضهم البعض.

وإذا كانت المعلومات قوه فإن تكنولوجيا المعلومات لديها نفس القدر من القوة لإضفاء الطابع الديموقراطى على الرعاية الاجتماعية. كما أن تكنولوجيا المعلومات ستزيد من تمكين العملاء والمنظمات، وسيتزايد معرفه المواطنين عن خدمات الرعاية الاجتماعية والمنظمات عن طريق إتاحة الوصول إلى شبكه الانترنت فى المنازل والمنظمات والمكتبات ومراكز الخدمة والمدارس....الخ، والرعاية الاجتماعية فى إطار ذلك ستكون قادرة على تطبيق وتقديم المساعدة والخدمات على الانترنت، مثل الشهادات التى تصدر الكترونيا، والعملاء سيكونوا قادرين على الوصول والاتصال بالعالم وغيرهم من الناس.

وبذلك نظم المعلومات ستصبح أساسية وجوهرية فى إدارة الرعاية الاجتماعية، وتكنولوجيا المعلومات ستمكن المهنيين فى الرعاية الاجتماعية من إجراء مقابلات العملاء، وقضيه التخطيط والارشاد، والزيارات المنزلية، وأنشطه الرصد والتقييم عن طريق الهاتف المحمول والبريد الالكترونى والفاكس، وعقد المؤتمرات عن طريق الفيديو، وشبكه الانترنت ونظم المعلومات المتكاملة وقواعد البيانات، وبذلك ستوفر الرعاية الاجتماعية للمهنيين تقييم الحاجات، ومدى توافر الموارد وبيانات العملاء بغرض التخطيط والتسويق والتقييم، وأيضاً تكنولوجيا المعلومات سوف تقلل إلى حد كبير تأخر الوقت فى تقديم الرعاية الاجتماعية وتدعم أفكار جديدة، وبرامج جديدة، وتبادل الدروس المستفادة بين منظمات

الرعاية الاجتماعية فى المنطقة الواحدة من المجتمع، والتعاون مع منظمات الرعاية الاجتماعية فى مناطق أخرى.

والنتيجة الطبيعية لزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات فى مجالات الرعاية الاجتماعية ستزيد الشراكة بين منظمات الرعاية الاجتماعية فى القطاع الخاص والأعمال التجارية على الأقل فى المستقبل المنظور، وكذلك الحكومة ومنظمات الرعاية الاجتماعية والجمهور.[28]

وكذلك تقديم الخدمات الكثيفة بصورة متزايدة عن طريق الشراكة والعلاقات التعاقدية مع الشركات التجارية الخاصة، وبالفعل بعض المجتمعات المحلية (فى الولايات الجنوبية) بالولايات المتحدة تعاقدت مع البنوك الالكترونية، للعمل لصالح النظم الغذائية والمساعدات النقدية والطوابع للمستهدفين.

(4) الاتجاهات الإدارية الرئيسي[29]:

فى السنوات المقبلة، يمكننا أن نتوقع تغييرات عديدة فى أساليب وممارسة إدارة الرعاية الإجتماعية نتيجة التغييرات البيئية، والممارسات الإدارية الجديدة لكى تكون أكثر انسجاماً مع القوى البيئية الأساسية.

وإن إدارة الرعاية الاجتماعية مستقبلاً ستركز:

1- لتكون أكثر قدرة على المنافسة ،والعلاقة بين منظمات الرعاية الاجتماعية التى وصفت بأنها أكثر تعاوناً من المنافسة فإن هذا الوصف غير دقيق، حيث تكمن المنافسة فى التمويل والبرامج والعملاء، وسوف تتخذ المنافسة أشكالاً كثيرة، بما فى ذلك التنافس على مصادر جديدة للإيرادات (العقود الحكومية، ومنح المؤسسات، وتطوير المنتجات والخدمات الجديدة، وغيرها)، وسوف تأخذ المنافسة أيضاً أشكالاً نحو مزيد من التنسيق والتعاون بين منظمات الرعاية الاجتماعية.

2- مزيد من التحول إلى القطاع الخاص، حيث أن الاتجاه المحافظ المناهض للحكومة، فاننا نجد البيئة والرعاية الاجتماعية والإداريين قد لا يكون لهم خيار سوى التحول إلى القطاع الخاص لزيادة استخدام التقنيات مثل العقود والمنح، وفى الواقع أن الخصخصة وكأنها النظام الأمثل "لسياسة الرعاية الاجتماعية".

3- مزيد من إعادة الهيكلة، بسبب زيادة المنافسة، ومزيد من الخصخصة وزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات، ومنظمات الرعاية الاجتماعية العامة التى لا تستهدف الربح فى المستقبل سوف يزداد تغير هياكلها التنظيمية، والعديد من منظمات الرعاية الاجتماعية سوف تقلص حجمها ، وتصبح أصغر حجماً بفضل تكنولوجيا المعلومات التى ستمكن مديرى الرعاية الاجتماعية من زيادة الرقابة الإدارية. وسيزداد التحالفات الجديدة والتعاون الخلاق لمنظمات الرعاية الاجتماعية، وسيتم التمييز بين العام والخاص فى قطاعات الرعاية الاجتماعية، وستواصل الضبابية، وعلى الأقل سوف يحدث بعض الخلط بين قطاع الرعاية الاجتماعية الذى لا يستهدف الربح وذلك الذى يسعى للربح وقطاع الأعمال.

4- زيادة التسويق للرعاية الاجتماعية، وسوف يكتشف المهنيون أن التخطيط الاجتماعى التقليدى، وتقنيات تقييم الحاجات ليست كافية لضمان البقاء فى المستقبل ولاستمرار برامجها، وستظهر قضايا مثل الخدمات والأجور وكيف يمكن تعبئتها وتكثيفها لكى تكون جذابة للعملاء، ومصادر التمويل ستزداد أهمية هذه القضايا فى التوجيه والرعاية الاجتماعية، وسوف تضطر الإدارة إلى اللجوء بالضرورة إلى زيادة استخدام تقنيات التسويق.

5- مزيد من إدارة المشروعات فى اللامركزية وتفويض سياسة الرعاية الاجتماعية وسوف تترتب عليها بالضرورة إدارة الرعاية الاجتماعية لكى تصبح أكثر الأعمال الحرة مع الطبيعة الأساسية لإدارة الرعاية الاجتماعية، وسيكون التركيز على الخبراء حيث سيتم التركيز على المشروعات الإبداعية فى استحداث أنواع جديدة من السياسات، والبرامج، والتعاون، وجداول التمويل للتصدى للمشكلات الاجتماعية والتى ستصبح أكثر أهمية.

6- أكثر تركيزاً على إدارة الجودة. وهو النهج التقليدى لضمان الجودة فى خدمات الرعاية الاجتماعية والتأكد من نوعية هذا النهج فى المستقبل، ومنظمات الرعاية الاجتماعية المعنية سوف تركز أكثر على العملاء، والتركيز بصورة أكبر على إدارة الجودة، وستستفيد بقدر أكبر من فرق الجودة، والتغذية المرتدة من المستهدفين، ورضا العملاء عن طريق الدراسات الاستقصائية وغيرها من التقنيات.

7- مزيد من التركيز على النتائج فى المستقبل، وإدارة الرعاية الاجتماعية ستكون أقل اهتماماً بالعمليات وأكثر اهتماماً النواتج والنتائج، وهذا التغيير يتطلب التكيف لكثيرين فى الرعاية الاجتماعية – وخاصة المهنيين الاجتماعيين من خلال التعليم والتدريب والخبرة فى العمل– وهذه العملية تؤكد أن ممارسة وإدارة الرعاية الاجتماعية سوف تركز على قياس الأداء، وأداء الميزانية، والتعاقد على الأداء.

8- مزيد من التخطيط الاستراتيجى، ويبدو أن معظم منظمات الرعاية الاجتماعية والإداريين يحتاجون إلى تطوير نوع من نهج منظم للتقييم المستمر، والتقييم البيئى للعملاء للبرنامج والمنظمات، وأن الإطار المرجعى سيكون الخطة الإستراتيجية مع التركيز على الفرص والتهديدات البيئية.

9- الدعوة أكثر إلى المحافظة: الدعوة من أجل الرفاه الاجتماعى بصفة عامة، وللمسنين بشكل خاص فى المستقبل، واحتياجات الفئات الضعيفة من السكان مثل الأطفال والمرضى العقليين، والمعوقون، وغيرهم وسوف يتعين بالضرورة الدفاع عنهم على الصعيد الوطنى، والدولة، والحكومة المحلية.

10- مزيد من التركيز على العملاء، كان فى الماضى تركيز إدارة الرعاية الاجتماعية أكثر على احتياجات المنظمات والبرامج لمزيد من المنافسة، غير أن التركيز سيزداد نحو العملاء، والتمويل وزيادة التركيز على الأداء والمساءلة، وإدارة الجودة، والتسويق، والتخطيط الاستراتيجى والأمل معقود على أن العملاء سوف يتم إعادتهم إلى مكانهم الحقيقى فى تركيز إدارة الرعاية الاجتماعية، ومن ثم تفاعلاتهم مع البيئة .

مراجع الفصل العاشر

(1) http://www.qalqilia.edu.ps/icology.htm

(2) http://www.maaber.org/philosophy/ecology.htm

(3) http://www.qalqilia.edu.ps/icology.htm

(4) Ibid.

(5) http://www.maaber.org/philosophy/ecology.htm

(6) http://adlouni.7olm.org/t130-topic

(7) طلعت مصطفى السروجي، إدارة المؤسسات الاجتماعية الاصلاح والتطوير، دار الفكر، عمان،2012، ص ص : (383–397) .

(8) Gert Spaargaren (et. al), Environment and Global Moddenity, International Sociological Association, Saga, London, 2000, p: (121).

(9) R. Robertson, Globalization: Time – Space and Homogeneity – Heterogeneity, in: M. Featherstone, S. Lash and R. Robertson (eds), Global Modernities, London: Sage, 1995, P: (25).

(10) Gert Spaargaren (et. al), Op. Cit, pp: (125 - 126).

(11) R. Robertson, Op. Cit, p: (28).

(12) Gert Spaargaren (et. al), Op. Cit, pp: (130 - 132).

(13) Ibid., p: (135).

(14) Ibid., p: (136).

(15) Catfierine Foster After, Interorganizational Collaboration in the Task Environment, (In) Rino J. Patti, The Handbook of Social Welfare Management, London, Sage Publications, Inc., 2000, pp: (283 - 284).

(16) D. Menefee & J. Thompson, Identifying and Comparing Competencies for Social Work Management: Apracyice driven Approach, Administration in Social Work, 18 (3), 1994, pp: (5 - 15).

(17) Catfierine Foster After, Op. Cit, pp: (285 – 286).

(18) S. Hassett & M. Austin, Service Integration: Something Old and Something New, Administration in Social Work 21, (3), 1997, pp: (11 - 13).

(19) Catfierine Foster After, Op. Cit, pp: (287 – 290).

(20) C, Alter & J. Hage, Organizations Working to – gather. Newbury Park, Ca: Sage., 1993, pp: (33 - 39).

(21) Catfierine Foster After, Op. Cit, pp: (391 - 392).

(22) B. Gary, Conditions Facilitating Interorganizational Collaboration, Human Relations, 39, (10), 1985, pp: (914 - 922).

(23) Catfierine Foster After, Op. Cit, pp: (295 - 298).

(24) Ibid., p: (300).

(25) J. M, Bryson, Strategic Planning for Public non – Profit Organizations, San Francisco: Jossey – Bass. 1995, pp: (112 - 118).

(26) Lawrence L. Martin, The Environmental Context of Social Welfare Administration (In), Rino J. Patti, Op. Cit., pp: (55 - 56).

(27) Ibid., pp: (57 - 59).

(28) Ibid., p: (61).

(29) Ibid., pp: (63 - 64).

الفصل الحادى عشر
التخطيط البيئى منهج تنموى

أولا: التحول في مناهج التخطيط نحو منهج التخطيط التنموي البيئي

ثانيا: ما التخطيط البيئى ؟.

ثالثا: المفاهيم الأساسية للمنهج البيئى فى التخطيط التنموى

رابعا:أهمية التخطيط البيئى

خامسا:مبادئ التخطيط البيئى

سادسا: تكامل البيئة والتنمية فى صنع القرار التخطيطى

سابعا: مراحل التخطيط البيئى

ثامنا: المردودات الايجابية للتخطيط البيئي

تاسعا: دمج الأبعاد البيئية مع التنمية على مستوى التخطيط

عاشرا: البعد البيئي في التخطيط الجماعي

حادى عشر: تحديات التخطيط البيئى

ثانى عشر: محاسبة المسؤولية البيئية - الاجتماعية

اولا: التحول في مناهج التخطيط نحو منهج التخطيط التنموي البيئي :

الانسان كائن مخطط لوقائعه ومستقبله ولكن للتخطيط كمنهج ضوابط حتى يمكن تحقيق الأهداف بأقل كلفة وفى الزمن المحدد، كما أن الخطة الناجحه هى تلك التى تنطلق دائما بواقعية من اموضوعية أيكولوجية ونظم مجتمعية إقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية محددة تؤثر فى التخطيط كما يؤثر فيها فهى التى تمده بالموارد والامكانات والطاقة، وهو الذى يغير وينمى ويطور ويحسن من نوعية الحياه مستهدفا تحقيق أعلى درجات الرفاه الاجتماعى.

ويتميز لنظام البيئي بالتوازن الديناميكي بين أجزائه المتفاعلة المتكاملة المتطورة معا كنسق إجتماعى، وبالتوازن الديناميكي الخارجي بينه وبين النظم الأخرى، وكلما كانت العلاقات الداخلية والخارجية للنظام أكثر تنوعاً وتكاملاً وتوازناً، كان النظام مؤشرا لقدرته على التجدد والاستمرار، ويساعد هذا المفهوم للنظام البيئي على التخطيط البيئى الشامل وتحقيق التنمية المستدامة وفعالية إدارتها بصورة متكاملة.

بالنظر لمفهوم التنمية نجده متعدد الأبعاد يشمل الأبعاد الأقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع الانساني، ويعد من أهم الانتقادات للتخطيط التقليدي للتنمية هو غياب وضعف اهتمامه بالجانب البيئي، لذلك فالتحديات الكبيرة التي تواجه المجتمع هو تخطيط التنمية لمقابلة حاجات الأنسان الأساسية بطريقة تتوافق مع البيئة المجتمعية، حيث تسمح التنمية بتفاعل الانسان والتأثير الايجابى أو السلبى مع البيئة الطبيعية التى يحيا فى إطارها.

وتعد مصادر البيئة الطبيعية من ماء وتربة وحياة نباتية وحيوانية رأس المال الطبيعي الذي تتوقف عليه عمليات التنمية، وأن التخطيط الجيد ببساطة هو كيفية استثمار مصادر الطبيعة البيئية لمقابلة حاجات الانسان دون تدمير للنظم البيئية.

وفي بداية السبعينات[1]عقدت عدة مؤتمرات (مثل مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الانسان الذي عقد في ستوكهولم عام 1972، وندوة كوكويوك عن أنماط استخدام المصادر والبيئة واستراتيجيات التنمية التي عقدت في المكسيك عام 1974، ثم مؤتمر ريودي جانيرو للبيئة والتنمية في البرازيل عام 1992، ومؤتمر جوهانزبيرغ للتنمية المستدامة في جنوب افريقياعام

2002 وغيرها) ساهمت كلها في توضيح العلاقة بين البيئة والتنمية وفي التبديل التدريجي للمفهوم الخاطئ بأنهما متنافرتان، ولقد كونت هذه الأفكار الأساس لنقاش واسع في منتديات اقليمية ودولية متعددة، ولقد استخدمت تعبيرات مثل " الأنماط البديلة للتنمية " و" التنمية المتوازنة بيئيا " و" التنمية الملائمة للبيئة " و" التنمية القابلة للأستمرار " و" التنمية المضطردة " و" التنمية المستدامة " وغيرها للتعبير أساسا عن رسالة واحدة هي أن البيئة والتنمية مرتبطتان ارتباطا وثيقا، وفي الحقيقة يدعم كل منهما الأخر، ولذلك فكما نخطط للتنمية ينبغي أن نخطط للبيئة بشكل متزامن ومتوازن أيضا.

زاء ذلك فان التبدل في النظرة للبيئة والتنمية وعلاقتهما تتطلب تحديث مناهج التخطيط التنموي (فلسفة وآليات) باتجاه استيعاب الاعتبارات البيئية جنبا إلى جنب مع الاعتبارات التنموية قطاعيا ومكانيا وبما يحقق الموازنة بين متطلبات التنمية ومتطلبات حماية وتحسين البيئة. ولقد أشارت معظم الأدبيات التخطيطية لبلدان العالم وخاصة النامية منها إلى أن هناك تدرج في اهتمامات التخطيط التنموي ابتدأت بالمنهج الاقتصادي للتخطيط التنموي واستراتيجياته (النمو المتوازن والنمو غير المتوازن).

وقد أدى منهج التخطيط التنموي الاقتصادي **Economic Development Planning Approach** الى ظهور تمركزات ضخمة من التنمية في مناطق محدودة من المجتمع تحيط بها مناطق شاسعة تعاني من الفقر والتخلف (أي الثنائية المكانية).

لذلك انطلق المنهج المكاني للتخطيط التنموي ليمثل الوسيلة الأساسية لتحقيق قدر من التوازن في توزيع الأنشطة التنموية (الصناعة، الزراعة، الاسكان، النقل...الخ) بين مناطق المجتمع، وبالتالي تقليص التباين في مستويات التنمية سواء في الخدمات العامه أو قوى الانتاج أو السكان أو الدخول الفردية بما يسهم فى تحقيق العدالة، والذى يعد فى الوقت ذاته مواجهه حقيقية للعوامل الدافعة للهجرة الداخلية سواء عوامل جذب أو طرد.

إن منهج التخطيط التنموي المكاني **Spatial Development Planning Approach** في صنعه للسياسات والخطط يراعى البعد الاجتماعي بجانب الاقتصادي، وأن المكان بالنسبة له يتمثل بالموقع الجغرافي **Geographical Location** وهو الحيز المكاني نطاق الاهتمام للفعاليات للبرامج والأنشطة المختلفة.

لا أن التوسع الكمي والنوعي لهذه الفعاليات والأنشطة لأسباب متعددة كزيادة حجم السكان وتغيير نمط الاستهلاك والرغبة في زيادة الأرباح في وقت سريع وتغيير استعمالات الارض كل هذه العوامل وغيرها أدت الى افراز آثار عديدة على مكونات البيئة الطبيعية في الحيز المكاني الذى تتواجد فيه البرامج والأنشطة حيث:

- استنزفت الموارد الطبيعية أو بعضها خاصة غير المتجددة منها.
- تلوث المكونات الأساسية للبيئة الطبيعية الهواء، المياه، الأرض.

ولقد كانت الطبيعة قادرة على امتصاص أغلب هذه الآثار من خلال آليات تكيفية طبيعية، ولكن في القرن الاخير، ونتيجة للتطور التقني والزيادة في عدد السكان بدأت الطبيعة تظهر أعراضاً تدل على فقدان ذلك التوافق، وقد نتج عن ذلك تدهور في نوعية البيئة **Quality of Environment** التي انعكست آثارها في تدهور نوعية الحياة **Quality of Life**، حيث للتدهور طابع أخلاقي وصحي للانسان، وظهرت هذه المشكلة في البلدان المتطورة التي قطعت أشواطاً بعيدة في مختلف المجالات، أما في البلدان الاقل تطوراً فبدأت هذه المشكلة تأخذ دورها المؤثر في البيئة الطبيعية نتيجة للخطط التنموية التي وضعتها هذه البلدان لتقليص الفجوة التنموية بينها وبين البلدان المتطورة، ومن هنا كان التعارض بين اهداف تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي وأهداف حماية وتحسين البيئة، لذلك كان التركيز على الدعوة – كما جاء في مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة الانسانية في ستوكهولم عام 1972– الى ايجاد نوع من التنسيق بين اهداف التنمية وأهداف حماية وتحسين البيئة.

من هنا ظهر المنهج البيئي للتخطيط التنموي وهو الوسيلة لتحقيق ما يسمى في الأدبيات الحديثة بالتنمية المستدامة **Sustainable Development**، حيث أن منهج التخطيط التنموي البيئي **Environmental Development Planning Approach** يتعامل مع الأبعاد البيئية فضلا عن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية فيصنع السياسات والخطط، وأن المكان بالنسبة له أكثر شمولية، وهو فضلا عن كونه يمثل الموقع الجغرافي للبرامج والأنشطة، فهو يمثل الوسط **Media** الذي تحدث فيه هذه فعاليات البرامج والأنشطة والعلاقات المتبادلة.[2]

ثانيا: ما التخطيط البيئى ؟:

يُعرَّف التخطيط البيئي بأنه مفهوم ومنهج جديد لتقدير وتقويم الأوضاع والظروف البيئية، وتقويم مشروعات وبرامج خطط التنمية من منظور بيئي، أو بمعنى أخر هو التخطيط الذي يحكمه بالدرجة الأولى البعد البيئي والآثار البيئية المتوقعة لخطط التنمية على المدى المنظور وغير المنظور، والآثار الناجمة عن الأنشطة الانسانية وهو أيضا التخطيط الذي يهتم بالقدرات البيئية بحيث لا تتعدى مشروعات التنمية وطموحاتها الحد البيئي الحرج، وهو الحد الذي يجب أن نتوقف عنده ولا نتعداه حتى لا تحدث نتائج عكسية قد تعصف بكل ثمار مشروعات خطط التنمية.

هو أيضا منهج تنموى لتحقيق أهداف التنمية المتواصلة، يتسم بشمولية الجوانب والأبعاد البيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية ةالعلاقات المتبادلة وتكاملها فى نسق مجتمعى متوازن، بحسن استثمار وتوجيه القدرات المجتمعية ولتحقيق العدالة من عوائد التنمية فى المناطق المكانية المختلفة، والوقاية والحماية من تدهور توازن البيئة الطبيعية والحفاظ على توازنها ولتحسين نوعية البيئة والأبعاد المختلفة لتحسين نوعية حياة السكان بالاعتماد على الذات.

قد يكون السؤال المنطقى هنا ما الفرق بين التخطيط الاستراتيجى والاجتماعى والبيئى والتخطيط للتنمية المستدامة؟

ونوضح ذلك باختصار مركزين على الاختصاصات فقط فى:

– استخدام التخطيط الاستراتيجى فى القطاع الخاص غالبا فى المنظمات والمؤسسات لبلورة رؤى طويلة المدى للشركات والمنشآت فيما يخص الأهداف وخطط العمل فى المدى القريب، وذلك بتعبئة الموارد المتاحة لزيادة القدرة التنافسية للمؤسسة او المنشاة فى السوق.

– أما التخطيط الاجتماعى فيختص بتمكين أفراد المجتمع المحلى فى عمليات تشاركية لتصميم وتنفيذ مشروعات وبرامج خدمية تتوافق مع حاجاتهم وتحسن من نوعية حياتهم.

- بينما التخطيط البيئى الذى يستخدم أساليب عديدة لتقدير وتقييم الظروف والأوضاع البيئية وتحديد الاجراءات اللازم اتخاذها نحو حماية البيئة من آثار تنفيذ مشروعات التنمية بصورة عامة والأنشطة الانسانية بصفة خاصة.

- وأخيرا نجد التخطيط للتنمية المستدامة يدمج الثلاث أنواع للتخطيط حيث يدمج بصورة عادلة الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية فى مشروعات برامج التنمية واستراتيجيات لانتاج وتقديم السلع والخدمات وبمشاركة المعنيين.

إن التخطيط البيئي- من خلال معالجته للمشكلات البيئية وتقويمه لمختلف المشروعات-، يؤدي في نهاية الأمر إلى إيجاد بيئة صحية آمنة، يعيش فيها أفراد أصحاء بعيدين عن ضغوط المشكلات البيئية، وبالتالي فإن هؤلاء الأفراد يصبحوا أكثر قدرة علي العمل والإنتاج، مما يؤدي ذلك إلى تحقيق نمو اقتصادي، كما أنه يقلل من النفقات حيث تطبيق المبادئ التي تقوم عليها عمليات التخطيط البيئي من شانها أن تدفع إلى تحقيق وفورات اقتصادية. فمثلاً لتحقيق مبدأ الوقاية خير من العلاج، يستلزم إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي للمشروعات الجديدة، بحيث يتم التعرف على ما هي الأضرار البيئية التي قد ينتج عنها وذلك لتفاديها مسبقاً؟، وبالتالي يتم تفادي النفقات المالية التي كانت ستطلب لمواجهة تلك الأضرار، كما أن مبدأ الاعتماد على الذات يساعد على تحقيق وفورات اقتصادية، فهو يدفع نحو الاعتماد على الخبرات والتقنيات المحلية بدلاً من صرف أموال طائلة في استيراد الخبرات والتقنيات الأجنبية. وكذلك بالنسبة لمبدأ العودة إلى الطبيعة، الذي يدفع إلى الاعتماد على الحلول الطبيعية المنخفضة التكاليف.

ثالثا: المفاهيم الأساسية للمنهج البيئى فى التخطيط التنموى: [3]

إن التغير الذى حدث في المناهج التخطيطية لأغلب بلدان العالم في المرحلة الأخيرة من القرن العشرين تمثل بادخال الاعتبارات البيئية في هذه المناهج من خلال اعتماد مبدأ الوقاية كأساس للتعامل مع الاشكالية البيئية، وذلك كون أحد أسباب التخطيط هو لتجنب الاخطار والوقاية منها، فضلا عن الأسباب الأخرى مثل مواجهة المشكلات وتقليل التناقضات...الخ، حيث تصبح السياسات والخطط التنموية اكثر حماية وحفاظا على البيئة. وأن فهم المنهج البيئي للتخطيط التنموي يرتكز على ثلاثة مفاهيم رئيسية:

المفهوم الاول:

أن التفكير يكون بشكل شمولي والتطبيق محلي. Thinking Globally and Act Locally

المفهوم الثاني:

في الأنظمة البيئية كل شئ مرتبط بكل شئ. Everything is Connected to Everything

المفهوم الثالث:

أن الأنظمة البيئية الطبيعية لها امكانات محددة لتقبل المتغيرات التي تطرأ عليها دون أن يحدث التدهور، فاذا تم تجاوز هذه الامكانات فان أحتمالات التدهور تصبح واردة بأثارها السلبية على الأنسان حاليا ومستقبلا. ويطبق هذا المنهج ينطبق على الأنشطة التنموية المختلفة، فهو ينطبق على الصناعة والزراعة والاسكان والنقل، كما أنه ينطبق على المناطق الحضرية والمناطق الريفية، ويأخذ فى اعتباره مدخلات التخطيط الأيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية والفنية.. فهو جوهر التنمية البيئية.

من هنا ندرك أن مشكلة التطور الاجتماعي والاقتصادي في البلدان النامية هي عملية معقدة للغاية كونها أصبحت مرهونه بحماية البيئة الطبيعية وتحسينها للوقاية من المشكلات التي حدثت في البلدان الاخرى وأن هذه البلدان النامية لازالت تمتلك:

- المرونة الكبيرة Greater Flexibility في الاستجابة لمفاهيم البيئة الطبيعية.
- الفرصة الكبيرة Greater Opportunity لانجاز الفعل المؤثر لحماية أنظمتها الطبيعية بتكلفة بسيطة.

رابعا:أهمية التخطيط البيئى:

1-التخطيط البيئي يؤدي إلى وقف استنزاف الموارد الطبيعية وترشيد استخدامها، وفي ذلك منافع اقتصادية كبيرة.

2- التخطيط البيئي يهتم بكفاءة استخدام الطاقة وتقليل الفاقد منها، بما يؤدي ذلك إلى تحقيق وفورات اقتصادية. كما أن الاهتمام بالبحث عن مصادر بديلة متجددة للطاقة يؤدي إلى خلق فرص اقتصادية.

3–مواجهة الثنائية المكانية التى قد يفرزها التخطيط الاقتصادى.

4– تحقيق العدالة ف توزيع الخدمات بين المناطق المختلفة.

5– يضم التخطيط البيئي في طياته مشروعات تحقق أرباحاً اقتصادية، وخير مثال على ذلك مشروعات الاستفادة من المخلفات وإعادة تدويرها، فبدل التخلص من المخلفات والتكبد في سبيل ذلك نفقات مالية وآثار بيئية سلبية، فإنه يتم التعامل مع المخلفات كمورد اقتصادي يتم من خلال إعادة تدويرها إنتاج العديد من المنتجات.

6– تحقيق التوازن البيئى فى السياق المجتمعى.

7– ضمان الحماية والوقاية من المشكلات البيئية المختلفة التى قد تؤدى لاهتزاز التوان البيئى

8– التكامل بين الأبعادوالوقائع المجتمعية المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

9– توطين وأقلمة البرامح والمشروعات التنموية وتوافقها مع الواقع البيئى.

10– خفض نفقات مواجهة المشكلات البيئية باعطاء أولوية عل الجانب الوقائى، والتركيز على الاعتماد على الذات.

11– ضمان تواصل التنمية واستمراريتها.

12– تعزيز دمج وتكامل البيئة فى التنمية.

13– يعتبر التخطيط البيئى حجر الأساس فى إنشاء المدن الجديدة.

خامسا:مبادىء التخطيط البيئى:

(1) مبدأ الوقاية خير من العلاج:

يعد من المبادئ الهامة لخفض التكاليف التى قد تنفق فى علاج المشكلات والآثار الناجمة عنها، كما أن المبدأ ينعكس أهميته أيضا فى إرتباطه بالحماية والحفاظ على البيئة مما يعزز استمرارية التنمية وتواصلها، ويرتبط هذا المبدأ بمتغيرات هامة أهمها الوعى ودرجته لدى سكان المجتمع خاصة الوعى التنموى بما يجعل الالتزام به فى الدول النامية حيث تداد نسبة الأمية فى هذه الدول، كما أن الوعى يوجه السلوك الانسانى ويرتبط به فى تفاعلاته مع

البيئة، إضافة إلى ان الدول النامية تجد نفسها فى مازق أمام اولويات سياساتها فى علاج المشكلات الحادة مما يستنزف الكثير من مواردها ويؤثر حتما على أولوية الوقاية، فكثير من الدول النامية لا تهتم بالواقع إلا إذا ظهر ما يهدد استقرار النسق البيئى وتوازنه من مشكلات.

(2) مبدأ التكامل والشمول:

يعنى تكامل النظام البيئى مع النظم المجتمعية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية فى إطار شامل والعلاقة التبادلية بين هذه النظم لتحقيق التوازن البيئى، ويساعد الالتزام بهذا المبدأ على دمج الواقع البيئى بمتغيراته المختلفة فى التنمية، كما أن الشمول يساعد على العدالة فى توزيع العائد والخدمات على جميع المناطق والتغلب على الثنائية المكانية وتركز الخدمات فى منطقة جغرافية دون غيرها بالنسق البيئى.

(3) مبدأ العودة إلى الطبيعة:

ويعنى دمج الواقع البيئى الأيكولوجى والطبيعى فى التنمية، والعودة إلى الطبيعة غالبا رخيصة التكاليف، واكثر تقبلا لدى السكان لارتباطها بالبعد الثقافى القمى لديهم، كما يساعد كثيرا فى توطين وأقلمة البرامج والمشروعات التنموية وتوافقها مع البيئة، وتطوير المؤسسات المجتمعية، وبذك فان جذور التطوير والحداثة ووقائع التنمية والتطوير تنبع من الواقع البيئى الأيكولوجى المجتمعى مما يؤثر إيجابيا على تقبل ومشاركة المواطنين ومن ثم ضمان فعالية الخطة فى تحقيق أهدافها.

(4) مبدأ الاعتماد على الذات:

ويعنى قدرات وامكانات المجتمع المختلفة التكنولوجية والاقتصادية والتنظيمية والمؤسسية........الخ القائمة والكامنه،والثقة فى قدراته على إحداث التنمية ذاتيا، وبذلك تنبع التنمية وتنهض منطلقة من داخل المجتمع ذاته، دون الاعتماد على الغير من خارج المجتمع، وفضلا عن دعم الثقة لدى السكان، فان نكاليف التنمية تكون أقل ما يمكن، والشعور بالاستقلالية والقدرة على المنافسة ودفع حركة التنمية والاسراع بمعدلاتها والتحكم الواعى فى ايقاعاتها.

سادسا: تكامل البيئة والتنمية فى صنع القرار التخطيطى:

إن عملية التحول نحومنهج التخطيط التنموي البيئي تختلف من بلد الى آخر طبقاً للظروف السياسية والاقتصاديه والاجتماعية، وانعكاس ذلك على الاولويات في صنع السياسات والخطط التنموية، ولهذا الاختلاف هناك بلداناً اتخذت خطوات في هذا المجال في حين هناك بلدان لازالت في بداية الطريق.[4]

إن الأنظمة الحالية لصنع القرار التخطيطي لعدد من البلدان النامية تحاول أن تفصل بين الجوانب البيئة والاجتماعية – الاقتصادية ضمن المستويات المختلفة للسياسة والتخطيط والادارة ويؤثر ذلك على الأنشطة والمؤسسات والأفراد وله تضمينات مهمة في كفاءة واستمرارية التنمية، لذلك ينبغى توافق أو اعادة تشكيل عملية صنع القراربشكل أساسي **Fundamental Reshaping Decision Making** وفقاً للظروف الخاصة بالمجتمع وذلك لوضع البيئة والتنمية في جوهر القرار التخطيطي وبشكل مؤثر وبما يؤدي إلى تحقيق التكامل التام **Full Integration** لهذه العوامل في كل المستويات التخطيطية [5].

واستناداً لمؤتمر ريو (قمة الارض) وما نتج عنه من جدول أعمال القرن الواحد والعشرين (Agenda 21) تم وضع برنامج لتكامل البيئة والتنمية في صنع القرار، حيث تضمن هذا البرنامج مجموعة من الأنشطة المتعلقة بخطوات تكامل البيئة والتنمية في مستويات السياسة، التخطيط والادارة، وأن هذه الأنشطة ينبغي انجازها من قبل الحكومات طبقا لخصوصية كل مجتمع بالتنسيق مع المنظمات العالمية ذات العلاقة كبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) وغيرهما , وتتضمن هذه الأنشطة ما يأتي: [6]

(1) تحسين عملية صنع القرار:

ينبغي على الحكومات أن تحسن عمليات صنع القرار لانجاز التقدم في تكامل الاشكاليات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية ضمن إطار التنمية، بحيث يجعلها ذات كفاءة اقتصادياً، وعادله ومسؤولة اجتماعياً، وصديقة للبيئة فى ذات الوقت.

وعلى البلدان أن تطور اولوياتها الخاصة بها طبقاً لسياساتها وخططها وبرامجها الوطنيه من خلال الأنشطة التالية:

•ضمان تكامل الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في صنع القرار بكل المستويات وفي كل المؤسسات.

•اختيار اطار عمل سياسي يتم بنائه وطنياً ويعكس المنظورالبعيد المدى ومنهج تشابك القطاعات كأساس للقرارات.

•انشاء الطرق والوسائل المقره وطنياً لتأكيد تنسيق السياسات والخطط (اقتصاديه واجتماعيه وبيئيه) وأدوات السياسة: متضمنة الاجراءات الرسمية والميزانية.

•مراقبة وتقييم عملية لتنمية بشكل منظم وانشاء عملية مراجعة دورية لحالة تنمية الموارد البشرية، والواقع الاقتصادي والاجتماعي وحالة البيئة والموارد الطبيعية.

•ضمان الشفافية Transparency، والمحاسبيه Accountability لتطبيقات البيئة في السياسات والخطط الاقتصادية القطاعية.

•ضمان سهولة وصول المعلومات لشرائح المجتمع وتسهيل استلام وجهات نظر هذه الشرائح والسماح بمشاركة فاعلة.

(2) تحسين أنظمة التخطيط والادارة :

وللوصول لمنهج متكامل لصنع القرار، فانه يتطلب تحسين أنظمة البيانات وطرق التحليل المستخدمة لاستخدامها فى عمليات صنع القرار،لذلك فانه ينبغي على الحكومات وبالتنسيق مع المنظمات العالمية أن تقيم حالة انظمتها التخطيطية والادارية لكى تكون مناسبة وتحديث وتعزيز الخطوات لتسهيل تكامل الاعتباراتال اجتماعية والاقتصادية، والاشكاليات البيئية حيثما كان ظروريا وتطورأولوياتها طبقاً لسياساتها وخططها وبرامجها الوطنية لتحقيق الأنشطة التاتية:

•تحسين استخدام البيانات والمعلومات في كل مراحل التخطيط والاداره بحيث يكون الاستخدام منظما ومتزامنا للبيانات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

•اختيار خطوات تحليلية لتقدير متزامن لآثار القرارات تتضمن الآثار ضمن وبين المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وهذه الخطوات ينبغي امتدادها الى ما قبل مستوى المشروع أي إلى مستوى السياسات والخطط والبرامج.

•اختيارمناهج تخطيطية متكاملة ومرنه تسمح باعتبارات تعدد الاهداف وتمكن من تحقيق التغيرات المطلوبة وأن هذه المناهج تسهل تكامل مكونات البيئة مثل الهواء، المياه، الارض، والموارد الطبيعية الأخرى كمنهج المنطقة المتكاملة **Integrative Area Approach** ومنهج التخطيط الايكولوجي لتشكيل الأرض **Ecological Landscape Planning Approach**.

•ختيار أطر استراتيجية تسمح بتكامل الأهداف التنموية والبيئية كأنظمة المعيشة المستدامة والتنمية الحضرية والتنمية الريفية وغيرها.

•انشاء إطارعام لاستعمالات الأرض والتخطيط العمراني تطور فى إطاره خطط قطاعية متخصصه وتفصيلية كالمناطق المحمية والزراعية والغابات والمستعمرات البشرية والتنمية الريفية.

•اختيار أنظمة ادارة متكاملة بشكل خاص لادارة الموارد الطبيعية.

• اختيار مناهج متكاملة للتنمية المستدامة بين البلدان المتجاورة تتضمن مناطق الانتقال عبر الحدود **Transboundary Areas**.

•استخدام أدوات السياسة **Policy Instruments** التشريعية والتنظيمية والاقتصادية كأدوات للتخطيط والادارة.

•تحويل المسؤليات التخطيطية الادارية الى المستويات الدنيا.

•انشاء الخطوات لتضمين المجتمعات المحلية في التخطيط الاحتمالي **Contingency Planning** للحوادث البيئية والصناعية وتبادل المعلومات بشكل مفتوح عن المخاطر المحلية.

(3) البيانات والمعلومات :

حيث يمكن أن تطور البلدان أنظمة لمراقبة وتقييم التقدم الذى حدث نحو تحقيق التنمية المستدامة من خلال اختيارمؤشرات تقيس التغيرات عبر الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

(4) اختيار استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة:

ينبغي على الحكومات وبالتنسيق مع المنظمات العالمية كلما كان مناسبا أن تختار استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة مستندة على القرارات المتخذه في مؤتمر ريو، وبشكل خاص جدول أعمال القرن الواحد والعشرين وأن هذه الستراتيجية يتم بنائها بالتنسيق بين مختلف السياسات والخطط القطاعية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى المجتمع وأن الخبره الناتجة من العمل التخطيطي الحالي كالتقارير الوطنيه المقدمة للمؤتمرات واستراتيجات الحفاظ على البيئة، والخطط البيئية، ينبغي أن تستخدم بشكل كامل وتنسق ضمن استراتيجية للتنمية المستدامة المشتقة وطنيا، **Country- driven Sustainable Development Strategy** وأهدافها ينبغي أن تكون لضمان المسؤولية الاجتماعية للتنمية لاقتصادية وفي نفس الوقت حماية الموارد البيئية للأجيال القادمة،وهذه الستراتيجيه ينبغي تطويرها بالمشاركة على نطاق واسع، وأن تستند على التقييم للحالة والمبادرات الراهنة.[7]

سابعا: مراحل التخطيط البيئى:

يتطلب التخطيط البيئي المحلي عدة مراحل يمكن إنجازها في:

(1)مرحلة التصور والبناء:

تحقيق ضبط شامل ودقيق للحالة البيئية مع مراعاة مناطق القوة والضعف، وتعد هذه المرحلة حلقة ضرورية لمعرفة الأوضاع وتطورها وكذلك الاعتماد على منهجية تستهدف تحقيق التنمية المحلية المستدامة.[8]

تحديد االمشكلات وترتيبها حسب معايير متفق عليها وضوابط محددة.

صياغة الأولويات حسب خطورة المشاكلات القائمة وحجم آثارها سواء على صحة السكان أوعلى البيئة أولتكلفتها الاقتصادية مع مراعاة الإمكانات المتاحة والأهداف المستقبلية التي حددها المجتمع.

وضع رؤية شاملة وأفقية للمجتمع وتبني سياسة عامه في مجال المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية تشتمل على إستراتيجية وبرنامج عمل دقيق وواضح يساعد تحقيقه على

الحد من تدهور البيئة ومن تحسين إطار المعيشة، والحلول المقترحة يجب أن تكون مناسبة وذات تكاليف مقبولة وأن تراعى الوضع الجغرافي والزمني.

(2) مرحلة التنفيذ والتتبع والتقييم:

لإنجاز وتحقيق تخطيط بيئي محلي مناسب ومقبول، يجب الاعتماد على مقاربة تشاركية خلال جميع مراحل البرمجة، ويمكن للمسؤلين تعزيز هذه الديمقراطية التشاركية بالعمل على مساهمة ومشاركة جميع االسكان المحليين في التخطيط وفي إنجاز المشاروعات المتعلقة بالتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد يجب التذكير على أن مؤتمر "ريو ديجنيرو" قد أقر أن التنمية المستدامة والمتوازنة لا يمكن لها أن تتحقق بدون مشاركة حقيقية وفعالة للسكان.

ويتطلب ذلك تنمية الوعى الجمعى لدى المستهدفين من السكان، ودعم ثقافة الديمقراطية لدى المسؤلين فى المجتمع المحلى، وإطار تشريعى يتيح تعدد فرص المشاركة لدى الناس،ودعم مبادرات المسؤلين لتحسين نوعية الحياة افى المجتمع، كما أن للدولة دورا كبيرا في هذا الاتجاه وذلك بإصلاح المجال القانوني المرتبط باللامركزية المحلية، وتطوير مصادر التمويل وتنويعها وتقديم الدعم التقني الضروري للمحليات، وتشجيع وتأييد المبادرات الجيدة وإيجاد شبكة لتبادل المعلومات والنماذج الفاعلة.

بالاضافة إلى تطوير الإدارة الجماعية المحلية ودعم ثقافة اللامركزية والاعتماد على الذات وتحسين أساليب البيئة المحلية، يجب بناء نظام للمتابعة والتقييم معتمدا على الشفافية والافصاح لجميع السكان والمسؤلين بالمحليات، يدعم التنمية المستدامة فى المجتمع.

ثامنا: المردودات الايجابية للتخطيط البيئي: [9]

بالرغم من أن هناك من كان يعتقد بأن حماية البيئة ما هو إلا ترف ومعرقل للنمو الاقتصادي، إلا أن التجارب الواقعية أثبتت خطأ تلك الأفكار، ففضلاً عن أن حدة وشدة المشكلات البيئية أجبرت الدول على اتخاذ إجراءات حماية البيئة سبيلاً لا مفر منه، فقد وجد أن حماية البيئة ليست معرقلة للنمو الاقتصادي، بل إنها تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي. وإذا ما تتبعنا على سبيل المثال نشأة التخطيط البيئي، نجد أن هذا النوع من التخطيط لم يأت إلا كنتيجة منطقية بعد تجارب متعددة في التعامل مع مشكلات البيئة والتنمية، حيث أن الآثار السلبية الناجمة عن مشاكل الانفجار السكاني، وعدم الاستغلال

الرشيد للموارد الطبيعية، والتلوث البيئي، وانتشار المستوطنات العشوائية، والأمراض والوبائيات، من جانب، وارتفاع مستويات المعيشة، وزيادة وسائل الترفيه، والاتصال والحركة السريعة والميسرة للسكان، وظهور أنماط الاستهلاك المفرطة، من جانب أخر، كل ذلك شكل تهديداً حقيقياً وضغوطات قوية على سلامة البيئة.

ولم يكن أسلوب اتخاذ الإجراءات والأنشطة اللازمة لإصلاح الضرر البيئي حين حدوثه أسلوباً مجدياً، فقد يظهر هذا الأسلوب النجاح، ولكن على الأمد الطويل يتضح أن هذا النجاح عابر لأنه لم يتم معالجة جذور المشكلة والعمل على مواجهتنا أو الوقاية منها مبكراً، ومن هنا ظهرت محاولات جادة إلى إيجاد تحول جذري في أسلوب التعامل مع تلك المشكلات، وأصبح الاعتقاد أن غياب التخطيط الفعال وعدم وجود التخطيط المتكامل يزيد من تلك المشكلات، ومن ثم وجد أن المخرج الوحيد والسبيل الأكثر فعالية يتمثل في تطبيق التخطيط البيئي، الذي يأخذ بعين الاعتبار الاعتبارات البيئية بجانب الاعتبارات الاقتصادية، والذي يقوم على مبدأ الوقاية أفضل من العلاج، من حيث أن تطبيق هذا المبدأ هو أقل كلفة وأكثر فعالية من معالجة المشكلات بعد حدوثها.

ولذلك أصبح التخطيط البيئي اليوم يمثل أحد أهم الوسائل الإستراتيجية لحماية البيئة. فمع الاتجاه عالمياً نحو تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، أي جعل تلك الموارد قادرة على تلبية الاحتياجات التنموية للجيل الحاضر والأجيال المقبلة، وازداد الاهتمام بتطبيق منهج التخطيط البيئي باعتباره المفتاح الأساسي الذي يمكن أن يضمن دوران عجلة التنمية واستدامتها دون أن تتوقف.

وبشكل عام فان التخطيط البيئي لا تقتصر مردوداته الايجابية على البيئة فقط، وإنما تتسع لتشمل جوانب أخرى. ويمكن أن نجمل أهم تلك الفوائد في المجموعات التالية:

(1) الفوائد والردودات البيئية:

للتخطيط البيئي فوائد عدة في مجال حماية البيئة منها مايلي:

أ. التخطيط البيئي هو الطريق الأمثل الذي يمكن أن تضمن الإدارة البيئية من خلاله بأن الجهود المبذولة لحماية البيئة تسير بشكل منظم ومخطط، وستكون لها نتائج مرضية.

ب. يسهم التخطيط البيئي في حل والتخفيف من وطأة مختلف القضايا البيئية. فمثلاً، من خلال تقويمه للمشروعات التنموية بحيث لا تضر بالكائنات الحية يسهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي، ومن خلال تقويمه للمشروعات الصناعية بحيث تقلل انبعاثاتها من الملوثات الهوائية إلى أدنى حد يساعد في التخفيف من حدة قضايا الاحتباس الحراري وتغيير المناخ. وتوجد هناك من أنواع مخرجات التخطيط البيئي ما يسمى بالخطط البيئية النوعية أو التخصصية والتي تختص كل نوع منها بحل مشكلة بيئية معينة.

ج. يدعم التخطيط البيئي استخدام وتطبيق مختلف أدوات ووسائل حماية البيئة. فمثلاً، يدعم التوعية البيئية حين يضم في خططه الأنشطة والبرامج المتعلقة برفع مستوى الوعي البيئي، ويدعم التربية البيئية، عندما يضم في خططه الإجراءات والعمليات المطلوبة لدمج التربية البيئية في مناهج التعليم.

د. من خلال تطبيق التخطيط البيئي يستطيع صانعوا القرار، ومسؤلو البيئة والتنمية، التأكد من أن التنمية تحقق الأهداف المرسوم لها، دون أن تترك آثار ضارة بالبيئة.

(2) الفوائد والردودات الصحية:

إن تطبيق التخطيط البيئي يسهم في إيجاد بيئة صحية، يعيش فيها أفراد أصحاء بعيدين عن ضغوطات المشكلات البيئية ومثلاً على ذلك:

أ. من خلال الاهتمام بالتخطيط السليم لحركة المرور والطرق، ومما يؤدي ذلك إلى خفض الضوضاء وانبعاثات المركبات، وفي ذلك آثار صحية إيجابية.

ب. من خلال التخطيط لزيادة المساحات الخضراء والتشجير في المناطق الحضرية، ومما يؤدي ذلك إلى تنقية الهواء وامتصاص الضوضاء فالمساحات الخضراء هي الرئة التي يتنفس بها السكان ويرتبطون من خلالها بالطبيعة.

جـ. كما أن التخطيط لاستخدام التكنولوجيات الصديقة للبيئة والإنتاج الأنظف، والتخطيط لإقامة المناطق الصناعية بعيداً عن المناطق السكنية، وتقييم الأثر البيئي للمشروعات الصناعية، كل ذلك يؤدي إلى تقليل التأثيرات السلبية للتنمية الصناعية على صحة السكان.

د. ان التخطيط السليم للتخلص الآمن من المخلفات، وإعادة استخدامها، يحمي السكان من نقل الأمراض والتدهور الصحي، وذلك بعكس إذا ما تم التخلص من المخلفات بطرق غير سليمة من خلال دفنها، أو حرقها، أو إلقاءها في المياه السطحية، كل ذلك يؤدي إلى تأثيرات ضارة على صحة السكان.

(3) الفوائد والردودات الاجتماعية:

من الفوائد الاجتماعية التي تتولد عن تطبيق التخطيط البيئي الآتي:

أ. ان التخطيط البيئي يقود إلى تحقيق العدالة في توزيع الموارد الطبيعة بين الجيل الحالي والأجيال القادمة، وذلك من خلال استخدامه الموارد الطبيعة استخداماً رشيداً، وبالشكل الذي يجعل تلك الموارد قادرة على تلبية احتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة ويسهم بذلك فى تحقيق العدالة الجيلية.

ب. التخطيط البيئي من خلال دمجه للبعد البشري في المشروعات التنموية، يعمل على تحقيق الرضا والقبول لدى أفراد المجتمع تجاه هذه المشروعات، حيث يشعرون بأنها وضعت لمصلحتهم، انهم يمتلكونها، وذلك نتيجة لمشاركتهم في توجيه هذه المشروعات منذ مراحله الأولى بما يضمن فعالية ونجاح هذه المشروعات، وزيادة درجة الانتماء المجتمعي.

ج. التخطيط البيئي يسهم في الحد من الفقر، ويخفف من حدة المشكلة السكانية، من خلال الموازنة بين النمو السكاني وكفاءة استخدام الموارد المجتمعية.

د. ان اهتمام التخطيط البيئي بإعادة تخطيط المدن تخطيطاً سليماً، وإنشاء مدن جديدة موائمة بيئياً وبشرياً، يساعد بشكل كبير في القضاء على المناطق العشوائية، وبالتالي يساعد في خفض الجرائم والمشكلات الاجتماعية الأخرى التي تظهر في تلك المناطق.

(4) الفوائد والردودات الاقتصادية:

يسهم التخطيط البيئي بشكل مباشر أوغير مباشر في تحقيق وفورات اقتصادية، ومن أمثلة ذلك:

أ. أن الفوائد الصحية للتخطيط البيئي والتي تسهم في إيجاد بيئة صحية، يعيش فى إطارها أفراد أصحاء بعيدين عن ضغوطات المشكلات البيئية، لها بعد اقتصادي ايضاً،

فهؤلاء الأفراد الأصحاء يكونون أكثر قدرة على العمل والإنتاج، مما يؤثر ذلك ايجابياً في رفع معدلات الإنتاج الاقتصادي.

ب. إن تطبيق المبادئ التي تقوم عليها عمليات التخطيط البيئي من شانها أن تدفع إلى تحقيق وفورات اقتصادية. فمثلاً لتحقيق مبدأ الوقاية خير من العلاج، يستلزم إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي للمشروعات الجديدة، بحيث يتم التعرف على الأضرار البيئية التي قد ينتج عنها، وذلك لتفاديها مسبقاً، ومن ثم تفادي النفقات المالية التي كانت ستتطلب لمواجهة تلك الأضرار. كما أن مبدأ الاعتماد على الذات يساعد على تحقيق وفرة اقتصادية، فهو يدفع نحو الاعتماد على الخبرات والتقنيات المحلية بدلاً من إنفاق أموال طائلة في استيراد الخبرات والتقنيات الأجنبية. وكذلك بالنسبة لمبدأ العودة إلى الطبيعة، الذي يدفع إلى الاعتماد على الحلول الطبيعية المنخفضة التكاليف.

ج. التخطيط البيئي يسهم في وقف استنزاف الموارد الطبيعية وترشيد استخدامها، وفي ذلك منافع اقتصادية كبيرة، حيث تظل هذه الموارد تخدم التنمية أقصى فترة زمنية ممكنة.

د. التخطيط البيئي يهتم بكفاءة استخدام الطاقة وتقليل الفاقد منها، كما يهتم بالبحث عن مصادر بديلة متجددة للطاقة، مما يسهم ذلك في إيجاد فرص اقتصادية جديدة.

ه. يتضمن التخطيط البيئي مشروعات تحقق أرباحاً اقتصادية. وأفضل مثال على ذلك مشروعات إعادة تدوير المخلفات، فبدل التخلص من المخلفات والتكبد في سبيل ذلك نفقات مالية وآثار بيئية سلبية، يتم التعامل معها بوصفها مورداً اقتصادياً، وذلك بإعادة تدويرها لإنتاج العديد من المنتجات.

و. تطبيق التخطيط البيئي في مواجهة الكوارث البيئية، يساعد على تقليل حجم الخسائر الاقتصادية الناجمة عن هذه الكوارث.

وبالرغم من هذه المردودات الايجابية للتخطيط البيئى إلا أننا نجد مثلا، أن النظرية العسكرية في الولايات المتحدة تقول، اعرف عدوك. ومع ذلك فقد أنفقت أمريكا عام 1990 ثلاثمائة وثلاثة مليارات دولار لحماية أهدافها العسكرية من الخطر، ومجرد أربعة عشر مليار فقط لحماية البيئة، مع أن صحة الشعب الأمريكي معرضة لخطر عناصر التلوث

بكل أنواعه كما هو الحال فى الدول الأخرى سواء في الماء والهواء، ويجب تعديل الاستراتيجيات فى كل الدول والتركيز على أهم هذه الاستراتيجيات وخطط العمل،المعتمدة في حملات وقاية الأرض.(10)

تاسعا: دمج الابعاد البيئية مع التنمية على مستوى التخطيط:

التخطيط البيئي والتنمية: (11)

ترتكز فلسفة التنمية على حقيقة مفادها بأن الاهتمام بالبيئة والموارد البيئية يعد أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن استتراف الموارد البيئية، والتي تعد مقوما أساسيا لأي نشاط اقتصادي كيفما كان نوعه (زراعي، صناعي، سياحي...)، سيكون له آثار سلبية على التنمية الاقتصادية بشكل عام، ولهذا فان أول اعتبار في مفهوم التنمية هو الحرص على ضمان التوازن بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استغلال مفرط للبيئة من جهة، مع مراعاة الأمن البيئي من جهة أخرى، من هنا كانت الحاجة ماسة إلى دمج اعتبارات البيئة والتنمية في عملية صنع القرار.

ومن هنا يبرز مفهوم الإدارة البيئة والذي يحيل على كل ما يتقرر من سياسات وما يوضع من خطط واستراتيجيات للبيئة والموارد الطبيعية والبشرية، ويكون الهدف الرئيسي منه تعبئة الطاقات البشرية الضرورية والاستفادة من الخيرات البيئية الطبيعية وفق شروط لا تسمح بهدر هذه الموارد واستغلالها دون حاجة، بما يؤدي إلى الاستنفاع منها على المدى الطويل تحقيقا لاستدامتها.

ولما كانت التنمية تعتمد اعتمادا مباشرا على استهلاك موارد الطبيعة، فإن زيادة معدل التنمية دون دراسات متكاملة للبيئة تؤدي حتما إلى استتراف الموارد وتدهور إنتاجية موارد أخرى، من هنا كانت أهمية التخطيط البيئي باعتباره العملية التي بموجبها تتحول أهداف السياسة البيئية إلى استراتجيات، وأهداف عملية على أساس تشخيص دقيق للنظام البيئي القائم، وهو إلى جانب عمليات إدارة البيئة، وتدبير شؤونها التي تضطلع به الأجهزة المكلفة بتنفيذ تلك الأهداف يعد أداة لتطبيق السياسة البيئية. فالتخطيط البيئي بذلك هو الذي يضع حماية البيئة في مجال الأولويات استنادا إلى العناصر التالية: الحفاظ على التكامل البيئي، السعي لتحقيق كفاية اقتصادية، والسعي لتحقيق العدالة، بالإضافة إلى الوعي

الحاسم بضرورة حماية البيئة بكل أبعادها، مع ايجاد الحس البيئي عند جميع المهتمين، مخططين أو منفذين وحتى السكان المحليين.

كما أن التخطيط البيئي ليس منفصلا عن باقي الخطط، وإنما هو إدخال البعد البيئي عند إعداد خطط التنمية، ويتطلب التخطيط البيئي عمقا علميا لايستهان به، بدءاً من الروابط البيئية للمخططين والبيئيين، والتي تشكل إحدى الأدوات التي يمكن اللجوء إليها لتوحيد عناصر المنهج البيئي أملا في الوصول إلى تنمية حقيقية، وانتهاء بالتقييم المحدد للآثار البيئية للتنمية، ويرجع ذلك إلى تعدد العناصر المرتبطة بالتخطيط وتداخلها بعضها البعض، مما يستدعي ضرورة التوصل إلى الاستيعاب الشامل والمتكامل لدور كل هذه العناصر في عمليات التخطيط.

ومن أهم العناصر المرتبطة بالتخطيط البيئي للتنمية ضرورة الربط بين القرارات الاقتصادية والبيئية والعمل على تجميع الإدارة في جهاز أو مؤسسة واحدة تكون مسؤولة عن التخطيط البيئي والاقتصادي، إذ لا يمكن تصور ممارسة التخطيط البيئي للتنمية مع تعدد للأجهزة، ويعتمد التخطيط البيئي للتنمية على المعلومات البيئية والتي تشكل القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها الدارسون والمخططون وواضعوا السياسات في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأن الهدف الأساسي للتخطيط هو استخدام وتوظيف المتاح من المعلومات والخبرة (معلومات عن التربة– المناخ – المياه – الغطاء النباتي....الخ).

وبالاضافة إلى ذلك فان التخطيط لا يمكن أن ينجح إلا مع وجود القدرات المحلية الكافية والمؤهلة لمتابعة وتقييم المتغيرات البيئية بطريقة فعالة من خلال التعرف على المشكلات، ووضع الحلول المناسبة لها، وتنفيذ هذه الحلول بكفاءة عالية ثم اتخاذ التدابير اللازمة لضمان استمرارية الوضع المرغوب فيه على مر الزمن، ومع ما يستلزمه ذلك من إعداد للتشريعات والمؤسسات التي يعهد إليها بنشر الوعي البيئي وتعميمه.

إن التطور السريع للنمو العمراني بمعايير يطغى عليها الهاجس التجاري والاقتصادي سمح بطغيان الحركة الآلية على حساب النشاط الإنساني وأثر بقوة سلبا على الصحة البدنية والنفسية للمجتمع.وحق سكان المدن التمتع بممارسة السير والتجول في حياتهم اليومية وسط بيئة آمنة ومريحة التزاما بمقتضيات المواثيق والاتفاقيات الدولية والقومية

والإسلامية المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة والتنمية المستدامة والتي تهتم بضمان الصحة والرفاه والعناية الطبية وتوفير الخدمات الاجتماعية وتهيئة جميع المرافق العامة التي يحتاجها الإنسان للتنمية البدنية والعقلية.

ولم يكن من المتعارف عليه في السابق اعتماد الاعتبارات البيئية والاجتماعية كجزء من المعطيات التي يتم بناء عليها تصميم الخطط الاقتصادية الإنمائية، إلا أنه اصبح من الواضح بأن وضع الاعتبارات البيئية في حسابات المخطط الإنمائي بما في ذلك تقييم الاثار البيئية للمشروع قبل البدء في تنفيذه يعطي أبعادا جديدة لقيمة الموارد واستخدامها على أساس تحليل التكلفة والفائدة وكيف يمكن المحافظة عليها، فضلا عما سيعود عن ذلك من فوائد اقتصادية، بالإضافة لتحقيق هدف المحافظة على البيئة.

ولهذه الأسباب تضمن الفصل الثامن من جدول أعمال القرن 21 المتطلبات الرئيسية اللازمة لدمج الأبعاد البيئية والتنمية عند صنع القرار، بما في ذلك المسائل المتعلقة بدمج البيئة والتنمية على مستويات السياسة والتخطيط والإدارة، والإطار القانوني والتنظيمي ذي الصلة والاستخدام الكفؤ للأدوات الاقتصادية وحوافز السوق، وكذلك التوصية بإنشاء نظام محاسبي جديد يتضمن تلك الاعتبارات.

ويتبين من استعراض الأوضاع البيئية أن هناك العديد من المشاكل البيئية والتي في الأصل هي ناتجة عن عدم الاعتماد في الأساس على سياسة تتضمن الجوانب الثلاثة السالفة الذكر. من ذلك مثلا، التدهور الكبير في الموارد الطبيعية، كما هو الحال في استمرار عمليات التصحر، ونقص موارد المياه مما يساهم في انخفاض الإنتاجية والفقر والبطالة والنزوح الريفي إلى المدن. كذلك فان تدهور نوعية الموارد المتجددة ونقص الموارد غير المتجددة يحدان من امكانية التنمية الطويلة الآجل، بالإضافة لما يسببانه من ارتفاع في الأسعار في الوقت الحاضر. يضاف إلى ذلك ما سيترتب عليه إهمال البيئة من مشاكل التلوث والتي لابد من معالجتها، وهذا سيزيد من الأعباء المالية على الاقتصاد، والذي هو في الأصل هش وقد يعاني من عجز مالي في كثير من الدول.

ومن المعروف أن التنمية الاقتصادية تتضمن تغير بيئي، وهذا سيؤثر على التكاليف الحالية والآجلة التي سيتحملها الاقتصاد، ولهذا فان الخاسرين والمستفيدين من الأجيال

الحالية والمستقبلية يمثلون مصالح متضاربة، ومن هنا جاء المبدأ الذي يعني أن التنمية المستدامة هي حلول منطقية للتعايش بين الأجيال الحالية والمستقبلية، وهذا هو جوهر التنمية المستدامة. وفي كثير من الأحيان قد يكون هناك اكثر من وجهة نظر في التعامل مع المشكلة القائمة، وبالطبع فان تناقض المصالح ينطوي على ربح وخسارة. والجانب ذو النفوذ في المجتمع هو الذي يحدد المستفيدين، ولذا فان للدولة دور في إيجاد توازن بين هذه المصالح المتضاربة من أجل ضمان مواصلة التنمية الاقتصادية والحفاظ على التوازن البيئي للأجيال الحالية والقادمة.

إن الخطة الفاعلة يعد من أهم مؤشرات نجاحها إدماج الأبعاد البيئية والتحديد المسبق والمتوقع للتغيرات البيئية المصاحبه لأى خطة سواء اقتصادية أو اجتماعية، بالاضافة إلى أن الخطة دائما عملياتها تحدث فى البيئة ذاتها، وأن غياب البيئة يعنى غياب التخطيط باعتبار البيئة هى مسرح عمليات التخطيط تمده تؤثر فيه وتتأثر بعوائده، تزوده بالموارد والامكانات والطاقة وتتاثر بعائده، كما ان البيئة تعد المدخل الأيكولوجى الكثر واقعية ومناسبة لصنع السياسات والخطط ببرامجها ومشروعاتها.

عاشرا: البعد البيئي في التخطيط الجماعي:

التخطيط الجماعى هو تخطيط محلى لا مركزى يعتمد بصورة جوهرية على الجماعات المحلية الأعلى درجة فى ثقافة الديمقراطية واللامركزية ومبادراتها للتعبير عن الحاجات والمشكلات الجماعية والمجتمعية، وتصوراتهم لمقابلة الحاجات ومواجهة المشكلات لإحداث التغيير والاصلاح فى المجتمع المحلى وتحسين نوعية الحياه للأفراد.

وأن أحد أهم التطورات في السنوات الأخيرة[12] في ميدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية هوبروز الجماعات المحلية كفاعل أساسي ومهم في التغيير والإصلاح والتحديث. ويعتبر ترسيخ أسس التنمية المحلية المستدامة من الدعائم الأساسية لهذه الدينامية التنموية، لذا، فان المختصين في ميدان التنمية يشجعون على دعم الدور الذي تقوم به الجماعات المحلية في التنمية ومنحها مزيدا من الاستقلالية وتزويدها بالإمكانيات الضرورية،ولذا أصبحت عملية نقل الاختصاصات ومجالات تدخل الدولة إلى الهيئات المحلية ظاهرة عامة.

ويحتاج ذلك التوجه باعتماد وتفعيل السياسة اللامركزية واللاتمركز كمنهج أساسي وكإطار لإنعاش الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. فرغم بعض التعثرات والمؤاخذات فان هذه السياسة تقوم على تعزيز أسس الديمقراطية المحلية، والتضامن والتنسيق بين مختلف المؤسسات بغية تحقيق تنمية محلية مندمجة ومستدامة. ونتيجة لحركية توسع ميادين تدخلها، يصبح للجماعات المحلية مكانة بارزة في الاقتصاد المحلي وفي الحياة اليومية للمواطنين. إن نقل المزيد من المهام إلى الجماعات المحلية قد يساهم في تعزيز دورها في التنمية المحلية وخاصة في إنعاش التنمية الاقتصادية وتوفير البنيات التحتية وتطوير المجالات السوسيو-اقتصادية والمراقبة الصحية وتنشيط الثقافة والسياحة والمحافظة على البيئة وغيرها.ولهذا، فان مجال البيئة لم يستثنى من هذا التوجه، بحيث تحظى الجماعات المحلية باختصاصات في تدبير المجالات البيئية خاصة فى دعم وتقوية دورها في المحافظة وحماية البيئة وفي التدبير العقلانى للموارد الطبيعية المحلية.

ويفسر أهمية الدور الذي يمكن للهيئات المحلية أن تقوم به من أجل التنمية المستدامة بعدة اعتبارات منها:

1. اعتبار كون غالبية المشاكل البيئة هي نتيجة للنشاطات المحلية وأن الحلول لمعظمها بيد الهيئات المحلية. ويجدر التذكير هنا إلى أن المذكرة 21 المنبثقة من مؤتمر ريو ديجنيرو، المنعقد سنة 1992 والتي تبنتها مختلف الدول، قد أقرت على ضرورة التعاطي مع المشاكل البيئية على المستويات الملائمة وعلى أهمية الجماعات المحلية في هذا الشأن؛

2. أهمية الاستثمارات المالية التي تقوم بها الجماعات المحلية والعدد الهائل من المشاريع التي تنجزها، وهذا يحتم عليها الأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي في جميع مراحل إنجاز هذه المشاريع وأن تقوم باستثمارات في ميدان المحافظة على البيئة ومحاربة التلوث.

3.اختلاف وتنوع المجالات والميادين البيئية التي بها حيث أن طبيعة مهامها واختصاصاتها لها علاقة وطيدة ومباشرة مع البيئة. فهناك ميادين حيوية قد تديرها الجماعات مباشرة وهناك أخرى قد تشارك في تسييرها وأخرى قد تستشار في كل ما يتعلق بها.

4. قربها من العوامل المؤثرة على البيئة وكذا من المواطنين مما يمكنها من معرفة المشاكل ويسهل لها عمليات التدخل كما يجعلها على دراية بحاجات السكان وتطلعاتهم، مما يساعد

كذلك في نشر الوعى بأهمية المحافظة على البيئة. كما أن المجال المحلي يلعب دورا مهما في التعبئة العامة من أجل المساهمة في التنمية المستدامة، لهذا فإنه يجب على الجماعات أن تلعب الدور الأساسي والمحوري في هذا المجال.

5. وجود طلب اجتماعي متزايد تتبناه الحركة الجمعوية والتي تعمل من أجل تحسين ظروف ونوعية الحياة.

6. التنمية الاقتصادية والاجتماعية المقرونة بالمد العمراني الكبير والتي تتفاعل مع الجانب البيئي.

إن الجماعات المحلية دعامة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة ليس فقط على المستوى المحلي بل على المستوى الشمولي. ولهذا فان تكثيف أنشطتها وتدخلاتها، يعد عملا ضروريا من أجل الوصول إلى الغاية المنشودة. ومن أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة فان المجموعة الدولية قد تبنت مبدءا مفاده:"يجب التفكير شموليا والعمل محليا"

ولتحسين البيئة المحلية، يجب على المسئولين فى التخطيط الجماعى تبني رؤية تنموية شمولية ومستقبلية لجماعتهم. وقبل الوصول إلى هذه الرؤية هناك أوليات يجب انجازها ووسائل يجب تعبئتها. وهذه المسلمات تؤدي بنا إلى مجال التخطيط والبرمجة.

حادى عشر: تحديات التخطيط البيئى:

يشتمل التخطيط البيئي على رؤية تفاعلية ومتعددة المجالات بخصوص مواضيع جودة البيئة المختلفة، وتلقى هذه المواضيع التجسيد لها في منظومات التخطيط والتنظيم الخاصة باستعمالات الأرض في لجان التنظيم والبناء في المستويات المختلفة، وكذلك في دمج التصورات البيئية في سياسة الحكومة والسلطات المحلية.

إن دمج الاعتبارات البيئية في المراحل المبكرة من تخطيط يتيح اختيار البدائل الأفضل لصالح المبادرين والجمهور العريض على حد سواء. إن الرؤية التكاملية الحساسة تجاه التبادلية ما بين الاحتياجات المتزايدة، والتأثيرات الاجتماعية،الاقتصادية والبيئية للتطوير المتسارع، هي التحدي الحقيقى أمام التخطيط البيئي. كما أن تطوير سياسة تتسم بالحساسية تجاه الأزمة البيئية من خلال أجهزة الادارة العامة هو تحد اضافي يقف أمام

المنظمات البيئية. ولكونها شريكة في تحديد وبلورة السياسة البيئية، فإن التخطيط البيئي يتيح التأثير العميق وبعيد المدى في المجالات المختلفة التي تكون مؤسسات الحكم المختلفة.

كما أن الإدارة السهلة للطبيعة بمساعدة الإنسان لها على التجدد الذاتي والتنظيم الذاتي أفضل من إدارامًا التقنية القاسية، لأن الأولى أرخص وأكثر ديمومة من الثانية.

والتساؤل المطروح هنا هو: كيف يمكن إدماج البيئة في المخططات المحلية خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار خصوصيات البيئة المحلية والمتمثل في الطابع الأفقي للمحالات البيئية والتداخل الكبير والتأثيرالمتبادل بين القطاعات البيئة دون إغفال أن هذا المجال متعدد الاختصاصات والمسؤلين؟

وللإجابه على هذا التساؤل هناك عدة سنريوهات ويمكن لكل جماعة أن تجتهد في هذا المجال حسب إمكانيتها البشرية والمادية وانطلاقا من أهدافها والمناهج المتبعة في البرمجة والتخطيط، فمثلا، يمكن إدراج البيئة في المخطط المحلي كسائر المجالات وتطبق عليه نفس المقاربة والمنهجية المعتمدتين لإنجاز التخطيط برمته. إلا أن إغفال الخصوصيات البيئية يعد من عيبوب هذه الطريقة.

ولهذا، فانه من المستحسن أن يحظى الجانب البيئي بتخطيط خاص ومستقل وبعد ذلك يدمج في المخطط الكلي، حتى أنه في الحالات التي تستدعي وضع تصاميم التهيئة العمرانية فى التخطيط الجماعى، فانه يستحسن إنجاز دراسات بيئية قبلية وبعد ذلك تؤخذ استنتاجاها بعين الاعتبار في التخطيط العمراني.

ثانى عشر: محاسبة المسؤولية البيئية — الاجتماعية: [13]

(1) خلفيات بيئية اجتماعية:

وهى الوقائع والحقائق والكوارث.

1- مواقف البيئة من النشاط الإنساني:

إن موقف البيئة أو الطبيعة التي نعيش فيها من النشاط الإنساني بمختلف صوره وتفاعله معها كالنشاط الإنتاجي والاستهلاكي والاجتماعي عموما، حيث يأخذ من البيئة موارد ويشكلها بشكل أو آخر ثم يلفظ فيها مخلفات مختلفة وهذه المواقف هي:

أ- **الطبيعة المتسامحة** : حيث لا يترتب على النشاط الإنساني ضرر بيئي دائم لا يمكن إصلاحه أو اخلال بنظام التوازن البيئي ويعني هذا أن النظام البيئي سيعود إلى سابق توازنه عندما يتوقف تدخل الإنسان .

ب - **الطبيعة الطيعة** : أي أن النظام البيئي قادر على التأقلم مع التدخل البشري وعلى أن يعود إلى حاله توازن جديدة وان كانت مختلفة عما كانت عليه حالته الأولى.

ج- **الطبيعة غير المتسامحة** : أي أن الإخلال بالنظام البيئي يؤدي إلى نتائج لا سبيل للعودة منها إلى الحالة الأصلية وبمعنى آخر أن الخسارة البيئية لا يمكن تعويضها بأي شكل من الأشكال.

2- ظاهرة دحرجة المشاكل البيئية :

تتمثل ظاهرة الدحرجة **Roll over** حقيقة أساسيه في شأن تدهور أحوال البيئة وما ينجم عنها من كوارث وأثار اجتماعيه سلبيه، وإن كانت هذه الظاهرة أحيانا لا تبدو واضحة لكنها تنكشف مع تعمق الرؤية وتمثل مشكله القمامة في المدن للدحرجة المكانية، كما أن التراخي في معالجه ما كان معروفا منذ البداية عن بعض الآثار الجانبية للسد العالي في مصر مثال لظاهره الدحرجة الزمانية.

إن ظاهره الدحرجة تحدث على سلسله المستويات المتصاعدة بدءا من الفرد حتى تصل إلى العالم بأسره:

-عندما يتخلص المرء من النفايات بجمعها في وعاء مغلق خارج باب منزله كي يحتفظ ببيئته الخاصة نظيفة فأن هذا لا يعني حل موضوع التخلص من هذه النفايات لأنها تتراكم في مكان آخر على نحو ما نشاهده جميعا في أماكن كثيرة وغالبا ما تتراكم في بؤر ضخمه من تلال القذارة والتلوث حيث تمثل خطرا داهما على الصحة كما أن إحراقها في العراء هو أكبر أسباب تلوث الهواء في المدن.

-وتظهر الدحرجة على المستوى العالمي في مشكلة تآكل طبقه الأوزون ولقد قررت وكالة البيئة الأمريكية عام 1985 أن تآكل طبقه الأوزون قد يؤدي إلى إصابة 40 مليون مواطن بسرطان الجلد و12 مليونا آخر بالمياه الزرقاء في العين وفي الولايات المتحدة وحدها

يصاحب ظاهره دحرجه المشاكل مكانيا أو زمنيا دائما ازدياد مستمر في التكلفة لذلك على محاسبة المسؤولية البيئية والاجتماعية اذا أرادت أن تعمل بكفاءة وفاعليه أن تركز على المعالجة الوقائية للمشاكل قبل ظهورها (استراتيجيه منع ظهور المشكلة) وعلى المعالجة عند المنبع في بدايات ظهور المشكلة قبل أن تستفحل وترتفع تكاليف مواجهة آثارها.

إن حصيلة المعالجة الوقائية للمشاكل البيئية (استراتيجيه المنع) والمعالجة عند المنبع (استراتيجيه المصدر) ستكون ايجابيه على المستوى القومي لذلك يتوجب في محاسبه المسؤولية البيئية والاجتماعية ايجاد حوافز وإجراءات اقتصاديه وقانونيه وأخلاقية تؤدي إلى قيام الصناعة بدورها وتحملها لمسؤولياتها ونصيبها من التكلفة المباشرة لإجراءات الوقاية.

3- ظاهره الخارجيات Externalities :

إن ظاهرة دحرجه المشاكل البيئية والاجتماعية في المشروع بكل أثارها السلبية أحياناً والايجابية حينا ما كانت لتظهر اذا اتسمت بكونها داخلياتInternalities لا يستطيع المشروع التنصل من مسؤولية تحملها أي لا يستطيع دحرجتها مكانيا أو زمنياً إلى جهة ثالثة فما هي الداخليات والخارجيات.[14]

أ- **الداخليات** : تقوم المحاسبة المالية بإثبات العمليات والأحداث والظروف التي تواجهها الوحدة الاقتصاديه نتيجة ممارسه نشاطها وإجراء التبادلات السوقية فتظهر تأثير هذه التبادلات على قوائمها المالية وقائمه الدخل وقائمه المركز المالي فالقياس المحاسبي يهتم بمجهودات (إيرادات) الوحدة الاقتصادية التي تنشأ عن عمليات التبادل السوقية التي يمكن التعبير عن خصائصها في صوره ماليه وفق وحده قياس النقد فى المجتمع فالتكلفة هي تضحيات بموارد اقتصاديه تتحملها المنشأة في سبيل تحقيق منفعة أما المنفعة فتتمثل في الإيرادات (المنجزات) التي تعتبر الدافع من وراء تحمل التكلفة ولذلك فأن القياس المحاسبي يقتصر على المعاملات ذات التأثير المباشر على هذه المصلحة أي التأثيرات التي يمكن دحرجتها ليتحملها طرف ثالث

وهذا ما يطلق عليه بالداخليات مصطلح مقابل الخارجيات وتعترف المحاسبة المالية بالداخلية فقط مستبعده بذلك التأثيرات الخارجية.

ب- الخارجيات : وتعني الخارجيات وجود تأثير خارجي لنشاط المشروع خارج إطار التبادل السوقي وقد يكون هذا تأثير ايجابيا في صوره وفورات خارجية Economies Of Externa وغالبا ما يكون التأثير سلبياً مضراً بالبيئة والمجتمع في صورة أضرار خارجية Diseconomies Of Externalities فالخارجيات يتسببها المشروع نتيجة ممارسة نشاطه ولكن تتحملها جهة ثالثه خارج عمليات السوق دون أن تتلقى تعويضات مقابل ذلك، وهنالك العديد من الأمثلة لهذه الخارجية ومنها الإمطار الحامضية وظاهرة الاحتباس الحراري هما مثالان لأضرار أو تكاليف خارجية ذات تأثير كوكبي يتجاوز حدود الدول المسببة لتلك الأضرار.

4- تصحيح تكاليف الخارجيات في التأثير البيئي والاجتماعي:

عندما تستطيع المؤسسة أن تتجنب بعض التكاليف المرتبطة بالتلوث البيئي والأضرار الاجتماعية لكونها تكاليف خارجيات تحملها على طرف ثالث، فان منحنى العرض لهذه المؤسسة سوف تكون تكلفة أقل من الواقع لعدم تحمله كافه تكاليف الإنتاج (الداخليات والخارجيات) وهذا الوضع يؤدي إلى إنتاج أكبر واستهلاك أكبر مما يسبب تفريطا وهدرا في تخصيصoverallocation الموارد الاقتصادية لهذا الإنتاج ويسبب بالتالي سوء تخصيص وتوزيع تلك المواد على استثمارات المجتمع.

إن عدم التطابق بين تكلفة المشروع (داخليات فقط) وتكلفة المجتمع (داخليات وخارجيات معا) يجعل تحقيق الرفاه الاقتصادي على مستوى المشروع يضر بالرفاه الاجتماعي على مستوى المجتمع ككل وهذا الوضع يستدعي تدخل الحكومة للتصحيح.

إن الحكومة يمكن أن تتخذ اجراءيين لتصحيح فرط أو سوء تخصيص الموارد الاقتصادية وبالتالي تصحيح الآثار البيئية والاجتماعية لنشاط المشروعات وكلا الإجراءين يهدفان إلى تحويل الخارجيات إلى تكلفة داخلية يتحملها المشروع.

Internal is ation of the cost of environmental damage اي المشروع المسبب للضرر يدفع التكلفة بدلا من تحميلها على المجتمع فمنذ السبعينات تطبق محاسبة المسؤولية البيئية – الاجتماعية مبدأ الملوث يدفع الثمن**polluter pays principle** وهذا هو المدخل في التصحيح :

أ-التصحيح عن طريق التشريع.

ب- في الآوانه الأخيرة قام البنك الدولي بدراسة رد فعل الأسواق المالية في الارجنتين وشيلي والفلبيين والمكسيك وأثر الأداء البيني عليها، ولقد أظهر تقرير البنك أن سعر السهم في هذه البلدان ارتفع بمعدل 20% عندما تم الاعتراف بالأداء البيني الجيد للشركات المصدرة للاسلحة وأنه ينخفض بمعدل 15% استجابة لشكاوي المواطنين المتضررين من التلوث.

ج- في تقرير البنك الدولي السنوي الصادر عام 1992 في العام الذي انعقدت فيه (مؤتمر قمة الارض) في ريودي جانيرو، تفصيل بسيط وعميق المغزى يميز بين ثلاث مراحل في سلم اجراءات حماية البيئة: [15]

المرحلة الاولى:

وهي تمثل اجراءات رفع كفاءة التشغيل ووقف المتسربات داخل المشروع وهذه الاجراءات تدخل فيما يسمى الترتيب الجيد لشؤون البيت الداخلية **good house keeping**. مثل الالتزام الدقيق بتعليمات التشغيل والصيانة ومعالجة الاعطال والتخزين والنقل واتباع سياسة الاستبعاد الكلي للعيوب أو التوالف**defect zero** أوسياسة التحسين المستمر للآثار البيئية للانتاج والمنتج.

فقد اثبتت التجربة في العالم على مر الزمن أن هذه الاجراءات تؤدي الى مرور اقتصادي سريع ومباشر دون تكلفة أو تكلفه زهيدة تغطيها وفورات اقتصادية لاحقا بفترة قصيرة لاتتعدى الأشهر مما يؤدي الى تحسين بيئي ملحوظ نتيجة اتخاذ هذه الاجراءات ولقد وصل في غالبية الاحوال الى خفض التلوث الصناعي الى النصف.

المرحلة الثانية:

وهي مرحلة تالية تتطلب انفاقا أكبر تطول معه استرداد أو تكلفه الاستثمار التي قد تصل الى بضع سنوات مما يترتب عليها تحسين متزايد في أحوال البيئة وتعتمد هذه المرحلة على تغيير ثقافه الانتاج أو اضافة استثمارات جديدة لتحسين البيئة وهذه الحالة الأكثر شيوعا في الصناعات الكبيرة، وهذه المرحلة لاتقوم على فكرة الالزام بالتشريعات واللوائح والمعايير البيئية أي لاتنطلق من اعتماد اجراءات رادعه وتوقيع الغرامات على المخالفين

بيئيا أو ايقاف النشاط حتى يتم تصحيح الأوضاع بما يحقق الالتزام بالمعايير المقننة. وأن المدخل الثاني القائم على تيسير منح القروض للاستثمارات وتكنولوجيا صديقة للبيئة يجمع بين المنفعه الاقتصادية والمنفعه البيئية، بحيث تمكن تحقيقها على المدى البعيد وهذه هي الفلسفة التي يقوم عليها مشروع البنك الدولي بتقديمه القروض للصناعه النظيفة مصحوبة بمساعدة فنية حتى تصحح أوضاعها البيئية وتواصل عملها في خدمة الاقتصاد القومى بدون أن يكون الثمن هو الهدر البيئي على مستوى المجتمع كله..

المرحلة الثالثة:

وترتبط المرحلتان السابقتان التحسين البيئي بتحفيز المشاريع على ادارة البيت بصورة أفضل وعلى القيام باستثمارات اضافية او جديدة تتسم بمردود اقتصادي على مستوى المشروع والمجتمع دون الزام قانوني مباشر وتمثل هاتان المرحلتان مدخلا جيدا للتحسين البيئي في البلدان النامية.

أما هذه المرحلة تتجاوز فيها تكلفه تحسين أحوال البيئه أي مردود اقتصادي في المدى القصير حيث تكون التكلفة ضخمة نسبيا والعائد الاقتصادي المباشر للمشروع ضئيلا، الأمر الذي لايحفز المشاريع على الاستثمار وهنا لابد من تدخل الحكومة عن طريق تشجيع الأبحاث والتطوير لايجاد تقنيات ومنتجات أفضل بيئيا.

(2) المسؤولية البيئية – الاجتماعية لمنظمات الاعمال:

وهي تتضمن في تقاريرها تقييم الاداء البيئي لمنظمات الاعمال بأحدث مراحل التطور المحاسبي فوظائف الادارة قد ازدادت ازديادا مضطردا مع ازدياد حجم الوحدات الاقتصادية بصفة خاصة الشركات المساهمة.

إن للوحدات الاقتصادية المعاصرة تأثيرات مالية واقتصادية بيئية واجتماعية واسعه النطاق تجاوزت التأثير على المجتمع المحلي إلى الاقتصاد القومى وفي بعض الأحيان إلى الاقتصاد العالمي الأمر الذي وسع نطاق أصحاب المصالح المهتمين بالوحدة الاقتصادية وبافصاحها وتقاريرها المالية وغير المالية من بيئية واجتماعية.

(3) أصحاب المصالح في محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

1- حول تسمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية :

نالت كل من المحاسبتين الاجتماعية والبيئية تتكاملان معا وتحوزان اهتمام علم الادارة والمحاسبة والاجتماع والقانون والاحياء والبيئة اهتماما خلال القرن الماضي والدخول إلى الألفية الجديدة لتصبح تسمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية .

Social responsibility accounting وهي البديل لهما ولم يعد الان البيت البيئي والاجتماعي تزوده سياسة أو أمرا متروكا لأراء الشركات بل أصبح شأنا اجتماعيا عاما محليا وقوميا وعالميا لايمكن تجاهله.

2- أصحاب المصالح في المشروع التقليدي :

ان دراسة طبيعة الوحدة المحاسبية تساعد في تحديد أصحاب المصالح فيها وبالتالي تحديد مسؤولية ادارة تلك الوحدة والمعلومات المحاسبية الملائمة لخدمة اصحاب المصالح المهتمين في المشروع التقليدي بمعنى المشروع كوحده محاسبية اقتصادية حيث توجد نظريتان تفسران طبيعه الوحدة وعلاقتهما باصحاب المصالح فيها وهما:

- نظرية الملكية المشتركة .
- نظرية الشخصية المعنوية

3- أصحاب المصالح في المشروع المعاصر:

طبيعة الوحدة المحاسبية هي منظمة اجتماعية تعمل لصالح أفراد المجتمع المحلي والقومي وأحيانا العالمي وتكون مهمة إدارة هذه الوحدة الاجتماعية الموازنة بين تحقيق أهداف فئات المجتمع المختلفة فالاهتمام بمصلحة فئة على حساب فئات أخرى يؤدي إلى الإضرار بمصالح المشروع واستمراريته، وتقدم المحاسبة في المشروع المعاصر تقارير مالية تقليدية لخدمة المساهمين والمقرضين والممولين إضافة إلى تقارير عن الأداء البيئي والاجتماعي للمشروع ومدى الالتزام بالتشريعات واللوائح القانونية والمساهمات الطوعية الاختيارية في تحقيق الرفاه في المجتمع المحلي .

(4) مفاهيم محاسبة المسؤولي الاجتماعية :

1- المدخل الأول :

هو المدخل التقليدي للمسؤولية الاجتماعية SHAREHOLDERالذي يسمى بمدخل الملاك أصحاب المشروع أو مدخل المساهمين وهو هدف تعظيم الأرباح للملاك والمساهمين مع الالتزام بالقواعد الأخلاقية والإطار القانوني السائد في المجتمع.

2- المدخل الثاني :

ويسمى بمدخل أصحاب المصالحSTOCKHOLDER تميزا لهم عن المدخل الأول ويعترف هذا المدخل بأهمية الأهداف الاجتماعية عن السعي لتحقيق هدف تعظيم الأرباح

3- المدخل الثالث:

وطبقا لهذا المدخل ينظر إلى الربح باعتباره وسيلة لتحقيق غاية وليس غاية بحد ذاتها وبالتالي فانه بدلا من تغطية الربح بصفة عامة وعلى الإدارة أن تسعى لتحقيق مستوى مرضيSATISFACTORY يتوافق مع تحقيق مدى معين من الأهداف الاجتماعية.

(5) نطاق المسؤولية الاجتماعية للمشروع:

إن مجالات المسؤولية الاجتماعية ذات طبيعة متحركة تتغير من زمن إلى أخر تبعا لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة ولتقدم المعرفة العلمية بآثار بعض الظواهر البيئية والاجتماعية، وتبعا لتغيرات القيم والمواقف في المجتمع إنما هو مستبعد حاليا من الرقابة وتقييم الأداء الاجتماعي في المشروع قد يصبح محورا للاهتمام لذلك ليس نطاق ثابت محدد للأنشطة الملائمة اجتماعيا، فمن الطبيعي وجود بعض التباين في تحديد هذه الأنشطة وتبويبها في مجموعات متجانسة، وتظهر الأبحاث الجارية دمج بعض المجالات السابقة والتركيز على عرض أربع مجموعات متجانسة تعتمد أساسا لقياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمشروع والتقرير عنه وهذه المجالات هي:

مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية :

يتضمن هذا المجال المظاهر البيئية للنشاط الإنتاجي للمشروع بحيث تتم الرقابة على التلوث أثناء التنفيذ ومنع الإضرار البيئية أوأصلاحها وكذلك المحافظة على الموارد الطبيعية

وتوجيه البحث عن تقانات كفوءه تساعد في تخفيف استخدام الموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد وفي التشكيل من التقليل للهدر والفاقد.

ويجب في هذا المجال الإفصاح عن مدى التزام المشروع بالمتطلبات القانونية لتجنب مسببات تلوث الأرض والهواء والمياه والضوضاء ووضع برامج للتخلص من المخلفات الصلبة واستخدام تقنيات فاعلة لاستبعاد أو تخفيض كمية المخلفات ومساهمة المشروع في المحافظة على المصادر النادرة للمواد الخام والطاقة ومحاولة اكتشاف مصادر جديدة لها[16].

ويقترح البعض[17] فى دراسات تقيم الأثر البيئي مراعاة العناصر ذات الأهمية تبعا لطبيعة نشاط المشروع ويذكر العناصر التالية:

- **عناصر طبيعية - كيميائية:** الأرض , مياه السطح, المياه الجوفية , الجو.
- **عناصر حيوية :** النباتات , الحيوانات.
- **اعتبارات بشرية:** الصحة والأمن , الاعتبارات الجمالية والثقافية.
- **اعتبارات اجتماعية – اقتصادية:** فرص العمل.

أ- الموارد الطبيعية:

- كفاءة استخدام المواد الخام.
- كفاءة استخدام مصادر الطاقة.
- المساهمة في اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام والطاقة.

ب- المساهمات البيئية :

- تجنب مسببات تلوث الارض والهواء والمياه واحداث الضوضاء.
- تصميم المنتجات وعمليات تشغيلها بما يكفل تقليل المخلفات .
- التخلص من المخلفات بطريقة تكفل تخفيض التلوث .

(6) مجال المساهمات العامة:

يتضمن هذا المجال الإفصاح عن الخدمات المقدمة للمجتمع المحلي أو المجتمع عموما مثل المساهمة في الرعاية الصحية وبرامج الحد من الأمراض والأوبئة وغيرها ويلاحظ أن

غالبية الأنشطة تتسم بالاختيارية والالتزام الطوعي من قبل المشروع الأمر الذي يعزز الاستمرارية وتنمية وتعاون المجتمع المحلي في تحقيق رفاه اقتصادي واجتماعي متبادل.

1- مجال الموارد البشرية:

يتضمن هذا المجال تأثير أنشطة المنظمة على الأشخاص العاملين فيها كموارد بشرية تساهم بصورة فعالة في تحقيق أهداف المنظمة، ومن أهم هذه الأنشطة هي إجراءات الاستقطاب والتعيين وبرامج التدريب المتاحة للعاملين والتسهيلات المقدمة لتعليم العاملين وأسرهم ومستويات الرواتب والأجوروخطط المزايا العينية للعاملين والأمن الوظيفي واستقرار اليد العاملة – سياسة الترقية.

2- مجالات مساهمات المنتج او الخدمة:

يتضمن هذا المجال المظاهر النوعية للمنتجات، مثل منفعتها طول حياتها أمانها وقابليتها لتقديم الخدمة أو الوظيفة المرجوة وكذلك أثرها على تلوث البيئة إضافة الى نيلها رضا المستهلك والصدق في لإعلان والاكتمال والوضوح عن طريق الاستخدام وحدودها والمخاطر المرتبطة ومدة صلاحية الاستخدام.

(7) تحديدات المسؤولية الاجتماعية للمشروع وموقف المحاسبة :

لقد أصبحت المسؤولية البيئية والاجتماعية للمشروعات المعاصرة امراً مقبولا عموما في جميع المجتمعات الحديثة المتقدمة والنامية.

ومن المتوقع أن تزداد مستقبلا أنشطة ومجالات تلك المسؤولية الاجتماعية وأن يزداد طلب الإفصاح عن آثار تلك الأنشطة ولاشك أن المحاسبة علم اجتماعي تتطور وظائفها وتتوسع مجالات تطبيقها واستخداماتها تبعا لتغيرات الوسط وظروف المجتمع، يمكن المساهمة في تحديد المقاييس العلمية التي تعبر عن الأهداف المجتمعية والإفصاح عن هذه المقاييس بصورة دورية لتكون المعلومات المقدمة أساسا لتقييم وترشيد الأداء الاجتماعي للمشروع.

وسيترتب على ذلك إظهار المنشآت التي تتقاعس عن القيام بمسؤوليتها الاجتماعية في صورة أفضل من المنشات التي تقدم مساهمة ايجابية في زيادة رفاه المجتمع[18].

إن المسؤلية الاجتماعية لأى مشروع يعد هامة خاصة فى ظل السوق التنافسى واللبرالية التى دعمت الفردية والربحية، وذلك تفاديا للآثار السلبية الناجمة عن مشروعات البرامج المختلفة ناهيك عن الأنشطة الانسانية فى البيئة وآثارها، فمن حق الناس أن يعيشوا فى بيئة صحية ونظيفة والتى لايتاثر بها الفقراء فقط ولكن أصحاب المشروعات ايضا، وكفى ما تحدثة الدول الصناعية الكبرى من آثارسلبية على البيئة العالمية، وتتأثر بها الدول النامية غير القادرة على مواجهتها.

مراجع الفصل الحادي عشر

(1)http://www.4geography.com/vb/forumdisplay. الموسوعة الجغرافية

محمد علي الأنبا ري

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) Frenkiel , Francois N. & David w. Goodall Simulation, Modeling of Environmental Problemm, John Wiley and Sons , N. Y.,1978, PP:(4-6).

- http://www.4geography.com/vb/forumdisplay

الموسوعة الجغرافية، محمد علي الأنباري .

(5) United Nations, Integrating Environment and Development In Decision – Making, Agenda 21 , Rio. Declaration on Environment and Development , 1992 , PP: (64- 65).

(6) http://www.4geography.com/vb/forumdisplay

الموسوعة الجغرافية، محمد علي الأنبارى

(7) Ibid.

(8) http://www.karicom.com/vb/t52406.html

www.araburban.org/Employeeعادل عبد الرشيد

http://abudhabienv.com– عادل عبد الرشيد

(10)http://www.clinicnet.iraqgreen.net/ مجلة عالم البيئة

http://www.ao-academy.org/wesima_articles/library-محمد غنايم

(11)www.ammonnews.net/article.aspx?articleNO=65454 فيصل السرحان

(12) http://www.karicom.com/vb/t52406.html

(13)وليد الحيالى،محاسبة التلوث البيئى،الأكلديمية العربية فى الدنمارك، 2009.

(14) رضوان حلوه، مشكلات محاسبية معاصرة، جامعة حلب جامعة عمان الأهلية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية , 2003.

(15)وليد الحيالى، مرجع سبق ذكره.

(16) المرجع السابق.

(17) أسامة الخولي، البيئة وقضايا التنمية والتصنيع – دراسات حول الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية – سلسلة عالم المعرفة رقم 285 الكويت سبتمبر 2002 ص ص: (194 – 195).

(18) وليد الحيالى، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثانى عشر
التنمية المتواصلة أو المستدامة
بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية
والمسئولية عن حماية البيئة

أولا: إطلالة ضرورية

ثانيا: فى مفهوم التنمية المتواصلة أو المستدامة

ثالثا: الاجندة الدولية للتنمية المستدامة اهتمام عالمى بالبيئة

رابعا: ما أهداف التنمية المستدامة ؟

خامسا: فلسفة التنمية المتواصلة

سادسا: عناصر التنمية المتواصلة

سابعا: ركائز التنمية المستدامة

ثامنا: الحداثة والتدهور البيئي

تاسعا: مستويات التنمية المتواصلة

عاشرا: الأزمة البيئية والتنمية المتواصلة

حادى عشر: التنمية المستدامة شرط أساسى للتنمية الإنسانية

ثانى عشر: متطلبات التنمية المتواصلة أو المستدامة

ثالث عشر: مرتكزات وضع استراتيجيات التنمية المتواصلة

رابع عشر: اشكالية التنمية المستدامة على المستوى العالمى

خامس عشر: الخدمة الاجتماعية والتنمية المتواصلة أو المستدامة

أولاً: إطلالة ضرورية:

تعتبر التنمية المتواصلة محوراً أساسيا لمستقبل البشرية، وكمفهوم أخذ فى الاتساع والانتشار فى السنوات الأخيرة وتبنته الأمم المتحدة من خلال منظماتها المتخصصة وتجاربها فى بعض الدول فى السنوات الأخيره وكأنها الخيار الوحيد لاستمرارية البشرية وصيانة الموارد البيئية والحفاظ عليها ومنع تدهورها أو أى خلل بيئى قد يؤثر على التوازن البيئى حاضرا ومستقبلا ومنع الاستغلال البيئى.

وشهد المجتمع العالمى فى الوقت الحالي تحت وطأة الضغوط السكانية المتزايدة على موارده البيئية، فإلى جانب محدودية هذه الموارد فان طبيعة تفاعلها مع الوسط البيئي المعاش فقير بمكوناته الحياتية مما يؤدي إلى تكوين أنظمة هشة سريعة التدهور والتدمير وفي مثل هذه الحالة تعجز الكثير من الأنظمة البيئية عن إعادة الاتزان الحيوي للأنماط المعيشية خاصة فى الدول النامية مما يؤثر سلبا على التنمية ليس فقط للأجيال المقبلة وانما أيضا للأجيال الحالية.

ولقد شهدت الظروف البيئية العالمية تدهورا ملحوظا حيث شحت بعض الموارد الطبيعية وارتفعت معدلات التلوث البيئي نتيجة للتزايد المتسارع لإعداد السكان وأنشطتهم التنموية المختلفة،والتكنولوجيا وآثارها السلبية أو سوء استخدامها،وسلوكياتهم الاجتماعية، وتتفاقم هذه الزيادة وتزداد حدتها وشدتها أكثر فى الدول النامية،وقد يكون غياب الوعى البيئى أو الفقر والحرمان من الأسباب الحقيقية للتدهور البيئى، وأن مقابلة الحاجات الأساسية للسكان تتوقف على وجود قدرة استيعابية بيئية لأعداد السكان المتزايدة، كما يستوجب زيادة الاهتمام بهذه الحاجات عند صنع سياسات شاملة للتنمية المستدامة وهادفة إلى إدماج العوامل السكانية والبيئية والحد من الأنماط التنموية غير القابلة للإستدامة والتوقع المستقبلى للآثار السلبية للعوامل الديموغرافية.(1)

وقد شهد العالم خلال العقود الثلاثة الماضية إدراكا متزايدا بأن نموذج التنمية الحالي (نموذج الحداثة) لم يعد مستداما، بعد أن ارتبط نمط الحياة الاستهلاكي المنبثق عنه بأزمات بيئية خطيرة مثل فقدان التنوع البيئي، وتقلص مساحات الغابات المدارية، وتلوث الماء والهواء، وارتفاع درجة حرارة الأرض(الدفء الكوني)، والفيضانات المدمرة الناتجة عن

ارتفاع منسوب مياه البحار والأنهار، واستنفاد الموارد غير المتجددة، مما دفع بعدد من منتقدي ذلك النموذج التنموي إلى الدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الانسجام بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى بما ينعكس إيجابيا على الجيل الحالي والأجيال القادمة.

وفي هذا السياق يركز البعض[2] على أن البشرية تواجه في الوقت الحاضر مشكلتين حادتين، المشكلة الأولى أن كثيرا من الموارد التي نعتبر وجودها الآن من المسلمات معرضة للنفاد في المستقبل القريب، أما الثانية فتتعلق بالتلوث المتزايد الذي تعاني منه بيئتنا في الوقت الحاضر والناتج عن الكم الكبير من الفضلات الضارة التي ننتجها. ونتيجة لذلك فقد أسهمت الضغوط الناجمة عن ازدياد الوعي بالندرة القادمة وتفاقم مشكلة التنمية في العالم إلى بروز قضية الحفاظ على البيئة واستدامتها كقضية هامة على مستوى المعرفة والسياسة. وقد أسهم الشعور بالوضع المتدهور لبيئة الأرض في ظهور مجال معرفي جديد يعرف بالسياسة الإيكولوجية **Ecopolitics** التي حددها جيوماريز **Guimaraes** على أنها "دراسة الأنساق السياسية من منظور بيئي"، ويعنى ذلك أن الإلمام بعلم الطبيعة يعتبر بنفس أهمية الإلمام بالعلوم الاجتماعية والثقافية والسياسية عند دراسة الأنساق الإيكولوجية وقدراتها[3]. ويستنبط من ذلك أن شيوع التنمية المستدامة في أدبيات التنمية منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين كان محاولة لتجاوز إخفاق النظرية السلوكية في مجال التنمية، التي تبنت نموذج الحداثة، وما أحدثه النموذج من مشكلات بيئية وبعضها كوني ذات طابع عالمي والبحث عن نموذج جديد يعمل على التوفيق بين متطلبات التنمية والحفاظ على بيئة سليمة ومستدامة من أجل الجيل الحالي والجيال المستقبلية وللحفاظ على البيئة وصيانة مواردها وعدم استنزافها.

وبدأ المجتمع الدولي، منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، يدرك مدى الحاجة إلى مزيج من الجهود الانسانية والاجتماعية والسياسية والعلمية لمواجهة المشكلات البيئية وصيانة مواردها والبعد عن الاستنزاف للموارد والتدهور البيئي، وعندها أصبح مفهوم التنمية المستدامة يمثل نموذجا معرفيا للتنمية في العالم، وبدأ يحل مكان برنامج "التنمية بدون تدمير" **Development without Destruction** الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة

UNEP في السبعينات ومفهوم "التنمية الإيكولوجية" Ecodevelopment الذي تم تطبيقه في الثمانينات، ووصل الاهتمام العالمي بالقضية البيئية ذروته مع تبني مفهوم التنمية المستدامة على نطاق عالمي في مؤتمر قمة الأرض Earth Summit الذي عقد في مدينة ريو دي جانيرو عام 1992، وقد برز هذا الاهتمام العالمي بقضية البيئة بوضوح في تأكيد منهجية التنمية الإنسانية، وفقا لتقرير التنمية الإنسانية العالمي الصادر عام 1995، على عنصر الاستدامة، من خلال التأكيد على عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة أو بسبب الديون العامة التي تتحمل عبئها الأجيال اللاحقة أو بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية مما يخلق ظروفاً صعبة للجيال القادمة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر.[4] ويعكس التحليل الواقعي للبناءات والنظم المجتمعية القائمة والعمليات الانسانية التي تقوم عليها الحياة اليومية فى التفاعلات والسلوكيات الانسانية فى أى مجتمع أن ذلك سببا في الدمار البيئي والظلم الاجتماعي، ليس فقط بين الأجيال الحالية ولكن أيضا بين الأجيال الحالية والمستقبلية.[5]

وبذلك ترتبط التنمية المتواصلة بالإنسان الذى يعتبر الركيزة الأساسية لبناء التنمية والانطلاق بمعدلاتها وتوجيهها لصالحه، وذلك من خلال أنشطته المتعددة وجهوده المتواصلة والتنظيمات التى يقوم بإدارتها والواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى الذى يعيش فى إطاره، وعائد أنشطته فى أبعاد هذا الواقع إيجابيا أو سلبيا، ويتوقف قوة ودرجة ونوعية هذا العائد على استمرار التنمية وتواصلها من خلال التوازن بين أنشطة الإنسان فى المجتمع والبيئة التى يعيش فى إطارها بنظمها المختلفة وتنظيماتها، وتنمية استخدامه للموارد البيئية المتاحة, أو تلك التى يمكن إتاحتها مستقبلاً من خلال استراتيجية واضحة ومحددة لأهدافها التنموية على المدى القصير والبعيد، والتى تحدد خياراته وتحقق التوازن البيئى المنشود.

إن التنمية لا تحدث فقط من أجل الجيل الحالى ولكن يجب أن تنطلق من حاضر تنموى إلى مستقبل أكثر معدلات فى التنمية المتراكمة أو المتزايدة فى إطار حقوق الأجيال القادمة ولكن المعضلة تكمن فى تساؤل هل غياب العدالة والحرمان لدى الكثيرين بين الأفراد والدول للأزمنة المضطربة فى العصر الحاضر يؤثر سلبا على الحقوق الواجبة للأجيال القادمة ؟

ولا يمكن الاجابة بحسم عن هذه القضية الا بالتحليل الدقيق لتحديد الحاجات الانسانية ومؤشرات تحسين نوعية الحياة للانسان فى أى مجتمع والوعى البيئى والتنموى للسكان، وذلك فى اطار ثلاث أطر هامة الاطار الأول النظم والبناءات الاجتماعية والسياق البيئى القائم، والاطار الثانى الحقوق الاجتماعية الانسانية بينما الاطار الثالث يتمثل فى سياسات الرعاية الانسانية فى المجتمع.

ويرتبط كل ذلك بشكل مباشر بالتخطيط لحدوث التنمية من أجل حاضر وواقع أكثر ارتباطا بحاجات الإنسان ومستوى معيشى ودرجة ومستوى من الرفاه تتوافق مع إنسانية الإنسان، ومستقبل أكثر وفاء فى مقابلة حاجاته ومستوى أرقى من المعيشة والرفاهية، وكأن الاتباط دائما بتحسين نوعية الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية هو العنصر الحاسم والضرورى بمؤشراتها الواقعية لتحقيق العدالة الجيلية لعوائد التنمية.

ومن ثم تتسم التنمية بالتراكم المستمر ويتوقف كل ذلك على قدرات وطاقات الإنسان وأنشطته وجهوده فى حسن استثمار إمكانات المجتمع، وإحداث التوازن المنشود بين جهوده المتعددة والبيئة. إلا أن التطورات غير المنضبطة المصاحبة للتقدم الصناعي والتكنولوجى قد أسهمت من جانب أخر في تنامي سلسلة من المشاكل ذات الطابع البيئي، حيث أضحت قضايا التدهور البيئي، والتصحر، والفقر، وعدم المساواة الاقتصادية، والدفيء الكوني، والانفجار السكاني، وتزايد معدلات انقراض الكائنات الحية بشكل مخيف، والأمطار الحمضية، واستنفاد طبقة الأوزون، وتلوث الماء والهواء والأرض تمثل واقعا مؤلما ملازما للحياة في العصر الحديث وخاصة مع تعزيز نموذج الحداثة المعولم والتقنيات المتطورة لقدرة البشر على الأضرار بالبيئة وببعضهم البعض بوتيرة لم يسبق لها مثيل.

ويطرح بروز هذه المشاكل البيئية وتفاقم حدتها عدة تحديات غير منظورة للعلوم الاجتماعية وللاهتمامات اليومية للمواطنين والحكومات والمصالح الخاصة، حيث لم يعد ما يواجهه العالم اليوم محصورا في الحالة التي صورها تقرير نادي روما الصادر عام **1972**م بعنوان " حدود النمو **The limits to growth**" والمتمثلة في استتراف الموارد الطبيعية[6]، حيث تعانى الكثير من الشعوب من الجوع والفقر والظلم ناهيك عن المشكلات البيئية الحادة التى تسبب نسب ومعدلات متزايدة من الأمراض والموت، هل العدالة العالمية بين

الدول فعلا تؤدى وتعزز التنمية المستدامة على المستوى الكونى ؟ أعتقد أن الاجابة حتما نعم. وهل يمكن فعلا تحقيق التوازن الضرورى والمطلوب بين متطلبات التنمية ومتطلبات الحفاظ على البيئة من التدهور؟ والإجابة القاطعة نعم بالتنمية المتواصلة، وان علاقة التنمية بالبيئة ليست علاقة متنافرة ولكن علاقة تلازمية، وأن المجتمع العالمى فى حاجة ماسة لاستخدام وتفعيل منهج التخطيط البيئى الذى يحقق هذا التوازن المطلوب بين متطلبات التنمية ومتطلبات الحفاظ على البيئة من خلال التنمية المستدامة.

ثانيا: فى مفهوم التنمية المتواصلة او المستدامة:

Sustainable Development

قام قادة أكثر من مائتين وسبعين دولة بالتصديق على فكرة التنمية المستدامة تصديقا رسميا فى مؤتمر قمة الأرض في ريودوجانيرو عام 1992، بعد الاطلاع على التقرير الذى رفعته اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية فى عام 1987... وسعت اللجنة المعنية بالبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها لوضع تعريف للتنمية المستدامة يتلخص في الارتقاء برفاهية الإنسان والوفاء بالاحتياجات الأساسية للفقراء وحماية رفاهية الأجيال القادمة والحفاظ على الموارد البيئية ودعم أنظمة الحياة على المستوى العالمى وفى الحدود المسموح بها، والعمل على إدخال الأطر الاقتصادية والبيئية عند وضع القرار، ومع إصدار تقرير التنمية البشرية لعام 1994 فان مفهوم الأمن البشري لم يقتصر على أمن الدولة بل شمل أمن الانسان وأمن المجتمع بشكل يضمن حقوق المواطنين إضافة إلى أنه أخذ أبعادا متعددة.

وقد نشأ مفهوم التنمية المستدامة لغياب قدرة والنقد الموجه للنماذج التنموية السابقة التى لم توفر قاعدة عريضة وكافية تساعد على اصدار الأحكام المتوازنة عن تكاليف ومنافع السياسات المختلفة، والتى ركزت على المكاسب والعوائد قصيرة الأجل على حساب الطموحات في المدى البعيد. والتنمية المستدامة ببساطة هى "التنمية التى تقابل حاجات الجيل الحالي دون الاضرار بقدرة الأجيال المقبلة على مقابلة حاجاقما الخاصة" (مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام 1987). وتتعلق التنمية بهذا المعنى بنوعية الحياة ولا ينبغي الخلط بينها وبين النمو الاقتصادى على الرغم من أن الاثنين يرتبطان ارتباطا

وثيقا ببعضهما البعض في اطار لنظمنا العالمية الحديثة، وتتمحور التعاريف والقواعد الأخرى الخاصة بالتنمية المستدامة حول المفهوم السابق بأشكال مختلفة، مثل:

"ادارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها، وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن مقابلة الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة. فهذه التنمية المستدامة التى تحافظ على التربة والمياه والنبات والموارد الوراثية الحيوانية لا تحدث تدهورا في البيئة وملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية" (مجلس منظمة الأغذية والزراعة عام 1988).

كما أن التمية المستدامة تركز فى مفهومها على تعزيز استخدام موارد المجتمع وفى ذات الوقت صيانتها وذلك للمحافظة على العمليات الايكولوجية التى تعتمد عليها الحياة حتى يمكن تحسين نوعية الحياة بشكل شمولى الآن ومستقبلا.

وتتفق المفاهيم على أن استدامة النشاطات التى تحقق رفاه الانسانية تعتمد على المحافظة على الوظائف البيئية التى تسهم بدورها بطرق مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق الرفاه، ويشير ذلك الى قدرة العمليات الطبيعية وعناصرها على توفير السلع والخدمات التى تقابل حاجات البشر.

ونجد تركيز وجهة النظر المعتمدة على النظم الايكولوجية أن التنمية المستدامة تحافظ على استقرار ومرونة النظام الايكولوجي. وتدعم وتعزز التنمية المستدامة تكافل الاقتصاديات البشرية مع بيئتها، وتبرز الحاجة الى فهم علمى لطريقة عمل النظام الايكولوجي والتغيرات التى قد تطرأ عليه، ويحتاج ذلك حتما إلى تحليل دقيق لتصوير واقع هذه النظم وآليات واستراتيجيات عملها فى النحيطين العالمى والمحلى.

ويعكس ذلك أن مفهوم التنمية المستدامة متعدد الاستخدامات ومتنوع المعاني، فالبعض يتعامل مع التنمية المستدامة كرؤية أخلاقية تتوافق مع اهتمامات النظام العالمي الجديد، والبعض يرى أن التنمية المستدامة نموذج تنموي وبديل مختلف عن النموذج الصناعي الرأسمالي، ونموذج الحداثة أو ربما أسلوب لإصلاح أخطاء وعثرات هذا النموذج في علاقاته بالبيئة. ولقد حاول تقرير الموارد العلمية عام 1992 والذي ركز بصفة أساسية

على التنمية المستدامة حصر 20 تعريفا أكثر تداولا للتنمية المستدامة، وصنفها لأربع مجموعات هي: التعريفات الاقتصادية، التعريفات البيئية، التعريفات الاجتماعية والإنسانية، التعريفات التقنية والإدارية.(7)

(1)التعريف الاقتصادي للتنمية المستدامة:

ويختلف التعريف حسب طبيعة الدول (النامية ــ المتقدمة):

. **بالنسبة للدول النامية:** التنمية المستدامة تعني لها توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا.

. **بالنسبة للدول المتقدمة:** التنمية المستدامة تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية، وإجراء تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة، واقتناعها بتصدير نموذجها التنموي الصناعي عالميا.

(2) التعريف الاجتماعي والإنساني للتنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة تسعى إلى الاستقرار في النمو السكاني، ووقف تدفق وهجرة الأفراد على المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الريف، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

(3) التعريف البيئي للتنمية المستدامة:

وتعني الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية، والموارد المائية في العالم، مما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الكرة الأرضية.

(4)التعريف التقني والإداري للتنمية المستدامة:

وهى التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى رفع درجة حرارة سطح الأرض والضارة بالأوزون.وحسب تقرير الموارد الطبيعية فان القاسم المشترك بين التعريفات السابقة، هو ان التنمية لكي تكون مستدامة يجب:

1- ألا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية.

2- لا تؤدي الى دمار واستتراف الموارد الطبيعية.

3- تؤدي الى تطوير الموارد البشرية (المسكن، الصحة، المعيشة، أوضاع المرأة، الديمقراطية، تطبيق حقوق الانسان).

4- تحدث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة.[8]

وتتعدد بذلك مفاهيم التنمية المتواصلة ولا يوجد اتفاق عام حول هذا المفهوم بالرغم من الاتفاق على التركيز على الإنسان والتوازن البيئى بين أنشطته وجهوده والبيئة بوقائعها وأبعادها المختلفة, وقد يرجع التباين فى تحديد المفهوم إلى:-

1- اختلاف أساليب تحقيق التوازن البيئى.

2- تباين تخصصات واهتمامات أصحاب المفاهيم.

3- تباين أو عدم وضوح الاستراتيجيات الضرورية لتحديد أهداف التنمية على المدى القريب والبعيد أو حتى غيابها فى بعض المجتمعات.

4- غياب بعض المفاهيم المرتبطة وعدم وضوحها مثل المفاهيم البيئية, تكامل الإطار البيئى, الإدراك والضمير البيئى.

5- أن تحديد المفهوم يتأثر بطبيعة علاقات القوة بين الدول وداخلها، حيث تحدد علاقات القوة اللغة والمعانى والآفكار لدى أفراد المجتمع.

6- تباين تحديد وتقدير الحاجات الحالية والمستقبلية وأساليب مقابلتها والوفاء بها للأجيال الحالية والمستقبلية.

وقد انعكس كل ذلك على درجة عالية من الغموض حول معنى المفهوم الذي يعتبر من المفاهيم الصعبة،المتشابكة، والمراوغة، فمثلا حددا فى هذا الصدد فويك وبراسد Fowke & Prasad أكثر من تسعين تعريفا متباينا بعضها متوافقا والبعض الآخر متناقضا.[9]

ولكن إذا نظرنا إلى الحد الأدنى من المعايير المشتركة للتعريفات والتفسيرات المختلفة للتنمية المستدامة يمكننا أن نتعرف على أربع خصائص رئيسة.[10] يشير أولها إلى أن التنمية

المستدامة تمثل ظاهرة عبر جيلية، أي أنها عملية تحويل من جيل إلى أخر. وهــذا يعــني أن التنمية المستدامة لابد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين، ومن ثم فإن الزمن الكافي للتنمية المستدامة يتراوح بين 25 إلى 50 سنة.

وتتمثل الخاصية المشتركة الثانية في مستوى القياس، فالتنمية المستدامة هــي عمليــة تحدث في مستويات عدة تتفاوت (عالمي، إقليمي، محلي).ومع ذلك فإن ما يعتبر مســتداما على المستوى القومي ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي، ويعود هــذا التناقض الجغرافي إلى آليات التحويل والتي من خلالها تنتقل النتائج السلبية لبلد أو منطقــة معينة إلى بلدان أو مناطق أخرى.

وتعد المجالات المتعددة خاصية ثالثة مشتركة حيث تتكون التنمية المستدامة من ثلاثــة مجالات على الأقل: اقتصادية، وبيئية، واجتماعية ثقافية، ومع أنه يمكن تعريــف التنميــة المستدامة وفقا لكل مجال من تلك المجالات منفردا، إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديــدا في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات، فالتنمية الاجتماعية المستدامة تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظــروف المعيشــة والصحة، أما في التنمية البيئية المستدامة فيكون الهدف الأساس هو حماية الأنساق الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية، أما محور اهتمام التنمية الاقتصادية المســتدامة فيتمثــل في تطوير البنى الاقتصادية فضلا عن الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية.

والقضية هنا أن تلك المجالات الثلاثة للتنمية المستدامة تبدو نظريا منســجمة لكنــها ليست كذلك في الواقع الممارس، وكذلك فإن المبادئ الأساسية هي الأخرى مختلفة فبينما تمثل الكفاءة المبدأ الرئيسى في التنمية الاقتصادية المستدامة تعتبر العدالــة محــور التنميــة الاجتماعية المستدامة، أما التنمية البيئية المستدامة فتؤكد على المرونة أو القدرة الاحتمالية للأرض على تجديد مواردها. وتتعلق رابع خاصية مشتركة بالتفسيرات المتعــددة للتنميــة المستدامة، فمع أن كل تعريف يؤكد على تقدير للاحتياجات الإنسانية الحالية والمســتقبلية وكيفية الإيفاء بها، إلا انه في الحقيقة لا يمكن لأي تقدير لتلــك الاحتياجــات أن يكــون موضوعيا، فضلا عن أن أية محاولة ستكون محاطة بعدم التيقن. ونتيجة لذلك فإن التنميــة المستدامة يمكن تفسيرها وتطبيقها وفقا لمنظورات مختلفة.[11]

وتحدد التنمية المتواصلة بأنها [12] التنميـــة الحقيقـــة ذات القـــدرة علـــى الاســـتقرار والاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للمواد الطبيعية، والتى يمكن أن تحدث مـــن خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئى كمحور ضابط لها, ذلك التوازن الـــذى يمكـــن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعى البيئى والذى يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تحافظ على تكامل الإطار البيئى من خلال استخدام الأساليب العلمية والعملية التى تنظم استخدام الموارد البيئية وتعمل علـــى تنميتها فى نفس الوقت.

ودفع ذلك البعض إلى اعتبار التنمية المستدامة بأنها التغيير الاجتمـــاعى والاقتصـــادى الايجابى الذى لا يأتى على حساب النظم الاجتماعية والسكانية التى تعتمد عليها الجماعات والمجتمعات ويحتاج التطبيق الناجح لها لسياسات متكاملة وعمليات ودراســـة اجتماعيـــة تخطيطية[13]، باعتبار التخطيط يؤدى للتغيير المحسوب الـــواعى ويـــرتبط دائمـــا بـــالتنبؤ والمستقبل، ومن ثم فالتخطيط منهج علمى لبناء التنمية المستدامة.

وركز البعض الآخر على الحاجات والحقوق حيث يعتبر التنمية المستدامة هى تلك التى تعمل على تقدم الانسان وتقابل حاجات وتطلعات الجيل الحاضر دون أن تجور على حقوق الأجيال القادمة فى مقابلة حاجاتها وتطلعاتها[14]

بينما البعض يركز على أبعاد ومتغيرات المشاركة والديمقراطية[15] حيث يحدد التنميـــة المستدامه بأنها يجب أن تكون بالمشاركة بحيث يشارك الناس ديمقراطيا فى صنع القـــرارات التى تؤثر فى حياتهم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبيئيا. كل ذلك لاشارة البعض الآخر[16] بأن التنمية المستدامة عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى الحسين المتواصل لرفاه كل السكان والأفراد.

كما يمكن أن نحدد التنمية المتواصلة أو المستدامة بأنها أساليب علمية مخططة لتحقيـــق التوازن البيئى بين أنشطة الإنسان وجهوده والبيئة بأبعادهـــا الاقتصـــادية والاجتماعيـــة والسياسية من خلال استراتيجية واضحة وحسن إدارة وتنظيم وتنمية استخدام الإنســـان لموارد البيئة المتاحة والتى يمكن إتاحتها لتحسين فرص الحياة للإنسان فى المجتمـــع حاضـــرا ومستقبلاً بما يحقق العدالة.

ويتضح من خلال عرض المفاهيم السابقة أن التنمية المتواصلة أو المستدامة تعتمد على:

1- تخطيط فعال للموارد المجتمعية المتاحة والتى يمكن إتاحتها ويتضح من خلاله إدارة فاعلة ومنظمة لاستخدام أنسب الأساليب لتحقيق أهداف التنمية القريبة والبعيدة المدى للانتقال بالمجتمع من وضع إلى آخر أفضل منه فترة زمنية محددة.

2- تحقيق التوازن البيئى المنشود بين جهود وأنشطة الإنسان والبيئة التى يعيش فى إطارها, وتحدد الآثار الإيجابية والسلبية لجهود الإنسان فى البيئة, وتدعيم الإيجابية والتغلب على السلبية التى تحدث خللا فى التوازن البيئى ومنع استنزاف الإنسان لموارد البيئة خاصة الطبيعية بصورة تؤثر على التوازن والتكامل البيئى, ومستقبل التنمية فى المجتمع ومن ثم تواصل واستمرارية التنمية.

3- وجود استراتيجية محددة وواضحة لتحقيق أهداف التنمية القريبة والبعيدة المدى, وترتبط هذه الاستراتيجية بوقائع المجتمع المختلفة وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية, ويتطلب ذلك وجود خطط واقعية قصيرة وطويلة المدى تنبثق من استراتيجية عامة للتنمية المتواصلة لتحقيق التوازن البيئى الطبيعى للعناصر والموارد الطبيعية فى المجتمع.

4- إدارة فاعلة للمنظمات البيئية التى تمكن وتساعد الإنسان على حسن استثمار وتنظم وتنمية استخدامه للموارد البيئية وعدم استنزافها بصورة تحدث خللا بيئياً يؤثر على حاضر ومستقبل التنمية ومن ثم تواصلها واستمراريتها. ومما سبق فان التعريف الأكثر شمولا للتنمية هو:" التنمية هي التي تهيئ للجيل الحاضر متطلباته الأساسية والمشروعة، دون أن تخل بقدرة المحيط الطبيعي على أن يهيئ للاجيال التالية متطلباتهم، أو بعبارة أخرى، استجابة التنمية لحاجات الحاضر، دون المساومة على قدرة الاجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتهم".

وفى النهاية فان الحقيقة تتطلب مراجعة نقدية للمفهوم..

ثالثا: الاجندة الدولية للتنمية المستدامة اهتمام عالمي بالبيئة:

في بداية السبعينات عقدت عدة مؤتمرات مثل مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والانسان الذي عقد في ستوكهولم عام 1972، وندوة كوكويوك عن انماط استخدام المصادر والبيئة وستراتيجيات التنمية التي عقدت في المكسيك عام 1974، ثم مؤتمر ريودي جانيرو للبيئة والتنمية في البرازيل عام 1992، وثم مؤتمر جوهانزبيرغ للتنمية المستدامة في جنوب افريقياعام 2002 وغيرها ساهمت كلها في توضيح العلاقة بين البيئة والتنمية وفي التبديد التدريجي للمفهوم الخاطئ بأنهما متنافرتان، ولقد كونت هذه الأفكار الأساس لنقاش واسع في منتديات اقليمية ودولية متعددة، ولقد استخدمت تعبيرات مثل " الأنماط البديلة للتنمية " و"التنمية المتوازنة بيئيا " و"التنمية الملائمة للبيئة " و"التنمية القابلة للأستمرار" و"التنمية المضطردة " و"التنمية المستدامة " وغيرها للتعبير أساسا عن رسالة واحدة هي أن البيئة والتنمية مرتبطتان ارتباطا وثيقا، وفي الحقيقة يدعم كل منهما الأخر ، ولذلك فكما نخطط للتنمية ينبغي ان نخطط للبيئة بشكل متزامن ومتوازن.

يعتبر مؤتمر الحكومات حول البيئة الإنسانية الذي انعقد في مدينة ستوكهولم في عام 1972 بداية حقيقية لاهتمام حكومات العالم بالتنمية المستدامة حيث تمخض عنه وثيقتان هما: إعلان ستوكهولم للمبادئ البيئية الأساسية التي ينبغي أن تحكم السياسة، وخطة عمل مفصلة فضلا عن إنشاء برنامج الأمم المتحدة البيئي United Nations Environmental Program UNE كأول وكالة بيئية دولية [17] .

وبرغم أن المؤتمر قد اعترف (في البند 21) بالحقوق السيادية للدول لاستغلال مواردها وفقا لسياستها البيئية الخاصة بها، إلا أنه طلب من الدول عند استغلال مواردها ضمان عدم استتراف الموارد غير المتجددة، وحماية الموارد الطبيعية من خلال التخطيط الحذر لصالح الجيل الحالي والأجيال القادمة كما ورد في (البندين الثاني والخامس). ولتحقيق ذلك التغير وجهت الدول نحو "تبني اقتراب متكامل ومتناسق لتخطيطها التنموي لكي تضمن توافق التنمية مع الحاجة إلى حماية وتحسين البيئة" (انظر: البند 13). ولذا كان إعلان استوكهولم أول محاولة لتقييد حق الدول في استغلال مواردها الطبيعية وخاصة تلك المتسمة بطبيعة غير متجددة، بطريقة غير معيقة.[18]

وتتعدد المؤتمرا ت الدولية والاقليمية مثل قمة الأرض(مؤتمر الامم المتحدة الثاني للبيئة بريو دي جانيرو عام 1992) ومؤتمر الأمم المتحدة للسكان وغيرها التي تركز إهتمامها على التنمية المستدامة وتلك التى تركز على البيئة وتدهورها والتلوث البيئى، كما أن المنظمات الدولية كثيرا ما تساهم بفاعلية فى مكافحة البيئة من التلوث والحفاظ على الموارد البيئية وصيانتها خاصة عند حدوث كوارث طبيعية أو بيئية، وفى الوقت ذاته ساهمت المنظمات الدولية بدور فاعل فى إيجاد التشريعات والمعاهدات الدولية وكذلك المواثيق الدولية مثل ميثاق الأرض التى من شانها الحفاظ على البيئة وصيانة مواردها وذلك فى الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسياً.

رابعا: ما اهداف التنمية المستدامة:؟

لقد استحوذ مفهوم التنمية المستدامة على اهتمام العالم منذ ان طرح على قمة الأرض(مؤتمر الامم المتحدة الثاني للبيئة بريو دي جانيرو عام 1992)، حيث أثمرت هذه القمة ما يعرف بمذكرة القرن 21، التي أحدثت نقلة نوعية في مفهوم العلاقة بين التنمية من جهة والاعتبارات البيئية من جهة أخرى، كما جاء مؤتمر جوهنسبورغ عام 2002 بوضع خطة عمل لتنفيذ ما جاءت به مذكرة القرن 21 من أهداف ورهانات لتحقيق التنمية المستدامة.

وانطلاقا من المؤتمرين يمكن القول أن التنمية المستدامة ترتكز على أربع أهداف أساسية: (19)

(1) الاهدف الاقتصادية والاجتماعية: يشير هذين العنصرين الى:

ـــ الزيادة من رفاه المجتمع الى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال الاستغلال المعقلن للموارد الطبيعية.

ـــ العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية.

ـــ الوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الانسان.

ـــ تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار.

(2) الهدف السياسي والبيئي:

أ. على المستوى السياسي:

ــ تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة.

ــ مشاركة الأفراد في اتخاذ القرار السياسي داخل المجتمع.

ــ الاعتماد على النمط الديمقراطي في الحكم، لأن هذا النمط يشكل القاعدة الأساسية للتنمية المستدامة في المستقبل...

ب. على مستوى الجانب البيئي:

ــ الحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية والبيولوجية وعلى النظام الايكولوجي.

ــ استخدام الأراضي القابلة للزراعة وامدادات المياه استخداما أكثر كفاءة.

ــ اجتناب الاسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهار والبحيرات وتهدد الحياة البرية وتلوث الأغذية البشرية والامدادات المائية.

ــ استخدام الري استخداما حذرا واجتناب تمليح أراضي المحاصيل وتشبعها بالماء.

ــ عدم المخاطرة باجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية، وذلك بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية.

ــ استعمال التكنولوجيا النظيفة في المرافق الصناعية.

ويستنبط مما سبق أن أهداف التنمية المتواصلة أو المستدامة تتركز على:

1–المحافظة على التوازن بين الموارد المتاحة والحاجات الأساسية للبشر جميعا على المدى البعيد.

2–وضع خطط التنمية للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة فى إطار زمنى يحقق العدالة بين الأجيال.

3–تحقيق المشاركة الشعبية الواسعة.

4–ترشيد استغلال كافة الموارد ووضع أولويات للاستخدامات المختلفة.[20]

خامسا: فلسفة التنمية المتواصلة: [21]

تعتمد التنمية المتواصلة على فلسفة أهمها:

1- أن للإنسان الحق فى الحياة بمستوى لائق حاضراً ومستقبلاً,فى إطار تنمية حقيقية.

2- ليس من حق الإنسان فى المجتمع تبديد أو استتراف الموارد المجتمعية المتاحه لصالح التنمية حاضراً مما يؤثر على التوازن البيئى المنشود بين جهوده وأنشطته والبيئة التى يعيش فى إطارها، ومن ثم استمرارية التنمية ومستقبلها.

3- يتوقف استمرارية وتواصل التنمية فى المجتمع على قدرات الإنسان الفاعلة وتنظيمه لاستخدام الموارد المجتمعية وتنميتها ومن ثم فان الإنسان فى المجتمع من أهم موارده وثرواته، ومن هنا فيجب التركيز على التنمية البشرية فى المجتمع كمدخل أساسى وضرورى لإحداث التنمية المتواصلة أو المستمرة، باعتباره طاقة مجتمعية ومحور عملية التنمية لا تتم إلا به ولا هدف لها سواه، وهو الذى ييسر للمجتمع السلع والخدمات اللازمة لإحداث التغييرات الوظيفية والهيكلية التى تسهم فى بقاء المجتمع وتنميته واضطراد تقدمه.

4- ضرورة حماية البيئة والمحافظة على تواصل عمل الديناميكيات بها وتأمين التوازن البيئى الطبيعى من حيث عمليات البناء والهدم، بما يؤدى للاستثمار الأفضل للموارد البيئة وصيانتها.

سادسا: عناصر التنمية المتواصلة:

تتحدد العناصر الرئيسية للتنمية المتواصلة فى ثلاث عناصر متفاعلة وهى:

1- ثروة بشرية.

2- ثروة مالية تستخدم التكنولوجيا الحديثة.

3- ثروة طبيعية.

ونتيجة التفاعل بين هذه العناصر هى التنمية التى تعود على الإنسان بالرفاهية والارتقاء بمستوى الحياة، وإذا حدث أى خلل أو نقص فى إحدى هذه المكونات الثلاث فلم تعد

هناك تنمية لأنه لو زاد المال اليوم واستنزفت الطبيعة فسوف ينقص المال غدا.[22] والحقيقة فى هذه العناصر أن الإنسان هو الذى يقود ويوجه هذه العناصر مما يستلزم تنسيق قدرات وكفاءة عالية لقيادة هذه العناصر.

يعتبر النمو بكل انواعه والتوزيع الامثل لثماره ومنافعه العنصرين الذين ترتكز عليهما التنمية بصفة عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة.

فيما يخص النمو: فالمقصود به هو"العملية الطبيعية والتلقائية التي تحدث في المجتمعات دون تخطيط مسبق او دراسة؛ وعلى سبيل المثال لا الحصر النمو السكاني...

فالنمو السكاني عبارة عن التزايد في عدد السكان والأفراد الطبيعي في أي مجتمع، وهو أمر يؤدي الى تراكمات تحدث أثرها بعد فترة من الزمان، سواء تأثيرات سلبية او ايجابية، في حين نجد ان التنمية بمفهومها الصحيح على النقيض من ذلك، فالتنمية تعتمد في الاساس على جهد منظم فضلا عن ادارة وتخطيط سليم لتتم عملية تغيير اجتماعي او اقتصادي ويكون تغيير للافضل، كذلك فان التنمية المستدامة والتي تقوم على أسس صحيحة من شأنها القدرة على مواجهة الاثار السلبية والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والمترتبة والناتجة عن مشاكل سياسية.

وتعنى الاستدامة في مفردات التنمية، النمو المسؤول والمتواصل أي ذلك النمو الذي يتحقق عندما يتم التوفيق بالاهتمامات الاجتماعية والبيئية مع الاحتياجات الاقتصادية للناس، بالاضافة الى تدبير الموارد المتاحة بالبلاد بشكل معقلا ومتوازن مما يسمح بتلبية حاجيات المجتمع المتزايدة مع الحفاظ على مصالح الاجيال المقبلة. وعليه فان نوعية النمو وكيفية توزيع منافعه هي التي تحدد ما اذا كانت هناك تنمية اولا، فبرجوعنا الى مثال النمو السكاني نجد بعض البلدان الفقيرة والنامية تعرف أنواعا من النمو المضطرد للسكان، حيث يشكل هذا النوع من النمو عبئا زائدا على التنمية ومن هنا نجد ان مفهوم النمو في هذه الحالة يأتي في الاتجاه المضاد والمعاكس على طول الخط لمفهوم التنمية.

اما بالنسبة لتوزيع النمو: الذي يعتبر العنصر المكمل للنمو، أي التوزيع الايجابي لمنافع النمو، وهنا يجب تحقيق العدالة الاجتماعية بحيث يستفيد كل أفراد المجتمع من ثمار

النمو، وذلك يختلف من نظام لآخر ؛فبالنسبة لليبرالية فهي لا تتوفر في جوهرها على العدالة الاجتماعية فالكل يعمل لنفسه تحت مقولة " دعه يعمل دعه يمر"، فالفرد هو الاساس اما فيما يخص النظام الاشتراكي فهنا يختلف الامر فالمجتمع هو الاساس والمنفعة العامة هي الهدف الرئيسي لتحقيق عدالة اجتماعية تساهم في تحقيق تنمية متكاملة يستفيد منها جميع أفراد المجتمع بمختلف فئاته، فالتنمية الاقتصادية مثلا استخدم في قياسها الناتج القومي الاجمالي وما استخراج منه من مؤشرات مثل ارتفاع مستوى الدخول والنهوض بالبنية الاساسية وزيادة معدلات الادخار، الا أنه لا يمكننا أسلوب الناتج القومي ومؤشراته من التعرف على كيفية توزيع هذا الناتج محليا داخل الدولة الواحدة بين مختلف الفئات الاجتماعية فقراء وأغنياء، أو بين الاقاليم الجغرافية المختلفة، أو القطاعات المختلفة (صحة، تعليم، وغيرها...) أو حول تأثيرات الانتاج والاستهلاك على البيئة. فالتنمية المستدامة تعني الحد من التفاوت المتنامي في الثروات والدخول بين المواطنين وبتوزيع الخدمات توزيعا عادلا بين الافراد وبجعل التعليم الزاميا ومجانيا قدر الامكان وبتأمين العلاج والتوسع في مشروعات الاسكان الى غير ذلك من مشروعات وبرامج تتعلق بالخدمات.[23]

سابعا: ركائز التنمية المستدامة:

بينما تتحدد ركائز التنمية المتواصلة فى الركائز التالية: [24]

(1)الاستدامة أو الاستمرار:

بمعنى أن التنمية يجب أن تلبى حاجات الحاضر دون أن يخل ذلك بحاجات الأجيال المقبلة ليورث الآباء أبنائهم الأرض خصبة موصولة العطاء والمياه نقية والهواء نظيفا.

(2) الديمقراطية:

يجب أن تعتمد التنمية على ديمقراطية حقيقية تمليها مصلحة الأغلبية ومصلحة البشرية جمعاء, ولا يجوز اعتبار آخر أن يعلو على ذلك سواء بحجة تكنولوجيا بحتة أو سيطرة أقلية قوية أو غيرها.

(3) المشاركة الشعبية:

وتعنى منح أعضاء المجتمع فرصة للمشاركة الفاعلة فى اتخاذ القرارات والتأثير عليها، وذلك على اعتبار أن المشاركة الشعبية تعد حجر الزاوية فى استدامة مشروعات

التنمية.[25] فإذا أريد للناس أن يتمكنوا من تحقيق التنمية فلابد أن تكون لديهم سلطة, ولابد أن يكونوا قادرين على التحكم فى أوجه نشاطهم فى إطار مجتمعاتهم المحلية, وينبغى أن يشارك الناس ليس فقط فى العمل المادى الذى تتطلبه التنمية بل فى التخطيط وفى تحديد الأولويات لأن مفتاح التنمية هو المشاركة.

(4) القيم:

فإذا أردنا تنمية متواصلة فعلينا بالإصلاح ونبدأ بالقيم لأنها هى الأساس لضمان نجاح التنمية ومن هنا تبرز أهمية نشر مجموعة من القيم المرغوبة مثل قيم العدالة بمفهومها الواسع بين الأجيال والبلاد والأشخاص وعدم استغلال الآخرين,وتعنى العدالة أن لكل انسان الحق فى جزء عادل من ثروات وامكانات مجتمعه يعادل قيمة إسهامه فى انتاجها[26] والقيم الجمالية والإنسانية, والقيم التى تشجع على ترشيد الاستهلاك ليتناسب مع قدرة النظم البيئية، وقيم المشاركة والتعاون والقيم الدينية الأصلية، إن للقيم دورها المؤثر فى توجيه وضبط السلوكى الانسانى فى تفاعله مع البيئة مما يعزز من استدامة التنمية فى المجتمع.

(5) الحقوق الانسانية:

تعرف الحقوق منذ القدم أنها "طبيعية" بمعنى أنها وهبت ومنحت للأفراد من قبل القانون الالهى الطبيعى.

وتوجد حقوق أخرى قد تكون غير طبيعية وصنعت من خلال تجمع البشر ومن خلال تفاعل المجتمع بمؤسساته ومنظماته، ويجب ان تشير هنا إلى شمولية الحقوق الجيلية بين الأجيال التى تحقق العدالة الجيلية، وكذلك حقوق الانسان للحياه فى بيئة مناسبة من حيث الهواء.والماء والمأكل والمسكن وغيرها من الحاجات الأساسية للانسان فى أى مجتمع.

وتتضمن الحقوق الخصائص التالية: [27]

1- لا يحدد الحقوق وقت أو زمان:حيث يمتلكها الجميع بغض النظر عن الجنس أو النوع...... ألخ

2- أن الحقوق غير قابلة للتحول: فهى لا يمكن التنازل عنها لتحديد الأهداف المرغوبة ومتابعة هذه الأهداف حتى تحقيقها.

3- أن الحقوق يمتلكها الأفراد.

4- أن الحقوق تحمى الأفراد ضد استخدام خاطئ وديكتاتورى من قبل الآخرين

5- لابد أنه تكون الحقوق مفروضة بالقوة.

6- ترتبط الحقوق باعتبارها العدالة أكثر من ارتباطها باعتبارات الإحسان، والبر، والخير.

7- الحقوق مرتبطة بالواجبات.

8- تعتبر الحقوق أساسية.

ثامنا: الحداثة والتدهور البيئي:

يجب أن يشغل اهتمامنا قضية هل الليبرالية صديقة فعلا للبيئة؟ حيث يوجد العديد من الشواهد فى القرية الكونية التى تؤكد إخفاق اللبرالية بنماذجها المختلفة فى مواجهة المشكلات البيئية أو صنع سياسات بيئية فاعلة، لحياد الدولة وعدم تدخلها والاعتماد المفرط على أفكار السوق بالاضافة لقيم الرأسمالية كالفردية الفجة.

والتحليل الدقيق الواعى للعولمة والتكنولوجيا الحديثة والتغيرات العالمية المصاحبة للبرالية يستطيع بسهولى ان يستنتج أن هذه التغيرات العالمية المصاحبة تسهم بشكل مباشر فى تفاقم وزيادة حدة المشكلات البيئية أكثر من مواجهتها، بما يعكس فى الواقع الحقيقى عجز ميكانيزمات الرأسمالية وآليات السوق عن مواجهة المشكلات البيئية فى السياق العالمى فى الوقت الراهن.

ويوجد أهمية للبعد السياسي لحلول المشاكل البيئية، وذلك لمحاولة إيجاد الأسس الخلقية للسياسات الصديقة للبيئة ضمن إطار الليبرالية. فبدايةً تمثل الليبرالية أرضًا خصبة لتطور الأفكار والفلسفات البيئية رغم خصيصتها الأساسية: "التعاقد" الذي يحيل إلى اهمال من لا يستطيع الانضمام إليه كالأشجار والصخور، إلا أنه من زاوية أخرى فان مكونات الليبرالية، بالإضافة إلى الانفتاح وتقبل النقد، تسمح الليبرالية بتوسيع دائرة المجتمع الاخلاقي لكي تشمل المنظومات البيئية، وأهمية التعاون الدولي، الذي هو عنصر ملازم للفكر الليبرالي، في حل المشكلات البيئية.

إن المأزق الذي تمثله المشكلات البيئية بالنسبة لليبرالية هو في الحاح فـرض تغـييرات جذرية من أجل الحد من التخريب البيئي دون أن يؤثر ذلك على الحريات والديمقراطيـة، إن مقولة "الحرية يجب أن تفسح المجال للسلطة" ما زالت موضع جدل، وما زال بإمكـان المجتمعات الديمقراطية التطلع إلى حلول وسطى تتضمن سياسات غير قسرية ولكن مخططة ومتناسقة، حتى يمكن صنع سياسات بيئية فاعلة.

لكن، لماذا تخفق الليبرالية على أرض الواقع، وأمام الرأي العـام، في تنفيـذ وتفعيـل السياسات البيئية؟ وهنا يجب التمييز بين تأويلين لليبرالية، الأول يستند إلى قـيم الحياديـة والتدخل الأدنى للدولة وهو الأكثر شيوعًا في التيار الرئيسي المعاصر لليبرالية الأمريكيـة وطبعًا هذا ما يتناقض مع السياسات البيئية، أما المفهوم الثاني ويدعى أحيانًا بـ"الليبراليـة الاجتماعية" فهو أكثر انفتاحًا على تدخل الدولة.

كما أن التركيزعلى اقتراحات السوق لحل المشاكل البيئية غير مواتى وعديم الفاعلية، فمثلاً في حال إضافة تكاليف الضرر البيئي على المنتج فإن المستهلك هو من سيتحمل هذه التكاليف في النهاية وليس المنتج، بالإضافة إلى أنه من غير المنطقي ولا الأخلاقي تقدير قيمة حياة البشر أو الكائنات الحية بمقادير مالية، كما أن تخمـين قيمـة حيـاة الحيونـات أو المنظومات البيئية هو إجراء متمركز بشريًا يتناقض أساسًا مع المفهوم الأيكولوجي الـذي يرى في الإنسان كائن مشارك، ناهيك عن قيم الفردية الفجة والتى تحتل فيه المصالح الذاتية المرتبة الأولى وليس المصالح المجتمعية العامة ولذا فان إقتراحات السوق تتناقض مع الأبعاد الاجتماعية للسوق تماما، كما ان السوق يتعارض تماما مع العديد من قيم الانسانية.

وإذًا بدلاً من طرح قضية السوق أو اللاسوق فمن الأنسب التسـاؤل عـن الـنمط الأنسب من السياسات التى تواجه المضكلات البيئية ؟ وقد تكون الليبرالية الاجتماعية نمطًا مناسبًا لتعزيز فكرة الخير وتقوم عليه سياسات بيئية متدرجة وطويلة الأمد، عوضًـا عـن الحياد الملازم لليبرالية وعدم تدخل الدولة، ففي مسألة البيئة والحفاظ عليها لا يمكن حياد الدولة لأى سبب من الأسباب، إن مقولة آدم سميث عن "مجموع قرارات الأفراد الساعين إلى مصالحهم الشخصية يزيد الرفاهية العامة بالتعاضد من اليد الخفية للسوق" صالحًا لزمن مضى فهو غير صالح الآن خاصة مع القضايا البيئية. ويشير التدهور البيئي الذي حـدث

معظمه خلال القرن الماضي إلى أن النموذج الاقتصادي المهيمن (الليبرالية الرأسمالية) هـو "اقتصاد استخلاصي" يستنفد الموارد غير المتجددة، ويستغل الموارد المتجددة بدرجة أكـبر من قدرتها على البقاء، ويتسبب في تغيير كيمائية الأرض وتشويه الـنظم البيئيـة عليهـا متسببا في حدوث أضرار لا يمكن إصلاحها لكل من الأرض والماء والهواء.[28]

وفي هذا السياق قدمت شارلين سبرتناك Spretnak وصفا لخصائص هذه الحداثة يتضمن مايلي:

1- Homo Economicus: أي أن الأولوية فيه تكون للرفاه الاقتصادى الذى ستقود إلى تحقيق الرفاه في مجالات الحياة الأخرى.

2- **النزعة التقدمية** : أي أن التقنية ستجد حلولا لكل المشاكل وأن الحالة الإنسانية سوف تتحسن بالتدريج من خلال الوفرة التى تنتجها التكنولوجيا الحديثة بتقنياتها المتسارعة.

3- **النزعة التصنيعية** : أي أن الإنتاج على نطاق واسع سيؤدي إلى تحقق الوفرة والتي بدورها ستؤدي إلى خلق نزعة استهلاكية.

4- **النزعة الاستهلاكية** : إي أن استهلاك السلع المادية هو مصدر السعادة البشرية.

5- **النزعة الفردية** : التي تشير إلى التنافس على المنفعة الفردية وإعطاء المصالح الفردية أولوية على المصالح العامة[29].

وبذلك فان نموذج الحداثة يسهم بشـكل مباشـر فعـال فى التـدهور البيئـى والمشكلات البيئية العميقة من أنواع التلوث المختلفة، بالإضافة إلى سلوكيات وتفاعل الانسان مع البيئة التى يفرزها هذا النموذج من القيم الاجتماعية (مثـل الاسـتهلاك والفردية) المؤثرة على السلوك الانسانى ولا تعزز بناء تنمية متواصلة.

تاسعا: مستويات التنمية المتواصلة:

إن التوازنات فى البيئة الطبيعية ترتبط بالكم الهائل من الأنظمة البيئية الطبيعية باختلاف أحجامها ومواقعها. فالكل على سطح هذه الأرض داخل الغلاف الحيوى المحيط بـالكرة

الأرضية متوازن مستقر مرتبط بهذه التوازنات على اختلاف المستويات المحلية والإقليمية والدولية والعالمية. ومعنى ذلك أن مستويات التوازن الإقليمي للبيئة الطبيعية تمتد وتتشابك مع التوازن البيئي العالمي وبالتالي فإن استراتيجيات تنمية موارد البيئة المحلية والتي تتخذ التكامل البيئي محوراً لها لا تتم بمعزل عن استراتيجيات التنمية الإقليمية والدولية والعالمية بل تتكامل معها.[30]

ويستنبط من ذلك حقيقة واقعية أن استراتيجيات التنمية المتواصلة أيا كان مستوى هذه التنمية محليا أو إقليميا أو قوميا لا تتم بمعزل عن مثيلاتها الدولية أو العالمية حتى بالمجتمع الواحد المستوى المحلي يتأثر بنظيره الإقليمي والقومي, حيث تتشابك وتتداخل هذه المستويات وتتأثر بها, أيا كان مستويات تدرج هذا التوازن بدءا بالمشروع التنموي على المستوى المحلي.

ويؤكد ذلك ما أحدثته وتحدثه وستحدثه العولمة, من منطق اللاحدود وتغيير مفهوم الفواصل الجغرافية الإدارية وحتى الطبيعية منها.[31]

عاشرا: الأزمة البيئية والتنمية المستدامة:

لقد كانت حركة الاستدامة البيئية، منذ بدايتها، منقسمة على نفسها- مثل معظم الحركات الاجتماعية الأخرى- إلى جناح معتدل عرف أحيانا "بحركة الاستدامة الضعيفةweak sustainability" وآخر ثوري عرف أيضا "بحركة الاستدامة القويةstrong sustainability". ومع أن أجندة التنمية المستدامة في الوقت الحاضر تعكس انتصار الجناح البيئي المعتدل أو الإصلاحي حيث أصبح الوجه الأكثر قبولا من الفكر البيئي لدى الساسة والحكومات في الدول الصناعية المتقدمة، إلا أن الجناح الثوري من الحركة البيئية قد ناضل بدرجة أكبر من أجل الاهتمام بجوانب العدالة والديموقراطية للخطر البيئي مؤكدا على أن "العالم المستدام يجب أن يكون عالم أكثر تساويا.[32]

(1) الاستدامة الضعيفة (المتمركزة حول الإنسان):

تزعم حركة الاستدامة الضعيفة التي عرفت إيضا "بالبيئية الضحلة" shallow environmentalism" بأن هناك حاجة لتوسيع نطاق المخزون من الموارد وأن هذا يمكن تحقيقه من خلال تطوير موارد متجددة، وإيجاد بدائل للموارد غير المتجددة، والاستخدام

الأمثل للموارد الحالية و/أو البحث عن حلول تكنولوجية لمشاكل من قبيل نفاد الموارد والتلوث. وفي القلب من هذا الخطاب يكمن تفاؤلا ضمنيا يتمثل في الثقة بأن البشر سيجدون حلا لكل مشكلة بيئية تبرز على السطح، كما سيكونون قادرين على تعزيز مخزون الموارد وذلك لأن التقدم التقني كما يفترض سيمكن البشر من التحكم في الأرض لتلبية مطالبهم المتنامية. ومن ثم فإن أي مشكلة تظهر ستحل من خلال التطور التقني. ويجادل أنصار هذا الموقف بأن أسباب الأزمة البيئية التي يعيشها كوكب الأرض لا تكمن في قيم نموذج الحداثة المهيمن المتمركز حول البشر ولا في معاييره أو مؤسساته وممارساته بل أن تلوث الماء والهواء ونفاد الموارد الطبيعية وتناقص التنوع البيئي والفقر وحالات عدم المساواة هي نتيجة للجهل والجشع والممارسات الحمقاء في التعامل مع البيئة. ومن ثم:

يمكن كبح مثل هذه الممارسات الحمقاء الملامة خلقيا عبر سن تشريعات وتغيير السياسة العامة، وزيادة التعليم، وتغيير القوانين الضريبية، وإعادة الأراضي العامة إلى مالكيها......، والتأكيد على الإلزامات الخلقية نحو الأجيال المستقبلية، وتشجيع الإدارة الحكيمة للطبيعة وتشجيع آخر لاستخدام رشيد للموارد الطبيعية[33].

(2) الاستدامة القوية(المتمركزة حول البيئة):

مع أن الاقترابات الاقتصادية للاستدامة الأضعف لم تطرح مسألة انسجام التنمية المستدامة مع النمو الاقتصادي حيث ركزت بشكل أساسي على النمو الاقتصادي، إلا أن محدودية الفضاء والموارد الطبيعية فضلا عن القدرة المحدودة للغلاف الجوي لاستيعاب وتخزين الغازات الدفيئة يجعل التنمية المستدامة التي تتطلب نموا لا محدودا تبدو مستحيلة. ولذا ينظر أنصار الاستدامة القوية(المتمركزة حول البيئة) للأرض كمورد ناضب غير متجدد ومن ثم يزعمون أنه ليس هناك مستقبل بيئي ممكن إلا إذا تم تعديل جذري على جانب الطلب من المعادلة من خلال إعادة التفكير في موقفنا تجاه الطبيعة فضلا عن فكرتنا عن التقدم الاقتصادي والتنمية.

ولذلك تؤكد وجهة النظر هذه المعروفة أيضا "بالإيكولوجية العميقة" **Deep Ecology**" أو المذهب الإيكولوجي (التبيئو) **Ecologism** الذي يهتم بدراسة العلاقة بين الكائن الحي والبيئة التي يعيش فيها "المتمركزة حول البيئة" "**Ecocentric**" بأنه لابد

من حدوث ثورة في النموذج الإرشادي المهيمن إذا ما أريد إنقاذ كوكب الأرض من الفساد البيئي. وتبعا لذلك فإن هذه النظرة ترى أنه لابد أن نعمل على تكييف أنفسنا للحفاظ على الطبيعة المهددة بالفناء بدلا من تكييف الأرض لتناسب احتياجاتنا. وقد تسبب إصرار أنصار هذا الاتجاه على إحداث تغير بنائي وثقافي في إثارة مخاوف كل من قطاع الأعمال والساسة وأولئك الناس الذين كانوا يرغبون في حلول جزئية للمشاكل البيئية. وقد مثل هذا التوجه حركة الرفض ضد سياسات وممارسات الشركات والحكومات المتعلقة بالبيئة في الدول المتقدمة.

ونتيجة لذلك يركز أنصار الجانب الأقوى للاستدامة على تغيير المطالب تجاه الأرض ويتبنون فهما مختلفا للتنمية المستدامة، حيث يعمدون إلى التأكيد على الاستدامة الإحيائية (البيولوجية) كشرط أولي لأي تنمية، بدلا من التركيز على التأثير الإنساني على استراتيجيات التنمية، ومن ثم ينظر للتنمية المستدامة كوسيلة لتحسين نوعية الحياة الإنسانية مع العيش ضمن حدود القدرة الاحتمالية للأنساق الحيوية للأرض.[34]

حادى عشر: التنمية المستدامة شرط أساسى للتنمية الإنسانية:

لقد عرف المهتمون بشؤون البيئة ومنذ أوائل السبعينات شعارات مثل "تنمية بلا تدمير" و"تنمية تكنولوجية" **Ecodevelopment** وتشير إلى ضرورة تحقيق الوئام بين متطلبات مشروعات التنمية ومقتضيات حماية البيئة (موارد وتلويثا) وفى أواخر الثمانينات من القرن العشرين طلعت علينا لجنة برونتلاند بشعار "التنمية المستدامة" أو "القابلة للاستدامة" كما يسميها البعض[35] وسرعان ما التقطت الدول العربية هذا الشعار الجديد فتبنى مؤتمر وزارة البيئة العرب هذا الشعار فى الاجتماع الذى عقد فى القاهرة عام **1991** تمهيدا للمشاركة العربية فى قمة الارض فى ريو دى جانيرو،على الرغم من الغموض الذى أحاط بمعناه على ارض الواقع، وهو الغموض الذى مازلنا نعانيه حتى الآن.

وعندما بدأنا بعد مضى عقد تقريبا من الزمان، فى محاولات تطبيق هذا الشعار الغامض والمعقد، تبين لنا أنه يتطلب معالجات أعمق واعرض لعدد كبير من المشاكل فى مجالات العمل المختلفة. لم يعد الآمر الآن أمر حماية البيئة، إذ إنه يتناول سياسات التنمية واستراتيجياتها وتفاعلاتها المعقدة مع البيئة

ولم ينجح حتى يومنا هذا القدر الأكبر من محاولات النزول بمفهوم التنمية المستدامة من علياء التجريد النظرى إلى أشكال وأبعاد عملية واضحة المعالم، وحتى اجتماع بيلاجو Bellagio الشهير الذى عقد عام 1996 لم يخرج علينا سوى بمبادئ العشرة المشهورة.

والمبدا الاول يتحدث عن "رؤية للتنمية المستدامة وأهدافها الواضحة تصل بنا إلى تحقيق هذه الرؤية بشكل مفهوم لوحدات اتخاذ القرار.

والمبدا الثانى والخامس يؤكدان على الحاجة إلى الجمع بين الإحساس بالمنظومة الكلية وتركيز الرؤية على القضايا ذات الأولوية.

أما العناصر الاساسية فى المبدا الثالث– ولعله أهم المبادئ العشرة من وجهه نظرنا– فتشير إلى الفقر وحقوق الإنسان، جنباً إلى جنب مع استخدام الموارد والاستهلاك الترفى.

أما مداولات لجنة التنمية المستدامة التى ما زالت تجتمع منذ مؤتمر ريو، فتظهر بوضوح صعوبة تحويل هذه المبادئ السامية إلى واقع على الارض.. ولعل أهم ما جاء به اجتماع بيلاجيو هو إبراز أهمية المعالجة التكاملية للتنمية والبيئة، من حيث المبدأ، ولو أن الأمر كان بحاجة إلى تأكيد هذه الأهمية.

واضح أن هذه المحاولات لفهم هذا الشعار الجديد وتفعيله لم تجد أى صدى فى الوطن العربى، وجاءت المشاركة العربية فى اجتماعات لجنة التنمية المستدامة شكلية، ولا نجد سوى مناسبات نادرة حقا لإسهامات عربية ذات قيمة فى أعمال اللجنة، اننا اكتفينا بترديد الشعار من دون محاولات جادة لفهمه أو تفعيلة. وربما كان الأثر المهم لمؤتمر ريو فى الوطن العربى هو إثارة الاهتمام بقضية إدارة شوؤن البيئة أكثر من إثارة لقضية التنمية المستدامة.

وفى محاولة النظر فى احوال التنمية الإنسانية فى المجتمع تصبح قضية التنمية المستدامة حتى بملامحها التى مازال يكتنفها الغموض قضية محورية تستحق أن تركز عليها الجهود فى المرحلة القادمة انطلاقا من قناعة راسخة بأنه من دون تحقيق تنمية مستدامة فلن تكون هناك تنمية إنسانية على المدى البعيد.

أن المستقبل يتطلب البدء فى العمل الجاد من اجل تحقيق هدفين جوهريين:

1- إيجاد كيان تنظيمى تنطوى تحت جناحه كل خطوط المسؤولية التقليدية عند السعي لتحقيق التنمية المستدامة، كيان يؤكد أن الأمر الآن هو أمر بقاء على المدى البعيد لا مجرد وقف التلوث الحضرى أو التعامل مع المخلفات الصناعية..... إن القضية الآن هى قضية وطنية ولم يعد الآمر أمر أجهزة إدارة شؤون البيئة، وأن كانت تاريخيا هى التى وقعت عليها هذه المسئولية ومن دون أن يدرك كل وزير أو مسئول كبير ومن دون أن تدرك كل المنظمات الشعبية والتنظيمات المهنية أن مستقبل التنمية يرتبط بتعاون الجميع لتحقيق هدف التنمية المستدامة، أو على الأقل التحرك بخطى ثابتة نحوه فأن مستقبل التنمية الإنسانية بدوره يكون مظلما حقا.

2- أما الأمر الذى يثير قلق – أحيانا حفيظة – قوى لها وزنها فى المجتمع عموما فهو الحاجة الماسة لتحقيق هذا الشرط الجوهرى إلى رأى عام مزود بالمعرفة اللازمة لإدراك طبيعة المخاطر التى يتعرض لها وأبعادها ويعنى هذا عملا جادا وعميق الجذور على كل مستويات الفئات الشعبية لإحاطة الجميع علما بما يجرى وما يمكن أن يؤدى إليه من عواقب ومؤدى هذا تحقيق مستويات أعلى بكثير لمصداقية الأجهزة الحكومية ومن الشفافية والمشاركة الشعبية فى عمليات اتخاذ القرار على كل المستويات ثم فى تنفيذ القرار.[36]

ثانى عشر: متطلبات التنمية المتواصلة أو المستدامة:

تحتاج التنمية المتواصلة أو المستدامة إلى عدد من المتطلبات الضرورية فى المجتمع والتى يمكن أن تتمثل فى:[37]

بناء استراتيجيات وخطط تحقيق أهداف التنمية على المدى الزمنى القريب والبعيد والتى تحافظ على ديناميكية تكوين الموارد الطبيعية, وتحديد توقعات مسبقة عن طبيعة هذه الديناميكية على المدى الزمنى البعيد.

مراعاة الاعتبارات البيئية وعدم الإسراف فى استخدام الموارد الطبيعية القائمة واستنزافها والإخلال بالديناميكية الطبيعية لهذه الموارد فى البيئة, ويستلزم ذلك ربط مفاهيم التنمية بمفاهيم البيئة والأبعاد البيئية, ومن هنا وجب بناء استراتيجيات التنمية من منظور بيئى من أجل التخطيط للتنمية واستمرارها وتواصلها.

وتتطلب استمرارية التنمية فى المجمع حماية البيئة والموارد الطبيعية من الاستنزاف وقد يتحتم الأمر تشريعات ملزمة تساعد على تحقيق هذه الحماية ومن ثم التوازن البيئى الطبيعى وحماية الأجهزة البيئية المنتجة للموارد الطبيعية.

ويبدأ التوازن من مستوى المشروع على المستوى المحلى ويتدرج تصعيده على المستويات الإقليمية والقومية والدولية والعالمية. اكتشاف وتشجيع وتنمية القدرات البشرية فى المجتمع القادرة على إبداع وتقبل واستخدام التكنولوجيا المناسبة للواقع المجتمعى, والتى تنظم وتوجه استخدام الموارد المجتمعية الأخرى وحتى لا يوجد فجوة بين ديناميكية بناء الموارد والطبيعة فى المجتمع وأنشطة وجهود المورد البشرى.

قدرات مؤسسية فى المجتمع أكثر كفاءة وفاعلية فى توجيه المورد البشرى وتفاعله مع الموارد الطبيعية الأخرى المتاحة أو تلك التى يمكن إتاحتهاوفاعلة فى نشر الوعى البيئى والتنموى، من ناحية وتغيير القيم والسلوكيات الانسانية المساندة للتفاعل الايجابى المتواصل مع البيئة والحفاظ على مواردها وصيانتها.

والتخطيط للتنمية المتواصلة فى إطار شمولى للبيئة بأبعادها المختلفة ومراعاة تعدد وتشابك ردود الأفعال، وإيجاد نماذج تخطيطية تحقق أهداف التنمية المتواصلة فى أقصر وقت ممكن، وتحقق فى الوقت ذاته التوازن المستهدف بين أنشطة التخطيط للتنمية المتواصلة وعمليات التجديد والهدم من خلال ردود أفعال وقدرات محسوبة واختيار واستخدام نوع ومستوى التكنولوجيا التى تحقق مردوداً يساهم فى إحداث التوازن بين التنمية والبيئة. ولا يخل بهذا التوازن. وتتطلب التنمية المتواصلة كذلك قدرات إدارية فى المجتمع تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة فى صنع وتوجيه السياسات والبرامج الاجتماعية، والتى تدعم الشفافية والديمقراطية الحقيقية والمشاركة الفاعلة فى اتخاذ القرارات.

ويعتبر تدعيم وتشجيع المشاركة الشعبية والجهود غير الحكومية وكفاءة وفعالية المنظمات الأهلية مطلبا من متطلبات التنمية المتواصلة من خلال المشاركة الفاعلة فى بناء السياسات والاستراتيجيات، واقتراح وتنفيذ ومتابعة الخطط وتقويمها, ودورها فى إعداد وتنمية القدرات البشرية الفاعلة الواعية المؤثرة إيجابيا فى التنمية المجتمعية وضمان تواصلها واستمراريتها.

ثالث عشر: مرتكزات وضع استراتيجيات التنمية المتواصلة:

1- تحقيق التوازن الطبيعى للعناصر والموارد الطبيعية من خلال العلاقة الإيجابية بين التنمية والبيئة, وحساب وتقدير عائد النشاط البشرى على البيئة إيجابيا وسلبيا.

2- وجود القدرات المتميزة فى المجتمع من خلال تنمية القدرات البشرية الفاعلة التى تستطيع توجيه الموارد البيئية وحسن وتنظيم استخدامها, وذات القدرات المميزة علميا وتكنولوجيا.

3- استخدام التكنولوجيا المناسبة التى تمكن العناصر البشرية من حسن استثمار وتنظيم وتوجيه الموارد البيئية, ولا تحدث إخلالا فى التوازن بين التنمية والبيئة.

4- تحليل السياسات الإقليمية والدولية والعالمية وعدم الانعزال عنها كأمر مفروض وحتميته لإحداث التوازن المنشود بين التنمية والبيئة الكونية، وفى نفس الوقت بناء نموذج خاص للتوازن البيئى.

5- تدعيم ما يمتلكه المجتمع من قدرات من خلال اكتشاف وتنمية القدرات البشرية، توفير احتياجات القدرات المتميزة، وأجهزة معلومات أكثر كفاءة، ومنظمات صنع السياسات فى المجتمع وإدارة التنمية المتواصلة.(38)

رابع عشر:اشكالية التنمية المستدامة على المستوى العالمي:

بالرغم من مجهودات المجتمع الدولي لتحقيق الأهداف المنشودة للتنمية المستدامة، الا أن هذه الأخيرة ما زالت تعاني من معيقات كثيرة تتجلى بالأساس في صعوبة الحفاظ على التوازن البيئي، والاستغلال الجيد للموارد الطبيعية، وضمان عدم استنزافها للأجيال المقبلة، وكذا صعوبة القضاء على الفقر في مختلف أنحاء العالم وفي افريقيا بالخصوص...(39)

بالإضافة إلى التغيرات الاجتماعية المتسارعة التى أحدثتها العولمه ونقل الثقافات بين أرجاء القرية الكونية بسهولة وسرعة ويسر مع ميل الانسان فى الدول النامية للتقليد والمحاكاة، وانتشار الحرمان لعدد كبير من سكان المعمورة وغياب الديمقراطية الحقيقية والشفافية والمشاركة الفاعلة فى إتخاذ القرارات فى أجزاء كبيرة من العالم، بالاضافة إلى الكوارث الطبيعية وآثارها على البيئة العالمية، والتكنولوجيا وآثارها السلبية خاصة فى

الدول النامية لغياب الوعى التكنولوجى أو سوء استخدامها من ناحية، وغياب الكنولوجيا المضادة خاصة فى الدول النامية المستقبلة للتكنولوجيا من ناحية أخرى

خامس عشر: الخدمة الاجتماعية والتنمية المتواصلة أو المستدامة:[40]

تلعب الخدمة الاجتماعية دوراً أساسياً فى حدوث التنمية المتواصلة أو المستدامة وذلك من خلال جوهر أدوار الخدمة الاجتماعية فى اكتشاف وبناء وتنمية القدرات الإنسـانية، وتحديد الإيجابيات والسلبيات لدى العملاء الأفراد والجماعات والمجتمعـات، وتوظيـف واستثمار الإيجابيات والتخلى عن السلبيات أو مواجهتها. وتساعد هذه القدرات المـوارد البشرية- عملاء الخدمة الاجتماعية ووحدة تعاملها- وتمكنها من استثمار وتنظيم وتوجيه الموارد المجتمعية بما يساهم إيجابياً فى دفع عجلة التنمية وتواصلها واستمراريتها.

(1) العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية المتواصلة:

تلتقى الخدمة الاجتماعية مع التنمية المتواصلة أو المستدامة فى:

1- الاهتمام بالعنصر البشرى عملاء الخدمة الاجتماعية ووحدات تعاملها وأنشطة وأدوار هذا العنصر فى البيئة باعتباره جوهر التنمية.

2- اكتشاف وتنمية قدرات الإنسان كأساس لأدوار الخدمـة الاجتماعيـة مـع عملائها وتعتمد التنمية المتواصلة على القدرات البشرية اعتماداً أساسياً.

3- مواجهة المشكلات الاجتماعية التى تؤثر فى إحداث خلل فى التوازن البيئى بين الإنسان والبيئة باعتبار أن المشكلة الاجتماعية هى خلل فى التوازن البيئى، وباعتبار هذا التوازن هدفاً محورياً للتنمية المتواصلة والخدمة الاجتماعية.

4- الالتقاء بين فلسفة الخدمة الاجتماعية وفلسفة التنمية المتواصلة.

5- الالتقاء بين أهداف كل من الخدمة الاجتماعية والتنمية المتواصلة.

(2) أساليب الخدمة الاجتماعية فى تحقيق أهداف التنمية المتواصلة:

تستخدم الخدمة الاجتماعية أساليب عديدة تساهم فى تحقيق أهداف التنمية المتواصـلة أو المستدامة أهمها:

أ- **اساليب وقائية:** عن طريقها تتلافى المشكلات التى تؤثر سلباً فى إحداث خلل فى التوازن البيئى كمحور هام فى التنمية المتواصلة، ويدعم إيجاد واستمرارية التوازن البيئى والعلاقة بين التنمية والبيئة، ومنع التفاعل السلبى بين الإنسان كمتغير حيوى فى التنمية والموارد والطاقات المجتمعية، والوسط الذى يحدث فيه هذا التفاعل بالدرجة التى لا يظهر معها خلل فى التوازن أو انحرافات أو خروج عن المدى المسموح به فأساليب الوقاية لمكافحة الجريمة مثلاً بزيادة نسبة التعليم وتوجيه الطاقات البشرية إلى مجالات مفيدة وهكذا.

ب- **اساليب علاجية:** حيث توجد المشكلة أو الخلل فى التوازن البيئى بالفعل وهدف الخدمة الاجتماعية فى ذلك استعادة التوازن البيئى مرة أخرى بعد مواجهة المشكلة بما يساهم فى تعديل التحول وتصحيح التفاعل والخلل بالقضاء على أسبابها.

وقد تكون أسباب المشكلة غير معروفة أو الطاقة المطلقة المتاحة فى المجتمع محدودة وقدرة المجتمع على استخدامها غير متاح لسبب أو لآخر فيكون التخفيف هنا من حدة وشدة المشكلة أو الخلل فمثلاً فى مجال الانحراف والجريمة نجد دور الخدمة الاجتماعية فى مجال الدفاع الاجتماعى.

ج- **اساليب إنمائية:** حيث تركز الخدمة الاجتماعية جهودها فى اكتشاف وتنمية قدرات العملاء ومحاولتهم للاعتماد على الذات والهدف من ذلك المحافظة على قيمة الإنسان جوهر عملية التنمية ومساعدته على الإنتاج بأقصى حد ممكن وكمحرك أساسى وموجه لعملية التنمية فى المجتمع، إضافة إلى تدعيم القيم التنموية لدى الإنسان والمشاركة الشعبية، وتخطيط البرامج والمشروعات التنموية، وتدعيم كفاءة وفعالية المنظمات الحكومية والأهلية التى تقدم خدماتها لرعاية هذا الإنسان وإدارتها.

د- **اساليب تأهيلية:** بهدف زيادة القدرة الذاتية وتنميتها لدى الإنسان كمتغير حيوى فى التنمية المتواصلة ليمكنه من الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من مستوى الأداء الحقيقى له، ويمكن من التغلب على الانخفاض فى مستوى أدائه والتأثيرات الجانبية الناجمة عن ذلك.

وتستخدم الخدمة الاجتماعية أساليبها هذه من خلال برامج التدخل المهنى للخدمة الاجتماعية مع عملائها الأفراد والجماعات والمجتمعات.

ويتضمن كل نوع من هذه الأساليب مجموعة من الأساليب الفرعية التى تحقق الهدف من التدخل المهنى كما أن استخدام أسلوب بعينه يتوقف على:

1- الهدف من التدخل المهنى.

2- درجة الخلل فى التوازن بين الإنسان والبيئة.

3- درجة التنمية والمستوى التنموى فى المجتمع.

4- إمكانات وقدرات العملاء، واكتشافهم وإدراكهم لهذه القدرات وتنظيم وتوجيه استخدام الموارد المجتمعية.

5- درجة الاعتماد على الذات لدى العملاء لإحداث التوازن البيئى المستهدف لإحداث التنمية المتواصلة أو المستدامة.

6- الطاقة المطلقة المتاحة فى المجتمع وقدرته على استخدامها.

(3) جهود الخدمة الاجتماعية لتحقيق التنمية المتواصلة:

تتعدد جهود الخدمة الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية المتواصلة وتتباين هذه الجهود من خلال التدخل المهنى مع عملائها الأفراد والجماعات والمجتمعات باعتبار أن الإنسان هو محور اهتمام وتحليل الخدمة الاجتماعية كما أن هذه الجهود تتركز فى البرامج والمشروعات التى تهتم بها الخدمة الاجتماعية فى المستويات التنموية المختلفة إضافة إلى دورها فى التخطيط وصنع وتحليل السياسات الاجتماعية فى المجتمع.

مراجع الفصل الثاني عشر

(1) United Nations Population Fund UNFPA, Population Resources and the Environment: The Critical Challenges A Banson Production, London, U.K, (1995)

(2) كالفرت، بيتر وسوزان كالفرت، السياسة والمجتمع في العالم الثالث: مقدمة، ترجمة عبدالله جمعان الغامدي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 2002، ص ص:(423–424).

(3) المرجع السابق، ص ص: (422– 423).

(4) United Nations Population Fund UNFPA

(5) Coates, J. Ecology and social work: Toward a New Paradigm. Halifax: Fernwood Press, 2003,P P: (26-27)

(6) Meadows, D. (et al.) The Limits to Growth: A Report to the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind. New York, 1972.

– عبدالله الغامدى، التنمية المستدامة، www.kantakji.com/fiqh/.

(7) http://www.cmes-maroc.com/ar/index.:2009

(8)Ibid

(9) Fowke R and Prasad D,. Sustainable development, cities and local government. Australian Planner,1997. 33.PP:(5-65).

(10) Grosskurth, J. & J. Rotmans. The Scene Model: Getting Grip on Sustainable Development in Policy Making. Environment, Development and Sustainability, 7, no.(1), 2005,PP: (133–150).

(11) عبدالله الغامدى، التنمية المستدامة، www.kantakji.com/fiqh/ 9002.

(12) أنظر

– وفاء عبد الله: إدارة التنمية المتواصلة فى مصر، رؤية بيئية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومى، العدد الثانى، ديسمبر 1994، ص ص: (84–88).

________ نحو استراتيجية قومية للتنمية من منظور بيئى كمعيار للتنمية المتواصلة، معهد التخطيط القومى، القاهرة، مذكرة داخلية 1988.

(13) سمير رياض،التنمية البشرية،مركز دراسات المستقبل،جامعة أسيوط، 1996، ص: (36)

(14) عماد ين، الدائرة الاقتصادية، القاهرة، وزارة التخطيط، 2003، ص ص: (24–25).

(15)Ress C. , The ecologist ,s Approach to Sustainable Development, I N K, Finance &Dev., 1993. PP: (13-14).

(16) وفاء أحمد عبد الله،مرجع سبق ذكره، ص: (84).

(17) كالفرت، بيتر وسوزان كالفرت، مرجع سابق ذكره، ص:(424).

(18) www.kantakji.com/fiqh/ 9002.

(19) عبدالله الغامدى،التنمية المستدامة http://www.cmes-maroc.com/ar/index.:2009

(20) محمد عبد الفتاح القصاص: الإنسان والبيئة والتنمية، المؤتمر القومى الثانى للدراسات والبحوث البيئية، القاهرة، 1990، ص: (101).

(21) طلعت مصطفى السروجى، التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، 2011، ص ص ك (214).

(22)Mishon El., Berfit Cost of Economic Growth, London, Greacger, 1974, p.(11).

(23) http://www.cmes-maroc.com/ar/index:2009

(24)مصطفى عوض وآخرون:الشباب والتنمية المتواصلة، القاهرة،1997،ص(160–165).

(25) عاطف قبرصى،التنمية البشرية المستدامة فى ظل العولمة التحدى العربى، سلسلة التنمية البشرية، الامم المتحدة، نيويورك، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربى آسيا (الاسكو)، 2000.

(26)Brenke C. (et. al.),Building Sustainable Communities, the Historical Imerative for Change, 1998, p: (5).

(27) T.Fitz Patrick, Welfare Theory: introduction, Palgrave,N.Y., 2001.

(28) Coates, J. Exploring the Roots of the Environmental Crisis: Opportunity for Social Transformation. Critical Social Work, 3(1), 2003b,PP:((45-66).

- www.kantakji.com/fiqh/ 9002 عبدالله الغامدى، المستدامة

(29) Spretnak, C. The Resurgence of the Real. Ontario: Addison-Wesley: Don Mills,1997.PP: (39-42).

(30) اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 1992.

(31)- www.kantakji.com/fiqh/ 9002

(32) Lowe, I. Globalization, Environment and Social Justice. Social Alternatives, 23, no.4, 2004, P: (37-38).

(33) زيمرمان، مايكل، الفلسفة البيئية: من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجية الجذرية، ترجمة معين شفيق رومية، سلسلة عالم المعرفة، عدد 333، الكويت، 2006.

(34)www.kantakji.com/fiqh/ 9002 عبدالله الغامدى، التنمية المستدامة

(35) طلعت مصطفى السروجى، مرجع سبق ذكره.(214–217).

(36) أسامة الخولى، البيئة وقضايا التنمية والتصنيع،الكويت،عالم المعرفة، العدد 285،2002.

(37) طلعت مصطفى السروجى، مرجع سبق ذكره، ص ص:(296–299).

(38) المرجع السابق، ص: (219).

(39) http://www.cmes-maroc.com/ar/index.:2009

(40) طلعت مصطفى السروجى، مرجع سبق ذكره، ص ص:(219–222).

المحتويات

المؤلف فى سطور

أ.د. طلعت مصطفى السروجى

- عميد كلية الخدمة الاجتماعية السابق جامعة حلوان.
- عميد المعهد العالى للخدمة الاجتماعية السابق ببنها.
- أمين عام النقابة العامة للاجتماعيين بجمهورية مصر العربية.
- أستاذ التخطيط والسياسة الاجتماعية منذ أكثر من عقد وشغل العديد من المناصب الإدارية بالجامعة وتدرج فى الوظائف الأكاديمية من معيد إلى أستاذ بنفس الكلية والجامعة.
- وعمل رئيساً لقسم التخطيط الاجتماعى بالكلية، ووكيلاً للكلية لشئون التعليم والطلاب دورتان 6 سنوات وعميداً للكلية.
- وعضواً بالمجالس القومية المتخصصة.
- وعضواً باللجنة العلمية الدائمة لترقيات الأساتذة والأساتذة المساعدين قطاع الآداب الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات.
- وعضواً بلجان القطاع بالمجلس الأعلى للجامعات ووزارة التعليم العالى.
- ورئاسة تحرير بعض المجلات العلمية وعضواً فى العديد من المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية,
- ومحكماً فى العديد من المجلات العلمية المتخصصة بمصر والخارج.
- وعمل فى جامعة الامارات العربية المتحدة أستاذاً زائراً ومعاراً.
- وأشرف وناقش العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه حوالى 100 رسالة فى بعض الجامعات المصرية والعربية.
- وعضواً منتخباً بمجلس إدارة نادى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.
- تنظيم ورئاسة العديد من المؤتمرات العلمية الدولية والمحلية .
- وساهم فى تأسيس ونشر وتطوير مناهج الخدمة الاجتماعية فى بعض الدول .

- وتوقيع العديد من اتفاقات التعاون مع العديد من الجامعات الأجنبية والافريقية والعربية .
- تأسيس وتنظيم وقيادة الصالون الثقافى "إقـرأ وفكـر" للجديـد فى الخدمـة الاجتماعية.
- شارك فى العديد من المؤتمرات الدولية والإقليمية والمحلية فى مصر والخارج قـام بنشر أكثر من **100** بحثاً علمياً فى مؤتمرات ومجلات علمية دولية ومحلية نشر حوالى **40** كتاباً من أحدث هذه الكتب: السياسة الاجتماعية فى إطار المتغيرات العالمية الجديـدة، رأس المال الاجتماعى، التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، الخدمـة الاجتماعيـة الدولية، تمكين الفقراء استراتجيات بديلة.
- له ترجمات لكتب منشورة عن العولمة والرعاية الإنسانية، الاتصال مـن أجـل تنمية بديلة بالمشروع القومى للترجمة، وزارة الثقافة.

E-mail: talatelsrogi@yahoo.com







design by : Rehab

المكتب الجامعى الحديث
مساكن سوتير- أمام سيراميكا كليوباترا
عمارة (5) مدخل 2 الأزاريطة - الإسكندرية
تليفاكس : 00203/4865277 - تليفون : 00203/4818707
E-Mail : modernoffice25@yahoo.com